النصّ المحقّق

... /٣٠٥/ بَابٌ

هذا هو بابُ المقصورِ والممدودِ

[المقصور]

المقصورُ : كلُّ اسمٍ معرَبٍ آخرُه ألفٌ لفظاً[(١)].

فقولنا : (كلُّ اسمٍ) احترازٌ من الفعل والحرفِ ، نحو : مشَى ، وعصَى ، وما ، ولا ؛ إذ لا مدَّ فيهما ولا قَصر ، وأمّا جاءَ وشاءَ وناءَ فليست بممدودة ؛ لأنّ من شرطِ المدِّ أن يكونَ قبلَ آخرهِ ألفٌ زائدة للمدّ ؛ ولذلك سُمّي ممدوداً لأجلِ ألفِ المدِّ ، وألفُ جاء وشاء وناء ليست بزائدة ، ولأنَّ في الأسماءِ ما يُمدُّ ويقصرُ بمعنيين متّفقَين أو مختلفَين ، مثل : هَوَى النَّفس ، وهواءِ الجوِّ[(٢)]، ولا يوجد في الفعل مثلُ هذا[(٣)].

واحترزنا بِـ(المعرَب) من نحو : (هـذا) و(مـا) الاسميَّة ؛ لأنّهما مبنيَّان لشَبهِ الحروفِ .

وقولُ أهل اللّغة : (هؤلاءِ يُمدُّ ويُقصرُ)[(٤)]، وهو مبنيٌّ !.

قيل : هذا تسامحٌ منهم ، وكأنّه أشبهَ المقصورَ لَمّا تقابلَ اللفظان ، ولأنّه أَزْيدُ من حرفين ، فأشبه المعرب ، فعُبِّر عنه بالمدّ والقصر .

---

(١) هناك أقوال أخرى في حدّ المقصور . انظرها في : المقصور والممدود لأبي علي القالي ٥٥،٥٦ .

(٢) انظر : المنقوص والممدود للفراء ، ص١٦ .

(٣) فيه ردٌّ على ابن عصفور – رحمه الله – ؛ لأنّه ذكر من أنواع المقيس المقصور الفعل الذي آخره حرف علّة ، وقبل حرف العلّة منه فتحة ، نحو : أعطى ، وساهَى ، ورامَى ، مع أنه عرَّف المقيس المقصور بقوله : كلّ مصدر ... ، والمحققون من النحاة لا يُسمّون شيئاً من الأفعال والحروف مقصوراً ؛ لأنّ المقصور هو الذي يوجد من جنسه ممدود ، وذلك فيهما مفقود ، لا يقال : رَمَى ورَمَاء ، ولا ما ومَاء . الارتشاف ٥١٦/٢،٥١٧ .

(٤) مراد اللّغويّين : أن هؤلاء في لغة الحجاز ممدودة ، وفي لغة تميم مقصورة ، فللتّفريق بينهما وصف ما عند الحجازين بالممدود ، وما عند تميم بالمقصور . انظر : الارتشاف ٩٧٥/٢ ، والتصريح ١٢٧/١ ، وحاشية الشيخ يس في الموضع نفسه ، والصفوة الصفية ٦٧٣/١/٢ .

وقولنا : (آخره ألفٌ) تحرُّزٌ من اللَّبسِ بالمهموزِ الذي يُكتَبُ ألفاً في الخطّ[1]، كالصَّدأ للحديد ، وهو همزةٌ في الحقيقةِ واللفظ .

ولذلك قال أبو القاسم[2]: (ألفٌ ساكنةٌ)[3]، وهي لا تكون أبداً إلا كذلك ، تَحَرُّزٌ من الهمزة .

والقَصرُ : المنعُ ، ومنه القصيرُ ؛ لأنّه محبوسٌ عن التَّمامِ[4]، ومنه قوله تعالى : ﴿ **حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ** ﴾[5]، أي : ممنوعاتٌ من المَهنَة[6] ومن التَّصرّفِ .

(**سع**)[7]: " وقد يقال للمقصورِ أيضاً : منقوصٌ[8]. فأمّا قصرُها فهو حبسُها عن الهمزة بعدها ، وأمّا نُقصانُها فنقصانُ الهمزةِ منها "[9].

قلت : ويمكنُ أن يقالَ له : منقوصٌ ؛ لأنّ ألِفه تُحذف لالتقاء السّاكنين من كلمتين ، نحو : عصا القومِ ، ومع التّنوينِ نحو : رحًى وعصًا ، فلما وقع عليه هذان الاسمان شارك بأحدهما بابَ قاضٍ ، وانفردَ بالآخر[10].

---

(١) هذا الاحتراز من المؤلّف للتّفريق بين الهمزة المسهلة والألف ، فهو مِمّن يسهل الهمزة .

(٢) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجّاجي ، صاحب الجمل ، توفّي سنة (٣٤٠هـ) . انظر : البغية ٧٧/٢ ، الجمل ٧ ، الأعلام ٢٩٩/٣ .

(٣) انظر : الجمل ٢٨٣ .

(٤) انظر : المقاييس (قصر) ، واللّسان (قصر) ، ومقاييس المقصور والممدود للفارسي ٣٠ .

(٥) الرحمن : ٧٢ .

(٦) المَهْنة : المِهْنةُ ، المَهِنة ، المَهَنَةُ ، كلها صحيحة . انظر : اللسان (مهين) .

(٧) المراد به : الحسن بن عبد الله المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي ، المتوفّى سنة (٣٦٨هـ) . من أشهر تصانيفه : شرح كتاب سيبويه . البغية ٥٠٧/١،٥٠٨ ، الأعلام ٦٩٥/٢ .

(٨) وهي تسمية سيبويه ٣٨٦/٣ .

(٩) شرح الكتاب للسيرافي ٢/٥ .

(١٠) تعليل حسن ، ويعني بالمشاركة ، أي : اشتراك المقصور والمنقوص في الحذف ، فكما تحذف ياء المنقوص تحذف ألف المقصور مع التنوين كذلك ، والانفراد ، أي : انفراد المقصور بحذف ألفه مع التقاء الساكنين .

(فـا)[1]: " المقصور من الأسماء : ما كان آخره ألفاً ، وكانت منقلبةً عن ياء ، أو واو ، أو مزيدة للتّأنيث ، أو للإلحاق[2].

فالتي للتّأنيث ، نحو : حُبْلَى ، وسَكْرَى ، وذِكْرَى ، وبُشْرَى ، ودَعْـوَى "[3]. فأمّـا بُشرى فمصدرٌ ، تقول : بشَّرتُه بُشرى ، ودَعوى بمنزلة الدّعاء ، قال تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ ﴾[4]، أي : آخر دعائهم ، ويقال : (اللهمّ أشْرِكنا في دَعوى المسلمين) ، أي : في دعائهم . وذِكرى مصدرٌ ، يقال : ذكَرتُه ذِكْرَى وذِكْراً[5].

وألفُ الإلحاق نحو : أَرطًى ، من قولهم : أَديمٌ مـأْرُوطٌ ، إذا دُبغ بـالأَرْطَى ، فألفـه للإلحاق بِجَعْفَرٍ وسَلْهَبٍ على فَعْلَل ، ومِعْزًى للإلحاق بِهِجْرَعٍ ودِرهم[6].

والمنقلبةُ عن الياءِ ، مثل : رحًى[7]، وعن الواو ، مثل : عصاً ورَجَاً .

ويُنقِصُ الفارسيُّ الألفَ التي في قَبَعْثَرًى وضَبَغْطَرًى[8]؛ لأنّ الألف فيهـا ليسـت مـن قبيل ما ذُكر ، ولا خلاف في أنّه يُسمَّى مقصوراً ؛ ألا ترى أنّ الألـفَ في ذلـك ليسـت منقلبةً عن ياءٍ ولا واو ؟. لأنّها لا تكون إلا زائدةً في بنات الخمسـة ، ولا هـي للتّـأنيث لسماع التَّنوينِ فيهما ، ولا هي للإلحاق ؛ لأنّه ليس وراء الخمسة بناءٌ يُلحق به .

---

(١) المراد به : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار محمد بن سليمان ، الإمام أبو علي الفارسي ، المتوفّى سنة (٣٧٧هـ) . من أشهر تصانيفه : الحجة ، التذكرة ، تعليقة على كتاب سيبويه ، أبيـات الإعـراب ، المسـائل الحلبيـة ، البغدادية ، القصرية ، البصرية ، الشيرازية ، العسكرية ، الكرمانية . البغية ٤٩٦/١ ، الأعلام ١٧٩/٢ .

(٢) الإلحاق : أن تزيد على الكلمة حرفاً زائداً ليس من أصل البناء ليبلغ بناء من الأبنية الأصول أزيـد منهـا . انظر : المنصف ١١٨/١ .

(٣) هذا كلام أبي عليٍّ بنصِّه . انظر : التكملة ، ص٧٥ ، أما بعده ففيه كليمات من كلامه .

(٤) يونس : ١٠ .

(٥) ذكره يذكره ذِكْراً وذُكْراً ؛ الأخيرة عن سيبويه . اللّسان (ذكر) .

(٦) الأَرْطى : شجر ينبت بالرمل . اللسان (أرط) . والسّلهب : هـو الطّويـل عامـة . اللّسـان (سـلهب) . والهجرع : الطويل الممشوق . اللّسان (هجع) .

(٧) الرَّحى : الحجر العظيم ، فهي يائيّة . اللسان (رحا) .

(٨) قَبَعْثَرَى : هو العظيم الخلق كثير الشعر من الإبل والناس . اللسان (قبعثر) . والضَّبَغْطَرَى : هو الشـديد الأحمق . اللسان (ضبر) .

[الممـدود]

وأمّا الممدودُ : فهو كلُّ اسمٍ معرَبٍ في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ زائدة ، نحو : " الاستسقاءُ والاسترشاءُ ؛ لأنّهما بمنزلة الاستخراج ، فكما أنَّ الألف منه تقع قبـل الـلام ، فكذلـك تقع في الاستسقاءِ "[1] ونحوه .

وكلّ واحد من المقصور والممدود على ضربين : مقيس ومَسموع . على حسب ما يُذكَر بعدُ إن شاء الله تعالى[2] .

قوله : قبلَ آخرِ نظيرِه من الصَّحيحِ مفتوحٌ[3] .

(**ش**)[4]: " أحسنُ من هذا : قبلُ آخرِ نظائرِهِ من الصحيح مفتوحٌ على الاطِّرادِ ؛ لأنّ المُعتبر في هذا إنّما /٣٠٦/ هو اطِّرادُ النظائرِ لا مجردُ وجودها "[5] .

وقوله : مَزيداً في أوَّلِهِ ميمٌ[6] .

مثاله : (مَغْزَى ومَرْمًى ومَرْعًى)[7] ، ونحو ذلك من الفعل المعتلّ اللام .

وقوله : وليس كذلك[8] .

---

(١) كلام أبي عليّ بنصه في التكملة ، ص٧٦ .

(٢) تحدَّث الشارح في الصفحات الآتية عن المقصور والممدود المقيسين ، و لم يتحـدّث عـن السّـماعيين . ثمّ ذكر في آخر الباب ص١٩ أنه أضرب عنه ؛ لأنّ الجزولي تركه ، ولأنه من شأن اللغـوي ، فلعـلّ هـذا سبق لسان .

(٣) الجزولية ٢٥٠ ، وقبله : " المقصور المقيس : كلُّ مصدرٍ لفعلٍ معتلّ اللاّم ... " .

(٤) المراد به : عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأستاذ أبو علي الأشـبيلي الأزدي ، المعروف بالشـلوبين ، توفّي (٦٤٥هـ) ، صنف تعليقاً على كتاب سيبويه وشرحين على الجزولية ، والتوطئة . البغية ٢/٢٢٤،٢٢٥ ، الأعلام ٥/٦٢ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١٠٤٩ .

(٦) الجزولية ٢٥٠ ، وقبله : " وكلُّ مصدرٍ لفعلٍ كذلك إن كان ... " .

(٧) الشرح الكبير ٣/١٠٤٩ .

(٨) في (ب) والجزولية ٢٥٠ ، " أوليس كذلك " .

مثاله : عَمًى ورَدًى وطَوًى ، مِمّا هي مصدرٌ لفَعِلَ معتلّ اللام ثلاثيّ ، نحو : عَمِي يَعْمَى عَمًى ، ورَدِيَ يَرْدَى رَدًى ، وطَوِيَ [يَطْوَى][1] طوًى ونحو ذلك ؛ لأنّ نظيرَها من الصَّحيح حَذَرٌ وعَطَشٌ ، نحو : حَذِرَ يَحْذَرُ حَذَراً ، وعَطِشَ يعطَشُ عَطشاً ، فلمّا تحرّك حرفُ العلّة وانفتح ما قبلَه قُلبَ ألفاً .

وقوله : اسمِ المفعول[2] .

مثاله : (زيدٌ مُعطًى)[3] درهماً ؛ لأنّ نظيرَه من الصَّحيح : زيدٌ مُكرَمٌ ، فلما تحرّك حرفُ العلّة وانفتح ما قبله قُلب ألفاً .

وقوله : والزّمانِ والمكانِ[4] .

مثاله : (المُعْطَى اسم زمانٍ أو مكان)[5] ، تقول : هذا الوقتُ مُعطى فلانٍ ، أي : الذي أُعطِي فيه لأصحابه ، وهذا مُعطَى القومِ ، أي : المكان الذي أُعْطَوا فيه .

وتلخيصه أن يقال : كلُّ مصدرٍ أو اسم مفعولٍ أو زمانٍ أو مكانٍ لفعلٍ معتلِّ اللام على أزيدَ من ثلاثة أحرفٍ ، إذا كان في أوّله ميمٌ زائدة فهو مقصور .

وقوله : والفِعِّيلَى[6] .

مثاله : (الخِلِّيفَى والخِطِّيبَى)[7] ، لكثرة الشُّغل بالخلافة وكثرة الشُّغل بالخطابة واستعمالهما ، وشذّ الخِصِّيصاءُ ، ولم يأتِ ممدوداً إلا هو[8] .

---

(١) ما بين المعقوفتين من (ب) .

(٢) الجزولية ٢٥٠ ، وقبله : " وكلّ فعلٍ صحَّ لمصدر كذلك إذا كان مزيداً في أوّله ميم . وكذلك ... " .

(٣) الشرح الكبير ١٠٤٩/٣ .

(٤) الجزولية ٢٥٠ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٤٩/٣ .

(٦) الجزولية ٢٥٠ ، وبعد : " للمبالغة " .

(٧) الشرح الكبير ١٠٤٩/٣ .

(٨) الخِصِّيصى : مصدر خصّه بالشيء يخصّه خصّاً وخصوصاً وخُصوصيّة - بفتح الخاء أو ضمّها - وخصِّيصى ، إذا أفرده به دون غيره . وروي فيه المدّ والقصر ، والقصر هو المشهور ، والمدُّ عن الكسائي =

وقوله : وفُعَلٌ وفِعَلٌ جمعا مُعْتلِّ اللام[1] .

مثاله : (رُشًى ، وفِرًى[2])[3]، ولِحًى ، وقُرًى مما هو معتلٌّ اللام .

(ش) : " وقد كان أجودَ من هذا أن يقول : وجمعُ فُعْلةٍ بضمّ الأوَّل ، وفِعْلةٍ بكسرهِ مُعتلي اللام ، وإلاّ فقد يأتي ما ربّما يُتخيَّلُ فيه أنّه فِعَلٌ جمعاً ، مثل : نِها في جمع نِهْي ، وفُعَلٌ جمعاً ، مثل : ثُنا في جمع ثِنْي . وإنّما هما فِعَالٌ وفُعَالٌ ، وإلاّ فإذا قال : وفُعَلٌ وفِعَلٌ جمعاً ، كأنّه يقول : وكلّ ما يُتوهّم فيه أنّه فُعَلٌ أو فِعَالٌ من الجمع ، أو فِعَلٌ أو فِعَالٌ منه ، وليس كلّ ما يُتوهم فيه ذلك من المعتلِّ اللامِ مقصوراً ولا بُدّ ، وإنما المقصورُ منه ما ذكرناه ، إلاّ أنّه أطلقَ القولَ في ذلك اتّكالاً على أنّ (فِعَل وفُعَل) لا يكونانِ جمعينِ إلاّ لفُعْلَةٍ أو فِعْلَةٍ معتلّةِ اللامِ ، كعُرْوةٍ وعُرًى ، ولِحيةٍ ولِحًى ، إلا أنّ الشأنَ في إثباتِ أنه فِعَلٌ أو فُعَلٌ ، ولعلَّه فُعَالٌ أو فِعَالٌ "[4]. انتهى .

والاعتراض لأبي موسى[5] غيرُ مناسبٍ ، وهو ظاهرُ الردّ ؛ لأنّه لا يتوهّمُ أحدٌ في (نِها) أنه فِعَلٌ ، ولا في (ثُنا) أنه فُعَلٌ بوجهٍ ، إلا مَن لا معرفة له بالعربية ، نعم ! قد يقال : إنّ العادةَ جرت أن يُعبَّر بما ذكر (ش) أوّل كلامه .

=

كما في المقصور والممدود للفراء ، ص٢٨ ، والمقصور والممدود لأبي علي القالي ٢٠٤،٣٠٤ ، وفي الصفوة ٤٨٦/٢/٢ ، واللسان (خصص) ، وشرح الشافية ١٦٨/١ ، ٣٢٨/٢ ، والمنهاج ١٢٠ .

(١) الجزولية ٢٥٠ ، وفيها وفي (ب) : " **وفُعَلٌ وفِعَلٌ جمعاً مُعتلّ اللام** " .

(٢) رُشًى : جمع رُشْوة ، والرّشوة مثلثة ، وجمعه رُشاً ورِشاً . انظر : القاموس (رشا) .

(٣) الشرح الكبير ١٠٥٠/٣ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٥٠/٣ .

(٥) عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي ، أبو موسى ، توفّي سنة (٦٠٧هـ) . من كتبه : الجزولية ، رسالة في النحو ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح قصيدة (بانت سعاد) ، والأمالي في النحو ، ومختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي .

ويللبخت : اسم بربري ، معناه ذو الحظ ، والجزولي – بضمّ الجيم والزاي – : نسبة إلى جزولة ، ويقال أيضاً : (كزولة) – بالكاف – ، وهي بطن من البربر . البغية ٢٣٦/٢ ، الأعلام ١٠٤/٥ .

(**سع**) : " وإذا رأيتَ الواحد على فِعْلَةٍ أو فُعْلَةٍ ، ثمّ كسَّرتَه كان الجمعُ مقصوراً ؛ لأنّ فُعْلَةً يُجمع على فُعَلٍ ، وفِعْلَةً على فِعَل "[1].

ونظيرُهما من الصَّحيح غُرْفَةٌ وغُرَفٌ ، وظُلْمةٌ وظُلَمٌ ، ونِعْمةٌ ونِعَمٌ ، وإبرَةٌ وإبَرٌ ، وكِسرةٌ وكِسَرٌ . وشذَّ مِن فَعْلَةٍ (قَريةٌ وقُرًى)[2]، فإنَّ باب فَعْلَةٍ في الصَّحِيح والمعتلِّ أن يُجْمَعَ على فِعَالٍ ، نحو : رَكْوَةٌ ورِكاءٌ[3]، وشَكْوَةٌ وشِكاءٌ ، وجَفْنَةٌ وجِفانٌ ، وقَصْعةٌ وقِصاعٌ[4].

وحكى (**س**)[5]: " نَزْوَةٌ ونُزًى "[6] لجيد الفحلة[7]، " وبَرْوة وبُرًى "[8] لواحد الخلاخيلِ ، ودَوْلَةٌ ودُوَلٌ ، والأمرُ في دَوْلَةٍ أسهل ؛ لأنّ الواو إذا وُجدت ، فأكثر ما تكون حركة ما قبلها مِن جنسها ، وكذلك (بَرْوَةٌ) اللامُ منها واوٌ ، وهي إلى الضمّة أقرب من الياء ، فشُبِّهت فَعْلةٌ بفُعْلةٍ .

وحكى غيرُه[9]: لأْمَةٌ ولُؤَمٌ ، وهي الدِّرع ، وغَمْرَةٌ وغُمَر[10].

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٤/٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٥٩٣/٣ ، والمقصور والممدود لأبي علي القالي ٢١٥ .

(٣) الرَّكْوة : شبه تور من أدم . اللّسان (ركا) . وفي القاموس (ركا) أنّها مثلثة ، وتجمع على رَكَوَات أيضاً .

(٤) الشَّكْوَة : وعاء من أدم يبرّد فيه الماء ، ويحبس فيه اللبن ، والجمع شَكَوات وشِكَاء . اللسان (شكا) .
والجَفْنَة : أعظم ما يكون من القصاع ، والجمع جِفَان وجِفَنٌ عن سيبويه . اللّسان (جفن) .
والقَصْعَة : الضَّخْمة تشبع العشرة ، والجمع قِصَاع وقِصَعٌ . اللّسان (قصع) .

(٥) يراد به : عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين سيبويه أبو بشر ، ويقال : أبو الحسن ، توفّي سنة (١٨٠هـ) . من أشهر كتبه : الكتاب ، ولقب سيبويه ، ومعناه رائحة التفاح . البغية ٢٢٩/٢ .

(٦) انظر : الكتاب ٣٩٩/٣، ٥٩٣ .

(٧) ليست واضحة في الأصل ولا في (ب) ، وكذا ظهر لي ، والنَّزْو : الوَثَبان ، ومنه نزو التيس ، ولا يقال إلا للشاء والدّوابّ والبقر في معنى السِّفاد . اللّسان (نزا) .

(٨) الكتاب ٥٩٩/٣ .
وعن اللسان أنّ " الفارسيّ حكى : بَرْوَة وبُرًى ... وهذا نادر " . اللسان (بري) .
وقال عنها صاحب المنهاج : شاذّة . المنهاج الجلي ٢٢٢/٢ .

(٩) حكاها صاحب المنهاج الجلي ، قال : " كما شذّ من الصحيح : لأْمَةٌ ولُؤَم ، وغَمْرةٌ وغُمَر " . المنهاج ٢٢٢/٢ .

(١٠) انظر : اللّسان (لأم) . والغمرة : الشِّدّة . اللّسان (غمر) .

وأما كوَّةٌ وكُوًى[1] ، فزعم الفرّاء[2] أنها تُمدُّ وتُقصر ، فيقال : (كَوَّةٌ وكِوَاءٌ وكُوًى ، وقال : " نظيرُ القصرِ : قُوَّةٌ وقِوًى) ، وقد قُرِئ[3] : ﴿ شَدِيدُ الْقِوَى ﴾[4] بالكسر "[5] .

قال ابن دريدٍ[6] : " الكَوُّ للواحد بغير هاءٍ ، وجمعُه كُوًى بالقصر ، وأمّا كُوَّةٌ للواحد فليس يُعرفُ "[7] [8] .

وذا كما ترى ، وإن كان ثقةً فيما ينقُل .

وقوله : وفُعَالَى وفَعَالَى[9] .

مثاله : (سُكَارَى وسَكَارى)[10] .

وقوله : وفَعْلَى جَمْعاً[11] .

---

(١) الكَوَّة : الخرق في الحائط ، والثّقب في البيت ونحوه . اللّسان (كوي) .

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، إمام العربية ، أبو زكريا ، المعروف بالفراء ، توفّي (٢٠٧هـ) ، قيل له الفراء ؛ لأنّه كان يفري الكلام . من أشهر تصانيفه : معاني القرآن ، المقصور والممدود ، فعل وأفعل ، المذكر والمؤنث . البغية ٢/٣٣٣ ، الأعلام ٥/١٣٨ .

(٣) انظر : القراءة في إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٦١ ، والمنقوص والممدود للفراء ١٣ ، وليس في كلام العرب ٢٥ في قراءة عبد الرحمن السلمي ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٦٩٨ ، والمقصور والممدود لأبي علي القالي ٣٠٧ ، والمخصص ١٥/١١٠ .

(٤) النجم : ٥ .

(٥) انظر : المنقوص والممدود للفراء ١٣ .

(٦) محمد بن الحسن بن دريد ، توفي سنة (٣٢١هـ) ، من أشهر تصانيفه : الجمهرة في اللغة ، الاشتقاق .. وغيرها . البغية ١/٧٦ ، الأعلام ٢/٣٣٨ .

(٧) الجمهرة ١/١٦٧ .

(٨) قال ابن منظور : " والكُوّة – بالضمّ – لغة ، ومَن قال : كُوّة فضمّ ، فجمعه كِوى مكسور مقصور ، وفي التهذيب : جمع الكَوّة كُوًى ، كما يقال : قرية وقُرًى " . اللّسان (كوي) .

(٩) الجزولية ٢٥٠ .

(١٠) الشرح الكبير ٣/١٠٥٠ .

(١١) الجزولية ٢٥٠ .

مثاله : (صَرْعى وجَرْحى جمعُ صَريعٍ وجَريحٍ)[1] .

وأمّا قولهم : حَلْفاءُ وطَرْفاءُ[2] ، فهو اسمُ جَمْعٍ لا جمع[3] ، فلذلك لم يستثنهما وما كان مثلَهما ، ولكنّ الشّأنَ في معرفة الجمع من اسم الجمع ، وهذا لا يعرفه كلُّ أحدٍ ، فالإحالةُ عليه ليست بشيء[4] .

وقوله : مطلقاً[5] .

" يعني سواءً كان جَمعَ صحيحِ اللاّمِ أو معتلِّهِ "[6] .

وقوله : وكُلُّ فَعْلَى مؤنَّثُ فَعْلان[7] .

" مثاله : سَكرى مؤنث سكران ، وغَضْبَى مؤنث غضبان ، وعَطْشى مؤنثُ عَطشان .. وما أشبه ذلك "[8] .

وقوله : لا تلحقه الهاء[9] .

" استظهر على فَعْلانَ الذي تلحقُه الهاءُ ، مثل : نَدْمانُ ونَدْمانةٌ ، وسَيْفانُ وسَيْفانةٌ "[10] [11] .

---

(١) الشرح الكبير ٣/١٠٥٠ .

(٢) الحَلْفاء : هي من بنات الأغلات . اللسان (حلف) .

والطَّرفاء : هو شجر هدبه مثل هدب الأثل . اللسان (طرف) .

(٣) قال سيبويه : " هذا باب ما هو اسم واحدٍ يقع على جميع وفيه علامات التأنيث ... وذلك قولك للجميع : حلفاء ، وحلفاء واحدة ، وطرفاء للجميع ، وطرفاء واحدة ... " . الكتاب ٣/٥٩٦ .

(٤) الشرح الكبير ٣/١٠٥٠ .

(٥) الجزولية ٢٥٠ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١٠٥٠ .

(٧) الجزولية ٢٥١ .

(٨) الشرح الكبير ٣/١٠٥١ .

(٩) الجزولية ٢٥١ .

(١٠) الشرح الكبير ٣/١٠٥١ .

(١١) رجل سَيْفان : طويل ممشوقٌ كالسَّيف . زادَ الجوهري : ضامر البطن . اللسان (سيف) .

وقوله : **وفُعْلَى مؤنّث الأفْعَلِ**[1] .

" مثاله : الفُضْلى مؤنّثُ الأفضَلِ ، والكُبرى مؤنثُ الأكبرِ "[2] .

وقوله : **وفُعَلَى**[3] .

" مثاله : أُرَبَى ، وأُدَمَى وشُعَبى[4] ، ويعني به المفردَ ، وإلاّ فقد يكونُ هذا ممدوداً إذا كان جَمْعاً ، نحو : فُقَهاء /٣٠٧/ وكُرَماء ، وهو مطّرِدٌ فيه .

وثبت في بعض النُّسخ (فَعَلَى) بفتح الفاء والعين ، ويعني به مثل : بَشَكَى ، ومَرَطَى ، وجَمَزَى[5] ، وهو أجودُ ، وإن كان هذا قد يكونُ ممدوداً ، نحو : جَنَفاءَ ، وقَرَماء ، وثَأْداء للأَمَةِ[6] ، فإنّ الأكثر من هذا ممدودٌ ، وهذه الألفاظ شاذّةٌ لم يجئْ غيرُها "[7] .

وقوله : **وما جَمْعُه من المعتلِّ على أَفْعَالٍ**[8] .

مثاله : أَقْفاءٌ .

" وقال[9] : " فالأظهرُ " ؛ لأنّ بعضَهم يمدُّ القفا[10] ، وإن كان الجمعُ على أقفاء ،

---

(١) الجزولية ٢٥١ .

(٢) الشرح الكبير ١٠٥١/٣ .

(٣) الجزولية ٢٥١ . وفيها : " **وفَعَلَى** " .

(٤) الأُرَبى : من أسماء الداهية . اللّسان (أرب) . وأُدَمَى وشُعَبى : اسما موضع . معجم البلدان ١٢٦/١ .

(٥) بَشَكَى : يقال : امرأة بشكى ، أي : خفيفة سريعة . اللسان (بشك) . ومَرَطَى : فرس مرطى : سريع . اللسان (مرط) . وجَمَزَى : هو الوثاب السريع . اللسان (جمز) .

(٦) جَنَفاء : موضع في بلاد بني فزارة . معجم البلدان ١٧٢/٢ .
وقَرَمَاء : قرية بوادي قرقرى باليمامة . معجم البلدان ٣٢٩/٤ . وثَأْداء : الأمة الحمقاء . اللسان (ثأد) .

(٧) الشرح الكبير ١٠٥١/٣ .

(٨) الجزولية ٢٥١ .

(٩) النص للشلوبين ، والضمير في (قال) يعود على الجزولي ، وتمام كلامه : " فالأظهر أن واحده مقصور " . الجزولية ٢٥١ .

(١٠) انظر : المنصف ٨/٣ ، والمنقوص والممدود للفراء ٣٠ ، والمقصور والممدود للقالي ٥٣ .

وإنما كان الأظهرُ فيه أن يكونَ واحدُه مقصوراً ؛ لأنّ (أَفْعَالاً) إنّما هو من جمعِ الثلاثـيّ المجرَّدِ ، لا من جمع الثلاثيِّ المزيد في الأكثر "[1].

وقوله : وما دون هاءِ التَّأنيثِ منه أَلِفٌ[2].

مثاله : قَطَاةٌ وحَصاةٌ[3] [4].

وقوله : فجمعُهُ بحذفِ الهاءِ[5].

مثاله : قَطًا وحَصاً[6] مقصورَيـنِ ، ويريـد : إذا كـان مـن الجمـعِ الـذي بينـه وبـين واحدِه الهاء ، نحو ما ذكرناه ، وإلا فقد تقول : أَضَـاةٌ وإِضَـاءٌ[7]، فيكـون مـا دون هـاء التّأنيث منه ألفُ جَمْعِهِ ممدودٌ ، فلذلك قُيِّدَ جمعُه بحذفِ الهاءِ في القصرِ .

والإخبارُ بهذا الذي أخبر به غيرُ مفيد ؛ لأنّه معلومٌ أنّ ما كان قبلَ هاء التَّأنيث فيـه ألفٌ ، وجُمِعَ بحذف الهاءِ خاصّـةً ، أنـه يبقـى آخـره ألفـاً ، وإذا بقـي آخـرُه ألفـاً كـان مقصوراً ولا بُدّ ، فإذا كان هذا معلوماً ، فالإخبار بالمعلومِ[8] إخبارٌ غيرُ مفيد ، فقد كان ينبغي ألاّ يتشاغل بما لا فائدة فيه . قاله (ش)[9].

---

(١) الشرح الكبير ١٠٥١/٣ .

(٢) الجزولية ٢٥١ .

(٣) الشرح الكبير ١٠٥١/٣ .

(٤) القَطا : طائر معروف ، سمي بذلك لثقل مشيه ، واحدته قطاة . اللّسان (قطا) .

(٥) الجزولية ٢٥١ . وبعده : " ... مقصورٌ " .
وفي الشرح الكبير ١٠٥١/٣ : " فجمعه تحذف الهاء مقصوراً " ، وهو تصحيف .

(٦) في (ب) : " قطًا وحصًى . والحصى يكتب بالياء ؛ لأنّه يقال في أدنى العدد : حَصَيـات ، وقـد حصيـت الرّجل إذا رميته بالحصى " . المقصور والممدود لأبي علي القالي ٢٢ .

(٧) الأَضَاة : الغَدير . اللّسان (أضا) ، وجاء فيه : " فأَضَاةٌ وأَضـاً كحَصـاةٍ وحَصًـى ، وأَضَـاةٌ وإِضَـاءٌ كَرَحَبَةٍ ورِحَابٍ ، ورَقَبَةٍ ورِقاب " . اللسان (أضا) .

(٨) في الشرح ١٠٥٢/٣ : بالعلوم ، وهو تحريف .

(٩) الكلام بنصّه تقريباً في الشرح الكبير ١٠٥٢/٣ .

قلت : وأبو موسى تعرَّض لحصرِ المَقِيسِ من هــذا النـوع ؛ فينبغـي أن يسـتوعبَه إن أمكن ، ولا يتركَ منه شيئاً كان معلوماً أو غير معلوم ، وهذا النقـدُ ضعيـفٌ مـن (**ش**) في هذا الباب .

□ □ □

[الممـدود]

وقوله : " الممدودُ المقِيسُ : كلُّ مصدرٍ لفِعلٍ مُعتلِّ اللاّمِ زائدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ "[١] .

مثاله : إعطاءٌ واستِدْناءٌ واستِدْعاءٌ ؛ لأنّ نظائرَها من الصحيحِ : إكرامٌ وإخراجٌ واستِخراجٌ ونحو ذلك[٢] .

وقوله : وكلُّ جمعٍ لمعتلِّ اللامِ على فِعَالٍ وأَفْعَالٍ[٣] .

" مثال ذلك : دِماءٌ وأَقْفاءٌ .

ويحتاجُ فِعالٌ إلى تقييدٍ [ثانٍ][٤] ، بأن يقال : ليس جمعاً لفِعْلَةٍ ، نحو : فِرْيةٌ وفِرًى ، أو لفُعلَةٍ ، نحو : رُشْوة ورُشًى ؛ لأنّه إنّما يريد بقوله : على فِعَالٍ ، أي : مِمّا يحتمل أن يكون (فِعَالاً) ممدوداً ، أو (فِعَلاً) مقصوراً بادي الرأي .

فإذا كان مرادُه ذلك ، فإنْ لم يُقيّدْ بما ذكرناه ، فيستحيلُ في مثل فِرًى ورُشًى ؛ لأنّه يمكنُ أن يكونَ مقصوراً أو ممدوداً ، فإنْ أهملَ القيدَ[٥] الذي ذكرناه ، كان مقتضى ذلك أن يكون فِرًى ورُشًى وما أشبههما ممدوداً ، وليس كذلك ، فلا بُدَّ - إذاً - من القيد الذي قيّدناه به ؛ لئلاّ يُلحَق بالممدود ما ليس منه .

وأما (أَفْعَالٌ) فعلى الإطلاق ؛ لأنّ مرادَه أيضاً مما يحتمل - بادي الرأي - أن يكون ممدوداً أو[٦] مقصوراً ، ولا يصحُّ أن يكونَ هذا النوعُ مقصوراً إلاّ وهو جمعٌ[٧] ؛ لأنّه ليس في الجمع ما هو على مثال (أفْعَل) إلا قولهم : أَضْحاةٌ وأَضْحًى ، وإنّما استغنى عن

---

(١) الجزولية ٢٥٢ ، وبعده : " قبل آخر نظيره من الصحيح ألف " .

(٢) الشرح الكبير ١٠٥٢/٣ .

(٣) في (ب) والجزولية ٢٥٢ ، والشرح الكبير ١٠٥٢/٣ (أو) .

(٤) ما بين المعقوفتين من (ب) .

(٥) أثبتها محقق الشرح الكبير (الغير) ، وعلّق عليها بأنه سبق التنبيه عليها ، ويظهر أنه لم يوفّق في قراءتها .

(٦) أثبتها المحقق (و) .

(٧) انظر : المقصور والممدود للقالي ١٦٩ .

استثناء (أضْحًى) بقوله : (وكلُّ جمعٍ) ؛ لأنّ هذا مُختلَفٌ فيه عند العرب بين أن يكـونَ جمعاً أو جنساً[1] [2].

وقوله : وكلُّ ما كان مِن الأصواتِ مضمومُ الأوّلِ ثالثُه أَلِفٌ[3].

مثاله : الرُّغاءُ لصوتِ الإبل ، والثُّغاءُ لصـوت الشّـاءِ ، والدُّعـاءُ والعُـواءُ والزُّقـاءُ[4] والضُّغاء لصوتِ الثعلب ، والمُواء لصوت السِّـنَّور ، ونظيرُه من الصحيح : الضُّبَاح لصوت الثعلب ، والصِّياح ، وقد قيل : الصُّياح[5] ، والنُّعابُ مصدر نَعَبَ الغُرابُ[6] [7].

وتمام هذا الفصل أن يقال : مِمّا لامه حرف علّة[8] ، نحو : الدُّعاء والثُّغاء والرُّغـاء ؛ لأنّك تقول : يَدعو ويَثْغو ويَرْغو[8] ، وما لم يكن لامه حرفُ علّة مـن هـذا النـوع فليـس من قسم الممدود ، نحو : النُّباح والنُّهاق والصُّراخُ .. وشبه ذلك[9].

وقوله : وكلُّ فَعْلاءَ أَفْعَل[10].

مثاله : حَمْراءُ وصَفْراءُ[11].

وقوله : وكلُّ جمعٍ على فُعَلاءَ أو أَفْعِلاءَ[12]..

---

(١) انظر : المقصور والممدود للقالي ١٦٩ .

(٢) الشرح الكبير ١٠٥٣/٣ .

(٣) الجزولية ٢٥٢ .

(٤) الزُّقاء : الصياح ، وكل صائح زاقٍ . اللسان (زقا) .

(٥) زعم الفراء أنه سمع الصُّياح . المنقوص والممدود ١٢ .

(٦) ينظر : فقه اللغة للثعالبي ٢٤٠،٢٤١ .

(٧) قال سيبويه : " ومما تعلم به أنه ممدود أن تجد المصدر مضمـوم الأول يكـون للصوت ، نحـو : العُـواء والدُّعـاء والزُّقاء ، وكذلك نظيره من غير المعتلّ ، نحو : الصُّراخ والنُّباح والبُغام " . انظر : الكتاب ٥٤٠/٣ .

(٨) مكررة في (أ) لسبق النظر بعد قوله : " وما لم يكن لامه حرف علّة " .

(٩) الشرح الكبير ١٠٥٣/٣ .

(١٠) الجزولية ٢٥٢ .

(١١) الشرح الكبير ١٠٥٣/٣ .

(١٢) الجزولية ٢٥٢ .

مثاله : فُقَهاء وكُرَماء وأصْفِياء وأَنْبياء[١] .

وقوله : وكلُّ ما كان جمعه على أَفْعِلَةٍ معتلِّ اللاَّمِ فواحده ممدودٌ في الأمرِ العام[٢] .

مثاله : قَفاءٌ وأَقْفِية ، وخِباءٌ وأَخبِيَة[٣] ، ورِشاءٌ وأَرْشية[٤] ، وسَماءٌ وأسْـمِية ، فذلـك (أَفْعِلَةٌ) على مَدِّ الواحد ؛ لأنّ (أَفْعِلَةً) إنّما هي جمعُ فِعـالٍ أو فُعـالٍ أو فَعـالٍ ، كقولـه : غَزالٌ وأغْزِلَةٌ ، وغُرابٌ وأغْرِبة .

واحترز بقوله : " **في الأمر العام** " من قولهم : نَدَى وأَنْدِيةٌ " . قال الشاعر :

١) في لَيْلةٍ مِن جُمـادَى ذاتِ أنـديـةٍ لا يُبصِرُ الكلبُ من ظلمائها الطُّنُبا[٥]

والواحد نَدَى في بعض الأقوال ، ومن : أَرْحِيَةٍ ، والواحدُ رَحى .

وقيل : أَنْدِيةٌ جمعُ نَدِيٍّ ، وهو المجلس الذي يجتمعون فيه لِيتَحَـاضّوا علـى إطعـام الفقراء[٦] .

وقيل : جُمِع نَدَى على نِداءٍ كما قالوا : جَمَلٌ وجِمال ، وجَبَلٌ وجِبال ، ثمّ جُمِع (فِعالٌ) على أَفْعِلَة[٧] .

وقيل : شُـبِّه /**٣٠٨**/ فَعَلاً بِفِعال فجُمع جمعُه ، كما شُـبِّه فَعَالٌ بفَعَلٍ فجُمع جمعُه ،

---

(١) الشرح الكبير ١٠٥٣/٣ .

(٢) الجزولية ٢٥٢ .

(٣) الشرح الكبير ١٠٥٣/٣ .

(٤) الرِّشاء : الحبل . اللّسان (رشا) .

(٥) هذا البيت من البسيط لمرّة بن مَحْكان الرُّبيعي السعدي التميمـي في المقتضـب ٦٩/٣ ، والخصـائص ٢٣٧،٥٢/٣ ، وسرّ صناعـة الإعـراب ٦٢٠/٢ ، والمقصـور والممـدود للقـالي ٢٥١ ، وشـرح الكتـاب للسـيرافي ٤/٥ ، وشرح شواهد الشافية ٢٧٧/٤ ، والحماسة للمرزوقي ١٥٦٣ ، وشرح التصريح ٢١٣/٢ .
الشاهد فيه قوله : (أندية) ، فإنه جمع (ندى) على غير قياس ، والجمع القياسـيّ لِـ(نـدى) هـو (أنـداء) ، و(أَفْعِلَة) قياسي في كل اسم رباعي ثالثه حرف مدّ .

(٦) ممن وجّه بهذا المبرد . انظر : المقتضب ٧٠/٣ .

(٧) ممن وجّه بهذا الأخفش ، كما ذكر ابن جني في الخصائص ٢٣٧/٣ .

نحو : جَوادٌ وأجْوادٌ ، وحَياءٌ وأَحْياءٌ ، وعَياءٌ وأَعْياءٌ[1] [2] .

وبابُ أَفْعَالٍ أن يكونَ جمع فَعَلٍ ، ولكنهم تصوروا الألفَ فيه كأنّها دخلت لإشباع الحركة وهي غيرُ مقيَّدة ، فصار كأنّه (فَعَلٌ) ، فجُمع على (أَفْعَالٍ) ، كذلك جمعوا نَدَى على أنديةٍ ، حتى كأنه (فِعالٌ) ؛ لأنّك لو أَشبعتَ الفتحة لنشَأَتْ بعدها أَلِفٌ .

وقيل : شذّت هذه الكلمة عن القياس[3] .

فإن قيل : فقد قالوا : أقفيةٌ[4] ، والواحدُ قَفا لا محالة [أنّها لا تُمدُّ][5] .

(**ج**)[6] : " أنه مثلُ أنديةٍ في توجيهه ، على أنّ منهم مَن مَدَّ (قَفا)[7] ، قال :

٢) حتى إذا قُلنا تَلَفَّعَ مالكٌ صَفَعَتْ أُميّةُ مالكاً لقَفَائِه "[8]

فيكون جَمْعُه .

---

(١) الحياء : الفرج من ذوات الخُفِّ والظِّلف . اللسان ٢١٩/١٤ (حيا) .

وعَياء : الفحل الذي لا يهتدي للضراب . اللسان ١٢/١٤ (عيا) .

(٢) ممن وجّه بهذا البغدادي في شرح شواهد الشافية ٢٧٧/٤ .

(٣) ممن وجّه بهذا سيبويه في الكتاب ٥١٤/٣ ، والقالي في المقصور والممدود ٣٠٦ . وانظر هذه الأوجه في : المقتضب ٨٢/٣ ، والخصائص ٣٢٧/٣ ، والنكت ٩٧١/٢ .

(٤) أوردها صاحب اللسان ، وقال : هي عن ابن الأعرابي ١٩٣/١٥ .

قال ابن جني بعد أن ذكر البيت برواية : " ... تيفّع ... سلقت رقية .. " : مدّ (القفا) وهو مقصور ، وليس ذلك عندنا من الضرورة ، كما يقول البغداديون ، ولكن المدّ فيه لغة ، وعلى هذا تقول في جمعه : أقفية ، واللغة الجيدة : أقفاء . المنصف ٨/٣ .

(٥) زيادة للتوضيح .

(٦) يراد به الإجابة .

(٧) قال ابن بابشاذ : هو مقصور عند أكثر النحويين إلا الفراء ، فإنّه جوّز فيه القصر والمدّ ، واحتجّ على مدّه بقولهم : أقفية ، وأفعلة إنما هو جمع للممدود . شرح الجمل ٢٠٢،٢٠٣ .

(٨) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في المنصف ٨/٣ ، ولسان العرب (قفا) .

مسألة

(**س**) " قالوا : غَرِي يَغْرَى غَرًى ، وهو غَرٍ ، والغَراءُ ، شاذٌّ ممدود ، كما قالوا : الظَّماء "[1].

واختلف أهل اللغة فيه ، فالأصمعيُّ[2] يقول : " غَراً مقصورٌ "[3]، والفرّاءُ[4] يقول : " غَرَاءٌ ممدودٌ " .

ويُنشَد قول كُثيِّر[5] على وجهين :

٣ إذا قيل مَهْلاً فاضتِ العينُ بالبُكا غِـراءً ومَدَّتها مَـدامِعُ نُهَّـلُ "[6]

فمدَّ غَرَاء .

وأنشد بعضهم (غِراء) ، فجعل غَارت فاعلت ، كأنه غارَى يُغارِي ، وكسر العينَ من غِراءٍ ؛ لأنّه مصدر (فاعَل يُفاعِل) ، كما تقول : رامَى يُرامي رِماءً ، وعادَى يُعادي عِداءً[7].

وبعضهم يقول : " غَرًى مصدرٌ ، والغَراءُ الاسمُ ، كالكلامِ والتّكليمِ "[8].[9]

---

(١) الكتاب ٥٣٨/٣ .

(٢) عبد الملك بن قُرَيب بن علي بن أصمع الباهلي ، أبو سعيد الأصمعي ، توفّي سنة (٢١٦هـ) ، صنف : غريب القرآن ، والإبل ، والأصمعيات .. وغيرها . البغية ١١٢/٢ ، الأعلام ١٦٢/٤ .

(٣) انظر رأي الأصمعي في : النوادر ١٩٨ .

(٤) المقصور والممدود ١٩ .

(٥) كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي ، أبو صخر ، الشاعر المشهور ، أحد عشاق العرب ، توفّي سنة (١٠٥هـ) . وفيات الأعيان ١٠٦/٤ ، الأعلام ٢١٩/٥ .

(٦) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ٢٥٥ ، وشرح السيرافي ٥/٣ ، والمخصص ١٠٣/٤ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٩/٢ برواية : حُفَّل ، وشرح التصريح ٢٩٢/٢ .

(٧) المخصص ١٠٣/١٥،١٠٤ ، المساعد ٣٣٠/٣ .

(٨) المقصور والممدود للفراء ١٩ .

(٩) الكلام بنصه تقريباً في المحكم ١٠٣/٤،١٠٤ .

وقال (**سع**) : " حُمِل ما جاء من المصادر علـى (فَعَـالٍ) كبَـدا بَـداءً ، وذهـبَ ذَهاباً ، وسُمِع سَماعاً ، وهو شاذّ "(١).

وهو من غَريتُ بالشيء إذا لصقتُ به ، والهمزةُ فيه منقلبةٌ عن واو ؛ لأنّه مـن لفـظ الغِراء الذي يُلصَق به ، وذلك من الواوِ بدليل قولهم : (سرْجٌ مغرُوٌّ)(٢) .

وما يدركُ من المقصورِ والممدودِ بالسَّماع لم يتعرض له المؤلِّف ؛ لأنّه خَطٌّ لغـويٌّ(٣) ، فأضربنا عنه أيضاً مخافةَ التَّطويل ، وكذا فعل سيبويه(٤) .

❒ ❒ ❒

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣/٥ .

(٢) ابن بابشاذ ٢٠٧ ، المقصور والممدود لأبي علي ٣٢٧،١٤ .

(٣) ظهر في موضوع المقصور والممدود كتب كثيرة تعكس اهتمام علماء اللغة والنحو بهذا الموضوع ، وأفردوا له كتباً تختلف من ناحية طريق عرضها وتناولها ، فمنها ما هو لغوي معجمي ، وأظـنّ هـذا مقصـود الشارح ، ومنها ما تناول المقصور والممدود من ناحية صرفية – من تعليل وحذف وإبدال وإدغـام – ، ومنها ما تناوله من ناحية صرفية ونحوية .

(٤) للاستزادة من هذا الباب ، انظر التآليف في المقصور والممدود في كتاب المقصور والممدود لأبي علـي القالي ٦٣ .

بـــاب
[المذكَّر والمؤنَّث]

قوله : المؤنَّثُ الذي لا علامة فيه للتّأنيث ، يُعْرف كونه مؤنّثاً[1] :

" يعني من غير الحقيقي ، والحقيقيُّ يُعرفُ تذكيرُه وتأنيثُه بمعناه ، وهو مـا لـه فَـرْجٌ حقيقيٌّ ، إلاّ ما كان من ذلك في الأجناس ، فقد لا يجري اللَّفظ على حكم المعنى ، نحو : الغنم للذُّكور والإناث ، وهو مؤنَّثٌ ، وكذلك الإبلُ والخيل "[2] .

وقوله : بالإشارة إليه[3] .

مثاله : (هذه الدّارُ)[4] ، و﴿ **هَذِهِ جَهَنَّمُ** ﴾[5] .

وقوله : وبِإضْماره[6] .

مثاله : (رأيتُ داراً هي أوسعُ دارٍ)[7] ، و﴿ **جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا** ﴾[8] .

وقوله : وبِإلحاقِ علامةِ التَّأنيثِ في فِعْلِه[9] .

مثاله : (اتَّسعتِ الدارُ)[10] ، و« حُفَّتِ النارُ بالشهوات »[11] ، ووقعت بينهم حربٌ .

---

(١) الجزولية ٢٥٤ .

(٢) الشرح الكبير ١٠٥٥/٣ .

(٣) الجزولية ٢٥٤ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٥٥/٣ .

(٥) الرحمن : ٤٣ .

(٦) الجزولية ٢٥٤ .

(٧) الشرح الكبير ١٠٥٥/٣ .

(٨) إبراهيم : ٥٩ .

(٩) الجزولية ٢٥٤ .

(١٠) الشرح الكبير ١٠٥٥/٣ .

(١١) جملة من حديث شريف أخرجه البخاري في باب : حجبت النار بالشهوات ، فتح الباري ٣٢٧/١١ ، ومسلم في كتاب الجنة بهذه الرواية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٢٤١/١٧ .

قال الشاعر :

٤) إذا لَقَحَتْ حربٌ عَوانٌ مُضِرَّةٌ ضَرُوسٌ تَهُرُّ الناسَ أنيابُها عُصْلُ[١]

وقوله : أو نعتِه[٢].

مثاله : (دارٌ واسعةٌ)[٣]، « وفي كلِّ كَبِدٍ رطبةٍ أجر »[٤]، وقول الشاعر :

٥) لقد جَلَبَا حَيْناً وحرباً طَويلةً تُثيرُ سَراةَ القومِ من غَطَفانِ[٥]

وقوله : أو الحالِ منه[٦].

مثاله : رأيتُ الدّارَ واسعةً[٧]، وهذه النارُ هامدةً .

وقوله : أو في مُصَغَّرِهِ[٨].

مثاله : دُوَيرةٌ[٩] ونُوَيْرةٌ .

وقوله : أو خَبرِه[١٠].

مثاله : الدارُ واسعةٌ[١١]، والشمسُ طالعةٌ .

---

(١) البيت من الطويل ، وعجزه بلا نسبة في لسان العرب ٤٤٩/١١ (عصل) ، وتاج العروس (عصل) .

(٢) الجزولية ٢٥٤ .

(٣) الشرح الكبير ١٠٥٥/٣ .

(٤) جملة من حديث شريف رواه البخاري في باب فضل سقي الماء ٥٠/٥ ، ومسلم في باب فضل ساقي البهائم المحترمة وإطعامها ٣٤٧/١٤ ، ومالك في الموطأ ٧٠٧ .

(٥) البيت من الطويل ، لعنترة بن شداد في ديوانه ٣١٢ .

(٦) الجزولية ٢٥٤ .

(٧) الشرح الكبير ١٠٥٥/٣ .

(٨) الجزولية ٢٥٤ .

(٩) الشرح الكبير ١٠٥٥/٣ .

(١٠) الجزولية ٢٥٤ .

(١١) الشرح الكبير ١٠٥٥/٣ .

وقوله : أو بِعُرُوِّ عَددِه من هاء التَّأنيث فيما دون العَشَرة[1] .

مثاله : ثلاثُ[2] أدؤرٍ ، وأربعُ أعينٍ[3] ، وعندي ثلاثٌ من البَطِّ .

[**وقوله**][4]**: في الأَعْرَفِ**[5] .

لأنّها قد تسقط من المذكّر حملاً على المعنى ، نحو قوله :

٦) فكان نَصِيري دون من كنتُ أتَّقـي ثلاثَ شُخوصٍ : كاعِبانِ ومُعْصِرُ[6]

ويُروى : فكان مِجَنِّي ، ويُروى : بَصيري - بالباء - جَمعُ بَصيرةٍ ، وهي التُّرسُ[7] .

قال (**فا**) : " مَن روى (ثلاثُ) بالرفع ، أَضمرَ في كان ضميرَ الشأنِ " .

ونحوه قوله :

٧) وإنّ كِـلابـاً هـــذه عَشْـرُ أبطُـنٍ وأنتَ بريءٌ مـن قبائلهـا العَشْـرِ[8]

---

(١) الجزولية ٢٥٤ . وقال صاحب المنهاج : وعبارة المصنف (فيما دون العشرة) ، وذلك غير سديد ، إذ الحكم أيضاً شامل للعشرة ، ومثاله : عشر أرجل . المنهاج ١٢٤ .

(٢) في الأصل (ثلاثة) ، واخترنا ما في (ب) .

(٣) الشرح الكبير ١٠٥٥/٣ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

(٥) الجزولية ٢٥٤ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠٠ ، والكتاب ٥٦٦/٣ ، والمذكّر والمؤنث للمبرد ٩٨ ، والسيرافي ٢٤١/٢ ، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والكامل ٨٠٢،٧٩٨ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، والإنصاف ٧٧٠/٢ ، والتصريح ٢٧١/٢ ، وخزانة الأدب ٣٩٤/٧ .
الشاهد فيه : معاملة (شخوص) معاملة المؤنث ؛ لأنّه أراد بالشخص المرأة ، فجعل لها عدد المؤنث .

(٧) اللسان (بصر) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للنواح الكلابيّ على هامش الخزانة ٣٩٥/٧ ، ولرجل من بني كلاب في الكتاب ٥٦٥/٣ ، وبلا نسبة في المذكّر والمؤنّث للفراء ٧٠ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ٩٨ ، والمذكر والمؤنث للسجستاني ١٠٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢١٣ .
الشاهد فيه : (عشر أبطن) ، ذكّر العدد (عشر) مع المعدود المذكر (بطن) حملاً على إرادة المعنى . شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٤١/٢ .

وقوله : وبجمعهِ على أَفْعُلٍ إذا كان على أربعةِ أحرُفٍ ثالثُها لينٌ في الأعرفِ[1] .

مثاله : عُقابٌ وأَعقُبٌ[2]؛ لأنّ العُقابَ – فيما زعموا – أنثى لا ذكر لها ، وإنّما يُسْفِدها طائرٌ آخر ، وقيل : إنّها مؤنثةٌ لفظاً وإن كان لها ذكرٌ وأنثى[3] [4] .

واستظهر بقوله : " في الأعرفِ " على نحو : طُحالٌ وأطْحُلٌ ، وهو مذكّرٌ ، وكذلك جَبينٌ وأجْبُنٌ ، وجَنينٌ وأجْنُنٌ . قال الشاعر :

٨) حتّى رمَى مَجهولَهُ بالأجْنُنِ[5]

في جمع الجنين ، وهو مذكّر[6] . أو جمع الجبين كذلك .

وقوله : وما فيه الهاءُ علامةٌ ، فقد تكونُ فيه للفرق بين المذكَّرِ والمؤنَّث في الصِّفة[7] .

مثاله : قائمٌ وقائمةٌ[8] ، وضاربٌ وضاربةٌ ، وحَسَنٌ وحَسنةٌ .

وقوله : وفي الاسم[9] .

(١) الجزولية ٢٥٤/٢٥٥ ، وفيها : " **أو بجمعه** ... " .

(٢) الشرح الكبير ١٠٥٦/٣ .

(٣) شرح الجمل ٣٩١/٢ .

(٤) الحيوان للجاحظ ١٨١/٣ .

(٥) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج .

وفي رواية :

إذا رَمَى مجهوله بالأجبُنِ

الشاهد فيهما : أن (أجنن وأجبن) جمعا جنين وجبين شاذّان ؛ لأنّ كلاً من المفردين مذكر ، والقياس في أَفعُل أن يكون جمع فعيل إذا كان مؤنثاً .

الديوان ١٦٢ ، وبلا نسبة في المخصص ٢٣/١٧ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ١٣٤ .

(٦) الشرح الكبير ١٠٥٦/٣ .

(٧) الجزولية ٢٥٥ ، " وقال صاحب المنهاج : وقول المصنف : " وما فيه الهاء " عبارة كوفية ، إذ التاء عند أئمة البصرة هي الأصل ؛ نظراً إلى الوصل الذي هو أصل أيضاً ، والوقف طارئ عليه وعارض بعده " . المنهاج ١٢٤ .

(٨) الشرح الكبير ١٠٥٦/٣ .

(٩) الجزولية ٢٥٥ .

مثاله : امرؤٌ وامرأةٌ[1]. ورَجلٌ ورَجُلةٌ ، وغلامٌ وغُلامةٌ .

قال الشاعر :

٩) خَـرَّقـــوا جَـيـبَ فتـاتِهِـمُ لـم يُبـــالوا حُـرْمَـةَ الرَّجُلَهْ[2]

والجيبُ هنا كناية عن الفَرْجِ[3].

ابن جني[4]: " عينه ياء ، لقولهم في الجمع : (جيوبٌ)[5] " ، وليس أصله جيِّباً ثـم أُلزمِ التّخفيف ، وفعله جُبْت – بالضمّ – ، وهذا /٣٠٩/ يقتضي كون عينِـه مـن ذواتِ الواو ، إلا أنَّهم قالوا : جيب القميص[6]. وحُكي : جاب يجيب ، بمعنى جابَ يَجوب[7]، فالجيبُ مصدرٌ سُمِّي به العين .

و لم يُبالوا : لم يراعوا ، ولذلك عدَّوه بغيرِ حرف جرٍّ ، يقال : باليتُ به مُبالاةً ، إذا اهتممتُ به وراعيتُه .

وقال الشاعر :

١٠) ومُركِضَـــةٍ صَريحـيٌّ أبـوهـــا يُهـــانُ لهـا الغُـلامَـةُ والغُـــلامُ[8]

---

(١) الشرح الكبير ١٠٥٦/٣ .

(٢) البيت من المديد ، وهو بلا نسبة في الكامل ٣٤١/١ ، والأصول ٤٠٧/٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٦ ، والتكملة ١٢٠ ، والمخصص ٩٩/٥ ، وشرح جمل الزجاجي ١٢٦/١ ، واللسان (رجل) .

(٣) اللّسان (جوب) .

(٤) هو عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح ، توفّي سنة (٣٩٢هـ) ، من أشهر تصانيفه : الخصائص ، وسرّ صناعة الإعراب ، وشرح تصريف المازني ، واللّمع ، وغيرها . البغية ١٣٢/٢ ، الأعلام ٢٠٤/٤ .

(٥) سرّ صناعة الإعراب ٧٣٠/٢ .

(٦) اللسان (جوب) .

(٧) وفي (ب) : قالوا : جيَّبَ جيبَ القميصِ ، وحكي ذات تجيُّب بمعنى جاب يجوب ، ومعنى جِبت جيب القميص : قوّرته ، وجيب القميص : طوقه .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لأوس بن غلفاء الهجيمي يصف فرساً . في اللسان (ركض) و(صرح) ، وبلا نسبة في المذكر والمؤنث للفراء ١٠٨ ، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ٨٣ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٦ ، والتكملة ١٢٠ .

=

وقالوا : شَيخٌ وشَيخةٌ .

قال عَبيد[١]:

(١١) .... كأنّها شَيخَةٌ رَقُوبُ[٢]

والرَّقوب : التي لا يعيش لها ولدٌ ، فهي ترقبُ الحَمْلَ[٣].

وقوله : وبينَ الواحد والجِنسِ[٤].

مثاله : تَمرةٌ وتَمرٌ ، ودُرَّةٌ ودرٌّ ، إذا كان درٌّ جنساً[٥].

وقوله : وبالعكسِ وهو قليلٌ[٦].

مثاله : كَمْءٌ للواحد ، وكَمْأةٌ للجمع[٧]. وكذلك جَبْءٌ وجَبأةٌ : لضربٍ من الكمْأة[٨].

وقوله : وبين الجمعِ والواحد[٩].

=

ويُروى : مُرْكِضة - بضمّ الميم وكسر الكاف - ، ومعناه : الذي يركض ولدها في بطنها ، ويروى : مِرْكَضة - بكسر الميم وفتح الكاف - ، ومعناه : السريعة ، كأنه جعلها آلة للسير . وصريحي : شريف .

(١) عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي ، أبو زياد ، شاعر من دهاة الجاهلية وحكمائها ، توفّي سنة (٢٥ ق هـ) . الأعلام ١٨٨/٤ .

(٢) البيت من مخلع البسيط ، وصدره :

باتت على أُرَم عُذوبها ....

الديوان ٢٩ ، المخصص ٩٩/١٦ ، وجمهرة اللغة ٦٠٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٣ ، ولسان العرب (رقب) (شيخ) .

(٣) اللسان ٤٢٧/١ (رقب) .

(٤) الجزولية ٢٥٥ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٥٧/٣ .

(٦) الجزولية ٢٥٥ .

(٧) الشرح الكبير ١٠٥٧/٣ .

(٨) الكَمْءُ : نبات ينقّض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر . اللّسان ١٤٨/١ (كَمَأ) .

(٩) الجزولية ٢٥٥ .

مثاله : دُرَّةٌ ودُرٌّ ، إذا كان درٌّ جمعاً[1] ، ونَخلةٌ ونَخلٌ .

وقوله : وبالعكس[2] .

مثاله : بَغَّالٌ وبغَّالةٌ ، وحمّارٌ وحمّارةٌ .

هذا وجه ما ثبت هنا في بعض النُّسخ من هذا النَّصِّ الذي ذكرناه وشرحناه .

وثبت في بعضها هذا النّصّ الذي أذكر بعده ، وهو : بين الواحد والجنسِ ، وبالعكسِ ، وهو قليلٌ ، وبين الجمع والواحد[3] خاصّةً دون أن يقول بعده : (وبالعكس) ، وهو قليلٌ . فيريد إذاً بقوله : (وبين الواحد والجمع) قولهم : بغّالٌ وبغّالةٌ ، وحمّارٌ وحمّارةٌ صفةٌ للجمع[4] .

وقوله : ولتأكيد الصِّفة[5] .

مثاله : رجلٌ علاَّمةٌ ونسّابةٌ .

ويريد بالتَّأكيد هنا التّكثيرُ والمبالغة ، لَمّا كان التَّأكيدُ يكونُ بمعنى التَّكثيرِ والتَّمكين جُعِل تكثير معنى الصفة كأنّه تكريرٌ لمعناها ، وتمكينٌ لمعناها أيضاً ؛ لأنّه إذا كُثِّر معناها في الموصوفِ وبُولِغ فيه ، فكأنّه قد كُرِّر ذلك المعنى فيه ومُكِّن[6] .

[وقوله][7] : وللعجمة[8] .

---

(١) الشرح الكبير ٣/١٠٥٧ .

(٢) ليس في الجزولية .

(٣) هذا الذي في الجزولية ٣٥٦ .

(٤) الشرح الكبير ٣/١٠٥٧ .

(٥) الجزولية ٢٥٥ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١٠٥٨ .

(٧) زيادة من (ب) .

(٨) الجزولية ٢٥٦ .

مثاله : مَوازِجَةٌ[1]؛ لأنّ المَوْزَج أعجميّ ، فدخلتِ التاءُ في جمع هذا النوع دلالةً على العجمة[2].

وقوله : وللنَّسبِ[3].

مثاله : مَهالِبَةٌ ؛ لأنّ مَهالِبَ جمعُ مُهَلَّبٍ[4]، فأدخلت الهاءُ[5] في هذا النوع ؛ لتدلّ على أنه ليس كلٌّ واحد من هذا الجمع مهلباً حقيقة ، ولكنْ على أنه سُمّي كلٌّ واحدٍ منهم باسم مَن نُسِب إليه ، فهذا معنى قولهم : إنّ الهاء دخلت في هذا النوع دلالةً على معنى النَّسب[6].

قال (**س**) عن الخليل[7]: " إذا نسبتَ إلى المَهالِبة والمَسامِعة قلت : مُهلَّبيٌّ ومِسْمَعِيٌّ "[8]، فتردَّهُ إلى الواحدِ ، والواحدُ مِسْمَعيٌّ ومُهَلَّبيّ ، فتحذف ياءَ النِّسبةِ وتأتي بياءٍ أخرى ، وإن شئت قلتَ واحدَ المهالبة : مَهْلَبٌ ، وواحدَ المسامعةِ : مِسْمَعٌ ، ثمّ نسبت إليه .

وقوله : " ولَهما "[9].

مثاله : سَيابِجَةٌ[10]؛ لأنّ المعنى السَّيْبَجِيُّون ، وهم قومٌ من العجم ، وفيه

---

(١) المَوْزَجُ : الخُفُّ ، فارسيٌّ معرّب . اللّسان (مزج) .

(٢) الشرح الكبير ١٠٥٨/٣ .

(٣) الجزولية ٢٥٦ .

(٤) المُهلَّب : اسم . ومنه سُمّي المُهلّب بن أبي صفرة أبو المهالبة . اللّسان (هلب) .

(٥) في (ب) : التاء .

(٦) الشرح الكبير ١٠٥٨/٣ .

(٧) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن ، صاحب العربية والعروض ، توفّي سنة (١٧٠هـ) : من أشهر تصانيفه : العين ، العروض ، معاني الحروف ، والنقط والشكل .. وغيرها . البغية ٥٥٧/١ ، الأعلام ٣١٤/٢ .

(٨) الكتاب ٣٧٨/٣ .

(٩) الجزولية ٢٥٦ .

(١٠) السّبابجة : قوم ذوو جَلَد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يُبَذْرِقُونها ، واحدهم سَبِيجِيّ . اللّسان (سيبج) ، وانظره أيضاً فيما بقي من الكلام .

معنى النَّسبِ والعُجمةِ معاً ، وكذلك بَرابِرةٌ[1] .

(فـآ) : " وإنما اجتمعتِ النسبة والعجمةُ في لحاق الهاء لهما في أَشاعِثَةٍ ومَوازِجةٍ ؛ لاتِّفاقهما في النقلِ من حالٍ إلى حال لم يكونا عليها . فالنسب قد صار به الاسمُ وصفاً بعد أن لم يكن كذلك ، والعجميُّ بالنقل صارَ مُعَرَّباً بعد أن لم يكن كذلك ، وليس ذلك لاتِّفاق العُجْمة والتأنيث في المنع من الصرف ، ألا ترى أنّ العُجْمةَ في أسماءِ الأجناس لا تَمنَع الصرف ؟. وهذه الأعجمية الداخلةُ في هذا البابِ أسماءُ أجناسٍ "[2] أ.هـ .

وقوله : ولتأكيد معنى الجمع[3] .

مثاله : حِجارةٌ وذِكارةٌ[4] .

ويريد بقوله : (لتأكيد معنى الجمع) من التَّأنيث ، ألا ترى أنّك تقول : هي الحجارُ ؟. فتكونُ الحجارُ مؤنّثاً وإن لم تدخل فيه الهاءُ ، فأُدخِلت فيه الهاءُ لتأكيد هذا المعنى الذي في الجمع من التَّأنيث ، وبهذا التفسير يجتمع هذا مع قولهم : إنّ التّاء دخلت في هذا النحوِ لتأنيث معنى الجمع ، ولا ينبغي أن يؤخَذَ على ظاهره من أنّها دخلت لتأكيد معنى الجمع ؛ لأنّ المعنى الذي ذكرناه أليقُ بالتاءِ من هذا المعنى[5] .

وقوله : ولتأكيدِ معنى التّأنيثِ[6] .

مثاله : ناقةٌ ونَعْجةٌ ، يعني أنّ انفراد المؤنّثِ في هذا النوع باسمٍ غير اسمِ المذكّر يُغني عن تاء التَّأنيث ، كما أغنى عن ذلك في جَدْيٍ وعَناقٍ ، فقد كان يكفي في ذلك

(١) الشرح الكبير ١٠٥٨/٣ .

(٢) التكملة للفارسي ١٣١ .

(٣) الجزولية ٢٥٦ .

(٤) الذّكارة : حمل النخل . اللّسان ٣١١/٤ (ذكر) .

(٥) الشرح الكبير ١٠٥٩/٣ .

(٦) الجزولية ٢٥٦ .

ناقٌ ونَعجٌ ، لكنّهم زادوا التّاءَ لتأكيد ما دلاّ عليه دون هاء التَّأنيث لـو نطقـوا بهمـا كذلك[1]. [2].

وقوله : ولتأنيث اللفظ[3].

مثاله : غُرفةٌ وظُلمةٌ ، يعني أنّ هذا التَّأنيثَ الـذي هنـا في اللفـظ ليـس تحتَـه تـأنيثُ معنًى كما في امرأةٍ وقائمةٍ ، ولكنّه للدّلالة على أنّ هذا اللفـظ عندهـم موضـوعٌ وضـعَ المؤنَّثِ في الإخبارِ والإشارة والإضمارِ .. وغيرِ ذلك من أحكام **/٣١٠/** التَّأنيثِ[4].

وقوله : وللعِوضِ[5].

مثاله : زَنادِقةٌ وجَحاجِحَةٌ[6]، وقالوا : إنّ الهاءَ في هذا النـوع للعـوض مـن اليـاءِ في زَناديقَ وجحاجيحَ ، لَمّا لم يجمعوا بينهما ، بل إذا وُجِدت الهـاءُ لم توجـدِ اليـاءُ ، كمـا إذا وُجدتِ الياءُ لم توجدِ الهاءُ ، فدلَّ ذلك على أنّهم وضعوها معها على وجهِ المعاوضةِ بينهما[7]. [8].

وقوله : وما علامةُ التَّأنيثِ فيه الألفُ المقصورةُ : فَعَلَى[9].

مثاله : الجَفَلَى[10] وبَشَكَى[11].

---

(١) الشرح الكبير ٣/١٠٥٩ .

(٢) انظر : المذكر والمؤنث للمبرد ١٤١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٨٩ .

(٣) الجزولية ٢٥٦ . وفيها : " **وإما للعوض** " .

(٤) الشرح الكبير ٣/١٠٦٠ .

(٥) الجزولية ٢٥٦ .

(٦) جحاجحة : جمع جحجاح ، وهو السيد الكريم . اللسان (جحجح) .

(٧) الشرح الكبير ٣/١٠٦٠ .

(٨) هذا ما ذكره المصنف من وجوه التاء ، وزاد غيره فيها وجوهاً أخرى ، انظرها في المنهاج ٢٦ .

(٩) الجزولية ٢٥٦ .

(١٠) الشرح الكبير ٣/١٠٦٠ .

(١١) دعاهم الجَفَلَى : أي بجماعتهم . اللّسان (جفل) . وناقة بَشَكَى : سريعة . اللّسان (بشك) .

(**فـآ**) : " وأَجَلَى ودَفَرَى ودَقَرَى ونَمَلَى وبَرَدَى ، وهي أسماءُ مواضع "[1].

وقوله : وفُعَلَى[2].

مثاله : شُعَبَى[3].

وقوله : وفُعْلَى[4].

مثاله : حُبْلَى ، وهذه الثلاثةُ لا تكونُ إلاّ للتّأنيثِ ، أي : هي مِن الأبنيةِ المختصّةِ بالتّأنيثِ ، إلا أنّ (فُعَلَى) لا تكون إلاّ اسماً ، نحو : الأُرَبَى للدّاهية ، قال :

١٢) فلمّا غَسَى ليلي وأيقنتُ أنّها هي الأُرَبَى جاءَتْ بأُمِّ حَبَوْكَرا[5]

و(فَعَلَى) تكون صفةً ، نحو : فَرَسٌ وثَبَى ، واسماً ، نحو : بَشَكَى اسماً للناقة الخفيفةِ المشي ، وجَمَزَى[6].

وقوله : وفِعْلَى[7].

مثاله : ذِكرَى[8].

---

(١) التكملة للفارسي ٩٩ .

و(أَجَلَى) : هضبة بأعلى نجد . معجم البلدان ١/١٠٢ . و(دَقَرَى) : اسم روضة . معجم البلدان ٢/٤٥٩ . و(نَمَلَى) : ماء بغرب المدينة . معجم البلدان ٥/٣٠٥ . و(بَرَدَى) : أعظم أنهر دمشق . معجم البلدان ١/٣٧٨ .

(٢) الجزولية ٢٥٦ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١٠٦٠ .

(٤) الجزولية ٢٥٦ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لابن أحمر في ديوانه ٨٣ ، والمخصص ٩/٤١ ، ١٢/١٤٤ ، ١٥/٢٠٠ ، ١٦/٨ ، واللسان (أرب) و(حبكر) و(غسا) .

(٦) حمار جَمَزَى : وثّاب سريع . اللّسان ٥/٣٢٣ .

(٧) الجزولية ٢٥٨ .

(٨) الشرح الكبير ٣/١٠٦٤ .

وقوله : وفَعْلَى[1] .

مثاله : سَكْرَى[2] .

وقوله : وفُعْلَى ضربان : مؤنَّثُ الأَفْعَلِ[3] **، وتلزمه الألفُ واللامُ .**

مثاله : الفُضْلى والكُبْرى[4] والوُسْطى والصُّغْرى والطُولَى .

وقوله : أو الإضافةُ[5] .

مثاله : فُضْلاهم وكُبْراهم[6] ، وطولاها وقُصْراها .. ونحو ذلك .

وقوله : كَمُذَكَّرِهِ[7] .

يعني أنّ الألفَ واللاّمَ أيضاً لازمةٌ لمذكَّرهِ أو الإضافةِ ، نحو قولك : الأفضلُ ، وأفضلُ الناسِ[8] ، والأكبرُ والأصغرُ ، وأكبرُ الناسِ وأصغرُ الناسِ ، والأطولُ ، وأطْوَلُ الناسِ .

وقوله : في الأمرِ العام[9] .

استظهر به على قراءة مَن قرأ : ﴿ **وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى** ﴾[10] مُمالاً[11] في أحد

---

(١) الجزولية ٢٥٨ .

(٢) الشرح الكبير ٣/١٠٦٤ .

(٣) الجزولية ٢٥٨ ، وقبله : " وفَعَلى من الأبنية المختصة به " ، أي : بالتأنيث .

وبعده : " ... وما ليس إيّاه ، فما ليس إياه مصدر وغير مصدر ، ومؤنثه تلزمه الألف ... " .

(٤) الشرح الكبير ٣/١٠٦٤ .

(٥) الجزولية ٢٥٨ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١٠٦٤ .

(٧) الجزولية ٢٥٨ .

(٨) الشرح الكبير ٣/١٠٦٤ .

(٩) الجزولية ٢٥٨ .

(١٠) البقرة : ٨٣ .

(١١) هي قراءة الأخفش عن بعضهم ، مختصر في شواذ القرآن ٧ ، وانظر : الحجة ٢/١٠٦ .

الوجهين . وهو وجه مَن جعل (**حُسناً**) صفةً لمحذوف ، كأنّه : قوله حُسنى ، أو يكون مصدراً كالرُّجْعى والبُشرى فليس من هذا[1] .

ويكون الحُسنى على هذا مصدراً (كالحُسْنُ)[2] في قراءةِ مَن نوَّن[3] .

واستظهر على قولهم : " أُخَر وأُخرى وأخَر ، وهذا أشبهُ من الأوّل ؛ لاحتمال الأوّل وجهاً صحيحاً "[4] .

ومن ذلك قول الآخر :

١٣) في سَعيِ دُنْيا طَالَما قَد مَدَّتِ[5] ....

وهو شاذّ .

" ولَمّا كانت الألفُ واللاّم أو الإضافة لازمةً في هذا النوع إلاّ ما شذّ ، نقدوا على أبي نوّاسٍ[6] قوله :

---

(١) اختلف في (**حسناً**) هذه ، فقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف ، ووافقهم الأعمش بفتح الحاء والسين صفة لمصدر محذوف ، أي : (قولاً حسناً) ، والباقون بضمّ الحاء وإسكان السين ، وظاهره كما قال أبو حيان : إنّه مصدر ، وإنه كان في الأصل قولاً حسناً ، إما على حذف مضاف ، أي : ذا حسن ، وإما على الوصف بالمصدر لإفراط حسنه .

انظر : الإتحاف ٤٠١/١ ، والإعراب للنحاس ١٩٢/١ ، والبحر ٢٨٤/١ ، والكشاف ٢٥٠/١ .

(٢) قول ابن جني في الخصائص ٣٠١/٣ .

(٣) قراءة أبي طلحة بن مصرف . البحر المحيط ٤٥٩/١ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٦٠/٣ .

(٥) البيت من مشطور الرجز للعجاج ، وبعده :

.... حتى انقضى قضاؤها فأدَّتِ

الديوان ٢٦٧ ، التكملة ٩٥ ، المخصص ١١٣/١٥ ، البحر المحيط ٤٥٥/١ .

(٦) أبو نواس (١٤٦-١٩٨هـ) : الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح ، سمي بأبي نواس ؛ لذؤابتين كانتا لها تنوسان على عاتقه ، وكان في الطبقة الأولى من المولدين . الشعر والشعراء ٧٩٦/٢ ، الخزانة ٣٤٧/١،٣٤٨ .

١٤) كَأنَّ صُغرى وكُبرى مِن فَواقِعِها حَصْباءُ دُرٍّ عَلى أرضٍ مِن الذَّهَبِ[1] "

وقد قيل : إنّ (مِن) هنا زائدةٌ بين المضاف والمضاف إليه ، كاللام في :

١٥) " يا بؤسَ للحرب "[2] ....

ويكون على مذهب الأخفش[3] والكوفيين (مِن) زيادتُها في الواجب ، وفي المعرفةِ عند الأخفشِ خاصّةً كما تقدّم[4].

" وأمّا روايةُ مَن روى[5]:

١٦) أنّى جَزَوا عَامِراً سُوأى بِفِعْلِهِمُ[6] ....

بغير تنوينٍ ، فالكلامُ فيه كالكلامِ في قراءةِ مَن قرأ : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى ﴾[7] مُمالاً " .

---

(١) البيت من البسيط في الديوان ٧٧/١ ، والتوطئة ٣٤٠ ، وشرح الجمل ٤٩٧/١ ، ٢١٣/٢ ، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨،٣١٥،٣١٨ ، وشرح قطر الندى ٤٥٠ ، ومغني اللبيب ٣٨٠/٢ .

(٢) قطعة من بيت لسعد بن مالك ، وتمامه :

.... التي وضعت أراهط فاستراحوا

الكتاب ٢٠٧/٢ ، الخصائص ١٠٢/٣ ، الحماسة للمرزوقي ٥٠٠ ، شرح التصريح ١٩٩/١ .

(٣) سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن الأخفش الأوسط ، توفّي سنة (٢١٥هـ) ، صنف : معاني القرآن ، الاشتقاق ، معاني الشعر .. وغيرها . البغية ٥٩٠/١ ، الأعلام ١٠١/٣ .

(٤) انظر : الإنصاف ٣٧٦/١ .

(٥) انظر : الخزانة ٣١٥/٨،٣١٦،٣١٧ .

(٦) صدر بيت من البسيط ، لأفنون التغلبي ، وعجزه :

.... أم كيف يجزونني السُّوأى من الحَسَنِ

الشاهد فيه : أن (سُوْأى) صفة لموصوف محذوف أو تكون مصدراً كالرجعَى والبشرى .

المفضليات ٢٦٣ ، الكامل ١٤٠/١ ، شرح شواهد المغني ١٤٤/١-١٤٧ ، شرح أبيات المغني ٢٤٠/١-٢٥٤ .

(٧) سبق تخريجها ص٣١ .

وقوله : وصفة[1] .

مثاله : امرأةٌ حُبْلَى[2] ، وكذلك خُنثى وأُنثى ورُبَّى ، قالوا : شاةٌ رُبَّى علـى (فُعْلـى) بالضمّ ، وهي الشاةُ التي وضعت حديثاً[3] ، وجمعها رُباب بالضَّمِّ ، والمصدر رِبابٌ بالكسر ، وهو قُربُ العهدِ بالولادةِ ، تقول : شاةٌ رُبَّى : بيّنة الرِّبابِ .

قال الأموي[4] في رُبَّى : " ما بينها وبين شهرين "[5] .

أبو زيد[6] : " الرُّبَّى من المَعِزِ "[7] .

وقال غيره : من الضأن والمعزِ جميعاً[8] ، وربّما جاء في الإبل أيضاً .

أنشد الأصمعيُّ :

١٧) حَنِـينَ أُمِّ البَـوِّ في رِبَابِهـا[9]

وقوله : والاسمُ مصدرٌ[10] .

---

(١) الجزولية ٢٥٨ . وفيها : " **وفَعْلى مشترك ، والمؤنث منه يكون مصدراً وغير مصدر ، وغير المصدر يكون وصفاً وغير وصف** ... " .

(٢) الشرح الكبير ١٠٦٠/٣ .

(٣) اللّسان ٤٠٤/١ (ربب) .

(٤) عبد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص ، أبو محمد الأموي ، توفّي سنة (٤٨٠هـ) ، حافظاً للأخبار والشعر وأيام العرب . من مصنفاته : كتاب النوادر ، وكتاب رحل البيت . البغية ٤٣/٢ ، وإنباه الرواة ١٢٠/٢ .

(٥) في اللسان (ربب) : " وقيل : رِبابُها : ما بينها وبين عشرين يوماً من ولادتها ، وقيل : شهرين " .

(٦) سعيد بن أوس بن ثابت ، أبو زيد الأنصاري ، توفّي سنة (٢١٥هـ) . من تصانيفه : النوادر ، الهمز ، المطر .. وغيرها . البغية ٥٨٢/١ ، الأعلام ٩٢/٣ .

(٧) التهذيب ١٨١/١٥ ، اللّسان (ربب) .

(٨) المخصص ١٧٨/٧ ، اللّسان (ربب) .

(٩) البيت من الرجز ، بلا نسبة في المنصف ٨٥/٣ ، والسيرافي ٣٣/٥ ، والتهذيب ١٨١/١٥ ، والمخصص ١٧٨/٧ ، ولسان العرب (ربب) برواية مُنْتجع بن نبهان .

(١٠) الجزولية ٢٥٨ . وفيها : " **وفَعْلَى مشترك ، والمؤنث منه يكون مصدراً وغير مصدر** ... " .

مثاله : بُشرى ورُجعى[1] والزُّلفى والشُّورى .

وقوله : وغيرُ مصدرٍ[2] .

مثاله : حُزْوَى[3][4] ، وعليه قولُ الشاعر :

١٨) أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعينِ عَبْرةً[5] ....

ومثاله : البُهْمى[6] وحُمَّى ورُؤيا .

وقوله : وفَعْلى مُشتركٌ ، والمؤنَّثُ منه مصدرٌ[7] .

ومثاله : دَعْوَى[8] والنَّجْوى والعَدْوَى والرَّعْوَى[9] .

(**فـآ**) : " وهو عندي من ارعويتُ وليست بمنقلبةٍ "[10] .

والتَّقْوى والفَتْوَى واللَّوْمَى يُرادُ به اللَّومُ . أنشد أبو زيدٍ[11] :

---

(١) الشرح الكبير ٣/١٠٦٥ .

(٢) الجزولية ٢٥٨ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١٠٦٥ .

(٤) حُزْوَى : موضع في ديار تميم بنجد ، وقيل : جبل من جبال الدهناء . معجم البلدان ٢/٢٥٥ ، اللّسان (حزو) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لذي الرُّمّة ، وعجزه :

.... فماء الهوى يَرفضّ أو يَترقرق

الديوان ٤٥٦ ، الكتاب ٢/١٩٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٤١٠ ، والمقتضب ٤/٤٦١ ، وخزانة الأدب ٢/١٩٠ .

(٦) البُهْمى : اسم لنبت يطلق للواحد وللجميع ، واحدته بهماة . اللسان ١٢/٦٠ (بهم) .

(٧) الجزولية ٢٥٨ .

(٨) الشرح الكبير ٣/١٠٦٥ .

(٩) الرّعوَى والرَّعيا : من الرعاية والحفظ . اللّسان (رعي) .

(١٠) التكملة للفارسي ١٠١ .

(١١) النوادر ٤٩٨ .

١٩) أمَـا تَنْفَـكُّ تَرْكَبُـنِي بِلَـوْمِـي لَهِجْتَ بها كما لَهِجَ الفَصِيلُ[١]

استشهد به (فـآ)[٢] على أنّ اللَّوْمَى مصدرٌ مؤنّث في معنى اللَّوْمِ .

وحكى البغداديُّ[٣] فيه المدَّ والقصرَ ، وأنشد :

٢٠) يَنْـأَى بجانِبِـهِ ويزعُـمُ أنَّـه نـاجٍ من اللَّوْمـاءِ غير ظنينِ[٤]

ومعنى (لَهِجْتُ) : أُولِعْتُ ، يقال : لَهِجَ به لَهَجاً فهو لَهِجٌ ، ولَهْوَجَ : إذا أُولِعَ به ، ولَهِجَ الفصيلُ أمَّهُ : إذا تناول ضرعها يَمتَصُّه ، وقيل : إذا لزِم الضَّرْعَ[٥] .

ومعنى تَرْكَبُنِي : تَعلوني بلومِك .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى ﴾[٦] ، فإفرادُها حيث يُراد بها الجمعُ يقوِّي أنّها مصدرٌ . وقال تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾[٧] ، والنَّجوى مصدر بمعنى التَّناجي ، وهي مشتقّة من نجوتُ الشيءَ أنجُوه نَجْواً : إذا جرَّدتَه وخلَّصْتَه ، ومنه النَّجْوَةُ من الأرضِ ، للمكانِ المرتفعِ ؛ لأنّها قد تخلَّصت من سائر ما قبلها وانفردت بارتفاعِها عليها[٨] .

(فـآ) : " وقد جمعوها فقالوا : أَنْجِيَةٌ ، وأنشد : /٣١١/

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لأبي الغُول الطهوي في النوادر ٤٩٨ ، والمقصور والممدود للقالي ١٣١ ، وبلا نسبة في المخصص ٨٨/١٦ ، والتكملة ١٠١ .

(٢) التكملة للفارسي ١٠١ .

(٣) هو صاحب المقصور والممدود ، أبو علي إسماعيل بن القاسم المتوفّى سنة (٣٥٦هـ) . انظر : المقصور والمنقوص ٣٧٨ .

(٤) البيت من الطويل لأبي العيال الهذلي في ديوان الهذليين ٤١٨/١ ، والمقصور والممدود لأبي علي القالي ٣٧٨ . الظَّنين : المتهم ، والظَّنون : الذي لا يوثق بما قِبَلَه .

(٥) اللّسان (لهج) .

(٦) الإسراء : ٤٧ .

(٧) المجادلة : ٧ .

(٨) اللسان ٣٠٥/١٥ (نجا) .

(٢١) تُريحُ نِقادَها جُشَمُ بنُ بَكْرٍ وما نَطَقُوا بأنجية الخصومِ[١] "[٢]

معنى (تُريحُ نِقادَها) : أي : تَرِد مع الرَّواح ضأنُها ، ولا يزال ذلك شأنها إذا تفاخر الكرامُ وتشاورَ الأقوام . والنَّقَدُ : صِغارُ الضَّأْنِ ، واحِدتها نَقْدَة ، وتُجمع على نِقاد ونِقادة أيضاً[٣].

أنشدهُ أبو عليٍّ على أنّ الأَنْجِيَةَ جمعُ نَجْوى بمعنى التناجي[٤]. والوجه أن تكون أَنْجِيَةٌ جمع نَجيٍّ[٥]، الذي هو بمعنى النَّجوى أيضاً ، وإليه ذهب أبو زيد[٦] والفرّاء[٧]، وكأنّ أبا عليٍّ استشهد بالأَنْجِيَة على المعنى لا على اللفظ .

وحقيقةُ التكثيرِ على أنّ صاحبَ العين قال في الاعتلال : يُجمع وادٍ على أودية ، وكذلك نادٍ وأَنْدِيةٍ ، ونجوى وأَنْجِية[٨]، ولم يُسمع بمثله في الصحيح ، وهذا كما تراه شاذٌّ عن نظائره .

وقال الفرّاء : " نجوتُ القومَ أنجوهم نَجْواً ، وتناجَوا هم وانتَجوا " .

فالنَّجوى مصدرٌ ، وقد يقال للقوم هم نجوى ، قال الله تعالى : ﴿ **مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ** ﴾[٩][١٠]، والرَّجلُ نَجِيٌّ ، والرَّجلان نَجِيّانِ ، والقومُ أَنْجِيَةٌ[١١]. ويجوزُ أن

---

(١) التكملة ١٠١ .

(٢) البيت من الوافر ، لجرير يفاخر الفرزدق والأخطل ، وليس في ديوانه . انظر : التكملة ١٠١ ، والمخصص ٨٨/١٦ ، واللسان (نجا) ، وتاج العروس (نجا) .

(٣) اللّسان ٤٢٦/٣ (نقد) .

(٤) التكملة ١٠١ .

(٥) قال أبو إسحاق : نَجِيٌّ لفظٌ واحدٌ في معنى جميع ، وكذلك قوله : ﴿ **وَإِذْ هُمْ نَجْوى** ﴾ . تهذيب اللّغة (نجا) .

(٦) في النوادر ١٥٩، ١٦٠ .

(٧) لم أعثر عليه ، وجاء في اللّسان : " قال الفراء : وقد يكون النَّجيُّ والنَّجوى اسماً ومصدراً " . اللّسان (نجا) .

(٨) العين ١٨٧/٦ .

(٩) المجادلة : ٧ .

(١٠) لم يذكر المؤلف شاهداً على أن النجوى تقال للقوم ، والشاهد قوله تعالى : ﴿ **وَإِذْ هُمْ نَجْوى** ﴾ .

(١١) ويجوز : قومٌ نَجِيٌّ ، وقومٌ أَنْجِيةٌ ، وقومٌ نَجْوَى . تهذيب اللّغة (نجا) .

تقول : القومُ نَجِيٌّ ، والمرأةُ نَجِيٌّ ، قال تعالى : ﴿ **فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيّاً** ﴾[1] ، فجعله واحداً ، وقال الشاعر في جمعه :

٢٢) ظَلَّتْ نساؤهُم والقومُ أَنْجِيَةٌ　　يُعْدَى عليها كما يُعْدَى على النَّعَمِ[2]

قال أبو زيدٍ[3]: " أَنْجِيَةٌ جمعُ نَجِيٍّ " ، وأنشد :

٢٣) إنِّي إذا ما القومُ كانوا أَنْجِيَهْ　　وشُدَّ فوقَ بعضِهم بالأَرْوِيَهْ
هناك أَوْصِنِي ولا تُوصِي بِيَهْ[4]

وقوله : وغيرُ مصدرٍ[5].

مثاله : سَلْمَى ورَضْوَى[6] وجَهْوَى وعَوَّى في اسم النَّجْم ، وشَرْوَى لِمثال الشَّيء ، وقالوا : سَعْيا ، وهو اسمُ موضعٍ[7]، وهو شاذٌّ في بابِ فَعْلَى ، كالقُصوَى في فُعْلَى .

وقوله : وصْفاً[8].

مثاله : سَكْرَى[9].

---

(١) يوسف : ٨٠ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لسحيم بن وثيل اليربوعي في النوادر ١٥٩،١٦٠ ، ولسان العرب (نجا) ، وتاج العروس (نجا) .

(٣) في النوادر ١٥٩ .

(٤) الأبيات من الرجز ، لسحيم بن وثيل اليربوعي في العين ١٨٧/٦ ، والنوادر ١٥٩ ، والمقصور والممدود للقالي ٤٤٠ ، والجمهرة ١٧٦/١ ، والحماسة للمرزوقي ٦٥٦ ، وشرح أبيات المغني ٢٣١/٧ ، واللسان (نجا) .

(٥) الجزولية ٢٥٨ .

(٦) الشرح الكبير ١٠٦٣/٣ .

(٧) رَضْوى : هو جبل بالمدينة ، اللّسان (رضي) . وجَهْوا : الاست المكشوفة . اللسان (جها) . وعَوَّى : اسم نجم . اللّسان (عوي) ، وفي المذكر والمؤنث للمبرد بالألف الممدودة ٩٢ . وسَعْيا : اسم موضع . اللّسان (سعا) .

(٨) الجزولية ٢٥٨ ، وقبله : " وغير المصدر يكون ... " .

(٩) الشرح الكبير ١٠٦٣/٣ .

وقوله : وغيرَ وصفٍ[١] .

مثاله : رَضْوَى[٢] وسَلْمَى ، وقد تقدّم .

وقوله : والوصفُ مُؤَنَّثُ فَعْلان[٣] .

مثاله : سَكْرَى وعَطْشَى[٤] مؤنّثا سَكْران وعَطْشان ، وكذلك ريّان وريّا ، وظَمآن وظَمأى ، وحَرّانٌ وحرّى ، وصَدْيان وصَدْيا ، وشَهْوان وشَهْوَى ، وغَضبان وغَضْبَى .. ونحو ذلك ، وهذا مطَّرد .

وقوله : وما ليس كذلك جمعٌ[٥] .

مثاله : جَريحٌ وجَرْحَى ، وصَريعٌ وصَرْعَى[٦] ، وكَليمٌ وكَلْمَى ، ووَجٍ ووَجْيَا ، من الوَجَى ، وقالوا : زَمِنٌ وزَمْنَى ، وضَمِنٌ وضَمْنَى ، وأَسِيرٌ وأَسْرَى ، ومائِقٌ ومَوْقَى ، وأَحْمَق وحَمْقَى ، وأَنْوَك ونَوْكَى[٧] .

(**فا**) : " وما كان من ذلك جمعاً فإنّه يكونُ جمعاً لِما كان ضرباً من آفةٍ أو داءٍ ومثل ما تقدّم "[٨] .

وقوله : وغيرُ جمعٍ[٩] .

---

(١) الجزولية ٢٥٨ .

(٢) الشرح الكبير ١٠٦٣/٣ .

(٣) الجزولية ٢٥٨ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٦٣/٣ .

(٥) الجزولية ٢٥٨ .

(٦) الشرح الكبير ١٠٦٤/٣ .

(٧) الكليم : الجريح . اللسان (كلم) . الوَجا : هو الحَفا . اللّسان (وجا) . زَمِنٌ : رجل زَمِنٌ : أي مبتلى . اللّسان (زمن) . ضَمِنٌ : رجل ضمِنٌ : عاشق . اللّسان (ضَمِن) . مائق : هو الهالك حمقاً وغباوة . اللّسان (مأق) . الأنوك : الأحمق . اللّسان (نوك) .

(٨) التكملة للفارسي ١٠٢ .

(٩) الجزولية ٢٥٨ .

مثاله : ناقةٌ شَكْرَى ، أي : مُمتلِئةُ الضَّرعِ باللَّبنِ[1] ، وماعِزَةٌ حَرْمَى[2] .

وقوله : وفِعْلى مُشْترِكٌ ، والمؤنّثُ منه يكونُ مصدراً[3] .

مثاله : ذِكْرى[4] ، قال تعالى : ﴿ **تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ** ﴾[5] .

وقالوا : السِّيما للعلامة[6] .

وقوله : وغيرُ المصدرِ[7] . [جمع][8] .

مثاله : حِجْلى في جمع حَجَلٍ ، قال الشاعر :

٢٤) ارْحَم أُصَيْبِيَتي الذين كَأَنَّهُم حِجْلى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[9]

أنشد (**فـآ**)[10] هذا البيتَ على أنّ حِجْلَى جمعُ حَجَلٍ ، وهو رأي سيبويه[11] .

وقال الأصمعيّ : " الحِجْلَى لغةٌ في الحَجَل "[12][13] .

---

(١) الشرح الكبير ٣/١٠٦٤ .

(٢) حَرْمَى : شاة حَرْمَى : أرادة الفحل . اللّسان (حرم) .

(٣) الجزولية ٢٥٨ .

(٤) الشرح الكبير ٣/١٠٦٤ .

(٥) ق : ٨ .

(٦) اللّسان (سوم) .

(٧) الجزولية ٢٥٨ .

(٨) ما بين المعقوفتين من الجزولية .

(٩) البيت من الكامل ، لعبد الله بن الحجاج الثعلبي . انظر : المحتسب ٢/٣٢٠ ، والتكملة ١٠٤ ، والمسائل العضديات ٥٣ ، والمخصص ١٥/١٨٧ ، ١٦/٩٠ ، اللّسان (حجل) .

(١٠) التكملة ١٠٤ .

(١١) الكتاب ٣/٥٧١ .

(١٢) الارتشاف ١/٤٤٣ .

(١٣) وبعده في (ب) الحِجْلَى لغة في أهل الحجاز .

وقال أبو حاتم[١]: " قالوا في جمع حَجَلَةٍ : حَجَلٌ وحِجْلَى " .

وفي الموعبِ[٢]: " والحَجَلُ صِغارُ الإبل أيضاً "[٣].

ابن يسعون[٤]: " أصلُ الحَجَلِ البطءُ في المشي "[٥].

ويُحتَمَلُ عندي أنْ ضَرَبَ المثَلَ بالحَجَلِ لتقارب مشيها ؛ لأنّ الحِجْلَ مشيُ المقيَّـدِ ، ومنه : فلانٌ يَحْجِلُ في مشيهِ ، أي : يقاربُ فيه الخطْوَ[٦].

وقالوا في جمع ظَربان : ظِرْبَى . قال القَتّالُ الكلابيّ[٧]:

٢٥) يـا أَمَـةً وُجِـدَتْ مـالاً لِلاَ أَحَـدٍ — إلا لظِرْبَى تفاسَتْ بين أَحْجارِ[٨]

قال أبو زيدٍ : " هو الظَّرِبان ، وفي الجمعِ الظَّرَابِيُّ ، والظِّرْبَى "[٩].

(فـآ) : " هي دابّةٌ كالهرَّة "[١٠].

---

(١) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم ، أبو حاتم السّجستاني مـن سـاكني البصـرة ، كـان إماماً في علـوم القرآن واللّغة والشّعر ، صنف : إعراب القرآن ، لحن العامة ، المقصور والممدود ، القراءات ، الوحوش ، الطير ، النحلة ، الفصاحة ، الهجاء ، خَلْق الإنسان ، الإدغام ، توفّي سنة (٢٤٨هـ) . بغية الوعاة ٦٠٦/١ .

(٢) تمام بن غالب بن عمر المرسيّ ، أديب لغوي ، من أهل مرسيّة ، له كتاب " الموعَب " في اللغة و " تلقيح العين" ، توفي سنة ٤٣٦هـ . الأعلام ٨٦/٢ .

(٣) اللّسان (حجل) .

(٤) يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التُّجيبي الباجلّي ، كان أديباً نحوياً لغوياً فقيهاً فـاضلاً ، توفّـي سنة (٥٤٠هـ) ، وكلامه هذا في شرحه على أبيات الإيضاح للفارسي . بغية الوعاة ٣٦٣/٢ .

(٥) اللّسان (حجل) .

(٦) اللّسان (حجل) .

(٧) القتّال الكلابيّ من بني أبي بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . الشعر والشعراء ٤٧٥ .

(٨) البيت من البسيط .

الشاهد فيه قوله : الظرْبَى ، وهو فِعْلى جمع ، ولم يجئ فِعْلى جمعاً إلا حِجْلى الذي تقدم وظِرْبَى هذا .

ولم أعثر عليه في ديوانه . التكملة ١٠٤ ، المخصص ٩٠/١٦ .

(٩) التكملة للفارسي ١٠٤ .

(١٠) التكملة للفارسي ١٠٤ ، وفيها : " **هي دابّة شبيهة بالقرد** " .

وقال بعضهم : هو شبيهُ الكلبِ أجْلح الأذنين ، طويلُ الخرطوم ، أسودُ السَّراةِ ، أبيضُ البطن ، خبيثُ الرائحةِ ، شديدُ الفسوِ منتنه ، يفسو في جُحْرِ الضَّبِّ ، فيقلق لذلك فيخرجُ فيأكله ، وتزعم الأعرابُ أنّه إذا فسا في ثوبِ صائدِه ، بقي خُبثُ ريحهِ فيه حتى يفنى الثوب[1].

ومعنى تفاست : استعملتِ الفسوَ خُبثاً وضَعْفاً عند الدّفاع ، وهذا النفيُ على المجازِ والاتِّساع ، تنبيهاً على بعلهم من الأحديَّةِ في الطِّباع ، وأنّهم يشبِّهون الظَّربانَ لا الإنسان .

ولم يأتِ مِن (فِعْلَى) جمعاً إلا هذان اللّفظانِ ، قاله (**فـآ**)[2].

وقوله : وغيرُ جمعٍ[3].

مثاله : ذِفْرَى[4]، فيمن لم ينوِّن[5]، قال الشّاعر :

٢٦) لَها أُذُنٌ حَشْرٌ وذِفْرَى أَسِيلَةٌ ... وخدٌّ كمرآةِ الغريبةِ أسجَحُ[6]

وهي أكثر اللغتين ، أن تكونَ ألفُها للتّأنيث ، وهما ذِفْرَيان : وهما العظمان الناشزان خلف الأذنين ، ويقال لهذين العظمين : الخشاوان والخِشاءان . وقيل : هما الحَيْدان المنكشفان للنُّقرةِ في القفا من عن يمينٍ وشمالٍ ، وتجمعُ ذَفَارٌ وذَفارَى[7]، وقد

---

(١) انظر : الحيوان ٢٤٧/١،٢٤٨ ، ٥٥٥/٢ ، ٢٠/٦ ، ٣٧٢/٦ ، ٣٧٧/٦ .

(٢) التكملة للفارسي ١٠٤ .

(٣) الجزولية ٢٥٨ .

(٤) الذفرى من الناس ومن جميع الدواب : من لدن المقذ إلى نصف القذال ، وقيل : هو العظم الشاخص خلف الأذن ، بعضهم يؤنّثها ، وبعضهم ينوِّنها إشعاراً بالإلحاق . لسان العرب (ذفر) .

(٥) الشرح الكبير ١٠٦٤/٣ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لـذي الرمّة في ديوانه ١٢١٧ ، والتكملة ١٠٣ ، ومقاييس اللغة ١٣٣/٣ ، والمخصص ٣٣/١٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٦٣ ، ولسان العرب (سجح) (حشر) ، وبلا نسبة في الصاحبي ٣١٦ .

والأذن الحشر والحشرة : الصغيرة اللطيفة . والذِّفرى : العظم الشاخص خلف الأذن . ووجه أسجح : بين السجح : أي : حسن معتدل .

(٧) اللّسان (ذفر) .

يمالُ وقد لا يمالُ ، وقالوا : أذنٌ حَشْرٌ : أي : قليلةُ الشَّعرِ ، وحَشْرَى ، وكذلك الشِّيزَى والدِّفْلَى[1] في أحد القولين .

ومعنى قول أبي موسى : " مشتركٌ "[2] أن يكونَ للتأنيث ولغيره .

وثبت في التَّوطئةِ بعد هذا الفصل أمثلةُ أَلِفَي[3] /٣١٢/ التأنيث : فَعْلاءُ ، وهي صفةٌ وغيرُ صِفة ، فغير الصِّفة مصدرٌ ، كالبأساءِ ، وغيرُ مصدرٍ كالمضاء ، واسمُ جمعٍ ، كالحلفاءِ ، والصِّفةُ ما مذكّرهُ أَفْعَلُ كالحمراء ، وما ليس كذلك كامرأةٍ عَبْلاء ، وديمةٌ هَطْلاء[4] . ومما تلحقه : فُعَلاء ، كعُشَراء ، وفِعَلاء كسِيَراء ، وفَاعِلاء كقَاصِعَاء ، وفِعْلِياء ككِبْرِياء ، وفَعُولاَء كبَرُوكَاء ، وفَعَالاَء كبَراكَاء[5] ، وفَاعُولاء كعاشُورَاء ، وفَعْلَلاء كعَقْرَباء ، وفُنْعَلاء كخُنْفَساء ، وفَعْلاء كرَمْكاء[6] ، وفَعَلِيّاء كزَكَرِيّاء[7] .

ومن الجموع : أفعِلاَء كأصْدِقَاء ، وفُعَلاَء كشُعرَاء . وكلُّه مختصٌّ بالتَّأنيث ؛ لعدم ما يلحق به من الأصول ، إلاّ (زِمِكّاء)[8] فاختصاصه بالتَّأنيث ليس كذلك ، ولكنه لم يُسمع إلاّ مؤنَّثاً[9] .

---

(١) الشِّيزَى : شجر تعمل منه القصاع والجفان . اللّسان (شيز) . والدِّفلى : هو شجر مرٌّ أخضر حسن المنظر يكون في الأودية . اللّسان (دفل) .

(٢) قال أبو موسى الجزولي : وفِعْلى مشترك .

(٣) في (ب) : (ألف) .

(٤) عَبْلاء : امرأة عَبْلة : أي : تامّة الخلق . اللّسان (عبل) .
هَطْلاء : الهَطْل : المطر الضعيف الدائم . اللّسان (هطل) .

(٥) بَرَاكاء : الثبات في الحرب ، وبضمّتين : ساحة القتال . اللّسان (برك) .

(٦) الرَّمْكاء : من النوق بُهْيا . اللّسان (رمك) .

(٧) قال عنه أبو علي : يمدُّ ويقصر . التكملة ١١١ ، وقال : فيه خمس لغات : زَكَرِيّاء ، وزَكَرِيّا ، وزَكَرِيٌّ على مثال عَرَبِيٍّ ، وزُكَرِيّ على مثال قُرَشِيّ – وزكَرِي . المخصص ١٦/١٧ .

(٨) الزِّمِكّاء : أصل ذنب الطائر ، وهي في اللسان بالمقصورة . اللّسان (زمك) ، وفي التوطئة : رَمَكاء ٣٤٢ .

(٩) التوطئة ٣٤١،٣٤٢ .

قلت : يعني أنه قد كان يجوز أن يُلحق بسنمّارٍ[1][2]. قال الشاعر :

٢٧ جَـزاني جـزاهُ اللهُ شَـرَّ جزائه   جـزاءَ سِـنِمّارٍ بما كان يَفْعـلُ[3]

□ □ □

---

(١) في (ب) : بسيما ، وهو تحريف .

(٢) قال أبو علي : وأما قولهم : (الزِّمِكّاء) لقطن الطائر ، فإنّه وإن أمكن أن يكون للإلحاق بـِ(سِنِمّار وشِنِفّار) ، فإنّ الهمزة فيه للتأنيث ؛ لأنّ سيبويه حكاها ممدودة غير مصروفة ، وقد حكاها أيضاً مقصورة . مقاييس المقصور والممدود ٧٩ . والذي وجدته في الكتاب حكايتها ممدوداً ، وفي المقصور والممدود لابن ولاد ٥٢ : أنّ سيبويه رواها مقصورة .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في تاج العروس ١٢/٩٨ (سنمر) ، وخزانة الأدب ١/٢٩٤ ، برواية : " ... وما كان ذا ذنبِ " .

بـــاب

[الوقف][1]

قوله : الموقوفُ عليه من الصَّحيحِ يجوزُ فيه الإسكانُ والـرَّومُ مـالم يكـنْ منصوبـاً مُنوَّنـاً[2].

قال ذلك ؛ لأنّ المنصوبَ المنوَّن يُعوِّض من تنوينــه ألفـاً ، فتبقـى الحركـةُ الـتي قبـل التّنوينِ على ما كانت عليه . وقد كان ينبغي له أن يقول : " مالم يكن منصوباً منوَّناً في أشهرِ اللّغةِ " على عادته في الاستظهار ؛ لأنّ مِن العربِ[3] مَن يقـفُ علـى المنصـوبِ المنوَّنِ – دون تعويضٍ من ألف – بالإسكان والرَّومِ كغيره[4] .

[واستظهر بقوله : " منوَّناً " على مثلِ قوله : رأيـتُ أحمـدَ ؛ لأنّـه ليـس فيـه تنويـنٌ يُعَوَّضُ منه ، ويكون فيه الرَّومُ][5] والإسكانُ كما كان في المرفوعِ والمجرور[6]، نحو : زيـدٌ وعمرو ، ومثلُ ذلك : قبلُ وهؤلاءِ[7].

ولا يُتصوَّر رومُ المفتوحِ المنوَّنِ ؛ لأنّ الفتحـةَ ثابتـةٌ فيـه إلاّ علـى لغـةِ مَـن يقـول[8]:

---

(١) الجزولية ٢٨٠ ، وقد تأخر هذا الباب فيها .

(٢) الجزولية ٢٨٠ ، وفيها : " **الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيـه الإسـكان مـالم يكـن منصوبـاً منوّنـاً ، والرَّوم مطلقاً** " .

(٣) هم قبيلة ربيعة يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور . انظـر : المسـاعد ٣٠٢/٤ ، شـرح الشـافية ٢٧٢/٢ ، والارتشاف ٧٩٩/٢ .

(٤) انظر : التكملة ٢٠ ، الخصائص ٩٧/٢ ، المساعد ٣٠٢/٤ ، شرح الشافية ٢٧٢/٢ ، الارتشاف ٧٩٩/٢ .

(٥) سقطت هذه الفقرة من (ب) .

(٦) الشرح الكبير ١٠٦٥/٣ .

(٧) ب : بعده في (ب) وضرب .

(٨) لغة ربيعة يجيزون تسكين المنصوب المنون في الوقف . انظـر : المسـاعد ٣٠٢/٤ ، وشـرح الشـافية ٢٧٢/٢ ، والارتشاف ٧٩٩/٢ .

رأيتُ زيدْ ، فقد يجوز ذلك بالقياسِ وإن لم يرِدْ به سَماعٌ .

ومعنى الرَّومِ : تضعيفُ الصَّوتِ وتهيئةُ العضوِ بالحركةِ مع صُوَيتٍ يُسْمعُ يُدْرِكه البصيرُ والأعمى[1].

وحُكم الوقف : أن يكونَ على السكونِ ، والسَّببُ في ذلك شيئان :

أحدهما : أنّ الحرف الذي يوقَف عليه مضادٌّ للحرفِ الذي يُبتدَأ به ؛ لأنّ الوقفَ انتهاءٌ ، والانتهاءُ ضدُّ الابتداء ، فلما كان مضادّاً للحرفِ الذي يُبتدَأ به فيما ذُكِر ، كانت صفتُه أيضاً مُضادّةً لصفةِ الحرفِ المبدوءِ به ، فكان ذلك متحرِّكاً وهذا ساكناً .

والآخر : أنّ الوقفَ موضعُ استراحةٍ[2]؛ لأنّه موضعٌ يُضعفُ فيه الصَّوتُ والنَّفَسُ عند التكلُّمِ ، فاختاروا للحرفِ الموقوفِ عليه أخفَّ الأحوالِ ، وهو السُّكونُ .

وحَدُّ الوقف : هو قطعُ الموقوفِ عليه عن الاتِّصالِ بغيرِه[3].

وقولهم : الوقفُ ضدُّ الوصلِ ، كقولهم : العلمُ ضدُّ الجهل .

وقوله : والإشمامُ ما لم يكنْ مجروراً[4].

نحو : مررتُ بزيدٍ .

وقوله : أو منصوباً[5].

نحو : رأيتُ الرَّجلَ .

لأنّهُ لا يكون في الجرِّ ولا في النَّصبِ إشمامٌ فيهما[6]، إذ الإشمام إنّما هو إشارةٌ

---

(١) انظر : النشر في القراءات العشر ٢/٩٠ .

(٢) ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد ؛ فيكون لتمام الغرض من الكلام ، ولتمام النظر في الشعر ، ولتمام السجع في النثر . انظر : شذا العرف ١٢٩ .

(٣) انظر : النشر في القراءات العشر ١/١٧٧ .

(٤) الجزولية ٢٨٠ ، وقبله : " والروم مطلقاً ... " . وقد سقطت هذه الجملة من الشرح الكبير ٣/١٠٦٥ .

(٥) الجزولية ٢٨٠ .

(٦) كذا في الأصل و(ب) ، ولم يتبين لي المراد بها ، والكلام مستقيم بدونها .

بالشفتين إلى الضمّة ، أي : ضَمُّك شفتيك من غير نطقٍ بالضمّة ، ولا يكـونُ إلا لـرأي العين ، فلم يُتصوَّرْ إلا في المرفوع ؛ لأنّ الضمّة من الشفتين ، فإذا تهيّأْتَ للنطقِ بالحركةِ ظهر ذلك التّهيُّؤ ، وأمّا النصبُ فهو من الألفِ ، والألفُ من الحلـقِ ، وكذلـك الكسـرُ هو من الياءِ ، والياءُ من وسط اللّسان ، فـإذا تهيّـأْتَ للنُّطـقِ بالفتحـة أو الكسـرة كـان ذلك التّهيُّؤ في الحلقِ أو في وسط اللّسان ، فلا يظهر ، فلمّا لم يكـن في إشمـام المكسـورِ والمفتوح فائدةٌ في حقِّ الرّائي ولا في حقِّ السّامع لم يجز ، ولَمّا كان الإشمـامُ في المرفـوعِ له فائدةٌ جاز ، وفائدتُه في حقِّ الرّائي .

وقوله : والتَّضْعِيفُ مع الإسكانِ(١) .

مثاله : خلدّ(٢) وفرجّ(٣) .

وقوله : بشَرطِ أن يَتحرَّكَ ما قَبله(٤) .

مثاله : ما تقدّم ، ورأيتُ أحمدَ ، ومررتُ بأحمدَ .

واستظهر على مثـلِ عَمْـرٍو وبكـرٍ ، فإنّـه لا يكـون فيـه التَّضعيـفُ ؛ لأجـل التقـاء الساكنين في ذلك في الوصلِ على غيرِ شرطهما(٥) .

وكأنّ الذي شدّد إنّما قصد أن ينبِّه على أنّ الحرفَ الآخِرَ الموقوفَ عليـه قـد كـان متحرِّكاً في الأصلِ ، فزاد قبلَ الآخرِ ساكناً ، فعُلم مـن أجـلِ ذلـك أنّ سـكونَ الحـرفِ الثاني عارضٌ للوقفِ ، إذ لو كان ساكناً في الأصلِ لأدَّى ذلك إلى الجمعِ بين السـاكنين على غيرِ الشَّرطِ المسوِّغِ لذلك ، وهو غيرُ جائزٍ ، وكان الأَولى أن يكون الساكنُ المزيدُ من لفظِ الثّاني /٣١٣/ ، ولذلك لم يفعلْ ذلك إلاّ إذا كان ما قبل الآخرِ متحرِّكاً ؛ لأنّـه

---

(١) الجزولية ٢٨٠ .

(٢) وفي (ب) : خالد .

(٣) الشرح الكبير ١٠٦٥/٣ .

(٤) الجزولية ٢٨٠ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٦٥/٣ .

إذا كان ما قبلَ الآخرِ ساكناً ، وكان لا يُدغَمُ في الآخرِ أغنى ذلك عن اجتلاب ساكنٍ ، ولم يُضعَّفِ المنصوبُ المنوَّنُ ؛ لأنّه لا فائدةَ في التّضْعيفِ ، إذ الحركةُ موجودةٌ ، وإنّما أُبدِلَ من التّنوين ألفٌ في حال النّصبِ ؛ لأنّهم أرادوا أن يفرِّقوا بين النُّونِ التي من نفسِ الكلمةِ ، نحو : نون (رَعْشَنٍ)[1] ، وبين النُّونِ الزائدةِ على نفسِ الكلمة ، بأنْ غيَّروا الزّائدةَ وأبقوا التي من نفسِ الكلمةِ ؛ لأنّ الزائدةَ على بناءِ الكلمةِ أحقُّ بالتّغيير ، وكان تغيُّرُها بالإبدال أولى من تغييرها بالحذفِ ؛ لأنّ الحذف فيه إخلالٌ بالحرفِ ؛ لذهابه بجملته ، والبدلُ ليس كذلك ، وكان أولى ما يُبدلُ منه حرفُ العلّةِ لشبهِ النُّونِ بحروفِ العلَّةِ بما فيها من الغُنّةِ الشَّبيهةِ باللِّين ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ من الغنّةِ واللِّينِ فضلُ صوتِ الحرفِ ، ولذلك تُدغمُ فيها ، وكانت الألفُ أولى حروفِ العلّةِ ؛ لأنّها من جنس حركةِ ما قبلها ، ولم يفعلوا ذلك في الرَّفع والخفضِ ؛ لاستثقال الواو والياءِ في الآخر ، ففرِّق بينها وبين النُّون الأصليّة بالحذفِ . ومَن أَبدلَ في الرَّفعِ والخفضِ شبَّهها بالنصبِ ، كما أنّه مَن حذف في النّصبِ شبَّهها بالرَّفعِ والخفضِ .

وقوله : ما لم تكنْ همزةً[2] .

استظهر على نحو الخطأ والرَّشأ[3] ، فإنَّ هذا لا تضعيفَ فيه ؛ لِما فيه من استجلاب ثِقَلٍ يُفَرُّ منه إذا وُجِد ، وهو اجتماعُ الهمزتين .

(**ش**) : " ونقصهُ من شروطِ التّضعيفِ أن يقولَ : ما لم يكنِ الموقوفُ عليه منصوباً منوَّناً في أشهرِ اللُّغةِ ؛ لأنّ المنصوبَ المنوَّنَ في أشهرِ اللُّغتين ، إنّما يُوقفُ عليه بأنْ يُعوَّضَ من تنوينِه ألفٌ ولا يكونُ فيه تضعيفٌ "[4] .

---

(١) رَعْشَنٌ : من أمثلة الكتاب ، قال عنها سيبويه : الرَّعشن من الارتعاش . الكتاب ٢/٣٥٠ . وقال عنها صاحب اللسان : الرَّعَشْنُ : المرتعش ، وجمل رعشنٌ : سريع الاهتزاز في السير . اللسان (رعش) .

(٢) الجزولية ٢٨٠ ، وفيها : " **مالم يكن مهموزاً** " .

(٣) الرَّشَأُ : الظبي إذا قوي وتحرّك ومشى مع أُمِّه . اللّسان (رشأ) .

(٤) الشرح الكبير ٣/١٠٦٥ .

وقوله : ونَقْلُ حركَتِهِ على ما قبله إن كانَ ساكناً[1] .

أي : إن كان الذي قبلَ الآخرِ ساكناً .

مثاله : الدِّفْءُ والبُطْءُ[2] .

وقوله : ليسَ لمجرَّدِ المدِّ واللِّينِ[3] .

استظهر على مثل : النَّسيء ، فإنّه لا نقلَ فيه ؛ لاستثقالِ الحركةِ على حرفِ العلَّةِ ، وقد يكونُ أحسنُ من هذا القولِ أن يقولَ : ليس ذا لينٍ ؛ لأنّه أخصَرُ وأجمعُ ؛ لأنّ كلامَه لا يقتضي إلاّ الاستظهارَ على ما فيه حرفُ مَدٍّ ولينٍ مَزيدٍ للمدِّ ، لقوله : " لمجرَّدِ المدِّ واللِّين " ، وينقصه على ذلك أن يستظهرَ على مثلِ شيءٍ وسوءٍ ، ونحو ذلك ، فإنّه لا يقال فيه : شيُوْ وسوُءْ ، أي لا يشترط فيه ما يشترط في الذي لا يكون الموقوف عليه همزة مطلقاً ، وليته لو قال هنا ما قاله في الذي في الموقوفِ عليه فيه غيرُ همزةٍ من اشتراطِ صحةِ ما قبلَ الآخرِ ، ولا أدري لِمَ فرَّقَ بينهما في الاشتراطِ[4] ؟.

[وقوله[5]] : وكان الموقوفُ عليه هَمْزةً مُطلقاً[6] .

من ألاّ تكونَ الحركةُ فتحةً ، ومِن ألاّ يخرجَ الاسمُ عن أبنيةِ الأسماءِ ، أو عن ما ليس في الكلام[7] .

فلا تقول في : رأيتُ البَكْرَ : رأيتُ البَكَرَ ، ولا في : عجبتُ من البُسْرِ : عجبتُ

---

(١) الجزولية ٢٨٠ .

(٢) الشرح الكبير ١٠٦٥/٣ .

(٣) الجزولية ٢٨٠ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٦٦/٣ .

(٥) تكملة من (ب) .

(٦) الجزولية ٢٨٠ .

(٧) الشرح الكبير ١٠٦٦/٣ .

من البُسِرْ[1] ؛ لأنّ (فُعِلاً) في الأسماءِ غيرُ موجودٍ إلاّ في (دُئِلٍ)[2] ، وقد تقدّم ، و(رُئِـمٍ) في اسمِ الاستِ ، ولا في مثل : هذا العِدْلُ ، لا تقول : هذا العِدُلُ ؛ لأنّ هذا البناءَ ليس في الكلامِ[3] ، واحتملوا ذلك في الهمزةِ ، فقالوا في قولك (رِدْءٌ)[4] في الرَّفـعِ : (هـذا رِدُءٌ) ، وقد يقبُح ، وسبب ذلك أنّ هذا النّاقلَ إنّما كان نَقَل كراهةَ الجمعِ بـين سـاكنين ، وإن كانا عارِضين ، مع أنّه انضافَ إلى ذلك ثِقَلُ الهمزةِ ، فصار موجبُ التَّحريكِ أقوى منه في مثل : النَّقْر ، فحرِّكَ ، وإن أدَّى إلى بناءٍ غيرِ موجودٍ ، ولم يعتدَّ بذلك ؛ لأنّه عـارِضٌ في الوقفِ .

وقوله : وإن لم يكنِ الموقوفُ عليهِ همزةً[5] .

نحو : بَكْرُ والنَّقْر[6] ، تقول في الوقفِ : البَكُرْ والنَّقُرْ .

وقوله : ويُشترَط صحّةُ ما قبل الآخرِ وسكونُه[7] .

" استظهر على مثل : عـوْنٍ وعَيْـنٍ "[8] وبيـتٍ وثـوبٍ ؛ لأنّـه لا يكـونُ فيـه النَّقُـل لاستثقالِ الحركةِ على حرفِ العلَّةِ .

---

(١) قال سيبويه : وقالوا : هذا عِدِل وفسِل ، فأتبعوها الكسرة الأولى ، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول ؛ لأنّه ليس من كلامهم فُعِل ، فشبهوها بمُنْتِن ؛ أتبعوها الأول وقالوا : في البُسُرْ ، ولم يكسروا في الجرّ ؛ لأنّه ليس في الأسماء فُعِل ، فأتبعوها الأول ، وهم الذين يخففون في الصِّلة البُسْر . انظر : الكتاب ١٧٤،١٧٣/٤ ، والمساعد ٣١٧/٤ ، والتصريح ٣٤٢/٢ .

(٢) دُئِل : ابن آوى . وهو أيضاً اسم علم لجدٍّ من جدود أبي الأسود الدؤلي . وبناء (فُعِل) قليل في العربية ؛ بسبب صعوبة الانتقال من ضمٍّ إلى كسر ، وهو أيضاً مشتقّ من : الدألان ، وهو دويبة متقاربة الخطو . اللّسان (دأل) .

(٣) انظر : الممتع لابن عصفور ٦١،٦٠/١ .

(٤) الرِّدْءُ : العون والناصر . اللّسان (ردأ) .

(٥) الجزولية ٢٨٠ : **" وكان الموقوف عليه همزة مطلقاً "** .

(٦) الشرح الكبير ١٠٦٦/٣ .

(٧) الجزولية ٢٨٠ ، وقبله : " فإن لم يكنها ... " .

(٨) الشرح الكبير ١٠٦٦/٣ .

" واستظهر بقوله : " **وسكونُهُ** " على ما تحرّكَ ما قبلَ آخرِه ، نحو : جـــمَل ، فإنّـه لا يكون فيه النّقلُ "[١]، إنّما يكونُ إلى السّاكنِ الأوّلِ فراراً من التقاءِ السّاكنين ، وذلك معدومٌ هنا .

وقوله : وألاّ يَخرجَ الاسمُ عن أبنيةِ الأسماءِ[٢] .

" استظهر على مثل قولك : عجبتُ من البُسْرِ "[٣]، لا تقـول : مـن البُسِـرْ[٤]، وقـد تقـدَّم[٥] .

وقوله : أو عمّا ليسَ في الكلامِ[٦] .

" استظهر على مثلِ قولك : هذا العِدِلْ ؛ فإنّـه لا يكـونُ النّقـل فيهمـا أيضـاً ؛ لأنّ النّقلَ فيهما يخرجُ في الأوّلِ عن أبنيةِ الأسماءِ ، وفي الثّاني عمّا ليس في الكلامِ .

وينقصهُ من هذا الفصلِ أن يقولَ : فإن أَخـرَج النّقـلُ عـن أبنيـةِ **/٣١٤/** الأسمـاءِ أو عمّا ليس في الكلامِ ، حرّكوا ما قبل الموقوفِ عليه بحركةِ ما قبله في الموضـعِ الـذي فيـه العلّة المذكورة ، ثم أتبعوا سائرَ أحوالِ الكلمة ما فيه تلك العلّة ، فيقولون : هـذا البُسُـرُ ورأيتُ البُسُرَ ومررتُ بالبُسُرِ ، وهذا العِدِلُ ورأيتُ العِدِلَ ومـررتُ بـالعِدِلِ – بالإتبـاعِ في ذلك كلِّه – "[٧] .

وإنّما أُتْبِع إذا أدّى النَّقْلُ إلى بناءٍ غيرِ موجودٍ ؛ لأنّ مذهبَ الناقلِ الاعتدادُ بالعارضِ ،

---

(١) الشرح الكبير ١٠٦٦/٣ .

(٢) الجزولية ٢٨٠ ، وقبله : " وألاّ تكون الحركة فتحة ... " .

(٣) الشرح الكبير ١٠٦٦/٣ .

(٤) قال أبو حيان : " وألاّ يؤدّي النقل إلى عدم النظير في الأسماء إلاّ أن يكونَ مهموزاً ، فلا ينقـل في (بُسْـرِ) مجروراً ، فتقول : (بُسِر) ، ولا في (بَكْرُ) مرفوعاً ، فتقول : (بَكُرْ) " . الارتشاف ٨١١/٢ .

(٥) انظر : ص٥٠ .

(٦) ليس في الجزولية ، وفيها : " **وألاّ يخرج الاسم عن أبنية الأسماء إن لم يكنها** " .

(٧) الشرح الكبير ١٠٦٧/٣ .

ولذلك نَقَلَ ، وهذا البناءُ غيرُ موجودٍ ، وإن كان عارضاً في الوقفِ ، فحـرِّك بحركـةٍ لا تخرجه إلى بناءٍ غيرِ موجودٍ ، وهي حركةُ الإتباعِ ، ولم يُنقـل في مثـل (البَكْـر) في حـال النَّصْبِ حملاً على (رأيتُ بكراً) المنوَّن ، ولم يُنقلْ في المنوَّن ؛ لأنّه لا يؤدِّي الوقفُ عليـه إلى الجمعِ بين ساكنين .

وأجاز الجرميُّ[١] في مثلِ : (رأيتُ البَكَرْ) النَّقْـلَ ، ولم يحمله على المنـوَّن ، وذلـك قياسٌ منه ، وهو مذهبُ الكوفيين[٢] .

وقوله : فمنهم مَن يُقِرُّ الهمزةَ ساكنةً[٣] .

أي : إذا جعلَ النَّقلَ فيما آخره همزةٌ ، فمنهم مَـن يقرُّهـا سـاكنةً ، فيقـول : هـذا (البُطُءْ)[٤] و(الرِّدُءْ) .

وقوله : ومنهم مَنْ يُبدِلها إلى الحركةِ التي قبلَها[٥] .

أي يقول : هذا البُطُـوْ[٦] ، وهـذا الوجـه لم يذكـره سيبويه ، إنّمـا ذكـر مكانَـه في الوقفِ على هذا النّحوِ أنَّهـم يُبدلـون الهمـزةَ بحسـبِ حركتِهـا واواً في الرفـع ، ويـاءً في الخفض ، وألفاً في النَّصب ، ولا ينقلون حركتَها إلى ما قبلها في الرَّفع ، ولا في الخفض ، فيقولون : هذا الوَثْوُ[٧] ، ومـررتُ بـالوَثْيْ ، ورأيـتُ الوَثَـا[٨] ، ويُحتمـلُ أن تكـونَ هـذه

---

(١) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري ، توفّي سنة (٢٢٥هـ) ، وله من التصانيف : التنبيه ، وكتاب السير ، وكتاب الأبنية ، وغريب سيبويه ، وكتاب العروض . البغية ٨/٢ ، الأعلام ١٨٩/٣ .

(٢) انظر – أي : الجرمي والكوفيين – في : الإنصاف ٧٣١/٢ ، والمساعد ٣١٨/٤ ، والتصريح ٣٤٢/٢ .

(٣) الجزولية ٢٨١ ، وقبله : " وإذا فعل ذلك بالمهموز ... " .

(٤) الشرح الكبير ١٠٦٧/٣ .

(٥) الجزولية ٢٨١ .

(٦) انظر : شرح الشافية ٣١٠/٢،٣١٢ ، والمساعد ٣٢٠/٤ ، والارتشاف ٨١٤/٢ .

(٧) الوثأ : وصم يصيب اللحم ، قيل : هو توجع في العظم من غير كسر . اللّسان (وثـأ) .

(٨) قال سيبويه : " ومِن العرب مَن يقول : هو الوَثْوْ ، فيجعلها واواً حِرصاً على البيان ، ويقـول : مـن الوَثْـيْ فيجعلها ياء ، ورأيت الوَثَا ؛ يسكِّن الثاءَ في الرفعِ والجرِّ ، وهو في النَّصب ، مثل : القَفَا " . الكتاب ١٧٨/٤ .

الفتحةُ قبلَ الآخرِ حركةَ نقلٍ ، والأظهرُ أنّها بسببِ الألف ، إذ لا تكونُ الألفُ إلاّ بعد الفتحةِ ، إذ ليس في لغة هؤلاء نقلٌ .

وإذ ذكر (**س**) هذا النّقل ذكر هذه الوجوه ، وقال : إنّها في لغةِ الذين يحقّقون الهمزة ولا يسهّلونها[(١)] ، ثمّ ذكر بعد ذلك أنّ الذين يُخفّفون يبقون على تخفيفهم في الوقفِ ، ويقفون على ما يقتضيه لهم القياس في لغتهم ، فعلى ما ذكره من ذلك يكون هذا الذي ذكره المؤلِّف هنا من نقل الحركة في الوقف ، ثم إبدال الهمزة الساكنة بِحكمِ الحركةِ المنقولةِ ليس موجوداً في لغةِ المحقّقين ؛ لأنّ سيبويه لم يذكره في وقفهم ، ولا في لغة المسهّلين ؛ لأنّ من ينقل الهمزةَ من المسهّلين ويبدلها بحكم حركة ما قبلها لا يخصُّ بذلك الوقفَ دون الوصلِ ، بل يفعله فيهما[(٢)] .

وقوله : فحرّكوا ما قبلَها بحركة ما قبله[(٣)] .

أي يقولون : رأيت البُطُوْ ، وعجبتُ من البُطُوْ ؛ كراهيةً للمخالفةِ بين حركةِ الباء والطّاءِ لو نقلوا حركةَ الهمزةِ إلى الطّاءِ ، وهذا التعليلُ غريبٌ !. وأيُّ شيءٍ يكونُ في مخالفةِ حركة الباء للطاء ؟. إنّما علّةُ ذلك أنّه لما لزمَ النقلُ في هذا النحو في الرّفع ، وكانت الطاءُ فيه تابعةً للباءِ ، ولزمَ الإتباعُ فيه في الجرِّ ، نحو : عجبتُ من البَطو[(٤)] ؛ لئلاّ يخرجَ عن أبنيةِ الأسماء بالنّقل ، أُتْبعَتْ حالةُ النصبِ في (رأيتُ البُطُوْ) حالتي الرّفع والجرّ ؛ لتجري في أحوالها كلِّها على الإتباع ، ولذلك جعل سيبويه الحركة في قولهم : هذا البُطُو حركةَ إتباعٍ ، لَمّا كانت في النصبِ والجرِّ إتباعاً رأى أن يجعلها في الرّفعِ كذلك ؛

---

(١) نصه : " وهذا وقف الذين يحققون الهمزة ، فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم : هذا الخَبا في كلّ حال ؛ لأنّها همزة ساكنة قبلها فتحة ، فإنما هي كألف رأس إذا خُفِّفت " . الكتاب ٤/١٧٩ .

(٢) الشرح الكبير ٣/١٠٦٧،١٠٦٨ .

(٣) الجزولية ٢٨١ ، وقبله : " **وربما كرهوا المخالفة في المهموز** ... " . وليس فيها : (بحركة ما قبله) .

(٤) في الشرح : البطء .

لتتّفِقَ الأحوال كلُّها في الإتباع ، فيكون ذلك تتميماً لهذا الغرض[1] .

وقوله : ومنهم مَن يَقلِبها إذا كان ما قبلها متحرِّكاً إلى حركتها[2] .

مثاله : هذا الكَلُوْ[3] ، ورأيتُ الكَلاَ في النّصبِ ، وعجبتُ من الكَلَى في الخفض[4] .

وقوله : وبعضُهم إلى حركةِ ما قبلَها[5] .

مثاله : هذا الكَلاَ ، ورأيتُ الكَلاَ ، ومررتُ بالكَلاَ[6] .

وقوله : ولا إشْمامَ ولا رَومَ فيما قُلِبت إليه الهمزةُ ، كما لا رَومَ ولا إشمامَ في حروفِ المدِّ واللِّين[7] .

إنّما كان ذلك لأنّ الرَّوم والإشمامَ[8] إنّما هما إشارةٌ إلى الحركةِ التي كانت في الوصل ، وما قُلبت إليه الهمزةُ لم يكن له وجودٌ في الوصلِ ، فلا يُشمُّ ولا يُرام ، كما أنَّ حروفَ المدِّ واللِّين لم تكن لها حركاتٌ في الوصلِ ، وإنّما كانت سواكنَ ، فلا تُشمُّ ولا تُرامُ أيضاً ؛ لأنّه - كما تقدّم[9] - إنّما تُشمُّ أو تُرامُ الحركةُ التي كانت في الوصل[10] .

---

(١) الشرح الكبير ١٠٦٨/٣ .

(٢) ليس في الجزولية ٢٨١ ، وفيها : " **فحرّكوا ما قبلها متحرِّكاً إلى حركتها** " .

(٣) قال سيبويه : ومن العرب مَن يقول : هذا هو الكَلَوْ ، حرصاً على البيان ، كما قالوا : الوَثْوْ ، ويقول : مِن الكَلَيْ ، يجعلها ياءً ، كما قالوا مِن الوَثْيْ ، ويقول : رأيت الكَلا ورأيت الخَبَا ، يجعلها ألفاً كما جعلها في الرفع واواً وفي الجرّ ياءً ، وكما قالوا : الوَثَا ، وحرّكت الثّاء ؛ لأنّ الألف لا بدّ لها مِن حرف قبلها مفتوح . الكتاب ١٧٨/٤، ١٧٩ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٦٨/٣ .

(٥) الجزولية ٢٨١ .

(٦) الشرح الكبير ١٠٦٨/٣ .

(٧) الجزولية ٢٨١ .

(٨) الإشمام : هو ضمُّ الشفة بعد الوقف على آخر الكلمة ، ولا يدركه البصير . التبصرة والتذكرة ٧١٦/٢ .

(٩) انظر : ص٤٧ .

(١٠) الشرح الكبير ١٠٦٨/٣ .

وقوله : [والوقف][1] على المقصورِ بالألفِ في الأعرف[2].

مثاله : جاء موسى ، ورأيتُ موسى ، ومررتُ بموسى ، وهذه عصا ، ورأيتُ عصا ، ومررتُ بعصا .

وقوله : في الأعرف[3].

استظهر على مثل قوله :

٢٨) .... رهْطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابن المُعَلْ[4]

أراد : المعلّى .

وعلى لغةِ مَن يقلبها ياء[5]، وعلى لغة مَن يقلبها واواً[6]، وعلى لغة مَن يقلبها همزة[7]، فيقول : هذه حبلى وحبليْ وحبلوْ وحبلأْ ، وهذه عصا وعصيْ وعصوْ وعصأْ ، وكذلك : أفْعَى وأفعوْ وأَفْعَأْ .

إلاّ أنّ الاسمَ الذي في آخره ألفٌ لا يخلو أن يكونَ منوَّناً أو غير منوَّن ، فإن كان غيرَ منوَّنٍ ، فإنّ الألف الثابتة في الوصل هي /٣١٥/ الثابتة في الوقف ، نحو : هذا موسى ، ورأيتُ موسى ، ومررتُ بموسى ، وهذه حُبلى ، ورأيتُ حبلى ، ومررتُ بحبلى . وإنْ

---

(١) ما بين المعقوفتين تكملة من (ب) والجزولية .

(٢) الجزولية ٢٨١ .

(٣) الجزولية ٢٨١ .

(٤) البيت من الرمل ، وهو للبيد بن ربيعة العامري ، وصدره :

وقبيلٌ من لُكَيْزٍ شاهدٌ ....

الشاهد فيه : (ابن المعل) ، حيث وقف على المقصور بحذف الألف وإسكان ما قبلها .

الديوان ١٩٩ ، والكتاب ١٨٨/٤ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، وشرح الجمل ٥٩٧/٢ ، والمقرب ٢٩/٢ ، والممتع ٦٢٢/٢ ، وشرح الشافية ٢٨٥/٢،٣٠٣،٣٠٨ ، والارتشاف ٨٠٣/٢ .

(٥) لغة لفزارة وناس من قيس . الكتاب ١٨١/٤ ، وشرح الشافية ٢٨٦/٢ ، والارتشاف ٨٠١/٢ .

(٦) لغة لبعض طيء . الكتاب ٢٨٧/٢ ، وشرح الشافية ٢٨٦/٢ ، والارتشاف ٣٩٣/١ .

(٧) قلب الألف الموقوف عليها همزة لغة لبعض طيء نصَّ عليه في الارتشاف ٨٠٢/٢ .

كان منوَّناً فإنَّ الألف الثابتةَ فيه في الوقفِ فيها خلاف[1]:

فمذهبُ سيبويه : أنّها ألفُ الأصلِ في حـال الرفـعِ والخفـضِ رجعـت لَمّـا حُـذِف التّنوين ، وأنّها الألفُ المبدلةُ في حالِ النَّصبِ من التّنوين[2].

ومذهبُ المازنيّ[3]: أنّها الألفُ المبدلةُ من التّنوين في كلِّ حالة[4].

ومذهبُ الكسائيّ[5]: أنّها ألفُ الأصلِ في كلِّ حال رجعت لما حذف التنوين[6].

فحجة (**س**) : قياسُ المعتلِّ على الصَّحيح ، فكما أنَّ الصَّحيحَ الأفصحَ في الوقفِ عليه أن يُحذفَ منه التَّنوينُ في الرَّفعِ والخفضِ ، وتبدل منه الألفُ في النَّصْبِ ، فكذلـك المعتلُّ .

وأمّا المازنيّ فحُجَّته على ما ذهبَ إليه : أنّ ما آخره ألفٌ ، نحو : رحى في النَّصبِ ، وعصاً قبل التنوينِ منه فتحةٌ في الأحوالِ كلِّها ، كما أنَّ زيداً في حالِ النصبِ كذلـك ، فلما ساوى ما في آخره ألفٌ في الأحوالِ الثلاثةِ من الرَّفعِ والنصـبِ والخفـضِ المنصـوبَ المنوَّنَ من الصَّحيحِ الآخر ، أُبْدِل من التنوين فيه ألفٌ في جميع الأحـوال ، كمـا فُعِـلَ في المنصوبِ المنوَّنِ الصَّحيح الآخر ، وأيضاً فإنّ صورتَها في الأحوالِ الثَّلاثةِ واحدةٌ ، وهـي في النَّصبِ بدلٌ من التنوين ، فكذلك في الرفعِ والجرّ .

---

(١) انظر هذه الوجوه في الارتشاف ٢/٨٠٠،٨٠١ .

(٢) الكتاب ٤/١٨١ . وهو مروي كذلك عن أبي عمرو ، والكسائي والكوفيين والخليل فيما قاله أبو جعفر ابن الباذش . انظر : الارتشاف ٢/٨٠١ .

(٣) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية ، أبو عثمان المازني المتوفّى سنة (٢٤٩هـ) . له من تصانيف : ما تلحـن فيه العامّة ، التصريف ، الألف واللام ، العروض .. وغيرها . البغية ١/٤٦٣ ، الأعلام ٢/٦٩ .

(٤) انظر : ابن بابشاذ ١٩٩ ، وانظر رأي المازني في التكملة للفارسي ٢٦ ، وهو كذلك مذهب أبي الحسـن الأخفش والفراء ، وأبي علي في التذكرة ٢/٨٠١ .

(٥) علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان ، أبو الحسن الكسائي . توفّي سنة (١٨٩هـ) ، لـه تصـانيف منهـا : معاني القرآن ، المصادر ، الحروف ، القراءات ، النوادر . البغية ٢/١٦٢ ، الأعلام ٤/٢٨٣ .

(٦) انظر : ابن بابشاذ ١٩٩ ، وانظر رأي الكسائي في التصريح ٢/٣٣٨ ، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٨٤ .

وأمّا الكسائيّ فحجّته على صحّة مذهبه : أنّ حذفَ الزائدِ أَوْلى من حذفِ الأصليّ ؛ فلذلك كان الأَوْلى عنده أن تُقدَّرَ الألفُ الثانيةُ ألفَ الأصلِ ، وألفُ التنوينِ محذوفةٌ في كلِّ حال .

وقد رُجِّحَ مذهبُ سيبويه بأنَّ الألفَ التي في آخر المنصوبِ ، نحو : (رحى) تكونُ قافيةً وتُمالُ في حالِ الرفعِ والخفضِ ، ولذلك أمال القرّاء **(قُرًى)**[1] و**(مُفترًى)**[2] في حالِ الرَّفعِ والخفضِ خاصَّة ، ولا يفعلُ ذلك بها في حالِ النصبِ ، فدلَّ ذلك على أنَّها في حالِ النَّصبِ الألفُ المبدلةُ من التنوين ، ولذلك لم تُملْ ولم تقع قافيةً ؛ لأنّ الألفَ المبدلةَ من التنوين لا يفعلُ بها ذلك ، وفي حالِ الرَّفعِ والخفضِ الألفُ المبدلةُ من الأصلِ ، ولذلك أميلت ووقعت قافية ، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه الكسائيّ لأُميلت ووقعت قافيةً في جميع الأحوال ، وكذلك لو كانت مبدلةً من التّنوين في جميع الأحوالِ لم تُمل ، ولا وقعت قافيةً أصلاً ، فلذلك تعيَّنَ مذهبُ سيبويه .

قلتُ : قولُ هذا القائلِ العاضدِ لمذهب سيبويه أنّ الألفَ لم تُمل في حالِ النصبِ باطلٌ ؛ لأنّه قد قُرئ : ﴿ **سَمِعْنَا فَتًى** ﴾[3] مُمالاً وهو منصوبٌ ، وهذه القراءةُ تعْضُدُ مذهبَ الكسائيّ ؛ لأنَّ الألفَ التي للتنوينِ لا تُمال[4].

(**بش**)[5]: " ليس في هذا كبيرُ دليلٍ ؛ لأنّ الوقفَ على (فتًى) في الآية ليس

---

(١) الحشر : ١٤ . أمالها (وقفاً) أبو عمرو وابن ذكوان بخلفه ، وحمزة والكسائي وخلف وقلله الأزرق . الإتحاف ٢/٥٣٠ ، والغيث ٢٨٢ .

(٢) القصص : ٣٦ ، سبأ : ٤٣ . أمالها (وقفاً) أبو عمرو ، وابن ذكوان من طريق الصوري ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، وقلله الأزرق . إتحاف فضلاء البشر ٢/٣٤٣ .

(٣) الأنبياء : ٦٠ . وهي قراءة حمزة والكسائي وورش . الغيث ١٨٩ .

(٤) هذا رأي الأبّذي – رحمه الله – ، والمسألة خلافية . انظر : شرح جمل الزجاجي ٢/٤٤١،٤٤٢ ، التصريح ٢/٣٣٨،٣٣٩ ، وشرح الشافية ٢/٢٨٠-٢٨٣ .

(٥) يراد به : طاهر بن أحمد بن باب شاذ – ومعناه الفرح والسرور – أبو الحسن النحوي المصري ، توفّي سنة (٤٦٩هـ) ، من تصانيفه : شرح جمل الزجاجي ، المحتسب في النحو ، شرح النخبة . البغية ٢/١٧ ، الأعلام ٣/٢٢٠ .

يَحْسُن ؛ لأنّ الجملةَ التي بعده صفةٌ له ، وإنّما هذه في حال انقطاعِ نَفَس ، مع أنّه قليلٌ شاذٌ ، ومع أنّ العربَ تُشبِّهُ الأصليّ بالزائد ، والزّائدَ بالأصلي ، وفائدةُ هذا [الخلاف][1] تظهرُ في القوافي ، وعليه تأتي الإلزامات "[2].

وقوله : وعلى بابِ قاضٍ وجوارٍ في الموضعِ الذي تسقُطُ فيه الياءُ[3].

يعني في الرفع والجرِّ إذا لم يكن مضافاً ولا معرَّفاً بالألف واللاّم ، بالحذف والتَّسكين ، فتقولُ على ذلك : هذا قاضْ[4] ، ومررتُ بقاضْ في أوجهِ اللُّغتين ، وهذا قاضي ومررتُ بقاضي في الأخرى ، ووجه هذه اللّغةِ أنَّ الموجبَ لحذفِ الياءِ في الوصلِ إنّما كان التنوينُ لالتقائهما ساكنين ، وقد سقط التنوينُ في الوقفِ ، فانبغَى أن ترجعَ الياءُ ، وكأنَّ هؤلاء اعتدُّوا بالعارض .

ووجه اللغةِ الأولى - وهي الفصحى - : أنّ حذفَ التَّنوين في الوقفِ عارضٌ ، والعارضُ لا يعتدُّ به ، فبقيت الياءُ محذوفةً ، وسُكِّن ما قبلها ؛ لأنّه لا يوقفُ على متحرِّك ، وهذه اللُّغةُ أوجه اللُّغتين ؛ لأنّها مبنيَّةٌ على عدمِ الاعتدادِ بالعارضِ ، وهو الأكثر .

وإنّما قلت : إنّه يعني ما ذكرناه ؛ لأنّه إذا كان مضافاً أو معرَّفاً بالألف واللاّم ثبتت فيه الياء ، فيكون حُكمه ما يذكر بعد ، وحكمُ المضاف إلى ما فيه الألفُ واللامُ حكمُ

---

(١) تكملة من شرح الجمل لابن طاهر .

(٢) شرح الجمل لابن طاهر ١٩٩ .

(٣) الجزولية ٢٨١ .

(٤) قال سيبويه : هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف ، وهي الياءات ، وذلك قولك : هذا قاضْ ، وهذا غازْ ، وهذا عمْ ، تريد العَمِي . أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل ، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل . فهذا الكلام الجيد الأكثر .
وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض مَن يوثق بعربيّته من العرب يقول : هذا رامي وغازي ، وعَمِي ، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين .
انظر : الكتاب ١٨٣/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/٢ ، والمساعد ٣٠٨/٤ .

المضافِ إلى غيرها ، نحو : قاضي الجماعة ، ويجوز فيه حذفُ الياءِ في الوقفِ ، وعلى هذا اختلافُ القرّاءِ في الوقفِ على **(هادِ)** من قوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ** ﴾[1][2].

وقوله : وفي الموضعِ الذي تثبتُ فيه الياءُ في الدَّرْجِ عليها[3].

يريد في الموضعِ الذي ثبتت فيه الياءُ ساكنةً في الدَّرْجِ عليها ؛ لأنّ الخلافَ الذي ذُكر إنّما هو في الياءِ التي تثبت ساكنةً في الدَّرْج[4]، يعني في الرَّفعِ والجرِّ إذا كان معرَّفاً بالألفِ واللاّم ، نحو : هذا القاضي ، ومررتُ بالقاضي ، ونحو : قاضٍ وما أشبهه من المنقوصِ إذا كان منادًى مقبلاً عليه أو علماً ، فتقول : يا قاضي ، وإنّما قلنا : إنَّه يعني ما ذكرناه لنستظهر بذلك على المضافِ ، نحو : قاضي بلدِ كذا ، فإنّ الوقفَ **/٣١٦/** على هذا لا يكونُ إلاّ بالياءِ إلاّ قليلاً ، وإن كان الوقفُ على هذا لا يكونُ إلاّ في حالِ الاضطرارِ إليه ، فإن ثبتت الياءُ في الدَّرج متحرِّكةً ، وذلك في المنصوبِ المنوَّنِ ، نحو : رأيتُ قاضياً ، وفي المنصوبِ غيرِ المنوَّنِ فسيذكر حكمها بعد[5][6].

وقوله : ومنهم مَن يحذفُ الياءَ من هذا[7].

---

(١) النمل : ٨١ ، والرّوم : ٥٣ ، وهو في سورة النمل قد رسم بياء .

كان الكسائي وحمزة يقفان على **(هاد)** بالياء ، والباقون بحذف الياء .

القرطبي ٢٣٣/١٣ ، السبعة ٤٨٦ ، المبسوط ٣٣٥ ، التيسير ١٦٩ ، التبصرة ٦٢٣ ، النشر ١٤٠/٢ .

(٢) الشرح الكبير ١٠٧٠/٣،١٠٧١ .

(٣) ليس في الجزولية ٢٨١ ، وفيها : " **وعلى باب قاضٍ وجوارٍ في الموضع الذي تسقط فيه الياء في الدَّرْج على ما دونها** " .

(٤) دَرْج الكتاب : طيّه وداخله . اللّسان (درج) .

(٥) الشرح الكبير ١٠٧١/٣ .

(٦) انظر : ص٦١ من هذا النصّ .

(٧) ليس في الجزولية .

أي يقول : هذا القاض ، ومررتُ بالقاض ، ويا قاض[1] [2] [3] .

ووجه هذه اللُّغةِ تشبيه الألفِ واللاّمِ بالتَّنوينِ من حيثُ هو معاقِبٌ لها ، والعربُ قد تحكمُ للمعاقبِ بحكمِ ما عاقبه ، فكما أنّ المنوَّنَ تحذفُ معه الياءُ ، فكذلك ما أشبهه ، وأيضاً فإنّه قد كان قبل دخولِ الألفِ واللاّمِ عليه تحذفُ منه الياءُ ، فأُبقِي بعد دخولها على ما كان عليه .

وقوله : ما لم يؤدِّ إلى بقاءِ الاسمِ على حرفٍ واحدٍ أصليٍّ[4] .

كان تمامُ هذا اللَّفظِ أن يزيدَ هنا ما يدلُّ على أنَّ هذا الاستثناءَ من كلِّ واحدٍ من الفصلين المتقدِّمين ، إذ ليس مخصوصاً بأحدهما ، فيقول : ما لم يؤدِّ إلى بقاءِ الاسمِ على حرفٍ واحدٍ أصليٍّ في كلِّ واحدٍ من الموضعين ، إلاّ أنّه استغنى عن هذه الزِّيادةِ اتِّكالاً على أنّ العلَّة إذا فُهِمت اقتضت ذلك ، فاستُغني به ، وذلك نحو : (جاء المُرِي) ، و(يا مُرِي) في اسمِ الفاعلِ من أرَى[5][6] .

ألا ترى أنَّك لو حذفتَ الياء وقد كنت حذفت الهمزةَ لكان ذلك إخلالاً بالكلمة ؟. إذ لا يبقى من الأصولِ إلاّ الرّاء ، وإنّما لم يجز التضعيفُ في الياء لثقلها ، فكرهوا أن يزيدوها ثقلاً بالتَّضعيف ، ولم يجز الرَّومُ ولا الإشمامُ ؛ لأنّهما إشارةٌ للحركة ،

---

(١) انظر هذه اللغة منسوبة إلى بعض العرب في الكتاب ١٨٣/٤ ، وشرح الشافية ٣٠٠/٢ .

(٢) قال سيبويه : وسألت الخليل عن القاضي في النداء ، فقال : أختار : يا قاضي ؛ لأنّه ليس بمنوَّن ، كما أختار : هذا القاضي . وأما يونس فقال : يا قاضْ . وقول يونس أقوى ؛ لأنّه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر .

انظر : الكتاب ١٨٤/٤ ، والمساعد ٣٠٨/٤،٣٠٩ .

(٣) الشرح الكبير ١٠٧١/٣ .

(٤) ليس في الجزولية .

(٥) الشرح الكبير ١٠٧٢/٣ .

(٦) قال سيبويه : " وقالا في (مُرٍ) إذا وقفا عليه : (هذا مُري) ، كرهوا أن يُخِلُّوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء ، فصار عوضاً ، يريد : مُفْعِلٌ من رأيتُ " . الكتاب ١٨٤/٤ .

والحركةُ لا يُلفظ بها في الياءِ في حالِ الرَّفعِ والخفضِ ، فلذلك لم يكن الرَّومُ والإشمامُ في الياءِ في الحالين .

وقوله : والأوَّلُ أكثر[1] .

يعني : إثباتُ الياءِ ، وأن تقول : هذا القاضي ، ومررتُ بالقاضي[2] .

وقوله : إلاّ أن تكون منصوبةً منوَّنةً[3] .

مثاله : رأيت قاضياً[4] .

وقوله : فالوقفُ على البدلِ من التّنوينِ[5] .

تمامُ هذا الموضعِ أن يقول : " في الأشهَرِ " ؛ لأنّ مِن العربِ مَن يقفُ على المنصوبِ المنوَّنِ من هذا النَّوعِ [بغير تعويض من التنوين][6] : رأيتُ قاضي[7] .

وعلى هذا بنى المتنبِّي[8] قوله :

٢٩) ألا أذِّن فَمــا أذكـرتَ نـاسِـي ولا لَيَّنْتَ قلبـاً وهْـوَ قاسِـي[9]

---

(١) ليس في الجزولية . وفيها بدل هذه الجمل الثلاث السابقة : " **وبردها والوقف عليها . والأول أوجـه ، إلا أن يكونَ منصوباً . وفي الموضع الذي تثبت فيها عليها ، وعلى ما دونها ، والأول أوجه** " . الجزولية ٢٨٢ .

(٢) الشرح الكبير ١٠٧٢/٣ .

(٣) الجزولية ٢٨٢ . وفيها : " **إلا أن يكونَ منصوباً منوّناً ...** " .

(٤) الشرح الكبير ١٠٧٢/٣ .

(٥) الجزولية ٢٨٢ .

(٦) ما بين المعقوفتين من الشرح الكبير ١٠٧٢/٣ .

(٧) انظر ما سبق ص٥٩ .

(٨) المتنبي (٣٠٣-٣٥٤هـ) .

أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفـي الكنـدي ، الشـاعر المشـهور . توفّـي سـنة (٣٥٤هـ) . انظر : وفيات الأعيان ١٢٠/١،١٢٥ ، والأعلام ١١٥/١ .

(٩) البيت من الوافر ، في ديوانه ٣٥٢/١ ، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني ٤٥٨/٤ .

وقوله : أو غيرُ منوّنةٍ[1] .

مثاله : رأيتُ القاضي .

ويسقط في بعضِ النسخِ قوله : " أو غيرُ منوَّنة " ، وإثباته هو الصَّوابُ ، فإنَّ الوقفَ على نحو : رأيتُ القاضي ، لا يكون إلاّ بثبات الياء[2] .

وقوله : وتَقِفُ على يَرْمي ويغْزُو رَفعاً ونصباً بلفظِ الرَّفعِ[3] .

مثاله : يغزو ويرمي في الرَّفع ، ولن يغزو ولن يرمي في النَّصبِ ، وإنَّما لم تُحذفِ الياءُ من (يرمي) وأشباهه كما حذفت من (القاضي) ؛ لأنّك حملتَ (القاضي) غيرَ منوَّنٍ عليه وقت أن كان منوَّناً ، فحذفت الياءَ في الوقفِ على غيرِ المنوَّنِ كما تحذفها من المنوَّنِ .

وأمّا الفعلُ فلا يدخله التنوينُ أصلاً ، فلذلك لم يجز حذفُ الياءِ منه ولا الواو[4] ، وقد تحذفُ الياءُ في الفواصلِ إجراءً لها مجرى القوافي ، نحو قوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ** ﴾[5] ، ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ** ﴾[6][7] .

وتقف على ما آخرُهُ ألفٌ من الفعلِ كما تقفُ على ما آخرهُ ألفٌ من الأسماء

---

(١) ليست في الجزولية .

(٢) الشرح الكبير ١٠٧٢/٣ .

(٣) الجزولية ٢٨٢ .

(٤) قال سيبويه : وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء ؛ لأنّها لا تذهب في الوصل في حال ، وذلك : لا أقضي ، وهو يقضي ، ويغزو ، ويرمي . انظر : الكتاب ١٨٤/٤ ، والمقرب ٢٤/٢ ، والمساعد ٣١١/٤ ، والارتشاف ٨٠٥/٢ .

(٥) الكهف : ٦٤ .

(٦) الفجر : ٤ .

(٧) مثل الشارح – رحمه الله – للفواصل ، و لم يمثّل للقوافي ، ومثال القوافي : قول زهير :

ولأنت تَفْري ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلُقُ ثم لا يَفْـرْ

انظر : المساعد ٣١١/٤ ، الارتشاف ٨٠٦/٢ .

المعرَّفة[1]، فتقول : طغا وطغيْ وطغوْ وطغأ ، كما تقف على (حُبلى) ، فتقول : حُبلى وحبلي وحبلوْ وحبلأْ ، وقد يجوزُ إلحاقُ الهاء ، فتقول : طغاهْ .

وقوله : وجَزماً[2].

مثاله : لم يغزُ[3].

وقوله : وَوَقْفاً[4].

مثاله : اغزُ[5].

وقوله : بإسْكانِ ما قبلَ المحذوفِ وبإلحاقِ الهاءِ[6].

أي تقول : لم يغزْ ، ولم يغزُه ، واغزْ ، واغزُهْ ، وكان حقُّه أن يُشعِرِ بأجود هذينِ الوجهينِ ، وهو إلحاقُ الهاءِ بتقديمِهِ في الذِّكرِ ، أو بالتَّصريحِ بذلك فيه ، وهو أجود[7] [8].

وإنّما كان الأفصحُ إثباتَ الهاءِ في هذا النَّوعِ لتكونَ عوضاً من المحذوفِ ، ومتى

---

(١) قال سيبويه : وزعم الخليل أنّ بعضهم يقول : رأيت رجُلأ ، فيهمز ، وهذه حبلأ ... وسمعناهم يقولون : هو يضربهأ ، فيهمز كلّ ألف في الوقف . انظر : الكتاب ٤/١٧٦،١٧٧ ، والمساعد ٤/٣٠٦ ، والارتشاف ٢/٨٠٢ .

(٢) الجزولية ٢٨٢ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١٠٧٢ .

(٤) الجزولية ٢٨٢ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١٠٧٣ .

(٦) الجزولية ٢٨٢ ، وفيها : " **ما قبل المحذوف منها ...** " ، وهو تحريف ، والصواب : " **منهما** " .

(٧) قال سيبويه : هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف ، وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهنّ لامٌ في حال الجزم : ارْمِهْ ، ولم يغْزُهْ ، واخشَهْ ، ولم يقْضِهْ ، ولم يرْضَهْ ؛ وذلك لأنّهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً ، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف ، كرهوا أن يسكّنوا المتحرك . فهذا تبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف .

وقال : وقد يقول بعض العرب : ارمْ في الوقف ، واغزْ ، واخشْ . حدّثنا بذلك عيسى بن عمر ، ويونس . وهذه اللغة أقلّ اللغتين . الكتاب ٤/١٥٩ .

(٨) الشرح الكبير ٣/١٠٧٣ .

أُلحقت الهاءُ كانت الحركةُ التي قبلها التي كانت في الآخر قبل الحذف ، فتقول : اغزُهْ ارمِهْ اخشَهْ . وقد حكي : اغْزِهْ ، وهو شاذّ[1] ، ووجهه أنّه أجرى الفعلَ بعد الحذفِ مجرى ما لم يحذف منه شيءٌ ، نحو : اضربْ ، فلما سكنَ آخرُه أُلْحِقَ الهاءَ للسَّكتِ ، وهي ساكنة ، فالتقى له ثلاثةُ سواكنٍ[2] ، فكسروا المتوسِّطَ منها - وهو الزاي - ؛ ليزولَ بذلك التقاءُ السَّواكن .

وقوله : وعلى نحو : قِهْ وشِهْ[3] .

يمكن أن يريد مِمّا لم يبقَ إلاّ على حرفٍ واحد ، " ويمكن أن يريدَ مِمّا لم يبقَ من حروفِهِ الأصليّة إلاّ حرفٌ واحد ، وهو الذي يسبق إليه الفَهمُ من قوله ؛ فكان ينبغي له إن كان أراد هذا الأخير ، ولا ينبغي له أن يريدَ غيرَه أن يصرِّح به /**٣١٧**/ ؛ - لأنّه يدخل فيه : (لا تَقِ) و(لا تَشِ) و(لا تَلِ) -[4] ، هذه كلّها لا تكون إلا بالهاء فقط "[5] .

لأنّها لم يبقَ من حروفها الأصليّةِ إلاّ حرفٌ واحد ، فجُعل لزومُ الهاءِ في الوقفِ عوضاً من المحذوف[6] .

وقوله : وعلى نونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ مُنْفتِحاً ما قبلَها[7] .

---

(١) قال سيبويه : " وزعم أبو الخطاب أنّ ناساً من العرب يقولون : ادْعِهْ من دعوت ، فيكسرون العين ... ثم قال : وهذه لغة رديئة ، وإنما هو غلط " . الكتاب ١٦٠/٤ ، وانظر : المساعد ٣٢٤/٤ ، والارتشاف ٨١٩/٢ .

(٢) الساكن الأول الغين في (اغْزْ) ، والثاني الزّين فيه أيضاً ، والثالث هاء السّكت الساكنة بعد دخولها عليه ، فيصبح (اغْزْهْ) .

(٣) الجزولية ٢٨٢ ، وبعده : " **بإلحاق الهاء فقط** " .

(٤) من : وقَى ، ووشَى ، ووَلِيَ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٧٣/٣ .

(٦) قال سيبويه : وأما لا تَقِهْ من وَقَيتُ ، وإن تَعِ أعِهْ من وعيت ، فإنه يلزمها الهاء في الوقف من تركها في أخشْ ؛ لأنه مجحفٌ بها ؛ لأنّها ذهبت منها الفاء واللام . الكتاب ١٥٩/٤، ١٦٠ ، وانظر : المساعد ٣٢٥/٤ ، والارتشاف ٨٢١/٢ .

(٧) الجزولية ٢٨٢ . وبعده : " **بإبدالها ألفاً** " .

مثاله : " ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ﴾[1]، ﴿ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾[2]، يعني أنّ الوقف عليهما[3] بالألف[4]، ولذلك كُتب هذا النحو بالألف ؛ لأنّ الأواخر تكتب على حكم الوقف ، كما تكتبُ الأوائل على حُكم الابتداء "[5]. وإنما وقف عليها تشبيهاً لها بالتّنوين ، فتقول في الوقف على تضربُن : هل تضربا ؟.

وقوله : ومُنضمّاً ومُنكسِراً بحذفها ، وردِّ علامة الرفعِ[6].

" فتقول في الوقف على هل تضرِبُنْ ؟، وهل تضرِبنْ ؟ هل تضربون ؟. وهل تضربين " . اللفظ واحدٌ والحكم مختلفٌ ؛ لأنّ الحكم فيها أن تُحذفَ كما يُحذفُ التّنوين ؛ فيرجعُ ما كان بسببها حذف ، وهي علامةُ الرَّفع ، وهي النّونُ ، وذلك أنّ الأصل قبلَ دخولِ النون : هل تضربون ؟. وهل تضربين ؟. فلما دخلت النُّون الخفيفةُ بُني الفعل ، فزالت النُّونُ ؛ لأنّها إعراب ، والتقى حرفُ العلّةِ ساكناً مع النُّون الخفيفة ، فحذفَ لالتقاء الساكنين ، فلما حذفتِ النّونُ الخفيفة في الوقفِ رجع ما كان ذهبَ بسببها .

وتقول في الوقفِ على اضرِبُنْ واضرِبِنْ : اضرِبُوا واضرِبي ؛ وذلك أنّ الأصل إنّما كان اضربوا واضربي ، ثم لحقت النُّونُ الخفيفة ، فحذفتَ حرفَ العلّةِ لالتقائه ساكناً معها ، فلما زالت النُّونُ رجعَ حرفُ العلّة ، وهو الضمير . " فقد كان أتَمّ مما قال أن يقول بحذفها وردِّ علامةِ الرفع والضمير اللّذين حُذفا قبلها ، ومثالُ ذلك ما ذكرناه ، أو بحذفِها وردِّ الضميرِ خاصّة ، نحو : اضرِبُنْ في خطابِ جماعة المذكّرين ، واضرِبنْ في خطاب المؤنّث ، تقول في الوقف : اضرِبوا واضرِبي "[7].

---

(١) العلق : ١٥ .

(٢) يوسف : ٣٢ .

(٣) الضمير يعود على النّونين في (**لنسفعاً**) و (**وليكوناً**) .

(٤) إن أُمِن اللّبس ، فلا يكتب ، نحو : اضربَنْ زيداً ، ولا تضربَنْ زيداً - بالألف - ؛ لئلاّ يلتبس بفعل الاثنين خطّاً ، وإنّما لم ينظر إلى هذا في الوقف لعروضه ، والخط لازم . المساعد ٣٤٨/٤ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٧٤/٣ .

(٦) في الجزولية ٢٨٣ : " **منضماً أو منكسراً** ... " . وبعده : " ... **والوقف عليها** " .

(٧) الشرح الكبير ١٠٧٤/٣ .

وقوله : وعلى الثقيلةِ بالإسكانِ وبإلحاقِ الهاءِ[1] .

" أي تقول : واللهِ لَيَقُومَنّ ، بنـون ساكنةٍ مشدّدةٍ ، وليقومنّه ، بإلحاق الهاءِ "[2] تبييناً للفتحةِ ، ولا تُحذفُ الشّديدةُ ؛ لأنّها لا تشبه التّنوين .

وقوله : وكلُّ حركةِ بناءٍ فَلَكَ إلحاقُها الهاءَ[3] .

مثاله : أين وأَينَه [وكيف وكيفَه][4] ، وإنّ وإنّه ، ويا مسلمونه ، ويا فاطمَ ! فيمن رَخّم ، وفي الوقف : يا فاطمَهْ .

وقوله : ما لم يكن آخِرَ الفعلِ الماضي[5] .

" نحو : قامَ وضربَ ، فإنه لا تلحقهُ هاءُ السَّكتِ ؛ لأنّه مضارعٌ للمعربِ ، وحركةُ الإعرابِ لا تلحقها الهاء "[6] .

هذا مذهب سيبويه ؛ لأنّه قال : " وكذلك الأفعالُ ، نحو : ظَنّ وضربَ ، لَمّا كانت اللامُ قد تَصَرَّفُ [حتّى][7] يدخلها الرفعُ والنصبُ والجزم ، شُبِّهت بأحمر "[8] .

يريدُ أن الماضيَ وإن كان مبنيّاً لا تدخلها الهاءُ في الوقف ؛ لأنّ آخر الماضي هو الذي يعربُ في المستقبل ، فصار له بذلك قوّةٌ ، فلم تدخل عليه الهاءُ .

وأجاز بعضُ النحويّين إلحاقَ الهاءِ في الوقفِ للماضي إذا لم تَخَفْ لَبساً[9] ، فتقول :

---

(١) الجزولية ٢٨٣ . وفي (ب) : " **وعلى التبعية ...** " ، وهو تحريف .

(٢) الشرح الكبير ١٠٧٤/٣ .

(٣) الجزولية ٢٨٣ .

(٤) ما بين المعقوفتين من (ب) .

(٥) الجزولية ٢٨٣ . وفيها : " **مالم تكن في آخر الفعل الماضي** " .

(٦) الشرح الكبير ١٠٧٤/٣ .

(٧) ما بين المعقوفتين من الكتاب .

(٨) الكتاب ١٦٤/٤ .

(٩) انظر : المساعد ٣٢٧/٤ ، والارتشاف ٨٢٢/٢ ، والتصريح ٣٤٦/٢ .

قَعَدَ وَقَعَدَه ، وخَرَجَ وَخَرَجَه ، ولا تقـل : ضَرَبَـه ؛ لئـلاّ يلتبـس بهـاءِ الضمـير ، وهـذا الإطلاقُ هنا من المؤلِّف غيرُ محقّقٍ في هذا الفصل في حركـةِ البنـاءِ ؛ لأنّ الهـاءَ لا تلحـقُ المضمومَ ولا المكسورَ .

وإن كانا مبنيَّين فلا تقول في (يا خالدُ) : يا خالدُه ، ولا في (يا زيدُ) : يـا زيـدُه ، ولا في (يا زيدان) : يا زيدانه ، والرابط لهذا أن تقول : المبني إمّا اسمٌ ، أو فعلٌ ، أو حـرفٌ . أمّا الاسم المبنِيُّ : فإمّا منادى ، أو غـيرُ منـادى ، فـإن كـان منـادى ، فـلا يخلـو أن يكون قد حُذِف منه تاءُ التأنيثِ في الترخيم ، نحو : يا فـاطِمَ[1] ، أو لا يكـون ، فـإن كان ، فإنّ الأفصحَ في الوقفِ عليه أن تقفَ بالهاءِ ، فتقول : يا فاطِمَـهْ ، وسببُ ذلـك أن المبنيَّ الآخِرَ على الفتح يجوزُ في الوقفِ عليه إلحاقُ هـاءِ السَّـكت ، فتقـول في (إنّ) : إنّه ، فلما كان ما رُخِّم بحذفِ تاءِ التأنيث من آخره مبنيّاً مفتوحَ الآخِرِ ، وُقِف عليه بالهاءِ بياناً للحركة ، وصار الوقفُ بالهاءِ هنا هو الأفصحُ ؛ لأنّهـم إذا كـانوا يقفـون بالهاءِ فيما لم يحذف من آخرِه شيءٌ ، كان الوقفُ بهاءٍ فيما حُذفَ من آخره حـرفُ معنًى أولى ؛ لتكون عِوضاً من المحذوف ، وهو الهاءُ ، وجـاز تعويـضُ الهـاءِ مـن تـاءِ التأنيثِ ؛ لأنّ التاءَ قد كان يُبدلُ منها قبلَ الحذفِ هـاءٌ في الوقـفِ ، فعوِّضـت منهـا بعد الحذفِ .

وقد يجوز في القوافي المطلقة بحرف العلّة أن تُجعـل الألـفُ الـتي للإطـلاق بـدلاً مـن الهاءِ[2] ، نحو قوله :

---

(١) قال ابن عصفور : وإن كان الآخر متحركاً فلا يخلو أن تكون الكلمة اسمـاً مرخمـاً قـد حذفـت منـه التاء في الترخيم ، أو فعلاً أو حرفاً محذوفَي الآخر ، فإن كان اسماً مرخّماً بحذف التاء جاز في الوقف عليـه وجهان : أفصحهما إلحـاق الهـاء ، فتقـول : يـا فاطمـهْ في الوقـف علـى : يـا فـاطِمْ ، والآخـر : الوقـف بالسكون ، فتقول : يا فاطِمْ ، وقد سمع منهم : يا حرمَلْ في ترخيم : يا حرمَلـة . انظر : شـرح الجمـل لابن عصفور ٤٤٧/٢ .

(٢) قال سيبويه : واعلم أنّ الشعراء إذا اضطرّوا حذفوا هذه الهاء في الوقف ؛ وذلك لأنّهم يجعلون المـدّة الـتي تلحق القوافي بدلاً منها . الكتاب ٢٤٢/٢ .

٣٠) قِفِـي قَـبْـلَ التفـرُّقِ يـا ضِباعـاً[١] ....

وقال الآخر :

٣١) عُوجي علينا وارْبَعِي يا فاطِما[٢] ....

وإنّما ساغ الاجتزاء بألف الإطلاق عن الهاء ؛ لأنّ الهاءَ أيضـاً قـد يطلـقُ بهـا كمـا يطلق بالألف ، نحو قوله :

٣٢) .... مُتْلِجٍ كفيـهِ في قُـتَـرِه[٣]

فلمّا استويا في أنهما حلقيّان وحرفا إطلاق ، جاز إبدال أحدهما من الآخر .

ويجوز الوقفُ بالسكون من غيرِ عوض ، /٣١٨/ إلاّ أنّه قليلٌ . قالوا : يـا حَرْمَـل ، في رجلٍ اسمه حرمَلَة ، هذا ما لم يكن الاسم الذي حُذفَ منه التّاءُ في الترخيم قد حذف منه خلافُ الهاءِ ، نحو ترخيم عِدَه وثِبَه ، فإنّه لا بدّ من التّاء ، نحو : يا عِدَه ، ويا ثِبَـه ، أو ألف الإطلاق في الشّعر ، وإنمـا لـزم التعويـض ؛ لِمـا في تركـه مـن الإخـلال بتـوالي الحذف ، فإن لم يكن المنادى مرخّماً بحذفِ التاء التي للتأنيث منه ، فلا يخلـو أن تكـون قد لحقته علامةُ ندبةٍ أو لم تلحقه ؛ فإن لحقتـه علامـةُ ندبـةٍ ، فـلا بـدّ مـن إلحـاق الهـاءِ

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للقطاميّ ، وعجزه :

.... ولا يك موقف منـك الوداعـا

الديوان ٣١ ، والكتاب ٢٤٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٢/١ ، والمقتضب ٣٨٢/٢ ، وبغير نسبة في : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/٢ .

(٢) البيت من الرجز ، لهدبة بن الخشرم ، وبعده :

.... مـا دون أن يرى البعـيرُ قائمـا

ليس في ديوانه ، الكتاب ٢٤٣/٢ ، والشعر والشعراء ٦٩٥/٢ ، وخزانة الأدب ٣٣٥/٩ ، ولزيادة بن زيد في شرح أبيات سيبويه ٣٩٢/١ ، والخزانة ٣٣٥/٩ ، وبغير نسبة في : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/٢ .

(٣) البيت من المديد ، لامرئ القيس ، وصدره :

ربَّ رامٍ مـن بَنِـي ثُعَـلٍ ....

الديوان ١٢٣ ، والأغاني ١١٦/٩ ، والشعر والشعراء ٦٦ ، وشرح شواهد الشافية ٤٦٦ .

في الوقفِ[1]، ولا يجوزُ غيرُ ذلك ، نحو قولك : يا زيداه ، وقد تقدّم في النّدبةِ علّةُ ذلك[2]، وإن لم تلحقه علامةُ ندبةٍ ، فلا يخلو من أن يكونَ مضمومَ الآخر ، نحو : يا زيدُ ، ويا خالدُ ، أو مكسورَ الآخرِ ، نحو قولك : يا زيدانِ ، أو مفتوحَ الآخرِ ، نحو : يا بَعلَبكَ ، ويا مسلمون ، فالمفتوحُ الآخرُ تقفُ عليه بالتسكين وبإلحاقِ الهاءِ إن شئت ، فتقول : يا بعلَبَكْ ، ويا بعلَبَكَّه ، ويا مسلمونْ ، ويا مسلمونَه . وإن كان مضمومَ الآخرِ أو مكسورَه ، فإنّك تقفُ بالإسكانِ ليس إلاّ ، فتقول : يا زيدْ ، ويا خالدْ ، ويا مسلمانْ . وقد حُكي الوقفُ على المثنّى بالهاء ، فتقول : يا مسلمانِه ، وإنّما لم يجزِ الوقفُ بالهاءِ إلاّ في المفتوح إجراءً للحركةِ مجرى الألفِ ؛ لأنّها منها ، فكما أنّ ما في آخرِه ألفٌ من المبنيّاتِ يوقفُ عليه بالهاءِ ، فكذلك ما آخره فتحةٌ ، ولَمّا كانت الكسرةُ بمنزلةِ الياءِ ، والضمةُ بمنزلة الواو ، لم يبيّنا بالهاء . كما أنّه لا يوقفُ على ما آخره ياءٌ أو واوٌ بالهاء إلا في النُّدبة ، هذا ما لم يكن آخرُه ألفاً ، فإن كان ، فإنّك تقفُ عليه بإثباتِ الألفِ أو بإلحاقِ هاءِ السَّكت ، فتقول : يا مثنى ، ويا مثناه ، أو يكونُ آخرُه ياءً مكسوراً ما قبلها ، نحو : يا قاضي ، فإنّه يجوزُ في الوقفِ عليه إثباتُ الياءِ وحذفُها وتسكينُ ما قبلها .

والاختيارُ عند الخليل إثباتها تشبيهاً بالقاضي ، وعند سيبويه ويونس[3] الحذفُ[4]؛ لأنهم يحذفون في النّداءِ ما لا يحذفُ في غيرِهِ ، نحو الترخيم ، فإذا كانوا يحذفون مثلَ هذه الياء في غيرِ النداء ، فأحرى في النداء . انتهى المنادى .

وإن كان المبنيُّ غيرَ منادًى ، فلا يخلو من أن يكون آخره حرفُ علّةٍ أو لا يكونُ ؛ فإن كان آخرُه حرفَ علّةٍ ، فلا يخلو من أن يكونَ ياءً أو واواً أو ألفاً ، فإن كان ياءً أو واواً ، فلا يخلو من أن يكونا صلتين للضّمير أو لا يكونا ، فإن كانا صِلتين للضمير حذفتهما ؛

---

(١) انظر : المساعد ٣٠٦/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٦/٢ .

(٢) انظر : المخطوط ، ورقة ١٦٧ .

(٣) يونس بن حبيب الضّبّي الولاء البصري ، أبو عبد الرحمن ، ويُعرف بالنحوي ، إمام نحاة البصرة في عصره ، من أشهر كُتبه : معاني القرآن كبير وصغير ، واللغات والنوادر ، والأمثال ، توفّي سنة (١٨٢هـ) . البغية ٣٦٥/٢ ، الأعلام ٢٦١/٨ .

(٤) الكتاب ١٨٤/٤ .

لأنّهما إذ ذاك زائدين ، وأسكنت ما قبلَهما ، فتقولُ في عليْهِ وضربَهُ ولـهُـمُ وعليهـمُ : عَليهمْ وإليهمْ وضربهْ وعليهْ ، وإن لم يكونا صلتين للضمير ، فـإنّ اليـاءَ لا تخلـو مـن أن تكونَ ساكنةً أو متحرِّكة ، فإن كانت ساكنةً ، فلا يخلـو أن تكـونَ يـاءَ هـذي أو غـير ذلك ، فإن كانت ياءَ هذي ، فإنّك تُبدلُ منها هـاءً في الوقـف ، فتقـول : هـذه ، وقـد يجوزُ الوقفُ عليها بإثباتها ساكنةً من غيرِ بدلٍ ، ومنهم مَن يجري الوصلَ في ذلك مجرى الوقفِ ، [فيقول : هذهْ قائمة – بهاءٍ ساكنة – ، فكما أنّ بعضهم قال في أفعى : أفعـى في الوصلِ ، فأجراه مجرى الوقف][1]، فكذلك هذا .

ومنهم مَن يقول في الوصلِ : هذهي قائمة ، وإذا وقف قال : هذه ، حذفَ اليـاءَ ؛ لأنّها صلة كياءِ الضميرِ في مررتُ به[2].

وإن كانت غيرها فإنّك تقفُ عليها بإثباتها ، نحو : الذي ، والـتي ، وغلامـي ، وضربني .. وقد يجوز أن تبدلَ جيماً في الشّعر ؛ لأنّها من مخرجها .

قال الشاعر :

٣٣) لاهُـمَّ إنْ كُنتَ قَبِلتَ حَجَّتِجْ فلا يـزالُ شـاحِجٌ يأتيـكَ بِـجْ
أَقْمَـرُ نَهَّـاتٌ يُنَـزِّي وَفْرَتـجْ[3]

يريد : حجّتي ، وبي ، ووفرتي ، وذلك أنّ الجيمَ والشّينَ والياءَ من وسطِ اللسـانِ ، وإنّمـا أُبدِلت منها الجيمُ دون الشين ؛ لأنّها أنسبُ لها ؛ لأنّ الجيم مجهورةٌ والشينَ مهموسةٌ .

وقد يجوزُ في الياءِ التي هي ضميرٌ إذا اتّصلت باسمٍ[4] – نحـو : غلامـي ، أو فعـلٍ ، نحو : ضربني – حذفُها في الوقفِ ، وإسكانُ ما قبلها تشبيهاً لها بياءِ القاضي ، فتقـول : غلامْ وضَرَبنْ ، يريد : غلامِي وضربني .

---

(١) ليست في (ب) .

(٢) انظر : الكتاب ١٩٨/٤ ، والارتشاف ٨٢٥/٢ .

(٣) هـذه الأبيات من مشطور الرجـز ، ولا يعـرف اسـم قائلهـا . في النّـوادر ٤٥٦ ، وقـال المفضّـل : أونشدني أبو الغول هذه الأبيات لبعض أهـل اليمـن ، والمحتسـب ٧٥/١ ، المقـرب لابـن عصفـور ١٦٥/٢ ، التصريح ٣٦٧/٢ ، همع الهوامع ٦٤/٣ ، وشرح شواهد الشافية ٢١٦/٤ .

(٤) انظر : الكتاب ١٨٥/٤،١٨٦ ، والمساعد ٣١٠/٤ ، والارتشاف ٨٠٥/٢ .

وإن كانت متحركةً فلا يخلو من أن تكونَ متحركةً بالفتح أو بغير ذلك ، فإن كانت متحرِّكة بغير الفتح ، لم يجز في الوقف عليها إلاّ إسكانُها ، فتقولُ في الوقف على اللائي : اللائيْ ، وإن كانت متحركةً بالفتحِ ، فإنّ الوقفَ عليها بإسكانها ، وإن شئت شبَّهت الفتحةَ بالألف ؛ لأنّها منها ، فألحقت الهاء في الوقف ، فتقول : (هي وهيه) في الوقف على (هي) ، ولا يجوزُ حذفُها ؛ لأنّها متحرّكة ، كما لا تُحذف ياءُ القاضي في حال النصب ، وكذلك غلامي وغلاميَه فيمن حرَّك الياءَ .

وأمّا الواوُ أيضاً فلا يخلو من أن تكونَ ساكنةً أو متحركةً ، فإن كانت ساكنةً فالوقفُ عليها بإثباتها /٣١٩/ على حالها ، فتقولُ في الوقف على (ذو) الطّائيّة : جاءت ذو ، وإن كانت متحرِّكةً ، فإنّها لم توجد إلا بالفتح ، نحو : (هُوَ) يجوزُ في الوقفِ عليها وجهان : أحدهما : الإسكانُ ، فتقول : هَوْ ، على قياسِ الوقفِ . والآخر : على تشبيه الفتحةِ بالألفِ ، فتلحقُ هاءَ السَّكتِ ، فتقول : هوَه . قال الشّاعر :

٣٤) إذا مَا تَرَعْرَعَ فِينا الغُلامُ   فما إنْ يُقال له : من هوَه[1]

وإن كانت ألفاً فإنّه يجوزُ في الوقفِ عليها وجهان :

أحدهما : إبقاؤها على لفظِها في الوقف ؛ لأنّها ساكنةٌ ، ولا تحذفُ ، وإن كانت صِلةً للضمير في نحو : ضربَها ؛ لئلاّ يلتبس المؤنَّث بالمذكَّر .

والآخر : إلحاقُ الهاءِ بعدها للسّكت ، فتقول : هذاه ، وهاهناه ، وسببُ ذلك أنّ الألفَ خَفيّة ويزيدُها الوقفُ خفاءً ؛ لأنّ الصّوتَ في الوقف يضعف ، فيبينونها لذلك بإلحاق الهاء ، حتى تجيءَ الألفُ غيرُ موقوفٍ عليها ، ولم يجز إلحاقُ الهاءِ في الوقفِ إذا كانت آخرَ معربٍ ، نحو : حبْلى ؛ لئلاّ يُتوهّم أنها هاءُ الضميرِ ، وأنّ الاسم مضافٌ . ولا يجوز أيضاً إبدالُ الياءِ

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو لحسّان بن ثابت في ديوانه ٣٩٧ ، وجمهرة اللغة ٢٢٥ ، المخصص ١٤/٨٣ ، وبغير نسبة في : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٨ ، ولسان العرب (شعب) ، والتصريح ٢/٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٢/٤٢٨ .

ولا الواو ولا الهمزة من الألف التي هي في آخر المبني ، كما جاز ذلك في المعرب ؛ لأنّ البدلَ تصرُّفٌ ، والتّصرُّفُ لا يدخلُ الأسماءَ المبنيّةَ ، فإن سُمع التّصرّفُ في شيءٍ منه حفظَ و لم يقس عليه .

قال الخليل : " سمعناهم يقولون : هو يَضْرِبُهَأْ ؛ فيهمزُ كلَّ ألفٍ كما يستخفّون في الإدغام ، فإذا وصِلت لم يكن هذا "[1].

فإن لم يكن آخره حرفَ علّةٍ ، فلا يخلو من أن يكونَ الموقوفُ عليه (ما) الاستفهامية[2] محذوفةَ الألفِ أو غيرَ ذلك ، فإن كان (ما) الاستفهامية ؛ فلا يخلو أن تكونَ مخفوضةً بالإضافةِ أو بحرفِ الخفضِ ، فإن كانت مخفوضةً بحرفِ خفضٍ جاز في الوقفِ عليها وجهان : أحدهما : تسكينها ، والآخرُ : إلحاقُ الهاءِ ، فتقول : لِمْ ؟. ولِمَهْ ؟. تشبيهاً للفتحةِ بالألفِ ، والأحسنُ إلحاقُ الهاءِ لتكونَ عوضاً من الألفِ المحذوفة .

(**سع**) : " وبعضُ [العرب][3] لا يحذفُ الألف ، وليس ذلك بالكثير "[4][5].

وإن كانت مخفوضةً بالإضافةِ لم يجز في الوقفِ عليها إلا إلحاقُ الهاءِ ؛ لتكون عوضاً من الألفِ المحذوفةِ ، فتقول : مَجيءَ مَهْ ؟، ومثل مَهْ : أنت ، وإنما لزم العوضُ هنا و لم يلزم مع حرفِ الخفضِ ؛ لأنّ حرفَ الخفضِ لشدّة اتِّصاله بالمخفوضِ ، – إذ لا يتصوَّر له معنى إلا فيه – صار كالعوضِ ، فلذلك لم يلزم التعويضُ . وأيضاً فإنّه كثر ذلك في كلامهم مع حروفِ الجرّ ، وأمّا الأسماء ، نحو : مجيءَ مَ جئتَ ؟. ومثل : مَ أنت ؟. فلم تكثر في كلامهم ، وقد يُتكلَّمُ بها مجرّدةً من (ما) وغيرها ؛ لأنّك تقول : جئت مَجيئاً ،

---

(١) الكتاب ١٧٧/٤ .

(٢) انظر : الكتاب ١٦٤/٤ ، والمساعد ٣٢٥/٤ ، والارتشاف ٨٢٠/٢ .

(٣) تكملة من السيرافي ١٥٢/٥ .

(٤) السيرافي ١٥٢/٥ .

(٥) قال الفارسي : " وقد جاء مثبتاً في الشعر ، قال :

على ما قام يشتُمني لئيمٌ   كخنزير تَمرّغ في رماد "

التكملة ٢٧ .

وما رأيت لك مِثْلاً ، والحرفُ لا ينفردُ ، فلما كانت الحروف محتاجةً إلى ما بعدها حاجةً لازمةً ، كان جَعلُها وما بعدها بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ أولى وألزم ، فلما كان كذلك صارت كلمةً قائمةً على أكثرَ من حرفٍ ، فجاز إدخالُ الهاءِ وإسقاطُها ، وإثباتُها أجودُ ، وما بعد (مِثْلُ ومجيءُ) حرفٌ [واحِدٌ][1] قائمٌ بنفسه غيرُ مختلطٍ بما قبله ، فإذا حُذِفت الألفُ بقيت الميمُ وحدَها ، فاحتاجت إلى الهاءِ ضرورة ، وأرادوا أن يفرِّقوا بين ما يُخفضُ بحرفِ جرٍّ أو باسمٍ .

وإن كان الموقوفُ عليه غيرَ ذلك ، فلا يخلو من أن يكونَ مفتوحَ الآخرِ أو لا يكون ، فإن كان مفتوحَ الآخر جاز في الوقفِ عليه وجهان : أحدهما : تسكينُ الآخر ، والآخر : أن يُلحقَ الهاءَ تشبيهاً للفتحةِ بالألفِ ، فتقول : أين ؟. وأينه[2] ؟.

وقد يجوزُ رومُ الحركةِ في بابِ (لا) ، نحو : لا رجلَ ؛ لأنّه يشبهُ حركةَ الإعرابِ ، فتعاملُ معاملتها ، ما لم يكن الموقوفُ عليه (أنا وحيهل)[3]. فأمّا (حيهلٌ) فيجوزُ في الوقفِ عليه وجهٌ ثالث ، وهو الوقفُ بالألفِ ، فتقول : حَيَّهلْ وحَيَّهْلَهْ وحَيَّهَلاَ . وأمّا (أنا) فسُمع في الوقفِ عليه (أنا) بالألفِ و(أَنَهْ) بالهاءِ ، ومن كلامهم : " هذا فَصْدِي أَنَه "[4] ، وهو من كلامِ حاتمِ الطائي[5] ، روي أنّه كان أسيراً في قوم ، فأُمر أن يَفصِد بعيراً فنحره ، فقيل له : لِمَ فعلتَ ذلك ؟. فقال : (هذا فَصْدِي أَنَهْ) .

---

(١) ما بين المعقوفتين من (ب) .

(٢) قال ابن عقيل : " يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة إعراب ، كقولك في (كيف) : (كيفه) " . شرح ابن عقيل ٤٧٦/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١٦٤/٤ ، والارتشاف ٨٢٣/٢،٨٢٤ .

(٤) الذي في مجمع الأمثال للميداني ٣٩٤/٢ : " (هكذا فصدي) قيل : إن أوّل مَن تكلم به كعب ابن مامة ، وذلك أنّه كان أسيراً في عنزة ، فأمرته أمّ منزله أن يفصد لها ناقة ، فنحرها ، فلامته على نحره إياها ، فقال : هكذا فصدي ، يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام " . أ.هـ

ولم أجد في هذا الكتاب نسبة هذا المثل إلى حاتم ، ولا روايته بهذا اللفظ . والفصد : شقّ العرق . اللسان (فصد) ، السيرافي ١٥١/٥ .

(٥) حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني ، أبو عدي ، فارس شاعر جواد جاهلي ، يضرب المثل بجوده من أهل نجد ، توفّي سنة ٤٦ ق هـ . انظر : الأعلام ١٥١/٢ .

وقال سيبويه : " إنّ من العرب مَن يصلُ (أنـا) بـالألفِ ، فيقـول : أنـا فعلتُ هذا "[1]. وهي قراءةُ نافعٍ[2] في بعضِ القرآنِ ، نحو : ﴿ **أَنَا آتِيكَ** ﴾[3]، ﴿ **أَنَا أُحْيِي وأُمِيتُ** ﴾[4]، وقال الشاعر :

٣٥) أنَـا سَـيْفُ العَشِـيرةِ فاعْـرِفُوني حَمِيداً قَـدْ تَـذَرَّيْـتُ السَّـناما[5]

وقال الآخر :

٣٦) فَكَيْـفَ أَنَـا وانْـتِحـالِي القَـوا فِيَ بَعْدَ المَشِيبِ كَفَى ذاكَ عارًا[6]

و لم تَقِفِ العربُ بالألفِ لبيانِ الحركةِ إلا في هذيـن (أنـا) و(حيهـلا) ، و لم يُسمع الإسكانُ[7]، ولكن يجوزُ بالقياسِ ، فتقول : أَنْ .

وإن لم يكن مفتوحَ الآخرِ لم يجـزْ في الوقـفِ عليـه إلاّ الإسكانُ ، نحـو : هـؤلاء . وقيل : إلاّ أن يكونَ الموقوفُ عليه (مَن) في الاستثبات في الحكايةِ ، أو هاءِ الضمير إذا ما كان قبلها ساكناً صحيحاً فإنّك تقفُ على (مَنْ) في لغـةِ /**٣٢٠**/ مَن يحكـي بإلحـاقِ علامةٍ في الآخرِ على الإعرابِ ، وعلى التأنيثِ والتّذكيرِ والتّثنيةِ والجمعِ على حسبِ مـا أحكَمَ في نوعٍ منه آخر ، وعلى هاءِ الضميرِ بالسُّكونِ إن شئت ، نحو : لم أضربهْ ، و لم

---

(١) الكتاب ١٦٤/٤ .

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني ، أحد القراء السبعة المشهورين ، توفي سنة ١٦٩هـ . انظر : الأعلام ٥/٨ .

(٣) النمل : ٤٠ . وهي قراءة نافع وأبو جعفر . إتحاف فضلاء البشر ٣٢٨/٢ .

(٤) البقرة : ٢٥٨ . وانظر القراءة في : غيث النفع ٦٠ ، والبحر ٢٨٨/٢ ، والنشر ١٧٣/٢ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٣٣ ، والمنصف ١٠/١ ، والمقرب ٢٤٦/١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٣ ، ولحميد بن بحدل في شرح شافية ابن الحاجب ٢٩٥/٢ ، والخزانة ٢٤٢/٥ .

(٦) البيت من المتقارب ، وهو للأعشى في ديوانه ١٠٣ ، والكامل للمبرد ٦٣/٢ ، والتكملة ٢٨ ، والمقرب ٣٥/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٠٩ .

(٧) قال أبو حيان : " وإن كان ذلك في لغة قضاعة يقولون : أنْ قائم وَصْلاً ، ويقفون عليه أنْ " . انظر : الارتشاف ٨٢٤/٢ .

أسمعهْ ، ولم أقتلهْ ، ومنهْ ، وعنهْ ، من غير تحريكِ السّاكنِ الأوّلِ ، وبنقلِ الحركةِ من الهاءِ إلى ما قبلها ، فتقول : لم أقتلُه ، ولم أخرجُه ، تشبيهاً له بعمرٍو وبكرٍ ، وكذلك عنُه ومنُه . قال الشاعر :

٣٧) عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِن عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ[1]

وبتحريكُ الساكنِ الأول بالفتحِ طلباً للتخفيفِ ، فتقول : لم أضربَهْ ، ولم أسْمَعَهْ ، ولم أقتلَهْ ، وبتحريكه بالكسر على أصلِ التحريكِ لالتقاءِ الساكنين ، فتقول : لم أضرِبِهْ ، ولم أسْمَعِهْ ، ولم أقتِلِهْ ، وبتحريكهِ بحركةٍ من جنسِ حركة ما قبله ، فتقول : لم أضرِبِه ولم أسمَعَه ولم أقتُلُه[2].

وإن كان الاسمُ الموقوفُ عليه متوسِّطاً بين المعرب والمبنيِّ – وأعني بذلك ما هو معربٌ إلاّ أنَّ آخره ليس متحرِّكاً بحركةِ إعراب – ، فلا يخلو أن يكون آخره علامةَ نُدبةٍ أو لا يكون ؛ فإن كان آخره علامةَ نُدبةٍ ، فإنه يلزمُ فيه في الوقفِ إلحاقُ هاءِ السَّكتِ ، فتقول : واغلام زيداه ، وإن لم يكن آخره علامةَ ندبةٍ ، فإنَّ الوقفَ عليه كالوقفِ على المبنيِّ ، فتقولُ في الوقفِ على مسلمين ومسلمون : مسلمونَه ، ومسلمون ، ومسلمان ، ومسلمانِهْ بالسُّكون وبإلحاقِ هاءِ السَّكتِ كما وقفت عليه وقت أن كان مبنياً في النداء ، فقلت : يا مسلمان ، ويا مسلمانِه ، ويا مسلمون ، ويا مسلمونَه .

وإن كان الموقوفُ عليه فعلاً ، فلا يخلو من أن تلحقهُ النّونُ الشَّديدةُ أو الخفيفةُ أو لا تلحقه ، فإن لحقتهُ الخفيفةُ ، فإنّك تقفُ عليه كما تقفُ على الاسمِ المنوَّنِ تشبيهاً لها بالتنوينِ ، فإن كان ما قبلها فتحةٌ أَبدلتَ منها ألفاً في الوقفِ ، كما تفعلُ ذلك بالتنوينِ ، فتقول : هل تضربا ؟. في الوقفِ على : هل تضربُن ؟. وإن كان ما قبلها ضمةٌ أو كسرةٌ حذفتها في الوقفِ كما تحذفُ التنوينَ ، فتقولُ في الوقفِ على هل تضرِبُنْ وتضرِبِنْ ؟:

---

(١) البيت من الرجز ، لزياد بن الأعجم في الكتاب ١٨٠/٤ ، والكامل ١٨٢/٢ ، والمحتسب ١٩٦/١ ، وسرّ الصناعة ، والتكملة ٣٣ ، وشرح الجمل ٤٤٨/٢ ، همع الهوامع ٢٠٨/٢ ، وشرح الشافية ٣٢٢/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/٢ .

هل تضربُون ؟. وهل تضربين ؟ وذلك أنّ الأصلَ قبل دخول النـون : هـل تضربـون ؟. وهل تضربين ؟. فلما دخلت النون الخفيفةُ بُني الفعلُ ، فزالت النـون ؛ لأنّهـا إعـرابٌ ، والتقى حرفُ العِلّة ساكناً مع النون الخفيفة ، فحذف لالتقاءِ الساكنين ، وبقيت الحركةُ المجانسةُ لحرفِ العلّةِ دالّةً عليه ؛ لأنّها من جنسه ، ولولا ذلك لحُـرِّك و لم يُحذف ، نحو : اخشون زيداً ، واخشين عمراً ، فلما حُذفتِ النُّونُ الخفيفةُ في الوقف ، رجع مـا كـان حُذف بسببها ، وتقولُ في الوقفِ على اضربُنْ واضربِنْ : اضربوا واضربـي ، وذلـك أنّ الأصلِ إنّما كان اضربوا واضربي ، ثم حذفتَ حرفَ العلّةِ لالتقائه سـاكناً مـع النُّـونِ ، فلمّا زالت النونُ رجع ما كان حُذف بسببها .

وإن لحقته الشّديدةُ وقفت عليه بالتّسكينِ ، وإن شئت ألحقت هـاء السّـكتِ تبييناً للفتحة ، فتقول في الوقفِ على هل تضربَنَّ ؟ : هــل تضربَنَّـه ؟. ولا تحذفهـا ؛ لأنّهـا لا تشبه التنوين .

وإن لم تلحقه النّونان ، فإنّه لا يخلو من أن يكونَ ساكنَ الآخـرِ أو متحرِّكـه ، فـإن كان ساكناً نحو : اضربْ و لم يضربْ ، أبقيتَ الآخرَ في الوقفِ علـى مـا كـان عليـه في الأصلِ من السّكون ، وإن كان متحرِّكَ الآخرِ ، فإنـه لا يخلـو مـن أن يكـونَ ماضيـاً أو مضارعاً ، فإن كان ماضياً وقفتَ عليه بالسكونِ ، وإن شئتَ ألحقـتَ هـاءَ السَّـكتِ إذا لم تخفْ لبساً ، فتقول : قَعَدْ وقَعَدَه ، وإن كان مضارعاً فإنّك تقف عليـه علـى حسـبِ وقوفِك على نظيرِهِ من الأسماءِ ، فإذا وقفتَ على يضربُ ، فإنّك ترومُ وتشـمُّ وتضعِّـفُ وتسكِّنُ ، كما كنتَ تفعلُ بالرَّجلِ إذا وقفتَ عليه .

وإن كان معتلّ الآخر ، فلا يخلو من أن يكونَ محـذوفَ الآخـر أو لا يكـون ، فـإن كان محذوفَ الآخرِ ، فلا يخلو من أن يكونَ قـد بقـي بعـد الحـذفِ مـن أصولـهِ حـرفٌ واحدٌ أو أكثر ، فإن كان الباقي من أصولـهِ حرفـاً واحـداً ، لم يجـز في الوقـفِ عليـه إلاّ إلحاقُ هاءِ السَّكتِ خاصّةً لتكون عوضاً من المحذوفِ ، فتقول : عِه وإن تقه أقه .

وإن كان الباقي أكثر ، فإنّ الأفصحَ في الوقفِ عليه إلحاقُ الهاءِ لتكـونَ عوضـاً مـن المحذوفِ ، نحو : اغزُه وارمِه واخشَه .

ويجوزُ الوقفُ عليه بتسكينِ الآخرِ من غيرِ إلحاقِ هاءِ السّكتِ ، فتقول : اغزْ وارمْ واخشْ ، وإذا ألحقت الهاءَ كانت الحركةُ التي قبلها التي كانت في الآخر قبل الحذف /٣٢١/ . وقد حُكي : اغزِهْ ، وهو شاذٌّ[١] ، ووجهه أنه أجرى الفعلَ بعد الحرفِ مجرى ما لم يُحذفْ منه شيءٌ ، فسكَّن آخرَه كما سكّن آخرَ الفعلِ الذي لم يحذف منه شيءٌ ، فيقال : اضربْ ، فلما سكَّن آخرَه أَلحقَ الهاء للسَّكتِ وهي ساكنةٌ ، فالتقى له ثلاثةُ سواكن ، فكسر المتوسِّطَ منها – وهو الزّاي – ؛ ليزول بذلك التقاءُ السَّواكن .

وإن كان غيرُ محذوفٍ من آخرهِ شيءٌ ، فلا يخلو من أن يكونَ آخرهُ ياءً أو واواً أو ألفاً ، فإن كان آخره ياءً أو واواً فإنّك تسكِّنُهما في الوقفِ إن كانتا متحرِّكتين ، فتقول : لن يغزُوْ ، ولن يرمِيْ ، وإن كانتا ساكنتين ، فإنّك تثبتهما في السّكونِ على لفظهما ، فتقول : يغزو ويرمي ، وإنّما لم تحذف الياءُ من يرمي في الوقفِ ، كما حُذِفت من القاضي ؛ لِما تقدّمَ مِن حمل القاضي معرفةً عليه نكرة .

وأمّا الفعلُ فلا يدخلُه التّنوينُ أصلاً ، فلذلك لم يجز حذفُ الياءِ منه ولا الواوِ إلاّ في الفواصلِ ، فقد تُحذفُ الياءُ إجراءً لها مجرى القوافي ، نحو : ﴿ **مَا كُنَّا نَبْغِ ...** ﴾[٢] ، ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ** ﴾[٣] .

وإن كان آخرُ الفعلِ ألفاً ، فإنَّك تقفُ عليه كما تقفُ على ما آخرُه ألفٌ من الأسماءِ المعربةِ ، وقد تقدّم ذلك[٤] . وقد تلحقُ الهاءَ ، فتقول : طغاه .

---

(١) قال سيبويه : " وزعم أبو الخطاب أنّ ناساً من العرب يقولون : ادْعِه من دعوت ، فيكسرون العين ، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهَّموا أنها كانت ساكنة ، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت ساكنة ؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان ، كما قالوا : رُدِّ يا فتى ، وهذه لغة رديئة ، وإنما هو غلط ، كما قال زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا "

الكتاب ٤/١٦٠ .

(٢) الكهف : ٦٤ .

(٣) الفجر : ٤ .

(٤) انظر : ص٦٢ .

وإن كان الموقوفُ عليه حرفاً ، وذلك في شِعر ضرورة أو نادرِ كلامٍ ؛ لأنّ الحرفَ لا يوقفُ عليه بقياسٍ ؛ لشدّة افتقارهِ إلى ما بعدَه ، فلا يخلو مِن أن يكونَ ساكنَ الآخرِ أو متحرِّكه ، فإن كان ساكنَ الآخِرِ أبقيته في الوقفِ على حالهِ في الوصلِ ، فتقول : مِن ، وعَن ، وكي ، ولا ، وما ، وسواءً كان الآخرُ صحيحاً أو معتلاً ، إلا أنّك إن شئت ألحقت ما آخره ألفٌ الهاءَ ، فقلت : ماه ، ولاه .

وإن كان متحرِّكاً فلا يخلو من أن يكونَ على حرفٍ واحدٍ أو على أزيَد ، فإن كان على حرفٍ واحد ، فإنك تقفُ عليه بإلحاقِ هاءِ السَّكتِ لا غير ، فتقول في الوقفِ على باءِ الجرِّ وكافِه : بِهْ ، وكِهْ ، وفي الوقفِ على فاءِ العطفِ : فَهْ . وقد جاءَ شيءٌ من ذلك موقوفٌ عليه بإلحاقِ ألفٍ في الآخرِ بياناً للحركةِ يُحفظ ولا يُقاسُ عليه ، وهو قولهم : (ألا تا ، بلى فا) ، يريدُ ألا تفعلُ ؟. وبلى فافْعلْ[1] ، فوقفَ على التاءِ والفاءِ بإلحاقِ ألفٍ لتبيين فتحتِها .

وإن كان على أزيَد من حرفٍ واحدٍ فلا يخلو من أن يكونَ متحرِّكَ الآخرِ بالفتح أو بالكسر أو بالضَّمّ ، فإن كان متحرِّكَ الآخرِ بالضمِّ ، نحو : منذُ ، أو بالكسر ، نحو : لعلِّ - في لغةِ مَن كسرَ اللاَّمَ - لم يجز في الوقفِ إلا تسكينُ الآخرِ ، فتقول : منذْ ، ولعلْ ، وإن كان متحرِّكَ الآخرِ بالفتحِ ، جاز في الوقفِ عليه وجهان :

أحدهما : السّكونُ .

والآخرُ : إلحاقُ الهاءِ لبيانِ الحركةِ ، فتقولُ في الوقفِ على (إنَّ) : إنَّه . قال الشاعر :

---

(١) قال سيبويه : " وسمعت من العرب مَن يقول : (ألا تا ، بلى فا) ، فإنّما أرادوا ألا تفعلُ ، وبلى فافعل " . الكتاب ٣٢١/٣ ، وفي الكامل ٥٣١/٢ : " أنّ الأصمعي قال : كان أخوان متجاوران لا يكلم كلّ واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتي وقت الرعي ، فيقول أحدهما لصاحبه : ألا تا ؟. فيقول الآخر : بلى فا ، يريد : ألا تنهض ؟. فيقول الآخر : بلى فانهض " .

٣٨) يَقُـــلْنَ شَـيْبٌ قــد عَــلا كَ وقد كَبِرتَ فقلتُ : إنَّهْ[1]

وإنّما لم يجز الرّومُ ولا الإشمامُ ولا النّقلُ ولا التضعيفُ ؛ لأنّها مبنيّةٌ ، وقد تقدَّم أنّـه لا يكونُ شيءٌ من ذلك إلا في المعربِ أو ما أشبهه ، وبُيِّن السّببُ في ذلك .

هذا حكمُ الموقوفِ عليه ما لم تقف في حالِ إنكـارٍ أو في حـالِ استثباتٍ بمـن ، فإنَّك حينئذٍ تُلحقُ علامةَ الإنكارِ والاستثباتِ على ما بُيِّن قبلُ في نوعٍ منه ، ولنرجع إلى بقيةِ لفظه .

وقوله : وياءُ المتكلِّمِ السَّاكِنةُ كياءِ القاضي ساكنةً[2].

" نحو : جاء غلامي في لغةِ مَن أسكنَ "[3] الياءَ .

وقوله : فإذا تحرَّكَتْ ، فإن شئتَ أسكنْتَ وإن شئتَ ألحقتَ الهاءَ[4].

مثاله : " جاء غلامي ، وإن شئت غلاميَه "[5][6].

وقوله : والألفُ في غيرِ المتمكِّنِ إن شئتَ وقفتَ عليها ، وإن شِئتَ ألحقتَ الهاءَ[7].

" مثاله : هنا وهؤلا في لغةِ من قصَر ، فتقول في الوقـفِ : (هـؤلا) دون هـاء ، وإن شئت : (هؤلاه) بالهـاء "[8]. وكذلـك هـذا وهـذاه ، وكذلـك ضربهـا وضربهـاه ، ولا

---

(١) البيت مـن مجزوء الكـامل لعبـد الله بـن قيس الرقيـات . ديوانـه ٦٦ ، والكتـاب ١٥١/٣ ، ١٦٢/٤ ، والأصول ٣٨٣/٢ ، والبغداديات ٤٢٩ ، والأصول ٣٨٣/٢ ، وسرّ الصناعة ٥٩٢،٥١٧ ، وشرح شواهد المغني ١٢٧/١ ، والخزانة ٢١٧،٢١٦،٢١٣/١١ .

(٢) الجزولية ٢٨٤ .

(٣) الشرح الكبير ١٠٧٥/٣ .

(٤) الجزولية ٢٨٤ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٧٥/٣ .

(٦) قال سيبويه : " ومَن قال : هذا غلاميَ فاعلم وإنِّيَ ذاهب ، ولم يحذف في الوقف ؛ لأنّهـا كيـاء القـاضي في النصب ؛ ولكنهم مما يُلحقون الهاء في الوقف ، فيبيِّنون الحركة " . الكتاب ١٨٧/٤ .

(٧) الجزولية ٢٨٤ .

(٨) الشرح الكبير ١٠٧٥/٣ .

تحذفُ الألفُ وإن كانت صلةً للضمير ؛ لئلاّ يلتبس المذكّرُ بالمؤنث ، وإنّما ألحقت الهاءُ بعد الألفِ للسّكتِ ؛ لأنّ الألفَ خفيَّةٌ ويزيدُها الوقفُ خفاءً ؛ لأنّ الصوتَ في الوقفِ يضعفُ ، فبيَّنوها لذلك بإلحاق الهاءِ ، حتى تجيء الألفُ غيرَ موقوفٍ عليها ، ولم يجز إلحاقُ الهاءِ في الوقفِ إذا كانت الألفُ آخرَ معربٍ ، نحو : موسى وحبْلى ؛ لِما تقدّم من أنَّها قد يُتوهَّم أنها هاءُ الضمير ، وأنّ الاسمَ أُضيفَ إليها ، ولا يجوز أيضاً إبدالُ الياءِ ولا الواو ولا الهمزة من الألفِ في آخر المبني ، كما جاز ذلك في المعرب ؛ لأنّ البدل تصرُّفٌ ، والتصرُّفُ لا يدخل الاسمَ المبنيَّ ، فإن سُمع في شيءٍ منه شذَّ ولم يقس عليه .

" وأشار بقوله : **(في غير المتمكّنِ)** : إلى أنَّ ما في آخرِه ألفٌ من المتمكِّن ، نحو : عصا ورحى وموسى لا تلحقه الهاء ؛ لأنّها لا تلحق **/٣٢٢/** المعربات ، إنّما تلحق المبنيّات[١] ، وإنّما يوقف عليها بالألفِ دون هاءٍ إلا ما شذَّ من قولهم : أَفْعَي في الوقف على أَفْعَى وأَفْعَو أيضاً[٢] ، ومنهم مَن يجري الوصلَ في ذلك مجرى الوقفِ ، فيقول : أفْعَي وأفْعَو بالياءِ والواوِ أصلاً إلا ما شذَّ من قولهم : هذه حبلأْ[٣] بالهمز في الوقف "[٤] .

□ □ □

---

(١) هاء السكت تلحق المبنيات دون المعربات . انظر : المساعد ٣٠٦/٤ ، والارتشاف ٨٢٢/٢ .

(٢) انظر ما سبق ص٦٣ .

(٣) انظر ما سبق ص٦٣ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٧٥/٣ .

فصل في الوقف على القوافي

لا تخلو القافيةُ من أن تكونَ مطلقةً بحـرف علّـةٍ أو لا تكـون ، فـإن كـانت مطلقـةً بحرفِ علَّةٍ ، فلا يخلو حرف العلّة من أن يكون زائداً أو من نفـس الكلمـة أو ضمـيراً ، فإن كان زائداً ، فإنّ للعربِ في ذلك ثلاثةَ أوجه :

أحدها : أن تُثبِتَ حروفَ العِلّةِ علـى لفظهـا للـتّرنُّم والتّطريـب ، فتقـول إذا كـان حرفُ الإطلاقِ الواو :

٣٩) مَتَى كـانَ الخِيـامُ بِـذي طُلوحٍ　　سُـقيتِ الغَيثَ أيَّتُهـا الخِيـامو[١]

وإن كان حرفُ الإطلاقِ الياءَ :

٤٠) ....　　لما نسجتْها من جنوبٍ وشمألي[٢]

وإذا كان حرفُ الإطلاقِ الألف :

٤١) فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلكُ واحدٍ　　ولكنَّـهُ بُنيـانُ قَـوْمٍ تَهـدَّمـا[٣]

وقول الآخر :

٤٢) قَـدْ رابَنـي حَفـصٌ فحـرِّكْ حَفْصـا[٤]

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانـه ٢٧٨ ، والكتـاب ٢٠٦/٤ ، وشـرح أبيـات سـيبويه ٣٣٠/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٥٦٨ ، المنصف ٢٢٤/١ ، الأصول ٣٨٦/٢ ، سرّ صناعة الإعراب ٤٧٩/٢، ٤٨٠، ٤٩٠ ، شرح الجمل ٥٧٠/٢ ، الارتشاف ٢٣٨١/٥ ، الخزانة ١٢١/٩ ، شرح أبيات المغني ٣١١/١ .

(٢) البيت من الطويل ، من معلقة امرئ القيس ، وصدره :

فتوضِحَ فالمِقراةُ لم يعفُ رسْمُها　　.............................

المنصف ٢٥/٣ ، وهمع الهوامع ٣٠٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٦٣/١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعبدة بن الطيب في ديوانه ٨٨ ، والكتاب ١٥٦/١ ، وتحصيل عين الذهب ١٢٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٩٢ ، والخزانة ٢٠٤/٥ .

(٤) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٠٨/٤ ، والسيرافي ٤٧٨/٥ ، وتحصيل عين الذهب ٥٦٩ ، والأصول ٣٨٨/٢ ، واللّسان (روي) ، وشرح شواهد الشافية ٢٣٦ .

والآخرُ : أن تُبدِل من حروفِ العلَّةِ التنوينَ للشَّبهِ الـذي بينهمـا ؛ لأنّ العلّـة فضـلُ صوتٍ في الحرفِ ، كمـا أنّ اللّين كذلـك ، فتقـول : الخيـامَن ، وشمـالَن ، وتهدَّمـن ، وفحرِّك حفصن .

والآخرُ : أن تقفَ على جميع ذلك على قيـاسِ الوقـفِ في الكـلامِ ، فتحـذف اليـاءَ والواوَ ، فتقول : (أيَّتها الخيام ، ومن جنوبْ وشمال) ، وتَحذفَ الألفَ من غيرِ المنوَّنِ ، وتثبتها في المنوَّنِ ، فتقول : بنيانُ قومٍ تهدَّم ، وفحرِّك حفصاً .

وإن كان أصليّاً فإنّه إن كان ياءً أو واواً بمنزلةِ الياءِ والـواوِ الزائدتـين ، فيجـوز فيـه ثلاثةُ الأوجهِ المتقدِّمةِ ، فتقول :

٤٣) .... وبعضُ القومِ يَخْلُقُ ثُـمَّ لا يفري(١)

بإثبات الياء .

وإن شئت قلت : يفرن ، فتبدل منه التنوين .

وإن شئت : (يفر) ، فتحذفها تشبيهاً بياءِ القاضي .

وإن كان ألفاً نحوَ ألفِ تُقضى من قوله :

٤٤) داينتُ أَرْوَى والدُّيون تُقْضَى فَمَطَلَتْ بعضاً وأَدّت بعضاً(٢)

---

(١) البيت من مجزوء الكامل ، لزهير بن أبي سلمى ، وقبله :

وأراكَ تَفْـري مـا خَلَـقْتَ وبَعْـ ....

الفري : القطع . والخلق : التقدير . وتفري ما خلقت : ضربهُ مثلاً لعزمه .

والمراد أنّك إذا تهيأتَ لأمر وقدرت له أسبابه أمضيته ، وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن إنفـاذه . الديـوان ٩٤ ، والكتـاب ١٨٥/٤ ، وشـرح أبيـات سـيبويه ٢٢٧/٢ ، والمنصـف ٧٤/٢، ٢٣٢ ، وسـرّ صناعة الإعراب ٤٧١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٩ ، وبلا نسبة في شافية ابن الحاجب ٣٠٢/٢ .

(٢) البيت من الرجز ، لرؤبة في ديوانه ٧٩ ، والكتاب ٢١٠/٤ ، وشرح أبيات سـيبويه ٢٣٤/٢ ، وتحصيـل عين الذهب ٥٦٩ ، والأصول ٣٨٩/٢ ، والخصـائص ٩٦/٢ ، وشـرح شـافية ابـن الحـاجب ٣٠٥/٢ ، والخزانة ٣٨/١ ، ٢٠١/٤ .

فلا يجوزُ فيها إلاّ إثباتُ الألفِ ، فتقول : تُقْضَى . أو إبدالُ النون منهـا ، فتقـول : تفضن . وأما الحذفُ فلا سبيل إليه ؛ وذلك أن الياءَ إنّما حُذفت تشبيهاً لها بيـاءِ القـاضي ، وأمّا الألفُ فليس لها ما تشبه به في الحـذفِ ، إذ الألـفُ الأصليّـة لا تحـذفُ في الاسـم ، لا يقال في (الوَجَى) الوَج .

وإن كان حرفُ العلّة ضميراً ، فإنّهُ أيضاً لا يخلو من أن يكونَ ياءً أو واواً أو ألفـاً ، فإن كان ياءً نحو قوله :

٤٥) يـا دارَ عَبْـلَة بالجـواءِ تَكَـلّمي ... وعِمي صباحاً دارَ عَبْلَة واسلَمي[١]

أو واواً نحوَ قوله :

٤٦) لَوْسـاوَفَتْنـا بِسوفٍ مِن تَحيَّتِهـا ... سوفَ العيوفِ لراح الركبُ قد قَنِعوا[٢]

فإنّه يجوزُ فيه الإثبات ، وأنْ تُعوَّضَ منها التنوين ، فيقال : واسلمنْ ، وقـد قَنِعْـن . وأنْ تُحذفَ فيقالُ : (واسلم) ، و(قد قَنِع) ، إلاّ أنّ ذلك قليلٌ ، ولولا ورودُ السّماعِ به لَما قيل ؛ لأنّ الواوَ والياءَ ضميرُ الفاعلِ ، والفاعلُ لا يحذفُ .

وإن كان ألفاً نحو قوله :

٤٧) خليـلي طـيرا بالتّفـرُّقِ أو قعـا[٣] ... .

فإنه لا يجوزُ فيها إلاّ إثباتُها ، أو تعويـضُ التّنويـنِ منهـا ، فتقـول : أو قعـن ، وأمّا الحذفُ فلا يجوزُ أصـلاً ؛ لأنّ اليـاءَ والـواوَ إذا كانـا ضمـيرَين شُـبِّها في الحـذفِ بالياءِ

---

(١) البيت من الكامل ، لعنترة في ديوانه ١٨٧ ، والكتاب ٢٦٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٣/١ ، وتحصيل عين الذهب ٥٧٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٣٨ ، وخزانة الأدب ٦٠/١ ، وبلا نسبة في شرح التصريح ١٨٥/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠٦/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لابن مقبل في ديوانه ١٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٣/٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢١٢/٤ ، والخصائص ٣٤/٢ ، والمحتسب ٢٩٨/١ ، واللسان (سوف) .

(٣) لم أعرف له قائلاً أو تتمّة .

الكتاب ٢١٤/٤ ، الأصول ٣٩١/٢ ، شرح شواهد الشافية ٢٣٩ .

والواوِ إذا لم يكونا كذلك ، وأمّا الألفُ فليس لها ما تشبّه به في الحذف ، إذ الألفُ غيرُ الزائدةِ في نحوِ قوله : (والدُّيـونُ تقضَّـى) لا يجـوزُ حذفهـا ، فـالأحرى ألاّ تحـذفَ ألـفُ الضميرِ ؛ لِما في ذلك من حذفِ الفاعلِ الذي بابُه ألاّ يُحـذف ، ولـولا وُرودُ السّـماعِ بذلك قليلاً في الياءِ والواوِ لَما قيل به ، والفواصلُ تجري حروفُ العلّةِ فيهـا في الإثبـات والحذفِ مجراها في القوافي[1]، فيجوزُ في قوله تعالى : ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْـرِي** ﴾[2] إثبـاتُ الياءِ وحذفُها ، كما يجوزُ ذلك في (يَفْرِي) من قوله :

٤٨) .... وبعضُ القومِ يَخْلُقُ ثُـمَّ لا يفري[3]

انتهى البابُ ، وهو تتميمٌ لِما لم يذكره أبو موسى .

❐ ❐ ❐

(١) انظر : الارتشاف ٨٠٦/٢ .

(٢) الفجر : ٤ .

(٣) سبق تخريجه ص٨٢ .

بــابٌ

هذا هو بابُ المفعول معه[1]

وقد تقدّم طرفٌ من الكلامِ في المفعولِ معه ، وما العاملُ فيه ؟ في أبـواب التعـدّي ، ونذكرُ الآنَ طرفاً منه وما فاتَ منه هناك ، فنقول في حدِّه :

المفعولُ معه : هو الاسم المنتصبُ بعـدَ الـواوِ الـتي بمعنـى (مـع) المتضمَّـنُ معنـى المفعول به ، وذلك قولـك : مـا صنعـتَ وأبـاك ؟. والـواو بمعنـى (مـع) ، والأب : مفعول به في المعنى ، أي : ما صنعت بأبيك ؟. ولولا ذلك لكان معطوفـاً ولا يقـدَّم ولا يوسَّطُ .

والمفعولُ معه ينتصبُ إذا لم تُردْ معنى العطفِ وأردتَ أنّ الفعـل وقـعَ مـن صـاحبِ الفعلِ مصاحبـاً لـه ، دون أن يشـترِكَ مـع صـاحبِ الفعـل في ذلـك الفعـلِ ، والعـاملُ فيـه الفعـلُ المتقـدِّمُ بتوسُّـط (الـواوِ) ، فهـو يتقـدَّرُ بِـ(مع) ، فـإذا صرَّحـت بِــ(مـع) كانت مضافةً إلى ما بعدها ، وكـانت هـي منصوبـةً ، فـإذا جئـتَ بـالواوِ عـاد النصبُ الـذي /٣٢٣/ كـان في (مع) إلى الاسـم الـذي بعدهـا ، ولم يبطـل معنـى (مـع) ؛ لأنّ الواوَ تؤدِّي معناها ؛ لأنّ معنيهما متقاربان ؛ لأنّ معنـى (مـع) الاجتمـاعُ والانضمـام ، والواوُ تجمعُ ما بعدها مع ما قبلها وتضمُّه إليـه ، فأقـاموا الـواوَ مقـامَ (مـع) ؛ لأنّـه أخـفُّ في اللَّفظِ ، والواوُ حرفٌ لا يقـعُ عليـه الفعـل ولا يعمـل في موضعـه ، فجعلـوا الإعـرابَ الذي كان في (مع) في الاسمِ الذي بعد الواوِ ، [ولم يبطل معنى (مع) ؛ لأنّ الـواوَ مـؤدٍّ إلى الذي من بعدِ الواو][2] ، ومـن هـذا : سـرتُ والنيـلَ ، ومشـيتُ والجبـلَ ، لم تُـردْ أن تشركهما معك في المشي ، إنّما المعنـى : مشيتَ مصاحبـاً للجبـل ملازمـاً لـه ، وإنّـك سرتَ مع النيلِ مصاحباً له .

---

(١) وسيبويه يسميه هكذا ، ويسمّيه مفعولاً به . انظر : الكتاب ١/٢٩٧ ، وقد تقدّم هذا البـاب قبـل بـاب الوقف في الجزولية .

(٢) ما بين المعقوفتين من (ب) .

وكان الزّجاج[1] يقول : " إذا قلت : ما صنعتَ وأباك ؟. فإنّما تنصبُ بإضمارِ فعل ، كأنّه قال : ما صنعتَ ولابستَ أباك "[2]، قال : من أجلِ أنّه لا يعملُ الفعلُ في المفعولِ وبينهما الواو .

" وقولُ سيبويه المتقدِّم[3] أولى ؛ لأنّك تقول : ضربتُ زيداً وعمراً ؛ لأنّك تُعمِل (ضربتُ) في زيدٍ دون واسطةٍ ، وتعمله في (عمرٍو) بواسطةِ حرفِ العطفِ ، فقد عملَ الفعلُ في مفعوله وبينهما حرفٌ فاصل ، ولم يُعتدّ به ، وكذلك : ما ضربت إلاّ زيداً ، تُعملُ ضربتُ في زيدٍ وبينهما إلاّ "[4].

وزعم الكوفيّون[5]: أنّه ينتصبُ انتصابَ الظرفِ لَمّا وقعت الواوُ موقعَ (مع) إذا قلت : قمتُ مع زيدٍ ، و(مع) منتصبةٌ على الظرف ، وأقمتَ الواوَ مقامَها ، فانتصبَ زيدٌ بعدها على معنى انتصاب (مع) ، إذْ لم يكن أن يحلَّ الإعرابُ في الواو ؛ لأنّها حرف .

قال ابنُ جنِّي : " فيكونُ منصوباً على هذا القولِ بنفسِ الفعلِ دون واسطةٍ ، كما انتصب (مع) بنفسِ الفعلِ من غيرِ واسطةٍ ، ودخلت الواو مهيِّئةً لزيدٍ أن يُنصبَ على الظرف "[6].

---

(١) إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، توفي سنة ٣١١هـ ، كان يخرط الزجاج ، من أشهر كُتبه : معاني القرآن ، والاشتقاق ، والأمالي ، وفعلت وأفعلت والمثلث ، وإعراب القرآن .
انظر : البغية ٤١١/١ ، الأعلام ٤٠/١ .

(٢) انظر : السيرافي ٧٩/٢ ، والإنصاف ٢٤٨/١،٢٤٩ ، والمساعد ٥٤٠/١ .

(٣) لم يحدّد الشارح – رحمه الله – قول سيبويه ، وإنما أدرجه ضمن كلامه ، وقد أبانه السيرافي بقوله : مذهب سيبويه أنّ ما بعد الواو منصوب بالفعل ؛ لأنّها بمعنى (مع) ، وهي والواو يتقاربان ، فإنّهما جميعاً يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقام (مع) ؛ لأنّها أخفّ في اللّفظ ، وجعلوا الإعراب الذي كان في (مع) في الاسم الذي بعد الواو ؛ لأنّها حرف ، كما فعلوا في المستثنى بـإلا ، فأظهروا الإعراب فيما بعدها .
وانظر : بقيّة القول في : السيرافي ٧٩/٢ .

(٤) كلام الأعلم نفسه . انظر : النكت ٣٦٠/١،٣٦١ .

(٥) الإنصاف ٢٤٨/١ .

(٦) انظر : الخصائص ٣٨٢/٢ ، وانظر : المساعد ٥٤٠/١ ، والارتشاف ١٤٨٥/٣ .

وهذا خلاف ما عليه الجماعة مِن أنّ العاملَ فيه الفعلُ بتوسُّطِ الواوِ ، والواوُ غيرُ خارجةٍ من معنى العطفِ ، وعَطْفُ ما بعدها على ما قبلها قد يجوزُ ، وبهذا المعنى افترقت من حروفِ الجرِّ في أنّها لم تعمل الجرَّ بتوسُّطها كعملِ الحروفِ الجارّةِ الجرَّ بتوسُّطِها بين الفعلِ والاسم ، وللزومها ما تتَّصلُ به من الأسماءِ واختصاصها بها صارت كجزءٍ منه .

وكذلك لا يتقدّم المفعولُ معه على العامل فيه[1]، وإن كان فعلاً مُتصرِّفاً تشبيهاً له بالمعطوفِ الذي لا يتقدّم على العامل .

وفي ترجمة (**س**) اختلافٌ ، فإنه رُوي " هذا بابُ ما يظهرُ فيه الفعلُ وينتصبُ الاسمُ ؛ لأنّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به[2] " ، وروي " بابُ ما يضمر "[3]. فالأوّلُ بيِّنٌ ، وفي الثاني إشكالٌ ؛ لأنّ مخرجَه أنّ المفعولَ معه لا يعملُ فيه ظاهرُ الفعلِ ؛ لأنّه لا يصحّ اتِّصاله به ووقوعه عليه بغيرِ واسطةٍ ، ألا ترى أنّك لو قلت : ما صنعتَ أباك ؟. لم يجزْ حتى تقولَ : مع أبيك ، فلما لم[4] يصحّ نصبُه بلفظِ الفعل ، وتُكلِّم به منصوباً كما ترى ، قيل : إنّ العاملَ فيه معنى الفعل لا لفظه ؛ لأنّ الفعلَ المتّصلَ بحرفِ جرٍّ إذا عمل مُظهراً انجرَّ المفعولُ ، وإن عملَ بالمعنى دون اللّفظِ عملَ نصباً ؛ لأنّ الجارَّ لا يُضمرُ كما يُضمر النّاصب ، ألا تراهم قالوا : زيداً مررتُ به ؟. فنصبوا (زيداً) وهو ممرورٌ به ؛ لأنّ عملَه فيه بالمعنى لا باللّفظِ ، فكذلك : ما صنعتَ وأباك ، عمل فيه معنى (صنعت بأبيك) ، وأنت لم تلفظ بـ(صنعت بأبيك) ، فيكون المضمرُ هو العاملُ ، ويجبُ جرُّ المفعولِ بالباءِ ، وإنّما أعملت فيه هذا المعنى المضمَر المتوهَّم ، فانتصب لذلك فتدبّره . قاله (**سع**)[5].

---

(١) خلافاً لابن جني . انظر : المساعد ٥٤١/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٣) علّ الأبذي – رحمه الله – يعني ما بوّب له سيبويه بقوله : " هذا بابٌ منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوّله " . انظر : الكتاب ٣٠٧/١ .

(٤) في (ب) : فلما صحّ نصبه بلفظ الفعل .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٧٩/١ .

قوله : إمّا واجبٌ فيه ذلك[١].

" مثاله : جلستُ والسّاريةَ "[٢]، وسرتُ والجبلَ ، وسرتُ والنّيلَ ؛ لأنّ العطفَ هنا لا يُتصوّر ، لا تريد : جلستُ السّاريةَ ، ولا وسارَ الجبلَ ، ولا وسارَ النيلَ .

(**ش**) : في التوطئة : " وصحَّ انتصابُ هذا على المفعولِ معه ، وإن كان لا ينتصبُ مفعولاً معه إلاّ ما كان في الواوِ فيه معنى العطف ، ولذلك لم يَجُزْ : انتظرتُ وطلوعَ الشّمسِ زيداً ، على معنى انتظرتُ مع طلوعِ الشمسِ زيداً ، فإنما جاز : جلستُ والسّاريةَ ، وكان ينبغي ألاّ يجوز على هذا ؛ لأنّه لا يصحُّ فيه العطفُ ؛ لأنّه يصحُّ فيه أن تقولَ : جلستُ مع السّاريةِ ، و(مع) تقتضي المصاحبةَ في الفعلِ ، فلا بُدّ من مصاحبةٍ بالجلوسِ ، فالجلوسُ هنا متوهَّمٌ ، أعني في قولك : مع السّارية ، فلمّا صحّ توهُّم المصاحبةِ في الجلوسِ في قولك : جلستُ مع السّاريةِ ، ونحن لو عطفناها إنّما كان يكون ذلك على توهّمِ المصاحبةِ في الجلوسِ أيضاً ، لكنّ العرب أجازت ذلك التّوهّم مع (مع) ولم تُجزه مع لفظ العطف ، فلما أجازته مع (مع) أعني توهّم المصاحبةِ في الجلوس ، ولم تُجزه مع العطفِ ، كان ذلك التّوهّم هو معنى العطفِ لو كان في واوِ المفعولِ معه معنى العطفِ ، حتى لا تخرجُ (الواوُ) عن أصلِها بالجملة ؛ لأنّ أصلَها عندهم العطفُ ، ولذلك لم يجز تقديمُ المفعولِ معه على الفاعل ، ولا على الفعل ، كما لا يجوزُ ذلك في العطفِ مراعاةً لأصلها ، فلذلك لم يجيزوا واوَ المفعولِ معه إلا حيث يوجدُ معنى العطفِ مراعاةً لأصلِها ، ومعنى العطفِ هو المُراعى لا لفظُه ، ولذلك لم يجيزوا : انتظرتُ وطلوعَ الشمسِ زيداً ؛ لأنه ليس فيه معنى العطفِ أصلاً "[٣].

وهذا الذي قاله (**ش**) هو مذهبُ ابن جنّي ، وهو عند الحذّاقِ غيرُ مرضيٍّ ، وقد

(١) الجزولية ٢٥٩ ، وقبله : " **الاسم الذي يَنْتَصبُ مفعولاً معه ...** " .

(٢) الشرح الكبير ١٠٧٧/٣ .

(٣) التوطئة ٣٤٣ ، بتصرف يسير .

ردَّه ابنُ خروفٍ[1] في شرح الكتاب ، فقال : /٣٢٤/ " قال أبو الفتح : " إنّ العرب لم تستعملْ هذه الواوَ إلا في موضعٍ يصلُح أن تقعَ فيه عاطفة " . وليس قوله بشيء ، ألا ترى إلى قول سيبويه : " أنت أعلمُ ومالُك "[2] ؟. وقد أكثرَ من ذلك .

ومنه قوله :

٤٩) فكانَ وإيّاها كَحَرّانَ لم يُفِقْ عنِ الماءِ إذْ لاقاهُ حتى تقدّدا[3]

لم يشبِّهها بالحرّان ، وإنّما شبّه به حالَه معها ، فلا يسوغُ عطفُها عليه ، وقد نصَّ هنا بقوله : " والواوُ لم تغيِّر المعنى ، أنّ البابَ مبنيٌّ على معنى (مع) ، فليس أصلُه العطف " .

وقوله : وإمّا مُختارٌ فيه ذلك[4] .

مثاله : ما صنعتَ وأباك ؟؛ لأنّه يجوزُ فيه الرفعُ على ضعفٍ ، وموضعه الشّعر[5]؛ لأنّ المضمَر المرفوعَ المتّصلَ لا يُعطَف عليه حتى يؤكّد أو يفصلَ بينهما ، فتقول : قمتَ أنتَ وزيدٌ ، قال تعالى : ﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** ﴾[6]، فأكّد بـ(أنت) ضميرَ الرّفعِ المستتر ، و﴿ **مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا** ﴾[7]، لَمّا فَصلَ بلا ، وقد جاء في الشّعر كقوله :

---

(١) علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين ، أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي ، كان إماماً في العربية ، توفّي سنة ٦٠٩هـ ، له كُتب ، من أشهرها : شرح كتاب سيبويه ، سمّاه : تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وشرح الجمل للزجاجي . انظر : البغية ٢/٢٠٣ ، إنباه الرواة ٤/١٩٢ ، الأعلام ٤/٣٣٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٠٠ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لكعب بن جعيل في الأصول ١/٢١١ ، وبلا نسبة في الكتاب ١/٢٩٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٧٢ ، والجمل للزجاجي ٣١٧ .
الشاهد فيه : نصب (إياها) بالفعل الذي قبله الذي قوته الواو النائبة عن (مع) .

(٤) الجزولية ٢٥٩ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١٠٧٧ .

(٦) البقرة : ٣٥ .

(٧) الأنعام : ١٤٨ .

٥٠) وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِن سَفاهَةِ رأيِهِ ... مَا لم يكُنْ وأَبٌ لـه لِينَالا[1]

وقال الآخر :

٥١) قُلتُ إذْ أقبَلَتْ وزَهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[2]

فعطفَ (وزهرٌ) على الضمير في (أقبلت) ، و(أبٌ) على الضمير في (يكن) من غيرِ توكيدٍ .

وقوله : وإمّا مُختارٌ فيه الرَّفعُ[3].

" مثاله : ما أنت وزيدٌ ؟؛ لأنهُ يجوزُ فيه النصبُ على إضمارِ (كان) ، والرّفعُ أحسنُ وأكثر "[4].

قلت : إنّما اختيرَ الرَّفعُ ؛ لأنّه لم يتقدّم هنا إلاّ مرفوعٌ لا فعلٌ ولا معناه ، فليسَ معك ما يطلبُ المفعولَ معه بالنصبِ ، فإن نصبتَ فقلت : ما أنت وعبدَ اللهِ ؟. وكيف أنت وعبدَ اللهِ ؟. جارٍ على معنى : ما كنت وعبدَ الله ؟. وكيف تكونُ وعبدَ اللهِ ؟. وكذا قدَّرهُ (**س**)[5].

وأنكر المبرِّد[6] لفظَه في تقديرِ الناصِبِ ، وقال : " لِمَ جعل (كيف) مُختصَّةً

---

(١) البيت من الكامل ، لجرير بن عطية بن الخطفي ، يهجو الأخطل التغلبي .
الديوان ٤٥١ ، الإنصاف ٤٧٦/٢ ، المقرب ٢٣٤/١ ، الهمع ٢٦٧/٥ ، التصريح ١٥١/٢ .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لعمرو بن ربيعة .
ملحق ديوانه ٤٩٨ ، والكامل ٣٧٩/١ ، ٤٥٢/٢ ، ١٥٥/٣ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٧٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٨٥/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، والإنصاف ٤٧٥/٢ .

(٣) الجزولية ٢٥٩ ، وقبله : " **وإمّا واجبٌ فيه الرفع** " ، ومثّل له شارح الجزولية بمثالين ، هما : كلّ رجل وضيعتُه ، وكلّ شاةٍ وسخلتُها .

(٤) الشرح الكبير ١٠٧٧/٣ .

(٥) الكتاب ٣٠١/١ .

(٦) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد ، إمام العربية ببغداد في زمانه ، من أشهر كتبه : المقتضب والكامل ، ومعاني القرآن ، والمقصور والممدود وإعراب القرآن ، وغيرها ، توفّي سنة (٢٨٦هـ) .
البغية ٢٦٩/١ ، الأعلام ١٤٤/٧ .

بـ(تكون) ؟. و(ما) مختصَّةً بـ(كنت) ؟. "[1]، وسيبويه لم يقصد في ذلك اختصاصاً ، وإنّما أراد التمثيل على حسبِ مقصودِك .

ابنُ طاهر[2]: " إنّما قُدِّر الماضي مع (ما) ، ومع (كيف) المستقبل لكثرةِ ذلك في الكلامِ ، ولا يمتنعُ في القياسِ العكسُ ، إلاّ أنّ الاستعمالَ كما ذكره سيبويه وردَ فيوقفُ عنده " . ونِعم ما فعل ، غير أنّ ابنَ ولاّدٍ ذكر في ردِّه على المبرِّد[3] بعِلَّةٍ زعم أنه لا يجوزُ إلاّ ما قال (**س**) ؛ وذلك لأنّ (ما) التي للاستفهام دخلها معنى التحقير والإنكار ، وليست سؤالاً عن مسألةٍ مجهولةٍ ، ولا ينكر إلا ما ثبتَ واستقرَّ ، ولو كانت هنا لمجرَّدِ الاستفهامِ لجازَ فيها الماضي والمضارع ، وهذه الحجّةُ كانت تمكن في (ما) وحدها ، لا في (كيف) لولا ما ورد الإنكارُ في قوله :

٥٢ فَمَا أنا وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ[4]

فهذه إنكارٌ فيما يستقبل ؛ لأنّه إنكارُ شيءٍ لم يقع .

والـمَتلَفُ : موضعٌ يُهلك فيه[5].

ويُبرِّح : يشقُّ[6].

---

(١) انظر قول المبرد في : المنهاج ١٣٢ .

(٢) محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي أبو بكر ، المعروف بالخِدَّب ، والخِدَّب : الرّجل الطويل ، نحويّ مشهور حافظ بارع ، اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه ، وله على الكتاب طرر مدوّنة مشهورة ، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه ، وله تعليق على الإيضاح ، توفّي (٥٨٠هـ) . البغية ٢٨/١ ، إنباه الرواة ١٩٤/٤ ، الأعلام ٣١٥/٥ .

(٣) انظر ردّ ابن ولاّد على المبرد في الانتصار ١٠٠ .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣ ، واللسان (عبر) ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٠٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٦/١ ، وشرح الجمل للزجاجي ٣١٩ ، وهمع الهوامع ٢٤٢/٣ .
والشاهد فيه : نصب (السير) على تقدير (ما كنت) ؛ لاشتمال الكلام على معناه .

(٥) اللّسان (تلف) .

(٦) اللّسان (برح) .

والضّابط[1]: القويّ ، وخُصَّ بالذِّكر ؛ لأنّه أقوى من الناقةِ على سلوكِ الفيافي ، ويُبرِّحُ صفةٌ لِمَتْلَفٍ .

وأصحابُ هذا الشاعر أرادوا منه السَّيْرَ معهم إلى الشام ، فأبى وقال القصيدة ، وهو منكرٌ لِما أرادوه منه من السّفرِ في تلك الصحاري ، فهو إنكارُ مستقبلٍ .

ولم يقطع سيبويه بأنّه لا يجوزُ عكسُ ما تقدَّم في (كيف) و(ما) ، لكنّه مشى مع الذي وجد ، وكان المضمرة مع (ما) هي النّاقصةُ ، ولا يجوزُ أن تكونَ التامَّةُ ؛ لأنّ (ما) خبرُها ، وتقديرُه : (أيّ شيء كنت) ، ولو كانت تامّةً لكانت مبتدأةً ، والجملةُ خبرها ، وليس فيها عائدٌ ، وهي مع (كيف) التّامّةُ والناقصةُ .

قال (**سع**) : " إن قيل : لِمَ جعل سيبويه الواوَ بمعنى (مع) في هذه المسائل وما قبلها ، وهي عاطفةُ المرفوعِ على المرفوعِ قبلها ، ونحن متى عطفنا شيئاً على شيءٍ بالواوِ دخل الآخرُ فيما دخلَ فيه الأوَّلُ ، واشتركا في المعنى ، وكانت الواوُ بمعنى (مع) ، كقولنا : قام زيدٌ وعمرٌو ، وليس أحدُهما ملابساً للآخر ، ولا بينهما فرقٌ في وقوعِ الفعلِ في كلٍّ واحدٍ منهما على حِدة ، وإذا قلنا : ما صنعتَ وأباك ؟. وما أنت والفخرُ ؟. فإنّما تريدُ : ما صنعتَ مع أبيك ؟. وأين بلغتَ في فعلِك به ، وفعلُه بك ؟. وما أنت مع الفخر في افتخارِك وتحقُّقك به ؟. ويدلُّ على صحّةِ هذا المعنى أنّ قائلاً لو قال لك : زيدٌ وعمرٌو ، وهو يريدُ خارجان أو قائمان ، لم يجزْ حذفُ الخبرِ ؛ لأنّه بمنزلةِ قولك : زيدٌ مُعَرًّى من الخبرِ ، ويجوز أن تقول : أنت وشأنُك ، وتكتفي بهذا اللّفظِ وتضمر الخبرَ ، وتقديره : أنتَ وشأنُك مقرونان ؛ لأنّ الواو إذا كانت بمعنى (مع) دلّت على ذلك "[2].

وقوله : وإمّا مُختارٌ فيه الجرُّ[3].

---

(١) اللّسان (ضبط) .

(٢) السيرافي ٢/٨٠،٨١ .

(٣) الجزولية ٢٥٩ .

" ومثاله : ما لزيدٍ والعربِ يشتُمها ؟؛ لأنّه يجوزُ فيه النصبُ على إضمارِ (كـان) ، والجرُّ أحسنُ وأكثر "[1]. وإنّما أُضْمِرت كان هنا ؛ لأنّها كثرت في هذا المعنى ، ولا ينبغي إضمارُ الملابسةِ هنا ، إذ لا تقوى الدَّلالةُ عليها ، إنما يتصوَّرُ ذلك مع الشَّأنِ في قولـك : ما شأنُ زيدٍ وعمراً ؟. التقدير : وملابستُه عمراً ، وتُعطفُ الملابسةُ على الشأنِ ؛ لأنّها شأنٌ ، فالشَّأنُ دالٌّ عليها ، وإن شئت أضمـرتَ /٣٢٥/ (كـان) كالمسـألة الأولى ، ولا يجوزُ هنا أن ترفعَ ، و(عمراً) تعطفه على الشّأنِ ؛ لأنّ عمراً ليس بشأن ، والشّـأنُ إنّمـا يلتبسُ بالشّأنِ لا بصاحبِ الشّـأن ، والسّائلُ إنّما وضع المسألةَ على الخبرين والحديثين ، فيقول : ما قصَّتُك وقصَّـةُ زيدٍ ؟. فالمختارُ في هذه المسائل الجرُّ ؛ لأنّه لا تكلُّفَ فيـه ، وفي النَّصبِ تكلُّفُ إضمارِ الملابسةِ إن كان مع الشأن ، ومَن قدَّر (ما لزيدٍ وملابسةَ العرب) ؟. فهو تفسيرُ معنى ، وإلاّ فيلزمُه أن يقـدِّرَ ناصبـاً للملابسـةِ ، وإذا قـدَّرَه فذلـك النـاصِبُ للملابسةِ هو الناصِبُ للمفعولِ معه ، فلا معنى لتقديرِ الملابسةِ .

وإنّما قدَّرها (**س**)[2] مع الشَّـأنِ بالرَّفع عطفاً عليه حين قال : مـا شـأنُ عبدِ الله وملابسةُ زيداً ؟. وإضمارُ (كان) في هذا كلِّه أولى مـن إضمـارِ الملابسـةِ ؛ لأنّ إضمـارَ المصدرِ قبيحٌ ؛ لأنّه كالموصول ، وسيأتي .

وأنشد سيبويه شاهداً على إضمارِ (كان)[3]:

٥٣) أزْمـانَ قومـي والجماعـةَ كالَّـذي　　　مَنَـعَ الرِّحـالةَ أن تَميـلَ مَمِيــلا[4]

أَرادَ : أزمانَ كـان قومـي ، فأضمرهـا ، ودلَّ عليهـا ظـرفُ الزّمـان ؛ لأنّ الظَّـرفَ يُضافُ إلى الفعلِ كثيراً ، و(الجماعةَ) في موضع خبر كان ، أو تكونُ تامَّةً ، وأنشد[5]:

---

(١) الشرح الكبير ١٠٧٧/٣ .

(٢) الكتاب ٣٠٩/١ .

(٣) الكتاب ٣٠٥/١ .

(٤) البيت من الكامل ، للراعي النميري في ديوانه ٢٣٤ ، والكتاب ٣٠٥/١ ، وشرح التصريـح ١٩٥/١ ، والخزانة ١٤٥/٣ ، وبلا نسبة في المقرب ١٦٠/١ ، والهمع ١٠٥/٢ ، ٣٣٧/٥ .

(٥) الكتاب ٣٠٤/١ .

٥٤) بِما جَمَّعْتَ من حَضَنٍ وعَمْرٍو   ومـا حَضَـنٌ وعمرٌو والجيـادَا[١]

التقديرُ : وما كان حَضَنٌ وعمرٌو والجيادَا ، أي : مع الجياد .

وقوله : وإمّا مُختارٌ فيه النَّصْبُ بوجهٍ آخَرَ[٢].

" مثاله : مالكَ وزيداً ؟؛ لأنّ نصبَه بإضمارِ الملابسةِ ، والجـرُّ جـائز على ضعـفٍ ، وموضعُه الشّعرُ "[٣][٤]؛ لأنّ المضمرَ المخفوضَ لا يُعطفُ عليه إلاّ بإعـادةِ الخـافضِ ، وقـد بُيِّن ذلك في بابِ العطفِ ، والتقديرُ في النَّصبِ : مالكَ ولملابستِك زيداً ؟.

ويجوزُ النَّصبُ بإضمارِ (كان) .

(**ش**) وإضمارُ الملابسةِ أحسنُ منه .

قال الرُّندي[٥]: " لا معنى لإضمارِ الملابسةِ هنا ؛ لأنّك تحتاجُ إلى ما ينصبُها ، وإنّما العاملُ في المفعولِ معه ما يتعلّقُ به المجرورُ من معنى الفعلِ بتوسُّطِ الواو .

وما ذكره (**س**) من الملابسةِ فإنّما هو تفسيرُ معنى ، وهذا إنّما يلزمُ أبا القاسـم[٦]، وأمّا تقديرُ (**ش**) فلا يلزمه هذا ؛ لأنّه قدَّر الملابسةَ مجرورة " .

(**ش**) : " فإن قلت : وكيف جازَ إضمارُ الملابسةِ [الموصول هنا وهو المصـدر][٧]

---

(١) البيت من الوافر ، بلا نسبة في الكتاب ٣٠٤/١ ، والمحتسب ٢١٥/١ ، ١٤/٢ ، واللّسان (حضن) .

(٢) الجزولية ٢٥٩ ، وبعده : " ... **على غير ذلك الوجه** " .

(٣) كقول الشاعر :

فَاليَـومَ قـرَّبْتَ تَهْجُـونـا وتَشْتِمُنا   فاذهبْ فَما بِكَ والأيّام من عَجَبِ

انظر : الكتاب ٣٨٣/٢ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٧٨/٣ .

(٥) أبو علي عمر بن عبد المجيد الرُّندي ، وهو من تلاميذ السهيلي ، وله شرح على جمل الزجـاجي ، وهـو من مقرئي كتاب سيبويه . هامش بغية الوعاة ٢٢٠/٢ .

(٦) قال أبو القاسم في هذه المسألة : " والنصب جائز بإضمار الملابسة ، وإن شئت بإضمار الكـون " . انظر : الجمل ٣١٨ .

(٧) ما بين المعقوفتين من (ب) .

والموصول لا يضمرُ ؟ وقد منع منه سيبويه ، حيث منَع في قوله :

٥٥ وكُـلُّ أخٍ مُفَـارِقُـهُ أخُـوهُ لَعمْـرُ أبيـك إلا الفَرْقَـدانِ[١]

أن يُقدَّر على إضمارِ (إلاّ أن يكون) "[٢].

فالجوابُ : أنّ بين الموضوعين فرقاً ، وهو أن يكونَ في البيتِ لا دلالةَ عليه ، وليس كذلك (مالك) إذا اقترن به قولك : وزيداً ؛ لأنّ (مالَكَ) إنكارٌ ، فـدلَّ ذِكـرُ زيـدٍ معه على أنّ الإنكارَ إنّما هو لملابسةِ زيدٍ لـو قلـت : مـالَكَ ولزيـدٍ ؟. لأعطى ذلـك إنكـارُ ملابستهِ لزيدٍ ، فلمّا دلَّ المعنى على ذلك في هذا حيث لم تضمرِ الملابسةُ ، صحَّ إضمارُ الملابسةِ فيه ، وإسقاطُ حرفِ الجرِّ من زيدٍ ، وحمْله عليها مضمرة[٣].

(**ش**) : ولا تقل : إنّ العامل المعنى ؛ لأنّ ذلك إنّمـا يعمـلُ في الظرفِ والمجرورِ والحالِ خاصّة .

وقوله : أو مَعْناهُ[٤].

" أحسن منه أو ما يعملُ عمـلَ الفعـل "[٥]؛ لأنّ معنـى الفعـل – كمـا تقـدّم – إنمـا

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٧٨ ، والكتاب ٣٣٤/٢ ، والكامل ٢٠٧/٣ ، والممتع في التصريف ٥١/١ ، ولحضرمي بن عامر في شرح أبيات سيبويه ٤٨/٢ ، ولعمر أو الحضرمي في الخزانة ٤٢١/٣ ، ٣٢١/٩،٣٢٢ ، وشرح شواهد المغني ١٠٨/٢ ، ٢٩٣/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٩/٤ ، والإنصاف ٢٦٨ ، والهمع ٢٣٣/٣ .

(٢) قال سيبويه : " ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد ، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ... " . وقال عمرو بن معدي كرب :

وكـلّ أخٍ مفـارقه أخـوه لعمـرُ أبيـك إلاّ الفرقـدان

كأنه قال : وكلّ أخٍ غير الفرقدين مفارقه أخوه إذا وصفت به كلاً ... ولا يجوز رفع (زيـد) علـى إلا أن يكون ؛ لأنّك لا تضمرَ الاسم الذي هذا من تمامه ؛ لأنّ (أن يكون) اسماً . الكتاب ٣٣٤/٢،٣٣٥ .

(٣) الشرح الكبير ١٠٧٩/٣ .

(٤) الجزولية ٢٦٠ ، وقبله : " **والعامل فيه فعل** ... " ، وبعده : " **وهو مسـموع علـى رأي** " . والمقصـود بمعنى الفعل : المصدر واسم الفاعل والمفعول . انظر : المساعد ٥٣٩/١ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٧٩/٣ .

يعملُ في المجرورِ والظَّرفِ والحالِ ، وقد تقدَّمَ الخلافُ فيه ، فأغنى عن إعادته .

ونقصهُ أن يذكرَ من أقسامِ المفعولِ معه ما لا يكونُ فيه إلاّ الرفعُ ولا يجوزُ النَّص

وذلك قولُ العربِ : (أنت وشأنُك) و(كلُّ رجلٍ وضَيعَتَه) ، فهذا لا سبيل إلى ا

فيه ؛ لأنّه لا يليقُ هنا إضمارُ (كان) ، إذ لم يتقدَّم عليها دليلٌ من استفهامٍ أو

كما تقدّم في (ما أنتَ وزيداً) ؟. و(كيف أنت وعمراً) ؟.

قال سيبويه : " وأمّا (أنت وشأنُك) ، و(كلُّ رجلٍ وضَيعَتُه) ، و(أنت أعلمُ و

وأشباه ذلك ، فكلُّه رفعٌ ، لا يكونُ فيه النصب ؛ لأنّك إنما تريد أن تُخبر بالحـ

فيها المحدَّثُ عنه في حالِ حديثك ، فقلت : أنت الآن كذلك ، ولم ترد أن تجعـ

فيما مضى ، ولا فيما يُستقبل ، وليس موضعاً يُستعمل فيه الفعلُ .

وأما الاستفهامُ فإنّهم أجازوا فيه النَّصبَ ؛ لأنّهم يستعملون الفعلَ في ذلك ا

كثيراً ، يقولون : ما كنتَ ؟. وكيف تكون ؟. إذا أرادوا معنى مع "[٢]. انتهى .

وهذا نصٌّ منه بمنع النَّصب في جميع ذلك ، وحمل الجمل فيها على الحـال ،

أيضاً بظهورها ، أعني (كان) مع (ما) ، و(يكون) مع (كيف) لم تستعمل إلاّ كذ

وبهذا السّماع صحَّ له ما ذكر في (ما) و(كيف)[٣] .

❒ ❒ ❒

---

(١) ذكر الجزولي – رحمه الله – هذا القسم من أقسام المفعول معه في الجزولية ٢٥٩ في نفس الباب
" ... **وإمّا واجب فيه الرفع** ... " .

(٢) انظر : الكتاب ٣٠٥/١،٣٠٦ .

(٣) ولمعرفة المزيد عن هذا الباب ، انظر : المساعد ٥٣٩/١ ، والارتشاف ١٣٨٤/٣ ، والهمع ٣/٥

بـــابٌ

هذا هو بابُ المفعولِ من أجله[1]

وحدُّه أن يقال : المفعولُ لـه : هـو الاسـمُ المنصـوبُ عـن تمـامِ الكـلامِ علـى تقديرِ لامِ العلَّةِ بشـرطِ أن يكـونَ مصـدراً ، وأن يكـونَ مقارِنـاً للفعـلِ النّـاصِبِ لـه في الزمـان ، وأن يكـونَ فعـلاً لفـاعلِ الفعـلِ المُعلَّـل ، وأن يكـون مـن غـيرِ لفظِ الفعل . /٣٢٦/

فإن نقصَ من هذه الشروطِ[2] شيءٌ لم يصلْ إلاّ بلامِ العلَّةِ ، نحو :

٥٦) فَلَو أنَّ مـا أسعى لأدْنَى مَعِيشـةٍ كفاني و لم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ[3]

فـ(أدنى) ليس بمصدرٍ ، فوُصِل بلامِ العلَّةِ ، ونحوه :

٥٧) فجئتُ وقـد نَضَّتْ لِنَـومٍ ثِيابَـها[4] ....

فوصلَ الفعلَ بـ(نومٍ) بحرفِ الجرِّ ، لَمّـا لم يقارنـه في الزمـان ؛ لأنّ النَّضـوَ وقـع ، والنّومَ لم يقع ، إنّما هو مستقبلٌ .

وكذلك قوله :

---

(١) في (ب) والجزولية : (باب المفعول له) .

(٢) انظر هذه الشروط وغيرها في : المساعد ٤٨٤/١ ، والارتشـاف ١٣٨٣/٣ ، والتصريـح ٣٣٤/١ ، والهمع ١٣١/٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩ ، والكتاب ٧٩/١ ، والإنصاف ٨٤/١ ، والخزانة ٣٢٧/١،٤٦٢ ، وبلا نسـبة في المقتضـب ٧٦/٤ ، والخصـائص ٣٨٧/٢ ، والمقـرب ١٦١/١ ، والهمع ١٤٤/٥ ، وشرح شذور الذهب ٢١٧ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس ، وعجزه :

.... لـدى السِّـتر إلا لبسـةَ المتفضِّـل

الديوان ١٤ ، والمقرب ١٦١/١ ، ولسان العرب (نضا) ، وشرح شذور الذهب ٢٢٢ ، والتصريح ٣٣٦/١ ، وبلا نسبة في الهمع ١٤٤/٥ .

٥٨) وإنِّـي لَتَعْـرُوني لـذكـراكِ فَـتْـرَةٌ كما انتفضَ العصفورُ بلَّلهُ القَطْرُ[(١)]

فالذِّكرُ مصدرٌ وُصِل الفعلُ إليه بلامِ العلَّةِ ، لَمّا كان فاعلُه المتكلِّـم ، وفـاعلُ تعـرو (الفترة) .

وكذلك قول الأعشى[(٢)]:

٥٩) مـدَّتْ عليـه المُلـكَ أطنابَهـا كأْسٌ رَنَوْنَـاةٌ وطِرْفٌ طِمِرْ[(٣)]

ليس الملكُ مفعولاً من أجله ، بل مفعولٌ به بِـ(مدّت) ، وأطنابُها بدلٌ منـه ، وأُنِّـث الضَّميرُ حملاً على الخلاف[(٤)]، نحو قوله : (جاءت كتابي فاحتقرها) ، فقيل له في ذلك ، فقال : أليس الكتابُ بصحيفة ؟.

(**سع**) : " الملكُ مصدرٌ في موضعِ الحالِ كالعراك "[(٥)].

وقال الخدَّبُ : هو في جوابٍ لِمَه ، فهو مفعولٌ له .

والصَّوابُ ما تقدَّم .

واختُلِف في الناصبِ له .

فقال (**س~**) : " انتصبَ لأنَّهُ مفعولٌ له كأنّهُ قيل : لِمَ فعلـت ؟. فقـال : لكـذا ،

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في الإنصاف ٢٥٣/١ ، وفيه (نفضةٌ) بدل مـن (فـترةٌ) ، والتصريـح ٣٣٦/١ ، وفيـه (هِـزَّةٌ) بـدل مـن (فـترة) ، وخزانـة الأدب ٢٥٤/٣،٢٥٥،٢٦٠ ، قـال البغدادي : وروى القالي في أماليه (فترة) ، وبـلا نسبة في المقرب ١٦٢/١ ، وهمـع الهوامع ١٣٢/٣ ، وشرح شذور الذهب ٢١٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٦١ .

(٢) ميمون بن قيس بن جندل ، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، أبو بصير ، المعروف بأعشى قيس ، ويسـمى صناجة العرب ؛ لأنّه أوّل من ذكر الصنج في شِعره . الشعر والشعراء ١٥٩ ، الأعلام ٣٤١/٧ .

(٣) البيت من السريع ، وهو لابن أحمر في ديوانه ٦٢ ، والخصائص ٢٢/٢ ، وللأعشى في المقرب ١٦٢/١ ، وبلا نسبة في المنصف ١٧٧/١ ، ولسان العرب (ملك) .

(٤) كلام ابن عصفور نفسه في المقرب ١٦٠/١ .

(٥) السيرافي ١١٢/٢،١١٣ .

ولكنه طرح اللاّمَ فعمل فيه ما قبله "[1].

وذكر أبو إسحاق الزّجاج[2]: أنّه ينتصبُ انتصابَ المصدرِ الملاقي في المعنى .

وقوله : هو علّةُ الإقدامِ على الفِعل[3].

" أي : الأخذُ فيه "[4].

نحو : ضربتُه أدباً له ؛ لأنّ الأدبَ هو السببُ في الضَّربِ .

وقوله : وشرطُ انتصابِه أن يكونَ مصدراً[5].

مثاله : أكرمتُه حذرَ شرِّه .

" واحترز من مثل : قمت لزيدٍ ، وجئت للّبنِ والسَّمنِ ؛ لأنّه لا يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ ونصبُه على أنه مفعولٌ له "[6]، إذ ليس واحدٌ منهما بمصدر .

وقوله : وفعلاً لفاعلِ الفِعْلِ المعَلَّلِ[7].

أي تقول : ضربتُه أدباً له ، فتقديره : أدَّبتُه بالضَّربِ أدباً ، وأكرمتـه حـذرَ شـرِّه ، تقديرُه : حذَّرتُه بالإكرام حَذراً .

" واستظهر على مثل : جئتُ لإحسانِك إليَّ ؛ لأنّه لا يجوز حذفُ حرفِ الجـرِّ منـه ونصبُه على أنّه مفعولٌ له "[8][9]، لا تقول : جئت إحسانَك إليّ .

---

(١) الكتاب ٣٦٩/١ .

(٢) قال أبو حيان : واختلف في النقل عن الزجاج ، فنقل ابن مالك عنه مرّةً أنه انتصب نصب نوع المصدر ، ومرّة نقل عنه أنّ مذهبه مذهب سيبويه . الارتشاف ١٣٨٤/٣ ، وانظر : المساعد ٤٨٥/١ ، والهمع ١٣٣/٣ .

(٣) الجزولية ٢٦١ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٧٩/٣ .

(٥) الجزولية ٢٦١ . وفيها : " ... **وشرطُ انتصابه علّةً أن يكون مصدراً** " .

(٦) الشرح الكبير ١٠٧٩/٣ . ولم يرد فيه : " **وجئت للّبن والسَّمن** " .

(٧) الجزولية ٢٦١ .

(٨) الشرح الكبير ١٠٨٠/٣ .

(٩) لاختلاف الفاعل ، ففاعل المجيء هو المتكلم ، وفاعل الإحسان هو المخاطب .

فقال بعضهم : لا يجوزُ مثلُ هذا ، أعني أن تحذفَ حرفَ الجرِّ وتنصب حتى يكونَ المصدرُ مفعولاً لفاعلِ الفعلِ المذكورِ قبله ، فيشبه المصدرَ المؤكَّدَ لفعله ، فيقدَّرُ قوله :

٦٠) يَرْكَبُ كُلَّ عاقرٍ جُمْهورِ مَخافةً وزَعَلَ المَحْبُورِ[١]

تخوَّفَ بركوبه كلَّ عاقرٍ تخوّفاً ، وكذلك قولُ الآخرِ ، وهو حاتمُ الطائي :

٦١) وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وأعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّما[٢]

أي : ادّخرته لمغفرتي ذنبه ادِّخاراً ، وتكرَّمتُ عن شتمِه بصفحي تكرُّماً ، وكذلك قصدتُك ابتغاءَ الخيرِ ، تقديرُه : ابتغيتُ ما عندك بقصدي لك ابتغاءً ، فإن كان لغيرِ الأوَّلِ لم يجز حذفُ حرفِ الجرِّ ؛ لأنّه لا يشبهُ المصدرَ المؤكِّدَ لفعلك ، كقولك : قصدتُه لرغبةِ زيدٍ في ذلك ؛ لأنّ الراغبَ غيرُ القاصدِ ، فلا تقول : قصدتُك رغبةَ زيدٍ .

فعلى هذا استظهر المؤلِّفُ بقوله : " وفعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلَّلِ " .

ومثل ذلك : جئتُ لإحسانك إليّ ، لا تقول : جئت إحسانَك إليّ ، على أن تحذفَ حرفَ الجرِّ وتنصبَه على أنّه مفعولٌ من أجلِه .

وقوله : ومُقارِناً له في الوُجود[٣].

---

(١) الرجز للعجاج ، يصف ثور الوحش ، والعاقر هنا : الرملة التي لا تنبت ، أي : يركب هذا الثور كل عاقر مخافة الرماة ، والزعل : النشاط ، أي : يركب خوفاً ونشاطاً ، والمحبور : المسرور . انظر : الأصول ٢٠٨/١ .
الشاهد : (مخافة) و(زعل المحبور) جاءا مفعولين لأجله ، الأول نكرة والثاني معرفة بالإضافة .
الديوان ٣٥٤/١-٣٥٥ ، الكتاب ٣٦٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٧٤/١ ، والأصول ٢٠٨/١ ، والخزانة ١١٤/٣،١١٦ .

(٢) البيت من الطويل ، لحاتم الطائي في ديوانه ١٠٨ ، والكتاب ٣٦٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٧٢/١ ، والنوادر ١١٠ ، والأصول ٢٠٧/١ ، والكامل ٣٥١/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٥٢/٢ ، وخزانة الأدب ١٢٢/٣،١١٥٠ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٢٦/٣ ، والمقتضب ٣٤٨/٢ ، ومعاني القرآن ٥/٢ .

(٣) الجزولية ٢٦١ . وفيها : " **ومقارناً للفعل في الوجود** " .

أي : في زمنِ الفعلِ المعلَّلِ مقارناً له .

" واستظهر على مثلِ : خرجتُ اليومَ لمخاصمتك زيداً أمسِ "[1]، وقمتُ أمسِ لإجلالك اليومَ ، لا يجوزُ إسقاطُ اللاّمِ منه .

وقوله : غيرَ نوعٍ له[2].

" استظهر على مثل : جاء زيدٌ ركضاً ؛ لأنّه إن كان مفعولاً من أجله لم يكن بدٌّ من اللاّمِ ؛ لئلاّ يلتبس بالحال "[3].

(**ش**) : " وهذا الاستظهارُ لا يُحتاج إليه ؛ لأنّك إذا قلت : جاء زيدٌ لركضٍ[4]، فإنّما معناه ليركض ، فالمجيءُ والركضُ ليسا مقترنين في الوجودِ ، بل المجيءُ في زمانٍ ، والركضُ في زمانٍ آخر ، فمجيءُ هذا باللاّمِ لكونه ليس مع الفعلِ المعلَّلِ في زمانٍ واحدٍ ، فقد كفى ما تقدَّمَ من الاستظهار . وأغنى عن هذا الاستظهار ، فهو غير محتاج إليه "[5].

وقوله : وانتِصابُهُ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ على رأي[6].

هو مذهبُ سيبويه[7] وكثيرٍ من النّحاةِ والفارسي[8].

---

(١) الشرح الكبير ١٠٨٠/٣ .

(٢) الجزولية ٢٦١ . وبعده : " **إذ لو كان نوعاً لكان مصدراً** " .

وفي (ب) : في زمن الفعل غير نوع له .

(٣) الشرح الكبير ١٠٨٠/٣ .

(٤) في (ب) : راكضاً .

(٥) الشرح الكبير ١٠٨٠/٣ .

(٦) الجزولية ٢٦١ ، وقبله : " **فإن اختلّ أحد هذه الشروط فلا بدّ من اللاّم** ... " .

(٧) قال سيبويه : " فهذا كلُّه ينتصب ؛ لأنّه مفعول له ، كأنه قيل له : لِمَ فعلت كذا وكذا ؟. فقال : لِكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللاّم عمل فيه ما قبله " . الكتاب ٣٦٩ .

(٨) قال الفارسي : " الاسم الذي ينتصب في هذا الباب ينتصب بالفعل الذي قبله ... فلما حذف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه " . الإيضاح العضدي ١٩٧ .

وقوله : وعلى رَأْيٍ : انتصابُ المصدرِ الملاقي في المعنى[1] [2] .

" مثاله : جئتُ إعظاماً لك ، فالمجيءُ إعظامٌ ، فيكون قولك : (إعظاماً) مصدراً من معناه ، وهذا ليس بصحيحٍ ؛ لأنّه ليس المجيءُ والإعظامُ لمعنًى واحد ، والمصدرُ الملاقي في المعنى نحو :

٦٢) .... آلتْ حَلْفَةً[3] ....

هو وفعله بمعنًى واحد "[4] .

وقد تقدَّم ما العاملُ فيه مستوفًى .

(الرندي) : ولا يكونُ إلا مصدراً ، ولا يكونُ معناه إلا مخالفاً للفعلِ الذي قبله ، فلا يكونُ من جنسه ؛ لأنّ الشيء لا يكونُ علَّةً لنفسِه ، وإنّما يكون علَّةً لغيره .

ومنها أنّه لا يكونُ في غالبِ الأمرِ إلاّ من أفعالِ القلب ، وإنّما كان مصدراً ؛ لأنّ الجوهرَ لا يقعُ علة في وقوعِ الفعلِ ، لا تقول : أكرمتُ زيداً عمراً ، فتجعلُ نفسَ عمرٍو علَّةً في وقوعِ الفعلِ إلاّ على حذفِ مضافٍ /٣٢٧/ ، أي : مخافةَ عمرٍو .

وقوله : ويكونُ مَعْرِفةً ونَكِرةً[5] .

مثاله : ما تقدّم من قول الشاعر :

---

(١) الجزولية ٢٦١،٢٦٢ .

(٢) ينسب هذا الرأي إلى الزجاج والكوفيين . انظر : المساعد ٤٨٥/١ ، والارتشاف ١٣٨٤/٣ ، والهمع ١٣٣/٣ .

(٣) جزء من عجز بيت من البحر الطويل لامرئ القيس من معلقته ، والبيت بتمامه :

وَيَوماً على ظَهرِ الكَثيبِ تَعَذَّرَتْ عَليَّ وآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ

الشاهد : أن المصدر (حَلْفة) من معنى الفعل (آلت) ، فالألية هي الحلف .

الديوان ١٢ ، شرح الجزولية ٧٩٢/٢ ، همع الهوامع ١٠٠/٣ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٨٠/٣ .

(٥) الجزولية ٢٦٢ ، وبعده : " **مختصاً** " .

٦٣) يَرْكَبُ كُلَّ عاقرٍ جَمْهُورِ مَخَافةً وزَعَلَ المَحْبُورِ
والهَوْلَ من تَهوّلِ الهبُورِ[1]

وقول الآخر :

٦٤) وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وأعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما[2]

نصبَ (زعلَ المحبورِ) و(ادِّخارَه) و(الهولَ) ، وهي معارفُ على المفعولِ من أجلِه ، وهو مذهبُ سيبويه[3] .

وزعم بعضهم أنّ المفعولَ له لا يكونُ إلاّ نكرةً كالحالِ والتمييز[4] .

ولا معنى لقوله ، إذ لا يشبههما .

والصوابُ قولُ سيبويه ؛ لأنّ السماعَ وردَ به .

ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر :

٦٥) لك الخير أن أوقعت صرمي وأصبحت قوي الحبل بتراً جرَّها الصرمَ حاذف[5]

فنصبَ الصِّرمَ على المفعولِ له ، وهو معرفةٌ .

ومثله قول الآخر :

٦٦) لَمّا رأى نعمانَ حَلّ بِكِرْفِئٍ عَكَرٍ كما لبجَ النُّزولَ الأَرْكُبُ[6]

فنصبَ النُّزولَ على المفعولِ له وهو معرفة .

---

(١) تقدّم تخريجه ص١٠٠ .

(٢) تقدّم تخريجه ص١٠٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٦٨/١، ٣٦٩ .

(٤) يعزى إلى الجرمي والمبرد والريّاشي . انظر : المنهاج ١٣٥ ، والهمع ١٣٣/٣ .

(٥) لم أعثر عليه .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ١١٠٤ ، ولسان العرب ٣٥٢/٢ (لبج) ، ٦٠/٤ (عكر) ، ٢٩٩/١٤ (رأى) ، وتاج العروس (رأى) .

لغةُ البيت : العاقِرُ من الرَّملِ : ما لا ينبــت . والجمهـورُ : الرَّمـلُ الكثـيرُ المـتراكم . والمحبور : المسرور . والزّعَلَ : النشاطَ .

والمعنى في البيت : أنّه يصفُ ثوراً وحشيّاً خائفاً صائداً أو شبعاً يركبُ لقوّتـه كـلَّ عاقرٍ ، وأكثرُ فزعِه من المهبورِ ؛ لأنّها مكمنُ الصـائدِ ، والـمَهبُور : جمع هَبْرٍ ، وهـو المطمئن من الأرضِ ، ويقال : هَبيرٌ ، وجمعـه هُبْرٌ . والهـولُ : الفَـزَعُ ، ويـروى القبـورُ والمهبُورُ ، والمعنى فيهما واحدٌ[1] .

وقوله : ولا يكونُ مُنْجرّاً باللاّم إلاّ مُختصّاً[2] .

مثاله : قُمتُ لإعظامك ، ولا يجوز : لإعظامٍ لك .

(**ش**) : " وهذا غيرُ صحيحٍ ، بل هو جائزٌ لا مانع منه ، ولا أعرف لـه سـلفاً في هذا القول "[3][4]. انتهى الباب .

❑ ❑ ❑

(١) انظر : الكتاب ٣٦٨/١،٣٦٩ ، الأصول ٢٠٨/١ ، الإيضاح لابن عبد الغفـار ١٧٠ ، شـرح أبيـات سيبويه ١٧٤/١ ، الخزانة ١١٤/٣-١١٧ .

(٢) الجزولية ٢٦٢ .

(٣) قال ابن عصفور : " وإن كان معرفة جاز فيه وجهان : أن يصل إليه الفعل بـاللام أو بنفسـه ، فتقـول : قمت إجلالك ، وقمت لإجلالك " ٤٦٦/٢ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٨٢/٣ .

بـــابٌ

هذا هو بابُ ما ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ[1]

قوله : المنادى[2] .

(مثاله : يا عبدَ الله)[3] . وقد تقدَّم أنه على تقديرِ : أُنادي عبـدَ الله ، أو أدعـو عبـدَ الله ، وبيّنّـا الخلافَ فيه بين البصريينَ والكوفيين ، فأغنى عن إعادته[4] .

وقوله : والمشْغُولُ عنه الفِعْلُ[5] .

(مثاله : زيداً ضربتُه)[6] ، وعمراً أكرمتُ أخاه ، وزيداً مررتُ به ، والتقديرُ : ضربـتُ زيداً ضربتُه ، وأكرمتُ عمراً أكرمتُ أخاه ، أو أجللتُ عمراً أكرمت أخاه ، ولقيتُ زيـداً مررتُ به ، أو جزت زيداً ونحو ذلك ، وقد تقدّم بيانُه في بـاب الاشـتغالِ ، وجميـعِ مـا يضمرُ من الفعلِ ، ويلتزمُ إضمارُه في هذا الباب ، فالعلَّة فيه كثرةُ الاستعمالِ مـع العلـم بـه ، ولا شكّ أنّ النِّداء أكثرُ استعمالاً في الكلامِ من غيرِه ، كما تقدَّمَ بيانُه .

وقوله : وما انتصبَ في قولِهم : إيّاك والأسدَ[7] .

" انتصب (إيّاك) على اتّقِ ، والأسدُ محمولٌ عليه ، والمعنى اتّـقِ نفسَـك أن يصيبَهـا الأسد ، والأسدَ أن يصيبَك ، وإن شئت أضمرتَ للأسدِ فعلاً آخر غير الـذي أضمرتـه

---

(١) في الجزولية ٢٧٠ : (باب الإغراء والتحذير) .

(٢) الجزولية ٢٧٠ ، وقبله : " **المنصوبات بفعل يلزم إضماره من المفاعيل** ... " .

وقد توسط في الجزولية بين هذا الباب والباب الذي قبله باب الوقف المتقـدم عليهمـا ، وترتيـب الشـارح منطقي مقبول .

(٣) الشرح الكبير ١٠٨٣/٣ .

(٤) انظر : المخطوط ، ورقة ١٤٢، ١٤٣ .

(٥) الجزولية ٢٧٠ .

(٦) الشرح الكبير ١٠٨٣/٣ .

(٧) الجزولية ٢٧٠ .

لإيّاك ، كأنّك قلت : إيّاك اتّقِ واحذرِ الأسدَ ، وكذلك إيّاي والشر ، على (باعد) ، كأنّك قلت : باعدني من الشرِّ والشرّ منّي ، وإن شئت كان نصبُ (إيّاي) على (احذر) ، كأنّك قلت : إيّاي احذر وأباعد الشرّ "[1].

وقال الرُّنديُّ في (إيّاك والشرَّ) : " التقدير : تفقَّد نفسَكَ مع الشَّرِّ ، فترى قبحَ ذلك وسوءَ عاقبتِه ، وتفقّد نفسَك مع قربِ الأسدِ ، فترى قبحَ ذلك وما يؤدِّي إليه أمرُك " ، فالشّرُّ والأسدُ معطوفانِ على (إيّاك)[2]، والكلامُ جملةٌ واحدة ، ولو قلت : نفسَك والأسدَ لجازَ إظهارُ الفعلِ الناصبِ لنفسك هنا ؛ لأنّه لم يكثر كثرةَ إيّاك والأسدَ ، فيجوز أن تقولَ : اتّقِ نفسَك والأسدَ ، نصَّ عليه (سِ)[3].

وكذلك قوله : " إيّاي وأن يحذفَ أحدُكم الأرنب "[4][5].

والتقدير : إيّاي باعد وأن يحذفَ أحدُكم الأرنبَ ، يعني أن يرميه بسهمٍ أو شبهه ، والمعنى أنّهم حُذِّروا أن يأتوا فعلَهم إلى المتكلِّم النّاهي لهم ؛ لأنّهم إذا عصوه فكأنّهم قد أتوا ذلك الفعلَ الذي إليه ، وأوقعوه به ، فلهذا المعنى أضافوه إلى المتكلِّم ، وإن كان في

---

(١) الشرح الكبير ١٠٨٣/٣ .

(٢) بعد هذا في (ب) : على هذا المعنى أيضاً كلام واحد ، وفيه إضمار واحد ، وإياك والأسد كذلك ، وإن نصبت الأسد بإضمار فعل آخر كان في الكلام إضماران ، وهما كلامان ، وكذلك إياي والشرّ على باعد ، كأنّك قلت : باعدني من الشرّ والشرّ مني ، وإن شئت كان إيّاي منصوباً على احذر وأباعد الشرّ (سِ) وكأنه قال : إياي والشر (سع) ليس يخاطب نفسه ولا يأمرها ، وإنما يخاطب رجلاً يقول له : إيّاي عن الشر ، فينصب إياي بباعد ، ويحذف حرف الجرّ من الشرّ ، ويرفع الفعل المقدر عليه ، فيعطف على الأول ؛ لأنّ الفعل قد وقع على الأول .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٥/١ .

(٤) أثر يروى عن عمر بن الخطاب ﷺ ، وروايته في كتب النحويين : " لِتُذَكِّ لكم الأسل والرِّماح والسهام ، وإياي أن يحذفَ أحدُكم الأرنبَ " .

انظر : الكتاب ٢٧٤/١ ، الارتشاف ١٤٧٨/٣ ، اللسان ١٥/١١ (أسل) وغيرها كثير ، وجلُّ هذه الكتب تقتصر على قوله : وإياي ... إلخ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٨٣/٣ .

المعنى للمخاطب ، وأرادوا مع هذا الدلالة على أنّ الناهي عـن الفعلِ ملـتزمٌ للانتهـاء ، وآخذٌ نفسَه به .

قال السيرافي : " إن قال قائلٌ : إذا جعلتَ (الأسدَ) عطفاً على (إيّاك) بالواو ، فقـد شاركه في معناه ؛ لأنّ المعطوفَ بالواوِ يشاركُ المعطوفَ عليـه ، ألا تـرى أنّـك تقـول : ضربتُ زيداً وعمراً ، فيشتركان في الفعلِ ، فينبغي أن يكـونَ الأسـدُ مشـاركاً لإيّـاك ، فيكونُ المخاطبُ محذوراً مخوفاً ، كما أنّ الأسدَ محذورٌ مخوفٌ ؟. قيل له : لا يستنكرُ أن يكونَ التَّخويفُ واقعاً بهما جميعاً ، وإن كان طريقُ التّخويفِ مختلفاً ، ألا ترى أنّك تقول : خوَّفتُ زيداً الأسدَ ، فزيدٌ مخوَّفٌ ، والأسدُ مخوف ، وليس معناهمـا واحـداً ؛ **/٣٢٨/** لأنّ الأسدَ مخوِّفٌ ، أي : مخوفٌ منه ، وزيدٌ مخوفٌ ، أي : مُحَذَّرٌ ، ولفـظُ (خوَّفـتُ) قـد تناولهما جميعاً ، فكذلك إيّاك إيّـاك والأسـدَ ، المعنـى النـاصبُ لهمـا واحـد ، وإن كـان طريقُ التَّخويفِ مختلفاً ، وأمّا إيّاي والشّر ، فليس يخاطب نفسَه ولا يأمرها ، وإنّما يخاطبُ رجلاً يقول : إيّاي من الشرِّ ، فينصبُ إيّاي بباعد ، ويحـذفُ حـرفُ الجـرِّ مـن الشـرّ ، ويوقعُ الفعل المقدَّر عليه فيعطفه على الأول "(١).

(**شن**) : وشأنَكَ والحجّ(٢).

على : الزم(٣).

" ورأسَكَ والحائطَ .

على : اتقِ ، أو على : اضرب "(٤).

وقوله : ماز رأسكَ والسيفَ(٥).

---

(١) السيرافي ٢/٦٦ ، وبعده : " ... لأنّ الفعل قد وقع على الأول " .

(٢) الشرح الكبير ٣/١٠٨٤ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١٠٨٤ .

(٤) التوطئة ٣٥٠ .

(٥) الجزولية ٢٧٠ ، مجمع الأمثال ٢/٢٧٩ .

(شن) : أي : اتّقِ[1] .

وقال كثيرٌ من النحويين : أراد ترخيمَ مازِن ، ولم يكن اسمَ الرجلِ الـذي خوطِـبَ بـه مازناً[2]، إذ كان من مازن ، وقد تفعلُ العربُ مثلَ هذا في بعضِ المواضع ، ثم رخّمـه على ذلك ، أو يكونُ ترخيماً بعد ترخيم ، كأنه رخّمَ مازنيّاً فصار مازناً ، ثمّ رخّم مازناً[3] .

وقال ابنُ خروف[4]: إنّ اسْمَه كان مازناً ، وليس بترخيمٍ بعد ترخيم كما زعموا[5] .

وقوله : وامْرَأً ونفسَه[6] .

على : دع[7] امرأً ونفسَه .

وقوله : وأهلَكَ واللّيلَ[8] .

على : بادر أي أهلكَ قبلَ اللّيلِ[9] .

وتحقيقُ المعنى : أنَّه عطفَ الليلَ على الأهلِ ، وجعلهما مبادرين . ومعنى المبـادرة : مسابقتك الشيءَ ، كقولهم : بادرتُ زيداً المنزلَ ، فكأنّ الليلَ والرجلَ المخـاطبَ يتسـابقان

---

(١) التوطئة ٣٥٠ .

(٢) وبعده في (ب) : " واسمه خدام أسـر بجير القُشـيري ، فجـاءه قعنـب اليربوعي ليقتلـه ، فمنعـه المـازني منه ، فقـال المـازني : مـازِ رأسـك والسيف ، وتنـوي فيـه علـى أحـد وجهـين : إمـا أن يكـون سَـمّاه بمـازن ، إذ كان ... " .

(٣) كلام السيرافي نفسه ٦٧/٢ ، وزيادة : " ... فصار مازِ " .

(٤) علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، أبو الحسن ، ابن خروف الأندلسي النحوي ، عالم بالعربية ، أندلسي ، له كتب ، منها : شرح كتاب سيبويه ، سماه : تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب . توفّي سنة (٦٠٩هـ) . البغية ٢٠٣/٢ ، الأعلام ٣٣٠/٤ .

(٥) وفي (ب) : قال ابن خروف : وهذا بعيد ؛ لكثرة الحذف .

(٦) الجزولية ٢٧٠ .

(٧) الشرح الكبير ١٠٨٤/٣ .

(٨) الجزولية ٢٧٠ .

(٩) الكتاب ٢٧٥/١ .

إلى أهلِ الرجل ، فأمره الآمر أن يسابق اللّيلَ إليهم ليكون عندهم قبل الليل[1][2] .

وقوله : وعذيرَكَ[3] .

على : أحضر أوهات ، والعذيرُ : إمّا بمعنى العاذِر ، وإما بمعنى العُذْر مصدرٌ ، فصار كالنذيرِ والنكير[4] .

وضَعَّفَ بعضُهم هذا القول وقال : المصادرُ على فَعيلٍ لا تأتي إلاّ في الأصواتِ ، نحو : الصهيلُ والزفير .

وسيبويه يقدّر عذير تقدير عذَرَ ، وقد أفصحَ به[5] .

وقوله :

٦٧ عَذِيرَ الحَيِّ مِنْ عَدْوا نَ كانوا حَيَّةَ الأَرْضِ[6]

أي : أحضر عاذرَ الحيِّ .

وقد يجوز أن يكونَ اسماً وضعَ موضعَ المصدرِ ، نحو : عائذاً بالله من شرِّها ، أي : عياذاً .

وقوله : وهذا ولا زعَمَاتِكَ[7] .

---

(١) كلام السيرافي نفسه ٢/٦٧ .

وفي (ب) : فكأنه في العطف قال : بادر أهلك وبادر الليل ، وإن جعلته مفعولاً معه قدّرت : بادر أهلك مع الليل ، وكذلك : امرأً ونفسه ، إن جعلته معطوفاً كرّرت : دع امرأً ودع نفسه ، وإن جعلته مفعولاً معه قدرت : دع امرأً مع نفسه .

(٢) قال ابن جني : وهذا - لعمري - تفسير المعنى لا تقدير الإعراب ، فإنه على : الحق أهلكَ وسابق الليل . الخصائص ٣/٢٦١ .

(٣) الجزولية ٢٧٠ .

(٤) الشرح الكبير ٣/١٠٨٤ .

(٥) سيبويه ١/٢٧٦ ، وفي المساعد : " وقدّر سيبويه عذيراً تقدير عذر " ٢/٥٧٩ .

(٦) البيت من الهزج ، لذي الإصبع العدواني ، في ديوانه ٤٦ ، والكتاب ١/٢٤٦،٢٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٠٢ ، والأصمعيات ٧٢ ، والشعر والشعراء ٢/٧١٢ ، وخزانة الأدب ٥/٢٨٦ .

(٧) الجزولية ٢٧١ ، وانظر : المثل في الكتاب ١/٢٨٠ ، والمساعد ١/٤٤٠-٤٤١ .

على : ولا أزعم[1] ، أو : ولا أتوهّم[2] ما زعمت . والمعنى : هذا الحقُّ ، أو هذا الصحيحُ ، ولا أتوهّم زعامتك .

قال سيبويه : " ومنه قولُ ذي الرُّمَّة[3] :

٦٨) ديارُ ميّةَ إذ ميٌّ تُساعِفُنا ولا يرى مثلَها عجمٌ ولا عَرَبُ[4]

كأنه قال : اذكر ديارَ ميَّةَ ، ولكنّه حُذِفَ لعلم السامع ، والتزمَ الإضمارَ ؛ لكثرةِ الاستعمال "[5][6].

وقوله : و﴿ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ ﴾[7][8].

على : وأتوا ، وانتَهِ خيراً لك ، على : وأتِ[9].

والخليلُ وسيبويه يحملانِ نصبَ هذه الأشياء على إضمار فعلٍ دلّ عليه الأولُ ؛ لأنّه

---

(١) الشرح الكبير ١٠٨٤/٣ .

(٢) بعده في (ب) : ومعناه : أن المخاطب كان يزعم زعمات ، فلما ظهر خلاف قوله ، قال له قائل : هذا الحقُّ ولا أزعم زعماتِك ، أي : ولا أتوهّم ما زعمت ، أو هذا القول ونحو ذلك ، ويجوز أن تجعل هذا منصوباً بفعل لا يظهر ، وهو خبر ، وذلك أن المخاطب توهّم شيئاً ، فتقول له : هذا ولا زعماتك ، أي : أقول هذا ولا أزعم زعماتك .

(٣) غيلان بن عقبة بن بهيش بن مسعود العدوي ، من مضر ، أبو الحارث ، ذو الرّمّة ، وقيل له : ذو الرّمّة بقوله في الوتد : (أشعث باقي رمة التقليد) ، والرّمّة – بضمّ الراء – : الحبل البالي ، وبكسرها : الحبل البالي . توفّي سنة ٢٣هـ . الشعر والشعراء ٣٥٦ ، وفيات الأعيان ١١/٤ ، الأعلام ١٢٤/٥ .

(٤) البيت من البسيط ، لذي الرّمّة في ديوانه ٢٣ ، والكتاب ٢٨٠/١ ، ٢٤٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٨/١ ، ونوادر أبي زيد ٢١٨ ، ودلائل الإعجاز ١٤٧ ، وهمع الهوامع ٢١/٣ ، وخزانة الأدب ٣٦٥/٢،٣٣٩،٣٤٠ .

(٥) بعده في (ب) : وميٌّ : مبتدأ ، وتساعفنا خبره ، والجملة في موضع خفض بـ(إذْ) ، ومعنى تساعفنا : تساعدنا .

(٦) الكتاب ٢٨٠/١ .

(٧) النساء : ١٧١ .

(٨) الجزولية ٢٧١ .

(٩) الشرح الكبير ١٠٨٤/٣ .

ضدّه أو مثله[1]، فإذا قال : انتهِ خيراً لك ، فإنّما نهاه عن أمرٍ لا خيرَ فيه ، وأمره بإتيان أمرٍ فيه الخير ، فدلّ الأول على الآخر وإن كان ضدّه ، فإن قلت : اتبع الحقّ خيراً لك ، فكأنّك قلت : اتبع الحقّ وأتِ خيراً لك ، فدلّ الأولُ على الآخرِ المضمرِ ؛ لأنّه نظيرُه ، ومثله : ﴿ فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ ﴾[2].

" والكسائي : يجعلُ هذا خبرَ كان ، فتقديرُه : انتهِ يكن ذلك خيراً لك ، واتّبعِ الخيرَ يكن الاتّباعُ خيراً لك ، وآمنوا يكن الإيمانُ خيراً لكم "[3].

وهذا التقديرُ سهلٌ ، إلاّ أنّ إضمارَ (كان) في مثل هذا لا يطّرد ، ألا ترى أنّك إذا قلت : انتهِ يا فلانُ أمراً قاصداً ، فلا يحسُن فيه : يكن انتهاؤك أمراً قاصداً ؛ لأنّك لم تُرد هذا المعنى ، وإنّما أردت : انتهِ عن هذا الأمرِ الذي ليس بقاصدٍ ولا صوابٍ ، وأتِ أمراً فيه القصدُ والصَّوابُ ، وكذلك إذا قلت : انتهِ عن شتم الكريمِ بشتمِ اللّئيم ، لم يحسن إلاّ على إضمار : وأتِ شتمَ اللّئيم ، ولو أضمرت (كان) لم يصحّ .

فتقديرُ الخليلِ أصحّ ؛ ولأنّ الأمرَ بالشيءِ نهيٌ عن ضدِّه ، ويقوى إذا اقترن به قرينٌ مثل هذه الآية ، فإنَّ نصَّ الشارعِ النهيُ عن المنكرِ والأمرُ بالمعروف .

(**سع**) : " وأيضاً فإنَّه ليس فيه دليلٌ على أنّه إذا نهاهُ عن شيءٍ ، أو أمرَه به أنّه يُدخله في أمرٍ آخر ، فينقله إليه كما يكونُ ذلك في تقديرِ الخليل ؛ لأنّه يأمرُهُ بالتزامِ شيءٍ على طريقِ التوكيدِ والتثبيت ، مع أنّ إضمارَ (كان) إنّما ينبغي حيث يكون هناك حرفٌ يُطلبُ بالفعل ، نحو : إنْ خيراً فخير ، وإن شرّاً فشرّ ، على تقديرِ : إن كان عملُه خيراً فجزاؤه خيرٌ .

قال الفراء : " ﴿ فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ ﴾ ، (خيراً) منصوب باتّصاله بالأمرِ ؛ لأنّه من صفةِ الأمرِ ، وقد يُستدلُّ على ذلك أنّك ترى الكنايةَ عن الأمرِ تصلُح قبل الخبرِ ،

---

(١) الكتاب ٢٨٢/١،٢٨٣ .

(٢) النساء : ١٧٠ .

(٣) انظر رأي الكسائي في : شرح الكتاب للسيرافي ٧٢/٢ ، والارتشاف ١٤٧٥/٣ ، والمساعد ٤٤١/١ .

فتقول : اتقِ اللهَ هو خيرٌ لك ، أي : الاتِّقاءُ خيرٌ لك ، فإذا أسقطتَ (هو) اتَّصلَ بما قبلَه فنصب ، ولا يكونُ نصبُه على إضمارِ (يكن) "[1].

وهو مردودٌ ؛ لأنّه لا يقعُ على هـذا دُعـاءٌ إلى التوحيـد ، وليـس المـرادُ النهـي عـن التثليث فقط ، ولكن المرادَ النّهيُ عنه والتّزجيةُ إلى التوحيد ، والأَوْلى ما قال سيبويه من النصبِ بإضمارِ فعلٍ لا يظهر لدلالةِ الحالِ عليـه ؛ لأنّ الدّعـاءَ إلى التوحيـد كـان قائمـاً ثابتاً "[2].

ومن هذا عند (**س**) : " قولُ عمرَ بن أبي ربيعة[3]:

٦٩) فواعـديـه سَرْحَتَـيْ مالِكٍ … أوِ الرُّبا بينهما أَسْهَلا "[4][5]

نصبَ (أسهلَ) بإضمارِ فعلٍ ؛ لأنّه لَمّا قال : واعديه ، دلَّ على أنه يقولُ له : ايتِ مكانَ كذا وكذا .

وأسهلاً : يُحتمل أن يريدَ مكاناً سهلاً فيه رملٌ **/٣٢٩/** وليس بخشن ، والآخر : أن يكونَ مكاناً بعينِه بين سرْحتي مالكٍ والرُّبا .

وقيل : المعنى يكونُ ذلك أسهلَ لك[6].

وقوله : ووَراءَكَ أَوْسَعَ لكَ[7].

---

(١) معاني القرآن ٢٩٥/١،٢٩٦ ، والمساعد ٤٤١/١ .

(٢) السيرافي ٧١/٢،٧٢ .

(٣) عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، أبو الخطاب ، الشاعر المشهور ، توفّي سنة ٩٣هـ ، له ديوان شعر . الشعر والشعراء ٣٧١ ، وفيات الأعيان ٤٣٦/٣ ، الأعلام ٥٢/٥ .

(٤) البيت من السريع ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانـه ٣٤١ ، والكتـاب ٢٨٣/١ ، والخزانـة ١٢٠/٢ ، وله أو لغيره من الحجازيين في شرح أبيات سيبويه ٤٢٨/١ ، وبلا نسبة في لسان العرب (وعد) .

(٥) الكتاب ٢٨٣/١ .

(٦) في (ب) : (خ) : شاهد البيت : نصب (أسهلاً) كأنه قال : وإيت أسهلها عليـك ؛ لأنـه كمـا خيرهـا دلّ على أنّه يريد أسهلها .

(٧) الجزولية ٢٧١ ، الكتاب ٢٨٢/١ .

على : جنبِ وراءك ، وايتِ أوسعَ لك ، أي : مكاناً أوسع لك[1] .

وقوله : ومَن أنتَ زيداً[2] ؟.

على : من أنت تذكرُ زيداً[3] .

وأصلُ هذا أنّ رجلاً غيرَ معروفٍ بفضلٍ ، كأنّه سُمِّيَ بزيدٍ ، وكان زيدٌ معروفاً بشجاعةٍ وفضلٍ ، فلمّا تسمّى الرجلُ المجهولُ بزيدٍ الذي هو معروفٌ بالشجاعةِ والفضل ، دُفِع عن ذلك وأُنكر عليه ، فقيل له ذلك ، أي : مَن أنتَ ذاكراً زيداً ؟. ومعرِّفاً هذا الاسم .

ويجوزُ الرفعُ في زيدٍ ، والنّصبُ أقوى ، أي : كلامُك زيدٌ ، أو ذكرُك زيدٌ ، أي : ذكرُك ذكرُ زيدٍ ، وكلامُك اسمُ زيدٍ ، وقد تقولُ لمن ليس اسمُه زيداً : مَن أنت زيداً ؟. على المثل الجاري ، كما قالوا : (أطِرِّي إنَّك ناعلةٌ)[4] و(الصّيفَ ضيّعتِ اللبنَ)[5] ، فتخاطبُ الرجلَ بهذا ، وإن كان للمؤنّثِ ؛ لأنّ المعنى : أنت عندي بمنزلةِ التي قيل لها هذا .

(طـ)[6]: " لا يمتنعُ أن تُضمرَ مذكورَك على المعنى ، ألا ترى أنه قد أُوقِع الاسمُ موقعَ الفعلِ على المعنى ؟. وإنّما حملَه على هذا لقلّته ، ولو كثر لحمله على الحكاية ،

---

(١) الشرح الكبير ١٠٨٤/٣ ، الارتشاف ١٤٧٥/٣ .

(٢) الجزولية ٢٧١ .

(٣) الشرح الكبير ١٠٨٤/٣ .

(٤) مَثَل يُضرَب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه . الكتاب ٢٩٢/١ ، المقتضب ١٤٥/٢ ، الأمثال ٤٣٠/١ .

(٥) مَثَل يُضرب لمن يطلب شيئاً قد فوّته على نفسه . المقتضب ١٤٥/٢ ، الأمثال ٦٨/٢ .

(٦) المراد به : محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الأشبيلي ، أبو بكر ، المعروف بابن طلحة ، المتوفّى سنة ٦١٨هـ ، لا أحمد بن طلحة أبو بكر ، كما زعم ذلك ابن عبد الملك ؛ لأنّ المشهور بابن طلحة أبو جعفر ، وليس أبا بكر هذا المتوفّى سنة ٦٢٠هـ . البغية ١٢١/١ .

كأنّه قال : كلامُك أنا زيدٌ ، وحذفَ (أنا) اجتزاءً "[1][2] .

وقوله : ومرحباً وأهلاً[3] .

على : صادفت[4] .

(**ش**) : " تقديرُ الناصبِ في هذا : أتيتَ رُحْباً وأهلاً "[5] .

وقدّره سيبويه : " رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ "[6] ، وهذا التقديرُ إنّما قدّره بفعلٍ ؛ لأنّ الدُّعاءَ أصلُه أن يكونَ بالفعل ، فقدَّره بفعلٍ من لفظِ المدعوِّ به ، وإن لم يكن المعنى على ذلك ، ألا ترى أنّ الإنسانَ الزائرَ إذا قال له المزورُ : مرحباً وأهلاً ، فليس يريدُ رَحُبت بلادُك وأَهِلت ؟. إنّما يريد : أصبتَ رُحْباً وسعةً وأُنساً ؛ لأنّ الإنسانَ إنّما يأنسُ بأهله ومَن يألفه[7] .

ومرحباً وأهلاً يُستعملُ دعاءً ، كأن ترى رجلاً يريدُ سفراً فتقول له : مرحباً وأهلاً وسهلاً ، أي : لقاك اللهُ ذلك ، ويُستعملُ أيضاً خبراً إذا قَدِم عليك ضيفٌ فتقول له : مرحباً وأهلاً ، أي : قد صادفتَ عندي ذلك .

ومِن العرب مَن يرفعُ فيقول : أهلٌ ومرحبٌ ، أي : هذا أهلٌ ومرحبٌ ، أي : هذا

---

(١) وبعده في (ب) : قال (**س**) : وبعضهم يرفع ، وذلك قليل ، كأنه قال : من أنت كلامك أو ذكرك زيدٌ ، وإنّما قلَّ الرفع ؛ لأنّ إعمالهم الفعل أحسن من أن يكونَ خبراً لمصدر ليس له ، ولكنه يجوز على سعة الكلام ، وصار كالمثل الجاري ، حتى إنهم ليسألون الرجل عن غيره فيقولون للمسؤول : من أنت زيداً ؟. كأنه يكلِّم الذي قال : أنا زيد ، أي : أنت عندي بمنزلة الذي قال : أنا زيدٌ ، فقيل له : من أنت زيداً ، كما تقول للرجل : " أطِرِّي إنّك ناعلة واجمعي " . الكتاب ٢٩٢/١ .

(٢) كلام السيرافي نفسه ٧٦/٢ ، والأعلم في النكت ٣٥٥/١،٣٥٦ .

(٣) الجزولية ٢٧١ ، وبعده : " **وسهلاً** " .

(٤) الشرح الكبير ١٠٨٥/٣ .

(٥) مكان هذا في (ب) : وتقدير الناصب أدركت رُحْباً وأهلاً وأصبت .

(٦) الكتاب ٢٩٥/١ .

(٧) كلام الأعلم نفسه ٣٥٨/٢ .

أهلٌ مثلُ أهلِك . وأنشد (سـ) قولَ الشاعر :

٧٠) وبالسَّـهْبِ مَيْمُـونُ النَّقيبـةِ قـولُه لِمُلتمِسِ المعروفِ : أهلٌ ومَرْحبُ[1][2]

السَّهبُ : موضعٌ مستوٍ ، يصفُ أنَّه دُفِن بذلك الموضع رجلٌ ميمونُ النّقيبةِ ، وهـي الخليقةُ . ومثله :

٧١) إذا جئتُ بوّاباً له قال : مَرْحباً ألا مَرحَبـاً واديكَ غير مَضِيقِ[3]

كأنه قال : ألا هذا مرحبٌ ، وكأنه قال : ألا هذا أهـلٌ ومرحـبٌ ، ويكـونُ مبتـدأ والخبرُ محذوف ، كأنَّه قال : لك أهلٌ ومرحبٌ ، أو لك مرحبٌ[4] .

وقوله : وإن تَأتِ فأهلَ اللّيلِ والنّهارِ[5] .

على : تأتي أهلَ الليلِ وأهلَ النّهارِ[6] .

على معنى : أنّك تأتي من يكونُ لك كالأهلِ بالنّهارِ والليلِ .

وقوله : وسَبُّوحاً قدُّوساً[7] .

أي : ذَكَرْتُ أو ذُكِّرتُ[8] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ١٩ ، والكتاب ٢٩٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٧/١ ، وبلا نسبة في المنصف ٣٧/٣ ، والمقتضب ٢١٩/٣ ، وهمع الهوامع ٢٣/٣ .

(٢) الكتاب ٢٩٦/١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٢٩ ، والكتاب ٢٩٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٢/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢١٩/٣ ، وهمع الهوامع ٢٣/٣ .

(٤) قال الأعلم : ولو نصب أيضاً لجاز . النكت ٣٥٩/٢ .

(٥) الجزولية ٢٧٢ .

(٦) الشرح الكبير ١٠٨٤/٣ .

(٧) الجزولية ٢٧٢ ، وبعده : " **ربِّ الملائكةِ والرّوحِ** " .

(٨) الشرح الكبير ١٠٨٤/٣ .

وقوله : كِلَيْهما وتَمْراً[1][2] .

على : أعطِني[3] .

وأظهرَ بعضُهم فيه الفعل .

وقوله : وكلَّ شيءٍ ولا شَتِيمةَ حُرٍّ[4][5] .

على : ارتكِبْ كلَّ شيءٍ ، ولا ترتكب شتيمةَ حُـرٍّ[6] .

وقوله : وانْتَهِ أَمْراً قاصِداً[7] .

على : انتهِ وايتِ[8] أمراً قاصداً .

(**ش**) : " وذِكرُه هذه اللّفظةَ في جملةِ (ما انتصـبَ علـى إضمـارِ فعـلٍ لا يظهـرُ) غلطٌ منه تقدّمَه إليه الزّمخشريُّ[9] في مفصَّله[10] ، وأظنُّه الذي غلَّطه ؛ لأنّي لا أعرف مَـن

(١) قال سيبويه : ومِن ذلك قول العرب : " كليهما وتمـراً " ، فهـذا مَثَـل قـد كـثُر في كلامهـم واستعمل ، وتُرِك ذِكرُ الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنّه قال : أعطني كليهما وتمراً . ثمّ قال : ومـن العرب مَن يقول : " كلاهما وتمراً " ، كأنه قال : كلاهمـا لي ثابتـان وزدنـي تمـراً . الكتـاب ١/٢٨٠،٢٨١ . وانظر قصة المَثَل في : الميداني ٢/١٥١ .

(٢) الجزولية ٢٧٢ ، وقبله : " **ومن هذا الباب عند بعضهم** ... " .

(٣) الشرح الكبير ٣/١٠٨٤ .

(٤) قال سيبويه : ومن ذلك قولهم : ... و" كلّ شيء ولا شتيمة حُرٍّ " ، أي : ايت كـلَّ شـيء ولا ترتكـب شتيمة حُرٍّ ، فحذف لكثرة استعمالهم إيّاه ، فأجري مُجرى : ولا زعمـاتك . ومِـن العـرب مَـن يقـول : ... " وكلُّ شيء ولا شتيمة حُرٍّ " ، كأنه قال : كلُّ شيء أمم ولا شتيمة حُرٍّ ، وتركَ ذِكرَ الفعـل بعـد (لا) ؛ لِما ذكرت لك ، ولأنه يستدلّ بقوله : كلّ شيءٍ ، أنه ينهاه . الكتاب ١/٢٨١ .

(٥) الجزولية ٢٧٢ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١٠٨٤ .

(٧) الجزولية ٢٧٢ .

(٨) الشرح الكبير ٣/١٠٨٥ .

(٩) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري ، جار الله أبو القاسم ، توفّي سنة ٥٣٨هـ ، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب ، من أشهر كُتبه : الكشاف في تفسير القرآن ، وغيرها . انظر : الأعلام ٧/١٧٨ .

(١٠) قال الزمخشري : " ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير : إياك والأسد ... ومنه قوله : انته أمراً قاصداً " . المفصل ٤٨-٤٩ .

غلطَ فيه غيرُه مِمّن تقدّم ، وليس كما قالاه ، والذي غلّطهما أنّ سيبويه ذكر هذه اللفظةَ هناك على المعنى الذي بُيِّن أنّه إنّما ذكرها هناك مع ذلك المعنى لا على أنّ الإضمارَ فيها لا يظهر ، ونصَّ على ذلك . ولا أدري كيف لقفا هذه اللّفظةَ وعرَّياها مِمّا اقترن بها ، مما يدلُّ على أنّها ليست من الباب ، حتى دخلت لهما في البابِ بذلك اللّقفِ والتَّعرِّي ؟، إلاّ أنّ ذلك إنّما اتّفق بقلّةِ الاشتغال بالكتاب ، فلقفا منه المثلَ ، وتخيّلا أنها كلَّها مذكورةٌ على جهةٍ واحدة ، وهذا شنيعٌ في حقِّهما جداً "[1].

قال (س) : " ويظهرُ ذلك من الكلامِ انته يا فلانُ أمراً قاصداً ، إلاّ أنّ هذا يجوزُ لك فيه إظهارُ الفعلِ ، فإنّما ذكرتُ لك ذا لأُمثِّل لك الأول به ؛ لأنّه قد كثُر في كلامهم حتى صارَ بمنزلة المثل ، فحذفوه كحذفِهم : ما رأيتُ كاليومِ رجلاً "[2]. هذا نصُّ سيبويه وتصحيح ما قال (ش) .

وقوله : ومِمّا يقبحُ فيه الإظهارُ ولا يمتنعُ ، ويمتنعُ عند قومٍ : الأسدَ الأسدَ[3].

" تعلّق مَن لم يمنعِ الإظهارَ في ذلك بظاهرٍ من الكتاب ، وإذا تبيَّن في موضعِه تبيّن أنّه ليس على مأخذهم ، وانتصابه على : احذر .

وكذلك : الجدارَ الجدارَ ، والصبيَّ الصبيَّ ، والطريقَ الطريقَ "[4].

على : خلِّ .

قال (س) : " وإذا قلتَ : الطريقَ الطريقَ ، لم يُحسن إظهارُ الفعل ؛ لأنّ أحدَ الاسمين قام مقامه ، فإن أفردت الطريقَ حسُنَ الإظهارُ ، وأنشد قولَ الشاعر :

(١) الشرح الكبير ١٠٨٥/٣،١٠٨٦ .

(٢) الكتاب ٢٨٤/١ .

(٣) الجزولية ٢٧٢ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٨٦/٣ .

٧٢) /٣٣٠/ خَلِّ الطَّريقَ لِمَن يَبني المنارَ بِهِ   وابرُزْ ببرزَةَ حيثُ اضطرَّكَ القَدَرُ "[1][2]

وقال :

٧٣) أخاكَ أخاكَ إنّ مَن لا أَخو لهُ   كَساعٍ إلى الهيجَا بِغَيرِ سِلاحِ[3]

كأنّه يريدُ : الزمْ أخاك ، غير أن هذا لا يحسن فيه إظهار الفعل إذا كررت ، ويحسن إذا لم تكرر إذا قلت : أخاك ، أن تقول : الزمْ أخاك ؛ لأنّهم إذا كرَّروا جعلوا أحدَ الاسمين كالفعل ، والاسمَ الآخرَ كالمفعول ، وكان الأوّلُ بمنزلةِ (الزمْ) ، غيرَ أنّ هذا لا يَحْسُنُ فيه إظهارُ الفعلِ إذا كرّرت ، ويحسنُ إذا لم تكرِّر إذا قلت : أخاك ، أن تقول : الزم أخاك .

وقال ابنُ خروف : " يجوزُ الإظهارُ في البيتِ وإن تَكرَّرَ الاسم ؛ لأنه لم يكثر ، وإنّما يلتزم الإضمارُ فيما كثر استعمالُه ، فإن لم يكثر الاستعمالُ لم يلتزم الإضمار " .

والأوّلُ قولُ السيرافي .

ويظهرُ لي قولُ ابنِ خروفٍ ؛ لأنّ علّةَ الإضمارِ الملتزمِ إنّما هي كثرةُ الاستعمالِ ، ألا ترى أنّ (سِ) جعل (إيّاك والأسدَ) من الذي يلتزم إضمارُه ، وجعل (نفسَك والأسدَ) من الجائز فيه إظهارُ الفعلِ ؛ لأنّه لم يكثر كثرةَ الآخر .

(سع) : " ومِمّا يقومُ مقامَ التكريرِ والعطفِ : إضافةُ المصدرِ إلى الاسمِ في قولك : حذَرَكَ زيداً ، وعذيرَكَ من زيدٍ ، فلا يجوزُ إظهارُ الفعل في هذا ونحوه ؛ لأنّ إتيانَك بالمضافِ إليه ، وتبيُّنَكَ للمقصودِ بالخطابِ يقومُ مقامَ تكريرِ الفعلِ وتوكيدِه ، فلم يجز لذلك ذِكْرُ الفعلِ ؛ لأنّ دخولَ الفعلِ على الفعلِ لا يجوز "[4].

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٢١١/١ ، والكتاب ٢٥٤/١ ، والصاحبي في فقه اللغة ٣٠٠ ، وشرح التصريح ١٩٥/٢ ، ولسان العرب (برز) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٤/٤ .

(٢) السيرافي ٦٨/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٩ ، والكتاب ٢٥٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/١ ، وشرح التصريح ١٩٥/٢ ، والخزانة ٦٥/٣،٦٧ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٨٠/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٨٨ ، وشرح قطر الندى ١٣٤ .

(٤) السيرافي ٦٨/٢ .

قال (**س**) : " ومِن ثَمّ قال عمرو بن معديكرب[1]:

٧٤) أُريــدُ حيــاتهُ ويُريــدُ قَتــلي عَذِيرَكَ مِن خَلِيلِك مِن مُرادِ[2] "[3]

أي : الزم عذيرَكَ من فلان ، أي : هَلُمَّ معذرتكَ منه .

(**دّ**) : " تقول العربُ : عذرة إليك ، ومعذرة إليك " ، أي : اعتذاراً .

ومَن عذيري مِن فلان ؟. أي : مَن يعذرني منه ؟. وساء عذيره ، أي : حاله[4].

قال أبو بكر بن السّراج[5]: " العذيرُ : النظـير ، يقـال : عذيـرك مـن فـلانٍ ، أي : هَلُمَّ نصيرَك ، والعذير أيضاً : الحال "[6].

وقوله : وسَقْياً[7].

على : سَقاك[8].

ورَعْياً[9].

---

(١) عمرو بن معديكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي ، يكنى أبا ثور ، الشاعر المعروف ، توفّي سنة ٢١هـ . انظر : الشعر والشعراء ٢٤٠ .

(٢) الكتاب ١٧٦/١ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ١٠٧ ، والكتاب ٢٧٦/١ ، وشـرح أبيـات سيبويه ٣٠٠/١ ، وخزانة الأدب ٣٦١/٦ ، ٢١٠/١٠ ، وعجزه لعلي بن أبـي طـالب ﷺ في لسـان العرب (عذر) ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢١/٣ .

(٤) اللسان (عذر) .

(٥) محمد بن السّري بن سهل البغدادي النحوي ، أبو بكر بـن السّـراج ، توفّـي سنة ٣١٦هـ ، أحد أئمـة الأدب والعربية ، من كتبه : الأصول في النحو ، شرح كتاب سيبويه ، الشعر والشعراء ، الموجـز في النحـو ، الخطّ والهجاء .. وغيرها . انظر : البغية ١٠٩/١ ، الأعلام ١٣٦/٦ .

(٦) لم أوفّق في العثور عليه .

(٧) الجزولية ٢٧٣ ، وقبله : " **ومن المصادر في الدعاء له** ... " .

(٨) الشرح الكبير ١٠٨٦/٣ .

(٩) الجزولية ٢٧٣ ، وقبله : " **ومن المصادر في الدعاء له** ... " .

على : رَعاك[1] .

وهما مصدرانِ انتصبا على المصدرِ ، وهما على معنى الدُّعاءِ .

(طَ) : " كلُّ شيءٍ من الفعلِ يُستعملُ في الدّعاءِ ، ويصلح لهُ يصلح في هذا البابِ ، وبابه المتعدّي ، وربّما جاء في غيره ، وهذه الأبوابُ لا تنفكُّ من الكثرةِ والمشاهدةِ وجري الذِّكر ، ونحو هذا من الدَّلالاتِ ، وهو دعاءٌ له "[2] .

وقول الشّاعر :

٧٥) تفاقَدَ قومي إذْ يَبيعونَ مُهْجَتِي بِجاريَةٍ بَهْراً لَهُم بعدَها بَهْراً[3]

قال (س) : أي : تبّاً[4] .

(طَ) : " معنى (بَهْراً) : قهراً ، أي : غُلبوا غَلْباً ، كقولك : بهرني الشّيءُ : أي : غلبني ، ومنه : القمرُ الباهرُ ، إذا تَمّ ضوءُهُ وغلب ، وبهرتُ فلاناً : غلبته ، وبهرها بكذا : قذفها "[5] .

ابن الأعرابي[6] في نوادرِهِ : " يقالُ للقومِ إذا دعوتَ عليهم : بهرهم اللّهُ ، والمبهورُ : المكروبُ . وأنشدَ لِعمرَ بن أبي ربيعة :

---

(١) الشرح الكبير ١٠٨٦/٣ .

(٢) لم أوفّق في معرفته .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لابن ميادة في ديوانه ١٣٥ ، والكتاب ٣١١/١ ، والإنصاف ٢٤١/١ ، ومعجم البلدان ١٩٧/٥ ، ولسان العرب (فقد) و(بهر) ، وليزيد بن مفرغ في ملحق ديوانه ٢٤٣ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٢٨٦/١ .

(٤) الكتاب ٣١١/١ .

(٥) كلام السّيرافي بنصّه ٨٤/٢ .

(٦) محمد بن زياد ، أبو عبد الله بن الأعرابي ، توفّي سنة ٢٣١هـ ، راوية ناسِب علاّمة باللغة ، له من الكتب : النوادر ، الأنواء ، أسماء الخيل وفرسانها .. وغيرها . البغية ١٠٥/١ ، الأعلام ١٣١/٦ .

٧٦) ثمّ قالوا : تُحِبُّها ؟. قلت : بهراً عَدَدَ الرّملِ والحَصَى والنُّجومِ[١] "[٢]

فهذا دعاءٌ ، ويحتملُ (تفاقدَ) في البيتِ أن يكونَ خبراً ، أو قد يكونُ دعاءً كقوله :

٧٧) فهَلاّ أعَدّوني لِمثلي تَفاقَدوا وفي الأرضِ مبثوثاً شجاعٌ وعقربُ[٣]

فإذا جاز إسنادُ الدُّعاءِ إلى المدعوِّ عليه ، جاز المصدرُ ، وهو بابٌ واسع .

" وفسَّر سيبويه (بهراً) بتبّاً لهم "[٤]، فجعله لفظاً غريباً ؛ لأنّ بهرَه بمعنى خيّبهُ غير معروفٍ ، فتحتملُ أن تكونَ كلمةً نادرةً بمعنى التَّبِّ لا فعل لها على ما فسَّرناه قبل .

وقوله : وخَيْبَـةً[٥] .

انتصابه على : خاب[٦] .

[وقوله][٧] وجَدْعاً[٨] .

على : جَدَعكَ اللهُ[٩] جَدْعاً .

[وقوله][٧] وَعَقْراً[١٠] .

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٣١ ، والخصائص ٢٨١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٩ ، ولسان العرب (بهر) ، ومغني اللّبيب ١٥ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣١١/١ ، وهمع الهوامع ١٨٨/١ .

(٢) في شرح شواهد المغني : وقال ابن الأعرابي في نوادره : المبهور : المكروب ، وأنشد البيت . شرح شواهد المغني ٤١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في كتاب الجيم ١٩٣/٢ ، وخزانة الأدب ٢٠٩/٣ .

(٤) الكتاب ٣١١/١ .

(٥) الجزولية ٢٧٣ ، وقبله : " **وعليه ...** " .

(٦) الشرح الكبير ١٠٨٧/٣ .

(٧) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

(٨) الجزولية ٢٧٣ .

(٩) الشرح الكبير ١٠٨٧/٣ .

(١٠) الجزولية ٢٧٣ .

على : عَقَرَكَ اللهُ عَقْراً[1] .

وقوله : وتَعْساً[2] .

على : تَعِسَ ، أي : هَلَكَ[3] .

وقوله : وتَبّاً[4] .

على : تَبَّ ، أي : خسر[5] .

[وقوله][6] وَجُوعاً[7] .

على : جاعَ[8] .

وقوله : وَنُوعاً[9] .

(في انتصابهِ قولان :

أحدهما : على أنّه نَاعَ ، أي : تمايلَ من الجوعِ .

والآخرُ : عَطِشَ .

وقيل : إنّه إتباعٌ . وسيأتي بعد)[10] .

ومثله قولُ بعضِهم : (جُوداً له وجُوساً) ، بعضهم يقول : جُوساً إتباعٌ لجود ، وبعضهم يقول : الجوسُ : الجوعُ ، بمعنى : الجود .

---

(١) الشرح الكبير ١٠٨٧/٣ .

(٢) الجزولية ٢٧٣ .

(٣) الشرح الكبير ١٠٨٧/٣ .

(٤) الجزولية ٢٧٣ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٨٧/٣ .

(٦) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

(٧) الجزولية ٢٧٣ .

(٨) الشرح الكبير ١٠٨٧/٣ .

(٩) الجزولية ٢٧٣ ، وقد تأخرت هذه اللفظة فيها .

(١٠) ما بين القوسين ليس في الجزولية .

وقوله : وَبُؤْساً[1].

على : بئس[2].

[وقوله][3] **وبَهْراً**[4].

على : بَهَر ، أي : غلبَ[5]، وقد فسّرتُه قبل[6].

وقوله : وَبُعْداً[7].

على : بَعِدَ – بكسر العين –[8]. قال تعالى : ﴿ **كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ** ﴾[9].

وقوله : وَسُحْقاً[10].

على : سَحِقَ ، أي : بعد[11].

وقوله : أُفَّةً[12].

أي : نتناً[13].

وكذلك **[قوله]**[3]: **دَفْراً**[14].

---

(١) الجزولية ٢٧٣ .

(٢) الشرح الكبير ١٠٨٧/٣ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

(٤) الجزولية ٢٧٣ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٨٨/٣ .

(٦) انظر : ص١٢٠ .

(٧) الجزولية ٢٧٣ .

(٨) الشرح الكبير ١٠٨٨/٣ .

(٩) هود : ٩٥ .

(١٠) الجزولية ٢٧٣ .

(١١) الشرح الكبير ١٠٨٨/٣ .

(١٢) الجزولية ٢٧٣ ، وبعده : " **وتُفَّةً** ... " .

(١٣) الشرح الكبير ١٠٨٧/٣ .

(١٤) الجزولية ٢٧٣ .

أي : ألزمه اللهُ ذلك .

[**وقوله**][1] : **وتُفَّـةً**[2] **كذلك** ، ولا فِعلَ لهذه الثلاث من لفظِها ، وإنّما يقدَّرُ : ألزمه الله ذلك .

وقوله : وجُوداً[3] .

بمعنى : جوعاً ، وكذلك جُوساً[4] .

بالإتباع . وقد تقدّمَ بيانُه .

وقوله : ومنه مُضافاً وَيْحَكَ[5] .

على : ألزمَك اللهُ ، وهو ترحُّمٌ[6] .

[**وقوله**][1] : **ووَيْسَكَ**[7] .

كذلك وهو استصغارٌ واحتقارٌ[8] .

(**طـ**) : " وَيْحٌ كلمةٌ تقالُ رحمةً ، ووَيْسٌ كلمةٌ في معنى رأفةٍ واستملاحٍ ، وهي مضافةٌ إلى المفعولِ ، وعلى ذلك تفسيرُها ، وعليه كلامُ سيبويه وتفسيره[9] ، ومتى أضفتَ ألزمتها النَّصبَ ، ولا يجوزُ فيه الرَّفعُ ؛ لأنّه مبتدأٌ /**٣٣١**/ لا خبرَ له ، وإذا فصلته من الإضافةِ جازَ فيه الرفعُ والنصبُ ، تقول : ويحٌ له ، وويحاً له ، وويلٌ له ، وويلاً له ، ولا يقوى على النصبِ في هذا قوتُه في غيرِه من المصادر ؛ لأنّ هذا مصدرٌ لا فعلَ له ،

---

(١) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

(٢) الجزولية ٢٧٣ .

(٣) الجزولية ٢٧٣ ، وقبله : " **ومنه متبعاً عند بعضهم جوعاً ونوعاً** ... " .

(٤) الشرح الكبير ١٠٨٩/٣ .

(٥) الجزولية ٢٧٣ .

(٦) الشرح الكبير ١٠٨٧/٣ .

(٧) الجزولية ٢٧٣ .

(٨) الشرح الكبير ١٠٨٧/٣ .

(٩) الكتاب ٣١٨/١ .

وإنّما يقوى النصبُ في المصدرِ الذي له فعلٌ ، نحو : حمداً ، وشكراً ، والرّفعُ في ويحٍ وويلٍ قويٌّ ، ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾[١] " .

وأنشد ابن جني :

٧٨) فَمَـا وَالَ وَلا واحَ ولا واسَ أبو هندٍ[٢]

فاستعملَ منها أفعالاً ، وهذا شاذٌّ . وقيل : إنّه مولّدٌ[٣] ، وتقول : ويحٌ له ، وتبٌّ له وتبّاً له ، وويحاً ، فهذا ونحوه من الدُّعاءِ ، إذا جمعوا بينهما غلّبوا المتقدِّمَ ، فالغالبِ على تبٍّ النصبِ ، وعلى ويحِ الرّفعِ إذا أُفْرِدا .

وسيبويه يختار أن يُحملَ كلُّ واحدٍ منهما على وجههِ إذا أُفْرِد ، فإذا قالوا : تبّاً له وويحاً ، فلم يأتوا بخبرٍ للآخر ، وافقهم سيبويه على النّصبِ ؛ لعدم الخبر ؛ لأنّ العربَ لا تقولُ ويحٌ ولا ويلٌ إلا مع خبريهما[٤] .

وقوله : ووَيْلَكَ[٥] .

هو بمعنى الفضيحةِ[٦] ، أي : ألزَمَك اللهُ .

[وقوله][٧] : **ووَيْبَكَ**[٨] كذلك .

وهو استصغارٌ أيضاً[٩] .

---

(١) المطففين : ١ .

(٢) البيت من الهزج ، وهو بلا نسبة في المنصف ١٩٨/٢ ، والممتع في التصريف ٥٦٧/٢ ، والمزهر ٤٣/٢ ، وشرح التصريح ٣٣٠/١ .

(٣) المنصف ١٩٨/٢ .

(٤) الكتاب ٣١٨/١ .

(٥) الجزولية ٢٧٣ .

(٦) الشرح الكبير ١٠٨٩/٣ .

(٧) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

(٨) الجزولية ٢٧٣ .

(٩) الشرح الكبير ١٠٨٩/٣ .

وقوله : وَحَمْداً[1] .

على : أحمدُ اللهَ حمداً[2] .

[**وقوله**][3]**: وشُكْراً**[4] .

على : أشكُرُه[5] .

[**وقوله**][3]**: لا كُفْراً**[6] .

على : لا أكفُره[7] .

وَحَمْداً وشُكراً ينتصبان على المصدرِ لا على المفعولِ به ؛ لأنّ القائلَ إذا قال حمداً وشكراً ، فإنه حامدٌ وشاكرٌ ، فالمضمرُ فعلٌ من لفظِ المصدرِ .

وغُفرانَك يُتصوَّرُ فيه النصبُ على المفعولِ به ، أي : اللهم هب لي غفرانَك .

ويُتصوّر فيه النَّصبُ على المصدر .

وقوله : وَعَجَباً[8] .

على : أعجب[9] .

[**وقوله**][3]**: وكرامَةً**[10] .

على : أُكْرِمُك .

---

(١) الجزولية ٢٧٥ ، وقبله : " **وفي غيرِ الدعاء** ... " . وقد تأخّرت هذه الصفحة في الجزولية بالخطأ .

(٢) الشرح الكبير ١٠٨٩/٣ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

(٤) الجزولية ٢٧٥ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٨٩/٣ .

(٦) الجزولية ٢٧٥ .

(٧) الشرح الكبير ١٠٨٩/٣ .

(٨) ليست في الجزولية .

(٩) الشرح الكبير ١٠٩٠/٣ .

(١٠) الجزولية ٢٧٥ .

[**وقوله**][1]: **ومَسَرَّةً**[2].

على : وأَسَرَّكَ[3].

[**وقوله**][1]: **ونِعْمَةَ عَيْنٍ**[4].

على : وأنْعمَ اللهُ عينَك[5].

وكذلك [**قوله**][1]: **ونَعامَ عَيْنٍ** .

[**وقوله**][1]: **وحُبّاً**[6].

على : أحبّك[7].

[**وقوله**][1]: **ولا كَيْداً**[8].

على : ولا أكاد[9].

[**وقوله**][1]: **ولا هَمّاً**[10].

على : ولا أُهمُّ[11].

[**وقوله**][1]: **ورَغْماً**[12].

---

(١) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

(٢) الجزولية ٢٧٥ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١٠٩٠ .

(٤) الجزولية ٢٧٥ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١٠٩٠ .

(٦) الجزولية ٢٧٥ ، وقد تقدّمت فيها على قوله : **ونعام عين** .

(٧) الشرح الكبير ٣/١٠٩٠ .

(٨) الجزولية ٢٧٥ ، وقبله : " **ومنه** : ... " .

(٩) الشرح الكبير ٣/١٠٩٠ .

(١٠) الجزولية ٢٧٥ .

(١١) الشرح الكبير ٣/١٠٩٠ .

(١٢) الجزولية ٢٧٥ ، وقبله : " **ومنه** : ... " .

على : ورَغِمْت[1] .

وقوله : وهَوَاناً[2] .

على : وهُنْتُ .

(**ش**) : " لأفعلن ذلك ورغماً وهَوَاناً ، أي : أُرْغِمك إرغاماً ، وأُهِينُك إهانــةً ، ووضعنا رَغْماً وهَوَاناً موضعَها ، كما وُضع نعمةَ عينٍ موضعَ إنعامِ عينٍ "[3] .

(**سع**) : " حمداً وشكراً وبابُه ، اعلم أنّ هذه المصادرَ أخبارٌ قد يُخبرُ بها المتكلِّمُ عن نفسِه وليست بدعاءٍ ، ولكنّها ضارعتِ الدُّعاءَ لاستقبالِ أفعالِها المضمـرةِ . ومعنـى قوله : ولا كيداً ولا همّاً ، أي : لا أكادُ ولا أُهِمُّ أفعلَ ذلك كيداً ، ولا أهمُّ بـه همّـاً ، تبعيداً لما نفى أن يفعله "[4] .

(**ط**) : كاد هنا تامّة[5] ، وقال الأعلم : ناقصة[6][7] .

(**شَ**) : " هذا على إطلاقِه لا يكون بدلاً مـن اللّفـظِ بـالفعلِ ؛ لأنّ الفعـلَ يمكـنُ ظهورُه هنا ، فتقول : أحمدُ اللهَ حمداً ، وأشكره شكراً ، لا مانع هنا من ظهورِ العاملِ ، وإنّما يريدُ بقوله : حمداً وشكراً : حمداً لك ، وشـكراً لـك ، فهـذا هـو الـذي لا يجـوزُ إظهارُ الفعلِ معه ، لا يقال : أحمدكَ حمداً لك ؛ لأنّ في ذلك تكريراً ، فكأنّ حمـداً لـك يعطي ما يعطي قولنا : أحمدك ، فكان بـدلاً مـن الفعـلِ ، فـالفعلُ لا يظهـرُ أبـداً معـه ،

---

(١) الشرح الكبير ٣/١٠٩٠ .

(٢) الجزولية ٢٧٥ .

(٣) لم أعثر له على تخريج .

(٤) السيرافي ٢/٨٧ .

(٥) قال الخِدّب : هي التامة . المساعد ١/٤٧٢ .

(٦) انظر رأي الأعلم في : المساعد ١/٤٧٢ .

(٧) بعده في (ب) (رَ) : " حمداً وشكراً منتصبان على المصدر لا على المفعول به ؛ لأنّ القائل إذا قال : حمداً وشكراً فإنه حامد وشاكر ، فالمضمر فعل من لفظ المصدر ، وغفرانك يتصوّر فيه النصب على المصدر " .

وكرامةً ومسرَّةً جرى مجرى المثلِ ، فلم يظهر الفعل "[1].

وقوله : وإنّما أنتَ سَيْراً سَيْراً[2].

على : تَسيرُ سَيْراً[3].

وقوله : وما أنتَ إلاّ قَتلاً[4].

على : إلاّ تقتل[5].

وقوله : وإلاّ سَيْرَ البَرِيدِ[6].

على : ألاّ تَسِير[7].

وقوله : وإلاّ ضَرْبَ النّاسِ[8].

" على : ألاّ تضربَ النّاس ضرباً ، ثمّ أَضمرَ الفعلَ وجعلَ المصدرَ في موضعهِ ، وأضيف إلى المفعول "[9].

وقوله : ومَنّاً[10].

على : تمُنّون[11].

---

(١) لم أعثر له على تخريج .

(٢) الجزولية ٢٧٥ ، وقبله : " **ومنه ...** " .

(٣) الشرح الكبير ١٠٩١/٣ .

(٤) الجزولية ٢٧٥ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٩١/٣ .

(٦) الجزولية ٢٧٥ .

(٧) الشرح الكبير ١٠٩١/٣ .

(٨) الجزولية ٢٧٥ ، وبعده : " **وإلاّ شربَ الإبلِ ...** " .

(٩) الشرح الكبير ١٠٩١/٣ .

(١٠) الجزولية ٢٧٥ ، وفيها : " **ومنه : فإمّا منّاً بعدُ وإما فداءً** " .

(١١) الشرح الكبير ١٠٩١/٣ .

[وقوله][1]: وفـداءً[2].

على : تفادون[3].

وقوله : وصوتَ حِمارٍ[4].

على : يُصَوِّتُ صوتَ حِمارٍ[5].

ترحُّمٌ عليه .

(**س**) : " هذا بابُ ما يَنتصبُ فيه المصدرُ المشبَّهُ به علـى إضمـارِ الفعـلِ المـتروكِ إظهاره ، وذلك قولك : مررتُ به فإذا له صَوتٌ صوتَ حِمارٍ "[6].

وقيل في نصبه وجوهٌ ، منها : أن يكونَ منصوباً بفعلٍ يدلُّ عليه قولك : له صوتٌ ؛ لأنّ قولَك له صوتٌ ، يدلُّ على أنّه يصوِّتُ ، كأنه قال : مـررتُ بـه فـإذا هـو يصـوِّتُ صوتَ حِمارٍ ، فيكونُ على هذا مصدراً مشبهاً به ، وإن شئت كان حالاً علـى التَّشـبيهِ أيضاً ، فأمّا المصدرُ فتقديره : يصوِّتُ تصويتاً مثلَ صوتِ الحمارِ ، وأمّا الحالُ فتقديرُها : فإذا هو يصوِّتُ مُشْبَهاً صوتَ حمارٍ ، ومُخرِجـاً مثـلَ صـوتِ حمـار ، أو مُمثِّـلاً صـوتَ حمارٍ ، وقد يُنصبُ بإضمارِ فعلٍ من غيرِ لفظِ الصَّـوتِ ومـن لفظِـه ، فـالذي مِن لفظِـه تقديرُه : فإذا هو يصوِّتُ صوتَ حمارٍ ، إمّا حالاً وإمّا مصدراً كما مـرّ ، وإن كـان مـن غيرِ اللّفظِ كان منصوباً على الحالِ ، والتقديرُ : له صوتٌ يخرجه مشبهاً صـوت حمـارٍ ، ويمثّله مُشْبِهاً أو ما جرى مجراه[7].

(١) تكملة يقتضيها السياق ومنهج الشارح .

(٢) الجزولية ٢٧٥ .

(٣) الشرح الكبير ١٠٩١/٣ .

(٤) الجزولية ٢٧٥ ، وقبله : " **ومنه : فإذا له صوت** ... " .

(٥) الشرح الكبير ١٠٩١/٣ .

(٦) الكتاب ٣٥٥/١ .

(٧) كلام الأعلم نفسه ٣٨٩،٣٨٨/٢ .

واحتجَّ (**س**) لإضمارِ الفعلِ بقوله :

٧٩) " إذا رأَتْنِي سَقَطَتْ أبصــارُها دأْبَ بكارٍ شايَحَتْ بِكارُها[(١)] "[(٢)]

فنصبَ (دأبَ) بإضمارِ فعلٍ دلَّ عليــه مـا قبلَه ، كأنَّـه قـال : دَأَبَـتْ دأْبَ بِكَـارٍ . ومذهبُ سيبويه أنَّه إذا جاءَ المصدرُ من فعلٍ ليس من حروفِه كان بإضمارِ فعلٍ من لفظِ ذلك المصدر ، فمن أجلِ هذا استدلَّ على إضمارِ فعـلٍ بعد قولـه : (لـهُ صـوتٌ) بهـذا الشّعرِ ، فدلَّ على الفعلِ قوله : (سقطت أبصارهــا) ؛ لأنّ المعنـى : أدامـت النظـرَ إليَّ ، والدَّأبُ هنا دوام النَّظرِ ، فكان في سقطت /٣٣٢/ أبصارُها بالنظرِ إليه ما دلَّ على أنّهـا دَأَبَتْ ودامَتْ ، وينتصبُ على الحالِ وعلى المصدر .

وقيل : المعنى : إذا نظرَت إليَّ تسقطُ أبصارُها هيبةً لي ، أي : تُغضي أبصارَها .

دأبَ بكـارٍ : أي : عـادة بكـار جمـعُ بكـرٍ . شـايحت : أي : حـاذرت فـأغمضت أبصارَها ، كأنّه يعني جماعةً تهابُه ، ووضعَ قولَه (بكارها) موضـعَ الضمـيرِ العـائدِ على أبكارِ الأوَّل .

والوجهُ أن يقول : شايحت هي ، ثمّ أضاف المظهر إلى ضميرِ البكارِ تشبيهاً بإضافـةِ الشخصِ والنفسِ إلى ضميرِ نفسِه فقال : شايحت بكارها ، كما تقول : شايحت أنفسَها وشخوصَها .

ومثله قولُ الشّاعرِ :

٨٠) بِضَربٍ بالسُّيوفِ رُؤوسَ قَوْمٍ أَزَلْنـا هَامَهُـنَّ عَـنِ المقيـلِ[(٣)]

والوجهُ : أزلناها عن المقيلِ ، فأضافَ الهامَ – وهي الرّؤوسُ – إلى ضميرِ الرّؤوسِ .

---

(١) الكتاب ٣٥٧/١ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لحريث بن غيلان في شرح أبيات سيبويه ٣١٢/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٠٩/١ ، والمقتضب ١٦٤/٢ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو للمرار بن منقذ الأسدي في الكتاب ١١٦/١ ، واللمع ٢٥٦ ، والمحتسب ٢١٩/١ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٣٥٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٤١١ .

وكان المبرِّدُ يردُّ هذا ويقول : " يجوزُ أن تجيءَ بالمصدرِ من غيرِ لفظِ الفعلِ إذا كان بمعناه "[1].

وقال المازني في قولهم : " تبسَّمتُ وميضَ البرقِ " ، وجهان :

أحدهما : إضمارُ فعلٍ ، أي : ومضت وميضَ البرقِ .

والثاني : أن يكونَ منصوباً بتبسّمت[2].

وأنشد (**س**) قال : " ومِمّا لا يكونُ إلاّ حالاً ، ولا يكونُ على لفظِ الفعلِ المضمرِ ، قوله – وهو رؤبةُ – :

٨١) لوَّحَها مِن بَعْدِ بُدْنٍ وَسَنَقْ تَضْمِيرَكَ السابقَ يُطوَى للسَّبَقْ[3] "[4]

أراد أنّك نصبتَ (تَضْمِيرَكَ) على تقديرِ إضمارِ ضمَّرها تضميرَ السّابق ، ودلَّ على ذلك (لوَّحَها) ؛ لأنّ معنى (لوَّحَها) : غيَّرها وضمّرها في معناه ، ونصبُه على المصدرِ ، ولا يكونُ حالاً ؛ لأنّه معرفةٌ بالإضافةِ إلى الكافِ .

والبُدْن : السِّمَنُ . والسَّنَقْ : أن تكرهَ الطعامَ والكلأ .

ومعنى يُطوَى : يُضمَّرُ للسّباق[5].

وقولهم فيه : إنَّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ ، ولم يجعلوه منصوباً بالمصدرِ الذي قبله ، وهو قولهم : له صوتٌ ؛ لأنّ المصدرَ إنّما يعملُ بتقديرِ إنْ والفعلِ ، وأنت لو قلتَ له : أن يصوَّتَ صوتَ حمارٍ ، تغيَّرَ المعنى ، إذ يصير المعنى : أبحتَ له أن يصوَّتَ صوتَ حمارٍ ، وأنتَ لم تردْ ذلك .

---

(١) المقتضب ١٧٦/٣ ، والسيرافي ١٠٥/٢ .

(٢) السيرافي ١٠٥/٢ ، النكت للأعلم ٣٩٠/٢ .

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٠٤ ، والكتاب ٣٥٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣١٣/١ ، والخزانة ٨٧/١ .

(٤) الكتاب ٣٥٨/١ .

(٥) كلام الأعلم نفسه . النكت ٣٩٠/٢ .

وقال ابن طاهر المشهور بالخِدَّب : " صَرَّحَ بعضُهم بإعمالِ المصدرِ في المصدر ، وأرى سيبويه قد أضربَ عنه ؛ لأنّه لم يجعله في معنى أنْ والفعل . وأنشدَ قولَ الشّاعرِ :

٨٢) وقَدْ جَعَلْتَ نفسي تطيبُ لِضَغْمَةٍ لضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُها "[١]

(طـ) : " ومِن هذا قوله تعالى : ﴿ **فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ** ﴾[٢]، ونصبها يجيءُ على المصدرِ نفسِه ، وقد قُرئ به قولَه تعالى : ﴿ **فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً** ﴾[٣][٤]، وهذا علاجٌ ، فالإضمارِ فيه أبعدُ من الأوّلِ " .

(طـ) : " يضعفُ عنده إعمالُ المصدرِ في المصدرِ ؛ لأنّه انفردَ به المثالُ لعلّةٍ لا تُوجدُ في الاسمِ عدمَ التبيينِ وثِقَلَ التّأكيدِ ، ولم يُصرِّح بمنعه " .

(طـ) : " ليس من هذا البابِ طعنت ابنَ عبدِ القيس .

٨٣) طَعنتُ ابنَ عبدِ القيسِ طعنةَ ثائرٍ[٥] ....

لأنّهُ يعني نفسه " .

وقوله : وصُراخَ الثَّكْلَى[٦].

على : يصرخُ صراخَ الثّكلى[٧].

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لمغلس بن لقيط في شرح شواهد الإيضاح ٧٥ ، وخزانة الأدب ٣٠١/٥، ٣٠٣، ٣٠٥ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٦٥/٢ ، ولسان العرب (ضغم) .

(٢) النور : ٦ .

(٣) الإسراء : ٦٣ .

(٤) قراءة أبي عمرو الكسائي وهشام وخلاد وابن ذكوان . انظر : الإتحاف ٢٨٥ ، وغيث النفع ٢٧٤ ، والنشر ٨/٢، ٩ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الخطيم ، وعجزه :

.... لَهَا نَفَذٌ لولا الشُّعاعُ أضاءَها

الديوان ٤٦ ، وكتاب العين ١٨٩/٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٣ ، والخزانة ٣٥/٧ .

(٦) الجزولية ٢٧٥ ، " **وصُراخَ صُراخَ الثَّكلَى** " .

(٧) الشرح الكبير ١٠٩٢/٣ .

وقوله : دَقَّكَ بالمِنحازِ حَبَّ الفُلفُلِ[1][2] .

على : تدقُّ دقَّكَ[3] .

قال الجوهريُّ في الصِّحاحِ[4]: " الصوابُ : القِلْقِلُ – بالقافِ – عن الأصمعي " .

والثابتُ في كتاب سيبويه[5]: الفُلفُل ؛ لأنّه الكثير الاستعمال في الطعام .

والقِلْقِل : حبُّ النشم ، وهو شديدُ اليُبسِ ، ويقلّ استعماله .

وقوله : هُوَ عَبدُ اللهِ حقّاً[6] .

على : أحقُّهُ حقّاً[7] .

وقوله : والحَقَّ لا الباطِلَ[8] .

---

(١) الجزولية ٢٧٥ ، وفيها : " **وَدَقَّ دقَّكَ بالمنحاز حبَّ الفُلفُل** " .

(٢) شطر بيت من بحر الرجز ، أنشده الليث ، وهو في القاموس المحيط (نحز) .

ولم أقف له على تتمّة .

قال الفيروز آبادي : " الأصمعي : (الفاء تصحيف) ، وأبو الهيثم : القاف تصحيف ؛ لأنّ حبَّ القُلقُل بالقاف لا يدقّ " . القاموس المحيط ٦٧٧ (نحز) .

وهذا مما جرى مجرى المثل ، يضرب في الإلحاح على الشحيح وفي الإذلال للقوم والحمل عليهم .

الشاهد : (دقَّ) مفعول لفعل محذوف تقديره : تدق .

الأمثال ٣١١ ، تهذيب اللّغة ٣٦٨/٤ ، اللسان (نحز) ، القاموس المحيط ٦٧٧ (نحز) .

(٣) الشرح الكبير ١٠٩٢/٣ .

(٤) قال الجوهري : القِلقِل – بالكسر – : نبتٌ له حبٌّ أسود ، وفي المثل : دقّك بالمنحاز حبّ القِلقِل ، والعامة تقول : حبّ الفُلفُل . قال الأصمعي : هو تصحيف ، إنما هو بالقاف ، وهو أصلب ما يكون من الحبوب ، حكاه أبو عبيد . الصحاح ١٨٠٥/٥ .

(٥) قال ابن بري : الذي ذكره سيبويه ورواه حبّ الفُلفُل – بالفاء – . اللسان (قلل) .

(٦) الجزولية ٢٧٥ ، وقبله : " **ومنه : ....** " .

(٧) الشرح الكبير ١٠٩٢/٣ .

(٨) الجزولية ٢٧٥ .

على : أحقُّ الحقَّ ولا أقولُ الباطِلَ[1] .

[وقوله][2] : وغيرَ ما تَقُولُ[3] .

على : أقولُ غيرَ ما تقولُ[4] . أي : قولاً غيرَ ما تقول . وهذا موافقٌ للذي يليه في النفي في المعنى .

فالمنصوباتُ في هذا البابِ الذي هو هذا عبدُ الله حقّاً ، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطل ، وما يليه إلى قوله : وغير ما تقول ، مصادرُ أُكِّد بها الكلامُ قبلها ، والعاملُ فيها فعلٌ هي بدلٌ منه .

وترجم عنه الزجاجُ بـ(هذا بابُ ما انتصبَ من المصادرِ على رفعِ أحدِ المحتملين)[5] . يعني أنّ الكلامَ يحتملُ الحقَّ والباطلَ ، فترفعُ الاحتمالَ بالمنصوب .

وقال (طــ) : [" ليس قولُه بصحيحٍ ؛ لأنّ اللّفظَ للمُذكَّرِ][6] ، ولذلك أكّدَ ، فقوله : هذا عبدُ اللهِ حقّاً ، نصبَه بفعلٍ من لفظِهِ ، كأنّه أحقَّ ذلك حقّاً ، وقوله : الحقَّ لا الباطل ، أي : جعلتَه جملتين أضمرت لهما فعلين مختلفين ، فقلت : أُحِقُّ الحقَّ لا أقولَ الباطل ، وإن جعلتهما مفردين ، وعطفت أحدَهما على الآخرِ ، أضمرتَ فعلاً واحداً ، فقلت : أقولُ الحقَّ لا الباطل " .

وقدَّرهُ المبرِّدُ كذا[7] ، ولا تقدِّر في الجملتين أحقُّ الباطلَ ، إنّما تقول : لا أقولُ الباطلَ ، والحقُّ والباطلُ اسمان .

---

(١) الشرح الكبير ١٠٩٢/٣ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق ومنهج الشارح .

(٣) الجزولية ٢٧٥ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٩٢/٣ .

(٥) لم أعثر له على تخريج .

(٦) غير واضح في (أ) .

(٧) المقتضب ٢٦٦/٣ .

وهذا زيدٌ غير ما تقول ، نصبَه بـ(أقول) ، أي : أقول غيرَ ما تقول ، وهذا القولُ لا قولك ، أي : لا أقول قولَك . /٣٣٣/ وأمّا لا ما تقول ، فعلى لا أقول ما تقول ، وإن شئتَ قدَّرتَ (أقول) قبل (لا) ، وجعلتها بمنزلةِ (غير) ، كأنّه قال : أقول لا ما تقول ، أي : غير ما تقول . والأوّلُ أمكن .

(**سـ**) في هذا البابِ : " ومثلُ ذلك في الاستفهامِ ، أجدَّك لا تفعل كذا وكذا ؟. كأنّه قال : أحَقّاً لا تفعل كذا ؟. وأصلُه من الجِدِّ ، كأنّه قال : أجِدّاً ، ولكنّه لا يتصرَّفُ ولا يفارقُ الإضافةَ كما كان ذلك في لَبَّيْك ومعاذَ الله "[1].

(**خـ**)[2]: " الظاهرُ فيه أنّه ليس من البابِ ؛ لأنّ المصادرَ فيه توكيدٌ لِما قبلها ، وليس قبلَ هذا كلامٌ يؤكَّدُ ، وهي مسألةٌ حسنةٌ ، والتأكيدُ فيها لِما بعد ، وذلك أنّ العربَ تقول : زيدٌ منطلقٌ حقّاً ، وحقّاً زيدٌ منطلقٌ ، على نيّةِ التأخيرِ على كراهيةٍ ، وتقول : إنّك منطلقٌ حقّاً ، فإن قدَّمتَ (حقّاً) فتحت (إنَّ) ، فقلت : حقّاً أنّكَ منطلقٌ ، قال : لأنّك لا تقدرُ على الابتداءِ بـ(إنَّ) هاهنا ، وإنّما قلت : حقّاً زيدٌ منطلقٌ ؛ لأنّه لا يمكنُ غيره حين قدّمت (حقّاً) ، ولما قُدِّمت (حقّاً) في : إنّك ذاهبٌ حقّاً ، حملت على غيرِ التقديمِ والتأخيرِ ، ففتحتَ (إنَّ) وبنيتَ على الظرفِ ولم يجز غيرُه . ومنه : أكبرُ ظَنّي أنَّكَ ذاهبٌ ، وأجهدُ رأيي أنَّك منطلقٌ ، فإذا قلت : أَجدَّك ، لم يكن إلا صدراً مضافاً لا يتصرَّف ؛ لأنّه عندهم بمنزلةِ (لبيك) حين كان بدلاً من الفعل ، كما ذكر (**س**) ، فلمّا خالفَ المصادرَ المؤكَّدةَ لزمَ طريقةً واحدةً عندهم ، فجُعل مجاوراً لهمزةِ الاستفهامِ مقدَّماً على ما يؤكِّده ، فصارَ التّقديمُ الذي كان ضعيفاً في غيرِه لازماً فيه لا يجوزُ غيره فيه " .

(**شـ**)[3]: إنّما لزم تقديمُه ؛ لأنّ الكلامَ تضمَّنَ بوجودِه معنى القسمِ ، فقدِّم كما يقدَّمُ القسمُ[4].

---

(١) الكتاب ٣٧٩/١ .

(٢) المقصود به ابن خروف .

(٣) في (ب) : (**س**) .

(٤) لم أعثر له على تخريج .

وقوله : ووَعْـدَ اللهِ[1] .

على : وعْدَ اللهِ ذلك وعْداً ، ثـمّ أقيمَ المصدرُ مقامَ الفعلِ وحذفَ الفعل[2] .

وقوله : وصِبْغَةَ اللهِ[3] .

على : صَبَغَنا اللهُ بذلك[4] صِبْغةً .

وقوله : ودَعْوَةَ الحقِّ[5] .

على : أدعو .

قال (**سـ**) : " لأنّه قد عُلِم أنّ قولك : اللهُ أكبرُ ، دعاءُ الحـقِّ ، ولكنّـه توكيـدٌ ، كأنّه قال : دعاءً حقّاً "[6] .

" وجعل قولَه : اللهُ أكبرُ دعاءً من بابِ قوله :

٨٤) إذا أثنَى عليـك المـرءُ يومـاً   كفاهُ منْ تعرُّضِهِ الثّناءُ[7] "[8]

وأنشد (**سـ**) شاهداً على دعاءِ الحقِّ[9] :

---

(١) الجزولية ٢٧٦ ، وقبله : " **وهذا القولُ لا قولك ، ومنه : له علـيَّ ألـف درهـم عُرفـاً واعترافـاً ، وصنع الله ...** " .

(٢) الشرح الكبير ١٠٩٣/٣ .

(٣) الجزولية ٢٧٦ ، وقبله : " **وكتاب الله ...** " . والصِّبغة : الدِّين . السيرافي ١١٧/٢ .

(٤) الشرح الكبير ١٠٩٣/٣ .

(٥) الجزولية ٢٧٦ ، وقبله : " **واللهُ أكبرُ ...** " .

(٦) الكتاب ٣٨٢/١ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو لأمية بن أبي الصلت ، من قصيدة في مدح عبد الله بن جدعان .

الشاهد : أن (الله أكبر) دعاء ، كما أنّ (الثناء) تعريض بالسؤال .

الديوان ١٩ ، الشرح الصغير ٣٤٢ .

(٨) الشرح الكبير ١٠٩٣/٣ .

(٩) الكتاب ٣٨٢/١ .

٨٥) " إنّ نِــزار أصبـحتْ نِــزاراً   دعوةَ أبْرارٍ دَعوا أبراراً "[١]

نصبَ (دعوةَ أبرارٍ) بفعلٍ دلَّ عليه صدرُ البيت ؛ لأنّه يريدُ : أصبحت كما عُهِدَت عليه من الفضلِ والسُّؤدد ، فدلَّ على أنّهم على دعوةٍ بارةٍ .

وقيل : إنّ ربيعةَ ومضرَ ابني نزارٍ تقاطعوا ثم اصطلحوا ، ورجعوا إخوةً على دعـوةِ نزارٍ ، أي : ينتمون إلى نزارٍ ، وجعلها دعوةً واحدة .

وقوله : وحَنَانَيْكَ[٢] .

أي : تَحَنَّن حَناناً بعد حنَان[٣] .

وقوله : ولَبَّيْكَ[٤] .

أي : أُجيبُكَ إجابةً بعد إجابةٍ[٥] .

وقوله : وسَعْدَيْكَ[٦] .

أي : أُتابعُ أمرك متابعةً بعد متابعةٍ[٧] .

وقوله : وهَذا ذَيْكَ[٨] .

أي : قطعاً بعد قطعٍ[٩] ، أي : أهذُّك .

---

(١) الرجـز لرؤبـة في الكتـاب ٣٨٣/١ ، وليـس في ديوانـه ، وبـلا نسـبة في شـرح المفصـل ١٧٧/١ ، والمخصص ١٣٧/١٥ .

(٢) الجزولية ٢٧٦ ، وقبله : " **ومنه مُثنّى** ... " .

(٣) الشرح الكبير ١٠٩٣/٣ .

(٤) الجزولية ٢٧٦ .

(٥) الشرح الكبير ١٠٩٣/٣ .

(٦) الجزولية ٢٧٦ .

(٧) الشرح الكبير ١٠٩٣/٣ .

(٨) الجزولية ٢٧٦ .

(٩) الشرح الكبير ١٠٩٤/٣ .

قال الأعلمُ : " هو مأخوذٌ من هذَّ يهــذُّ ، أي : أسـرعَ في القـراءةِ وفي الضَّـربِ وغـيرِه .

قال الراجز :

٨٦) ضَرْباً هَذا ذَيْكَ وطَعْناً وَخْضاً "[1][2]

الوخضُ : التحريكُ .

والهذُّ : القطعُ بسرعةٍ ، وثنّاه لِما أراد من التّكثير .

والشّاهد فيه : النّصبُ في هذا ذَيك على المصدرِ المبدلِ من فعلِه .

وأجاز (سـ) نَصبَه على الحالِ بفعلٍ من غيرِ اللّفظِ ، تقديـرُه : يقـعُ هـذّاً بعـد هذٍّ[3]، كأنّه يفعلُه مثلَ ذلـك ، أي : يكـثِّره ويتمـادى فيـه ، والجملـةُ صفـةٌ للضّـربِ ، ويقال في الكلامِ : ضَرْبُ هذا ذَيْك .

والـهَذُّ : القطعُ السّريعُ .

والوَخْـضُ : الطَّعْـنُ غـيرُ الجـائفِ ، وقيــل : هــو الجــائفُ الــذي يصــلُ إلى الأجوافِ[4].

وقال عاصمُ بن أيّوب[5]: " الوَخْضُ : التّحريك ، أي : يضربُ الأعناقَ ويطعـنُ في الأجوافِ "[6].

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/١٤٠ ، والكتاب ١/٣٥٠ ، وشرح أبيـات سـيبويه ١/٣١٥ ، والمحتسـب ٢/٢٧٩ ، وهمع الهوامع ٣/١١١ ، والتصريح ٢/٣٧ ، وخزانة الأدب ٢/١٠٦ ، وأوضح المسالك ٣/١٧ .

(٢) تحصيل عين الذهب للأعلم ٢٢٠ .

(٣) الكتاب ١/٣٥٠،٣٥١ .

(٤) اللسان (وخض) .

(٥) عاصم بن أيّوب البطليوسيّ أبو بكر النحوي ، إمام في اللغة ، روى عن أبـي عمـرو السُّفاقُسـي وغـيره ، وشرح المعلّقات ، وتوفّي سنة (٤٩٤هـ) . البغية ٢/٢٤ .

(٦) اللسان (وخض) .

(بش)[١]: " هو صفةٌ للضّربِ "[٢]، أي : تُضرَبُ الأعناقُ وتُطعنُ في الأجواف ، أو بدلٌ منه ، أو حالٌ من النّكرة ، وهو ضعيفٌ .

وقيل : " إنّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ من لفظِه ، كأنّه قال : نضربُهم ضرباً يهذُّ اللّحم هذّاً بعد هذٍّ ، ونطعنهم طعناً وخضاً يردُّ دماءَهم في أجوافِهم "[٣].

ومثله : حواليك ، بمعنى : حوْلك ، وثنّوه يريدون الإحاطةَ من كلِّ وجه ، ثمّ يقسمون الجهاتِ التي تُحيطُ به إلى جهتين ، ولا يريدون أنّ جهةً من جهاتِه قد خلت ، وقد يفرد ، قال :

٨٧) وأنَـا أَمْشِـي الـدَّأَلي حَوالكـا[٤]

ويقال : حولك ، وحوليك ، وحوالك ، وحواليك ، والأكثرُ حولك وحواليك .

وأبو عُبيدة[٥] زعم " أنه من قولِ الضّب للحسل[٦].

الدَّأَلي : المشيُ الثّقيلُ ، يقال : مرَّت الدّابةُ تدأل بحملها "[٧].

وزعم يونس أنّ (لبّيك) مفردٌ ، وأنّ ألفه انقلبت مع المضمرِ كعليك[٨].

---

(١) المقصود به : ابن طاهر بن بابشاذ .

(٢) شرح الجمل لابن طاهر ٢٢٣ .

(٣) كلام ابن طاهر نفسه في شرح الجمل ٢٢٣ .

(٤) الرجز على لسان ضبٍّ في الحيوان ، والكتاب ٣٥١/١ ، والسيرافي ١٠٢/٢ ، والهمع ١٤١/١،١٤٥ ، واللسان ١٤/٢ (بيت) .

(٥) معمر بن المثنى اللغوي البصري ، مولى بني تيم ، تيم قريش ، أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وهو أول مَن صنف غريب الحديث ، وله : المجاز في غريب القرآن ، أيام العرب ، معاني القرآن ، ما تلحن فيه العامّة ، توفّي سنة (٢٠٩هـ) ، وقيل : (٢١٠هـ) ، وقيل : (٢١١هـ) . البغية ٢٩٦/٢ ، الأعلام ٢٧٢/٧ .

(٦) " زعم الجرمي عن أبي عبيدة أن هذا قول العرب ، يعني هذه الأبيات تحكيه العرب عن الضّب أنه قال للحسل وهو ولده ، حيث كانت الأشياء تتكلم ، وهذا من قول الحشو منهم ، أو على وجه التمثيل أو ضرب المثل كما يحكى عن الفرس وغيرهم " . السيرافي ١٠٢/٢ .

(٧) هامش الكتاب ٣٥١/١ .

(٨) الكتاب ٣٥١/١ .

وخالفه (س) وردّ عليه بقول الشّاعر :

٨٨) دَعَـوْتُ لِمـا نابَنِي مِسْـوراً فَلَبَّى فَلَبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ [١][٢]

فجعلَ الياءَ في لَبَّي للتّثنيةِ كالياءِ في يدي ، ولو كانت كالياء في (عليك) لَما قال : لبَّي يدي ، كما تقولُ : على زيدٍ ، قال : فهـو عنـد (س) مثّـى ، ولا يُفـرد ؛ لأنّـه أُريدَ به معنى التّكثير ، وكذلك سعديك ، وهو مأخوذٌ من قولهم : أَلَبَّ بالمكانِ /٣٣٤/ أقام به ، ومن أسعدَ فلانٌ فلاناً على أمره وساعده إذا تابعه .

وحكى أبو عبيدٍ[٣] عن أبي زيدٍ : " برَّ اللهُ حجَّكَ وأبرَّه ، وسَعَده وأسعَدَه "[٤].

ويقال أيضاً : سعِد الرّجُل وسِعَدته ، وهذا نصرٌ يسعده الله .

والمعنى في البيت : دعوتُه لَمّا نابني فكفاني مؤنةَ ذلك ، وإنّما ردَّ التّلبيةَ على يديه ؛ لأنّهما الدافعتان عنه والمعطيتان ما يسأل .

وجاء عنه عليه السلام : « إذا دعا أحدُكم أخاه وقال : لبيك ، فلا يقولنّ : لبّي يديـك ، وليقل : أجابكَ اللهُ بما تحبُّ »[٥].

وقوله : ودَوَالَيْكَ[٦].

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو لرجل من بني أسـد في الكتـاب ٣٥٢/١ ، وشـرح أبيـات سيبويه ٣٤٤/١ ، والمحتسب ٧٨/١ ، ٢٣/٢ ، وهمع الهوامع ١١٣/٣ ، وشرح التصريح ٣٨/٢ ، وخزانة الأدب ٩٢/٢،٩٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٣،٣٨٥ .

(٢) الكتاب ٣٥٢/١ ، والسيرافي ١٠٣/٢ .

(٣) القاسم بن سلاّم ، إمام أهل عصره في كلِّ فنٍّ من العلم ، وله من التصانيف : الغريب المصنف ، وغريب القرآن ، غريب الحديث ، معاني القرآن ، المقصور والممدود مـن القـراءات ، المذكـر والمؤنـث ، الأمثـال السائرة .. مات سنة (٢٢٤هـ) . البغية ٢٥٣/٢،٢٥٤ ، الأعلام ١٧٦/٥ .

(٤) اللّسان (برد) .

(٥) أخرجه أبو داود في المراسيل ص٣٣٢ ، برقم (٤٧٨) .

(٦) الجزولية ٢٧٦ .

أي : مداولةً بعد مداولةٍ[1]. أي : أتداولُ ذلك .

وهذه التثنيةُ أيضاً هنا لا يرادُ بها ما يشفعُ الواحدَ ، وإنّما الغرضُ بها تكريرُ ذلك المعنى وتوكيدُه .

قال الخليلُ في (لبّيكَ وسعديك) : " إنّ معناهما : كلما كنت في أمرٍ فدعوتني أجبتُك وساعدتُك عليه "[2]. قال :

٨٩) إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بالبُردِ مِثلُه ... دَوالَيْكَ حتّى ليسَ للبُردِ لابِسُ[3]

(س) : أي : " مداوَلَتك ، ومداولةً ، وإن شاء كان حالاً "[4].

يقول : إذا شقَّ هؤلاءِ النِّساءُ اللّواتي يلعبن معي بُردي ، شققتُ أنا أيضاً أرديتهنَّ وبراقعهنَّ حتى نعرى جميعاً ، وكانوا يصنعون هذا يتفاءلون فيه بدوامِ العهدِ وبقاءِ المودَّةِ ، وكانوا يقولون : أيُّما امرأةٍ أحبَّت رجلاً وأحبَّها فلم يشقَّ عليها برقعها ، وتشقُّ هي رداءَه فسدَ حبُّهما ، وانتقضَ أمرُهما ، فإذا فعلا ذلك دامَ أمرُهما .

(خ) : شاهدُ البيتِ : نصبَ (دواليك) على فعلٍ من لفظِه ، أو على الحالِ ، وهو بدلٌ من الفعلِ ، وجعلَ الحالَ فيه قياساً ، وهي معرفةٌ . وقد مَنَع القياسُ في الحالِ المعرفة .

قال الأعلمُ[5]: " الكافُ في (دواليك) و(هذاذيك) للخطابِ ، والاسمُ المتصلُ بها نكرةٌ "[6].

---

(١) الشرح الكبير ١٠٩٤/٣ .

(٢) الكتاب ٣٥٠/١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ١٦ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، وشرح التصريح ٣٧/٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٥/٣ ، والمحتسب ٢٧٩/٢ ، والمخصص ٢٣٢/١٣ ، وهمع الهوامع ١١١/٣ ، وخزانة الأدب ٩٩/٢ .

(٤) الكتاب ٣٥٠/١ .

(٥) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري الأندلسي ، أبو الحجاج ، المعروف بالأعلم ، كان مشقوق الشفة العُليا ، فاشتهر بالأعلم ، توفّي سنة ٤٧٦هـ ، من كتبه : تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه ، النكت على كتاب سيبويه ، شرح ديوان الحماسة . انظر : البغية ٣٥٦/٢ ، الأعلام ٢٣٣/٨ .

(٦) تحصيل عين الذهب ٢٢٠ .

فلذلك قال : انتصبَ على الحالِ ، وهو قولٌ ركيكٌ ؛ لأنّ كافَ الخطابِ لا تدخلُ على الأسماءِ المتمكِّنةِ ، وقد حُذِفت النّونُ من (دواليك) لها ، ومن (هذاذيك) ، ولا يعترض بـ(النّجاك) ؛ لأنّه اسمُ فعلٍ غيرُ متمكنٍ بدلٌ من فعلِ الأمرِ ، وقال : وثنّى (دواليك) لأنّ المداولة من اثنين ، وقد تقدّم أن التثنيةَ في البابِ يرادُ بها التكثيرُ للفعلِ ؛ لأنّ الفعلَ من اثنين ، وفي البابِ : لبّيكَ وسَعْدَيْك وحنانَيْك ، وليست من اثنين .

(طآ) : " توجيهُ نصبهما على الحالِ بديعٌ جداً " غريبٌ ، وتفسيره في البابِ الثالث من هذا في قوله : " وزعم الخليلُ أنَّهُ يجوز أن يقولَ الرجلُ : هذا رجلٌ أخو زيدٍ ، إذا أردتَ أن تشبِّهه بأخي زيدٍ ، ثم قال : فهذا قبيحٌ ضعيفٌ لا يجوزُ إلا في موضعِ اضطرار ، ثمّ قال : كما قَبُح أن يكونَ حالاً للنّكرة إلاّ في الشِّعر " ، فقوله : " كما قبح أن يكون حالاً للنكرة إلاّ في الشّعر " ، إشارةٌ إلى هذين البيتين وأشباههما ، وإذا نصبت على المصدرِ قدَّرت : تتداوله تداولاً مثل دواليك ؛ لأنّه مصدرٌ مشبَّه ، والمعنى مثل تداولك ، وهذا تمثيلٌ لا يُتكلَّمُ به .

وإذا نصبتَ على الحالِ حذفت المثلَ فأقمتَ (دواليك) مقامَه ، فهو نكرةٌ بمنزلةِ ما مثَّل به الخليلُ . ولذلك جعل (أخو زيدٍ) نعتٌ للرجلِ ، وقبَّحه (سَ) ؛ لقُبح اللّفظِ ، وتقديرُ العاملِ فيه بفعله مثل (دواليك) ، والعامل في (إذا) في البيتِ جوابُها ، وهو (شُقَّ بالبُرد) ، ولا يجوزُ أن يعملَ فيها الفعلُ الذي بعدها ؛ لأنّها مضافةٌ إليه ، والمضافُ إليه لا يعملُ في المضاف .

و(حتّى) هنا حرفٌ من حروفِ الابتداء ، وارتفاعُ ما بعدها على الابتداءِ والخبر " .

وقوله : وسُبْحانَ اللهِ(١).

أي : أُسبِّحُ اللهَ سبحاناً ، بمعنى : أُنزِّهه(٢).

---

(١) الجزولية ٢٧٦ ، وقبله : " **ومنه غير متصرف** : ... " . وانظر : الكتاب ٣٢٢/١ ، والارتشاف ١٣٦٦/٣ .

(٢) الشرح الكبير ١٠٩٤/٣ .

وقوله : ورَيحَانَهُ[1] .

استرزاقه[2]، أي : استرزقُ ، والريحان : الرِّزقُ .

فأمّا قوله :

٩٠) سلامُ الإلهِ وريحانُه ورحْمَتُه وسَماءٌ دِرَرْ[3]

فقيل : هو بمعنى الرِّزق ، ولذلك رُفِع .

والآخر يلزمُ النَّصبَ ، وهو بمعنى الاسترزاق .

(**خ**) : " رفعَ الريحانَ في البيتِ ولم ينصبه ؛ لأنّه ليس من البابِ لإضافتِه إلى الفاعلِ ، وجميع ما ذكر (**س**)[4] في البابِ مِمّا نصبته العربُ ولم ترفعه إنّما هو مضافٌ إلى المفعولِ ، ألا تراهُ حين قدَّره قال : أُسبِّحُ اللهَ وأسترزقه ؟. وقال : عمرتُك اللهَ ، ونشدتُك اللهَ ، ولا يريدُ منها الإضافةَ إلى الفاعلِ . والمعنى في بيتِ النمرِ[5] مخالفٌ لمعنى هذه المنصوباتِ من هذه المصادر " .

وقوله : ومَعاذَ اللهِ[6] .

أي : أعوذُ به معاذاً[7] .

وقوله : وعَمْرَكَ اللهِ[8] .

---

(١) الجزولية ٢٧٦ .

(٢) الشرح الكبير ١٠٩٤/٣ .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٤٥ ، والمنصف ١١/٢ ، واللسان (روح) و(درر) .

(٤) الكتاب ٣٢٢/١ .

(٥) النّمر بن تولب بن زهير بن أقيس العكلي ، شاعر مخضرم ، عاشَ عمراً طويلاً في الجاهلية ، أدرك الإسلام وهو كبير السنّ ، فأسلم ، وروى عن النبي ﷺ حديثاً ، توفّي نحو ١٤هـ . الشعر والشعراء ١٩٥ ، الأعلام ٤٨/٨ .

(٦) الجزولية ٢٧٦ .

(٧) الشرح الكبير ١٠٩٤/٣ .

(٨) الجزولية ٢٧٧ .

أي : عَمَرْتك الله ، أي : سألتُك باللهِ ، أي : ببقائه[1] .

وقوله : وقِعْدَكَ اللهِ[2] .

أي : أسألك بِقِعْدِكَ الله ، أي : بوصفِ اللهِ بالثبات والدوام ، مأخوذٌ من القواعدِ التي هي الأصول لِما يثبُتُ ويبقى ، ولم يتصرّف منه فعلٌ ، فيقال : قعَّدتُك الله ، كما يقال : عمرتُك الله ؛ لأنّ العُمْرَ معروفٌ في كلامِ العرب ، وهي كثيرةُ الاستعمال له في اليمين ، فلذلك تُصَرَّف .

(**سع**) : " يجوزُ في (عَمْرَكَ الله) أن تقدِّر : أمدَّك بعمرِك وبتعميرِك الله ، أي : وصفك اللهُ بالبقاءِ ، وهو مأخوذٌ من العُمر ، والعُمْرُ من معنى البقاءِ[3] .

وبعضُهم يقدِّر : أنشُدك يُعَمِّرك الله ، فيجعلُ المُضمرَ أنشدُك ، وهم /**٣٣٥**/ يستعملون أنشدك في هذا المعنى ، فيقولون : أنشُدُكَ باللهِ ، فإذا حذفتَ الباءَ وُصِل الفعل ، ويُصرِّفون منه الفعل ، فيقولون : عَمَّرتُك الله ، على معنى : ذكّرتُك إياه ، وسألتُك به . قال الشاعر :

٩١) عَمَّرتُكِ اللهَ إلاّ ما ذَكَرتِ لنا ... هل كنتِ جارتنا أيّامَ ذي سَلَمِ "[4][5]

شاهده : ذكر الفعلَ الذي هو بدلٌ من المصدرِ ، والمعنى : ما أسألك إلاّ كذا ، وجملة الاستفهامِ مفعولةٌ لذكرتِ ، وهي معلّقةٌ عليها ، ولم يستعمل من قِعْدَك فِعلٌ ، وإن شئت قدّرت من المعنى ومن اللّفظ ، وكلاهما بمعنى (نشدتُك الله) ، ولم يستعمل لنشدت مصدر .

---

(١) الشرح الكبير ١٠٩٤/٣ .

(٢) الجزولية ٢٧٧ .

(٣) اللسان (عمر) .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٩ ، وشرح كتاب سيبويه ٢٩١/١ ، والخزانة ١٣/٢، ١٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٢٣/١ ، والمقتضب ٣٢٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٦١/٤ ، واللسان (عمر) .

(٥) السيرافي ٨٩/٢ .

وقدّر (**سع**) : " قِعْدَكَ اللهُ بعَمْرَكَ الله ، وقال : " هو بمعناه ، ونَصَب اسمَ اللهِ بعد (عَمْرَك) ، فلأنّه مفعـولٌ منصـوبٌ بـالمصدرِ ، فكأنّـه قـال : أسـألك بتذكـيركَ اللهَ ، أو بوصفكَ اللهَ بالبقاءِ ، وأجاز الأخفشُ رفعَه على أنَّ الفاعلَ للتَّذكيرِ هو اللهُ كأنّـه قـال : أسألكَ بما ذكرك اللهُ به "[1].

وقوله : وتُرْبـاً[2].

على أطعمه الله ذلك[3]، وهو اسمٌ ليس مصدراً[4]، فتقدِّرَ له الفعـلَ مـن المعنـى ، فتقدِّر : ألزمَكَ اللهُ ، أو أطعمك الله تُرْباً وجَنْدَلاً ، فإن أتيت بِـ(لـك) كـانت للتبيـين ، واختُزِلَ الفعلُ هاهنا ؛ لأنّهم جعلوا هذا بدلاً منه ، وقد رفعه بعضُ العربِ قال :

٩٢) لقـد ألبَ الواشُـون ألْبـاً لَبِيْـنَهُم ... فتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشاةِ وجَنْـدَلُ[5]

وفيه معنى المنصوبِ والدُّعاءِ .

المعنى : اجتمعوا عليَّ في إفسادِ ما بيني وبين مَن أُحبُّه ، فخيَّبَ اللهُ سعيهم .

وقوله : فَاهاً لِفِيكَ[6].

أي : جعل اللهُ فاهاً لفيك ، وألزمَ اللهُ فاهاً لِفيك ، والضميرُ للداهيةِ ، ولا يظهرُ

---

(١) السيرافي ٨٩/٢ .

(٢) الجزولية ٢٧٨ ، وقبله : " ومنه مكرّراً : النجاة النجاة وضرباً ضرباً ونحوهما ، ومن الجامدة المجراة مجرى المصادر في الدعاء : ... " .

(٣) الشرح الكبير ١٠٩٥/٣ .

(٤) قال سيبويه : هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ، وذلك قولك : تُرْباً وجَنْدلاً ، وما أشبه ذلك ، فإن أدخلت (لك) فقلت : تُرباً لك ، فإن تفسيرهما كتفسيرهما في الباب الأول ، كأنه قال : ألزمك الله وأطعمك الله تُرباً وجَنْـدلاً . انظـر : الكتـاب ٣١٤/١ ، والمسـاعد ٤٧٩/١-٤٨٠ ، والارتشاف ١٣٨٠/٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣١٥/١ ، وشـرح أبيـات سيبويه ٣٤٧/١ ، والمقتضـب ١٨١/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٠/٣ .

(٦) الجزولية ٢٧٨ ، وقبله : " **وجَنْدَلاً** ... " ، والأمثال للميداني ٧١/٢ .

هذا ؛ لأنّه جعل (فاهاً لِفِيك) بدلاً من اللّفظِ بالفعل ، وقد قيل : إنّ الضّميرَ للخيبة ، والأوّلُ أولى ؛ لأنّه قد سُمع جعلُ الفمِ للدّاهيةِ ، ولم يُسمع ذلك للخيبة ، ومن ذلك قوله :

٩٣) فقُلتُ لَه : فاهَا لفيكَ فإنّها قَلُوصُ امرئٍ قاريكَ ما أنتَ حاذِرُهْ[١]

وقبله :

٩٤) تَحَسَّبَ هَوّاسٌ وأقبَل أنّنِي بِها مُفْتَدٍ منْ واحدٍ لا أُغامِرُهْ[٢]

يقال : فلان يتحسَّبُ الأخبار ، أي : يتحسَّسُ[٣] ، والمعنى أنّ الأسدَ عرضَ لِناقتِه فتوهَّم أنّه يتركها له .

قال (س) : " ويدلُّك على أنَّه يريدُ الدّاهيةَ قولُ الآخرِ[٤] :

٩٥) وداهيةٍ مِنْ دواهي المَنُونِ يَرْهَبُها النّاسُ لافاً لَها[٥]

قال : فجعل للدّاهية فَماً "[٦] .

---

(١) البيت من الطويل ، لأبي سدرة الهُجمي . الكتاب ٣١٦،٣١٥/١ ، شرح أبيات سيبويه ٢٨٤/١ ، تحصيل عين الذهب ٢٠٨ ، ونوادر أبي زيد ٥٠٥ ، والخزانة ١١٦/٢ .

(٢) تابع لِما قبله .

(٣) اللسان (حسب) .

(٤) اختلف فيه على النحو الآتي :

أ / للخنساء (... – ٢٤) تماضر بنت عمرو بن الشريد السُّلمية .

الشعر والشعراء ٢٠٠ ، تحصيل عين الذهب ٢٠٩ ، الخزانة ٤٣٣/١ .

ب/ عامر بن جوين الطائي . شرح أبيات سيبويه ٢٥٦/١ ، اللسان (فوه) .

جـ/ عامر بن الأحوص . الكتاب ٣١٦/١ .

(٥) من المتقارب .

والشاهد : جعل (فا) للداهية ، مما يؤيد أنّ الضمير في (فا ها لفيك) ، عائد إلى الداهية لا الحبيبة .

الكتاب ٣١٦/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٥٦/١ ، تحصيل عين الذهب ٢٠٩ ، المخصص ١٨٥/١٢ ، شرح الجمل ٤٢٤/٢ ، الخزانة ٤٣٣/١ .

(٦) الكتاب ٣١٦/١ .

واللاّمُ مقحمةٌ ، أراد : لا فاهاً ، مثل : لا أباً لك .

(**طَ**)[1]: " إنّما قال : جعل للدّاهيةِ فماً بعد قوله : لافاً لها ؛ لأنّه لا ينبغي إلاّ ما قد ثبت وأوجب "[2].

وقال (**سع**) : " (لافا لها) في موضع خبرِ المَحْسَبَة ، كما تقول : حسبتُ زيداً لا غلامَ له ، وإنّما ذكرَ هذا تعظيماً لأمرِها ، أي : لا يدري الناسُ كيف يأتونها ويتوصّلون إلى دفعها "[3].

فروايته على هذا يحسبها الناسُ لافا لها .

(**خ**) : " شاهده فيه : نفي الفم عنها الذي أثبته غيرُه . والمنون : الدهر ، ويكون المنيّة "[4].

وقوله : وهَنِيئاً[5].

على : ثبت له ذلك هنيئاً[6] مريئاً ، وهنَأه ذلك .

قال (**سَ**) : " وإنّما نصبَه لأنّه ذكرَ خيراً أصابه إنسانٌ ، فقلتَ : هنيئاً مريئاً ، كأنّك قلت : ثبت له ذلك هنيئاً مريئاً ، وهنَأه ذلك هنيئاً "[7].

(**خ**) : " ذكر هنا صنفين نصبهما على الحالِ بدلاً من فعلهما ، ولذلك أفرد لهما باباً ، ويستعملان في الدُّعاءِ والخبر ، ويظهر الناصبُ لهما في الخبر ، كقوله تعالى :

---

(١) هذا الرمز ليس في (ب) .

(٢) لم أعثر له على تخريج .

(٣) السيرافي ٨٥/٢ .

(٤) لم أعثر له على تخريج .

(٥) الجزولية ٢٧٨ ، وقبله : " **ومن الصفات المجراة مجرى المصادر في الدعاء : ...** " .

(٦) الشرح الكبير ١٠٩٥/٣ .

(٧) الكتاب ٣١٧/١ .

﴿ **فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً** ﴾[1] ، ولا يستعملُ (مريئاً) إلاّ تابعاً لهنيئاً ، وقد فرَّق الشاعرُ بينهما فقال :

٩٦) كُـلْ هنيئـاً ومـا شَـرِبْتَ مَريئـاً   ثُمَّ قُمْ صاغِراً فَغَيْـرُ كَرِيـمِ[2]

وليس من البابِ لظهورِ النّاصِبِ .

ويستعملُ هنيئاً مفرداً ، ويقال : هنَأْتُ الرجلَ أَهْنَأه ، وأهنؤهُ هنيئاً : أعطيته ، والاسم الهِنْءِ ، والهنيءُ : ما أتاكَ من غيرِ مشقّةٍ ، وقد هنِئ ، وهنُؤ هناءة ، وهَنَأَني الطّعامُ يَهنؤني ويُهْنِئني ، ويقال : استمرأت الطعامَ ، وطعامٌ مريءٌ بيِّن المراءةِ ، وقد مَرُوءَ ، وهذا مريءُ الطعام ، ويقال : هنـأه الطعام وأَمْرَأَه ، فانتصبا على فعلهما وصارا كالدُّعاءِ بدلاً من فعلِهما ، فلم يدخل عليهما فعل بمنزلة :

٩٧) .... زحاراً أنانا[3]

ولا يحملان على المصدرِ ؛ كـ(هنِيء ومريء) في المصدرِ يقلّ[4] .

وأنشد (س) شاهداً على أنّ (هنيئاً) بدلٌ من الفعلِ :

٩٨) إلى إمـامٍ تُغـادِينـا فَواضِـلُه   أظْفَرَه اللهُ فلْيَهْنِئْ له الظَّفَرُ[5]

ثمّ قال : " كأنّه إذا قيلَ له : هنيئاً له الظّفرُ ، فقد قال : لِيَهْنِئْ له الظّفر ، وإذا قال : لِيَهْنِئْ له الظّفرُ ، فقد قال : هنيئاً له الظّفرُ ، فكلُّ واحدٍ منهما بدلٌ من صاحبه ، فلذلك اختزلوا الفعل هنا "[6] .

قوله : وعائِذاً بِكَ[7] .

---

(١) النساء : ٤ .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو منسوب لأبي عطاء السندي في البيان والتبيين ١٧٢/٣ ، وبلا نسبة في الكامل للمبرد ١٧٩/١ ، والارتشاف ١٣٧٩/٣ .

(٣) البيت من الوافر ، للمغيرة بن حبناء في الكتاب ٣٤٢/١ ، والمقرب ٢٥٨/١ .

(٤) فيه ردّ على أبي البقاء العكبري الذي أجاز أن يكونا (هنيئاً مريئاً) مصدرَين جاءا على وزن فَعيل كالصّهيل والنّكير . انظر : التبيان للعكبري ٣٢٩/١ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو للأخطل في ديوانه ١٠١ ، والكتاب ٣١٧/١ ، وشرح كتاب سيبويه ٢٤١/١ ، والمقتضب ٣١٢/٤ ، وتحصيل عين الذهب ٢٠٨ ، واللسان (هنأ) .

(٦) الكتاب ٣١٧/١ ، وانظر المسألة مفصّلة في : الارتشاف ١٣٧٩/٣ ، والمساعد ٤٧٩/١ .

(٧) الجزولية ٢٧٨ ، وقبله : " **وفي غير الدّعاء ...** " .

أي : أعوذُ بك عياذاً في أحد الوجهين[1] .

وكذلك قوله : أقائماً وقد قعد الناس[2] ؟.

أي : أقياماً وأقعوداً[3] ؟. أي : أتقوم قياماً ؟. وتقعد قعوداً ؟.

(**سع**) : " قال سيبويه : إنّ العاملَ فيه الفعلُ كما عملَ في المصدرِ في قولك : أطرباً ؟. أي : أتطربُ طرباً ؟. وحُذِفَ استغناءً ، وخولف فيه "[4].

وقيل : " هو مصدرٌ[5]؛ لأنّ الفعلَ لا يكادُ يعملُ في اسمِ الفاعلِ من لفظه ، فإذا جاء ذلك صُرِف إلى أنّه مصدرٌ ، وعدمُ الاطِّرادِ في هذا يقوِّي قول (**سـ**) ، ويكونُ من الحالِ المؤكَّدةِ ، كقوله /**٣٣٦**/ تعالى : ﴿ **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً** ﴾[6] "[7].

وقوله : أَتَمِيمِيّاً مرّةً وقيسيّاً أخرى[8] ؟.

على : أتتلوَّنُ ؟. وأتنتقِلُ[9] ؟.

وقوله[10]:

---

(١) الشرح الكبير ٣/١٠٩٥ .

والوجهان : إما اسم فاعل وإما مصدر . انظر : الكتاب ١/٣٢٢ .

(٢) الجزولية ٢٧٨ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١٠٩٦ .

(٤) الكتاب ١/٣٣٨ .

(٥) نسب هنا الرأي إلى المبرد . انظر : المقتضب ٣/٢٢٩ ، والمساعد ١/٤٨١ .

(٦) النساء : ٧٩ .

(٧) السيرافي ٢/٩٧ .

(٨) الجزولية ٢٧٩ ، وقبله : " و : **أقاعداً وقد سار الركب ؟. ومن الأحوال : ...** " .

(٩) الشرح الكبير ٣/١٠٩٦ .

(١٠) الجزولية ٢٧٨ .

٩٩) أفي السَّلْمِ أعْياراً جَفاءً وغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أشباهَ النِّساءِ العَوَارِكِ[(١)]

هجاهم بالتّنقُّل والتّلوُّن بكونهم في حالِ السّلمِ مثلُ الحميرِ من جفوتِهم وغِلظتهم على الأهلِ ، وفي الحربِ مثلُ النِّساءِ الحُيَّضِ من اللِّينِ والانقباضِ على جهة الذّمّ ، فكأنّه قال : أتتلوّن في السِّلم كذا وفي الحربِ كذا ؟.

والسَّلْمُ : الصُّلحُ - بالفتحِ والكسرِ - . والأعيارُ : الحميرُ . والغِلظةُ : القسوةُ . والعوارِكُ : جمعُ عاركةٍ ، وهي الحائض .

وشاهد البيت : نصبَ (أعياراً) بفعلٍ صارت بدلاً منه ، ونصب (جفاءً) على الحال ؛ لأنّه أثبته لهم ، وليس بمنزلة (أنت كزيد) .

جفاءً : تمييزٌ ؛ لأنّه شُبِّه بزيدٍ في الجفاءِ ، ولم يُرد في البيتِ أن يشبِّههم بالأعيارِ في حالِ جفائِهم وقسوتِهم ، إلا أنّهم في الصُّلح أكثرُ جفاءً .

وقوله :

١٠٠) أفي الولائِمِ أولاداً لِواحِدَةٍ وفي العيادةِ أولاداً لِعَلاّتِ[(٢)(٣)]

شاهدُ البيت : نصبَ (أولاداً) في الموضعين بفعلٍ لا يظهر ، وتقدير المعنى : أتتحوّلون مرة كذا ومرّة كذا ؟.

والولائم : جمعُ وليمة . والعِلاّتُ : الأمّهات المختلفات .

أي : أتصيرون في الدُّعاءِ إلى الطعامِ كالإخوةِ الأشقّاءِ في الاتّفاق ، وفي عيادةِ

(١) البيت من الطويل ، لهند بنت عتبة في سيرة ابن هشام ٢/٣٠١،٣٠٢ ، والخزانة ٣/٢٦١،٢٦٥ ، وغير منسوب في الكتاب ١/٣٤٤ ، والمقتضب ٣/٢٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٦ ، وتحصيل عين الذهب ٢١٨ ، والمقرب ١/٢٥٨ .

(٢) الجزولية ٢٧٩ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/٣٤٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٦ ، والمقتضب ٢/٢١٤ ، وتحصيل عين الذهب ٢١٨ ، والمقرب ١/٢٥٨ ، واللسان (علل) .

المرضى كالإخوةِ لأبٍ في التّقاطع ؟. وهذا ذمٌّ لهم ؛ لأنّه وصفهم بالنّهم والتواصلِ من أجلِ الطّعامِ ، وفي قضاءِ الحوائجِ بعضُهم لبعض يتقاطعون ويتناحرون ، كأنّهم أولادُ علاّتٍ ، وهنّ الأمّهات الشّتّى .

وقوله :

(١٠١) **أبا خُراشةَ أمّا أنْتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قَومي لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ**[(١)(٢)]

قال سيبويه : " فإنّما هي (أَنْ) ضُمَّت إليها (ما) للتّوكيد ، ولزمتْ كراهيةَ أن يُجْحِفوا بها لتكونَ عوضاً عن ذهابِ الفعل "[(٣)].

" واختلف البصريون والكوفيون[(٤)] في قولهم : (أمّا أنت منطلقاً) ، فقال الكوفيون : هو بمعنى (إنْ) المكسورة ، وعلى هذا يحملون قوله : ﴿ **إنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى** ﴾[(٥)]، وهي قراءة حمزة[(٦)]، أعني بكسرِ همزة (إن تضلَّ فتذكّرَ)[(٧)]، والمعنى عندهم سواء "[(٨)].

---

(١) الجزولية ٢٧٩ ، وقبله : " **ومن أخبار كان ...** " .

(٢) البيت من البسيط ، للعباس بن مرداس .
والشاهد فيه : انتصاب (ذا نفر) خبراً لكان المحذوفة كما قدّره الشارح .
الديوان ١٢٨ ، الكتاب ٢٩٣/١ ، البغداديات ٣٤٧،٣٠٤ ، التكملة ١٣٧ ، الخصائص ٣٨١/٢ ، المنصف ١١٦/٣ ، الإنصاف ٧١/١ ، شرح الجمل ٣٨١/٢ ، المقرب ٢٥٩/١ ، الخزانة ١٣/٤ ، ٤٤٥/٥ ، ٥٣٢/٦ ، ٦٢/١١ .

(٣) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٧١ ، مغني اللّبيب ٣٤ ، الخزانة ١٣/٤ ، النكت ٣٥٧،٣٥٦/٢ .

(٥) البقرة : ٢٨٢ .

(٦) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات ، توفّي سنة ١٥٦هـ ، أحد القرّاء السبعة المشهورين . انظر : الأعلام ٢٧٧/٢ .

(٧) انظر : القراءة في : الإتحاف ٤٥٩/١ ، الغيث ٦٢ ، البحر المحيط ٣٤٨/٢ .

(٨) كلام السيرافي نفسه ٧٦/٢ .

وأمّا البصريّون فالتقدير عندهم : (لأنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك) ، أي : لهذا المعنى الذي كان منك في الماضي أنطلقُ معك ، ولهذا شبَّهها سيبويه بـ(إذ)[1]؛ لاشتراكهما في المضي ، ولأجلِ أنّ الثاني مستحقٌّ بالأوَّلِ دخلت الفاءُ في الجوابِ في قوله : (فإنّ قوميَ) ، وجعلوا لزوم (ما) عوضاً من حذفِ الفعلِ ، فلا يجمعُ بينهما[2].

وقال (**فا**) : " أنت : اسم ما ، وذا خبرها ؛ لأنّها عوضٌ من كان ، فحكم لها بحكمها . والآيةُ عند البصريين على ظاهرِها ، لَمّا كان الضلالُ سبباً للإذكارِ ، والإذكارُ مسبّباً عنه ، وهم يقيمون كلَّ واحدٍ من السَّببِ والمسبَّبِ مقامَ الآخرِ ، نحو : أعددت الخشبةَ أن يميلَ الحائطُ فأدغمه ، وأعددتُ السِّلاحَ أن يجيءَ العدوُّ فأدفعه .

والضَّبُعُ في البيتِ يرادُ بها : السنةُ الشديدةُ ، وإذا ولي (أَنْ) الفعل الماضي ، فهو ماضٍ لا غير ، كما إذا وليها المستقبلُ كان مستقبلاً لا غير ، ومن أجل أنّ الثاني استحقَّ بالأوَّلِ جاز دخولُ الفاءِ في الجوابِ ، وقد تقدَّم بيانُه .

ونظير (أمّا) في أن يكونَ فيها هذا الذي ذكرنا من خروجِها إلى معنى الشرطِ ، وإن كان الفعلُ بعدها ماضياً واجباً في الأصلِ خروج (إذ) من معنى المضيِّ إلى معنى (إنْ) في قولك : إذ ما تقصدني أقصدك ، فقد صارت كما ترى للاستقبال خاصة ، فكذلك (أمّا) ، وإن كان الأصلُ وجوب الفعلِ بعدها ، وكونه علّةً لِما يقع بعدَه ، فقد خرجت في هذا إلى معنى (إنْ) ونظيرها في هذا (إذ) التي لم توصل في قولك : [إذ فعلت كذا وكذا فأنا أفعل كذا وكذا ، فالفعلُ الأوّلُ واجبٌ كما ترى ، وقد دخلت][3] الفاءُ في الفعلِ الآخرِ كدخولها في جوابِ الشَّرطِ ، [والشَّرطُ غيرُ واجبٍ ، فقد صارت (إذ) مع

---

(١) الكتاب ١/٢٩٤ .

(٢) كلام السيرافي نفسه ٢/٧٧ .

(٣) مطموس في (أ) .

الفعلِ الواجبِ بعدها بمنزلةِ (أَنْ) والفعلِ غيرِ الواجبِ لما حدث فيها من معنى الشرط ، وجازَ أن يخرجَ الواجبُ إلى غيرِ الواجبِ ؛ لأنّ الألفاظَ الموضوعةَ للمعاني قد تدخل عليها معانٍ لم توضع في الأصلِ لها ، فيستمرّ اللّفظُ على ما كان عليه الأصلُ ، كدخولِ معنى النفي على لفظِ الخبرِ في قولهم : حسبك ينم الناس ، وزيدٌ لا تضربه ، ونحوه مِمّا هو بلفظِ الخبرِ وليس بخبر][1] .

قال (**سع**) : " ومِمّا يصحّ أنّ (إنْ) و(إذ) قد يخرجان إلى معنى الشَّرطِ أنّ العربَ قد تضعُ (إنْ) المكسورةَ مكان (أنْ) إيهاماً ومبالغة ، كما قال الفرزدق[2] :

١٠٢) أَتَغْضَبُ أنْ أُذْنا قُتيبَةَ حُزّتا جهاراً ولم تَغْضَبْ لِقتلِ ابنِ خَازِمِ[3]

وقد كان الحزُّ واقعاً قبل أن يقولَ هذا .

وقوله تعالى : ﴿ **أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَنْ كُنتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ** ﴾[4] .

وبيَّن ذلك قراءةُ **/٣٣٧/** من فتح الهمزةَ من (إنْ)[5] .

❐ ❐ ❐

(١) مطموس في (أ) .

(٢) همّام بن غالب بن صعصعة التّميمي الدارمي ، أبو فراس الشهير بالفرزدق ، ولقّب بالفرزدق ؛ لجهامة وجهه وغلظه ، الشاعر المشهور . انظر : الشعر والشعراء ٣١٥ ، وفيات الأعيان ٨٦/٦ ، الأعلام ٩٣/٨ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٣١١/٢ ، والكتاب ١٦١/٣ ، ومعاني القرآن ٢٧/٣ ، وتحصيل عين الذهب ٧٠٤ ، وهمع الهوامع ١٤٨/٤ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١١٧/١ ، والخزانة ٢٠/٤ ، ٧٨/٩ ، ٨٠ ، ٨١ .

(٤) الزخرف : ٥ .

(٥) قراءة عاصم والحسن . معاني القرآن للفراء ٢٧/٣ ، والإتحاف ٣٨٤ .

مسألة

(سُبْحَانَ اللهِ) يستعملُ مضافاً وغيرُ مضاف ، وإذا لم يُضَفْ تُرك صرفُه ؛ لأنّـه علـمٌ وفي آخره الألفُ والنّونُ الزّائدتان ، فهو كعثمان ، قال الأعشى[1]:

١٠٣) أَقُـولُ لَمّـا جَـاءَني فَخْـرُه سُبحانَ مِن علقمةَ الفَاخِرِ[2]

الشاهدُ في البيت : أنّ (سبحان) بمعنى براءة ، كأنّه لما وصل إليـه أنّ علقمـةَ يفخـرُ قال : أبرأ براءةً من فخر علقمة وكذبه .

واختُلِف فيه : فمنهم مَن قال على مذهبِ سيبويه[3]: إنّه علمٌ للتّسبيحِ ، فهو معرفةٌ ، وكذا فسَّر (شن) كلامَ سيبويه ؛ لأنّه قال إثر البيت : " فإنّما ترك صرفَـه لأنّـه صـار عندهم معرفةً "[4]، فقال (ش) : " يعني أنّه علمٌ وفيه الألفُ والنّونُ ، فامتنع الصّرفُ "[5].

وقال الخدبُّ وابنُ خروفٍ : " إنّما يعني صارَ معرفةً بنيّةِ الإضافةِ لا بالعلميـة ؛ لأنّ العلَمَ لا يعملُ فيما بعده ، ألا ترى إلى قوله : (من علقمة) متعلِّقٌ بـ(سـبحان) ، والعلـمُ

---

(١) ....

(٢) البيت من السريع للأعشى في ديوانه ١٩٣ ، والكتاب ٣٢٤/١ ، وشرح أبيـات سـيبويه ٢٣٢/١ ، وتحصيل عين الذهب ٢٥٨ ، والخصائص ٤٣٥/٢ ، ٢٣٢/١ ، وخزانة الأدب ١٨٥/١ ، ٢٣٤/٧ ،٢٣٥ ،٢٣٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ١٩٧/٢ ، ٢٣/٣ ، والمقتضب ٢١٨/٣ ، والمقرب ١٤٩/١ ، وهمع الهوامع ١١٥/٣ ، والخزانة ٣٨٨/٣ ، ٢٨٦/٦ .

(٣) قال سيبويه : " هذا بابٌ أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ، ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرّف في الكلام تصرُّف ما ذكرنا من المصادر ، وتصرفها أنهـا تقـع في موضـع الرفـع والجرّ ، وتدخلها الألف واللام ، وذلك قولك : سبحان الله ، ومعـاذ الله ، وريحانـه ، وعَمْـرك الله إلا فعلت ... كأنّه حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحاً ، وحيـث قـال : وريحانـه قـال : واسـترزاقاً ؛ لأنّ معنى الريحان الرزق " . انظر : الكتاب ٣٢٢/١ .

(٤) الكتاب ٣٢٤/١ .

(٥) الكتاب ٣٢٤/١ .

لا يُعلَّقُ به شيءٌ ، إنّما تُعلّقه بفعلٍ من لفظِ البراءةِ ، كأنّه قال : أبرأ براءةً أبرأ من علقمةِ الفاخرِ "[1].

وحكى ابنُ خروفٍ عن المازنيّ : " أنّه علَمٌ في أصلِ وضعهِ ، ثمّ نكّر وأُضيف ، وإذا استعمل غيرَ مضافٍ كان علماً على الأصلِ ، وتابعه المبرِّد "[2].

قال (خ) : " وذلك دعوى لا دليلَ عليها ، بل هو معرَّفٌ بالإضافةِ كسائرِ أسْماءِ البابِ ، بدليل ﴿ **سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّةِ** ﴾[3] ، و﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى** ﴾[4] ، والمضافُ إذا كان علماً لا يبدلُ المضاف منه ، لا يقال في (عبدِ الله) : عبد الرحمن ، ولا عبد الملك "[5].

قلت : هذا إلزامٌ لا يصحّ الرّدّ به على المازنيّ ؛ لأنّه يقول : " كان (سبحانُ) علماً من غير إضافةٍ ، فلمّا نُكِّر أضيف إلى أسماءِ الله تعالى ، كما يضافُ العلمُ إذا نُكِّر ، نحو قولِ الشّاعر :

١٠٤) علا زيدُنا يومُ النَّقا رأْسَ زيدكم "[6] ....

وإن كان مثلُ هذا يقلُّ ، وقد بيّنا ذلك في أبوابِ الانصراف ، وإنّما يقال له العلم

---

(١) لم أعثر له على تخريج .

(٢) المقتضب ١٧٦/٣ .

(٣) الصافات : ١٨٠ .

(٤) الإسراء : ١ .

(٥) لم أعثر له على تخريج .

(٦) البيت من الطويل ، وعجزه :

.... بأبيضَ من ماءِ الحديدِ يَماني

و(النقا) – بالقصر – : الكثيب من الرمل ، وأراد باليوم : الوقعة والحرب التي كانت عند النقا . الخزانة ٢٢٤/٢ .

الشاهد فيه : (زيدنا ، زيدكم) .

بلا نسبة في الكامل ٣/٣ ، واللسان (زيد) ، والتصريح ١٥٣/١ ، يس ١٠٣/١ ، والخزانة ٢٢٤/١ ، ٢٠٧/٤ ، ٢٤٧/٧ ، وشرح أبيات المغني ٣٠٨/١ .

إذا تنكَّرَ ودخله الاشتراك ، فأكثر ما يُزال منه الاشتراكُ بالنَّعتِ لا بالإضافةِ ، وهـذا قـد كثرت فيه الإضافة ، فيظهر منه خلافَ ما تقول .

قال (سنَ) : " وقد جاء (سُبحان) منوَّناً مفرداً[1]، قال :

١٠٥) سُـبحـانَهُ ثـمّ سُـبحـاناً يَعُـودُ لـه وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ "[2][3]

(خَ) : " قوله : " وقد جاء (سُبحان) منوَّناً مفرداً في الشِّعر " دليلٌ علـى أنّـه أرادَ بالأوَّلِ الإضافةَ وتَرَكَه غير منوَّن ، وترْكُه تنوين (سُبحانَ) هنا كترْكِه تنوين (غفـرانَ) فيمـا تقدّم له ، ويعود له في موضعِ الصِّفَةِ لِـ(سُبحاناً) ، ووصفه به دليلٌ على إضافته "[4].

(دَ) : " (سُبحاناً) في البيت يجوزُ أن يكـونَ معرفـةً صُـرِف في الشِّـعرِ اضطـراراً ، و(سبحانه) قد يجوزُ أن يكونَ النّكرة ، ويجوز أن يكونَ وضعَ موضعَ المعرفةِ ؛ لوقوعهما في موضعٍ واحدٍ في المعنى "[5].

قال (شَ) : " (سُبحانَ) في البيتِ نكرةٌ ؛ لأنّـه منوَّنٌ ، وليـس علمـاً كـالذي في بيتِ الأعشى المتقدِّم ، ووصفَ هنا بالجملةِ ، والجملةُ لا تكونُ صفةً إلا للنِّكرات .

قلت : هذا لا يلزم ؛ لأنّه يمكن أن يكونَ معرفـةً ، وصُـرفَ اضطـراراً ، والصَّـرفُ للاضطرارِ كثيرٌ ، ويعودُ له في موضعِ الحالِ " .

(شَ) : " ومثلُ انتصابه بإضمارِ الفعلِ بما هو في معناه قولهم : براءةَ اللهِ من السَّوءِ . التقدير : أبرأ براءةَ اللهِ من السَّوءِ ، كأنَّ قائلاً قال كلاماً فقال له : أبـرأ مِمّـا تقـولُ

---

(١) بعده في (ب) : في الشّعر دليلٌ على أنه أراد بالأوّل الإضافة ، وتركه .

(٢) الكتاب ٣٢٦/١ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لورقة بن نوفل في الأغاني ١١٥/٣ ، وخزانة الأدب ٣٨٨/٣ ، ٢٣٤/٧، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣ ، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٣٠ ، والكتاب ٣٢٦/١ ، ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه ٢٥٢/١ ، والمقتضب ١٧٦/٢ ، وهمع الهوامع ١١٥/٣ .

(٤) لم أعثر له على تخريج .

(٥) المقتضب ١٧٦/٣ و ١٧٧ .

براءةً مثلَ براءةِ اللهِ من السَّوء ، ثـمّ حـذفَ وأقـامَ ، فكـأنَّ القـائلَ قـال كلامـاً ، فقـال : سبحان الله ، أي : أنزِّه نفسي من ذلك تنزيهاً مثلَ تنزيهِ الله ، فكأنّه قـال : تنزيـه اللهِ ، ثمّ أوقع (سُبحانَ اللهِ) مكانه ؛ لأنّه في معناه " .

ومما ينتصب على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه من المصادر ، ولكنّه في معنى التعجبِ ، قولك : كَرَماً وصَلَفاً .

(س) : " كأنّه يقول : ألْزَمَكَ اللهُ ، وأدام لك كَرَماً ، وأُلزِمْتَ صَلَفاً ، ولكنّهـم خَزَلوا الفعلَ هاهنا ؛ لأنّه صارَ بدلاً من قولك : أكْرِمْ به وأصْلِفْ به "[1].

قوله : في معنى التعجُّبِ[2].

يعني : في معنى التعظيم .

وقوله : ألزَمَكَ اللهُ[3].

قُدِّر بالمعنى ، واللّفظي : كَرُمْتَ كرماً ، وصَلُفْتَ صَلفاً ، أي : قلَّ خيرك .

وقوله : (بدلاً) من قوله : (أكرم به) ، أي : بدلاً من (كرمت كرماً ، وصلفت صَلفاً) ، المرادُ به الدّوام ، وهو في معنى : أصلفْ به ، وأكرم به . والصَّلـفُ : تكلُّـم الرجـلِ بمـا يكره أصحابُه . وقال بعضُ العربِ : كرماً وطُولَ أنفٍ . والمعنى : أطولْ به ، وأكرِم به ، وإنّما دخله معنى التعجّبِ - وهو دعاء - ، والتّعجب لا يكونُ في الدُّعاءِ ، وإنّمـا يكـونُ لِما ثبت واستقرّ ؛ لأنّه لم يرد أن يدعوَ بشيءٍ لم يثبت عنـده ، لَمّـا رأى مَـن كـثر منـه الكرمُ والصَّلفُ تعجب منه ودعا بالزيادةِ والدّوام ، فوقع التّعجّـبُ في الثـابت ، فلذلـك قال سيبويه : " ولكنّه فيه معنى التعجّب "[4].

---

(١) الكتاب ١/٣٢٨ .

(٢) ليست في الجزولية .

(٣) ليست في الجزولية .

(٤) الكتاب ١/٣٢٨ .

مسألة

أنشدَ سيبويه قولَ الشّاعر :

١٠٦) ألم ترني عاهدتُ ربِّي ، وإنَّني لَبَيْنَ رِتاجٍ قائماً ومَقامِ
١٠٧) على حَلْفَةٍ لا أشتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ولا خَارِجاً مِن فِيَّ زُورُ كلامِ[1] /٣٣٨/

قال : " أراد : ولا يخرجُ فيما أستقبلُ . قال : ولو حمله على أنّه نفى شيئاً هو فيه ، و لم يحمله على (عاهدتُ) لَجاز " .

وإلى هذا الوجه كان يذهبُ عيسى بنُ عمر[2] فيما نرى ؛ لأنّه لم يكن يحمله على (عاهدتُ)[3] .

وفسَّرَ الزجاج قولَ سيبويه ، وقولَ عيسى[4]، فأمّا سيبويه فإنّه جعل (لا أشتمُ) جوابَ يمينٍ ، إمّا جوابُ (حَلْفَةٍ) ، كأنّه : عاهدتُ ربِّي على أن حَلَفتُ لا أشتمُ الدّهرَ مسلماً ، أو يكونُ (عاهدتُ) بمعنى (أقسمتُ) ، فيكون (لا أشتمُ) جواباً له ، والتقدير : ولا يخرجُ خروجاً ، عطفاً على (لا أشتمُ) ، وجعل (خارجاً) بمعنى (خروجاً)[5] .

---

(١) البيتان من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٢١٢ ، ومعاني القرآن ٣/٢٠٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ١/٣٤٦ ، وشرح شواهد سيبويه ١/٢٣٩ ، والمحتسب ١/٧٥ ، والمقتضب ٣/٢٦٩ ، ٤/٣١٣ ، والكامل ١/١٧٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٧٧ ، وشرح شواهد الشافية ٧٢ ، والخزانة ١/٢٢٣ ، ٤/٤٦٣،٤١٥ .

(٢) عيسى بن عمر الثقفي : عالم بالعربية والنحو والقراءة ، وقد أخذ عنه الخليل الفراهيدي . توفّي سنة (١٤٩هـ) . أخبار النحويين البصريين ٤٩ ، إنباه الرواة ٢/٣٧٤ .

(٣) الكتاب ١/٣٤٦ .

(٤) انظره في : الكامل ١/١٧٦ .

(٥) كلام السيرافي نفسه ٢/٩٩ ، وكلام الأعلم نفسه . النّكت ٢/٣٨٤ .
انظر : قول أبي العباس والزجاج في شرح السيرافي ٢/٩٩ .

قال (دٓ)[1]: " ومثله : قم قائماً ، أي : قياماً[2]، وفُسِّر قول عيسى بـأنّ (خارجـاً) حالٌ معطوفةٌ على موضعِ (لا أشتمُ) ، كأنه قال : لا شاتماً مسلماً ولا خارجاً ، والعاملُ في الحالِ (عاهدتُ) ، أي : عاهدتُ ربّي لا شاتماً ولا خارجاً من فِيَّ ، والمعنى : موجباً على نفسي ذلك ومقدِّراً أنْ أَفْعَلَه .

وكلامُ (سٓ) يخالفُ هذا ؛ لأنّه قال عن عيسى : " لم يكن يحمله على (عاهدتُ) "[3].

ومعنى قول (سٓ) : " ولو حمله على أنّه نفى شيئاً هو فيه "[4]، أي : نفى الحالَ ، وهو قوله : (لا أشتِمُ الدّهرَ) (ولا خارجاً) ، وإذا لم يكنِ العاملُ[5] (عاهدتُ) ، فإمّا أن يكونَ مفعولاً ثانياً ؛ لقوله : (ترني) ، وإمّا محمولاً على (حَلْفَةٍ) ، كأنّـه قـال : علـى أن حلفت لا شاتماً ولا خارجاً ، والمصدرُ يعملُ عَمَلَ الفعلِ بالحالِ أو غيرِه "[6].

قال الأعلم : " لم يرد أن ينفيَ عن عيسى حمل الحالِ على (عاهدتُ) ، وإنّمـا نفـى عنه أن يجعلَ (لا أشتمُ الدّهرَ) جواباً لِـ(عاهدتُ) محمولاً عليه ، فإنّما أراد لم يكن يحملـه على (عاهدتُ) ، على أنّه الشيء الذي عاهد عليه ، وأقسم لا يفعله ، وكان حمله علـى هذا عند (سٓ) أوكدُ من حَمْلِه على الحـال ، وجعـل حملـه علـى الحـال كغـير ، حمـل لذلك ، فقال : لم يكن يحمله على (عاهدتُ) .

قال بعضهم : " يجوز أن يكونَ (خارجاً) حالاً ، والمعنى : عاهدتُ غير شاتم ، أي : عاهدتُه صادقاً ، يقول هذا حين تابَ عن الهجاءِ وقذفِ المحصنات ، وعـاهد بـين رتـاجِ الكعبةِ ومقام إبراهيم عليه السلام "[7].

---

(١) المراد به المبرد .

(٢) المقتضب ٢١٧/٣ ، والكامل ١٠٦ .

(٣) الكتاب ٣٤٦/١ .

(٤) الكتاب ٣٤٦/١ .

(٥) بعده في النّكت : في الحال ... انظر : النّكت ٣٨٤/٢ .

(٦) كلام السيرافي نفسه تقريباً ١٠٠/٢ ، وكلام الأعلم نفسه في النّكت ٣٨٥/٢ .

(٧) النّكت ٣٨٤/١، ٣٨٥ ، والتّحصيل ٢١٨، ٢١٩ .

بــاب

[النّون الثقيلة والخفيفة][1]

قوله : مَواقِعُ النّونِ في الكَلامِ : الطّلَبُ ، ثُمّ الاسْتِخبارُ ، ثُمّ القَسَمُ ، ثُمّ الشّرطُ بِـ(إنْ) المقْرُونةُ[2] بِـ(ما) تَوْكِيداً[3].

يريدُ بالطّلبِ : الأمرُ والنّهي وما في معناهمـا مِمّـا لفظه لفظُهمـا ، وهـو استدعاءٌ لإيجادِ الفعلِ أو إعدامِه ، ولم يرد كلَّ ما فيه طلب ؛ فإنّه لو أرادَ ذلك لاستغنى عن ذِكر الاستخبارِ ، فلمّا ذكر الاستخبارَ بعدَه دلَّ على أنّه إنّما أرادَ الأمرَ والنّهيَ وما في معناهما ، وإذا ذكر الاستخبارَ فقد كان ينبغي له أن يذكرَ غيره مِمّا تلحقه النّونُ ، وهو العرضُ ، نحو : أَلاَ تَنزِلَنْ ؟. وأَلاَ تَنْزِلَنَّ ؟. وأَلاَ تَقُومَـنْ ، وتَقُومَـنَّ ؟. والتّحضيضُ ولفظُه ولفظُ العرضِ واحدٌ ، وهو : هلاّ تَقُومَنَّ ؟. هلاّ تَقُومَنْ ؟. إلاّ أنّه يمكنه أن يقول : إنّي إنّما أردتُ بالطلبِ ما فيه طلبُ إيجادِ الفعلِ أو إعدامِه ، سواء كان بلفظِ الأمرِ أو لم يكن ، فغنيتُ بذلك عن ذِكر العرضِ والتّحضيضِ ، ولم أستغنِ عن ذِكـر الاستفهامِ ؛ لأنّه لا يطلبُ بالاستفهامِ إيجادُ الفعلِ في نحـو : هـل يقـومُ زيـد ؟. وإنّمـا يطلـب بـه الإخبارُ بوجوده ، إلاّ أنّه إن اعتذر عن تركه ذكرُ العرضِ والتّحضيضِ فـلا عـذر لـه عن تركِه ذكرُ الأفعالِ المستقبلةِ التي قبلها (ما) المؤكّدة في نحو قوله : (بِجَهْدٍ مّا يَبلغنّ)[4] و(بِجَهْدٍ مّا تَبلغنَّ) ، وفي مَثَلٍ من أمثالِ العربِ :

١٠٨) فِي عِضَـةٍ مَـا يَنْبُتَـنَّ شَـكِيرُهـا[5] ....

(١) الجزولية ٢٨٥ ، وفيها : باب نون التّوكيد .

(٢) في (ب) : (المعترضة) .

(٣) الجزولية ٢٨٥ .

(٤) وردَ هذا المثل في : الكتاب ٥١٦/٣ ، والمقرب ٧٤/٢ ، ومجمع الأمثال ٧٤/٢ .

(٥) يروى صدراً لبيت من الطويل ، تمامه كما في الخزانة :

ومن .... قديمـاً ويقتـط الزنـاد من الزنـد

=

و(بألمٍ ما تُخْتِنَنَّه)[1]، وهو مَثَل، و(بِعَينٍ ما أُرِيَنَّك)[2].

ويجرى مجراها قولهم: (ربما يقولن وكثر ما يقولن ذلك)[3].

(**سع**): " شبّهوا دخولَ (ما) في هذه الأشياءِ بدخولها في الجزاءِ، وجعلوا قوله: (بِجَهْدٍ مّا يَبلغنّ) لَمّا كان لا يبلغُ إلاّ بجهدٍ، صار كأنّه غيرُ واجبٍ؛ لأنّه لا يبلغ على كلِّ حالٍ، وكذلك (بألمٍ ما تُخْتِنَنّه)، أي: لا تُخْتَنُ إلا بشرطِ الألمِ، وهذا المثلُ يُضربُ لمن يطلبُ أمراً لا يناله إلا بمشقة "[4].

وقوله: (وفِي عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها)، يضربُ مثلاً في مشابهةِ الرَّجلِ أباه.

وقوله: (بِعَينٍ ما أُرِيَنَّك)، كأنّه قال: أتحقّقُ الذي أراه فيكَ ولا أشكُّ فيه فهو توكيدٌ، ودخلتْ (ما) لأجلِ التّوكيد في هذه الأشياءِ، فشبِّهت باللاّم.

قال الخدب: (بِعَينٍ ما أُرِيَنّك).

يريد: أعجل عليَّ.

وقد تدخل في الضَّرورةِ وليس معها لامٌ. قال جذيمة[5]:

=

وكذا عجزاً لبيت صدره:

إذا مات منهم سيد سرق ابنه ومن ....

يريد: أنّ الابن يشبه أباه، فمن رأى هذا فكأن الابن مسروق. الخزانة ٢٢/٤.

والشاهد: تأكيد الفعل المسبوق بـ(ما) الزائدة للتأكيد، فلأجلها جاز تأكيد الفعل بالنون.

بلا نسبة في الكتاب ٥١٧/٣، ومجمع الأمثال ٧٤/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٦٤٣، والمقرب ٧٤/٢، وشرح التصريح ٢٠٥/٢، وخزانة الأدب ٢٢/٤، ٢٨١/٦، ٢٢١/١١،٤٠٣.

(١) انظر: الكتاب ٥١٧/٣، المقتضب ١٥/٣، مجمع الأمثال ١٠٧/١، المقرب ٧٤/٢، الارتشاف ٣٠٦/١.

(٢) مَثل يُضرب في الحثّ على ترك البطء.

الكتاب ٥١٧/٣، المقتضب ١٥/٣، مجمع الأمثال ١٠٠/١، المقرب ٧٤/٢، الارتشاف ٣٠٦/١.

(٣) الشرح الكبير ١٠٩٩/٣،١١٠٠

(٤) لم أعثر عليه في السيرافي.

(٥) جذيمة بن مالك بن فهم بن دوس بن الأزد الأزدي، أبو مالك، كان يقال له: الوضاح والأبرش؛ لبرص فيه، توفّي نحو ٣٦٦هـ. انظر: وفيات الأعيان ١٨/٦، الأعلام ١١٤/٢.

١٠٩) رُبّمــا أَوْفَيْــتُ في عَــلَمٍ   ترفعنْ ثوبي شَمالاتُ[١]

وإنّما فعلوا هذا لأنّ (ما) قد زيدت في (رُبَّ) ، و(ترفعن) من صلتها .

وزعم يونسُ أنَّهم يقولون ذلك : ربَّما تقولنَّ ذاك ، وكُثر ما تقولَنَّ ذلـك ؛ لأنّـه فِعلٌ غيرُ واجب ، و(ما) لازمةٌ ، لا تقـل : ربَّ /٣٣٩/ تقولَـنَّ ، ولا : كَـثُر تقولَـنَّ ، فأشبهت عندهم لامَ القسَم ، فجازَ دخـولُ النّـونِ وليـس بمنزلتـه في القسـم ؛ لأنّ الـلامَ إنّمـا لزمـت اليمينَ ، ولا يجوز طرحها للعلة التي [...] يطرحها من اللّبس .

قال (س) : لأنّ اللام إنما لزمت اليمين كما ألزمت النّونُ اللاّمَ ، وليست مع المقسمِ بـه بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، ولو لم تلزم الـلاّمَ التَبَـسَ بـالنفيِ إذا حلـفَ أنـه لا يفعـلُ ، فمـا تجـيءُ لتسهيل الفعلِ بعد (رُبَّ) . ولا يُشبه ذا القسم ، ومثل ذلك : حيثُما تكونَـنْ آتِـك ؛ لأنّهـا سهّلتِ الفعلَ أن يكونَ مجازاةً ، وإنّما كان تـركُ النّونِ في هـذا أجـود ؛ لأنّ (مـا) و(رُبَّ) بمنزلةِ حرف ، نحو : (قد وسوف) ، و(ما وحيث) بمنزلة (أين) ، واللاّم ليست مع المقسَـم به كحرفٍ واحد ، وليست كَـ(ما) التي في (بألمٍ ما تُخْتِنَنّه) ؛ لأنّها ليست مع ما قبلها بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، ولأنّ اللاّمَ لا تسقطُ كما تسقطُ (ما) مِن هذا إن شئت[٢] .

وأمّا قوله : " فـ(ما) تجيءُ لتسهيلِ الفعلِ بعد (رُبَّ) "[٣]، يريد : أنّ (رُبَّ) لا يليهـا الفعلُ ، فإذا دخلتْ (ما) عليها وليها الفعل ، وكذلـك (حيـث) لا يُجـازى بهـا ، فـإذا دخلت عليها (ما) جُوزي بها ، وإنّما يريدُ بذلك الفرقَ بين (ربّما) و(كثرما) وبين لامِ القسمِ ؛ لأنّه تلزمُ معه النّونُ ، وربّما لا تلزم بعدها النّونُ .

وقوله : " واللاّمُ ليست مع المقسمِ به كحرفٍ واحدٍ إلى آخر الباب " .

---

(١) البيت من المديد ، لجذيمة الأبرش .

والعلم : الجبل . والشمالات : جمع شَمال – بالفتح – ، وهي الريح التي تهبّ من هذه الناحيـة . يفخـر بأنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من العدوّ ، فيكون طليعة لهم .

والشاهد فيه : توكيد (ترفعنْ) للضرورة . والتوكيد هنا بالنّون الخفيفة .

الكتاب ٥١٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٩١/٢ ، والنـوادر ٥٣٦ ، والمقتضـب ١٥/٣ ، والمقـرب ٧٤/٢ ، وشرح التصريح ٢٢/٢ ، وهمع الهوامع ٢٣٠/٤، ٤٠١ ، وخزانة الأدب ٤٠٤/١١ .

(٢) الكتاب ٥١٨/٣ .

(٣) الكتاب ٥١٨/٣ .

يعني : أنّ لامَ القسمِ ليست كـ(ما) في (رُبّما) ؛ لأنّ (مـا) و(رُبَّ) شـيءٌ واحـد ، ولا كـ(ما) في (بألَمٍ ما تُخْتِنِنَّه) ؛ لأنّ (ما) بعد (بألَمٍ) زائدةٌ لغوٌ ، والـلاّمُ لازمـةٌ للفعـلِ ومنفصلةٌ من المقسمِ به "[1].

أنشد (س) في دخولِ النّونِ الخفيفةِ والثّقيلةِ قولَ الأعشى :

١١٠) " فإيّـاكَ والـمَيتـاتِ لا تَقْرَبَنَّهـا ولا تعبُدِ الشّيطانَ وا للهَ فاعبُدا[2]

أرادَ : فاعبدن ، فعوَّض الألفَ من النونِ في الوقفِ ، فأدخلَ الشّديدةَ في (لا تقربنّهـا) في النّهي ، والخفيفةَ في الأمرِ ، وكلاهما طلب "[3].

وأنشد أيضاً :

١١١) " أبَـا ثـابِتٍ لا تَعْـلَقَـنْـكَ رِماحُنـا أبَـا ثابِتٍ فاقعُد وعِرضُكَ سالِمُ "[4][5]

يتوعّده بالحربِ والهجاءِ .

وأنشد للبيد[6] على دخولها في القسم :

١١٢) " فلَتَصْـلِقَـنَّ بَنِي ضَبِينَـة صَلْقَـةً تُلْصِقْنَهم بخوالِفِ الأطنابِ "[7][8]

---

(١) السيرافي ٢٣٩/٤، ٢٤٠ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ١٨٧ ، والكتاب ٥١٠/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ٦٧٨/٢ ، والإنصاف ٦٥٧ ، وهمع الهوامع ٣٩٧/٤ ، وشرح التصريح ٢٠٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٧٧، ٧٩٣ .

(٣) الكتاب ٥١٠/٣ .

(٤) الكتاب ٥١٠/٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ١٢٩ ، والكتاب ٥١٠/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٧١/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٦٠١ .

(٦) لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب ، أبـو عقيـل العـامري ، الشـاعر الجـاهلي المعروف ، توفّي سنة ٤١هـ . الشعر والشعراء ١٧١ ، الأعلام ٢٤٠/٥ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو للبيد في الكتاب ٥١٢/٣ ، وتحصيل عـين الذهـب ٨٦١ ، واللسـان (ضنـين) ، وليس في ديوانه .

(٨) الكتاب ٥١٢/٣ .

معنى (لَتَصْلِقَنَّ) : لتصدُمنَّ ، ولتصرفنَّ - يعني الخيل - . وخوالفُ الأطنابِ : أواخرها .

وأنشد لليلى الأخيليّة[1]:

١١٣) " تُساوِرُ سَوّاراً إلى المجدِ والعُلا وفي ذِمَّتي لئن فعلتَ ليفعلا "[2][3]

أرادَ : ليفعلن ، ومعنى (تُساوِرُ) : تسامى وتعارض ، وأصلُ المساورةِ : المواثبةُ .

وأنشد :

١١٤) " فمن يَكُ لم يثأرْ بأعراضِ قومِه فإنّي وربِّ الرّاقصاتِ لأثْأرا "[4][5]

أرادَ : لأثأرنّ ، فوقف على الألفِ ، والرّاقِصات : الإبل ، سُمِّيت بذلك لأنّها ترقُص في مشيها ، وإنّما قال : وربِّ الرّاقصاتِ تعظيماً لها ؛ لأنّهم يحجّون عليها .

وأنشد :

١١٥) " فأقبِل على رهطي ورهطِكَ نَبْتَحِث مساعينا حتّى ترى كيف نَفْعَلا "[6][7]

أرادَ : نفعلنّ . ومعنى (نبتحث) : نستخرج ، وتبيّن دعاءه إلى المفاخرة ليتبين الشريف من الوضيع .

---

(١) ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب الأخيلية ، من بني عامر بن صعصعة ، توفّيت سنة ٨٠هـ ، وهي من أشعر النساء . الشعر والشعراء ٢٩٦ ، الأعلام ٢٤٩/٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ١٠١ ، والكتاب ٥١٢/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٨/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٨٦٢ ، وخزانة الأدب ٢٤٣/٦ ، وبلا نسبة في المقتضب ١١/٣ .

(٣) الكتاب ٥١٢/٣ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٧٦ ، والكتاب ٥١٢/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٧٣/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٨٦٣ .

(٥) الكتاب ٥١٢/٣ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في شرح أبيات سيبويه ١٧٣/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الكتاب ٥١٣/٣ ، وتحصيل عين الذهب ٨٦٥ ، وهمع الهوامع ٣٩٨/٤ ، والخزانة ٥٥٨/٤ .

(٧) الكتاب ٥١٣/٥ .

وأنشد :

١١٦) " هـل تَحْـلِفَنْ يـا نُعْـمَ لا تَدينُهـا "[١]

أرادَ : يا نعمانُ ، فرخّم .

ومعنى : (تدينها) : تجازيها .

قال (سٓ) : " وقد تدخلُ النّونُ بغير (ما) في الجزاءِ ، وذلك قليلٌ في الشعرِ ، شبّهوه بالنّهيِ حين كان مجزوماً غير واجب "[٢]. وأنشد فيما جاء في الواجب شاذّاً قول الشّاعر :

١١٧) " نبتّم نبـاتَ الخيـزُرانيِّ في الثَّـرى حديثاً متى ما يأتِكَ الخيرُ يَنْفَعا "[٣][٤]

أرادَ : ينفعن ، وهو جوابُ الشّرطِ .

والخيزُرانيّ : كلّ غصنٍ ناعمٍ .

كأنّه يصفُ قوماً ثابت لهم نعمةٌ بعد بؤسٍ ، فظهر أثرها عليهم ، فضربَ لهم هذا مثلاً .

وأنشد لأبي الخِرع[٥]:

١١٨) " فمهما تَشَـأْ مِنـهُ فَزارةُ تُعْطِكُم ومهما تَشَأْ منه فزارةُ تَمْنَعَا "[٦][٧]

---

(١) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣/٥١٤ ، والخزانة ١١/٣٨٤ .

(٢) الكتاب ٣/٥١٥ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٥ ، والخزانة ١١/٣٨٧،٣٩٥،٣٩٧ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٥١٥ ، وتحصيل عين الذهب ٨٦٧ ، وهمع الهوامع ٤/٤٠٠ .

(٤) الكتاب ٣/٥١٥ .

(٥) عوف بن عطيّة بن عمرو ، الملقب بالخرع بن عبس بن وديعة التيمي ، شاعر جاهلي فحل . الأعلام ٥/٩٦ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للكميت بن معروف في ديوانه ١٩٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٨٦ ، وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب ١١/٣٨٧،٣٨٨،٣٩٠ ، ولعوف بن عطية بن الخرع في الكتاب ٣/٥١٥ ، وتحصيل عين الذهب ٨٦٨ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٤/٤٠١ ، وخزانة الأدب ٧/٥٠٩،٥١٠ .

(٧) الكتاب ٣/٥١٥ .

أرادَ : تمنعن ، يصف جبلاً أحاط به الماءُ رَجْعٌ .

(**شن**) : " وكذلك قوله أيضاً في تخصيصه الشّرطَ بأنَّ المقرونَ بِـ(ما) دون غيره من أدواتِ الشّرطِ كلِّها ، كان ينبغي أن يجعلَ مكانَ ذلك التخصيصِ تعميمَ أدوات الشّرطِ كلِّها ، فيقول : وأدواتُ الشّرطِ كلُّها إذا قرنت بما لحق الفعل معها النّون ، وكان ينبغي أن يزيدَ في هذا النّوعِ أيضاً أنّ لحاقَ النّونِ فيه أكثرُ من تركها .

قال (**س**) – رحمه الله – : " ومن مواضعها – يعني النّون – : حروفُ الجزاءِ إذا وقعت بينها وبين الفعلِ (ما) للتّوكيد[1]؛ وذلك لأنّهم شبّهوا (ما) باللاّم في (لتفعلن) ، لَمّا وقع التوكيدُ قبل الفعلِ ألزموا النّون آخره كما ألزموا هذه اللاّم . وإن شئت لم تُقحِم النّونَ كما أنّك إن شئتَ لم تجئ بها . فأمّا اللاّم فهي لازمة لليمين ، فشبّهوا (ما) هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعلِ بهذه اللاّمِ التي جاءت لإثباتِ النّونِ . فمن ذلك قولك : إمّا تأتِيَنّي آتِك ، وأيُّهم ما يقولنَّ ، وذلك قوله جلَّ ذِكرُه : ﴿ **وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ** ﴾[2]، وقال تعالى : /٣٤٠/ ﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي** ﴾[3] "[4].

وقوله : وأمّا النّفيُ[5].

---

(١) قال – رحمه الله تعالى – : " ومن مواضعها : أفعال غير الواجب التي في قولك : بجهد ما تبلغن وأشباهه ، وإنّما كان ذلك لمكان (ما) وتصديق ذلك قولهم في مثل : (في عضة ما ينبتن شكيرها) " .
وقال أيضاً في مثل آخر : (بألم ما تختننّه) ، وقالوا : (بعين ما أرينك) ، فـ(ما) هاهنا بمنزلتها في الجزاء .
الكتاب ٥١٦/٣، ٥١٧ .

(٢) الإسراء : ٢٨ .

(٣) مريم : ٢٦ .

(٤) الشرح الكبير ١١٠٠/٣، ١١٠١ ، الكتاب ٥١٤/٣، ٥١٦ .

(٥) الجزولية ٢٨٥ .

مثاله : قوله[1] :

١١٩) يَحْسَبُهُ الجاهلُ ما لم يَعْلَما   شيخاً على كُرسِيِّه مُعمَّما[2][3]

قال سيبويه : " شبَّهَهُ بالجزاءِ حيثُ كان مجزوماً وكان غير واجبٍ ، وهذا لا يجوزُ إلاّ في اضطرارٍ ، وهي في الجزاءِ أقوى . وقد يقولون : أقسمتُ لَمّا لم تَفعلَنَّ ؛ لأنّ ذا طلبٌ ، فصار كقولك : لا تَفعلنَّ ، كما أنّ قولك : (أتُخبِرُنِّي) فيه معنى أفعلْ ، وهو كالأمرِ في الاستغناءِ والجوابِ "[4] .

وقوله : والتَّقليلُ[5] .

مثاله : قوله :

١٢٠) رُبَّما أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ[6]

لأنَّهُ قد قيل : ربّما يقولنّ ذاك ، وكثر ما يقولنّ ذاك ؛ لأنّه فعلٌ غيرُ واجبٍ .

---

(١) اختلف فيه على النحو الآتي :

أ / المغوار بن الأعنق حيدة بن كعب ، المعروف بابن جبابة من بني سعد ثم بني عوف بن سعد بن جبابة .

ب/ المساور بن هند بن قيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، شاعر شريف فارس مخضرم إسلامي ، أدرك النّبيّ ﷺ و لم يره .

جـ/ أبو حيان الفقعسي .

د / العجاج .

هـ/ عبد بني عبس . انظر هذه الأقوال في الخزانة ٤١٨/١١،٤١٩ .

(٢) رجز . شبّه الرّغوة التي تعلو القمع بشيخ معمم جالس على كرسي . الخزانة ٤١٣/١١،٤١٤ .

الشاهد : دخول نون التوكيد على الفعل المنفي بلم ، وهو قليل . ملحق ديوانه ٣٣١/٢ ، الكتاب ٥١٦/٣ ، النوادر ١٦٤ ، الأصول ١٧٢/٢،٢٠٠ ، الإنصاف ٦٥٣/٢ ، الحماسة بشرح المرزوقي ١٠٩٢ ، المقرب ٧٤/٢ ، ارتشاف الضرب ٣٨٢ ، شرح التصريح ٢٠٥/٢ ، الخزانة ٤٠٩/١١،٤١١ .

(٣) الشرح الكبير ١١٠١/٣ .

(٤) الكتاب ٥١٦/٣ .

(٥) الجزولية ٢٨٥ ، وبعده : " **... فقلّما تجيءُ فيه النّون إلا في الشّعر** " .

(٦) الشرح الكبير ١١٠٢/٣ ، وقد سبق تخريجه ص١٦٣ .

و(ما) لازِمَةٌ ، وُصِف أنّه يكونُ عيناً لأصحابِه وربيئـةً يحفظُهـم ؛ لحِـدّةِ بصره ، وشِـدّةِ يقظته ، وهم يفخرون بذلك .

والعَلَمُ : الجبل .

وقوله : إنْ خلا مِنَ الضَّميرِ[1] .

مثاله : هل يقومَنَّ زيدٌ ؟. وهل تقومَنَّ هندٌ[2] ؟.

وقوله : أو كان الضَّميرُ الذي فيه للواحِدِ المذكَّرِ مُطلقاً[3] .

يعني غائباً كان نحو : زيدٌ هل يقومنّ ؟. أو متكلِّماً نحو : هـل أقومـنَّ ؟. أو مخاطبـاً نحو : هل تقومنَّ[4] ؟.

وقوله : أو للغائبةِ[5] .

مثاله : قولك : هندٌ هل تقومنّ[6] ؟. وزينب هل تذهبَنَّ ؟.

وقوله : أو للمُتكلِّمةِ[7] .

مثاله : قول المرأة : هل أقومَنَّ ؟. وهل نَقُومَنَّ ؟. إذا تكلمت عنها وعن غيرِها[8] .

واعلم أنّهم إنما فتحوا آخرَ الفعلِ المجزومِ مع النّونِ ؛ لأنّ النّونَ الخفيفةَ وأوّلَ النّـونِ الشديدةِ ساكنٌ ، فـاجتمع سـاكنان : لامُ الفعـلِ ، والنّـونُ السـاكنةُ ، فكرهـوا ضمّهـا وكسرها ؛ لئلاّ يلتبس بفعلِ المؤنّثِ وجمعِ المذكَّرِ ، وإنّما وجبَ سـكونُ الـلاّمِ في حـالِ

---

(١) الجزولية ٢٨٥ ، وقبله : " **وعلامةُ الفتحِ في الفعلِ الذي تلحقُه** ... " .

(٢) الشرح الكبير ١١٠١/٣ .

(٣) الجزولية ٢٨٥ .

(٤) الشرح الكبير ١١٠١/٣ .

(٥) الجزولية ٢٨٥ : " **وللواحدة الغائبة** " ، وبعده : " **فتح لامه وكسرها في المؤنث** " .

(٦) الجزولية ٢٨٥ .

(٧) ليست في النسخة التي اعتمدت عليها .

(٨) الشرح الكبير ١١٠١/٣ .

الرفعِ ؛ لأنّهم لو تركوا الضمّة لالتبس بفعلِ الجماعةِ ، فأبطلوا الإعـرابَ في الرفـعِ كمـا أبطلوه في الجزمِ ، ثمّ فتحوا لاجتماعِ السّاكنين ، وخُصّ بالفتحِ مع ما أرادوا من الفرق ؛ لأنّ النّونَ مضمومةٌ إليه لمعنى التّأكيدِ ، كما تضمُّ التّاءُ إلى الاسمِ والفعلِ على التأنيثِ ، وكما يضمُّ الاسمُ إلى الاسمِ في (خمسةَ عشر) ، فحُرِّك بالفتح تشبيهاً بالمركّبِ ونحوه .

(**بش**) : " في الحركةِ التي قبل النّون قولان : إذا قلت : هل تضربَنَّ زيداً ؟.

منهم مَن يقول : هي حركةُ التقاءِ السّاكنين .

ومنهم مَن يقول : حركةُ بناءٍ ، وهو الصَّحيحُ ؛ لأنّ حركةَ التقاءِ السّاكنين عارِضةٌ لا يعودُ الساكنُ المحذوفُ لأجلها ، وقد ثبت واستقرّ أنّهم قالوا : قولَنَّ ، وبيعنَّ ، فتعيدُ الواوَ والياءَ ، فدلَّ على أنّ الحركةَ حركةُ بناءٍ "(١) .

وقوله : وفيما فيه النّونُ التي ثَباتُها علامَةُ الرَّفعِ حَذْفُها(٢) .

مثاله : هل تقومانِّ ؟. وهل تقومُنَّ(٣) ؟. وهل تقومِنَّ ؟.

وإنّما حذفت النّـونُ الـتي هـي علامـةُ الرّفـعِ ؛ لبطـلانِ الإعـرابِ مـع دخـولِ نـونِ التّوكيدِ ؛ ولأنّ فعلَ الواحدِ المذكّرِ لَمّا دخلت عليه النّونُ ، وانفتحَ ما قبلها من الفعلِ ، صارَ بالفتحِ كأنّه فعلٌ منصوبٌ ، والفعلُ المنصوبُ لا تدخلُ فيه النّونُ التي للرفعِ ، ومـن أجلِ اجتماعِ النّونات أيضاً ؛ لأنّك لو أثبتَّ النّونَ التي هي للإعرابِ لقلت : هل تتبعانَنَّ ؟. وهل تضربونَنَّ زيداً ؟. فيجتمعُ ثلاثُ نوناتٍ ، فحذفوها استثقالاً لها ، ثمّ أسقطوا الواوَ في الجمعِ ؛ لالتقاءِ السّاكنين ، وأسقطوا الياءَ في المؤنّـثِ لذلـك ، فقـالوا : هـل تضرِبُـنَّ زيداً يا رجالُ ؟. وهل تضربِنَّ زيداً يا هندُ ؟.

واحتجَّ (**سٓ**) لاستثقالهم النّوناتُ أنّهم قد حذفوها فيما هو أشـدُّ مـن ذا ، قـال :

(١) شرح الجمل لابن طاهر ٢٤٦ .

(٢) الجزولية ٢٨٦ .

(٣) الشرح الكبير ١١٠٣/٣ .

" بلغنا أنّ بعضَ القرّاءِ قرأ : ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾[1] ، وكان يقـرأ : ﴿ فَبِـمَ تُبَشِّـرُونِ ﴾[2] ، وهي قراءَةُ أهلِ المدينةِ ؛ لأنّهم استثقلوا التّضعيف .

وقال عمرُو بنُ مَعدي كرب :

١٢١) تَـراه كالثَّغـام يُعَـلُّ مِسْـكاً يُسوءُ الغالِياتِ إذا فَلَيْنِي "[3][4]

والأصلُ : (أتُحاجّونني) ، و(فيمَ تُبشـرونَني) ؟. و(إذا فلينـني) فأسـقطَ ، فـإذا كُـنَّ ثلاثاً فهي أثقلُ ، وينبغي أن تكونَ النّونُ المحذوفةُ نـونَ الوقايـةِ ؛ لأنّ الأولى في (فلينـني) ضميرُ الفاعلاتِ ، والنّونُ الأولى في (أتحاجونني) للرّفعِ ، وأمّا الثانية فلا يُخِلُّ سقُوطها "[5] .

ومذهبُ سيبويه : أنّ المحذوفةَ نونُ الرَّفعِ ، نصَّ علـى ذلـك ، وأنّـه متـى اتّصـلَ بـه ضميرُ الاثنين أو الجماعةِ المذكّرين ، وهما الألف والواو ، أو ضمـيرُ الواحـدةِ المخاطبـةِ من المؤنَّثِ ، وهي الياءُ ، فإنّهُ معربٌ لا مبني ، وأنّ النّـونَ إنّمـا حذفـت منـه لاجتمـاعِ النّوناتِ لا للبناءِ ، وسببُ ذلك أنّك إن جعلته مبنيّاً أدّى إلى جعلِ ثلاثةِ أشياء كالشّـيءِ الواحِـدِ ، وهـي الفعـلُ والضمـيرُ والنّـونُ الشـديدةُ أو الخفيفـةُ ، وذلـك لا نظـيرَ لـه في كلامهم ، ومما يبين ذلك أنّك إذا قلت : هل تضربَنَّ ؟. وهل تضرِبنَّ يا امرأة ؟. ثمّ قيل لك : قف عليها ؛ فإنّك تحذفُ النّونَ الخفيفةَ تشبيهاً لها بالتنوينِ على حسب ما أحكـم في بابِ الوقفِ ، فإذا حذفتها رجعتِ الياءُ والواوُ ونونُ الرَّفعِ ، لَمّا زالَ الموجبُ لحذفها ،

---

(١) الأنعام : ٨٠ .

وتخفيف النّون هو قراءة نافع من السبعة ، وقرأ بها أيضاً أبو جعفر وابن ذكـوان وهشـام والدجـواني مـن بعض طرفهما . إتحاف فضلاء البشر ٢١٢ .

(٢) الحجر : ٥٤ .

وقراءةُ التخفيفِ هي قراءةُ نافع المدني ، وقرأ ابن كثير بتشديد النُّون ، بإدغام نون الرّفع في نون الوقايـة ، وباقي السبعة بفتح النّون نون الرفع . إتحاف فضلاء البشر ٢٧٥ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانـه ١٨٠ ، والكتـاب ٥٢٠/٣ ، وشـرح أبيـات سيبويه ٢٠٢/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧١/٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٣ .

(٤) الكتاب ٥١٩/٣،٥٢٠ .

(٥) كلام السيرافي نفسه تقريباً ٢٤٨/٤،٢٤٩ .

فقلت : هل تضربون ؟. وهل تضربين ؟. فدلَّ ذلك على أنّ الإعرابَ كان منويّاً مُراداً ، ولولا ذلك لم يرجع ؛ لأنّ الوقفَ عارضٌ ، والعارضُ لا يعتدُّ به /٣٤١/ ، ولو كان مبنياً لجاءَ الإعرابُ في حالِ الوقفِ ، والبناءُ في حالِ الوصلِ ، وهو عكسُ كلامِهم .

والثُّغام : نبتٌ أبيض يشبه الشَّيب .

ومعنى (يُعَلُّ) : يطيبُ مرَّةً بعد مرَّةٍ ، وأصلُ (العَلَل) الشُّربُ الثاني ، وإنّما تسقطُ لدخولِ النّونِ والواوِ المضمومة ما قبلها والياءِ ، كما تسقطُ إذا لقيهما ما فيه ألفٌ ، واللاّمُ للتعريفِ ، أو ألفُ وصلٍ كقولك : اضربوا ابن زيدٍ ، واضربي ابنَ عمروٍ ، فتسقطُ الواوُ والياءُ لالتقاءِ الساكنين ، واضربوا القومَ ، واضربي القومَ ، فإن كان الياءُ والواوُ مفتوحاً ما قبلهما لم تسقطا ؛ لدخولِ النّونِ ، وحرّكتَها لاجتماعِ السّاكنين ، كما تُحرّكهما إذا كان بعدهما ألفُ وصلٍ أو الألفُ واللاّمُ ، فتقول إذا أدخلتَ النّونَ على (ارضوا) و(اخشوا) ، و(ارضي) و(اخشي) : ارضَوُنَّ واخشَوُنَّ زيداً ، وارضَيِنَّ واخشَيِنَّ زيداً ، كما تقول : اخشَوُا القومَ ، واخشَوُا ابنَ زيدٍ ، وارضِي القومَ ، وارضِي ابنَ زيدٍ[1] .

قال المازنيُّ : فإن قالَ قائلٌ : هلاّ رددتُم السّاكنَ الذاهبَ في (اخشوا) و(اخشي) حين تحرّكتِ الياءُ والواو في : (اخشونّ) و(اخشينّ) ، والساكنُ الذاهبُ كان ألِفَ (اخشي) ، وإنّما سقطت لسكونها وسكونِ الواوِ والياءِ في (اخشوا) و(اخشي) ، فإذا تحرّكتِ الياءُ فردّوها كما قلتم قبل ، فأسقطتم الواو لاجتماعِ الساكنين ، فإذا قيل : قولن ، رددتم الواوَ لَمّا تحرّكت اللام ؟.

فأجاب فيما أظنُّ : أنّ اللاّمَ في (قولنّ) أصلُها الحركة ، فإذا تحرّكت فكأنّها في الأصلِ متحرِّكةٌ ، فرددنا الواوَ من أجلِ ذلك ، وليست الواوُ في الجمعِ ، ولا الياءُ في التأنيث بمتحرِّكتين في الأصل ، فإذا حُرِّكتا لاجتماعِ السّاكنين كانتِ الحركةُ فيهما عارضة .

---

(١) كلام السيرافي نفسه تقريباً ٤/٢٤٨، ٢٤٩ .

فعورض هذا الجواب بأنّا نقول : قلِ الحقَّ – بتحريكِ اللاّم – ولا نردُّ الواو .

وأقول في هذه المعارضة إنّها تسقط ؛ لأنّ السّاكن في (قلِ الحقَّ) كلمة أخرى ، وليس يلزمُ لام (قل) أن يلقاها السّاكن في كلِّ حال ؛ لأنّه يجوز أن يوقف عليها ، ثم يبتدأُ بما بعدها .

(صٓ)[1]: " متى لحقت إحدى النّونينِ الياءَ التي هي ضميرُ الواحدةِ المخاطبةِ ، والواوَ التي هي ضميرٌ أو علامةُ جمعٍ مفتوحاً ما قبلها ، لم تحذفْهما ، بل تُكسرُ الياءُ وتُضمُّ الواوُ ، فتقول : (اخشينَّ) و(اخشوُنَّ) ، وإن لم يتصل به شيءٌ من ذلك ، فإن كان آخره ألفاً قلبتها ياءً وفتحتها ، وإن كان آخرُه ياءً أو واواً فتحتها ، فتقول : لتخشيَنَّ ، ولترميَنَّ ، ولتغزوَنَّ ، وإن كان محذوفَ الآخرِ رددت المحذوفَ إليه ، فقلت : ارمينَّ ، واخشينَّ ، واغزونَّ .

وبعضُ فزارة يحذفون الياءَ مِمّا آخرهُ ياء ، ولا يردُّونها فيما حُذفت منه ، ويلحقون إحدى النّونَين ويبقون ما قبلها مكسوراً ، فيقولون : ارمِنَّ ، ولترمِنَّ ، وعليه :

١٢٢) وابكِنَّ عيشاً تولّى بعد جدّتِه … طابت أصائلُه في ذلك البلدِ "[2][3]

وقوله : ولا تَلحقُ الخفيفةُ فعلاً فيهِ ضَميرُ التّثنيةِ[4].

أي : لا تقول : هل يقومان ؟. – بالخفيفة –[5]، ولا هل تضربان يا زيدان ؟. ولكن تقوله بالشديدة ، نحو : هل تضربانِّ ؟. وهل تقومانِّ ؟.

---

(١) يراد به ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن ابن عصفور النحوي الحضرمي الأشبيلي ، توفّي سنة ٦٦٩هـ ، مِن كُتبه : الممتع في التصريف ، المقرب ، شرح الجمل . انظر : البغية ٢/٢١٠ ، الأعلام ٥/٢٧ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في المقرب ٢/٧٧ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥١١ ، وهمع الهوامع ٤/٤٠٢ ، واللسان (لوم) ، ومغني اللبيب ١/٥١١ ، والخزانة ١١/٤٣٥ .

(٣) المقرّب لابن عصفور ٢/٧٦،٧٧ ، بتصرّف يسير .

(٤) الجزولية ٢٨٧ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١١٠٣ .

قال تعالى : ﴿ وَلاَ تَتَّبِعَـانِّ سَـبِيلَ الَّذِيـنَ لاَ يَعْلَمُـونَ ﴾[1]، فـإن قـال قـائلٌ : هـلاّ حـذفوا الألفَ لاجتماعِ السّاكنين هي والنّونُ السّاكنة بعدها ، كما حذفوا الواوَ في (لا تضربُنَّ) والياءَ في (لا تضربِنَّ) ، والأصلُ : (لا تضرِبوا) و(لا تضربي) ؟.

قيل له : لو حذفوا الألفَ لزمَ أن يقالَ : (لا تضربَنْ يا زيدان) ، فيشبهُ فعلَ الواحدِ المذكَّرِ ، فاجتنبوا اللَّبسَ وأثبتوا الألفَ وشبّهوها بـِ(دابّةٍ) ، فـالنّونُ المشـدّدةُ بعـد الألـفِ كالياءِ المشدّدةِ بعد الألفِ في (دابّةٍ) "[2].

فإن قلت : لو قالوا : (اضربون زيداً) و(اضربين زيداً يا امرأة) ، لَمَا كـان خارجـاً عن القياس ؛ لأنّهم يقولون : تمودُ الثوب ، وأصيم ، ومريقٌ ، في تصغيرِ أصـمٍّ ومـرقٍ ، غير أنّ الحذفَ أولى ، وأخفُّ فيما لم يلتبس ، فإذا التبس كـان مكـان الإثبـاتِ أولى ، فقالوا : (لا تتبعانِّ) ، إذ لو حُذِفت لصار (لا تتبعْن) و(اضربُن) و(اضرِبن) لا يقع لبس .

ومما احتجَّ به سيبويه لثباتِ الألفِ أنّه بمنزلةِ رادَّ يُرادُّ ، ولم تسـقط الألـف ، قـال : " ولم يكن لحاقُ الآخرِ بعد استقرارِ الأول "[3]، يعني أنّه لو كان إحدى النونـين /٣٤٢/ أو إحدى الدّالين من (رادّ) وقعـت سـاكنة بعـد الألـف وجـبَ حذفُهـا ، أي : حـذفُ الألفِ كما حذفت في (لم يخف ولا تخف) ، ولو تحرّكتِ الفاءُ بعد ذلك السّاكنِ يلقاها كقولك : (لم يخفِ الرجل) ، لم تردّ الألفُ الذاهبةُ بعد الفاء .

فإنْ قيل : فلِمَ تثبتُ الواوُ في : (تُمودَّ الثوبُ) و(صُودَّ القـومُ) فيمـا لم يسـمّ فاعلُـه من قوله : ﴿ وَمَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ ﴾[4]، واليـاء في (أُصَيْـمّ) و(مريـق) ، ولم تحذفـا كما حُذفتا في (اضربُنَّ) و(اضربِنَّ) ؟.

قيل له : لأنّ الواوَ التي في (تُمودَّ) وما جـرى مجـراه منقلبـة مـن ألـفِ (مـاددت) في

---

(١) يونس : ٨٩ .

(٢) كلام السيرافي نفسه ٢٤٨/٤ .

(٣) الكتاب ٥٢٤/٣ .

(٤) التوبة : ٦٣ .

(تُمودَّ) فكأنّها ألف ، وياءُ التصغيرِ إذا حذفت لم يكن قبلها شيءٌ يدلُّ عليهـا ؛ لأنّ مـا قبلها مفتوحٌ ، فلم يحذفا لذلك ، والضّمّةُ والكسـرةُ في : (اضربُـنَّ) و(اضربِـنَّ) دليـلانِ على الواوِ والياءِ المحذوفتين .

وقوله : أو ضَمِيرُ جَماعةِ المؤنَّثِ[1].

أي : لا تقول : هل تقمنانْ يا نساء ؟، بالخفيفةِ[2]، وتقـولُ ذلـك بالشّـديدةِ : هـل تقمنانَّ يا نساء ؟، وإنّما أُدخِلت هذه الألفُ لتفصلَ بـين النُّونـاتِ ، إذ النُّـونُ الـتي هـي لجماعةِ المؤنَّثِ ضميرٌ ، فلا تحذف ، وكان الأصـل : (اضربنَـنَّ) ، و(هـل تضربنَـنَّ) ؟. فاستثقل اجتماع ثلاث نونات ، ففصلوا بالألف .

وقوله : على رأي[3].

هو رأي سيبويه والخليل[4][5]، ويونس والكوفيون يُجيزون ذلك[6].

فحجّة (سـ) أنّه لو أدخلنا الخفيفةَ على الاثنين لوجبَ أن يقال : اضربنان زيـداً ، ولا تضربنان عمراً ، فيجتمعُ حرفان ساكنان في وصلِ الكلام ، الأوّلُ حرفُ مدٍّ ولين ، والثاني غيرُ مدغمٍ في مثله ، ولم يرَ ذلك - اجتمعا في الوصلِ - إلاّ على أنّ الأوّل منهمـا للمدِّ واللّين ، والثاني مدغمٌ في مثله ، كـ(دابّةٍ) و(ضالّـة) و(تُمـودَّ الثـوبُ) و(أصيـم) ، فلم يجز إدخالُ الخفيفةِ ، ولسنا بمضطرّين إليها على ضرورةٍ نخرجُ بها عن كلامِ العرب .

---

(١) الجزولية ٢٧٨ ..

(٢) الشرح الكبير ١١٠٣/٣ .

(٣) الجزولية ٢٧٨ .

(٤) الشرح الكبير ١١٠٣/٣ .

(٥) انظر رأيهما في عدم اجتماع نون التوكيد الخفيفة مع ضمير التثنيـة وضمـير جماعـة المؤنـث ؛ لئـلاّ يلتقـي ساكنان . الكتاب ٢٢٦/٣،٢٢٧ .

(٦) قال سيبويه : " وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون : اضرِبانْ زيـداً واضربنـانْ زيـداً ، فهـذا لم تقلـه العرب ، وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أن يُدغم " .
الكتاب ٥٢٧/٣ ، والمقتضب ٢٤/٣ ، الأصول ٢٠٣/٢ .

فإن قال قائل : قد لحقه ما يوجبُ إدغامه فيه ، فأجيزوا دخوله في نحو قولك : اضربان نعمان ، واضربانّي ، تكونُ النّونُ الأولى من المشدّدةِ هي الخفيفةُ ، والأخرى نونُ (نعمان) ، والنّونُ التي في قولنا (ني) للمتكلّم ، ونظير هذا موجودٌ ، نحو : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ .. ﴾[1] ؟.

قيل له : لا يجوز ذلك ؛ لأنّا لو أجزنا ذلك في (اضربانِّ نعمان) لوجبت إجازتُه في غيرِه من الأسماءِ التي لا نون في أوّلها ، ويكونُ الحكمُ فيها واحداً . ألا ترى أنا نقول : هذان عبدُ الله ؟. فتسقطُ ألفُ التثنيةِ من (عبدِ الله) للساكنِ الذي بعدها .

ولو قال لنا قائلٌ : قولوا عبدا الله ، فأثبِتوا الألفَ ؛ لأنّ بعدها لاماً مشدَّدة .

لقلنا له : قد يجوزُ أن تقول : عبد الواحد ، وعبد الكريم ، فلا تثبت الألفُ ، بل تحذف للساكنين ، فأجري الباب كلّه مجرًى واحداً .

قال (س) : " ولو أدخلنا النّونَ على الاثنينِ فاتّصلت بها نونٌ أخرى ، لكانت تعتل في قولك : (اضرِبانِّي) ؛ لأنّهم قد خفَّفوا من مثل : (تبشرونِ) و(فلينني) على ما تقدّم القولُ فيه ، وليسوا بمضطرّين إليه كما اضطرّوا إلى علامةِ الرّفعِ وضميرِ المؤنّثِ في قوله : ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾ ، وفي قوله : (هل تضربينني) ؟. و(فلينني) ونحو ذلك " .

وقال سيبويه : " لو جاز (اضربا نّعمان) من أجلِ الإدغامِ لجازَ أن تقول : (اضربان اباكما) ، وأنت تريدُ (اضربان أباكما) "[2]، إذا ألغيتَ حركةَ الهمزةِ من الأبِ على النّونِ ؛ لأنّ النّونَ تتحرَّكُ ويقع المتحرّكُ بعد الألف .

وسيبويه يبطل هذا أيضاً ؛ لأنّ المتحرِّك ليس بلازمٍ ، كما أنّ الإدغامَ ليس بلازمٍ ، ومذهبُ سيبويه : أنّ كلَّ واحدةٍ من النّونينِ الشّديدة والخفيفة أصلٌ بنفسها ؛ لأنّها لو كانت مخفَّفة من الثقيلة لكانت بمنزلةِ نونِ (لكنْ) و(أنْ) المخفَّفتين ، وليست كذلك ؛

---

(١) يونس : ٨٩ .

(٢) الكتاب ٣/٥٢٥،٥٢٦ .

لأنّ حكمها في الوقفِ يخالفُ حُكمَ النّونِ ، تقول : (اضربانٍّ زيداً) ، وفي الوقف : (اضربا) ، ونون (لكنْ) و(أنْ) لا تتغيّرُ في الوقفِ ، وأيضاً فإنّ النّونَ الخفيفةَ في الفعلِ إذا لقيتها ألفُ وصلٍ تسقط ، ونونُ (لكنّ) لا تسقط ، فعلم أنّها غيرُ مخفّفةٍ من الثّقيلة .

ثمّ احتجّ سيبويه في إبطالِ (اضربا نعمان) بأنْ قال : " لو جازَ هذا لجازَ أنْ نقول : (جيؤونِّي) و(جيؤُنّ نعمان) "[1]، إذا أردتَ الخفيفةَ ، وذلك أنّك تُدخِل الخفيفةَ على جيؤ فنقول : (جيؤُن يا قومُ) ، فنحذفُ الواو التي كانت في (جيؤ) لالتقاء الساكنين ، فإذا وصلنا به نونَ المتكلِّمِ ونونَ (نعمانَ) اندغمت فيه النّونُ الخفيفةُ ، ولا تردُّ الواوُ ، وإن كان بعدها نونٌ مشدّدةٌ ؛ لأنّها حذفت لالتقاءِ الساكنين ، والتّشديدُ غيرُ لازمٍ "[2].

وقال : " وأمّا يونسُ ومَن ذهبَ مذهبَه فيقولون : (اضْرِبانْ) و(اضرِبْنانْ) ، وهذا لم تَقُلْهُ العرب ، ويقولون في الوقفِ : (اضرِبا) و(اضربنا) فيمدّون ، وهو قياسُ قولهم ؛ لأنّها تصيرُ ألفاً ، فإذا اجتمعت الألفانِ مدَّ الحرفُ "[3].

" وكان الزجاجُ ينكرُ هذا ويقول [: لو مُدَّتِ الألفُ الواحدةُ][4] وطال مدُّها ما زادت على الألفِ ؛ لأنّ الألفَ حرفٌ لا يتكرَّرُ ، ولا يؤتَى بمثلها " .

" والذي قال سيبويه لا ينكرُ ؛ لأنّه يقدِّرُ أنّ ذلك المدَّ الذي زادَ بعدَ النُّطقِ بالألفِ الأولى يُرامُ بها ألفٌ أخرى ، وإن لم ينكشفْ في اللّفظِ كلَّ الانكشافِ "[5].

ثمّ قال سيبويه على قياسِ قولهم : " فإذا لقي هذه النّونَ ألفٌ ولامٌ ، أو ألفٌ موصولةٌ جعلوها همزةً مخفَّفةً وفتحوها "[6]. ثمّ ردّ عليهم فقال : " إنّما القياسُ أن

---

(١) الكتاب ٥٢٦/٣ .

(٢) كلام السيرافي نفسه ٢٤٤/٤ .

(٣) الكتاب ٥٢٧/٣ .

(٤) مطموسة في (أ) .

(٥) كلام السيرافي نفسه ٢٤٤/٤ .

(٦) الكتاب ٥٢٧/٣ .

يقولوا : (اضرِبَ الرّجُلَ) ، كما يكونُ بغيرِ النّـون الخفيفـة "[1]. يعـني أنّهـم إذا قـالوا : (اضربانْ زيداً) جعلوها بمنزلةِ (اضرِبَنْ /٣٤٣/ زيداً) ، فينبغي لهم أن يحذفوهـا إذا لقيهـا ألفُ وصلٍ ، كما يحذفون النّون في (اضرِبَنْ) إذا لقيها ألفُ وصلٍ ، فإذا حذفوها حذفوا الألفَ التي قبلها أيضاً ؛ لاجتماع السّاكنين ، فيبقى كلفـظ الاثنـين ، إذ لم تكـن فيهمـا نونٌ ، كقولك : (اضربا الرَّجل) ، فاعرفه[2].

❐ ❐ ❐

(١) الكتاب ٥٢٧/٣ .

(٢) كلام السيرافي مع تغير بسيط ٢٤٥/٤ .

فصل من الباب

لا يخلو الفعلُ المعتلُّ في هذا البابِ من أن يكونَ معتلَّ الفاءِ أو العينِ أو اللاّمِ ، فالمعتلُّ الفاءِ لا يتغيّرُ حُكمهُ مع إحدى النّونين ، والمعتلُّ العينِ تصحُّ العينُ منه في فعلِ الواحدِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ ، وفي فعلِ الاثنين والاثنتين ، وفي فعلِ جماعةِ المذكَّرِ ، وتعتلُّ في فعلِ جماعةِ المؤنَّثِ ؛ لأجلِ سكونِ لامِ الفعلِ ، فتحذفُ العينُ لالتقاءِ السّاكنين ؛ لأنّها ساكنة ، وإذا كان معتلَّ اللاَّمِ صحّت لامُه في الواحِدِ المذكَّرِ ، نحو : (اخشَيَنَّ) و(ارضَيَنَّ) ؛ لخفّةِ الفتحةِ في حرفِ العلَّةِ ، وفي التّثنية : (اخشيانَّ) و(ارضيانَّ) ونحو ذلك ؛ لأنّ الألفَ تثبتُ مع السّاكنِ المشدّدِ كما تقدّم ، وتعتلُّ في الجمعِ ؛ لأنّها مضمومةٌ ، والضّمّةُ تُستثقلُ في حروفِ العلَّةِ ، فتقول : (يا زيدون لا تقضُنَّ ولا تدعُنَّ) ، والأصل : (تُدْعَوُونّ) ، فتستثقل الضمّة في الواوِ ، فتسكنُ فتحذفُ للساكنين ، [أعني لام الكلمة ، وتحذف واو الضمير للساكنين ؛ إذ قبلهما ضمّة تدلّ عليها ، بخلاف (اخشوُنّ) ، إذ لا ضمّة قبلهما][1] ، وتقول في المؤنَّثِ : يا هندُ لا تقضِنَّ ، ولا تدعِنَّ ، فتعتلُّ اللاّمُ في الواحِدِ منه ، ولا تعتلُّ في التثنيةِ ولا في الجمعِ ، فوجهُ اعتلالِها في الواحدةِ أنّها مكسورةٌ ، وحرفُ العلَّةِ تُستثقلُ فيه الكسرةُ ، فتسكنُ اللاّم ، فتحذفُ للساكنين ، وإذا كان الفعلُ للاثنين المؤنّثين صحّ الفعلُ كما يصحُّ للمذكّرين ، وإذا كان الفعلُ لجماعةِ المؤنَّثِ صحَّ اللاّمُ ؛ لأنّها تسكن ، ولا تلتقي مع ساكن ، فهي ثابتةٌ لذلك .

وأنشد سيبويه[2] :

---

(١) ما بين المعقوفين من (ب) .

(٢) الكتاب ٥٢٨/٣ .

123) اسـتَقْدِرِ اللهَ خـيراً وارضَيَـنَّ بــه   فبينما العُسْرُ إذ جاءتْ مَياسِيرُ[(1)(2)]

فصحَّتِ الياءُ في (ارضَيَنَّ) ؛ لانفتاحها وسكونِ ما بعدها ، كما صحّت في (رَمَيَـا) .

ومعنى (استقدر الله) : سَـلهُ أن يقدِّر لك الخير ، ويقال : قدَر وقدّر بمعنًى واحد .

❑ ❑ ❑

(1) اختلف فيه على النّحو الآتي :

أ / لحريث بن جبلة العذري .

ب/ لعثير بن لبيد العذري .

جـ/ لأبي عيينة المهلبي . اللسان (دهر) .

(2) البيت من البسيط . الكتاب ٥٢٨/٣ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢٢٥/١ ، وتحصيل عـين الذهـب ٨٧٣ ، وهمع الهوامع ١٧٦/٣،٢٠٢ ، ولسان العرب (دهر) و(قدر) ، ومغني اللّبيب ٨٣/١ ، والخزانة ٦٠/٧ .

فصل ما لا يجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة

وذلك أسماءُ الأفعال ، أو ما كان في الأصلِ فعلاً ودخل عليه ما يُبنى معه فألزمه لفظاً واحداً ، ومنعه من التّثنيةِ والجمع .

فالأوّلُ نحو : صَهْ ، ومَهْ ، وإيهٍ[١] .

الثّاني : (هلُمَّ) في لغة أهلِ الحجاز[٢]، يقولون للواحِدِ : هَلُمَّ ، وللاثنين والجمعِ المذكّرِ والمؤنّثِ بلفظٍ واحدٍ : هَلُمَّ يا زيدان ، وهَلُمَّ يامرأةُ . قال تعالى : ﴿ **هَلُمَّ إِلَيْنَا** ﴾[٣]، فلم تدخل على هذه النّون ؛ لأنّه خرج عن تصرُّفِ الفعلِ ولحق بأسماءِ الأفعالِ .

وأمّا بنو تميمٍ[٤] فإنّهم يُثنّون ويَجمعون ويؤنّثون ، ويقولون : هَلُمَّ يا رجلُ ، وهلُمّا يا زيدان ، وهلُمُّوا يا زيدون ، وهلُمِّي يامرأةُ ، وهلممنَ يا نسوةُ ، فهؤلاء يُدخِلون النّونَ فيقولون : هلُمَّنَّ يا زيدُ ، ويُجرون النُّونَ الدّاخلةَ عليه مجراها في (ردن) .

وأصلُ (هَلُمَّ) عند (**س**)[٥]: هالُمَّ ، وقد تقدَّمَ الخلافُ فيه[٦] .

وبعضُهُم قال : هو (هل) (أُمَّ)[٧]، وقد رأينا (هل) دخلت عليها (لا) ، فجُعلت في معنى التّحضيضِ ، كقولهم : هلاّ فعلتَ ذلك ، وهلمَّ أمرٌ مثلُ التّحضيضِ ، كقولهم : هلاّ فعلت ذلك[٨] ؟.

---

(١) كلام السيرافي نفسه باباً وفصلاً ٤/٢٤٥ .

(٢) الكتاب ٣/٥٢٩ .

(٣) الأحزاب : ١٨ .

(٤) الكتاب ٣/٥٢٩ .

(٥) الكتاب ٣/٥٢٩ .

(٦) انظر : المخطوط ، ورقة ١٥١ .

(٧) اللسان (هلم) .

(٨) كلام السيرافي نفسه ٣/٥٢٩ .

فصل

من أحكامِ النّونِ الشّديدةِ والخفيفةِ أنّهما يُخلِّصانِ الفعلَ للاستقبالِ ، ولا تدخلُ إلا على المستقبلِ .

والفعلُ المستقبلُ فيها على ثلاثةِ أقسامٍ :

– قسمٌ يلزمُ فيه دخولُ النّونِ .

– وقسمٌ يجوزُ دخولُها وخروجُها .

– وقسمٌ لا تدخلُ عليه إلاّ في الضّرورة .

● فالأوّلُ : " إذا كان الفعلُ في أوّله اللاّمُ جواباً للقسمِ ، كقولك : وا للهِ لأضرِبَنَّ زيداً ، ولأضربنْ زيداً ، ولا يجوزُ : وا للهِ لأضربُ زيداً ، وإنّما لزمتِ اللاّمُ النّونَ ؛ لئلاّ يُتوهَّم أنّها اللاّمُ التي في خبرِ (إنّ) لغيرِ قسمٍ ، فيزولَ اللّبسُ بدخولِ النّونِ ، تقول : إنّ زيداً ليقومُ ولينطلقُ ، فيكونُ قيامُه وانطلاقُه يحتملُ الحالَ والاستقبالَ بمنزلةِ الفعلِ الذي لا لامَ فيه ، نحو : زيدٌ ينطلقُ ويقومُ ، وقد تدخلُ بعد هذه اللاّمِ عليه السّينُ وسوفَ ، فتقول : إنّ زيداً لسيقومُ ، ولسوفَ يقومُ ، فإذا قلتَ : إنّ زيداً لينطلقنَّ ، وليقومنَّ ، كان هذا جواباً للقسمِ ، ولم يكن إلاّ مستقبلاً ، لا تقول : إنّ زيداً لينطلقنَّ الآن ، فكأنَّ دخولَ اللاّمِ مع النّونِ لازماً للفصلِ "[1].

[**قلت** : هذا الفصلُ في كلامِ السيرافي مختل ، فإنّه جمعَ][2] فيه بين أنْ ذكرَ اللاّمَ التي في خبرِ (إنّ) – وهي لم يتقدَّمْ لها ذِكر في المسألة – ، وبين اللاّمِ في جوابِ القسمِ ، نحو : وا للهِ ليقومنَّ زيدٌ ، ولا نسبةَ بينهما ، إلاّ أن لو قال : إنّك لو قلت : وا للهِ ليقومُ زيدٌ ، وأنت تريدُ الاستقبالَ ، لم يفهم ذلك حتى تأتي بحرفٍ خاصٍّ للاستقبالِ ، وهي النّونُ الشّديدةُ أو الخفيفة ، ثمّ قوله : " إنّك إذا قلت : زيدٌ ليقوم ، إنّه يحتملُ الحالَ

(١) السيرافي ٢٣٨/٤ بنصّهِ تقريباً .

(٢) ليس واضحاً في (أ) .

والاستقبال " باطلٌ ، فإنّ اللاّمَ تُخلِّصه في خبر (إنّ) للحال ، قاله (فآ)[1]، وحمل قولـه : ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ** ﴾[2] /**٣٤٤**/ على حكايةِ حالٍ مستقبلة ، وأيضاً فإنّه قـال : " إنّ السّينَ وسوفَ تدخلُ عليه ، فتقول : إنّ زيداً لسـيقوم ولسـوف يقـوم " ، وذلـك مقولٌ مع (سوف) ، وأمّا مع السين فهو لا يقال .

وعلّل بعضُهم منعَه فقال : لا يقال : لسيقوم ؛ لئلاّ تتوالى أربعةُ أحرفٍ بـالتحريكِ ، وحمل سائرها على ذلك .

وأمّا ما يجوزُ دخولُ النّونِ فيه للتّوكيدِ وخروجها عنـه ، فـالأمرُ والنّهـيُ والاستفهامُ ، كقولك : اضربنَّ زيداً ، واضرباً زيـداً ، ولا تضربـنَّ زيـداً ، ولا تضربـنْ زيـداً ، وهـل تضربَنَّ زيداً ؟. وهل تضربَنْ زيداً ؟. وإن شئت لم تدخلها في شيءٍ من ذلك .

وأمّا الذي لا تدخُل النّونُ فيه إلا في الضَّرورةِ فالخبر .

قال سيبويه : " يجوزُ للمضطرِّ (أنت تفعلنَّ ذلك) ، شبَّهوه بما بعـد الاسـتفهام "[3]، وبجوابِ اليمينِ إذا كان الفعلُ فيه مرفوعاً مثله في الاستفهامِ واليمين .

❒ ❒ ❒

---

(١) البغداديات ١٠٦ .

(٢) النحل : ١٢٤ .

(٣) الكتاب ٥١٧/٣ .

باب

هذا هو باب الإخبار بالذي والألفِ واللاّم

كذا يترجمه النّحويُّون ، ويعنونَ به : الإخبار عن الذي وعن الألف واللاّم[1] .

فقال بعضهم : الباءُ هنا بمعنى (عن) ، كقوله تعالى : ﴿ **فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً** ﴾[2] ، أي : عنه .

وقال بعضهم[3] : إنّما يريدُ : بابَ الإخبارِ كائناً بالألفِ واللاّمِ أو بالذي .

وكيفية الإخبار[4] : أن تنقلَ الاسمَ الذي يقال لك أخبر عنه ، من موضعه إلى آخرِ الكلامِ ، وتُعوِّضَ منه مضمراً معرباً بإعرابه ، وتزيدُ في أوّلِ الكلامِ موصولاً ، وتجعل ذلك الاسم خبراً عنه ، وما بين الخبرِ الموصولِ صلةً للموصولِ بعائده ، والعائدُ على الموصولِ المضمرِ المعوَّض ، نحو قولك في الإخبارِ عن زيدٍ من قولك : ضربتُ زيداً : الذي ضربتُه زيدٌ ، والضاربُهُ أنا زيدٌ . وربّما أدّى ذلك إلى أن يغيَّر الاسمُ من الحضورِ إلى الغيبةِ ، ومن الإبرازِ إلى الكمون ، وسيأتي .

ولا يُخبرُ عن الاسمِ في هذا البابِ إلا بشروطٍ[5] ، منها :

أن يكونَ مما يصحُّ إضمارُه ، ومما يصحُّ تعريفه ، ومما يصحُّ تأخيره ، ومما يصحُّ رفعُه ، وألاّ يكون ضميراً رابطاً قبل الإخبارِ ، وألاّ يكون إضمارُه نائباً عن إضمارِه ، وأن يكونَ مما تحتَه معنًى ، وأن يكونَ بالإخبارِ به فائدة ، وأن يكون من جملةٍ خبريَّةٍ

---

(١) بدلاً من هذا في (ب) : هذا الباب يترجمه النحويّون بباب الإخبار بالذي وبالألف واللام ، وظاهره الفساد ؛ لأنّ الإخبارَ فيه إنّما هو عن الذي أو عن الألف واللاّم .

(٢) الفرقان : ٥٩ .

(٣) في (ب) : الباء باء الحال ، أي : باب الإخبار كائناً بالذي أو بالألف واللام .

(٤) انظر في كيفية الإخبار : المقتضب ٣٥٢/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٣/٢ ، والمساعد ٢٨٣/٣ .

(٥) انظر هذه الشروط في : التصريح ٢٦٥/٢ ، والمساعد ٢٧٨/٣ ، والارتشاف ١٠٤٩/٣ .

لا طلبية[1]، ومنها أن يكون مفرداً ، أو في حُكمِ المفردِ ما لم يكن مضافاً ؛ فإن كان مضافاً فالمضافُ على ضربَين :

ضربٌ تدلُّ جملتُه على جملةِ المعنى ، كرجلٍ اسمه عبد الله ، أو عبد الملك ، ونحوه ، فهذا الاسم بمنزلةِ زيدٍ وعمرٍو ، فهذا لا يخبرُ عن واحدٍ منهما ؛ لأنّه كبعضِ حروفِ الاسم .

الضّربُ الثاني : يدلُّ كلُّ جزءٍ منه على جزءٍ من المعنى ، وجملتُه على جملةِ المعنى ، كقولك : غلامُ زيدٍ ، ودارُ عمرٍو ، فهذا الضربُ يجوزُ فيه الإخبارُ عن الاسمِ المخفوضِ بالإضافةِ ، ولا يصحُّ الإخبارُ عنِ الأوَّلِ المضاف ؛ لأنّ المضمرَ لا يضافُ .

فقولنا : أن يكونَ مما يصحُّ إضمارُه .

تحرزٌ من التمييزِ ، والحالِ ، والمخفوضِ بـ(رُبَّ) وبِـ(مذ) وبِـ(منذ) وبِـ(حتّى) وبِـ(كاف التّشبيه) ، ومن النّعتِ ، ومن المنعوتِ ، ومن مخفوضِ (كم) ، ونحو ذلك ، فإنَّ المضمرَ لا يصحُّ في شيءٍ من هذه المواضع .

وقولنا : ومما يصحُّ تعريفُه .

تحرّزٌ من التّمييزِ والحالِ ومخفوضِ (رُبَّ) و(كم) ونحو ذلك .

---

(١) يختلف الكلام في (ب) عن (أ) هكذا : " هذا الباب يترجمة النحويون بباب الإخبار بالذي وبالألف واللام ، وظاهره الفساد ؛ لأنّ الإخبار فيه إنما هو عن (الذي) أو عن (الألف واللام) ، فقال بعضهم : الباء بمعنى (عن) ، كقوله تعالى : ﴿ فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ ، أي : عنه . وقال بعضهم : الباء باء الحال ، أي : باب الإخبار كائناً بالذي أو بالألف واللاّم ، ومعناه أنّك إذا أردت أن تخبر عن اسمٍ من قولك : ضربَ زيدٌ عمراً ، أي تضع في مكانه ضميراً يعود على (الذي) ، ويكون على حسب ذلك الاسم من رفع أو نصب أو خفض ، وتجعل ذلك الاسم آخر الكلام خبراً عن (الذي) أو عن (الألف واللام) في أوّله على ما سيأتي بيانه ، فتقول في الإخبار عن عمرو من تلك المسألة بالذي : الذي ضربه زيدٌ عمرو ، وعن زيداً : الذي ضرب عمراً زيدٌ ، ونحو ذلك ، وبالألف واللام : الضارب زيد عمراً ، والضارب عمراً زيدٌ ، تسبك من الفعل اسم فاعل ؛ لأنّ الألف واللام من خواصّ الأسماء ، واعلم أنّ الاسم الذي تريد الإخبار عنه له شروط ، منها : أن يصحّ نقله من موضعه إلى آخر الكلام ، ومنها : أن يصحّ إضمارُه ، وحينئذٍ تضع موضعه مضمراً ، ومنها : أن يصحّ رفعه ، وذلك أن يكون الاسم متمكناً ... " .

وقولنا : ومما يصحُّ تأخيرُه .

تحرّزٌ من ضميرِ الأمرِ والشأنِ ، فإنّه يلزمُ الصّدر ، والمضمرِ في (نِعم) و(بئس) ، نحو : نِعمَ رجلاً زيدٌ ، و(رُبَّ) نحو : رُبَّه رجلاً ، ومن أسماءِ الشّرطِ ، وأسماءِ الاستفهامِ ، وكم الخبرية ، ومذ ومنذ ، ونحو ذلك مما يلزمُ الصدر ولا يؤخر ، ومن (ما) التعجبية ونحو ذلك .

وقولنا : ومما يصحُّ رفعُه .

تحرّزٌ من (سَحَر) من يومٍ بعينه ، ومن (ذاتِ مرّةٍ) و(بعيداتِ بين) ، و(عند) و(سواء) و(سبحان) و(معاذ الله) ، وغير ذلك مما لا يصحُّ رفعه .

وقولنا : وألاّ يكونَ ضميراً رابطاً قبل الإخبار .

تحرّزٌ من مثل : زيدٌ ضربتُه ، فإنّك لو أخبرتَ عن الهاءِ من (ضربته) ، لوضعتَ في مكانه ضميراً مثلها يعودُ على الموصولِ من الصِّلةِ ، ويبقى (زيدٌ) دون ضميرٍ عائدٍ عليه من خبرِه ، وهو جملة ، وذلك لا يجوز .

وقولنا : وألاّ يكونَ إظهارُه نائباً عن إضمارِه .

تحرّزٌ من (الحاقّةِ) الثّانيةِ من قوله : ﴿ **الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ** ﴾[1]؛ لأنّ القصدَ بالإظهارِ هنا التفخيمُ والتّعظيم ، فإن أضمرته نقضت الغرضَ المقصودَ بالإظهار .

وقولنا : وأن يكونَ مِمّا تحته معنى .

تحرّزٌ من الاسمِ الثّاني من الكنيةِ ، نحو : (بكر) من قولك : أبو بكر ، إذ لا معنى تحتَه موجودٌ ، إنّما هو على جهةِ التّفاؤلِ ، ولذلك لا يُنعتُ ولا يُثنّى ولا يُجمع ، وإنّما تُجرى الأحكامُ على الأوّلِ الذي هو (الأب) ؛ لأنّه موجودٌ .

وقولنا : وأن يكونَ في الإخبارِ به فائدة .

---

(١) الحاقة : ١، ٢ .

مثال ما لا فائدة فيه : ضربت ، والخبر لا زيداً ؛ لأنّك لو قلت : الـذي ضربتـه زيداً ضَرْبٌ ، لم يكن في الخبرِ فائدة ؛ لأنّ الضَّربَ قد فُهِم من قولك : ضربت ، والخبـر لا /٣٤٥/ يكون له فائدةٌ إلاّ مذكَّراً .

وكذلك قولنا : هذا ثالثُ ثلاثة ، لو أخبرت عن ثلاثةٍ لقلـت : الذيـن هـذا ثـالثهم ثلاثة ، ومعلوم من قولك : الذين هذا ثالثهم ، أنّهم ثلاثةٌ لا اثنان ولا أكثر .

وقولنا : وأن يكونَ من جملةٍ خبرية .

تحرُّزٌ من الأمرِ والنّهيِ والاستفهامِ والدُّعاءِ ، ونحو ذلك من الجملِ الطلبيـات ، فـإنّ صِلةَ الموصولِ لا تكونُ إلاّ جملةً خبريَّةً كما تقدّم بيانُه في بابِ الموصولات .

وقولنا : وأن يكون مفرداً .

قد تقدّم بيانُه ، أي ليس جملة .

وزادَ بعضُهم في الشّروطِ أن قال : وألاّ يرتفع حكمه .

وتحرّزَ بذلك من قولهم : هو جاري بيت بيت ؛ لأنّ هذا اللّفظَ يـدلُّ على القـربِ والمجاورةِ ، فلو وضعت موضعه مضمراً ، لزمت ذلك المعنى ، وهذا يدخل تحت قولنـا : أن يكون مما يصحُّ إضمارُه ، فإنّ (بيت بيت) منصوبٌ على الحـالِ ، ولا يصـحُّ إضمـارُ الحال .

ولا يخلو هذا الاسمُ الذي تريدُ الإخبارَ عنه من أن يكونَ من جملةٍ اسـميّة أو فعليّة ، فإن كان من جملةٍ اسمية أُخبر عنه بـ(الذي) خاصـة ، نحـو : زيـدٌ قـائمٌ ، إذا قيـل لـك : أخبر عن قائم ، قلت : الذي زيدٌ هو قائمٌ ، وعن زيد : الذي هو قائمٌ زيـدٌ ، ولا تخـبر بالألفِ واللاّمِ ؛ لأنّها لا تدخلُ إلاّ على اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفعـولِ ، نحـو : الضـاربُ والمضروبُ ، ولا يسبكان إلا من الفعلِ المتصرِّف .

وإن كان من جملةٍ فعليّةٍ صدرها فعلٌ متصـرّفٌ ، جـاز الإخبـارُ عنـه بـ(الـذي) وبـ(الألف واللاّم) ، فتقول في (قام زيد) : الذي قام زيدٌ ، وبالألف واللاّم : القائمُ زيدٌ .

والاسمُ الذي تريدُ الإخبارَ عنه لا يخلو عن أن يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً .

والمرفوعُ مبتدأٌ أو خبرُه أو اسمُ كان وأخواتها ، أو اسمُ (ما) أو أختها ، أو خبرُ (إنّ) ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً لم يسمَّ فاعله .

والمنصوبُ مفعولٌ به لفعلٍ متعدٍّ لواحدٍ أو اثنين أو ثلاثة ، أو خبر (كان) وأخواتها ، أو خبر (ما) و(لات) ، أو اسم (إنّ) وأخواتها ، أو ظرفُ زمانٍ أو مكان ، أو مصدرٌ أو مستثنًى فقط .

والمخفوضُ إمّا بالإضافةِ ، أو بحرفِ الجرِّ ، أو بالتبعيةِ ، والمخفوض والتابعُ عطفٌ أو تأكيدٌ أو بدلٌ .

❐ ❐ ❐

باب
المبتدأ

إذا كان اسماً ظاهراً أبدلتَ منه ضميرَ غيبةٍ ، وتجعلُ الموصولَ كالمخبرِ عنه من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ ؛ لأنّه هو ، وكذلك الضمير ، ويجوزُ حذفه على قبح ، إذا لم يكن ثَمَّ طولٌ ، فإن كان ثمَّ طولٌ جاز . وقد تقدّمَ بيانُ ذلك في بابه ، فتقول في قولك : زيدٌ قائمٌ : الذي هو قائمٌ زيدٌ . وفي التثنيةِ : اللّذانِ هما قائمان الزيدان . وفي الجمع : الذين هم قائمون الزيدون . وإذا قلت : هذا قائمٌ ، قلت : التي هي قائمةٌ هندٌ . وفي التثنية : اللّتان هما قائمتان الهندان . وفي الجمع : اللاتي هنَّ قائمات الهندات . وإن كان مضمراً فحُكمه أيضاً ما تقدّم ، وتُبدلُ منه ضميرَ غيبةٍ كائناً مَن كان ؛ لأنّه يعود على (الذي) ، وهو من الأسماء الظاهرة .

وأجاز الكسائيُّ(١) أن تُبدل منه ضميراً مثلَه إن كان للمتكلّمِ أو المخاطبِ حملاً على المعنى ، تشبيهاً بقول الشاعر :

١٢٤) أنا الذي فررتُ يومَ الحرَّه ... والشّيخُ لا يَفِرُّ إلا مَرَّه(٢)

وبينهما عندنا فرقٌ ، وهو : تقدُّمُ الضّميرِ في البيت ، ولا ينبغي أن يحملَ على شيءٍ إلا بعد ثبوتِ ذلك المعنى ، وفيما تقدّم لم يثبت بعد ، والمثلُ في ذلك : أنا ذاهبٌ ، وأنت قائمٌ ، فتقول : الذي هو ذاهبٌ أنا ، والذي هو قائمٌ أنت .

وعلى مذهبِ الكسائيّ : الذي أنا ذاهبٌ أنا ، والذي أنت قائمٌ أنت .

□ □ □

---

(١) انظر رأي الكسائي في : شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٠/٢ ، وارتشاف الضرب ١٠٥٤/٣ ، والمساعد ٢٨٤/٣ .

(٢) البيت من الرجز لعبد الله بن مطيع بن الأسوار العدوي ، قاله يوم حصار الحجاج لمكة .
شرح الجمل ١٩٠/١ ، والأغاني ٢٣٢/١٧ ، والعقد الفريد ٧٧/١ ، ١٤٢/٣ .

بـــاب
خبر المبتدأ

حكمه حكم ما تقدّم إلا ما استثني ، وذلك أن يكونَ المبتدأُ والخبرُ نكرتين ، فلا يخبر عنه ، إذ لا يخبرُ عن النّكرةِ بمعرفةٍ ، وحذفُ الضّميرِ في الخبرِ أحسنُ منه في المبتدأ ؛ لأنّه عجزٌ ، ولا يتصورُ عندي وقوعُ ضميرَي المتكلّم والمخاطَب خبرين فيخبرُ عنهما ؛ لأنّهما أعرفُ المعارفِ ، فيكونانِ مبتدأين ولا بدّ ، إلا في مثل : أنت أنت ، يريد : أنت الذي أعرف ، كقوله :

١٢٥) رَمَوْنِي وقالُوا يا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ ... فقُلْتُ – وَأَنْكَرْتُ الوُجوهَ – هُمُ هُمُ[1]

أي : هم الذين أخاف ، فتقول : الذي أنت هو أنت .

ويجوزُ حذفُ الضَّميرِ ، فتقول : الذي أنت أنت[2]، ولا لبس ، إذ لا يكونُ الذي هو أنت ، فيكون الأعرف خبراً ، فتقول في الإخبارِ عن قائمٍ من قولك : زيدٌ قائمٌ : الذي زيدٌ هو قائمٌ ، فترفع الذي بالابتداء ، و(زيدٌ) مبتدأٌ ، و(هو) خبرٌ ، والجملةُ صلةُ الذي ، والضميرُ عائدٌ على (الذي) ، و(قائمٌ) خبر (الذي) .

ولا يجوزُ الإخبارُ عن المبتدأ ولا عن خبره باللاّمِ إلاّ على حدِّ قوله :

١٢٦) مِنَ القَومِ الرَّسُولُ اللهِ مِنهُمْ ... لَهُم دانَتْ رِقابُ بَني مَعَدِّ[3]

وقد تقدّم أنّه شاذٌّ لا يُقاسُ عليه .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي خراش الهذلي في الخصائص ١/٢٤٧ ، ٣/٣٣٧ ، والصاحبي في فقه اللغة ٢٩٦ ، ولسان العرب (رفأ) و(روع) و(رفا) ، والخزانة ١/٤٤٠ ، ٥/٨٦ .

(٢) في (ب) : أنت الذي أنت أنت .

(٣) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في همع الهوامع ١/٢٩٤ ، ويس ١/١٤٢ ، ومغني اللّبيب ١/٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٨٦ .

بـاب
اسم كان وأخواتها

يجوزُ في هذا البابِ الإخبارُ بالذي /٣٤٦/ وبالألفِ واللاّمِ إلاّ مع (ليس) ؛ لعدم تصرُّفها .

إذا كان اسمُ كان ظاهراً أو مقدَّراً فحكمه ما تقدّم ، غير أنّ الضميرَ هنا يستترُ في الإفرادِ ، ويبرزُ في التّثنيةِ والجمعِ ؛ لأنّ اسمَ كان مشبَّهٌ بالفاعل ، وإذا أخبرت باللاّمِ سبكت من الفعلِ اسمَ فاعلٍ ، وأبدلت من الاسم ضميراً مثله في الإفرادِ أو التثنيةِ أو الجمعِ يعود على اللاّم ، إلاّ أنّ اللاّمَ مفردةٌ أبداً ، ويستترُ الضميرُ على كلِّ حالٍ ، غير أنّ الفرقَ يمنع بتثنيةِ اسمِ الفاعلِ وجمعِه إلاّ على مذهبِ الكسائيّ المتقدِّم[1] في ضميرَي المتكلِّم والمخاطب فيبرز ؛ لأنّهما لا يستتران البتّة ، ولا يجوزُ حذفُ الضّميرِ هنا ؛ لأنّه مشبَّه بالفاعل ، فلا يحذف ، كما لا يحذف الفاعل .

ويُلزِم الكسائيّ لإجازته حذفَ الفاعلِ[2]، فتقول في الإخبارِ عن زيدٍ من قولك : كان زيدٌ قائماً : الذي كان قائماً زيدٌ ، فـ(الذي) : مبتدأٌ ، و(كان) فعل ماض ، واسمُها مضمرٌ مستترٌ فيها يعود على (الذي) ، و(قائماً) خبر كان ، والجملة كلُّها صلةُ (الذي) ، و(زيدٌ) خبرُ الذي .

فإن أخبرتَ عنه بالألفِ واللاّمِ قلت : الكائنُ قائماً زيدٌ ، سبكت من (كان) اسمَ الفاعل ، وأدخلتَ عليها الألفَ واللاّمَ بمعنى (الذي) ، واسمُ الكائنِ مستترٌ يعودُ إلى الألفِ واللاّمِ ، و(قائماً) خبر كان ، و(زيدٌ) خبرُ الكائنِ ، وتقول : كنتُ قائماً ، فإن أخبرتَ عن التاءِ بالذي ، قلت : الذي كان قائماً أنا ، وكنتَ قائماً ، الذي كان قائماً أنت ، فتبدل من التّاءِ التي للمتكلّمِ أو المخاطبِ ضميرَ غيبةٍ يعود على (الذي) ؛ لأنّ لفظ (الذي) غائبٌ ، فيكونُ ضميرُه على حسبه ، ويجوز أن تتركها بلفظها على مذهبِ الكسائيّ . وقد تقدّم بيانه .

---

(١) انظر : ص١٨٩ .

(٢) المقتضب ٣/٩٧ .

بـــاب

اسم (ما) و(لات)

حُكمه ما تقدّم في المبتدأ ، غير أنّ الضّميرَ يجوزُ حذفُه هنا مع أنّه مشبهٌ له بالفاعلِ ، بخلاف اسمِ كان ؛ لبُعدِ الشّبه هنـا ، ألا تـراه لا يصـيرُ متّصـلاً والعـاملُ فيـه حـرفٌ ؟. والدليلُ على جوازِ الحذفِ قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاص ﴾(1) .

أراد : ولاتَ الحينَ حينَ مناصٍ ، ومَن رفعَ أراد : ولاتَ حينُ مناصٍ لهم ، تقول في الإخبارِ في (لات) فيمن نصبَ (ولاتَ حينَ مناصٍ) : الذي لاتَ هو حينَ مناصٍ الحـين ، وإن شئت حذفت الضمير ، وفيمن رفـع : الـذي لاتَ هـو حـينُ منـاص ، ولا يحـذفُ الضمير ، إذ يقبح حذفُ المبتدأ وحدَه دون طول .

فأمّا قوله :

١٢٧) نَحـنُ الأُلَى فاجْمَـعْ جُمُـو … عَـكَ ثُـمَّ وجِّهْهُـم إلَينَـا(2)

أراد : (نحن الأُلى تطلب) ، فحذف الصِّلة رأساً ، فلا يُقاسُ عليه .

وجازَ إعمال (لات) في الضّميرِ ، إذ يعمل في غيرِ الحين من أسماءِ الزّمانِ ، كقوله :

١٢٨) لاتَ هَنّـا ذِكرَى جُبَـيرَة أَوْ مَن … جـاءَ منهُمـا بطائِفِ الأهْوالِ(3)

وضميرُ الزّمانِ بتلك المنزلة .

---

(1) ص : ٣ .

(2) البيت من مجـزوء الكـامل ، وهـو لعبيـد بـن الأبـرص في ديوانـه ١٤٢ ، وخزانـة الأدب ٢٨٩/٢ ، واللسان ٤٣٧/١٥ (أولى) و(ألاء) ، وبلا نسـبة في مغني اللّبيـب ٨٦/١ ، وشـرح التصريح ١٤٢/١ ، وهمع الهوامع ٣١٦/١ ، والخزانة ٥٤٢/٦ .

(3) البيت من الخفيف ، وهـو للأعشى في ديوانـه ٥٣ ، والخصـائص ٤٧٤/٢ ، المحتسـب ٣٩/٢ ، وشـرح التصريح ٢٠٠/١ ، واللسان ٤٨٤/١٥ (هنا) ، والخزانة ١٩٦/٤،١٩٨ ، وبلا نسبة في الإنصـاف ٢٨٩/١ ، المقرب ١٠٥/١ ، واللسان ١٨٤/١،١٨٥ (هنأ) .

وتقول : ما زيدٌ قائماً ، فإن أخبرت عن زيدٍ قلت : الذي ما هو قائماً زيدٌ ، وتقول : ما أنا قائماً ، وما أنت قائماً ، فإن أخبرتَ عن الضّميرِ قلت : الذي ما هو قائماً أنا ، والذي ما هو قائماً أنت .

□ □ □

بـــاب

أخبار (إنَّ) وأخواتها

لا يجوزُ الإخبـارُ هنـا إلاّ في (إنَّ) و(كـان) ، أمّـا (ليـت) و(لعـلَّ) فـلا ؛ لأنّهمـا لا يحتملان الصدقَ والكذِب ، والصِّلةُ لا تكونُ إلا جملةً خبريّةً تحتملُ الصِّدقَ والكـذب ، فأمّا قول الشّاعر :

١٢٩) وإنِّـي لَـرامٍ نَظْـرَةً قِبَـلَ الّتـي لعَلِّي وإنْ شَطَّتْ نَواها أَزورُها[١]

فيمكن أن يريدَ (قبل التي أزورها لعلّي أفعل ذلك) ، ثم اعترضَ بقوله :

١٣٠) ذاكَ الذي وأَبيكَ يَعْرِفُ مالكاً والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهـاتِ الباطلِ[٢]

أو تضمر القولَ ، وكثيراً ما يُضمر ، قال تعالى : ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ** ﴾[٣] ، التّقدير : فيقال لهم : أكفرتم ؟ وهذا أولى ، ألا ترى أنّه أكثر ؟.

وأمّا (أنَّ) المفتوحة فلا تقعُ صلةً ؛ لأنّها في تأويلِ مفـردٍ . وأمّـا (لكـنَّ) فـلا بـدّ أن يتقدّمها كلامٌ ، فلم يبقَ إلاّ (إنّ) و(كان) ، وحكمُهما حُكم ما تقدّم في خبر المبتـدأ ، غـير أنّ هذا الخبرَ يحذفُ وإن كان مشبَّهاً بالفاعلِ ؛ لعدم استحكامه كما تقدّم في (ما ولات) ، والدّليل على جوازِ حذفه قد ذكر في باب (إنّ) وأخواتها ، فتقول : إنّ زيداً قائمٌ ، فإن أخبرت عن (قائم) قلت : الذي إنّ زيداً هو قائمٌ ، ونحو ذلك .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانـه ١٠٦/٢ ، وخزانـة الأدب ٤٦٤/٥ ، وبـلا نسـبة في مغـني اللّبيب ٣٨٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٠/٢ ، وهمع الهوامع ٢٩٦/١ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ٥٨٠ ، والدرر ٢٨٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٨١٧/٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٦/١ ، والمقرب ٦٢/١ ، واللسـان ٤٨٠/١٣ (تـره) ، ومغـني اللّبيـب ٣٩١/٢ ، وهمع الهوامع ٣٠٣/١ ، ٥١/٤ .

(٣) آل عمران : ١٠٦ .

بـــاب
الفاعل

حُكم الفاعلِ ما تقدّم في اسمِ (كان) وأخواتها ، ومثال ذلك : ذهبَ زيدٌ ، تقولُ في الإخبارِ عن (زيدٍ) بـ(الذي) : الذي ذهبَ زيدٌ ، فيرتفعُ (الذي) بالابتداء ، وفي (ذهبَ) ضميرٌ فاعلٌ له يعود على (الذي) ، و(زيدٌ) خبر (الذي) .

وفي التثنيةِ : اللذان ذهبا الزيدان ، وفي الجمع : الذين ذهبوا الزيدون /٣٤٧/ ، وكذلك ذهبت هند ، تقول : التي ذهبت هندٌ ، وفي التثنيةِ : اللّتان ذهبتا الهندان ، وفي الجمعِ : اللاّتي ذهبنَ الهندات ، وكذلك : ذهبتُ وذهبتَ وذهبتِ ، تقول : الذي ذهبتُ أنا ، والذي ذهبَ أنت ، والتي ذهَبَتْ أنتِ .

وفي مذهبِ الكسائي تترك ضميرَي المتكلِّم والمخاطب بلفظهما حملاً على المعنى والتثنيةِ والجمع[1]، كالمسائلِ المتقدّمة ..

وإن أخبرت بالألفِ واللاّمِ سبكت الفعلَ إلى اسمِ الفاعلِ كما قدّمنا في بابِ (كان) ، فقلت في (ذهب زيد) : الذّاهبُ زيدٌ ، فـ(الذّاهبُ) مبتدأ ، وفيه ضميرٌ فاعلٌ به يعودُ على الألفِ واللاّمِ ، و(زيدٌ) خبرُ الذّاهب ، وفي التثنيةِ : الذّاهبانِ الزّيدانِ ، وفي الجمع : الذاهبون الزّيدون ، وفي (ذهبتُ) : الذّاهبُ أنا ، وفي التثنية : الذاهبان نحن ، وفي الجمع : الذاهبون نحن . وفي (ذهبتَ) : الذاهبُ أنت ، وفي التثنية : الذاهبان أنتما ، وفي الجميع : الذاهبون أنتم . وفي (ذهبتِ) : الذاهبةُ أنتِ ، وفي التثنية : الذاهبتان أنتما ، وفي الجمعِ : الذاهبات أنتنّ ، وإذا كانت الجملةُ الفعليَّةُ معطوفةً على أخرى ، وكان من بابِ الإعمالِ ، فحُكمهُ حُكمُ المفعولِ الناصبِه فعلٌ معطوفٌ على جملةٍ فعليَّةٍ من بابِ الإعمال ، وسيأتي . فإن لم يكن من بابِ الإعمالِ ، وكان العطفُ بالفاءِ ، كقولهم : يطيرُ الذُّبابُ فيغضبُ زيدٌ ، فإن أخبرت عن الفاعلين فمثل (إنّ) لو انفردت الجملتان ،

---

(١) انظر : ص١٨٩ .

فإن أخبرتَ عن الأوَّلِ فأنت تخبرُ عن الموصولِ بعد المعطوف ؛ لأنّه من كمالِ الصِّلةِ ، ولا يُخبرُ عن الموصولِ إلاّ بعد كمالِ صِلته ، فتقول إن أخبرتَ بـ(الذي) عن الذّبابِ : الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ ، فإن أخبرتَ عن زيدٍ قلت : الذي يطيرُ الذُّبابُ فيغضبُ زيدٌ ، فإن أخبرتَ عنِ الذّبابِ بالألفِ واللاّمِ قلت : الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ . ففي الطائرِ ضميرٌ يعودُ على الألفِ واللاّمِ ، والذُّبابُ خبر المبتدأ ، فإن أخبرتَ عن زيدٍ قلت : الطائرُ الذُّبابُ فيغضبُ زيدٌ ، ففي (يغضبُ) ضميرٌ يعودُ على الألفِ واللاّمِ ، وجاز أن تعطفَ (يغضب) وهو فعلٌ على الطائرِ وهو اسمٌ ، حملاً على المعنى ؛ لأنّ معنى الطائرِ الذباب : الذي يطير الذّبابُ ، وفي التّنزيل : ﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ** ﴾[1] .

تأويله : إنّ الذين تصدَّقوا وأقرضوا ، ولَمّا كانت (فيغضب) مُسَبَّبةً عن (يطيرُ الذّبابُ) اجتزئ فيهما بضميرٍ واحدٍ تشبيهاً بالشّرطِ والجزاءِ ، كقولك : الذي إن يقم قام عمرٌو منطلقٌ ، ولم تدخل (الذي) على (يغضبُ) ؛ لبقائها دون ضمير ، وكذلك في اللاّمِ ، فإن قيل : أقولُ الطائرُ فالغاضبُ زيدٌ الذبابُ ، اجعل اللاّمَ الثّانيةَ لامَ الرَّجلِ ، قيل : لا يجوزُ إعمالُ اسمِ الفاعلِ إذْ ذاك ؛ لأنّه لا يعملُ إلاّ إذا كانت الألفُ واللاّمُ بمعنى (الذي) ، لا كالتي في الرَّجل ، فإن كانَ العطفُ بالواوِ ، وأخبرت عن الفاعلين ، فكما تقدّم ، فإن أخبرت عن الأوّلِ فقط ، فلا يجوزُ عند أكثرِ النّحويّين ؛ لأنّ الجملةَ الثّانيةَ صلةٌ بسببِ أنّها معطوفةٌ ، ولا ضميرَ فيها ، وليستِ الواوُ كالفاءِ ، ولا يكرَّرُ الموصولُ ؛ لِمَا تقدّم أيضاً .

وعندي أنّ الواوَ على ضربين :

عاطفةٌ : وهي التي تُشرك في الحكم .

وجامعةٌ : وهي تجعلُ الشّيئينِ كشيءٍ واحد ، كقولك : هذان زيدٌ وعمرٌو ، فلا فرق بين هذه وبين الفاءِ ، فإن عطفت بغيرِ الفاءِ الواوِ فكالواوِ ، غيرَ أنّ هذه لا تكونُ

---

(١) الحديد : ١٨ .

كالفاءِ أصلاً ، والإخبارُ عن الثّاني وحدَه مثله عن الأوّل وحــدَه ، يجـوزُ حيـث يجـوز ، ويمتنع حيث يمتنع ، تقول : الذي يطيرُ الذّبابُ فيغضبُ زيدٌ ، وبالواو إذا جعلتها جامعـة ، فإن كان فاعلُ الجملتين واحداً ، كيقومُ زيـدٌ ويقعـدُ زيـدٌ ، فالإخبـارُ جـائزٌ بــ(الـذي) وبـ(الألفِ واللاّمِ) كان العطفُ بالواوِ أو بغيرِها ؛ لأنّك تبدلُ منهما ضمـيراً ، فالإخبـارُ عن الأوّلِ هو الإخبارُ عن الثّاني ، تقول : الذي يقومُ ويقعدُ زيدٌ ، والذي يقومُ والـذي يقعدُ زيدٌ ، تخبر عن الاسمين ؛ لأنّهما في المعنى واحدٌ بزيد ، وكذلك اللاّمُ ، فإن أُدخِلت على اسمِ الفاعلِ المعرَّفِ باللاّمِ ألفُ الاستفهامِ بقي الأمرُ على ما كان .

فإن قيل : قيل : يجوزُ : القائمُ الزيدون ، كما جاز : أقائمٌ الزيـدون ؟. قيـل : لا ؛ لأنّ الفعلَ نكرةٌ ، فلا يقومُ مقامَه ؛ لأنّه نكرةٌ مثلُه ، وهـذا معرفـةٌ ، فأمّـا (أبواهمـا) في نحو : زيدٌ قائمٌ أبواهما أخواك ، فليس إفراده لقيامه مقامَ الفعلِ ؛ بل لأنّه عملَ عملَـه ، ولم تتمَّ الصِّلةُ به حتّى يأخذَ معمولَه ، وما لم يتمّ لا يثنى ، وليس كذلك القائمان أخواك ، لَمّا لم يظهر الضّميرُ لم يكن له حكم ، أمّا إذا فرق فحكمه حُكم الظاهر .

❒ ❒ ❒

بـــاب

المفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُه

حُكمه حُكمُ الفاعلِ في جميع ما ذُكر ، غير أنّـك مع الـلاّمِ تـأتي باسـمِ المفعـولِ ، فتقولُ في : ضُرِب زيدٌ : الذي ضُرِب زيدٌ ، وفي التثنيـة : اللّـذان ضُرِبـا الزيـدان ، وفي الجمع /٣٤٨/ : الذين ضُرِبوا الزيدون ، وبالألفِ واللاّمِ : المضروبُ زيدٌ ، والمضروبـان الزيدان ، والمضروبون الزيدون ، فإن كان المفعولُ الذي لم يسمَّ فاعلُـه مجـروراً ، نحـو : سِيرَ بزيدٍ ، قلت : سيرَ به زيدٌ ، ولا يجوز : الذي سيرَ به بزيدٍ ، ويبقى حـرفُ الجـرِّ في الاسمِ ؛ لأنّه لا يكونُ مبتدأً ولا خبراً مجرورَين إلاّ بزيـدٍ ، نحـو قولهـم : بحسـبك زيـدٌ ، وقوله تعالى : ﴿ **جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا** ﴾[1]، على أحدِ الوجهين ، وهو وجـهُ مَـن جعلهـا زائدةً في الخبرِ ، وقولُ العربِ من بني تميمٍ : (ما زيدٌ بقائمٍ) ، ولا يقاسُ ذلك على كونِه مفعولاً لِما لم يُسمَّ فاعلُه ؛ لأنّهما عمدتان ، ألا تراهـم لا يقولـون : بزيـدٍ سِـيرَ بـه ؟. ولهذا زعم السّهيلي[2]: " أنّ المقام في (سيرَ بزيدٍ) ضميرُ المصدرِ "[3]، لكن يردُّهُ قولهـم : سِيرَ بزيدٍ سيراً ، وقد بُيِّن في بابه .

وقد يجوزُ حذفُ الضّميرِ في : الذي سِيرَ به زيدٌ ضعيفاً تشبيهاً بالمجرورِ المنصـوب ، ويدلُّ عليه قوله تعالى : ﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾[4]، أراد : وأبصِر بهم .

❑ ❑ ❑

---

(١) يونس : ٢٧ .

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الإمام أبو زيد وأبو القاسـم السـهيلي الأندلسـي ، حـافظ ، عـالم باللّغـة والسِّيَر ، من أشهر كُتبه : الروض الأنف ، ونتائج الفكر ، والأمالي ، وغيرها . توفّـي سـنة (٥٨١هـ) . البغية ٨١/٢ ، الأمالي ٧ ، الأعلام ٣١٣/٣ .

(٣) لم أعثر له على تخريج .

(٤) مريم : ٣٨ .

بــاب

المفعول الناصبه فعلٌ متعدٍّ إلى واحد

تقول إنّما ضربتُ زيداً : الّذي إنّما ضربتُ إيّاه زيدٌ ، فتفصل لأنّه في معنى (إلاّ) .

قال :

١٣١) .... وإنّما يُدافِعُ عن أحسَابِهم أنا أو مِثْلي [١]

لأنّ المعنى : ما يدافعُ عن أحسابِهم إلاّ أنا .

هذا مذهبُ الزّجاجِ [٢] .

فأمّا (سٓ) فأنشده على أنّهُ ضرورةٌ ، قولُ الشّاعر :

١٣٢) كأنّــا يَــومَ قُــرَّى إ نّما نقتُــلُ إيّانــا [٣][٤]

فعلى مذهبه تقول في المسألةِ المتقدِّمة : الذي إنّما ضربْتُه زيدٌ ، إذ المانعُ منه في (إلاّ) الفصلُ ، ولا فصلَ هنا .

فأمّا قوله :

---

(١) البيت من الطويل ، للفرزدق ، وصدره :

أنــا الذّائِـدُ الحَـامي الذِّيـارَ ....

الديوان ١٥٣/٢ ، والمحتسب ١٩٥/٢ ، واللسان (قلا) ، ومغني اللّبيــب ٣٠٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٨/٢ ، وخزانة الأدب ٤٦٥/٤ ، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢،١١٤ ، ٢٤٢/٧ ، وأوضح المسالك ٩٥/١ ، ولسان العرب (أنن) ، وهمع الهوامع ٢١٧/١ .

(٢) انظره في : الارتشاف ١٠٦٢/٣ .

(٣) البيت من الهزج ، وهما لذي الإصبع العدواني ، وبعده :

قتلنــا منهــم كُــلَّ فتًى أبيض حُسّــانــا

الديوان ٧٨،٧٩ ، والكتاب ١١١/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٢٨٢ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، والإنصاف ٦٩٩ ، والخزانة ٤٠٦/٢ .

(٤) الكتاب ١١١/٢ .

١٣٣) وَمَا علينَا إذا مَا كُنتِ جارتَنا   أن لا يُجاوِرَنا إلاّكِ دَيّارُ[(١)]

فضرورةٌ ، وقد تقدّمَ بيانُه في بابِ النّعتِ .

ويجوزُ حذفُ الضّميرِ المنصوبِ إذا عُلم ولم يُؤدّ حذفُه إلى لبس ، ولا يحذف إذا كان منفصلاً ؛ لأنّ العربَ أجرته مجرى الظّاهرِ بدليلِ إجازتِهم : ما ضربت إلا إيّاي ، فلا يُحذفُ منه الصّلةُ ، كما لا يُحذفُ الاسمُ الظّاهر ، وقد بُيِّن ، هذا ما تَمّ مِن هذا في بابٍ نوعٌ منه آخر .

وتقول : ضربتُ زيداً ، فإن أخبرت عن زيدٍ بـ(الذي) قلت : الذي ضربتُه زيدٌ ، وبالألفِ واللاّمِ : الضّاربُه أنا زيدٌ ، فتبرز الضّميرَ المستترَ في اسمِ الفاعلِ ؛ لأنّه قد جرى على غيرِ مَن هو له صِلة ، واسمُ الفاعلِ إذا جرى في اللّفظِ على غيرِ مَن هو له في المعنى ، برزَ ضميرُه الفاعلُ به ، وذلك إذا كان خبرُ (الذي) خبراً أو صِفةً لموصوفٍ ، أو صِلةً لموصولٍ ، أو حالاً لذي حال ، وقد بُيِّن ذلك في نوعٍ منه آخر ، وفي النّعتِ ، فلا معنى لإعادته ، واسمُ الفاعلِ في الصّلةِ في صِلةِ الألفِ واللاّمِ ، وهي مضروبةٌ لا ضاربةٌ ، فلذلك برز الضّميرُ الفاعلُ ، وصار حُكمُه حُكمَ الظّاهرِ ، ولا يجوزُ حذفُ الضّميرِ مع اللاّمِ ؛ لأنّ مجوِّزه في (الذي) إنّما هو الطّولُ بالجملةِ ، وذلك معدومٌ هنا إلاّ في ضرورةٍ أو نادرِ كلام[(٢)] ، إذا كان هذا الفعلُ معطوفاً على جملةٍ فعليّةٍ ، وكان من بابِ الإعمالِ بـ(إنْ) اتفقا في العمل .

والأخفشُ يقول في : ضربتُ فأهنتُ زيداً : الذي ضربتُه فأهنتُه زيدٌ[(٣)] .

ويجوزُ حذفُ الضّميرِ ، وباللاّم : الضاربُه أنا فأهنتُه زيدٌ ، وإن شئت كرّرت

---

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، والأشباه والنظائر ١٢٩/٢ ، ومغني اللّبيب ٤٤١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٤/٢ ، وأوضح المسالك ٨٣/١ ، وهمع الهوامع ١٩٦/١ ، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥،٢٧٩،٣٢٥ .

(٢) (ب) : إلى هنا نهاية هذا الباب في (ب) ، وهو مطابق لـ(أ) .

(٣) انظر رأي الأخفش في : الأصول ٣١٥/٢ ، والارتشاف ١٠٧١/٣ .

الموصولَ ، ولا بدَّ إذ ذاك من ضميرٍ ثانٍ ، فتقول : الذي ضربتُه فالذي أهنتُه زيدٌ ، وبالألفِ واللاّمِ : الضاربُه أنا فالمهينه أنا زيدٌ .

وبعضُهم لا يُجوِّزُ الإتيانَ بالضّميرِ في الصِّلةِ الأولى ، فيزولُ العاملُ عمّا كان قبل الإخبارِ ، هذا مع طولِ الكلامِ ، إذ الجملتان كجملةٍ واحدةٍ ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنّ الحذفَ في الصِّلةِ لا يجوزُ إلاّ بعد الإضمارِ ، والحذفُ قبل الإخبار ليس كذلك ، فاختلفا .

قال أبو عثمان المازني : أُدخلَ الألفُ واللاّمُ على الأوّلِ والثاني جميعاً ، وأُوفي الكلامُ الأوّلُ حقَّه من المبتدأ والخبر ، والثاني حقَّه من الابتداءِ والخبر ، ويعطفُ جملةً على جملة ، وكلُّ جملةٍ منها قائمةٌ بنفسها ، وتخبر عن الفاعل فتقول : الذي ضربتُه زيدٌ ، فالذي أهنتُه زيدٌ ، وتجعل كلَّ جملةٍ كلّ منهما قائمة بنفسها ، وبالألف واللاّم : الضاربه أنا زيدٌ ، فالمهينهُ أنا زيدٌ ، وكذلك تقول : الذي أهنته زيدٌ[1]، على إعمالِ الأوّلِ : الذي ضربته زيدٌ ، والذي ضربني زيدٌ ، فإن أخبرتَ عن الضَّميرِ والياءِ قلت : الذي ضربَ أنا ، والذي ضربَه زيدٌ أنا ، فإن أخبرتَ بالألفِ واللاّمِ قلت : الضاربُه أنا زيدٌ ، والضاربي زيدٌ ، فإن أخبرتَ عن الضميرِ قلت : الضاربُ أنا ، والضاربُه زيدٌ أنا[2].

وقال ابنُ السّراج : " لا يجوزُ الإخبارُ في مثلِ هذا "[3]، وردَّ مذهبَ المازنيِّ بأنّه : كانت الجملتان قبل الإخبارِ كجملةٍ واحدة ، بدليل : ضربني وضربته زيدٌ ، وليس ذلك في مذهبِه ، إذ يمتنعُ هذا الفصلُ من أبعاضِ الصِّلة ، وهذا الخلافُ إنّما يُتصوَّرُ مع تكريرِ الموصولِ ، أمّا /٣٤٩/ إذا لم يكرِّر فتقول : الذي ضربت فأهنتُه زيدٌ ، تجتزئُ بضميرِ الجملةِ الثانيةِ لتنزلهما كجملةٍ واحدةٍ .

قال بعضهم في تلخيصِ الخلافِ في (ضربتُ وضربني زيدٌ) : وللنحويين

---

(١) كلمتان مطموستان تماماً في (أ) .

(٢) انظر قول المازني في : الأصول ٢/٣١٥،٣١٦ ، والارتشاف ٣/١٠٧١ .

(٣) الأصول ٢/٣١٦ .

في الإخبارِ من هذا البابِ مذاهب[1]:

– أحدها : مذهبُ طائفة[2]، وهو أن تدخلَ الألفَ واللاّمَ على الأوّلِ والثاني ، وتستوفي كلُّ جملةٍ عائدَها ، وتستوفي إحدى الجملتين خبرها ، وتُترك الأخرى لا خبر لها ، فإذا أخبرت عن زيدٍ من قولك : ضربتُ وضربني زيدٌ ، على إعمالِ الثاني قلت : الذي ضربتُه والذي ضربني زيدٌ ، وبالألفِ واللاّمِ : الضاربُه أنا ، والضاربي زيدٌ ، فأبرزتَ ضميرَ الفاعلِ في الجملةِ الأولى ؛ لأنّ اسمَ الفاعلِ جرى على غيرِ مَن هو له ؛ لأنّ الفعلَ لك ، والخبرَ عن زيدٍ ، فالألفُ واللاّمُ في الاسمين على هذا المذهبِ لزيد .

– الثاني : مذهبُ طائفةٍ من البغداديّين[3]: يدخلون الألفَ واللاّمَ أيضاً على الأوّلِ والثاني ، إلاّ أنّهم يحذفون العائدَ لأجلِ طولِ الكلامِ ، فيقولون : الذي ضربتُ والذي ضربني زيدٌ ، وبالألفِ واللامِ : الضاربُ أنا ، والضاربي زيدٌ ، فليس بين المذهبين إلاّ حذفُ الهاءِ ، والألفُ واللاّمُ في هاتين المسألتين لِزيدٍ ، وحذفَ هؤلاء الضميرَ العائدَ إلى الألفِ واللاّمِ حملاً لاسمِ الفاعلِ على الفعلِ ، والجملتان عندهم بمنزلةِ شيءٍ واحد .

– المذهبُ الثالث : أن تدخلَ الألف واللاّم أو الذي على الجملةِ الأولى ، وتترك الثانيةَ على حالِها ، فتقول : الذي ضربتُ وضربني زيدٌ ، وبالألفِ واللامِ : الضاربه أنا وضربني زيدٌ ، وهذه المذاهبُ الثلاثة متفقٌ فيها على حذفِ الخبر من إحدى الجملتين وتولية الأخرى حقَّها من المبتدأ والخبر ، واختلفوا من حيث أثبت أهلُ المذهبِ الأوّلِ في الجملتينِ ضميرَ كلِّ جملةٍ يعود على الموصول ، وأصحابُ المذهب الثاني حذفوا الضميرَ العائدَ على الموصولِ ، وأهلُ المذهبِ الثالثِ أدخلوا الألفَ واللاّمَ ، أو الذي على الجملةِ الأولى ، وتركوا الثانية على حالِها .

---

(١) انظرها في : الارتشاف ٣/١٠٧١،١٠٧٢ .

(٢) مذهب الأخفش . انظره في : الارتشاف ٣/١٠٧١ .

(٣) انظره في : الارتشاف ٣/١٠٧١ .

قال ابن مخلد[1]: " والمذهبُ الرابعُ يُعزى إلى المازنيّ[2]، وهو أن تدخل الألفَ واللاّمَ على الأوّلِ والثاني ، إلاّ أنّه يأتي بكلِّ جملةٍ على انفرادها ، ويوفي حقَّها من الخبر ، ويعطفُ جملةً على جملةٍ ، وكلُّ جملةٍ منهما قائمةٌ بنفسها ، فيقول في الإخبارِ عن زيدٍ من قولك : ضربتُ وضربني زيدٌ ، على إعمالِ الثاني : الذي ضربتُه زيدٌ ، والذي ضربني زيدٌ ، وبالألفِ واللاّمِ : الضاربُه أنا زيدٌ ، والضاربي زيدٌ " .

وقال (شن) : " مذهبُ المازنيّ إدخالُ الألفِ واللاّمِ على الأوّلِ والثاني جميعاً ، كالأخفش ، إلاّ أنّه يخالفه في أنه يوفي الكلامَ الأوَّلَ حقَّه من الابتداء والخبر ، والثاني حقَّه من الابتداءِ والخبر ، ويعطفُ جملةً على جملةٍ ، وكلُّ واحدةٍ منهما مستقلةٌ بنفسها ، فتقول : الضاربُه أنا ، والضاربي زيدٌ ، فالضاربُ : مبتدأ ، وفاعلُ الضاربِ مستتر فيه ، و(أنا) : الخبر بمنزلةِ (ضربتُ) ، الذي هو جملة ، و(الضاربي) : مبتدأٌ ، و(زيدٌ) : خبره ، والواو قد عطفت جملةً على جملة " . وقد رُدَّ عليه بما تقدّمَ قبل ، وبأنّه سئل عن الإخبارِ عن زيدٍ فأخبر عن التاء .

والمختارُ مذهبُ ابنِ السّراج : أن تدخلَ الألفَ واللاّمَ على الأوّلِ ، وتردَّ الثاني فعلاً على حاله .

❑ ❑ ❑

---

(1) الحسن بن مخلد بن الجراح ، أبو محمد ، وزير من الكتاب ، له عِلم بالأدب ، بغداديّ الأصل ، توفّي سنة ٢٦٩هـ . انظر : الأعلام ٢/٢٢٣ .

(2) انظر قول المازني في : الأصول ٢/٣١٥،٣١٦ .

بـــاب

المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر

إذا أخبرتَ عنِ الأوّلِ من قولك : أعطيتُ زيداً درهماً ، فطريقةُ الإخبارِ قد تقدَّمت[1] ، وتجعلُ في موضعِهِ ضميراً منصوباً متّصلاً ، ما لم يمنع من اتّصاله مانعٌ ، وتُفردُ اسمَ الفاعلِ لِما تقدّم ، وحذفُ الضّميرِ هنا أحسنُ منه فيما تقدّم ، فتقولُ في الإخبارِ عن زيدٍ بـ(الذي) : الذي أعطيتُه درهماً زيدٌ ، وبالألفِ واللاّمِ : المعطيه أنا درهماً زيدٌ ، وأبرزتَ الفاعلَ المضمرَ ؛ لأنّه جرى صلةً على غيرِ مَن هو له ؛ لأنّ الألفَ واللاّمَ لزيدٍ ، واسمُ الفاعلِ للمتكلِّم ، وإذا أخبرتَ عن الثاني ، فإن امتنعَ تقديمُه للبسٍ ، جعلتَ مكانَه ضميراً منفصلاً لا غير ، ولا يحذفُ إذ ذاك كما تقدّم ، ومثالُ ذلك قولك : أعطيتُ زيداً إياه عَمراً ، وبالألفِ واللاّمِ ، فإن أخبرتَ عن زيدٍ قلت : الذي أعطيتُه عمراً زيدٌ ، وعن عمرٍو : الذي أعطيت زيداً إيّاه عمرٌو ، وبالألفِ واللاّمِ عنِ الأوّلِ : المعطيه أنا عمراً زيدٌ ، وعن الثاني : المعطي أنا زيداً إيّاه عمرٌو ، فإن لم يمتنعْ للبسٍ فيجوزُ وصلُ الضّميرِ /٣٥٠/ وفصلُه ، أمّا وصله فلأنّه لا مانعَ فيه ، إذ يجوزُ تقديمُ المفعولِ مع عدمِ اللَّبسِ ، والقصدُ بالإضمارِ الاختصارُ ، والمتَّصلُ أخصرُ من المنفصلِ ، وأمّا فصلُه فلإبقائه في مرتبتِه .

وابن السّراج[2] يختارُ الفصل لذلك ، ولأنّه لزمَ فصلُه في بعضِ المواضعِ كما تقدّم .

وظاهرُ مذهبِ المازنيِّ الوصلُ[3] ، وهو الأولى ، ألا ترى امتناعَ : ضربَ زيدٌ إيّاك ، والحذفُ وتركُه على ما تقدّم[4] ، إذا كان هذا الفعلُ معطوفاً على مثلِه ، ولم يكن من

---

(١) انظر : ص١٩٩ .

(٢) انظره في : الأصول ٢/٢٨٢ .

(٣) انظر رأي المازني في : الأصول ٢/٢٨٤ .

(٤) وتكملة هذا الباب في (ب) ، وبه انتهى الباب ما يلي : فتقول : أعطيت زيداً درهماً ، فإن أخبرت عن زيدٍ بـ(الذي) قلت : أعطيته درهماً الزّيدون ، وإن أخبرتَ عن الدرهمِ قلت : الذي أعطيت زيداً إياه =

الأعمالِ فحكمه جميع ما ذُكِر في الفاعل ، وإذا كان أيضاً من الأعمالِ فحكمه قد تقدّمَ في المفعولِ ، غير أنَّ الأخفشَ[1] حيث يضمرُ الأوّلَ في الجملةِ الأولى لا يلزمُه إضمارُ الثاني منهما ، إذْ إنّما أضمرَ الأوّلَ ليعودَ على الموصولِ ، وقد تقدّم بسطُ الخلافِ هناك .

□ □ □

=

درهم ، والذي أعطيته زيداً درهم ، وفي التثنية : اللذان أعطيتهما زيداً درهمان ، وفي الجمعِ : اللاتي أعطيتهم زيداً دراهم ، وبالألفِ واللاّمِ : المعطيه أنا زيدٌ درهم ، وإن شئت قلت : المعطي أنا زيداً درهم ، وفي التثنية : المعطيهما أنا زيداً درهمان ، وفي الجمع : المعطيهما أنا زيداً دراهم .

(١) انظر رأي الأخفش في : الارتشاف ١٠٧٢/٣ .

بـــاب
المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر

لا فرقَ بينهما وبين المفعولَين المتقدِّمَين في بابِ (أعطيت) ، إلا في أربعة أشياء :

– أحدها : أنّه يجبُ ردُّ الثاني حيث يجبُ ردُّ الأوّلِ ، بخلافِ ما تقدّم . كمذهبِ الأخفشِ في الإعمالِ ، إذ لا يُكتفى في هذا البابِ بأحدِ المفعولَين عن الآخرِ ، ويجوزُ عندي الاكتفاءُ اختصاراً لا اقتصاراً ، بدليلِ قولِ الشّاعر :

١٣٤) ولقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنزِلَةِ المُحِبِّ المُكْرَمِ[١]

أي : فلا تظنّي غيره ثابتاً .

وقال :

١٣٥) مَن رَا مِثْلَ مَعْدان بنِ يَحيَى ... إذا ما النِّسْعُ طالَ على المَطِيَّه[٢]

أي : مَن رأى مثلَه في الوجودِ ، إذ لا تحذفُ الهمزةُ إلا مِن (رأى) بمعنى (علم)[٣] ، ولقِلَّةِ هذا لم يُقس عليه .

قال الأخفش[٤]: " وهو عندي قياسٌ ؛ لأنّ أصلَه الابتداء والخبر ، وذلك جائزٌ في كلِّ واحدٍ منهما ، وقد وردَ السَّماعُ به فلا مانع " .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لعنترة في ديوانه ١٩١ ، والخصائص ٢/٢١٦ ، والأشباه والنظائر ٢/٤٠٥ ، ولسان العرب (حبب) ، وشرح شذور الذهب ٤٨٦ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٨٠ ، وخزانة الأدب ٣/٢٢٧ ، ٩/١٣٦ ، وبلا نسبة في المقرب ١/١١٧ ، وأوضح المسالك ٢/٧٠ ، وهمع الهوامع ٢/٢٢٦ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/٧٩١ ، والمسائل الحلبيات ٤٧ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٣١٨ ، واللسان (رأى) .

(٣) المسائل الحلبيات ٤٧ .

(٤) انظر رأي الأخفش في : الأصول ٢/٣١٦،٣١٧ ، والارتشاف ٣/١٠٧٣ .

– الثاني : أنّ فصلَ الضّميرِ هنا أحسنُ ؛ لأنّ أصلَه الابتداءُ والخبر ، ووجهُ وصلِه شبهُهُ بالمفعولِ .

– الثالث : أنّه لا يجوزُ حذفُ الضّميرِ هنا ، وإن كان متّصلاً ، إلا ضعيفاً في الفعلِ ، و لم يقسْهُ الأخفشُ ، أمّا في الاسمِ فلا يجوزُ أصلاً ، إلاّ أنّه هناك قبيحٌ ، فانبغى امتناعُه هنا .

– الرابع : إذا أدّى الإخبارُ هنا لِجعلِ الثّاني معرفةً ، والأوّل نكرةً لم يجز ؛ لأنّ أصلَه الابتداء[1] والخبر ، فرُوعي الأصلُ ، فتقولُ في : ظننتُ وظنني زيدٌ عالماً على مذهبِ الأخفشِ[2] في الإخبارِ عن زيدٍ : الظّانّه أنا إيّاه ، والظّانّي عالماً زيدٌ ، فتردُّ المفعولَ الأوّلَ والثّاني ، أمّا الأوّلُ فلأنّه عائدٌ على اللاّمِ ، والثّاني لأنّه خبرُ المبتدأ الذي تقعُ الفائدةُ به .

وعلى مذهبِ مَن يحذفُ : الظّانّ أنا ، والظّانّي عالماً زيدٌ .

وعلى مذهبِ المازنيّ[3]: الظّانّ أنا والظّانّي عالماً زيدٌ ، اللّفظُ واحدٌ ، والتقديرُ يختلفُ من جهاتٍ ، منها :

أنّ الألفَ واللاّمَ في الأوّلِ لغيرِ الثّاني عند المازنيّ ، وعند أهلِ الحذفِ لشيءٍ واحدٍ .

ومنها : أنّ (أنا) عند المازنيّ خبرُ الظّانّ ، وعند أهلِ الحذفِ فاعلُ الظّانّ .

ومنها : أنّ المازنيّ يعطفُ جملةً على جملةٍ ، وأصحابُ الحذفِ يعطفون مفرداً على مفرد .

ومنها : أنّ حذفَ المفعولِ على قولِ المازنيّ على حدِّ الحذفِ في الفعلِ ، وأنّ

---

(١) إلى هنا انتهى الباب في (ب) .

(٢) انظر رأي الأخفش في : الأصول ٢/٣١٦،٣١٧ .

(٣) انظر رأي المازني في : الأصول ٢/٣١٧ .

الموصولَ ليس بمفتقرٍ إليه ، إذ ضميرُ المرفوعِ يعودُ على الموصولِ ، وليس كذلك على مذهبِ أصحابِ الحذفِ ؛ لأنّ الألفَ واللاّمَ للمفعولِ ، فالعائدُ لا بُدَّ من تقديرِه ، إذ ليس في اسمِ الفاعلِ ضميرٌ يرجعُ إلى الألفِ واللاّمِ .

وتقولُ على المذهبِ المختارِ ، وهو مذهبُ ابنِ السّراج[1]: الظّانّه أنا إياه ، وظنّني عالماً زيدٌ ، على قياسِ ما تقدّم .

❒ ❒ ❒

(١) الأصول ٢/٣١٧ .

باب
ثلاثة المفعولين

إذا أخبرتَ عن الأوّلِ ، فمنهم مَن أجازَ حذفَ الضّميرِ هنا على جوازِ الاقتصارِ عنه وعليه ، وهو مذهبُ المازنيّ[1] .

ومنهم مَن منع بناءً على منعِه ، وهو مذهبُ سيبويه[2] ، وهو الصّحيحُ ؛ لأنّك لو قلت : أعلم الله عمراً خير الناس ، لم يُدْرَ أهيَ التي بمعنى (عرف) أو الأخرى ؟. وكذلك (أرى) بمعنى (أعلم) .

وأما الباقي فامتناع الاقتصارُ فيها بالحملِ على (أعلم) ؛ لأنّها إنّما تعدّت إلى ثلاثةِ مفعولاتٍ بالحملِ على (أعلم) وتضمّنت معناها ، والصّحيحُ أنّه يجوزُ حذفُ الضّميرِ ؛ لأنّه اختصارٌ لا اقتصارٌ إلاّ مع اللاّم ؛ لاجتماعِ فتحتينِ - كما تقدّم - .

فإن أخبرت عن الثّاني فالضّميرُ يكونُ متّصلاً ومنفصلاً ما لم يؤدِّ إلى لبسٍ اتّصالُه ، ويجوزُ حذفه متّصلاً ، خلافاً لأبي الحسن ، قال : " لأنّه مبتدأٌ في الأصلِ "[3] .

والصّوابُ أنّه يجوزُ حذفُه اختصاراً على ضعفٍ ، كما يحذفُ المبتدأُ ، ولا يجوزُ في اسمِ الفاعلِ ، والإخبارُ عن الثّالثِ مثلُه عن الثّاني إلاّ أن يؤدّي إلى أن يكونَ معرفةً ، والثّاني نكرةٌ ، فيمتنع[4] ، فإن كان هذا الفعلُ معطوفاً **/351/** على مثله فحكمه ما تقدّم في المتعدّي إلى واحدٍ ، إلاّ أنّه إذا كان من بابِ الإعمالِ واضطررت لردِّ مفعولٍ ، فإن كان الأوّلُ ، فعند مَن لا يجيزُ الاقتصارَ يحتاجُ لردِّ الأخيرين ، إلاّ أن يكونا قد حُذِفا للاختصارِ ، وعلى ضعفٍ ، وعلى هذا ينزّلُ الثاني والثالثُ فتقول في قولك : أعلم الله

---

(1) انظره في : الأصول ٢/٢٨٥ .

(2) قال سيبويه : " ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ؛ لأنّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى " . الكتاب ١/٤١ .

(3) انظر رأي أبي الحسن في : الارتشاف ٣/١٠٦١ .

(4) إلى هنا انتهى الباب في (ب) .

زيداً عمراً قائماً ، إذا أخبرت عن الأوّلِ : الذي أعلمه اللهُ عمراً قائماً زيدٌ ، والذي أعلمَ اللهُ إيّاه عمراً قائماً زيدٌ ، وبالألفِ واللاّمِ : المعلمه اللهُ عمراً قائماً زيدٌ ، والمعلمُ اللهُ إيّاه عمراً قائماً زيدٌ ، والاتِّصالُ هو الصّوابُ ، والانفصالُ ضرورةٌ ، وعن الثاني : الذي أعلم اللهُ زيداً إيّاه قائماً عمرٌو ، وبالانفصالِ ليس إلاّ لأجلِ اللّبسِ ، وبالألفِ واللاّمِ : المعلمُ اللهُ زيداً إيّاه قائماً عمرٌو ، وعن الثالث : الذي أعلم اللهُ زيداً عمراً إيّاه قائمٌ ، وبالألفِ واللاّمِ : المعلم الله زيداً عمراً إيّاهُ قائمٌ .

❑ ❑ ❑

بـــاب

المفعول فيه

وهو الظَّرفُ من الزّمانِ والمكانِ إذا أخبرت عنه أبدلت منه ضميراً مجـروراً بـ(في) ؛ لأنّ الفعلَ إنّما يقتضيه على أنّه وعاءٌ له ، وحرفُ هـذا المعنـى (في) يحـذف مـن الزّمـانِ لشبهِهِ بالمصدرِ في دلالةِ لفظِ الفعلِ على كلٍّ واحدٍ منهما ما تضمّن - كمـا قدّمنـا - ، وأيضاً فالزمانُ يحرِّكه الفلكُ ؛ لأنّه النهـارُ واللّيـلُ في اصطـلاحِ النُّحـاةِ ، وهمـا تحريـكُ الفلكِ ، فكأنّ الزّمان الحركةُ ، والمصدرُ حركةُ الفاعلِ ، وحُذفت من المكانِ حملاً علـى الزّمانِ ، ولذلكَ لم تُحذفْ إلا في المبهـم ؛ لقـوّةِ تعـدّي الفعـلِ إليـه ، والمعـدودُ مثلُـه ، فالأصلُ إذاً (في) ، والمضمرُ يردُّ الشَّيءَ إلى أصله ، بدليـل قولهـم : ضربتـم زيـداً ، فـإذا أعملوه في المضمرِ ، قالوا : ضربتموه ، ولا يقالُ : ضربتمـه إلاّ نـادراً ، ويقبـحُ حـذفُ هذا الضّميرِ ؛ لكثرةِ الحذفِ ، وأمّا مع اللاّمِ فيمتنعُ إلاّ ضرورة .

وإذا جاء محذوفاً مع (الذي) :

فالأخفشُ يرى : " أنّ حرفَ الجرِّ حُذِف أوّلاً ، فاتّصل الضّميرُ ، وحينئذٍ حُذِف " .

وسيبويه يرى حذفهما معاً ، وهو الأولى .

إذ في مذهبِ الأخفشِ ضرورةٌ زائدةٌ ، وهي وصولُ الفعلِ إلى المضمرِ بنفسه ، هـذا مالم يُتوسّعُ في الظّرفِ ، كقوله تعالى : ﴿ **بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ** ﴾(1) .

وقال الشاعر :

١٣٦) أمّـا النّهـارُ ففـي قيـدٍ وسِلسـلةٍ   واللّيلُ في بطنِ مَنْحُوتٍ من السّاجِ(2)

---

(1) سبأ : ٣٣ .

(2) البيت من البسيط ، للجَرَنْفَش بن يزيد بن عبدة الطائي في شـرح أبيـات سيبويه ٢٣٧/١ ، ولرجـل مـن أهـل البحرين من اللصوص في الكامل ٢٠٠/٣ ، وبلا نسبة في الكتـاب ١٦١/١ ، وتحصيـل عيـن الذهـب ١٣١ ، والمقتضب ٣٣٢/٤ ، والمحتسب ١٨٤/٢ .

وقال :

١٣٧) يـا سـارقَ اللّيـلةَ أهـلَ الـدّارِ[1]

جعل اللّيلةَ غيرَ ظرفٍ ، وحينئذٍ أضافَ إليه ؛ لأنّ الظّرفَ ما دام ظرفاً لا يُضافُ إليه ؛ لأنّه مقدّرٌ بـ(في) ، ولا يفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه بحرفِ جرٍّ ولا غيرِه ، فينسبُ المكرُ إلى اللّيلِ لكثرةِ وجوده فيه ، وجعلَ اللّيلةَ مسروقةً لكثرة ذلك فيها ، فإن اتّسعَ فيه فلا فرق بينه وبين المفعولِ به ، كقوله :

١٣٨) ويـومٍ شهدنـاه سُليماً وعامِـراً قليلٍ سِوى الطَّعنِ النِّهالِ نَوافِلُه[2]

قال أبو بكر بنُ السّراج : " وحذفُ الضّميرِ إذ ذاك حذفُ ضميرِ المفعولِ به أحسنَ منه ؛ لأنّ حرفَ الجرِّ هنا قد حُذِف " .

وقال بعضهم : " حذفُهما سواءٌ[3]؛ لأنّ الفعلَ إنّما تعدَّى إليه ابتداءً على أنّه متّسعٌ فيه ، فليس ثَمّ حرفُ جرٍّ حُذِف . وإذا صيّرتَ الظّرفَ خبراً للذي ، لم تغيّره بأكثرَ من رفعه بعد أن كان منصوباً إلاّ (وسْطَ) ، فتُفتح سينها ؛ لأنّها غيرُ ظرفٍ ، لا تكونُ إلاّ كذلك " .

وقوله :

١٣٩) .... صَلاءةُ وَرْسٍ وَسْطُها قد تفلّقا[4]

(١) بيت من الرجز . الكتاب ١/١٧٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لرجل من بني عامر في الكتاب ١/١٧٨ ، وتحصيل عين الذهب ١٤٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣/١٠٥،١٠٧،٣٣١ ، والكامل ٢١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٨ ، والمقرب ١/١٤٧ ، وهمع الهوامع ٣/١٦٦ ، والخزانة ٧/١٨١ ، ٨/٢٠٢ ، ١٠/١٧٤ .

(٣) بدل هذه الجملة في (ب) : وحذفهما عندي سواء .

(٤) البيت من الطويل ، للفرزدق ، وصدره :

أَتَتْهُ بِمجْلُومٍ كأنَّ جَبِينَهُ ....

المجلوم : اسم مفعول من جلمت الشيء جلماً : قطّعته . الصّلاية : الحجر الأملس الذي يسحق عليه شيء ، ويقال : صلاءة أيضاً بالهمز . الورس : نبت أصفر يزرع باليمن ، ويصبغ به . خزانة الأدب ٣/٩٤،٩٥ .

الشاهد : (وسْط) قد تنصرف وتخرج عن الظّرفية .

=

ضرورةٌ عند البصريين .

وأمّا الكوفيون فقالوا : إذا أضيفت لمفترقٍ سَكَن سينُها ، وإن أُضيفت لِما لا يفترق أجزاؤه كـ(الدّارِ) ، فُتحت[1] ، ويدلُّ على صحّةِ مذهبِ البصريين ، أنّها إذا دخلَ عليها حرفُ الجرِّ لزم الفتحَ أبداً[2] ، تقول : جلستُ وسْطَ القومِ ، وفي وسَطِ القومِ ، فتقولُ في الإخبارِ عن (اليوم) من قولك : ذهبَ زيدٌ اليومَ : الذي ذهبَ زيدٌ فيه اليومَ ، والذاهبُ زيدٌ فيه اليومَ ، وتقول في : جلس زيدٌ ليلاً ، إذا أخبرتَ عن الليلِ : الذي جلس زيدٌ فيه ليلٌ ، والجالسُ زيدٌ فيه ليلٌ ، ونحو ذلك ، وتقول : جلستُ وسَطَ القومِ ، فإن أخبرتَ عن وسَطٍ بـ(الذي) قلت : الذي جلستُ فيه وسَطُ القومِ ، والجالسُ أنا فيه وسطُ القومِ ، وعلى هذا فَقِس .

❐ ❐ ❐

= الديوان ٥٩٦ ، والنوادر لأبي زيد ٤٥٣ ، والخصائص ٣٦٩/٢ ، واللسان (وسط) و(جلم) ، وهمع الهوامع ١٥٨/٣ ، وخزانة الأدب ٩٢/٣،٩٦ .

(١) قال السيوطي : " قال الفارسي في (العصريات) : إذا قلت : حفرت وسْط الدار بئراً – بالسكون – ، فـ(وسْط) ظرف ، و(بئراً) مفعول به ، وإذا قلت : حفرت وسَط الدّار بئراً – بالتحريك – ، فـ(وسَط) مفعول به ، و(بئراً) حال " . الأشباه والنظائر ٢٢٩/٢ .

(٢) إلى هنا انتهى الباب في (ب) .

بـــاب

المصدر

إن كانَ منصوباً بأمرٍ أو نهيٍ أو دعاءٍ لم يُخبر عنه ، إذ لا يكونُ صلةً ، فإن انتصبَ بغيرِ ذلك ، فإن كان النّاصِبُ له مضمراً ، نحو : ما أنت ألا سيراً ، لم يخبر عنـه أيضـاً ؛ لأنّ هذا ونحوَه قامَ مقامَ لفظِ الفعلِ ، فصار له حكمه ، والفعلُ لا يُخبرُ عنـه ، فكذلـك ما قامَ مقامَه .

وأيضاً فالضّميرُ لا يدلُّ على الفعلِ لزوالِ لفظِه ، وفي (تَبَسَّمْتُ وميضَ البرقِ) خـلافٌ .

فالمازني حيث يُعْمِل فيه الظّاهرَ /٣٥٢/ يخبرُ عنه[1] .

وعلى مذهبِ مَن يضمرُ له فعـلاً مـن لفظِـه ، وهـو مذهـبُ سيبويه يمنـع[2] ، وهـو الصّحيحُ ، فإن كان ظاهراً ، وكان المصدرُ في موضعِ الحالِ لم يخبر عنه أيضاً كالحـالِ ؛ لأنّ الحالَ لا تكونُ إلاّ نكرةً ، كقولك : جاءَ زيدٌ ركضاً ، ولقيتُه فجأةً ، ونحو ذلـك . فإن كان مصدراً مؤكّداً ، نحو : قمتُ قياماً ، لم يُخبر عنـه أيضـاً ؛ لأنّ الخـبرَ إذ ذاك لا يفيدُ إلاّ ما أفاده المبتدأُ ، فأمّا قوله :

١٤٠) أنا أبو النّجمِ وشِعْرِي شِعْري ... للهِ درِّي مـا يكـنُّ صَـدْري[3]

وقال :

١٤١) رفوني وقالـوا يـا خويلدُ لا تـرع ... فقلت وأنكرت الوجوه هم هم[4]

---

(١) انظر : الارتشاف ١٠٦٣/٣ ، نقل هذه المسألة من أصول ابن السراج .

(٢) الكتاب ٣٣٥/١ .

(٣) الرجز لأبي النجم العجْلي ، في الكامل ٩٥،٩٤/١ ، والمنصف ١٠/١ ، والخصائص ٣٣٧/٣ ، وشـرح شـواهد المغني ٩٤٧/٢ ، وهمع الهوامع ٢٧١/١ ، ٣٢٦/٤ ، وخزانة الأدب ٤٣٩/١ ، ٣٠٧/٨ ، ٤١٢/٩ .

(٤) سبق تخريجه ص١٩٠ .

فأراد : (وشِعري هو المشهور) و(هم الذين أحذرُ) ، فضمَّن الثّاني معنًى ليس في الأوّل ، وقد أجازه المازنيُّ وضعّفه[1] .

والصّحيحُ ما قلنا ، إلاّ أن يريدَ به المبيِّن ويحذفَ الصِّفةَ لفهمها ، وهذا الحذفُ ضعيفٌ أيضاً ، نحو قولك : سِيرَ بزيدٍ سيراً ، تريدُ عنيفاً ، وحُذفَتِ الصِّفةُ للعلمِ بها ، فهذا يجوزُ الإخبارُ عنه ، فتقول لزيد : سيرَ بزيدٍ إيّاهُ سيرٌ عنيفٌ ، ونحو ذلك ، فإن كان المصدرُ غيرَ مؤكّدٍ فلا خلافَ في جوازِ الإخبارِ عنه[2] إن صحَّ إضمارُه ، والذي لا يصحّ إضماره هو المصدرُ العاملُ عملَ (إنّ) والفعل ، نحو : ضربي زيداً قائماً ، فلو أخبرتَ عن الضّربِ لقلت : الذي هو زيداً قائماً ضربي ، وذلك لا يجوزُ ؛ لأنّ المضمرَ لا يعملُ عملَ الفعلِ ، وإنْ عاد على (ما) يعملُ ، ولذلك منع (**فآ**) : مروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرٍو قبيحٌ ، فهذا أحرى .

□ □ □

(١) المنصف ١/١٠ ، الأصول ٢/٢٩٧ ، الارتشاف ٢/١٠٦٣ .

(٢) إلى هذه العبارة انتهى الباب في (ب) .

بـــاب

المنصوب على الاستثناء

إذا كان الاستثناءُ منصوباً دون (إلاّ) كـ(غير) مِـن : قـامَ القـومُ غـيرَ زيـدٍ ، لم يجـزْ الإخبارُ عنه ؛ لِما تقدّم في المضافِ والمضـافِ إليـه ، ألا تـرى أنّـكَ لـو وضعـتَ مكـانَ (غيرِ) اسماً مضمراً لم يجزْ إضافته إلى ما بعده ؟. لأنّ المضمرَ لا يضافُ أصلاً ، فإن كـان منصوباً بعد إلاّ جاز ، ويكونُ الضّميرُ منفصلاً ، ولا يكونُ متّصلاً إلاّ في ضرورةِ شِعرٍ ، كقوله :

١٤٢ ومَا علينَا إذا مَا كُنتِ جارتَنا أن لا يُجـاوِرَنـا إلاّكِ دَيّارُ[١]

فتقولُ في الإخبارِ عن زيدٍ من قولنا : قامَ القومُ إلاّ زيداً بـ(الذي) : الذي قامَ القـومُ إلاّ إيّاهُ زيدٌ ، وبالألفِ واللاّمِ : القائمُ القومُ إلاّ إيّاهُ زيدٌ ، ويجـوزُ : القـائمون ، علـى : أكلوني البراغيث[٢] ، وهي لغةٌ ضعيفةٌ .

❑ ❑ ❑

(١) سبق تخريجه ص٢٠٠ .

(٢) إلى هذه الجملة انتهى الباب في (ب) .

بـــاب

المخفوض بحرفٍ

إذا اختصَّ الحرفُ بجرِّ الظاهرِ امتنع الإخبارُ إلاّ على حدِّ قوله :

١٤٣) .... وأُمَّ أوعـالٍ كَهَـا أو أقْـربـا[1]

وقال :

١٤٤) فـــلا واللهِ لا يُلْفـي أُنـــاسٌ فتًى حَتّـاكَ يابْنَ أبي يزيـدِ[2]

وذلك مخصوصٌ بالضّرورةِ ، فإن لم يختصَّ بأحدِهما جازَ علـى حسَـبِ مـا تقـدّم ، ويمتنعُ هنا حذفُ الضّميرِ لكثرةِ الحذفِ ، إذ يحذفُ الحرفُ معه ، وأيضاً : فلـو قلـتَ : الذي مررتُ زيدٌ ، أمكنَ أن تريدَ : (به) أو (عنه) أو (معه) ، فيؤدّي إلى اللّبـسِ ، فـإذا كان الموصولُ مجروراً بحرفٍ من جنسِ الحرفِ الذي حذفت ، وعاملاهما بمعنًى واحدٍ ، جاز حذفُه للدّلالةِ عليه ، نحو : مررتُ بالذي مررتُ ، تريدُ (به) ، وقد يجـوزُ في الأوّلِ ضرورةٌ .

وإذا كان الحرفُ مختصّاً بجرِّ المضمرِ كـ(لـولاك) عنـد سيبويه[3]، فيجـوزُ أيضـاً

---

(١) البيت من الرجز ، للعجاج ، وقبله :

نحى الذنابـات شـمالاً كثبـاً ....

يذكر حمار وحش يسرع إلى ورود الماء ويقطع البلاد .

وأم أوعال : هضبة في ديار بني تميم ، وهي بالنصب عطف على الذنابـات ، وبـالرفع على الاستئناف ، وخبره (كها) ، أي : مثل الذنابات في القرب منه ، أو أقرب إليه منها .

والشاهد فيه : دخول الكاف على الضمير ضرورة ، تشبيهاً لها بلفظ (مثل) ؛ لأنّها في معناها .

ملحق ديوانه ، الكتاب ٣٨٤/٢ ، شـرح أبيـات سـيبويه ٨٢/٢ ، تحصيـل عـين الذهـب ٣٨٣ ، أوضح المسالك ١٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٦ ، التصريح ٣/٢ ، خزانة الأدب ١٩٥/١٠،١٩٦ .

(٢) البيت من الوافر ، بلا نسبة في المقرب ١٩٤/١ ، وشـرح ابـن عقيـل ٣٥٥ ، وهمـع الهوامـع ١٦٦/٤ ، وخزانة الأدب ٤٧٤/٩،٤٧٥ .

(٣) الكتاب ٢٧٣/٢ .

الإخبارُ عنه ، إلاّ أنّ الضّميرَ لا يجوزُ حذفُه أصلاً ولا في ضرورةٍ ؛ لأنّ (لولا) مع مجرورِها كالجملةِ الطالبةِ للجوابِ ، وحذفها بأسرِها لا يجوز[1] ، فتقول في قولك مررتُ بزيدٍ : الذي مررتُ به زيدٌ ، والمارُّ أنا به زيدٌ ، ونظرتُ على بكرٍ ، الذي نظرتُ عليه بكرٌ ، والناظرُ عليه أنا بكرٌ ، ولو قلتَ : قمتُ كزيدٍ ، وضربتُ القومَ حتى زيدٍ ، وما رأيتُ القومَ ثلاثةَ أيّامٍ ، وربَّ رجلٍ هو لقيتُه ، ونحو ذلك ، لم يجزِ الإخبارُ ؛ لأنّه يؤدّي إلى أنْ تجرَّ هذه الحروفُ المضمرَ ، وهي مخصوصةٌ بأن تجرَّ الظّاهرَ ، فامتنعَ لذلك ، ولا يعرَّجُ على ما جاء من ذلك في الضّرورةِ نحو ما قدّمناه .

ونحو قول الآخر :

١٤٥) وإذا الحربُ شَمّرتْ لم تكنْ كِي ... حينَ تَدْعو الكُماةُ فيها نَزالِ[2]

أراد : مثلي .

وهذا ضرورةٌ لا يقاسُ عليها .

❑ ❑ ❑

(١) بهذه الجملة انتهى الباب في (ب) .

(٢) البيت من الخفيف .

الشاهد فيه : (كي) ، حيث جرّت الكافُ المضمر ، وهو ضرورة .

بلا نسبة في همع الهوامع ١٩٦/٤ ، وخزانة الأدب ١٠/١٩٧،١٩٨ .

بـــاب

المخفوضِ بالإضافةِ

إذا اختُصَّ هنا أيضاً بالظاهر ، امتنع الإخبارُ إلاّ في الضّرورةِ ، كقوله :

١٤٦) .... أَبـانَ ذَوِي أَرُومَتِهـا ذَوُوهـا[١]

لأنّ (ذو) لا تضافُ إلى مضمرٍ كما تقدّم من أنّها وصلةٌ تصلُ الأسمـاءَ بالأجنـاسِ ، والمضمر ليس بجنسٍ ، فلا تضافُ إليه أصلاً إلاّ في الضّرورةِ ، فـإن لم يختـصَّ بـالضّرورةِ جازَ كما تقدّم ، غير أنّه إن جاز اقتطاعُه عن الإضافةِ[٢] لـ(كلٍّ) أو (بعض) جاز حـذفُ الضّميرِ ، فإن لم يجز امتنع ولا بُدّ .

فتقول في قولك : (جاءني غلامُ زيدٍ) : الذي جاءني غلامُه زيدٌ ، والجاءني غلامُـه زيدٌ ، وإذا أخبرتَ عن المخفوضِ باسمِ الفاعلِ /٣٥٣/ المشتقِّ من اسمِ العـدد ، وكـان من المتّفقِ اللّفظِ جاز من الأربعةِ فما زاد ؛ لأنّك إذا أخبرتَ بأربعةٍ أمكن أن تخبرَ بثلاثةٍ ، فيكونُ من المختلفِ ، ففيه فائدةٌ ، ولا يكـونُ ذلـك في ثـالثِ ثلاثـةٍ ؛ لعـدمِ الفـائدةِ في الخبرِ ، إذ لو قلت : الذين هذا ثالثُهم ثلاثةٌ ، لَعُلِم من قولك : الذين إنّهم ثلاثةٌ لا اثنـان ؛ لأنّه جمع ، وأقلُّ الجمعِ الثلاثةُ ، فيكونُ الخبرُ غيرُ مفيدٍ ، وإذا قلت : هذا رابـعُ ثلاثـةٍ ، جاز الإخبارُ عن الثلاثةِ للفائدةِ ، تقول : الذيـن هـذا رابعُهـم ثلاثـةٌ ، إذ لـو لم تذكـرْه لاحتمل أن يكونوا أربعةً ، وكذلك رابعُ أربعةٍ في المتّفقِ اللّفظِ جـاز للفـائدةِ في ذلـك ، فإذا جُزت العشرةَ فلا فائدةَ ، إذ لا اختلافَ مع التّركيب ، فإن جئـت بـالتّمييز جـاز ؛ لوقوعِ الفائدةِ به ، تقول : الذي هذا حادي عشرتهم أحدَ عشَر رجلاً ، وتردُّ المحذوفَ

---

(١) البيت من الوافر ، لكعب بن زهير ، وصدره :

صَبَحْنا الخزرجيَّـةَ مُرْهفـاتٍ ....

الديـوان ١٠٤ ، شـرح ديـوان الحماسـة للمرزوقـي في الهـامش ٩٧٩ ، والمقـرب ٢١١/١ ، واللسان ٤٥٨/١٥ (ذو) ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢٨٤/٤ .

(٢) بعدها في (ب) : لفظاً .

لزوالِ موجبِه ، وهو عشرَ الثاني ، ولا يخبرُ عن اثنين في ثاني اثنينِ ؛ لعدمِ الفائدة .

فلو قلت : اللّذانِ هذا ثانيهما اثنانِ ، لَعُلِم من قولك : اللّذان أنّهما اثنان ، فيكـونُ الخبرُ غيرُ مفيدٍ ، وكذلك ثالثُ ثلاثةٍ ، وقد تقدّم بيانُه .

وإذا كان العَددُ لمذكَّرٍ قلت : (اللّذان) حملاً على المعنى ، و(الذي) حملاً على اللّفظِ ، وكذلك في المؤنّثِ (اللاّتي) و(التي) .

❑ ❑ ❑

بـــاب

المعطوفِ والمعطوفِ عليه

إذا اشـترك حـرفُ العطـفِ لفظـاً ومعنًـى ، وأردتَ الإخبـارَ عنهمـا معـاً ، فهمـا بمنزلـةِ المثنّـى والمجمـوع ، فتقـولُ في قولـك : زيـدٌ وزيـدٌ للـذان قامـا : الزيـدانِ ، وفي (قام زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ) : الّذين قاموا الزّيدون ، وإن اختلـفَ اللّفـظُ نحـو : زيـدٌ وعمـرٌو قائمان ، أو نحو : قام زيدٌ وعمرٌو ، قلت في الإخبارِ عن زيد : الذي هو وعمرو قائمان زيدٌ ، فإن أخبرت عن عمرٍو قلت : الذي هو وزيدٌ قائمان عمرو ، فإن شـئتَ قلـت : الّذي زيدٌ وهو قائمـان عمـرٌو ؛ لأنّ المعنـى واحـدٌ ؛ إذِ الـواوُ لا تُرتِّـب ، وإن أخـبرتَ عنهما جميعاً قلت : اللّذانِ هما قائمان زيدٌ وعمرٌو ، فهذا العطـفُ مـن جملـةٍ واحـدةٍ ، فَقِسْ عليه ما كان مثلَه ، وإذا أخبرتَ عن المعطوفِ ؛ فإن كان بالفاءِ و(ثُـمّ) ، فـلا بُـدَّ من فصلِ الضّميرِ لأجلِ الترتيبِ ، وإن كان بالواوِ جاز أن تصله بالفعلِ ، فيصيرُ معطوفاً عليه ، بسببِ أنّ المعنى واحدٌ ، وأنّها لا ترتِّب ، ومن رأى أنْ لا يغيرَ الكلامَ عن وجهه فصلَه ، فعلى هذا تقول : قامَ زيدٌ فعمرٌو ، وقام زيدٌ ثمّ عمـرٌو ، وقـامَ زيـدٌ وعمـرٌو ، وإذا أخبرت عن زيدٍ : الذي قامَ هو فعمرٌو وزيدٌ ، والذي قـامَ هـو ثـمّ عمـرٌو وزيـدٌ ، والذي قام هو وعمرٌو زيدٌ ، وهو في هذه المسائلِ توكيدٌ للمضمرِ الفـاعلِ ؛ لأنّ ضمـيرَ الرّفعِ المتّصلِ لا يُعطفُ عليـه حتّـى يؤكَّـدَ بضمـيرِ الرَّفـعِ المنفصـلِ ، كمـا بُيِّـن في بـابِ العطفِ ، وإنْ أخبرتَ عن عمرٍو قلت : الذي قام زيدٌ فهو عمرٌو ، والذي قامَ زيـدٌ ثـم هو عمرٌو ، وبالواو : الذي قام زيدٌ وهــو عمـرٌو ، وإن شـئتَ : الـذي قـامَ هـو وزيـدٌ عمرٌو ، وإذا شَرَكَ الحرفُ لفظاً فقط فلا يخبر عنهما معاً ، لو أخبرتَ في (أولـو) لجئـتَ بموصولٍ مثنًّى أو مجموعٍ ، ويلزمك الإخبارُ عنه بمفردٍ وأو ، كالواو فيما عدا هــذا ، أو الباقي من ذلك كالفاءِ و(ثُمّ) ، فإذا قلت : قامَ زيدٌ أو عمرٌو ، فإن أخبرتَ عن زيـدٍ قلت : الذي قام هو أو عمرٌو زيدٌ ، والذي قامَ عمرٌو أو هو زيدٌ ، وعن عمرو : الـذي قام زيدٌ أو هو عمرٌو ، والذي قام هو أو زيدٌ عمرو ، ولو أخبرتَ عنهما لم يجزْ ؛ لأنّك

كنت تقول : اللّذانِ قاما زيدٌ أو عمرٌو ، و(أو) إنّما هي لأحدِ الشيئين ، أو لأشياءَ ، فيؤدّي إلى الإخبارِ عن اثنينِ بواحدٍ ، وذلك لا يجوزُ ، ولا يحذفُ ضميرُ الرّفعِ من الصِّلةِ إلا إذا كان مبتدأً خبرُه اسمٌ ، ويكونُ في الكلامِ من الطّولِ ما يحسنُ حذفُه ، وبشرطِ أن لا يؤدّي حذفُه لإبقاءِ تأكيدٍ وحذفِ مؤكَّدِه ، أو معطوفٍ ومعطوفٍ عليه .

وأجازه الفرّاء في التّأكيدِ والعطفِ ، والصّحيحُ المنعُ ، فلا يجوزُ حذفُ الضّميرِ من قولك : جاءني الذي هو وعمرٌو قائمان ، وأمّا ما ورد من حذفِ المعطوفِ وإبقاءِ المعطوفِ عليه فمن القلَّةِ[1] ، بحيثُ لا يقاسُ عليه ، كقوله : ﴿ **فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ﴾[2] ، أي : فأفطر فعدةٌ ، وأمّا التّأكيدُ فبابُه الإطالةُ والإطنابُ والحذفُ اختصارٌ وإيجازٌ .

وقد نصَّ الأخفشُ[3] " أنّهم لا يقولون : الذي ضربتُ نفسُه زيدٌ[4] ، يريدُ :

---

(١) بعده في (ب) : إن ورد .

(٢) البقرة : ١٨٤ .

(٣) انظر رأي الأخفش في : الارتشاف ١٠٦٨/٣ .

(٤) بعده في (ب) : ويحذف في باب العطف إلا إذا كان المعطوف من جهة واحدة ، كقولك : قام زيدٌ وعمرٌو ، أو زيدٌ وعمرٌو قائمان ، أو تقول : جاءني زيدٌ وعمرٌو ونحوه ، إذ يكون منعقداً انعقاد الجملة الواحدة ، فإن قيل : أخبر عن زيد من قولك : زيد وعمرو قائمان ، قلت : الذي هو وعمرٌو قائمان زيدٌ ، فإن قيل : أخبر عن عمرو ، قلت : الذي هو زيد قائمان عمرو ، وإن شئت قلت : الذي زيد وهو قائمان عمرو ؛ لأنّ المعنى واحد ، والواو لا ترتب ، وتقول في الإخبارِ عنهما جميعاً : اللذان هما قائمان زيد وعمرو ، فهذا اللفظ من جملة واحدة ، فقس عليه ما كان مثله .

ومما هو منعقدٌ انعقاد الجملة الواحدة ، قولهم : يطير الذباب فيغضب زيدٌ ، عقدت الفاء الجملتين ؛ لأنّها تربط ما بعدها بما قبلها ، وهما سببٌ ومسبب للشرط والجزاء ، فإذا قيل لك أخبر عن الذباب بـ(الذي) ، قلت : الذي يطير الذباب فيغضبُ زيدٌ ، فإن أخبرت عن الذباب بالألفِ واللاّم ، قلت : الطائر فيغضب زيد الذباب ، ففي الطائر ضميرٌ يعود على الألفِ واللاّمِ ، والذباب خبر المبتدأ ، فإن قلت من زيد قلت : الطائر الذباب فيغضب زيد ، ففي (يغضب) ضمير يعود على الألف واللام ، وجازَ أن يعطف (فيغضب) وهو فعل على الطائر وهو اسم ، حملاً على المعنى ؛ لأنّ معنى الطائر الذباب الذي يطير الذباب ، وفي التنزيل : ﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ** ﴾ ، تأويله : إنّ الذين تصدّقوا وأقرضوا الله ، ولو كانت الواو عوضاً من الفاء في هذه المسألة لم يجز الإخبار ؛ لأنّ الواو لا تعقد الجملتين عقد الجملة الواحدة .

=

ضربتُه ، بحذفِ ضميرِ النّصبِ ، ولا يحذفُ ضميرُ الخفضِ " ، وقد تقدّم بيانُ ذلك في بابٍ نوع منه آخر .

❑ ❑ ❑

=
ومنها باب التوكيد ، واعلم أنّ التوكيد تابع للمؤكّد وجار عليه ، فلا يجوز نقله عن موضعه ، وله لفظ مخصوص يدلّ على معنى يثبت الحقيقة ويرفع المجاز ، فلو وضعت موضعه مضمراً لزال ذلك المعنى ، فإذا أثبت هذا فالإخبار عن التوكيد باطل ، فإن جعلت التوكيد والمؤكد شيئاً واحداً صحَّ الإخبارُ عنه أيضاً ، فتقول إذا قيل لك : أخبر عن (زيد) مفرداً من قولك : ضربت زيداً نفسه : الذي ضربته نفسه زيد ، فإن قيل لك : اجعل التوكيد والمؤكّد شيئاً واحداً وأخبر عنه ، قلت : الذي ضربته زيد نفسه ، فقس عليه . ومن ذلك باب البدل ...

بـــاب

المبدلِ منه والبَدل

فيه ثلاثةُ أوجُهٍ : أحسنُها متى أردتَ الإخبارَ عن واحدٍ منها أن تبدلَ منهما ضميراً ؛ لأنّهما شيءٌ واحدٌ في المعنى ، وتجعلهما خبراً عن (الذي)[١] .

ويلي ذلك أن تخبرَ عن المبدلِ منه فقط[٢] ، وكأنّ /٣٥٤/ الأوّلَ أحسنُ ؛ لأنّك تأتي بالمخبرِ عنه مبدلاً منه كما كان ، وأقبحُها أن تخبرَ عن المبدلِ وحدَه .

ومنع بعضُهم ذلك[٣] ؛ لخلوِّ الجملةِ من ضميرٍ ، وإليه ذهب المازنيّ[٤] .

ومذهبُ سيبويه[٥] يقتضي الإجازَةَ ، أجاز في : ضربتُ زيداً أخاك ضاحكاً ، أجاز الحالَ منهما وعاملها الملفوظُ به ، والصّحيحُ الجوازُ على ضعفٍ ، بيانُ ذلك قوله :

١٤٧ وكأنَّهُ لَهِقُ السّراةِ كأنَّهُ ... ما حاجبيه مُعيَّنٌ بِسَوادِ[٦]

---

(١) بعده في (ب) : فتقول في : (مررت برجل أخيك) : الذي مررت به رجل أخوك .

(٢) بعده في (ب) : فتقول : الذي مررت به أخيك رجل ، وبالألف واللاّم في المسألة الأولى : المارّ به أنا أخيك رجل ، فتجعل الأخ بدلاً من المضمر كما كان بدلاً من مظهر ، فإن أخبرت عن أخيك من قولك : مررت برجل أخيك : الذي مررت به أخوك ، والمارّ أنا برجل به أخوك . وفي هذه المسألة قبح ؛ لأنّ البدل من جملة ثانية ، والمضمر العائد على (الذي) في الجملة الثانية ، وهي غير الجملة الأولى ، فإن المازني ومَن أجاز هذا أجاز : زيد ضربت أخاك إياه ، ثم قال : وهو جائز على قبحه ، وإنّما كان الوجه ...

(٣) قال ابن السراج : " اختلف النحويون في الإخبار في هذا الباب ، فمنهم مَن لا يجيز الإخبار عن المبدل منه إلا والبدل معه كما يفعل في النصب . قال أبو بكر : وإلى هذا أذهب ، وهو الذي يختاره المازني . ومنهم مَن يجيز الإخبار عن المبدل منه دون البدل ، فإذا قلت : (مررت برجلٍ أخيك) فأخبرت عن (رجل) قلت : الذي مررت به رجلٌ أخوك ، والمارُّ به أنا رجل أخوك ... " . انظر : الأصول ٣٠٤/٢ .

(٤) الأصول ٣٠٤/٢ .

(٥) الكتاب ١٦١/١ .

(٦) البيت من الكامل ، للأعشى .

يصفُ ثوراً وحشيّاً شبه به بعيره في حدّته ونشاطه . واللّهق : الأبيض ، والسّراة : أعلى الظهر ، والمعين : الثور بين عينيه سواد .

=

فلولا أنّ البدلَ من الكلامِ المتقدِّمِ ما جاز الفصلُ به بين الخبرِ والمخبرِ عنه[1] .

=

والشاهد في (حاجبيه) أنّها بدل من الهاء في (كأنّه) .

ليس في ديوانه ، الكتاب ١٦١/١ ، وبلا نسبة في تحصيل عين الذهب ١٣١ ، وهمع الهوامع ٣٤٨/٥ ، والخزانة ١٩٧/٥، ١٩٨ .

(١) بعده في (ب) : وإذا أردتَ الإخبارَ عن النّعت والمنعوت فأبدل منهما معاً ضميراً ، واجعلهما آخر الكلام خبراً عن (الذي) ، فتقول في : قام زيدٌ العاقل : الذي قام زيد العاقل ، ولا يخبر عن واحد منهما وحده ؛ لأنّ المضمر لا ينعت ولا ينعت به ، وأما عطف البيان فلا يخبر عنه وحده ؛ لأنّ الضمير ليس ببيان الأوّل ، وهو الأكثر في الأعلام والألقاب والكنى ؛ لشهرتها ، والأحسن أن تبدل فيها ضميراً ، ويجوز عن المعطوف عليه .

باب عطف الفعل على الفعل في قوله : ضربت وضربني زيد ، وللنحويين في الإخبار من هذا الباب مذاهب ، **أحدها** : أن تدخل الألف واللام على الأوّل والثاني وتستوفي كلّ جملة على حدّها ، وتستوفي إحدى الجملتين خبرها وتترك الأخرى لا خبر لها ، فإذا قيل لك : أخبر عن زيد من قولك : ضربت وضربني زيد ، على إعمال الثاني ، قلت : الذي ضربته والذي ضربني زيد ، وبالألف واللاّم : الضاربه أنا والضارب زيد ، فبرز الضمير الفاعل في الجملة الأولى ؛ لأنّ اسم الفاعل جرى على غير مَن هو له ؛ لأنّ الفعل لك والخبر عن زيد بالألف واللاّم في الاسمين على هذا المذهب لزيد .

والثاني : وهو مذهب أهل بغداد يدخلون الألف واللاّم على الأوّل والثاني ، ويحذفون العائد لأجل طول الكلام ، فيقولون : الذي ضربت والذي ضربني زيد ، وبالألف واللام : الضاربه أنا والضاربي زيد ، فليس بين المسألتين إلا حذف الهاء والألف واللاّم ، كما كان في الفعل محذوفاً ، فأجروا حذفه في الاسم مجرى حذفه في الفعل ، والجملتان عندهم بمنزلة شيء واحد ، وأما أصحاب المذهب الأوّل فأتوا بالضمير الذي كان في الفعل محذوفاً ؛ لأنّ الصلة لا تتمّ إلا بعائد ، فإن أخبرت عن التاء من قولك : (ضربت) على مذهب مَن يحذف العوائد ، وهو المذهب الثاني : أنا والذي ضربه زيد أنا ، فإن أخبرت عن النون والياء كان الإخبار عنهما كالإخبار عن التاء .

والمذهب الثالث : أن تدخل الألف واللاّم أو (الذي) على الجملة الأولى ، وتترك الثانية على حالها ، فتقول إذا قيل لك أخبر عن زيد بـ(الذي) ضربت وضربني زيد ، فإن أخبرت عن الضمير قلت : الضاربه أنا وضربني زيد ، فإن أخبرت عن الضمير قلت : الضارب وضربه زيد أنا . وأصحاب هذه المذاهب الثلاثة اتّفقوا على حذف الخبر من أحد الجملتين ، وتوفية الأخرى حقّها من المبتدأ والخبر ، واختلفوا من حيث أثبت أهل المذهب الأوّل في الجملتين ضمير كلّ جملة تعود عليها ، وأصحاب المذهب الثاني حذفوا الضمائر العائدة على الموصول ، وأصحاب المذهب الثالث أدخلوا الألف واللاّم ، والذي على الجملة الأولى ، وتركوا الثانية على حالها .

=

وقال بعضهم : الاختيارُ منعُ الإخبـارِ في بـابِ البـدلِ مـن الكـلامِ المتقـدِّمِ ، فأجـاز الفصلَ به بين الخبرِ والمخبرِ عنه ، ولاسيّما في بدلِ الاشتمال ، وبدلِ البعضِ من الكـلِّ ؛ لأنّ الإضمارَ يبطلُ البعضيّةَ والاشتمالية ، ومثالُ المسائلِ فيمن أجاز أن تقـولَ في مثـل : ضربتُ زيداً أخاك : الذي ضربتُه زيدٌ أخوك ، فيكونُ (الذي) مبتدأً ، و(ضربته) صِلة ، و(زيدٌ) خبرُه ، و(أخوك) بدلٌ منه ، وعلى الوجهِ الآخـرِ : الـذي ضربتُـه أخـاك زيـدٌ ، وعلى الثالثِ – وهو الفصيحُ – : الذي ضربتُ زيداً إيّاه أخوك .

= **والمذهب الرابع** : مذهب المازني ، وهو أن تدخل الألف واللاّم أيضاً على الأول والثاني ، إلا أنّه يأتي بكلّ جملة على انفرادها ويوفي حقّها من الخبر ، وتعطف جملة على جملة ، وكلّ جملة منها قائمة بنفسها ، فإذا قيل لك : أخبر عن زيد بـ(الذي) من قولك : ضربت وضربني زيـد ، علـى إعمـال الثـاني ، قلـت : الذي ضربت زيد ، والذي ضربني زيد ، فإن أخبرت عن المضمر قلت : الضارب أنا والضاربه زيد ، فإن أعملت الأول فقلت : ضربت وضربني زيد ، ثم قيل لك : أخبر عن زيد بـ(الذي) ، اسـتفصلت السـائل فقلت له : على أيِّ مذهبٍ من هذه الأربعة ؟. فـإن قـال : علـى مذهـبِ مَـن يحـذف الخبر مـن إحـدى الجملتين ويوفي حقّ الأخرى ويأتي لكلّ جملة بضميرٍ يعود عليها ، قلت : الذي ضربته والذي ضربني زيد ، فإن أخبرت عن الضّمير قلت : الذي ضرب زيد أو الذي ضربه أنا ، فإن أخبرت بـالألف والـلاّم قلـت : إذا أخبرت عن زيد : الضاربه أنا والضّاربي زيد ، فإن أخبرت عن الضّمير قلت : الضارب زيد والضاربه هو أنا ، فإن قال لك : أخبر عن زيد على مذهـب مَـن يحـذف العوائـد ، قلـت : الـذي ضربـت والـذي ضربني زيد ، فإن أخبرت عن الضمير قلت : الذي ضرب زيداً والذي ضرب أنـا ، فـإن أخـبرت بـالألف واللام عن زيد قلت : الضارب أنا والضاربي زيد ، فـإن أخـبرت عـن الضمـير قلـت : الضـارب زيـد أو الضارب هو أنا ، فإن قيل لك : أخبر عن زيد على مذهب مَن يدخل (الذي) والألف واللاّم على الجملـة الأولى ويترك الثانية على حالها ، قلت إذا أخبرت بـ(الـذي) : ضربـت وضربـني زيـد ، فـإن أخـبرت عـن الضّمير قلت : الذي ضرب زيد أو ضربه أنا ، فإن أخبرت بالألف واللاّم عـن زيـد قلـت : الضاربـه أنـا وضربني زيد ، فإن أخبرت عن الضّمير قلت : الضارب زيد أو ضربه أنا ، فإن قيل لك : أخـبر عـن زيـد بـ(الذي) على مذهب مَن يأتي بالجملتين وكلّ واحدة منهما مسـتقلة بنفسـها مسـتوفية خبرهـا ، قلـت : الذي ضربت زيد والذي ضربني زيد ، فإن أخبرت عن الضمير قلت : الذي ضرب زيد أنا والذي ضربـه أنا ، فإن أخبرت بالألفِ واللاّمِ عن زيد قلت : الضاربه أنا زيد والضـاربي أنـا زيـد ، فـإن أخـبرت عـن الضمير قلت : الضارب زيد أنا ، والضاربه هو أنا ، فعلى هذا يجري مسائل هذا الباب ، وقد استقصاها صاحب الجمل في شرح كتاب الألف واللام للمـازني ، وفيمـا تقـدّم مـن أصولـه كفايـة ، فقِـس عليـه ، ولنرجع إلى تفسير لفظه .

فصل

وأمّا التّوكيدُ فلا يخبرُ عنه وحدَه ؛ لأنّ له لفظاً مخصوصاً يدلُّ على معنًى يفيدُ التّوكيدَ ، فإذا وضعتَ موضعَه مضمراً ذهبَ ذلك المعنى ، وزالَ ذلك الاختصاصُ ، وأيضاً فإنّ التوكيدَ تابعٌ لِما قبله وجارٍ عليه ، فإذا أخّرتَه وجعلتَه خبراً خرجَ عن حُكمِ التبعيّةِ ، وإن أردتَ أن تجعلَ التّوكيدَ والمؤكّدَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، وتضع موضعهما مضمراً ، حسُن ذلك كالنّعتِ والمنعوتِ ، أو تخبرُ عن المؤكّدِ على انفرادِه ، فتقولُ في : ضربتُ زيداً نفسَه : الذي ضربتُه نفسَه زيدٌ ، والذي ضربتُه زيدٌ نفسَه ، وكذلك النّعتُ والمنعوتُ ، إذا أردتَ الإخبارَ عنهما فأبدل منهما ضميراً واجعلهما آخر الكلامِ خبراً عن الذي فعلَ في (ضربتُ زيداً العاقلَ) : الذي ضربتُه زيدٌ العاقلُ .

وأمّا عطفُ البيانِ فلا يخبرُ عنه وحدَه ؛ لأنّ الضميرَ ليس لبيانِ الأوّلِ ، ولهذا أكثرُه في الأعلامِ والألقابِ ؛ لشهرتها ، والأحسنُ أن تبدلَ منها ضميراً كالنّعتِ والمنعوتِ ، ويجوزُ عن المعطوفِ عليه ، ولا يجوزُ عن المنعوت .

واعلم أنّ أسماءَ الاستفهامِ قد أجازَ بعضهم الإخبارَ عنها كغيرِها من الأسماءِ في الإخبارِ ، إلاّ أنّها تلزمُ التقديمَ ، فتكونُ خبراً مقدَّماً .

تقولُ في : أيُّهم زيدٌ ؟ : أيُّهم الذي هو زيدٌ ؟. وكأنّه في التقديرِ : الذي هو زيدٌ أيُّهم ؟. ثمّ قُدِّم الخبرُ ، وتقول في : أيُّهم ضربتَ ؟ : أيُّهم الذي إيّاه ضربتَ ؟. أو : أيُّهم الذي ضربتَه ؟. والأوّلُ أولى ، وهو في التّقديرِ : الذي إيّاه ضربت أيُّهم ؟. وإذا أخبرتَ عن اسمٍ من جملةِ اسمِ الاستفهامِ صيَّرتَ اسمَ الاستفهامِ مبتدأً ، ثمّ تأتي بالموصولِ ، ثمّ تجعلُ في موضعِ اسمِ الاستفهامِ من الجملةِ ضميراً يكونُ معرَّفاً على حسبه ، ثمّ تأتي بضميرِ المخبرِ عنه ، ثمّ تجعلُ المخبرَ عنه خبراً عن الموصولِ ، تقول في : أيُّهم زيدٌ ؟ : أيُّهم الذي هو هو زيدٌ ؟. الضّميرُ الثاني ضميرُ زيدٍ خبرُ الأوّلِ ، وزيدٌ خبرُ (الذي) ، والجملةُ خبرُ (**أيهم**) .

والأسماءُ الموصولةُ كغيرِها من الأسماءِ في الإخبارِ ، إلاّ أنّك تبدلُ من الموصولِ مع

صلتِه ؛ لأنّهما شيءٌ واحدٌ ، وإذا تكرّرتِ الموصولاتُ فينبغي[1] عليك مع ما تقدّم ، فتقولُ في : ضربتُ الذي أبوه قائمٌ : ضربتُ الذي أبوه قائمٌ . ولنرجعْ إلى تفسيرِ لفظِ أبي موسى .

قوله : مِن شَرطِ الاسمِ الذي يُخبَرُ عنه إن كانَ مُضْمَراً ، ألاّ يلزمُه التقديمُ[2] .

تحرّزٌ من ضميرِ الأمرِ والشّأنِ وما كان مثلُه كالمضمرِ في نِعمَ وبئس رجلاً زيدٌ ، وبئسَ رجلاً زيدٌ ، ومن المضمرِ في (رُبَّ) ، وقد تقدّم في المضمرات[3] ، وذلك أنّ كلَّ مُضمرٍ وضعَ على أن يفسّرَه ما بعدَه ، فلا يجوزُ تأخيرُه لذلك ، وذلك أنّ بابَ الإخبارِ إذا قيل لك أخبرْ عن زيدٍ من قولك : (قام زيدٌ) بـ(الذي) أو الألفِ واللاّمِ ، فإنّما معناه اجعلْ (الذي) أوّلَ الكلامِ ، واجعلْ (زيداً) خبراً عنه ، واجعلْ في مكانِ زيدٍ ضميراً معرباً بإعرابه قبل النقلِ ، فتقولُ : الذي قامَ زيدٌ ، وإن أخبرتَ بالألفِ واللاّمِ فتجعلها أولاً وتسبكُ من الفعلِ اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ ، وتجعلُ ذلك الاسمَ خبراً عنها ، وتجعلُ في مكانِ الاسمِ ضميراً يعودُ عليها ؛ لأنّها اسمٌ كما تقدّم ، فإذا وضعتَ /٣٥٥/ (أنت) هذا الضّميرَ متأخِّراً فقد نقضت وضعه .

وقوله : وألاّ يكونَ قبلَ الإخبارِ عائداً على شيءٍ[4] .

تحرّزٌ منَ الضّميرِ في مثلِ : زيدٌ ضربتُه ، العائدُ على المبتدأ ، وفي مثلِ : زيدٌ منطلقٌ ، والصوابُ أن يقولَ : وألاّ يكونَ قبلَ الإخبارِ رابطاً لا يستغني عنه ، نحو ما قد قدّمناه .

وإنّما قلنا ذلك ؛ لأنّه قد يكونُ الضّميرُ عائداً على اسمٍ قد ذكرَ في جملةٍ متقدِّمةٍ وهو في جملةٍ أخرى ، وذلك مثل أنْ يُذكرَ إنسان فتقول : لقيته ، فيجوزُ الإخبارُ هنا عن

---

(١) ليست واضحة في الأصل ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) الجزولية ٢٨٨ .

(٣) الشرح الكبير ١١٠٥/٣ .

(٤) الجزولية ٢٨٨ .

هذا الضميرِ ، فتقول : الذي لقيتُه هو ، وهو عائدٌ على شيءٍ[1] .

وقوله : وأن يصحَّ تعريفُه[2] .

تحرّزٌ من المخفوضِ بـ(رُبَّ) ، ومن المنصوبِ على التمييزِ ، وما أشبه ذلك مِمّا يلزمُ تنكيرُه[3] .

ومثالُ ما يصحُّ تعريفُه وإضمارُه بعد تعريفه : ضربتُ رجلاً ، تقول : الذي ضربتُه رجلٌ .

وقوله : وإضمارُه بعد تعريفِهِ[4] .

تحرّزٌ من النّكرةِ ونعتِها ، نحو : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ؛ لأنّه يجوزُ تعريفُه وتعريفُ منعوتِه ، ثمّ لا يجوزُ الإخبارُ عنه ولا عن نعتِه ؛ لأنّهما لا يصحُّ إضمارهما ؛ لأنّ المضمرَ لا ينعتُ ولا ينعتُ به ، ومن (ضرب) في مثلِ قولك : يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً ، فهذا لا يجوزُ الإخبارُ عنه وإن صحَّ تعريفُه ؛ لأنّه لا يصحُّ إضمارُه بعد تعريفِه ؛ لأنّ المضمرَ لا يعملُ .

ألا ترى أنّ أبا عليٍّ قد منع : مروري بزيدٍ حسنٌ ، وهو بعمرٍو قبيحٌ .

فإذا لم يعمل في المجرورِ فأحرى في غيرِه ، وكذلك " ما أشبه ذلك مِمّا لا يصحُّ إضمارُه من النّكراتِ "[5] .

وقوله : وإن كان معرفةً فأنْ يصحَّ إضمارُه[6] .

---

(١) الشرح الكبير ٣/١١٠٥ .

(٢) الجزولية ٢٨٨ ، وقبله : " **وإن كان ظاهراً نكرةً ...** " .

(٣) الشرح الكبير ٣/١١٠٥ .

(٤) الجزولية ٢٨٨ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١١٠٥،١١٠٦ ، مع تغيّر يسير .

(٦) الجزولية ٢٨٨ .

تحرّزٌ من الثاني من الكُنى في مثل : قبّانٌ في حمارٍ قَبّانٍ[1] ، ومن النعتِ والمنعوتِ في مثلِ : قام زيدٌ العاقلُ ، فإنّه لا يجوزُ[2] الإخبارُ عن واحدٍ منهما على انفراده ؛ لأنّ المضمرَ لا يُنعت ولا يُنعت به ، ومن مثل : (ضربي) من قولِك : ضربي زيداً قائماً ، وما أشبه ذلك مِمّا لا يصحُّ فيه الإضمارُ من المعارفِ[3] ، ومن مثلِ : (كم) الخبرية والاستفهامية ؛ لأنّها تلزمُ المصدرَ ، فلا يصحُّ إضمارُها ، ولا نقلها من المصدرِ ، وكذلك ما خُفِضَ بكافِ التّشبيهِ ، و(حتّى) و(مذ) و(منذ) و(واوِ القسمِ وتائه) ، ومثلُ المضافِ بانفراده ؛ لأنّ المضمرَ لا يُضافُ .

ومثالُ الاسمِ اللاّزمِ للنّفيِ كـ(أحدٍ وغريبٍ) ؛ لأنّك لو أضمرتَه لأدّى ذلك إلى استعماله في الواجبِ ، وذلك لا يجوزُ .

ومثلُ فاعلِ (حبّذا) ؛ لأنّه شيءٌ مخصوصٌ ، وهو اسمُ الإشارةِ .

وقوله : وألاّ يكونَ إظهارُه نائباً عن إضمارِه[4] .

تحرّزٌ من مثلِ (الرّجل) في قولك : نِعمَ الرّجلُ زيدٌ ؛ لأنّ الظاهرَ فيه قد نابَ منابَ المضمرِ في عمومِه ، فحكمَ له بحكمِ المضمرِ الرّابط [العائد على ما قبله][5] ، ونحو : (الحاقّةُ) الثّانيةُ من قوله تعالى : ﴿ **الحَاقَّةُ ۞ مَا الحَاقَّةُ** ﴾[6] ، فإنّه لا يجوزُ الإخبارُ عنه ؛ لِما تقدّم ؛ لأنّه يؤدّي إلى إضمارِه ، وذلك يناقضُ الغرضَ الذي أنيبَ له الظّاهرُ منابَ المضمرِ[7] .

وقوله : وبالألفِ واللاّمِ بشرطِ أن يكونَ معمولاً لفعلٍ مُتَصرِّفٍ[8] .

---

(١) حمار قبّان : دويبّة معروفة . اللسان ٣/٣٣٠ .

(٢) في الشرح الكبير : يجوز .

(٣) الشرح الكبير ٣/١١٠٦ .

(٤) الجزولية ٢٨٨ .

(٥) زيادة من (ب) .

(٦) الحاقة : ١، ٢ .

(٧) الشرح الكبير ٣/١١٠٦ .

(٨) الجزولية ٢٨٩ ، وقبله : " **وإن سلم من ذلك كلّه أخبر عنه بـ(الذي) مطلقاً** ... " .

تحرّزٌ من مثلِ : ليس زيدٌ قائماً ، فإنّه لا يخبرُ عن الاسمِ فيه إلاّ بـ(الذي)[1] .

وقوله : ومُتأخّراً عن الفعلِ[2] .

تحرّزٌ من مثلِ : زيداً ضربتُ ، فإنّه لا يكونُ الإخبارُ فيه إلاّ بـ(الذي) ، ولا يكفي هذا القولُ الذي قاله فيما يُخبرُ عنه بالألفِ واللاّمِ ، ولا بدّ له أن يريدَ فيه بشرطِ ألاّ يكونَ من جملةٍ اسْميّةٍ ، وإلاّ فإذا قلت : زيدٌ ضربتُ عمراً عندَه ، فإنّ (عمراً) فيه مفعولٌ لفعلٍ متصرِّفٍ متأخّر عن الفعلِ ، ولا يجوزُ الإخبارُ عنه بالألفِ واللاّمِ[3] .

وقوله : وربّما أدّى ذلك إلى تَغيُّرِ المُضمَرِ من الحضورِ إلى الغَيبَةِ[4] .

يعني كالإخبارِ عن التّاءِ من (ضربتُ زيداً) ، الذي ضربَ زيداً أنا ، والضاربُ زيداً أنا[5] .

وقوله : ومِن الإبرازِ إلى الكمونِ[6] .

هو ما تقدّم أيضاً ونحوُه[7] .

وكذلك لا يُخبرُ عمّا لا يصحُّ رفعُه ، كالظّرفِ اللاّزمِ للنّصبِ ، والمصادرِ اللاّزمةِ للنّصبِ ، نحو : (سَحَر) من يومٍ بعينِه ، و(بعيداتٌ بين) و(ذاتُ مرّة) و(سُبحانَ اللهِ)

---

(١) الشرح الكبير ٣/١١٠٦ .

(٢) الجزولية ٢٨٩ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١١٠٦ .

(٤) الجزولية ٢٩٠ ، وقبله : " وكيفيةُ الإخبارِ أن تنقلَ الاسمَ من موضعهِ وتعوّض منه ضميراً معرباً بإعرابه ، وتزيد في أوّل الكلام موصولاً وتجعل ذلك الاسمَ خبراً عنه ، وما بين الخبرِ والموصولِ صلةً للموصولِ ، والعائدُ عليه المضمر المعوّض ، ... " .

(٥) الشرح الكبير ٣/١١٠٦ .

(٦) الجزولية ٢٨٩ .

(٧) الشرح الكبير ٣/١١٠٦ .

و(مَعاذَ اللهِ) ، ونحوها من المصادرِ اللاّزِمَةِ للنّصبِ ، ولا عمّا ليس تحتَه معنًى كالثّاني من الكنيةِ ، نحو (بكرٍ) من (أبي بكرٍ) إذا كان كنيةً ، وكلّ ما تغيّرَ معناه بالنّقلِ ، نحو : هو جاري بيتَ بيت ، و(مُذ) و(مُنذُ) ؛ لأنّ الإخبارَ عن مثلِ هذا يرفعُ دلالتَه ويزيلُ معناه .

❑ ❑ ❑

مسألة

ضربي زيداً قائماً .

لا يجوزُ الإخبارُ عن (ضربي) ؛ لأنّ المضمرَ لا يضافُ ، وتخبرُ عن الياءِ فتقول : الذي ضربَه زيداً قائماً أنا ، فإن أخبرتَ عن زيدٍ قلت : الذي ضَرْبي إيّاهُ قائماً زيداً ، والذي ضربتُه قائماً زيدٌ ، فإن كان المصدرُ منصوباً بأمرٍ أو نهيٍ أو دعاءٍ لم يُخبر عنه ، نحو : ضرباً زيداً ، وعمراً ، وسقياً ، ونحو ذلك ، وإنّما لم يخبرْ عنه ؛ لأنّه لا يكونُ صلةً ، إذ لا يحتملُ /٣٥٦/ الصِّدقَ والكذبَ ، فإن كان منصوباً بغيرِ ذلك ، نحو : ما أنتَ إلاّ سيراً ، لم يخبرْ عنه ؛ لأنّه نائبٌ منابَ الفعلِ ، فصارَ له حُكمه ، فإن كان العاملُ في المصدرِ ظاهراً أو كان في موضعِ الحالِ لم يخبرْ عنه كالحالِ ، وإن كان مؤكّداً لم يخبرْ عنه ؛ لعدم الفائدة ، وحقُّ الخبرِ أن يكونَ هو الجزءُ المستفادُ ، وإذا كان مبنيّاً جاز[1] .

❑ ❑ ❑

(١) بعد هذا في (ب) : ومسائل الإخبار تطول ، ويتفرّعُ الكلامُ فيها ، فلتنظر في مواضعها .

بـــابٌ

هذا هو بابُ جمعِ التّكسيرِ[1]

وقد تقدّمَ طرفٌ من الكلامِ فيه ، وأنّه ما تغيّر فيه بناءُ الواحدِ بزيادةٍ ، نحو : رجلٌ ورجالٌ ، أو نقصانٍ نحو : كتابٌ وكُتبٌ ، أو تغيُّرِ حركةٍ ، كـ(وَرْدٍ) و(وُرْدٍ) ، وربّما اجتمع ذلك كلُّه في كلمةٍ ، نحو : (قُضبانٌ) في جمعِ (قضيبٍ) ، وربّما جاء بعضُ ذلك في البنيةِ ، كـ(فلَكٍ) في الواحدِ ، و(فُلْكٍ) في الجمعِ .

واعلم أنّ الجموعَ على أربعةِ أقسامٍ :

جمعُ سَلامَةٍ ، وتقدَّمَ حدُّه ، وجمعُ تكسيرٍ ، واسمُ جمعٍ ، واسمُ جنسٍ ، واسمُ الجمعِ لا يُدركُ إلاّ بالسَّماع ؛ لأنّه محفوظٌ ، والذي يتكلّمُ فيه في هذا البابِ هو جمعُ التّكسيرِ واسمُ الجنسِ ، فالاسمُ الذي تريدُ أن تجمَعَه جمعَ التّكسير ، وهو التغيير لا يخلو مِن أن يكونَ ثلاثيّاً ، أو رباعيّاً ، أو أزْيَدَ من ذلك .

فإن كان ثلاثيّاً ، فإمّا أن يكونَ اسماً أو صِفةً ، فإن كان اسماً ، فلا يخلو أن تكونَ فيه تاءُ التّأنيثِ أو لم تكن ، فإن لم تكن فيه تاءُ التّأنيثِ ، فلا يخلو أن يكونَ مُضعَّفاً ، أو مُعتلَّ العينِ أو اللاّمِ ، أو صحيحاً ، فإن كان صحيحاً فإنّ له عشرةَ أبنيةٍ : (فَعْلٌ) (فُعْلٌ) (فِعْلٌ) (فَعَلٌ) (فَعِلٌ) (فَعُلٌ) (فُعَلٌ) (فُعُلٌ) (فِعَلٌ) (فِعِلٌ) (فُعِلٌ) (فِعُلٌ) ، فهذه اثنا عشرَ بناءً يبطلُ منها (فِعُلٌ) ؛ لأنّه ليس في الكلامِ أصلاً ، و(فُعِلٌ) ؛ لأنّه ليس في الأسماءِ إلاّ ما شذَّ من قولهم : (دُئِلٌ)[2]، فبقيت عشرةُ أبنيةٍ ، ويُبدأ منها بالكلامِ على (فَعْل)[3].

قوله : جاء (فَعْلٌ) في القِلَّةِ على (أَفْعُلٍ) قياساً في الصّحيحِ العينِ[4].

---

(١) في الجزولية : باب جمع الاسم الثلاثي غير الصفة .

(٢) الممتع في التصريف ١/٦٠،٦١ .

(٣) هذه المقدّمة ليست في (ب) .

(٤) الجزولية ٢٩١ .

مثاله : كَلْبٌ وأَكْلُبٌ ، وفَلْسٌ وأَفْلُسٌ[1] ، وكَعْبٌ وأَكْعُبٌ ، ونَسْرٌ وأَنْسُرٌ .

وقوله : وعلى أَفْعَالٍ قياساً في مُعتَلِّهِ[2] .

مثاله : بَيْتٌ وأَبْيَاتٌ ، وثَوْبٌ وأَثْوَابٌ[3] ، وحَوْضٌ وأَحْوَاضٌ .

وإنّما كَسّروا المعتلّ العين على أَفْعَالٍ ؛ لأنّهم استثقلوا الضّمة في حرفِ العلّةِ لو كسّروه على أفعُل ، فقالوا : أَثْوُبٌ وأَسْوُطٌ للثِّقل ، وإذا كان الصّحيحُ قد جُمع على أفعالٍ ، نحو : أفراخٍ وأزنادٍ ، فهذا أحرى ، وقالوا : سَيفٌ وأسيافٌ . وقد جاءَ المعتلُّ العينِ على (أَفْعُل) في الياءِ والواوِ ، وقال :

١٤٨) لكلِّ حالٍ قد لبسْتُ أَثْوُباً ....[4]

وقالوا : عَيْنٌ وأَعْيُنٌ .

قوله : وسَماعاً في الصَّحيحِ[5] .

مثاله : " أَفْرَاخٌ في جمعِ فَرْخٍ ، وأَفْرَادٌ في جمعِ فَرْدٍ ، وأَرْآدٌ في جمعِ رَأْد[6] ، وهو

---

(١) الشرح الكبير ١١٠٩/٣ .

(٢) الجزولية ٢٩١ .

(٣) الشرح الكبير ١١٠٩/٣ .

(٤) الرجز وعجزه :

.... حتّى اكتسَى الرأس قناعاً أشيبا

أي : قد تصرفت في ضروب العيش وذقت حُلوَه ومرَّه .

الشاهد : جمع ثوب على أثوُب تشبيهاً بالصحيح ، والأكثر تكسيره على أثواب ، استثقالاً لضمّة الواو في أفعُل ..

البيت لمعروف بن عبد الرحمن في شرح أبيات سيبويه ٢٥٩/٢ ، ولحميد بن ثور في ديوانه ١٦ ، وله أو لمعروف بن عبد الرحمن في الكتاب ٥٨٨/٣ ، والمقتضب ١٢٩/١، ١٣٢ ، ٩٩٩/٢ ، والمنصف ٢٨٤/١ ، ٤٧/٣ ، والممتع في التصريف ٣٣٦/١ ، وشرح التصريح ٣٠١/٢ .

(٥) الجزولية ٢٩١ .

(٦) الشرح الكبير ١١٠٩/٣ .

أصلُ اللّحـي[1]، وأَزْنَـادٌ في جمعِ زَنْـدٍ " ، وحَمْـلٌ وأَحْمَـالٌ . قـال تعـالى : ﴿ وَأُولاَتُ الأَحْمَالِ ﴾[2].

قال الشاعر :

١٤٩) وُجِدْتَ إِذا اصطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وزَنْـدُكَ أثقَبُ أَزْنَادِهَـا[3]

وقال الآخر :

١٥٠) مـاذا تَقُولُ لأفْـرَاخٍ بِـذِي مَـرَخٍ حُمْرُ الحواصِلِ لا مَاءٌ وَلا شَجَرُ[4]

وقال الآخر :

١٥١) إذا روَّحَ الرّاعي العَشـاءَ مُعَزِّبـاً وأَمْسَتْ على آناخِها عَبَراتُها[5]

وهذا يعدُّ نادراً ولا يقاسُ عليه لقلّته .

---

(١) الناتئ تحت الأذن . اللسان ١٦٩/٣ (رأد) .

(٢) الطلاق : ٦٥ .

(٣) من المتقارب ، للأعشى .

الزند : العود الذي يقدح به النار .

الشاهد : جمع (زند) على أزناد ، وذلك موقوفٌ على السّماع ، فلا يقاس عليه .

الديوان ١٢٣ ، الكتاب ١٧٦/٢ ، ٥٦٨/٣ ، شرح أبيات سيبويه ٢٣٧/٢ ، المقتضب ١٩٦/٢ ، الأصول ٤٣٦/٢ .

(٤) البيت من البسيط ، للحطيئة في ديوانه ١٦٤ ، في الخصائص ٥٩/٣ ، وشرح التصريح ٣٠٢/٢ ، وخزانة الأدب ٢٩٤/٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤٨١/١ .

والشاهد : جمع (فرخ) على أفراخ .

(٥) البيت من الطويل ، للأعشى .

يصف شدّة الزمان وكلب الشتاء ، واللقاح : جمع لقحة - بالكسر - ، وهي من الإبل ذات اللين ، معزباً مبعداً بإبله في المرعى ؛ لعدم الكلأ وتطلبه ، العبرات : الدموع ، أي : انحدرت دموعها على أنوفها لشدّة البرد .

الشاهد : جمع (أنف) على آناف .

الديوان ١٣٧ ، الكتاب ٥٦٨/٣ ، شرح أبيات سيبويه ٢٣٦/٢ .

[وقوله : وفي الكَثْرَةِ على فُعُولٍ[1] .

مثاله : فُلُوسٌ وَكُعُوبٌ وفُرُوخٌ][2][3] .

وقوله : وفيما عينُه ياء[4] .

مثاله : بَيْتٌ وبُيُـوتٌ ، وعَيَنٌ وعُيُـونٌ[5] ، وغَيْبٌ وغُيُـوبٌ .

وقوله : وفيما عينُه واوٌ نادراً[6] .

مثاله : فَوْجٌ وفُوُوجٌ[7] .

وقوله : وعلى فِعالٍ[8] .

مثاله : فِرَاخٌ في جمعِ فَرْخٍ ، وكِلابٌ وحِياضٌ في جمعِ كَلْبٍ وحَوْضٍ[9] .

وقوله : ما لم يكن عينُه ياءً[10] .

يعني مثل : عَيْنٌ وبَيْتٌ ، فإنّه لا يقال فيهما عِيان ولا بِيات[11] ، للياء وقبلها الكسـرةُ ، ويقال : نِياطٌ وحِياضٌ ؛ لأنّ الياءَ عارضـةٌ في الجمعِ ، وتلـكَ لازمـةٌ للكلمـةِ في المفـردِ والجمعِ ، وغير ذلك ؛ لأنّها أصليَّةٌ .

---

(1) الجزولية ٢٩١ .

(2) سقط من (ب) .

(3) الشرح الكبير ١١٠٩/٣ .

(4) ليس في النسخة التي اعتمدت عليها .

(5) الشرح الكبير ١١٠٩/٣ .

(6) الجزولية ٢٩١ ، وفيها : " **ونادراً فيما عينه واوٌ** ... " .

(7) الشرح الكبير ١١١٠/٣ .

(8) الجزولية ٢٩١ ، وفيها : " **على فعال** ... " بدون حرف العطف ، وهو تحريف .

(9) في الشرح الكبير : " حياض وكلاب " .

(10) الجزولية ٢٩١ .

(11) الشرح الكبير ١١١٠/٣ .

وقوله : وتلحقهما الهاءُ[1] .

مثاله : فِحَالَةٌ وفُحُولة[2] .

وقالوا : خيطٌ وخُيُوطةٌ ، وعَيْنٌ وعُيونَةٌ .

وقوله : وفِعَلَةٌ[3] .

مثاله : قولهم : زِوَجةٌ في جمعِ زَوْجٍ[4] ، وعُودٌ وعِوَدةٌ .

وقوله : وفُعْلان[5] .

مثاله : بُطْنانٌ في جمعِ بَطْن[6] ، وذِئْبٌ وذُؤْبان .

وقوله : وفِعْلان[7] .

مثاله : جِحْشانٌ في جمعِ جَحْشٍ[8] ، وعِبْدانٌ في جمعِ عَبْدٍ ، ووَجْدٌ ووِجْدانٌ ، والوَجْدُ : نقرةٌ في الجبلِ[9] ، وقَوْزٌ وقِيزانٌ : وهي قطعةٌ من الرّملِ[10] ، وَحَجَلٌ وحِجْلان ، ورَأْدٌ ورِئْدَان[11] ، ورَأْلٌ ورِئْلان[12] .

وقوله : وفَعِيلٌ[13] .

---

(١) الجزولية ٢٩١ .

(٢) الشرح الكبير ٣/١١١٠ .

(٣) الجزولية ٢٩١ ، وقبله : " **وعلى** ... " .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١١٠ .

(٥) الجزولية ٢٩١ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١١٠ .

(٧) الجزولية ٢٩١ .

(٨) الشرح الكبير ٣/١١١٠ .

(٩) اللسان (وجد) .

(١٠) اللّسان (قوز) .

(١١) الرِّئد : فرج الشجرة . اللّسان (رأد) .

(١٢) الرَّأْل : ولد النعام . اللّسان (رأل) .

(١٣) الجزولية ٢٩١ .

مثاله قولهم : كَلِيبٌ في جمعِ كَلْب[1] ، وعَبِيدٌ في جمعِ عَبْد .

وقوله : وفُعُلٌ[2] .

مثاله قولُهم : [سَقْفٌ][3] وسُقُفٌ .

وقوله : وفِعْلٌ في القِلَّةِ على أَفْعالٍ[4] .

مثاله : حِمْلٌ وأَحْمَالٌ ، وعِدْلٌ وأَعْدالٌ[5] .

وقوله : /٣٥٧/ وعلى أَفْعُلٍ سَماعاً[6] .

مثاله قولهم : أَذْؤُبٌ في جمعِ ذِئب[7] .

وقوله : وفي الكَثرةِ على فِعَالٍ[8] .

مثاله : ذِئابٌ[9] ، على جمعِ ذِئبٍ ، وبِئارٌ في جمعِ بِئرٍ ، ورِياحٌ في جمعِ رِيح .

وقوله : وفُعُولٌ[10] .

مثاله : جُذُوعٌ في جمعِ جِذْعٍ ، ولُصُوصٌ في جمعِ لِصٍّ[11] ، وعُذُوقٌ في جمعِ عِذْقٍ .

وقوله : وعلى فِعْلان[12] .

---

(١) الشرح الكبير ٣/١١١٠ .

(٢) الجزولية ٢٩١ .

(٣) تكملة من (ب) .

(٤) الجزولية ٢٩١ ، وبعده : " ... **قياساً** " .

(٥) الشرح الكبير ٣/١١١٠ .

(٦) الجزولية ٢٩١ .

(٧) الشرح الكبير ٣/١١١١ .

(٨) الجزولية ٢٩١ .

(٩) الشرح الكبير ٣/١١١٠ .

(١٠) الجزولية ٢٩١ ، بعده : " ... **والفُعُول أكثر** " .

(١١) الشرح الكبير ٣/١١١٠ .

(١٢) الجزولية ٢٩١ .

مثاله : صِنْوانٌ في جمعِ صِنْوٍ[1] .

وقوله : وفُعْلان[2] .

مثاله : ذُؤبانُ العربِ ، واحدهم ذِئْبٌ[3] .

[**وقوله : وفِعَلَةٌ**[4] .

مثاله : قِرَدَةٌ في جمعِ قِرْد[5] ، وحِسْلٌ وحِسَلَة[6]][7] .

وقوله : وفَعِيلٌ[8] .

مثاله : ضَرِيسٌ في جمعِ ضِرْسٍ[9] .

وقوله : وفُعْلٌ في القِلَّةِ على أَفْعَالٍ[10] .

مثاله : جُنْدٌ وأجْنادٌ ، وقُفْلٌ وأَقْفالٌ[11] ، قياساً ، وبُرْدٌ وأبْرادٌ ، وبُرْجٌ وأبْراجٌ .

وقوله : وعلى أَفْعُلٍ سَماعاً[12] .

مثاله : أَرْكُنٌ في جمعِ رُكْنٍ[13] .

---

(١) الشرح الكبير ١١١٠/٣ .

(٢) الجزولية ٢٩١ .

(٣) الشرح الكبير ١١١٠/٣ .

(٤) الجزولية ٢٩١ .

(٥) الشرح الكبير ١١١٠/٣ .

(٦) الحِسْلُ : ولد الضّبّ . اللّسان (حسل) .

(٧) سقطت من (ب) .

(٨) الجزولية ٢٩١ .

(٩) الشرح الكبير ١١١٠/٣ .

(١٠) الجزولية ٢٩١ ، وبعده : " ... **قياساً** " .

(١١) الشرح الكبير ١١١٠/٣ .

(١٢) الجزولية ٢٩١ .

(١٣) الشرح الكبير ١١١١/٣ .

قال رؤبة :

152) وَزَحْمُ رُكْنَيكَ شِدادَ الأَرْكُنِ[1]

وقوله : وفي الكثرةِ على فُعُولٍ[2] .

مثاله : جُرُوحٌ في جمعِ جُرْحٍ[3] ، وبُرُوجٌ في جمعِ بُرْجٍ ، وبُرُودٌ في جمعِ بُرْدٍ .

وقوله : وفِعَالٌ[4] .

مثاله : خِفَافٌ في جمعِ خُفٍّ ، وقِفَافٌ في جمعِ قُفٍّ[5][6][7] ، وقِرَاطٌ في جمعِ قُرْطٍ ، وجُمْدٌ وجِمَادٌ[8] .

وقوله : وفِعَلَة[9] .

مثاله : قُرْطٌ وقِرَطَةٌ[10] ، وجُحْرٌ وجِحَرَة ، وخُرْجٌ وخِرَجَة[11] ، وصُلْبٌ وصِلَبَة[12] ، وكَرْزٌ وكِرَزَةٌ : وهو خرجُ الراعي ، والكبشُ الذي يحمله يقالُ له : كرّازٌ[13] .

(1) الرجز لرؤبة في ديوانه 164 ، والكتاب 578/3 ، وبلا نسبة في المقرب 108/2 ، واللسان (ركن) .

(2) الجزولية 291 .

(3) الشرح الكبير 1112/3 .

(4) الجزولية 291 ، وبعده : " **وفِعَال في المضاعف كثير ، وفعول في غير المضاعف أكثر** " .

(5) قال أبو حيان : فإن ضوعف نحو : خفّ ... لم يجمع على فُعُول إلا ما شذّ في المضعف ، نحو : حصّ وحُصُوص . الارتشاف 335/1 .

(6) الشرح الكبير 1112/3 .

(7) القُفُّ : القصير ، وظهر الشيء ، وخرت الفأس . القاموس (قفف) .

(8) الجُمْد والجُمُد والجَمَد : ما ارتفع من الأرض . اللّسان (جمد) .

(9) الجزولية 291 ، وقبله : " **وعلى** ... " .

(10) الشرح الكبير 1112/3 ، وفيه : " قِرَطة في جمع قُرْط " .

(11) الخُرج : من الأوعية معروف . اللّسان (خرج) .

(12) الصُّلْب : عظم من لدن الكاهل إلى العجْب . اللّسان (صلب) .

(13) اللّسان (كرز) .

وقوله : وفُعْلٌ[1] .

مثاله : فُلْكٌ في جمعِ فُلْكٍ[2] .

قال سيبويه : " وقد كُسِّر (فُعْلٌ) على (فُعْلٍ) كما كُسِّر عليه (فَعَلٌ) ، يعني أنّك تقولُ للواحدِ : فُلْك ، قال تعالى : ﴿ **فِي الفُلْكِ الـمَشْحُونِ** ﴾[3] "[4] .

وتقولُ للجماعةِ : الفُلْك ، قال تعالى : ﴿ **حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ** ﴾[5] ، فجعله جمعاً للفُلكِ الذي هو واحدٌ ، وذلك أنّ (فَعْلاً) يكونُ جمعاً لِـ(فَعَل) كأَسَدٍ وأُسْد ، و(فَعَلٌ) يكونُ بمنزلةِ (فُعْل) ؛ لأنّك تقولُ : شفر وأشفار ، وصُلْبٌ وأَصْلابٌ ، كما تقول : جمل وأجْمالٌ ، وأُسَدٌ وآسادٌ وأُسُد ، فصارَ الفُلْكُ الذي هو واحدٌ بمنزلةِ الأسدِ الذي هو واحد ، وصارت الفُلْكُ التي هي جمعٌ بمنزلةِ الأُسْدِ التي هي جمعٌ .

وقوله : وإن كان مُعْتلَّ العينِ انفردَ به فِعْلان[6] .

مثاله : عِيدَانٌ في جمعِ عُودٍ ، وحِيتَانٌ في جمعِ حُوتٍ[7] .

وقوله : وإن كان مُعْتلَّ اللاّمِ انفردَ به أَفْعَالٌ[8] .

مثاله : أَظْباءٌ في جمعِ ظَبْيٍ[9] ، وأمْداءٌ في جمعِ مُدْيٍ[10] ، وهو قليلٌ .

قال سيبويه : " وأمّا بناتُ الواوِ والياءِ منه قليلٌ ، قالوا : مُدْيٌ وأَمْداءٌ ، لا

---

(١) الجزولية ٢٩١ .

(٢) الشرح الكبير ١١١١/٣ .

(٣) الشعراء : ١١٩ .

(٤) الكتاب ٥٧٧/٣ .

(٥) يونس : ٢٢ .

(٦) الجزولية ٢٩١ ، " **وإن كان معتلَّ العينَ انفردَ به في الكثرةِ فِعْلان** " .

(٧) الشرح الكبير ١١١٢/٣ .

(٨) ليست في النسخة التي اعتمدت عليها .

(٩) الشرح الكبير ١١١٢/٣ .

(١٠) المُدْي : من المكاييل معروف . اللّسان (مدي) .

يجاوزون به ذلك ؛ لقلّتهِ في هذا البابِ "[1].

(**سع**) : " وقالوا : طُبْيٌ وأَطْباءٌ ، وهو طرفُ الضَّرعِ من ذواتِ الحافرِ ومن السِّباع[2]، وقالوا : جُرْوٌ وجِرْوٌ ، وقالوا : طُفْيٌ اسم جنسٍ ، وهو الخُوصُ ، الواحدةُ طُفْيةٌ[3]، ومديٌ مكيالٌ يكالُ به كالـمُدِّ " .

وقوله : وفَعَلٌ في القِلَّةِ على أَفْعَالٍ قياساً[4].

مثاله : جَمَلٌ وأَجْمالٌ[5]، ورَسَنٌ وأرْسانٌ ، ووَثَنٌ وأَوْثانٌ ، وأَسَدٌ وآسادٌ ، وجَبَلٌ وأَجْبالٌ .

وقوله : وعلى أَفْعُلٍ سَماعاً[6].

مثاله : أَجْبُلٌ في جَبَلٍ ، وأَزْمُنٌ في زَمَنٍ[7].

قال الشاعر :

١٥٣ أَمَنْزِلَتَي مَيٍّ سَلامٌ عليكُما هلِ الأزمُنُ اللاّئي مَضَيْنَ رَواجِعُ[8]

وقوله : وعلى فُعْلان[9].

---

(١) الكتاب ٥٧٧/٣ .

(٢) اللّسان (طبي) .

(٣) اللّسان (طفا) .

(٤) الجزولية ٢٩١ .

(٥) الشرح الكبير ١١١٢/٣ .

(٦) الجزولية ٢٩١ .

(٧) الشرح الكبير ١١١٢/٣ .

(٨) البيت من الطويل ، لذي الرّمّة .
الشاهد : (أَزْمُن) جمع على أَفْعُل سَماعاً .
الديوان ١٢٧٣ ، الكتاب ٥٧١/٣ ، شرح أبيات سيبويه ٢٤٠/٢ ، المقتضب ١٧٦/٢ ، ١٤٤/٤ ، الكامل ١١٣/١ ، سرّ صناعة الإعراب ٦٢٠/٢ ، اللمع ٢٣٣ ، المخصص ٦٣/٩ .

(٩) الجزولية ٢٩١ ، وقبله : " **وفي الكثرةِ على فُعُول وفِعَال – وقد سقطت فِعَال – والفِعَال أكثر ..** " .

مثاله : حُمْلانٌ في جمعِ حَمَل[1]، وسُلْقانٌ في جمعِ سَلَقٍ ، وهو المطمئنُّ من الأرض[2] .

وقوله : وفِعْلَة[3] .

مثاله : قِيعَةٌ في جمعِ قَاعٍ[4] .

وقوله : وفُعْلٌ[5] .

مثاله : أُسْدٌ في جمعِ أَسَد[6] .

وقوله : وفِعْلَى[7] .

مثاله : حِجْلَى في جمعِ حَجَل[8]، وقد تقدَّم الخلافُ فيه[9] .

وقوله : وفَعِلٌ في القِلَّةِ على أَفْعَالٍ[10] .

مثاله : أَكْبادٌ في جمعِ كَبِدٍ[11]، وأَكْتافٌ في جمعِ كَتِفٍ ، ونَمِرٌ وأَنْمار .

وقوله : وفي الكثرةِ على فُعُولٍ[12] .

مثاله : نَمِرٌ ونُمُورٌ ، ووَعْلٌ ووُعُولٌ ، وقَلَّ ما يتعدَّى أَفْعالاً .

[وقد حُكي : نَمِرٌ ونُمُرٌ ، وعليه قوله :

---

(١) الشرح الكبير ٣/١١١٢ .

(٢) اللّسان (سلق) .

(٣) الجزولية ٢٩١ ، وقبله : " **وعلى فُعْلان وفِعْلان** ... " .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١١٣ .

(٥) الجزولية ٢٩١ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١١٣ .

(٧) الجزولية ٢٩١ .

(٨) الشرح الكبير ٣/١١١٣ .

(٩) انظر : ص٤٠ .

(١٠) الجزولية ٢٩١ ، وبعده : " ... **قياساً** " .

(١١) الشرح الكبير ٣/١١١٣ .

(١٢) الجزولية ٢٩١ ، وبعده : " ... **وقلّما يتعدّى أفعالاً وهو أقلّ من فِعَل** " .

١٥٤) .... فيهـا عيائيـلُ أسـودٍ ونُمُـر[1]

وقد يكون قصرُه من نُمُور ضرورة][2].

وقوله : وفِعَلٌ في القِلَّةِ على أَفْعَالٍ قياساً[3].

مثاله : عِنَبٌ وَأَعْنابٌ[4]، وضِلَعٌ وأَضْلاعٌ ، وقِمَعٌ وأَقْماعٌ[5].

وقوله : وعلى أَفْعُلٍ سَماعاً[6].

مثاله : أَضْلُع في جمعِ ضِلَع[7].

وقوله : وفي الكثرةِ على فُعُولٍ[8].

قالوا : ضُلُوعٌ[9].

وقوله : وفَعُلٌ في القِلَّةِ على أَفْعَال[10].

مثاله : عَضُدٌ وأَعْضَادٌ[11]، وعَجُزٌ وأَعْجازٌ .

وقوله : وفي الكثرةِ على فِعَالٍ[12].

---

(١) البيت من مشطور الرجز لحُكيم بن مُعيّة - بالتصغير في اسمه واسم أبيه - في السيرافي ٣٩٧/٢ ، واللسان (نمر) ، وبلا نسبة في سيبويه ٥٧٤/٣ ، والمقتضب ٢٠٣/٢ ، والتصريح ٣١٠/٢ .

(٢) ليس في (ب) .

(٣) الجزولية ٢٩١ .

(٤) الشرح الكبير ١١١٣/٣ ، وفيه : " أعناب في جمع عنب " .

(٥) القِمَع : ما يوضع في فم السّقاء والزّق والوطب . اللّسان (قمع) .

(٦) الجزولية ٢٩١ .

(٧) الشرح الكبير ١١١٣/٣ .

(٨) الجزولية ٢٩١ ، وبعده : " .. **وهو أقلُّ من فَعِل** " .

(٩) الشرح الكبير ١١١٤/٣ .

(١٠) الجزولية ٢٩١ ، وبعده : " ... **قياساً** " .

(١١) الشرح الكبير ١١١٤/٣ ، وفيه : " أَعْضاد في جمع عَضُد " .

(١٢) الجزولية ٢٩١ ، وبعده : " ... **وهو أقلُّ من فِعَل ، وليس رَجْلَة بتكسير** " .

مثاله : سَبُعٌ وسِباعٌ[1]، ورَجُلٌ ورِجالٌ .

وقوله : وفُعُلٌ في القِلَّةِ على أَفْعَالٍ قِياساً[2].

مثاله : طُنُبٌ وأطْنابٌ[3]، وعُنُقٌ وأَعْناقٌ ، وأُذُنٌ وآذانٌ .

وقوله : وفِعِلٌ في القِلَّةِ على أَفْعَالٍ قياساً[4].

مثاله : آبالٌ في جمعِ إِبِلٍ[5].

قال سيبويه : " وقد جاء من الأسماءِ اسمٌ واحدٌ على (فِعِل) لم نجدْ مثلَه ، وهو إِبِل ، وقالوا : آبال "[6].

وقوله : وفُعَلٌ في الكثرةِ على فِعْلان[7].

مثاله : صُرَدٌ[8] وصِرْدَانٌ في جمعِ صُرَد[9]، ونُغَرٌ ونِغْرانٌ ، وجُعَلٌ وجِعْلانٌ ، وخُزَزٌ وخِزّان[10].

قال السيرافي[11]: مع اختصاصهم إيّاهُ بهذا الجمعِ يحتملُ وجهين :

أحدُهما : أنّ (فُعَلَ) إذا كان موضوعاً لواحدٍ فلا يكادُ يقعُ إلاّ على الحيوانِ ، ويلزمُه ولا يفارقه ، كقولنا : صُرَدٌ وصِرْدانٌ ، ونُغَرٌ ونِغْرانٌ ، وسُبَدٌ وسِبْدانٌ **/٣٥٨/** ،

---

(١) الشرح الكبير ١١١٤/٣ ، وفيه : " سِباعٌ في جمع سُبُع " .

(٢) الجزولية ٢٩١ ، وبعده : " ... **ولم يجاوزوه ، وهو في القلّة كفُعْل** " .

(٣) الشرح الكبير ١١١٤/٣ ، وفيه : " أطناب في جمع طنب " .

(٤) الجزولية ٢٢٠ ، وقد تأخرت هذه الجملة .

(٥) الشرح الكبير ١١١٤/٣ .

(٦) الكتاب ٥٧٤/٣ .

(٧) الجزولية ٢٢٠ ، وبعده : " ... **هذا هو الأعرف** " .

(٨) الصُّرَد : طائر فوق العصفور . اللّسان (صرد) .

(٩) الشرح الكبير ١١١٤/٣ ، وفيه : " صِرْدان في جَمع صُرَد " .

(١٠) الخُزَز : ولد الأرنب . اللّسان (خزز) .

(١١) ليس في (ب) .

وضُوَعٌ وضِيعانٌ ، وبُرَكٌ وبِرْكانٌ ، وبُلَجٌ وبِلْجانٌ ، وهذه أسماءُ ضُروبٍ من الطّير ، ويقال : خززٌ وخزان لذُكورِ الأرانب ، وجُرَذٌ وجِرْذانٌ ، وجُعَلٌ وجِعْلانٌ ، وذلك كلُّه من الحيوانِ ، فكان اختصاصُه بهذا المعنى يخالفُ غيرَه ؛ لأنّ سائرَ الأبنيةِ ليس بناءً منها يختصُّ بشيءٍ لا يفارقُه ، فاختصّوهُ بهذا الجمعِ دون غيرِه ، كما اختصّوا جمعَ ما كان من آفةٍ بـ(فَعْلَى) ، ولا يجمع بـ(فَعْلَى) إلا ما أصابته بليّة ، كقولهم : قَتِيلٌ وقَتْلى ، وجَرِيحٌ وجَرْحَى ، ومَرِيضٌ ومَرْضَى ، وزَمِنٌ وزَمْنَى ، وضَمِنٌ وضَمْنَى في معنى زَمِن .

والوجهُ الآخرُ : أن يكونَ (فَعْلَى) مخففاً من فُعالٍ ، وفُعالٌ يجيءُ جمعُه الكثيرُ على فِعْلانٍ ، كغُرابٍ وغِرْبانٌ ، وقُرَدٌ وقِرْدانٌ ، وعُقابٌ وعِقْبانٌ ، ويقوّي ذلك أنّ فُعلاً يكونُ معدولاً عن فاعلٍ ، كقولك : عُمرُ هو معدولٌ عن عامرٍ ، وزُفَرٌ معدولٌ عن زافِرٍ ، ويا فُسَقَ عن فاسِقٍ ، ويا خُبَثُ عن خبيثٍ ، ويا لُكَعُ عن لاكِعٍ ، فلما وقعَ التّغييرُ إليه من فاعلٍ وفعيلٍ وفِعَلٍ ، كان التغييرُ له من فِعالٍ أولى ؛ لأنّه ليس بينهما إلاّ ألفٌ فقط .

وقوله : وقد جاءَ فيه فِعَالٌ وفُعُولٌ[(١)] .

مثاله : رِباعٌ ورُبوعٌ في جمعِ رُبَع ، ذكرها بعضُ اللّغويّين[(٢)] ، ولم يذكرهما (**سٓ**) ولا الفارسيّ .

وقوله في هذا الفصلِ : وإن أرادوا القِلّةَ لم يجاوزوه إلاّ قليلاً ، وإذا جاوزوه فإلى أَفْعَال ، قالوا : أَرْبَاعٌ في الرُّبَع[(٣)] .

(**شٓ**) : " هذا يوهم أنّ أرباعاً لا يقالُ إلاّ في جمعِ القلَّةِ ، ولا أدري من أين هذا الحكم ؟. إنّما قال (**سٓ**) والفارسيّ[(٤)]: أنَّ (فُعَلاً) يجمعُ على فِعْلان ، هذا هو الأكثر ،

---

(١) الجزولية ٢٩٢ .

(٢) قال ابن سيدة : " الرَّبْعُ : المنزل ، والوطن متى كان وبأيّ مكانٍ كان ، وهو مشتقّ من ذلك ، وجمعه : أربع ورباع وربوع " . المحكم ٩٨/٢ ، وزاد ابن منظور في جمعه أرباع . اللسان ١٠٢/٨ (ربع) .

(٣) الجزولية ٢٩٢ .

(٤) قال سيبويه : وما كان على ثلاثة أحرفٍ وكان (فُعَلاً) فإنّ العرب تكسّره على (فِعْلان) ، وإن أرادوا =

وقد يجمع على أَفْعالٍ قليلاً ، وهذا لا يقتضي أنّ (أَفْعالاً) يختصُّ بجمعِ القلّةِ ، بل ظاهرُه أنّه يكونُ في القلّةِ والكثرةِ ، كما أنّ فِعْلاناً يكونُ فيهما ، فلا ينبغي أن يعدلَ عن هذا الظاهرِ إلى غيرِه إلاّ بدليلٍ ، ولا أعرفُ له دليلاً عليه "[1]. انتهى .

(**سع**) : " وقالوا : رُطَبٌ وأَرْطابٌ ، ورُبَعٌ وأَرْباعٌ "[2]، كقولك : جملٌ وأجمالٌ ، فأمّا رُبَعٌ وأرْباعٌ فشبّهه بـ(فُعَلٍ) ؛ لأنّه منه ، وأمّا رُطَبٌ وأَرْطابٌ ، فليس من بابِ (فَعَلَ) الموضوعُ لواحدٍ ؛ لأنّ رُطباً جَمْعُ رُطَبة ، ولا يلزمُ جمعُه كما لا يلزمُ جمعُ بُرٍّ وشجرٍ ومَدَرٍ وأشباهُ ذلك مما ليس بينه وبينَ الواحِدِ إلاّ الهاء ، وإنّما جمعَ كما قالوا : تمرٌ وتَمران وتُمور ، ونخلٌ ونَخيلٌ ، وثَمَرٌ وثِمارٌ وثُمورٌ ، ومثلُ ذلك ليس بالكثيرِ تكسيرُه ، ومثلُ رُطَبٍ من أسماءِ الجنسِ قولهم : مُصَعٌ ومُصَعَةٌ ، وهي جناة العوسَج ، ورُفْعَةٌ ورُفَعٌ ، وهي شجرةٌ لها ثمرٌ كالتّين .

وقوله : وفَعْلةٌ في القلّةِ بالألفِ والتّاءِ وبفتحِ العينِ[3].

مثاله : جَفَناتٌ في جمعِ جَفْنَةٍ[4]، وقَصْعَةٌ وقَصَعَاتٌ ، وَشَفْرةٌ وشَفَرَاتٌ ، وجَمْرَةٌ وجَمَرَاتٌ ، وصَحْفَةٌ وصَحَفَاتٌ . كذا قال سيبويه[5].

وما كان على (فَعْلَةٍ) فإنّكَ إذا أردتَ أدنى العددِ جمعتها بالتّاءِ وفتحت العين ، وقد يجمعونَ بالتّاءِ وهم يريدون الكثير .

=

أدنى العدد لم يجاوزوه ، واستغنوا به كما استغنوا بأفعُل وأفعال فيما ذكرت لك ، فلم يجاوزوه في القليل والكثير ، وذلك قولك : صُرَدٌ وصِرْدانٌ ، ونُغَرٌ ونِغرانٌ ، وجُعَلٌ وجعلانٌ ، وخُرَزٌ وخِرْزانٌ . وقد أجرت العرب شيئاً من مجرى (فَعَلٍ) ، وهو قولهم : رُبَعٌ وأرباعٌ ، ورُطبٌ وأرطابٌ ، كقولك : جَملٌ وأَجْمالٌ . الكتاب ٣/٥٧٤ ، وانظر : رأي الفارسي في التكملة ١٥٣، ١٥٤ .

(١) الشرح الكبير ٣/١١١٥ .

(٢) السيرافي ٥/١٨ .

(٣) الجزولية ٢٩٢ ، وفيها : " **وفَعْلَة في القِلّة بالألف والتاء قياساً ، وتفتح العين إن لم تعتلّ ولم تضاعف** " .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١١٥ .

(٥) الكتاب ٣/٥٧٨ .

قال حسّان بن ثابت[1] رضي الله عنه[2]:

١٥٥) لَنَا الجَفنَاتُ الغُرُّ يلْمَعْنَ بالضُّحَى وأسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا[3]

(**سع**) : " جمعُ السّلامةِ يصلحُ للقليلِ والكثيرِ ، وليس له وجهانِ كما يُجمعُ التكسيرُ الذي تقدّم ، فلذلك كان قولُ حسّان رضي الله عنه مصروفاً إلى الكثيرِ ؛ لأنّه لا يفتخرُ بالشيءِ القليلِ .

وحُكيَ أنّ النّابغةَ[4] عابَ عليه ذلك ، والقرآنُ يبطلُ ذلك العيبَ . قال تعالى : ﴿ **وَهُمْ فِي الغُرُفَاتِ آمِنُونَ** ﴾[5].

والجمعُ بالألفِ والتّاءِ كالجمعِ بالواوِ والنّونِ في السّلامةِ ، وقد قال تعالى : ﴿ **إنَّ الـمُسْلِمِينَ وَالـمُسْلِمَاتِ وَالـمُؤْمِنِينَ وَالـمُؤْمِنَاتِ** ﴾[6]، وأراد بذلك جماعتهم ، فهو للكثير ، فهو جمعٌ سالِمٌ ، وأمّا التَّحريكُ فإنّهم أرادوا أن يفرِّقوا بين (فَعْلَةٍ) الاسمُ والصِّفةُ ، فحرّكوا التي هي اسمٌ ، وسكَّنوا التي هي صِفةٌ ؛ وذلك لأنّ الاسمَ أخفُّ من الصِّفةِ ، فكانت الحركةُ أولى ، فيقولون : تَمْرةٌ وتَمَراتٌ ؛ لأنّها اسم ، وعَبْلةٌ وعَبَلاتٌ ، وضَخْمَةٌ وضَخْماتٌ ، وخَدلَةٌ وخَدلاتٌ ؛ ولأنَّ النّعتَ أثقلُ من الاسمِ " .

---

(١) حسّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري ، أبو الوليد الصحابي ، شاعر النبي ﷺ ، توفّي سنة ٥٤هـ .
انظر : الشعر والشعراء ١٩٢ ، الأعلام ٢/١٧٥ .

(٢) زيادة يقتضيها التأدّب مع أصحاب رسول الله ﷺ .

(٣) البيت من الطويل ، لحسان بن ثابت رضي الله عنه .
الغرّ : البيض ، جمع غراء ، يريد بياض الشّحم . يقول : جفاننا معدّة للضيفان ومساكين الحيّ بالغداة ، وسيوفنا تقطر بالدم ، لنجدتنا وكثرة حروبنا .
والشاهد : جمع جفنة على جفنات ، مع أنّها للقلة ، مراد بها جمع الكثرة .
الديوان ١٣١ ، والكتاب ٣/٥٧٨ ، والمقتضب ٢/١٨٨ ، والتكملة ١٥٥ ، والخصائص ٢/٢١٦ ، والمحتسب ١/١٨٧،١٨٨ ، والخزانة ٨/١٠٦،١٠٧،١١٠،١١٦ .

(٤) زياد بن معاوية ، ويكنى أبا أمامة ، ويقال : أبا ثمامة ، وسُمّي بالنابغة لقوله : فقد نبغت لنا منهم شؤون .
الشعر والشعراء ٧٩ .

(٥) سبأ : ٣٧ .

(٦) الأحزاب : ٣٥ .

قال (سٓ) : " وبناتُ الياءِ والواوِ بتلك المنزلةِ ، تقول : رَكْوَةٌ ورَكَواتٌ ، وقَشْوَةٌ وقَشَواتٌ[1]، وغَلْوَةٌ وغَلَواتٌ ، وظَبيةٌ وظَبَياتٌ . وقالوا : جَدَياتُ الرَّحْلِ ، ولم يكسِّروه "[2].

وقوله : وإن لم تعتل[3].

مثاله : يعني اعتلالَ العينِ .

ومثالُ ما اعتلت عينُه : بَيْضَةٌ وجَوْزَةٌ . فلا يقالُ فيه إلا بَيْضَاتٌ وجَوْزَاتٌ – بسكونِ العينِ –[4].

وقوله : أو تُضاعفُ[5].

مثاله : مَدَّةٌ ومَدَّاتٌ[6]، وكذا قال (سٓ) . وإذا أردتَ القليلَ من ذلك ألحقت التّاءَ فلم تحرِّك العين ، أي تقول : رَوْضاتٌ وجَوْزاتٌ وبَيْضاتٌ ، وهذا مذهبُ أكثرِ العربِ كرهوا أن يحرّكوا فيقولوا : جَوَزاتٌ وبَيَضاتٌ ، كما قالوا : نَزَواتٌ وزَفَراتٌ ؛ لأنّ الياءَ والواوَ إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما /**٣٥٩**/ قُلبتا ألفين .

ومن العربِ مَن يفتحُ ، وهو قولُ المؤلِّف[7].

وهذيلٌ تُسَوِّي ، ووجهُ لُغتِهم في أن قالوا[8]: جَوَزاتٌ وبَيَضاتٌ ، ولم يقلِبوا ؛ لأنّ الفتحةَ عارضةٌ .

---

(١) القَشْوة : قفة تجعل فيها المرأة طيبها . اللسان (قشو) .

(٢) الكتاب ٣/٥٧٨،٥٧٩ .

(٣) الجزولية ٢٩٢ ، وقبله : " **وتفتح العين إن** ... " .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١١٥ .

(٥) الجزولية ٢٩٢ ، وفيها : " **ولم تضاعف** " .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١١٥ ، وفيه : " مَدّة يقال فيه : مَدّات خاصّة " .

(٧) الكتاب ٣/٥٧٩ .

(٨) انظر في لغة هذيل : الكتاب ٣/٦٠٠ ، والخصائص ٣/١٨٤ ، المحتسب ١/٥٨ .

وأنشدَ الفرّاءُ فيه :

156) أَخُـو بَيَضَـاتٍ رائـحٌ مُتَـأَوِّبٌ   رَفيقٌ بِمسْـحِ المنكِبَيْنِ سَبُوحُ[1]

وقوله : وهذيلٌ تُسَوِّي[2] .

(**شَ**) : " ينبغي أن يكونَ معنى (تُسَوِّي) أي : تقـولُ : بَيْضَـاتٌ وجَـوْزاتٌ ومَدَداتٌ ، فتُسَـوِّي في جـوازِ التّحريـك في الجمعِ بـين مـا كـانت العـينُ فيـه معتلّـةً أو مضاعفةً ، وبين ما ليست فيه كذلك ، هذا ينبغي أن يكونَ معنى قول المؤلِّف (تُسَوِّي) ، إلاّ أنّي لا أعلمُ أحداً قال : إنّ هُذيلاً تُحرِّك الوسطَ من المضاعفِ في هذا النّحوِ ، وإنّما التّسويةُ بين المعتلِّ العينِ وصحيحِها[3] ، فعلى هذا ينبغي أن يحملَ معنـى (تُسَـوِّي) في كلامِه ؛ لأنّ المضاعفَ لا خلافَ في تسكينِ وسطِه فيما أعلم "[4] .

وقوله : وفي الكثرةِ على فُعُولٍ[5] .

مثاله : بَدْرَةٌ وبُدُورٌ[6] ، وصَخْرَةٌ وصُخُورٌ ، ومَأْنَةٌ ومُؤونٌ .

وهي الطِّفْطِفَةُ ، كذا فسَّرها (**سع**)[7] .

وقال (**فَا**) : " والـمَأْنَةُ : أسفلُ البطنِ "[8] .

---

(1) البيت من الطويل ، وهو لأحد الهذليين في شرح التصريح ٢٩٩/٢ ، وبلا نسبة في المنصف ٣٤٣/١ ، والخصائص ١٨٤/٣ ، والمحتسب ٥٨/١ ، والسيرافي ٢٠/٥ ، وهمع الهوامع ٧٢/١ ، والخزانة ١٠٢/٨،١٠٤ .

(2) الجزولية ٢٩٢ .

(3) قال سيبويه : " وذلك قولهم : عُرُسات وأرَضات ، وعِيرٌ وعِيَرات ، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل ؛ لأنّهم يقولون : بَيَضاتٌ وجَوَزاتٌ " . الكتاب ٦٠٠/٣ .

(4) الشرح الكبير ١١١٥/٣ .

(5) الجزولية ٢٩٢ .

(6) البَدْرة : جلد السّخلة إذا فطم ، والجمع بدور وبدر . اللّسان (بدر) .

(7) قال السيرافي : المأنة : تحت الكِركِرة . السيرافي ١٦/٥ ، وكذا قال سيبويه ٥٨٢/٣ .

(8) اللسان (مأن) .

وقال ابنُ يسعون : " ما حولَ السُّرّةِ ، وقيل : ما تحتها "[1].

(**شَ**) : وهذا ليس بشيءٍ ؛ لأنّه كان ينبغي له أن يفرِّق بين ما كان من ذلك جنساً مخلوقاً أو مصنوعاً ، والذي ذكره إنّما بابُه فيما كان مصنوعاً ، وقد يكونُ فيما كان مخلوقاً ، وليس بابُه ذلك[2].

وقال (**فا**) في الإيضاح : " وقال بعضهم : صَخْرَةٌ وصُخُورٌ . وقالوا : مَأْنَةٌ ومُؤُونٌ ، شبّهوها بِبَدْرَةٍ وبُدُورٍ .

قال الشاعر :

١٥٧ يُشَبِّهْنَ السَّفينَ وهُنَّ بُخْتٌ عَظِيماتُ الأباهرِ والمُؤُونِ "[3][4]

استشهدَ به على جمعِ (مَأْنَةٍ) على مؤونٍ تشبيهاً للمخلوقِ بالمصنوع ، نحو : بَدْرَةٌ وبُدُورٌ ، والقياسُ في (مَأْنَةٍ) في الكثير : مآن ، وفي القليل : مآنات . والسَّفين : جمعُ سفينةٍ ، وأصلُ السَّفنِ : القشرُ ، كأنّها تقشرُ وجهَ الماءِ بشَقِّها إيّاه ، وهي فعيلةٌ بمعنى فاعلةٍ ، وبُخْتٌ : جمعُ بُخْتِيٍّ ، كزنْجِيٍّ وزِنْج ، ورُوميٍّ ورُومٍ .

قال أبو حنيفة – رحمه الله – : " وكلُّ هذا كشَعيرةٍ وشَعْيرٍ وتَمْرةٍ وتَمْرٍ يدلُّك على ذلك أنّهم قد كسَّروه فقالوا : بُخاتي " ، يعني أنّ الياءين قد أشبهتا علامةَ التّأنيث في الدلالة ، والبُختِيُّ من الجنسِ المركَّبِ ؛ لأنّه من الإبلِ العربيّةِ والخرسانيّة[5]، وكذلك الفرانق ، والبختيُّ : هو بعيرٌ ذو سنامينِ عظيمُ البدنِ قصيرُ العُنقِ ، قويٌّ على حملِ

---

(١) اللسان (مأن) .

(٢) الشرح الكبير ١١١٦/٣ .

(٣) البيت من الوافر ، للمثقب العبدي ، ويروى عجزه في ديوانه ١٤٩ ، والمفضليات ٢٨٨ : عراضات الأباهر والشؤون ، ورواه الفارسي في التكملة ١٥٨ ، والأزهريّ في تهذيب اللّغة ٥١٠/١٥ ، وابن منظور في اللسان (مأن) : عراضات الأباهر والمؤون ، ولم ينسبوه .

(٤) الإيضاح ١٥٨ .

(٥) اللسان (بخت) .

الأحمالِ . والأباهرُ : جمعُ أبْهُر ، وهو عِرقٌ في الظّهر . والـمَأْنَةُ : ما حولَ السُّرّة ، وقد تقدّمَ بيانُه .

وقوله : وفِعَالٌ[1] .

مثاله : جِفانٌ جمعُ جَفْنَةٍ ، وقِصاعٌ جمعُ قَصْعَةٍ[2] ، وصِحافٌ جمعُ صَحْفَةٍ ، وشِفارٌ جمعُ شَفْرَةٍ ، وجِمارٌ جمعُ جَمْرَةٍ .

(**س**) : " وإذا جاوزتَ أدنى العددِ كسَّرتَ الاسمَ على فِعالٍ ، وذلك قَصْعَةٌ وقِصاعٌ ، وقد جاء على فُعولٍ ، وهو قليلٌ ، وذلك بدْرَةٌ وبُدُورٌ ، ومَأْنَةٌ ومُؤونٌ "[3] .

وقوله : وفِعَالٌ أكثرُ[4] .

(**ش**) : هذا يوهِمُ أنّ فُعُولاً وفِعَالاً فيه كثيران ، وفِعَالٌ أكثرُ ، وليس كذلك ، فإنّ (فَعْلَةَ) – بالفتح – إنّما تُجمعُ على فِعالٍ ، وفُعولٌ فيها قليلٌ جدّاً ، فكان ينبغي أن يبينَ ذلك[5] .

وقوله : وعلى فُعَلٍ فيما عينُه واوٌ[6] .

مثاله : نُوَبٌ جمعُ نَوْبَةٍ[7] ، وجَوْبةٌ وجُوَبٌ ، ودَوْلَةٌ ودُوَلٌ .

وكأنّهم حملوا (فَعْلَةً) على (فُعْلَةٍ) ، فجمعوها جمعها ، قالوا : سُوقَةٌ وسُوَقٌ ، ودَوْلَةٌ ودُوَلٌ ، وليس ذلك ، أعني جمعَ (فَعْلَةٍ) على (فُعَل) بقياس .

---

(١) ليست في النسخة التي اعتمدت عليها .

(٢) الشرح الكبير ١١١٦/٣ ، وفيه : " جِفَان وقِصَاع " .

(٣) الكتاب ٥٧٨/٣ .

(٤) الجزولية ٢٩٢ .

(٥) الشرح الكبير ١١١٦/٣ .

(٦) الجزولية ٢٩٢ .

(٧) الشرح الكبير ١١١٦/٣ .

ولم يذكر نَزْوَةً ونزًى[1] إلاّ سيبويه[2]، والجرمي[3].

وقوله : وقد جاء في اسْمَين لامِ أحدِهما ياءٌ ولامِ الآخرِ واوٌ[4].

والاسمانِ : أحدُهما : قَرْيَةٌ ، قالوا في جمعها : قُرَى ، والآخر : نَزْوَةٌ ، قالوا في جمعِها : نُزَى ، وقد يقالُ فيه أيضاً بَرْوَةٌ وبُرًى[5]، للذي يُجعل في أنفِ النّاقةِ[6].

وقوله : وعلى فِعَلٍ[7].

مثاله : خِيَمٌ في جمعِ خَيْمَةٍ ، وضِيَعٌ في جمعِ ضَيْعَةٍ .

وإن كان أبو بكر الزّبيدي[8] في لحنِ العامّةِ[9] قد جعلَ (ضِيَعاً) من لحنِ العامّةِ ، وقال : الصّوابُ : ضِياعٌ[10]، وليس كما قال ؛ لأنّ سيبويه حكى ضَيْعَةً وضِيَع[11][12].

---

(١) في المنصف : " النّزوان : هو الارتفاع ، يقال : نزا ، ينزو ، نَزْواً ، ونُزاءً ، ونَزَواناً : إذا علا وارتفع . قال الشاعر : وقد حيل بين العيرِ والنّزوان " .

(٢) الكتاب ٥٧٨/٣ .

(٣) الكتاب ٥٩٣/٣ .

(٤) الجزولية ٢٩٣ .

(٥) الشرح الكبير ١١١٧/٣ .

(٦) اللسان (برو) .

(٧) الجزولية ٢٩٣ .

(٨) محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذْحِج بن محمد بن عبد الله بن بشر ، أبو بكر الزّبيدي الأشبيلي النحوي ، توفّي سنة ٣٧٩هـ ، من تصانيفه : الواضح في النحو ، لحن العامّة ، مختصر العين .. وغيرها . انظر : البغية ٨٤/١ ، الأعلام ٨٢/٦ .

(٩) طبع هذا الكتاب سنة ٩٨١م ، بتحقيق د/ عبد العزيز مطر ، طبع دار المعارف .

(١٠) قال الزبيدي : " ويقولون في تصغير (ضَيْعَة) : ضُوَيعة ، ويجمعونها على ضِيَع . قال محمد : والصواب : ضُيَيْعة ، وإن شئت قلت : ضِيَيْعة – بكسر أوّله – ، وكذلك كلّ ما كان أصله الياء من هذا المثال ونحوه ، والجمع : ضِياع " . لحن العامّة ١٤٥ .

(١١) الشرح الكبير ١١١٧/٣ .

(١٢) قال سيبويه : " وقد قالوا : فعلة في بنات الياء ، ثمّ كسّروها على (فِعَل) ، وذلك قولهم : ضَيْعَة وضِيَع ، وخَيْمَة وخِيَم " . الكتاب ٥٩٣/٣،٥٩٤ .

وقوله : وهو فيما عينُه ياءٌ أكثرُ من الصَّحيحِ[1] .

" ومثالُ الصّحيحِ من ذلك : هِضَـبٌ في جمـعِ هَضْبَـةٍ "[2]، وحِلَـقٌ في جمـعِ حَلْقَـةٍ ، وجِفَنٌ في جمعِ جَفْنَةٍ ، " وهذا يوهـمُ أنّه يكثُرُ فيما عينُه ياءٌ ويقلُّ في الصّحيحِ ، وهـو قليلٌ فيهما "[3].

وقوله : ومع ذلك فليس بقياسٍ[4][5] .

يظهرُ أنّ ما يذكرُه من أبنيةِ الجمعِ ويُطْلِقُ القولَ فيه ولا ينصُّ فيه على أنّه ليس بقيـاسٍ أنّه مقيسٌ ، وليس الأمرُ كذلك ، فإنّ كلَّ ما ذكرَه في هذا البابِ مِمّا أطلقَ القـولَ فيـه ولم ينصَّ فيه على أنّه ليس بقياسٍ لا يقاسُ عليه ، وإنّما يقاسُ على مـا قيِّـد أنَّـه قيـاسٌ ، فقد كان أجوَدَ من هذا القولِ أن يقولَ : ومع ذلك فليـسَ بكثـيرٍ ، وهـذا هـو مـرادُه ، فوضعَ موضعَ كثيرٍ قياساً[6][7] .

وقوله : وفِعْلَةٌ في القِلَّةِ بالألفِ والتّاءِ[8] .

مثاله : سِدْراتٌ وكِسْراتٌ[9] وقِرْباتٌ في : قِرْبَةٍ وكِسْرَةٍ وسِدْرَةٍ .

وقوله : والعينُ جائزٌ فيه الإتباعُ[10] .

---

(١) الجزولية ٢٩٣ .

(٢) الشرح الكبير ١١١٧/٣ .

(٣) الشرح الكبير ١١١٧/٣ .

(٤) الجزولية ٢٩٣ .

(٥) قبله في (ب) : وقوله : وجاء في اسمين لام أحدهما ياء ، ولام الآخر واو ، مع ذلك فليس بقياس .

(٦) الشرح الكبير ١١١٧/٣ .

(٧) بل نصَّ سيبويه على أنّه في هذه المسألة ليست بقياس . انظر : الكتاب ٥٩٤/٣ .

(٨) الجزولية ٢٩٣ ، وبعده : " ... **قياساً** " .

(٩) بل نصَّ سيبويه على أنّه في هذه المسألة ليست بقياس . انظر : الكتاب ٥٩٤/٣ .

(١٠) الجزولية ٢٩٣ .

أي : جائزٌ أن يقالَ فيه : كِسِراتٌ وسِدِراتٌ – بكسر السّينِ والدّالِ[1] اتباعاً للأوّلِ – .

وقوله : ما لم تَعْتَلّ /٣٦٠/ أو تُضاعفْ[2] .

مثال ما هي فيه مُعتلّةٌ : بِيعَةٌ[3] وبِيعاتٌ ، ودِيمةٌ ودِيماتٌ ، وقِيمَةٌ وقِيماتٌ[4] ، وزِينَةٌ وزِيناتٌ ، فهذا المعتلُّ لم يكسَّرْ على الإتباعِ للأوّلِ استثقالاً للحركةِ في حرفِ العلّةِ ، ولأنَّ التّسكينَ أيضاً في الصّحيحِ جيِّدٌ مُستحسنٌ ، " ومثالُ ما هي فيه مضاعفةٌ : قِرَّةٌ وقِرّاتٌ ، وعِزَّةٌ وعِزّاتٌ ، وقِدَّةٌ وقِدّاتٌ "[5] ، ولم يتبعوا هنا استثقالاً للتّضعيفِ .

وقوله : ولم تكُنِ اللاّمُ واواً[6] .

مثاله : رِشْوَةٌ ورِشْواتٌ[7] ، لا يتبعون هنا ؛ لئلاّ تجيء الواوُ بعد كسرةٍ ، وذلك مستثقلٌ لو قالوا : رِشِواتٌ ، وكذلك لِحْيَةٌ لو قالوا : لِحِياتٌ لَثَقُلَ ، وفِرْيَةٌ كذلك ، والتقاءُ الكسرتين في الصّحيحِ قليلٌ ، فكيف في المعتلِّ ؟.

ولو فعلوا ذلك في (رِشْوَةٍ) للزمَهم قلبُ الياءِ واواً ، فكانوا يقولون : رِشِياتٌ ، فجاء في هذا قبحُ القلبِ كما لم يجز في (مُدْيَةٍ) : مِدِياتٌ .

وأمّا (لحيةٌ) و(فرية) ، فقد يجوزُ ذلك فيهما ؛ لأنّه لا ينقلبُ فيهما حرفٌ إلى حرفٍ ، وهذا في لغةِ المتّبعين لا يجمعونه بالألفِ والتّاءِ ، وإنّما يجمعُه مَن يقول : سِدْراتٌ – بالتّسكينِ – ، فيقولُ : رِشْواتٌ .

وقوله : ما لم تكن العينُ من جنسِ اللاّمِ[8] .

---

(١) الشرح الكبير ٣/١١١٧ .

(٢) بل نصَّ سيبويه على أنّه في هذه المسألة ليست بقياس . انظر : الكتاب ٣/٥٩٤ .

(٣) " والبيعة – بالكسر – : متعبد النصارى " . اللسان (بيع) .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١١٧ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١١١٧ .

(٦) الجزولية ٢٩٣ .

(٧) الشرح الكبير ٣/١١١٧ .

(٨) الجزولية ٢٩٣ .

" مثاله : دِرَّةٌ ودِرّاتٌ "[1]، وقِرَّةٌ وقِرّاتٌ للجماعةِ من النّاسِ وغيرِهم ، وعِدّةُ المرّاتِ ، وعِدَدٌ وعِدّاتٌ .

وكان حقُّه أن يزيدَ هنا : أو تعتلُّ العينُ أو تكونُ اللاّمُ واواً ، كما فعلَ ذلك في الإتباعِ ؛ لأنّ الفتحَ لا يكونُ في هذين الضربين ، كما لا يكونُ الإتباعُ فيهما ، ومثالُ ما اعتلَّتِ العينُ فيه : بَيْعَةٌ وبَيْعَاتٌ ، وَقِيمَةٌ وقِيمَاتٌ ، ودِيمَةٌ ودِيمَاتٌ ، فهذا لا يكونُ فيه الفتحُ إلا في لغةِ هذيلٍ ، ذكرَ ذلك عنهم (سَ) ، حيث تكلَّم على (عيرات) ، ومثال ما اللاّمُ فيه واوٌ : رِشْوَةٌ لا يقالُ فيه رِشَوات – بالفتحِ –[2].

وقوله : وعلى أَفْعُلٍ سَماعاً[3].

مثاله : أَنْعُمٌ في جمعِ نِعْمةٍ[4]، وأَشُدٌّ في جمعِ شِدَّةٍ .

قال (سَ) : " وقد كُسِّرتْ (فِعْلَةٌ) على (أَفْعُلٍ) ، قالوا : نِعْمَةٌ وأَنْعُمٌ ، وشِدَّةٌ وأَشُدٌّ "[5].

(**سع**) : " وهذا بعينِهِ قولُ الفرّاءِ "[6].

وقال أبو عبيدةَ معمرُ بن المثنّى[7]: " أَشُدٌّ جمعٌ لا واحِدَ لها "[8].

---

(١) الشرح الكبير ١١١٨/٣ .

(٢) الشرح الكبير ١١١٨/٣ .

(٣) الجزولية ٢٩٣ .

(٤) الشرح الكبير ١١١٨/٣ .

(٥) الكتاب ٥٨٢/٣ .

(٦) اللّسان (شدد) .

(٧) معمر بن المثنى اللغويّ البصريّ ، أبو عبيدة ، مولى بني تَيْم ، تَيم قريش ، رهط أبو بكر الصدّيق ، أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وهو أوّل مَن صنّف غريب الحديث ، صنف : المجاز في غريب القرآن ، الأمثال في غريب الحديث ، ما تلحن فيه العامّة .. وغير ذلك ، توفّي سنة تسع ، وقيل : ثمان ، وقيل : عشر ، وقيل : إحدى عشرة ومئتين . البغية ٢٩٤/٢، ٢٩٥، ٢٩٦ .

(٨) الذي في اللسان : " قال أبو عبيد : واحدها شَدٌّ في القياس ؛ قال : ولم أسمع لها بواحدة " . اللّسان (شدد) .

وقال غيرُه : " أشُدٌّ جمعُ شِدٍّ ، كما قيل : قِدٌّ وأَقُدٌّ "[1] .

(خـ) : (أَنْعَمٌ) عندنا جمعُ المصدرِ ، وهو نَعْمٌ على القياسِ .

وقالوا في (أَشَدٍّ) جمعُ (شَدٍّ)[2] .

وقوله : وفي الكثرةِ على فِعَلٍ[3] .

مثاله : نِعَمٌ[4] في جمعِ نِعْمةٍ ، وقِرَبٌ في جمـعِ قِرْبـةٍ ، وسِـدْرَةٌ وسِـدَرٌ ، وكِسْـرةٌ وكِسَرٌ ، وفَقْرَةٌ وفِقَرٌ .

وقوله : وفُعْلَةٌ في القِلّةِ بالألفِ والتّاءِ[5] .

مثاله : غُرْفةٌ وغُرْفاتٌ[6] ، ورُكْبَةٌ ورُكْباتٌ ، وحُفْرةٌ وحفْراتٌ .

وقوله : ويجوزُ في العينِ الإتباعُ[7] .

أي : جائزٌ أن يُقالَ فيه : غُرُفاتٌ[8] ورُكُباتٌ ، وظُلُماتٌ .

(**سع**) : " إنّما حرَّكوهُ بالضَّـمِّ تشبيهاً بفعْلةٍ وفِعْلاتٍ "[9] .

وقوله : ما لم تعتلّ[10] .

---

(١) قال صاحب اللسان : " وقال سيبويه : واحدتها شِدَّة ، كنعمة وأنعُم " . اللّسان (شدد) .

(٢) السيرافي ٥/١٦ .

(٣) الجزولية ٢٩٣ .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١١٩ .

(٥) الجزولية ٢٩٣ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١١٩ .

(٧) الجزولية ٢٩٣ .

(٨) الشرح الكبير ٣/١١١٩ .

(٩) " وذلك أنّ غُرُفات أكثر في كلامهم من كِسِرات وفِقِرات ؛ لأنّ التقاء الكسرتين في كلمة أقلّ من التقاء ضمّتين " . السيرافي ٥/١٥ .

(١٠) الجزولية ٢٩٣ .

مثاله : دُوُلَةٌ ودُولاتٌ[1] .

والبابُ فيه في الكثرةِ أن يجمعَ على (فُعَل) ، نحو : دُولَةٌ ودُوَلٌ ، وسُوقَةٌ وسُوَقٌ ، وسُورَةٌ وسُوَر ، فدُوَلاتٌ لا تَتْبعُ ؛ لاستثقالِ الضّمّةِ في حرفِ العلَّةِ لو قيلَ دُوُلاتٌ .

وقوله : ولم تكن اللاّمُ ياءً[2] .

مثاله : كُلْية وكُلْياتٌ[3] ؛ لأنّهم لو أتبعوها لاستثقلوا الضمّة في الياءِ ، ولقلبوها واواً ، والذين لغتهم الإتباعُ لم يجمعوا هذا النّوعَ بالألفِ والتّاءِ ، واجتزوا بالتّكسيرِ عنه .

وقوله : ولا من جنسِ العَينِ[4] .

مثاله : دُرَّةٌ ودُرّاتٌ[5] ، لا تقولُ : دُرَراتٌ ؛ لاستثقالِ التضعيفِ .

وقوله : ويجوزُ فيها الإسكانُ مطلقاً[6] .

أي : في الصّحيحِ والمعتلِّ والمضاعفِ ، وقد كانَ غنيّاً عن ذِكرِ الإسكانِ ، فإنّ ما تقدّمَ من كلامِهِ يعطيه[7] .

وقوله : والفتح[8] .

أي : جائزٌ أن يقالَ : غُرَفاتٌ - بفتحِ الرّاءِ -[9] ، ورُكَباتٌ .

أنشد (سٓ) قول الشاعر :

---

(١) الشرح الكبير ١١١٩/٣ .

(٢) الجزولية ٢٩٣ .

(٣) الشرح الكبير ١١١٩/٣ .

(٤) الجزولية ٢٩٣ .

(٥) الشرح الكبير ١١١٩/٣ .

(٦) الجزولية ٢٩٣ .

(٧) الشرح الكبير ١١١٩/٣ .

(٨) الجزولية ٢٩٣ .

(٩) الشرح الكبير ١١١٩/٣ .

١٥٨) " ولَمّا رأَوْنا بادِياً رُكَباتُنا   على مَوطِنٍ لا نَخلِطُ الجدَّ بالهَزَلِ "[١][٢]

قال بعضُ النّحويين[٣] : رُكَباتٌ جمعُ رُكَبٍ ، ورُكَبٌ جمعُ رُكْبةٍ ، والصَّوابُ ما قاله سيبويه ؛ لأنّه يجوزُ أن يقالَ : ثلاثُ رُكَباتٍ . ولو كان كما قال ما جازَ في ثلاثِ ركباتٍ ؛ لأنّ ركَباً جمعُ رُكْبةٍ ، ورُكَباتٌ جمعُ رُكَبٍ ، فيصير جمعُ رُكْبَةٍ ثلاثَ مرّاتٍ ، فأقلُّ ما يقعُ عليه تسعةٌ .

وقوله : ما لم تكن العينُ من جنسِ اللاّمِ[٤] .

مثاله : دُرّاتٌ ، لا تقولُ : دُرَراتٍ ؛ لاستثقالِ التَّضعيفِ ، " وكان حقُّه أن يزيدَ هنا أو تعتلُّ العينُ كدُولاتٍ ، لا تقولُ : دُوَلاتٍ ، أو تكونُ اللاّمُ ياءً ككُلْياتٍ ، لا يقالُ : كلُيَاتٌ ؛ لأنّ الفتحَ لا يكونُ في هذينِ الضّربينِ ، وقياسُ لغةِ هذيلٍ فتح الواو من دوَلات "[٥] .

وقوله : وفي الكثرةِ على فُعَلٍ[٦] .

مثاله : ظُلَم[٧] ، ورُكَب ، وحُفَر .

قال سيبويه : " فإذا جاوزتَ بناءَ أدنَى العددِ كسّرته على (فُعَل) ، وذلك قولك : رُكَبٌ وغُرَفٌ وجُفَر "[٨] .

---

(١) البيت من الطويل ، لعمرو بن شأس الأسدي في شرح أبيات سيبويه ١٦٨/٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ٥٧٩/٣ ، وتحصيل عين الذهب ٥٣٥ ، والمقتضب ١٨٩/٢ ، والمحتسب ٥٦/١ ، واللمع ٢٣٨ .

(٢) الكتاب ٥٧٩/٣ .

(٣) يعني الكسائي . ينظر : النكت ٧٧٣ .

(٤) الجزولية ٢٩٣ .

(٥) الشرح الكبير ١١٢٠/٣ .

(٦) الجزولية ٢٩٣ .

(٧) الشرح الكبير ١١٢٠/٣ .

(٨) الكتاب ٥٧٩/٣ .

(شَ) : " وكان حقُّه أن يفرِّقَ بين المخلوقِ والمصنوعِ كما تقدّم "[1].

يعني أنّ البابَ في (فُعْلَةٍ) من المصنوعِ فُعَل ، وفي المخلوقِ حذفُ التّاءِ ، فتقولُ : دُرَةٌ ودُرٌّ ، وقد عمل المخلوقُ على المصنوعِ ، كـ(ظُلْمَةٍ) و(ظُلَمٍ) /٣٦١/ .

وقوله : وفِعَالٌ[2].

مثاله : بِرامٌ في جمعِ بُرْمَةٍ[3].

قال (سَ) : " وربّما كسَّروه على (فِعَالٍ) ، وذلك : نُقْرةٌ ونِقارٌ ، وبُرْمَةٌ وبِرامٌ ، وجَفْرَةٌ وجِفارٌ ، وبُرْقَةٌ وبِراقٌ "[4].

وقوله : وفَعَلَةٌ في القِلَّةِ بالألفِ والتّاءِ[5].

مثاله : رَقَبَةٌ ورَقَبَاتٌ[6]، ورَحَبَةٌ ورَحَبَاتٌ ..

وقوله : وجاءَ على أَفعُلٍ[7].

مثاله : آكُمٌ في جمعِ أَكَمَةٍ[8]، وهو نادرٌ .

وقوله : وأَفْعَالٌ[9].

مثاله : آكامٌ[10] في جمعِ أَكَمَةٍ ، وهو نادرٌ أيضاً .

---

(١) الشرح الكبير ٣/١١٢٠ .

(٢) الجزولية ٢٩٣ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١١٢٠ .

(٤) الكتاب ٣/٥٧٩ .

(٥) الجزولية ٢٩٣ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١٢٠ .

(٧) الجزولية ٢٩٣ .

(٨) الشرح الكبير ٣/١١٢٠ .

(٩) الجزولية ٢٩٣ .

(١٠) الشرح الكبير ٣/١١٢٠ .

وقوله : وفي الكثرةِ على فِعالٍ[1] .

مثال ذلك : إِكامٌ ورِقابٌ[2] ورِحَابٌ وثِمارٌ ، وإضاءٌ جمعُ أَضاةٍ ، وإمَاءٌ في أَمَةٍ .

" وكان حقُّه أيضاً هنا أن يفرِّق بين المخلوقِ والمصنوعِ على حسبِ مـا تقـدّم "[3] ، فإنّ البابَ للمصنوعِ .

وقوله : وعلى فِعَلٍ[4] .

مثاله : قِيَمٌ في جمعِ قامَةٍ ، وتِيَرٌ في جمعِ تارةٍ[5] .

(**سع**) : " أمّا ذواتُ الواوِ والياءِ فهي كثيرةٌ على (فَعَلَة) نحو : قَناةٌ وقَطاةٌ وحَصاةٌ ودَواةٌ ، وأكثرُ ما يجيءُ جَمعُه كجمعِ الأجناسِ أو جمـعِ السّـلامةِ بـالألفِ والتـاءِ ، فأمّـا الأجناسُ فقولنا : حَصَاةٌ وحَصاً ، وقَناةٌ وقَناً ، ومَهاةٌ ومَهاً ، وقَطاةٌ وقَطـاً ، أو بـالألفِ والتّاءِ ، كقولنا : حَصاةٌ وحَصَياتٌ ، وقَنَاةٌ وقَنَيـاتٌ ، وقَطـاةٌ وقَطَـواتٌ ، وتجـيءُ على التكسيرِ ، قالوا : صَفاةٌ وصُفِيٌّ ، وهي فُعُولٌ . قال الراجزُ :

١٥٩) كـأَنَّ مَتْنَيْـهِ مِـن النَّفِـيِّ   مَواقِعُ الطّيرِ على الصُّفِيِّ[6]

وقالوا : دَواتٌ ودُوِيٌّ ، وعلى فِعالٍ ، كـ(إضَاء) و(إمـاء) "[7] . انتهى .

---

(١) الجزولية ٢٩٣ .

(٢) الشرح الكبير ١١٢٠/٣ .

(٣) الشرح الكبير ١١٢٠/٣ .

(٤) الجزولية ٢٩٣ .

(٥) الشرح الكبير ١١٢٠/٣ .

(٦) البيت من الرجز ، للأخيل الطائي ، وقيل : لأبي نخيلة السعدي .

الصُّفيُّ : جمع الصّفاة ، وهي الحجر الضّخم الصّلد .

انظر : الجمهـرة ١٣٥/٣ ، واللسـان (صفـو) و(نفـي) ، وبـلا نسبة في المنصـف ٧٢/٣ ، والخصـائص ١١٢/٢ ، والمخصص ٩٠/١٠ .

(٧) السيرافي ٢٣٧/٥ .

فذكر فعولاً و لم يذكره المؤلِّفُ ، وذكرَ المؤلفُ أفعُلاً وأفْعالاً وفِعَالاً ، و لم يذكره (**سع**) .

قال (**سآ**) : " وقد كسَّروه[1] على (فُعْلٍ) .

قالوا : نُوُقٌ ونوقٌ ، ولابةٌ ولُوبٌ ، ونظيرُ هذا من غيرِ المعتلِّ : بَدَنةٌ وبُدْنٌ ، وخَشَبَةٌ وخُشْبٌ ، وأَكَمَةٌ وأُكْمٌ .

وقالوا : أَيْنُقٌ ، ونظيرُها أَكَمَةٌ وآكُمٌ ، وقد كُسِّرت على (فِعَلٍ) كما كُسِّرت ضَيْعَةٌ ، قالوا : قامَةٌ وقِيَمٌ ، وتارَةٌ وتِيَرٌ .

وقال الراجز :

١٦٠) يَقُومُ تاراتٍ ويَمْشي تِيَرَا[2]

فهذا لفظُ سيبويه "[3].

وقوله : وفُعَلَة في القِلَّةِ بالألفِ والتّاءِ[4].

مثاله : نُعَراتٌ في جمعِ نُعَرة[5]، والنُّعَرة : داءٌ يأخذُ الإبلَ في رؤوسها ، كذا قال سيبويه[6].

---

(١) بعده في (ب) : يعني المعتل .

(٢) البيت من الرجز ، بلا نسبة .

والشاهد : جمع (تارة) ، وهي بمعنى الحين والمرّة على تِيَر ، والقياس تيار – بالألف – ؛ لأنّ تارة فعلة في الأصل ، كرحبة ورحاب ، إلا أنّ المعتل من فعال قد تحذف ألفه كما قيل : ضياع وضيع ؛ طلباً للخفة ؛ لثقله بالاعتلال .

الكتاب ٣/٥٩٤ ، تاج العروس (تور) ، اللسان (تور) .

(٣) الكتاب ٣/٥٩٤ .

(٤) الجزولية ٢٩٣ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١١٢١ .

(٦) الكتاب ٣/٥٨٥ .

(فآ) : " والنُّعَرُ أيضاً ضربٌ من الذُّبابِ .

قال الشاعر :

١٦١) تَـرى النُّعراتِ الخُضْـر تَحـتَ لَبانِـه فرادَى ومَثْنى أَصْعَقَتْها صَواهِلُه "[١]

قال أبو عمر[٢]: " هو ذبابٌ يقعُ على الحُمُرِ " .

أبو حنيفة[٣]: " هو ضربٌ من الذبابِ أَرْبَدُ ، ومنه أخضرُ ، يصفُ فرساً قويّاً شديدَ الصّوتِ ، فهو يقتلُ الذُّبابَ لشدّةِ صهيلِه ، وأنَّ تعبَ الصَّيدِ لم يؤثرْ فيه " .

والصَّعْقُ هنا : القتل ؛ لأنّه قال بعده :

١٦٢) فَريساً ومغْشِيّاً عليـه كأنّهـا خُيوطـةُ قـارِيٍّ لواهنَّ قاتِـلُهْ

أراد بالصّواهلِ : الصّهيل جمعٌ على حدِّ صاهلةٍ أو صاهلٍ ، كما قال : شعرُ شاعرٍ ، وشغلُ شاغلٍ ، ونحوُه مما أجروا فيه الصِّفةَ على الحدثِ اتِّساعاً ، ومرادهم العين ، قالوا : خيطَةٌ وخيُوطٌ للذّكرِ من حُمرِ الوحشِ ، كما قالوا : عِيرٌ وعُيورٌ .

وقوله : وفي الكثرةِ على فُعَل[٤].

مثاله : تُهَمٌ وتُخَمٌ[٥].

---

(١) البيت من الطويل ، لتميم بن مقبل في ديوانه ٢٥٢ ، والحيوان ٢٣٣/٧ ، واللسان (نعر ، صعق) ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٨٣/١ .

(٢) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرميّ البصري ، له من التصانيف : التنبيه ، وكتاب السّير ، وكتاب الأبنية ، وكتاب العروض ، ومختصر في النحو ، وغريب سيبويه .. وغير ذلك . توفّي سنة (٢٢٥هـ) . البغية ٨/٢،٩ .

(٣) أحمد بن داود بن وتند أبو حنيفة الدينوريّ ، كان نحويّاً لغوياً مع الهندسة والحساب ، راوية ثقة ورعاً زاهداً ، أخذ عن البصريين والكوفيين ، وأكثرَ عن ابن السّكّيت ، صنّف : كتاب الباء ، لحن العامّة ، الشعر والشعراء .. وغير ذلك . توفّي في جمادى الأول سنة (٢٨١هـ) أو (٢٨٢هـ) ، وقيل (٢٩٠هـ) . البغية ٣٠٦/٢ .

(٤) الجزولية ٢٩٣ .

(٥) الشرح الكبير ١١٢١/٣ .

قال (**س**) : " وأمّا (الفُعَلَةُ) فتُكسّرُ على (فُعَل) إن لم تُجمع بالتّاء ، وذلك تُخَمَةٌ وتُخَمٌ ، وتُهَمَةٌ وتُهَمٌ ، وليس كرُطَبَةٍ ورُطَب ، ألا ترى أنّ الرُّطَبَ مذكَّرٌ كالبُرِّ والتّمرِ ، وهذا مؤنَّثٌ كالظُّلَمِ والغُرَفِ "[1] ؟.

(**سع**) : " أمّا تُخَمةٌ وتُخَمٌ فإنّهم أجروا فُعَلَةَ مَجرى فُعْلَةٍ ، كما أجروا فَعَلَةً مجرى فَعْلَةٍ ، ألا ترى أنّهم قالوا : رَقَبَةٌ ورِقَابٌ ، كما قالوا : جَفْنَةٌ وجفانٌ ؟. فكذلك تُخَمَةٌ ، كأنهم قالوا : تُخْمَةٌ مثلُ ظُلْمَةٍ وغُرْفَةٍ ، وتُهَمٌ وتُخَمٌ مثل : غُرَفٍ وظُلَمٍ ، وأمّا الرُّطَبُ والمُصَعُ والرُّفَعُ مما قد ذكر في الأجناسِ فهو بمنزلةِ تَمْرٍ وتَمْرةٍ ، وهو اسم يقعُ للجنسِ مذكّراً يجري مَجرى الواحدِ ، ثم يُفْصَلُ منه الواحدُ بزيادةِ الهاءِ ، ولو صغّرتَ رُطباً لقلت : رُطَيْباً ، ولو صغّرت تُخَماً لقلت : تُخَيْماتٌ ؛ لأنّه جمعُ مكسَّرٍ ، وإنّما تجيءُ أسماءُ الأجناسِ فيما يخلُقُ الله جمعَه جملة "[2].

(**شن**) : " وكان حقُّه أيضاً أن يفرِّق بين المخلوقِ والمصنوعِ على حسبِ ما تقدّمَ ، إلا أنّه لا فرقَ هنا بين المصنوعِ والمخلوقِ في اللّفظِ ، وإنّما الفرقُ بينهما في الحكمِ ، فتقول : التُّهمُ كذَبَتْ ، والرُّطَبُ طابَ "[3].

وقوله : وفِعْلَة في القِلَّةِ بالألفِ والتّاءِ[4].

مثاله : نِقْمَةٌ ونِقْماتٌ[5] ، ومِعْدَةٌ ومِعْداتٌ .

وقوله : وفي الكثرةِ على فِعَل[6].

(١) الكتاب ٥٨٢/٣ .

(٢) السيرافي ١٦/٥ .

(٣) الشرح الكبير ١١٢١/٣ .

(٤) الجزولية ٢٩٣ .

(٥) الشرح الكبير ١١٢١/٣ .

(٦) الجزولية ٢٩٣ .

مثاله : نِقَمٌ ومِعَدٌ[(١)] .

(**سع**) : " ومثلُ هذا قليلٌ لا يستمرُّ ، لا يقالُ في حَلِفَةٍ : حِلَفٌ ، ولا في كَلِمَةٍ : كِلَمٌ ، ولا في خَرِبَة : خَرِبٌ ، وإنّما جُمِع نَقِمَةٌ ومَعِدَةٌ على فَعَلَ ؛ لأنّهم يقولون فيها : نِقْمَةٌ ومِعْدَةٌ كقُرْبَةٍ وكِسْرَةٍ ، فجمعَ على ذلك "[(٢)].

(**شَ**) : " وكان حقُّه أيضاً أن يفرِّق بين المخلوقِ والمصنوعِ على حسبِ ما تقدَّم "[(٣)]، فإنّ البابَ في المخلوقِ حذفُ الهاءِ كَنَبِقَةٍ ونَبِقٍ ، وقد يشذُّ ، فجُعِل نحو : مِعْدَةٌ ومِعَدٌ .

" وثبت في بعضِ النُّسَخِ بعد هذا البابِ ما يكتبُ بعد هذا /**٣٦٢**/ نصُّه وشرحه "[(٤)].

❑ ❑ ❑

---

(١) الشرح الكبير ١١٢١/٣ .

(٢) السيرافي ١٦/٥ .

(٣) الشرح الكبير ١١٢١/٣ .

(٤) الشرح الكبير ١١٢١/٣ .

باب[1]

قوله : جمعُ الثّلاثيّ صفةً جاءَ (فَعْلٌ) في القلّةِ على (أفعالٍ) وعلى (أفْعُلٍ) بشرطِ استعمالِه استعمالَ الأسماءِ[2].

مثاله : أَشْياخٌ وأَعْبُدٌ ، وليس قوله : على أَفْعَالٍ وأفعُلٍ بشيءٍ ؛ لأنّه إنّما يجمعُ على أَفْعُلٍ ، نحو : أعبُدٌ ، إلاّ أن يكونَ معتلَّ العينِ ، نحو : أَشْياخٌ[3].

وقوله : وبالواوِ والنّونِ[4].

مثاله : كَهْلُون وصَعْبُون[5]، ونحوهما مما استوفى شروط الجمع بالواوِ والنّونِ .

وأنشدَ (**فآ**) :

١٦٣) قالت سُلَيْمَى لا أُحِبُّ الجَعْدِينْ ولا السِّباطَ إنّهُم مَناتِين[6][7]

فجمعَ (جعدنَ) على جَعدِين .

[**وقوله : والألفِ والتّاءِ[8].**

---

(١) الجزولية ٢٩٥ ، وفيها : " **باب جمع الثلاثي صفة** " .

(٢) الجزولية ٢٩٥ .

(٣) الشرح الكبير ١١٢٣/٣ .

(٤) الجزولية ٢٩٥ .

(٥) الشرح الكبير ١١٢٣/٣ .

(٦) البيت من الرجز ، لضب بن نعرة .

الجعد : المجتمع بعضه إلى بعض . والسبط : الطويل الألواح ، الحسن القدّ والاستواء . ومناتين : جمع منتن ، وهو الكريه الرائحة ، وكأنّها تهوى أوساط الرجال .

اللسان (نتن) ، وغير منسوب لقائل في الكتاب ٦٢٧/٣ ، وتحصيل عين الذهب ٥٤٤ ، والتكملة ١٨١ ، وشرح جمل الزجاجي ٥٤٣/٢ ، واللسان (جعد) .

(٧) التكملة ١٨١ .

(٨) الجزولية ٢٩٥ .

مثاله : كَهْلاتٌ وصَعْباتٌ[1]][2] .

وقوله : في الكثرةِ على فِعالٍ وفُعُولٍ[3] .

مثاله : صِعابٌ وكُهُولٌ[4]، وفِسالٌ وفُسُولٌ ، وخيل وِرادٌ ، ورِجالٌ كثاث وثطـاط ، حكاها غيرُ سيبويه .

قال الشاعر :

١٦٤) .... جَـرَّدوا مِنهـا وداداً وشُـقُرْ[5]

وقوله : والأوّلُ أكثرُ[6] .

قالوا : صِعابٌ وفِسالٌ وخِـدالٌ[7]، وعَبْـلٌ وعِبـالٌ ، والفَسْـلُ : الرَّجـلُ الضّعيـفُ . والخَدْلُ : السّمينُ[8] .

وقوله : ويشتركانِ[9] .

مثاله : فِسالٌ وفُسُولٌ[10] .

---

(١) الشرح الكبير ١١٢٣/٣ .

(٢) ليس في (ب) .

(٣) الجزولية ٢٩٥ .

(٤) الشرح الكبير ١١٢٣/٣ .

(٥) البيت من الرمل ، لطرفة بن العبد ، وصدره :

أيّهـا الفتيـان في مجلسـنا ....

الشاهد : (وشُقُر) ، حرّك القاف ضرورة . وشُقُر جمع أشقر .

الديوان ٥٧ ، التكملة ١٩٠ ، الخصائص ٣٣٥/٢ ، المحتسب ٢٥٨/١ ، خزانة الأدب ٣٧٩/٩ .

(٦) الجزولية ٢٩٥ .

(٧) الشرح الكبير ١١٢٣/٣ .

(٨) اللّسان (فسل) و(خدل) .

(٩) الجزولية ٢٩٥ ، وفيها : **" وقد يشتركان "** .

(١٠) الشرح الكبير ١١٢٣/٣ . والفسل : الرذل الذي لا مروءة له ، وأيضاً قضبان الكرم . اللّسان (فسل) .

وقوله : وعلى فُعْلٍ[1] .

مثاله : فَرَسٌ وَرْدٌ ، وخَيْلٌ وُرْدٌ ، ورجالٌ كَثٌّ[2] ، ورجالٌ كُثٌّ[3] ، ورجلٌ ثَطٌّ وثُطٌّ ، وسَهمٌ حَشْرٌ ، وأسهُمٌ حُشْرٌ ، وجَونٌ وجُون ، والحَشْرُ : السَّهمُ الذي قُذِّذَ وسُوِّي ، ورجلٌ صَدْقُ اللِّقاءِ ، وقومٌ صُدْقُ اللِّقاءِ ، حكاه سيبويه[4] .

وقوله : وفِعْلان[5] .

مثاله : وَغْدٌ ووِغْدانٌ[6] . والوَغْدُ : اللَّئيمُ الضّعيفُ ، وقالوا : شَيْخٌ وشِيخَانٌ ، وضَيْفٌ وضِيفانٌ ، شبّهوه بـ(رألٍ ورِئلانٍ ، وعَبْدٍ وعِبْدانٍ) .

وقوله : وفُعْلان[7] .

مثاله : وَغْدٌ ووُغْدانٌ[8] .

وقوله : وفِعْلَةٍ[9] .

مثاله : شَيخٌ وشِيخَةٌ[10] .

وقوله : وإذا لحقته هاءُ التأنيثِ جاءَ مُكَسَّراً على فِعالٍ[11] .

مثاله : عَبْلَةٌ وعِبالٌ[12] ، وجَعْدَةٌ وجِعادٌ ، وكَبْشَةٌ وكِباشٌ .

---

(١) الجزولية ٢٩٥ .

(٢) الشرح الكبير ١١٢٣/٣ ، وفيه (كُثٌّ) فقط . والكَثُّ : كثيف اللحية . اللّسان (كثّ) .

(٣) الذي في الكتاب : " رجلٌ كَثٌّ ، وقومٌ كُثٌّ " . الكتاب ٦٢٨/٣ .

(٤) الكتاب ٦٢٩/٣ .

(٥) الجزولية ٢٩٥ .

(٦) الشرح الكبير ١١٢٣/٣ . والوَغْد : الخفيف الأحمق ، الضعيف العقل ، الرذل الدّنيء . اللّسان (وغد) .

(٧) الجزولية ٢٩٥ .

(٨) الشرح الكبير ١١٢٣/٣ .

(٩) الجزولية ٢٩٥ .

(١٠) الشرح الكبير ١١٢٤/٣ .

(١١) الجزولية ٢٩٥ .

(١٢) الشرح الكبير ١١٢٤/٣ ، وهو جمع (عبل) : الضّخم من كلّ شيء . القاموس ١١/٤ (عبل) .

وقوله : وبالألفِ والتّاءِ ساكنُ الوسطِ[1] .

مثاله : عَبْلاتٌ[2] . ولا تحرِّكِ الوسطَ ؛ لأنّه صفةٌ ، وكذلك صَعْبَةٌ وصَعْبَاتٌ ، وعَبْلَةٌ وعَبْلاتٌ ، وكَبْشَةٌ وكَبْشَاتٌ ، فرّقوا بينهما وبين الاسمِ إذا قلتَ : جمراتٌ ، وقد تقدّم .

وقالوا : " شاةٌ لَجْبَةٌ ، وشياهٌ لَجَبَاتٌ ، وهي التي قد ولّى لبنُها "[3] .

قال (**س**) : " حرّكوا الحرفَ الأوسطَ من لَجَباتٍ ؛ لأنّه من العربِ مَن يقول : لَجَبَةٌ ، فأجمعوا في الجمعِ على هذه اللغة "[4] .

وقالوا : رجلٌ رَبْعَةٌ ، وامرأةٌ رَبْعَةٌ ، ورجالٌ رَبَعَاتٌ ، ونِساءٌ رَبَعَاتٌ ، " وتأويلُ ذلك أنّهم ألحقوا (رَبْعَةً) بالأسماءِ ، نحو : حَمْلة من حيث لم يختلفْ باختلافِ ما جرى عليه من المؤنَّثِ والمذكَّرِ ، فكأنّه اسمٌ مؤنَّثٌ يقعُ على المؤنَّثِ والمذكَّرِ ، وهذا معنى قولِه وقولِهم : رَبَعَاتٌ ولَجَباتٌ متأوَّلٌ ، أي : أنّ الذينَ قالوا : لَجْبةً ، استغنوا في الجمعِ بلغةِ مَن قال لَجَبَةً – بفتح الجيم – ولَجَباتٍ عن جمعِهم الذي كان قياسُه التّسكينُ "[5] ، وقد تقدّم بيانُه .

(**سع**) : " ربْعَةٌ في الأصلِ اسمٌ ، ويقوِّي ذلك أنّ لفظَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ فيه واحدٌ ، وقالوا : العَبَلاتُ لقومٍ من قريشٍ ، وهم بنو أميّةَ الأصغرُ ، سُمّوا بذلك لأنّ أُمَّهم عَبلةُ بنتُ عبيدٍ ، والصِّفةُ إذا سُمِّيَ بها ثمّ جُمِعت كان لفظُها كلفظِ الاسم لو سَمّيتَ امرأةً بـ(صَعْبةٍ) لقلت فيها : صَعَباتٌ ، وإنّما استوى فَعُلٌ وفَعْلَةٌ في فِعالٍ من جهتين :

أحدهما : أنّهما يستويانِ في الأسماءِ ، قالوا : كَلْبٌ وكِلابٌ ، وكَعْبٌ وكِعابٌ ، وقالوا : جَمْرةٌ وجِمارٌ ، وحَرْبَةٌ وحِرَابٌ .

---

(١) الجزولية ٢٩٥ .

(٢) الشرح الكبير ١١٢٣/٣ .

(٣) اللّسان (لجب) .

(٤) الكتاب ٦٢٧/٣ .

(٥) الشرح الكبير ١١٢٤/٣ .

والجهةُ الأُخرى : أنّ التكسيرَ في الصِّفةِ أضعفُ منه في الاسمِ ، فلم يتمكَّن فيهما تَمكُّنَهُ في الاسمِ "[1].

وقوله : فَعَلٌ في القِلَّةِ على أَفْعالٍ[2].

(**ش**) : " هذا خطأٌ ، إنّما قال سيبويه : وقد كسَّروهُ على (أَفْعَال) ، فاستغنوا به عن (مِفْعالٍ) ، وذلك بَطَلٌ وأبْطالٌ ، وعَزَبٌ وأعْزابٌ ، وبَرَمٌ وأبْرامٌ "[3] [4].

وحكى غيرُه : " خَلَقٌ وأَخْلاقٌ[5]، وسَمَلٌ وأَسْمالٌ ، وهو الخَلَقُ أيضاً ، وحَدَثٌ وأَحْداثٌ ، والعَزَبُ يقالُ للذَّكرِ والأنثى .

قالت ابنةُ الحُمارس :

١٦٥) يا من يدُلُّ عَزَباً على عَزَبْ ... على ابنةِ الحُمارِسِ الشَّيخِ الأَزَبْ[6]

وكان لعبدِ القيسِ فرسٌ يقالُ لها : هراوةُ الأعزابِ ، يركبها العَزَبُ ويغزو عليها ، فإذا تأهّلَ أعطوها عَزَباً آخر .

قال لبيد :

١٦٦) تهدي أوائلَهُنّ كلُّ طِمِرَّةٍ ... جَرْداءُ مثلُ هِراوَةِ الأعْزَابِ[7]

وقد ذكر (عَزَبَةٌ) للأنثى[8].

---

(١) السيرافي ٥/٢٣٨،٢٣٩ .

(٢) الجزولية ٢٩٥ .

(٣) والبرم : الذي لا يدخل مع القوم في الميسر . اللّسان (برم) .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١٢٤ .

(٥) يقال : ثوبٌ خَلَق ، أي : بالٍ . اللّسان (خلق) .

(٦) البيت من الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة ٢/١٤٧ ، والمخصص ٤/٧٣ ، ولسان العرب (عزب) .

(٧) البيت من الكامل ، للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢١ ، والسيرافي ٥/٤٧ ، واللسان ١٥/٣٦١ (هرا) ، والمحتسب ١/٢٥٤ ، ومغني اللّبيب ١٤١ ، وللبيد أو عامر بن الطفيل في اللسان (ظرب) .

(٨) انظر : اللّسان (عزب) .

قال الجرميّ : " لا يُنكرُ عَزَبةٌ ، ولكنّي لم أسمعْ به "[١].

وقوله : وبالواوِ والنّونِ والألفِ والتّاءِ[٢].

مثاله : حَسَنُونٌ وحَسَناتٌ[٣] وعَزَبونٌ ، وبَطَلةٌ وبَطَلاتٌ ، ولا يقال في بَطَلَة غير بَطَلاتٍ .

قال سيبويه : " من قِبَل أنّ مذكَّره لم يُجمع على فِعَالٍ "[٤]، لم يقل : بَطَلٌ وبِطالٌ ، كما قيل : حَسَنٌ وحِسَانٌ ، ولم يصلحْ /٣٦٣/ أن يقالَ في بَطَلَةٍ أبطال ؛ لأنّ أفعالاً جمعٌ لِما ليس في واحدِه هاءٌ ، فلم يقل غيرَ بَطَلاتٍ ، وإنّما قيل في حَسَنَةٍ وسَبْطَةٌ حِسانٌ وسِباطٌ كما قالوا : حَسَنٌ وحِسانٌ ، وسَبْطٌ وسِباطٌ ، وقد تقدّم أنّ فِعالاً يجمع عليها ما فيه الهاءُ ، وقالوا : رَجُلٌ صَنَعٌ وقومٌ صَنَعون ، ورجُلٌ رَجَلٌ وقومٌ رَجَلون ، والرَّجَلُ هو الرَّجِلُ الشَّعَر ، ولم يكسِّروهما على شيءٍ ، استُغني بذلك عن التّكسير " ، وقد ذُكِر قوةُ جمعُ السّلامةِ في الصِّفةِ .

وقوله : وفي الكثرةِ على فِعَالٍ[٥].

مثاله : حِسانٌ[٦] في حَسَنٍ ، وقِطَطٌ وقِطاطٌ ، وسَبْطٌ وسِباطٌ ، فوافقَ فَعْلاً نحو قولِهم : صَعْبٌ وصِعابٌ ، وعَبْلٌ وعِبالٌ .

وقوله : وقد يستغنونَ عنه بأَفْعَالٍ[٧] قد تقدّم .

مثاله : بَطَلٌ وأبْطالٌ ، وأَعْزابٌ وأبْرامٌ في جمعِ عَزَبٍ وبَرمٍ[٨].

---

(١) انظره في : السيرافي ٥/٤٧ ، ولم أجده في المنصف .

(٢) الجزولية ٢٩٥ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١١٢٤ .

(٤) الكتاب ٣/٦٢٩ .

(٥) الجزولية ٢٩٥ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١٢٥ .

(٧) الجزولية ٢٩٥ .

(٨) الشرح الكبير ٣/١١٢٥ .

وقوله : وإن كان مذكَّرَهُ على فِعالٍ فهو مثلُه[١] .

مثاله : حَسَنَةٌ وحِسانٌ[٢] .

قال سيبويه : " وأما ما جاء على (فَعَل) الذي جمعه فِعالٌ ، فإذا لحقته التاءُ للتـأنيثِ كُسِّر على (فِعالٍ) ، كما فُعِلَ ذلك بـ(فَعْل) "[٣] .

وقوله : وإن جاءَ على أَفْعَالٍ فهو بالألفِ والتّاءِ[٤] .

مثاله : أَبْطَالٌ في المذكَّرِ ، فتقولُ في المؤنَّثِ : بَطَلاتٍ جمعُ بَطَلَة[٥] .

وقوله : وهو في الصِّفاتِ أقلُّ مِن (فَعْل) كما كان في الأسماءِ[٦] .

وقال (**س**) : " وإنّما مُنع (فَعَلٌ) أن يطّرد اطِّراد (فَعْل) ، أنّه أقـلُّ في الكـلامِ مـن (فَعْلٍ) صفة ، كما كان أقلّ منه في الأسماءِ ، وهو في الصِّفةِ أيضاً قليلٌ "[٧] .

وقولـه : فَعْـل في القِلَّـةِ علـى أَفْعـال ، وبـالواوِ والنّـونِ ولم يجـاوزوهُ لقِلَّتـهِ في الصِّفات[٨] .

(**ش**) : " إنّما يجمعُ هذا بالواوِ والنّونِ في المذكَّرِ ، وبالألفِ والتّاءِ في المؤنَّثِ ، إلاّ أنّهم قالوا : مُرٌّ وأَمْرَارٌ ، وقالوا : رجل جُدٌّ للعظيمِ الجَـدِّ ، وهـو الحـظّ والبخـت ، ولا يجمعون إلا بالواوِ والنّونِ "[٩]، وقالوا : رجلٌ حُلْوٌ وقومٌ حُلْوُون ، ورجالٌ جُدُّون .

---

(١) الجزولية ٢٩٥ .

(٢) الشرح الكبير ٣/١١٢٥ .

(٣) الكتاب ٣/٦٢٨ .

(٤) الجزولية ٢٩٥ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١١٢٥ .

(٦) الجزولية ٢٩٥ .

(٧) الكتاب ٣/٦٣٠ .

(٨) الجزولية ٢٩٥ .

(٩) الشرح الكبير ٣/١١٢٥ ، وفيه : " رجل جَدٌّ " ، وهو خطأ .

قال سيبويه : " جعلوا فَعْلاً وفِعْلاً شريكين في أَفْعَال ، ومؤنّثه كمؤنَّثِ فِعْل "[1].

وقال في (جُدُّون) : " كما لم يجمعوا صِنْعٌ إلا كذلك "[2].

وقوله : فِعْلٌ : جاء في القِلَّةِ على أَفْعالٍ كثيراً[3].

مثاله : جِلْفٌ وأَجْلافٌ ، ونِضْوٌ وأَنْضاءٌ ، ونِقْضٌ وأَنْقاضٌ ، وإنّما يكون في هذا بدلاً من فِعَالٍ وفُعُولٍ - أعني - أَجْلافاً وأَنْقَاضاً وأَنْضَاءً[4]، وهو قليلٌ في الصِّفاتِ ، أعني : فِعْل .

وقوله : وعلى أَفْعُلٍ نادِراً[5].

مثاله : جِلْفٌ وأَجْلُف[6].

(**س**) : " وقال بعضُ العربِ : أَجْلُفٌ كما قالوا : أَذْؤُبٌ "[7] في ذيبٍ ، فأجراهُ مُجرى الأسماءِ .

وقوله : وبالواوِ والنّونِ[8].

قالوا : رُجُلٌ صِنْعٌ ، وقومٌ صِنْعُون ، ولم يجاوزوه[9].

قال (**س**) : " وليس شيءٌ مما ذكرنا يمتنعُ من الواوِ والنُّونِ إذا عنيت الآدميّين ، وقالوا : جِلْفُون ونِضْوُون "[10].

---

(١) الكتاب ٣/٦٣٠ .

(٢) الكتاب ٣/٦٣٠ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١١٢٥ .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١٢٥ ، بدون ذِكر المفرد .

(٥) الجزولية ٢٩٥ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١٢٥ .

(٧) الكتاب ٣/٦٢٩ .

(٨) الجزولية ٢٩٥ .

(٩) الشرح الكبير ٣/١١٢٥ .

(١٠) الكتاب ٣/٦٢٩،٦٣٠ .

وقوله : وإذا لَحِقتهُ الهاءُ لم يُجمعْ إلاّ بالألفِ والتّاءِ[1].

مثاله : نِضْوَةٌ ونِضْواتٌ ، وعِلْجَةٌ وعِلْجاتٌ[2][3].

وقوله : إلا ما جاء مِن قولِهم : عِلْجٌ في جمعِ عِلَجَةٍ[4].

قال (**س**) : " وقالوا : عِلْجٌ وعِلَجَةٌ ، فجعلوا كالأسماءِ ، كما كان العِلْجُ كالأسماءِ حين قالوا : أَعْلاجٌ "[5].

وقوله : فَعُلٌ : جاءَ في القلّةِ على أَفْعالٍ[6].

مثاله : نَجُدٌ وأَنْجادٌ ، ويَقُظٌ وأَيْقاظٌ[7]. والنَّجُدُ : المُجَرِّبُ[8].

(**ش**) : وقوله : " في القِلَّةِ ليس بصحيحٍ ، إنّما جاء فيه أَفْعالٌ "[9].

قال سيبويه بعد أن قال : إنّه لا يكسَّر كما يكسَّر أسماءٌ ، وإنّما يجمعُ بالواوِ والنّونِ : " وقد كسَّروا أحرفاً منه على أَفْعالٍ كما كسَّروا فُعْلاً وفِعْلاً . قالوا : نَجُدٌ وأَنْجادٌ ، ويَقُظٌ وأَيْقاظٌ "[10].

وقوله : وبالواوِ والنّونِ وبالألفِ والتّاءِ[11].

مثال ذلك : حَذُرُون وعَجُلُون ، ويَقُظُون ونَدُسون ، والنَّدُسُ : هو الذي يبحثُ عن

---

(١) الجزولية ٢٩٥ .

(٢) الشرح الكبير ٣/١١٢٥ .

(٣) ناقة علجة : كثيرة اللحم . القاموس (علج) .

(٤) الجزولية ٢٩٥ .

(٥) الكتاب ٣/٦٣٠ .

(٦) الجزولية ٢٩٥ .

(٧) الشرح الكبير ٣/١١٢٥ .

(٨) اللّسان (نجد) .

(٩) الشرح الكبير ٣/١١٢٥ .

(١٠) الكتاب ٣/٦٣٠،٦٣١ .

(١١) الجزولية ٢٩٥ .

الأخبارِ ويكونُ بصيراً بها[١]، وإن جاء مؤنّثٌ على فُعْلةٍ قلت : فُعَلاتٌ بالألفِ والتّاءِ .

وقوله : وفي الكثرةِ على فِعَالٍ ولا يكادُ يُكسَّرُ[٢].

" يشيرُ إلى قولهم : يِقاظٌ ، وليس كما قال : إنّما يِقاظٌ جمعُ يقظانٍ "[٣].

كذا قال (**شَ**) اتّباعاً لسيبويه ؛ لأنّه قال : " إنّه لم يكسَّرْ على فِعالٍ ولا فُعُولٍ "[٤].

لكن حكى أبو عمرو الشيباني[٥]: " يَقُظٌ ويقَاظٌ على فِعال "[٦]، وهو الذي قال (**شَ**) أنه جَمْعُ يقظان فلا حجّة فيه ، وكأنَّ السّببَ في ذلك أنّ (فَعُلَ) الذي هو اسمٌ لم يكسَّر على فِعالٍ إلاّ قليلاً ، نحو : رجلٌ ورِجالٌ ، وسبُعٌ وسِباعٌ ، وإنّما البابُ فيه أَفْعالٌ ، نحو : عَجُزٌ وأَعْجازٌ ، وعَضُدٌ وأَعْضادٌ ، فإذا لم يطّرد فِعالٌ في الأسماءِ ، وهي أكثر تصرُّفاً في التّكسيرِ فأحرى أن يوجدَ في الصِّفاتِ ، إذ هي أقلُّ تصرُّفاً ومعك عن التَّكسيرِ مندوحةٌ فيها وهي جمعُ السَّلامَة .

وقوله : وفَعِلٌ مثله[٧].

يعني مثلُ فَعُل ، وذلك فَزِعٌ وفَزِعُون[٨]، وقومٌ فَزِعُون ، ووَجِلٌ ، وقومٌ وَجِلُون . وقالوا : نَكِدٌ وأنْكادٌ[٩]، كما قالوا : أبْطالٌ وأَجْلافٌ وأَنْجادٌ ، فشبّهوا

---

(١) اللّسان (ندس) .

(٢) الجزولية ٢٩٥ .

(٣) الشرح الكبير ١١٢٦/٣ .

(٤) الكتاب ٦٣٠/٣،٦٣١ .

(٥) إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني الكوفي ، لغوي أديب ، من أشهر تصانيفه : كتاب الجيم ، والنوادر ، والنوادر الكبير ، وكتاب اللّغات ، وغريب الحديث ، وغريب المصنف . توفّي سنة (٢٠٦هـ) .
انظر : البغية ٤٣٩/١ ، الأعلام ٢٩٦/١ .

(٦) السيرافي ٤٨/٥ .

(٧) الجزولية ٢٩٥ .

(٨) الشرح الكبير ١١٢٦/٣ .

(٩) قال سيبويه : " و(فَعِل) بهذه المنزلة وعلى هذا التفسير ، وذلك قولهم : قوم فَزِعون ، وقوم فَرِقون ، وقوم وَجِلون ، وقالوا : نَكِد وأنكاد " . الكتاب ٦٣١/٣ .

هذا بالأسماءِ ؛ لأنّه على /٣٦٤/ زِنتها وعلى بنائها .

وقال الجرميّ : " فَرِحٌ وفرِحون وأفْراح جائزة ، ويقال : فِراحٌ .

قال الشاعر :

١٦٧) وُجُـوهُ الناسِ ما عُمِّـرْتَ بيضٌ طَليقـاتٌ وأنفُسُـهُمْ فِـراحُ[1]

قاله : سع "[2].

و لم يذكر المؤلِّفُ (فُعُلاً) في الصِّفاتِ .

قال (س) : " وأمّا (الفُعُل) فهو في الصِّفاتِ قليلٌ ، وهـو قولـك : جُنُـبٌ ، فمـن جمعَ من العربِ قال : أجنابٌ ، كما قالوا : أَبْطـالٌ ، فوافـقَ فُعُلٌ فَعَـلاً في هـذا ، كمـا وافقه في الأسماءِ ، وإن شئتَ قلت : جُنُبون ، كما قالوا : صَنَعون ، وقالوا : رَجُلٌ شُلُلٌ ، وهو الخفيفُ في الحاجةِ ، فلا يجاوزون شُلُلون "[3]. انتهى .

قال الأخفش : " في (جُنُبٍ) لغتان : في المفردِ تقولُ : جُنُبٌ ، وجنبانِ في التثنيـةِ ، وأجْنابٌ في الجمعِ ، ومنهم مَن يقول : جُنُبٌ للواحدِ والجمعِ ، قال الله تعالى : ﴿ **وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا** ﴾[4]، إلاّ أنّه كالمصدرِ "[5]. وقد كان ينبغي للمؤلِّفِ أن يذكره .

❑ ❑ ❑

(١) البيت من الوافر ، بلا نسبة في السيرافي ٥/٤٨ ، وشرح ابن يعيش ٥/٢٦ .

(٢) السيرافي ٥/٤٨ .

(٣) الكتاب ٣/٦٢٩ .

(٤) المائدة : ٦ .

(٥) السيرافي ٥/٤٨ .

بـــاب

[ما كان على أربعة أحرف][1]

قوله : جاءَ فِعالٌ في القلَّةِ على أَفْعِلَة[2] .

مثاله : أرديةٌ وأخمرةٌ في جمعِ رِداءٍ وخِمارٍ[3] .

وقالوا : حمارٌ وأحمرة ، وإزارٌ وأَزِرَّةٌ ، ومِثالٌ وأَمْثِلةٌ ، وفِراشٌ وأفْرِشَةٌ .

وقوله : ولم يجاوزوه[4] .

يعني إلى جمعِ كثرةٍ[5] .

وقوله : إنْ كان معتلَّ اللاّمِ[6] .

مثاله : أرْدِيَةٌ وأَغْطِيَةٌ[7] .

قال (**س**) : " وأمّا ما كان من بناتِ الياءِ والواوِ فإنــه لا يُجاوزُ بـه أدنى العـددِ كراهيةَ هذه الياءِ مع الكسرةِ والضّمّةِ لو ثقّلوا ، والياء مع الضمّةِ لو خفّفـوا ... وذلـك قولك : رِشاءٌ وأرْشِيَةٌ ، وسِقاءٌ وأَسْقِيةٌ ، وإناءٌ وآنِيةٌ ، وكِساءٌ وأَكْسِيَةٌ "[8] .

وإنّما قال من بناتِ الياءِ ؛ لأنّ هذه الهمزات منقلبةٌ من الواوِ والياءِ ؛ لأنّ قولـك : كساءٌ أصله كساوٌ ، ودليلُ ذلك قولهم : كسوت والكسوةُ ، والهمزةُ في سِقاءٍ بدلٌ من الياءِ ، والأصلُ سقاي ، وقعتِ الياءُ طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ ، فقلبت همـزةً ، ولـو جمعوا

---

(١) مطموس في الأصل ، وفي (ب) باب .

(٢) الجزولية ٢٩٧ .

(٣) الشرح الكبير ١١٢٧/٣ .

(٤) الجزولية ٢٩٧ .

(٥) الشرح الكبير ١١٢٧/٣ .

(٦) الجزولية ٢٩٧ .

(٧) الشرح الكبير ١١٢٧/٣ .

(٨) الكتاب ٦٠١/٣،٦٠٢ .

ذلك على مثالِ : حِمارٍ وحُمُرٍ ، لقالوا : سقٌ و كسٌ ، وذلك أنّ (فُعُلاً) من هذا البــابِ إذا أتى به على أصله وجبَ أن يكـونَ آخـرهُ واواً ؛ لانضمـامِ مـا قبلهـا ، فيقـال : كُسُـوٌ وسُقُوٌ ، ثمّ تقلبُ الواوُ ياءً ؛ لأنّه لا يقعُ في الأسماءِ اسمٌ آخـرهُ واوٌ قبلهـا ضمّـةٌ ، كمـا قالوا في (أُدْلُو) : أَدْلٌ ، فلما كان الجمعُ على (فُعُل) يؤديهم إلى هذا التغييرِ تجنّبوه . فإن قيل : فهلاّ جمعوه على لغةِ مَن يخفّف ؟. قيل له : إنّ الذي يخفّفُ إنّما يخفّف على المثقّلِ ، وقد عرّفتك ما يلزمُ المثقّل من التّغيير .

وقد قيل لأبي الحسنِ الأخفش[1] : " لِمَ لَمْ يجزْ أن نقولَ في لغةِ مَن خفَّف : عُطْيٌ ، والياءُ لا تعلُّ على هذا الوجه ؟. قال : لأنّ هذه لغةُ مَن يقول : علِمَ ، والأصلُ عندهــم التثقيلُ ، ولكنهم يخفّفــون ، والدليـلُ على أنّ الأصـلَ التّثقيـلُ أنهـم يقولـون : طُرفـتُ وعلِمتُ ، فيلزمون الكسرةَ والضمّةَ ، ولا يذهبون بها إلى حركةٍ أخرى ، ومعنـى قـول أبي الحسنِ أنّهم يقولون : طُرْف وعِلْم الرجل والثاني منهما ساكنٌ ، فـإذا كـان الفعلُ للمتكلِّم احتاجوا إلى تحرُّكِ الثّاني ، فيضمّون في (طُرفـتُ) ، ويكسـرون في (عِلمـتُ) ، فعُلم بذلك أنّهم ردّوه إلى الأصلِ "[2] .

وقوله : أو مُضاعَفاً[3] .

يعني مثل : عِنانٌ وأَعِنَّةٌ ، وكِنانٌ وأَكِنَّةٌ[4] ، للشيءِ الـذي يسـترك مـن مطرٍ أو بـردٍ أو حرٍّ ، قال :

١٦٨) أيُّنـا بـــاتَ ليــلةً بينَ غُصْنَينِ يُوبَلُ تحتَ عَينٍ كِنانُنا ظِلُّ بُرْدٍ مُرَحَّل[5]

و لم يقولوا فيها عننٌ ولا كننٌ ؛ لاستثقال التضعيفِ استغنوا بـأدنى العـددِ إذا كـان

---

(١) ليس في (ب) .

(٢) لم أعثر له على تخريج .

(٣) الجزولية ٢٩٧ .

(٤) الشرح الكبير ١١٢٧/٣ ، وفيه : " أكنّة وأعنّة " .

(٥) البيتان من مجزوء الخفيف ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في لسان العـرب ٣٦١/١٣ (كنـن) ، وبـلا نسـبة في جمهرة اللغة ١٦٦ .

أدنى العددِ يوجبُ الإدغامَ وهو الأخفُّ ، وكذلك سِنانٌ وأسِنَّةٌ ، وجِلالٌ وأَجِلَّةٌ .

" وذكر بعضهم : جِلالٌ وأجلّةٌ ، على أنّ جِلالاً واحدٌ وليس بجمعٍ لجلَّةٍ ولأجُلٍّ .

قال الشماخ :

١٦٩) ففرجتُ كربَ النفسِ عنّي بِحَلْفَةٍ كما قَدَّت الشَّقراءُ عنها جِلالَها[١]

أراد : جلَّها ، وهو واحدٌ "[٢].

وقوله : وشاذّاً على أَفْعُلٍ[٣].

مثاله : أَطْحُلٌ في الطِّحالِ ، وأذْرُعٌ في لغةِ مَن ذكَّرَ الذِّراعَ[٤][٥].

وقوله : وفي الكثرةِ على فُعُلٍ[٦].

مثاله : كِتابٌ وكُتُبٌ[٧] ، وحِمارٌ وحُمُرٌ ، وخِمارٌ وخُمُرٌ ، وإِزارٌ وأُزُرٌ ، وفِراشٌ وفُرُشٌ ، وعِيانٌ وعُيُنٌ . والعِيانُ : حديدةٌ تكونُ في متاعِ الفَدّانِ[٨] ، وهو الزوجُ بأداته[٩].

وقوله : ويجوزُ التَّخفيفُ[١٠].

أي : جائزٌ في كلِّ ما كان (فُعُل) أن يقالَ فيه : فُعْل ، فتقول : كُتْبٌ[١١] ورُسْلٌ ،

---

(١) البيت من الطويل ، للشماخ في السيرافي ٢٧/٥ ، واللسان (قضض) ، والخزانة ١٩٥/٣ .

(٢) السيرافي ٢٧/٥ .

(٣) الجزولية ٢٩٧ .

(٤) الجزولية ٢٩٧ .

(٥) هي لغة بعض عكل . قال ابن الأنباري : " وقد ذكّر الذراع بعض عكل " . المذكر والمؤنث ٣٠١ .

(٦) الجزولية ٢٩٧ .

(٧) الشرح الكبير ١١٢٧/٣ ، وفيه : (كُتُبٌ وعُيُنٌ) في جمع (كتاب وعِيَان) .

(٨) اللسان (عين) .

(٩) أظنه يعني : الثوران اللذان يقرنان فيحرث عليهما ، وهو تفسير أبي حنيفة للفدّان . اللّسان (فدن) .

(١٠) الجزولية ٢٩٧ .

(١١) الشرح الكبير ١١٢٧/٣ ، وفيه : أي جائز أن يقال : (عُيْنٌ وكُتْبٌ) .

وعُيْنٌ كأَبْيَضٍ وبُيْضٍ ، وأعْيسٍ وعُيسٍ ، ونحو ذلك ، وإنّما ثقّلوا الياءَ في (عُيُن) ؛ لأنّ الضمَّ على الياءِ أخفُّ منه على الواوِ .

وقوله : إلاّ أن تكونَ عينُه واواً فإنّه يجبُ[1] .

مثاله : خُوْنٌ في جمعِ خِوان[2] ، وبُوْنٌ في جمعِ بِوانٍ : وهو عمودُ الخيمةِ[3] ، ورُوْقٌ في جمعِ /٣٦٥/ رِواقٍ ، وإنّما خففوا هنا كراهيةَ الضّمةِ في الواوِ ، ألا ترى أنّهم قالوا : قوولٌ ، وقومٌ قولٌ ، فالتزموا التّخفيفَ مع أنّ الأصلَ الضَّمُّ ، كصُبُورٍ وصُبُرٍ ، وقد جاء التثقيلُ في الضرورة ، قال عدي بن زيد[4] :

١٧٠) قد حانَ لو صَحَوْتَ أن تُقْصِر ... وقد أَتَى لِما عَهِدْتَ عُصُرْ

١٧١) عَن مُبْرِقاتٍ بالبُرِينَ وتَبْدو ... بالأَكُفِّ اللاّمِعاتِ سُوُرْ[5]

وقوله : وفَعالٌ مِثلُه في جميعِ ذلك[6] .

مثاله : قَذالٌ وأقْذِلَةٌ وقُذُلٌ[7][8] ، وزَمانٌ وأزْمِنَةٌ ، ومَكانٌ وأمْكِنَةٌ ، ولا يجاوزونهما به ، وقالوا : فَدانٌ وأفْدِنَةٌ وفُدُون ، وكذلك سَماءٌ وأسْمِيَةٌ ، وغطاءٌ وأغطِيَةٌ ، وكرهوا

---

(١) الجزولية ٢٩٧ .

(٢) الشرح الكبير ١١٢٧/٣ .

(٣) اللّسان (بون) .

(٤) عدي بن زيد بن حماد بن زيد العِبادي التميمي ، توفي سنة ٣٥ ق هـ ، شاعر من دُهاة الجاهليين . الشعر والشعراء ١٣٥ ، الأعلام ٢٢٠/٤ .

(٥) البيتان من الكامل ، لعدي بن زيد .
سور : جمع سِوار . أبرقت المرأة : تحسنت وتعرضت . والبُرين : جمع برة ، وهو الخلخال أو الحلي .
والشاهد : تحريك الواو من (سور) بالضمّ على الأصل تشبيهاً للمعتلّ بالصحيح عند الضرورة .
انظر : الديوان ١٢٧ ، الكتاب ٣٥٩/٤ ، تحصيل عين الذهب ٥٨٧ ، والمقتضب ١١٣/١ ، والسيرافي ٢٨/٥ ، والمقرب ٥٧ ، وشرح شواهد الشافية ١٢١ ، وهمع الهوامع ٩٤/٦ ، وبلا نسبة في المنصف ٣٣٨/١ .

(٦) الجزولية ٢٩٧ .

(٧) الشرح الكبير ١١٢٨/٣ .

(٨) القَذال : جماع مؤخّر الرأس من الإنسان والفرس فوق فأس القفا ، والجمع أَقْذِلة وقُذُلٌ . اللّسان (قذل) .

بناءَ الأكثرِ هنا ؛ لاعتلالِ هذه الياء ، ولأنّها أقلُّ الياءاتِ احتمالاً وأضعفُها ، أي هي لامُ الفعلِ ، ولامُ الفعلِ أضعفُ من العينِ ؛ لأنّها طرفٌ ، والأطرافُ محلُّ التّغيير .

وقوله : سماءٌ وأسميةٌ ، يعني به المطر ، يقال للمطر : سَماءٌ وأسميةٌ ، من أقلِّ العَددِ ، وللكثيرِ : سميٌّ .

قال العجاج[(١)]:

١٧٢ تَلُفُّـهُ الأَرْواحُ والسُّـمِيُّ في دَفْءِ أرطأةٍ لَها حَنِيُّ[(٢)]

وقوله : وفُعَالٌ في القِلَّةِ على أَفْعِلَةٍ[(٣)].

مثاله : غُرابٌ وأغْرِبةٌ[(٤)]، وخُراجٌ وأخْرِجَةٌ ، وبُغَاثٌ وأبْغِثَةٌ ، وهي خُشاشُ الطيرِ ، وفيها لغاتٌ ثلاثٌ : بِغَاثٌ وبُغَاثٌ وبَغَاثٌ[(٥)]، وعلى ذلك رووا :

١٧٣ بُغاثُ الطَّيرِ أكثَرُها فِراخاً وأُمُّ الصَّقْرِ مقلاتٌ نَزورُ[(٦)]

وقوله : وفِعْلَةٍ[(٧)].

مثاله : غِلْمَةٌ[(٨)]، ولم يقولوا أَغْلِمَةٌ ، استغنوا بقولهم ثلاثةُ غِلْمَةٍ ، كما استغنوا بفتيةٍ عن أفتاءَ ، وقد يردُّونه في التّصغيرِ إلى قياسِ البابِ ، فيقولون :

---

(١) عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي ، أبو الشعثاء ، العجّاج ، توفّي سنة ٩هـ ، راجز مجيد ، من الشعراء . انظر : الشعر والشعراء ٣٩٧ ، الأعلام ٨٦/٤ .

(٢) البيت من الرجز ، للعجاج في ديوانه ١٥٢/١ ، والتكملة ١٦٤، ١٦٧ ، والممتع في التصريف ١٣٦/١ ، والمخصص ٤/٩، ١١٦ ، واللسان (سما) .

(٣) الجزولية ٢٩٧ .

(٤) الشرح الكبير ١١٢٨/٣ .

(٥) اللّسان (بعث) .

(٦) البيت من الوافر ، للعباس بن مرداس في ديوانه ٥٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥٤ ، واللسان (نزر) ، ولكثير عزة في اللسان (قلت) .

(٧) الجزولية ٢٩٧ .

(٨) الشرح الكبير ١١٢٨/٣ .

أغيْلِمةٌ ، وعلى هذا جاء أغيْلِمةُ بني عبد المطَّلِب .

وأَفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ من أبنيةِ القِلَّةِ في ذواتِ الأربعةِ ، نحو : حِمارٌ وأحْمِرةٌ ، وغَـزالٌ وأغْزِلَةٌ ، وغُرابٌ وأغْرِبةٌ ، وخرُوفٌ وأُخرِفَةٌ ، وغُلامٌ وغِلْمَةٌ ، وصبيٌّ وصِبْيَةٌ .

وأَفْعُلٌ وأَفعالٌ للأبنيةِ الثلاثيَّةِ ، وأرْحِيةٌ وأنْدِيةٌ شاذٌّ ، وكذلك جعل **(سٓ)** أخاً وإخوةً اسم جمعٍ[1].

وقوله : وفي الكثرةِ على فِعْلانٍ[2].

مثاله : غِلْمانٌ وغِرْبانٌ[3]، وذُبابٌ وأَذِبَّةٌ وذِبّانٌ .

وقالوا : حُوارٌ[4] وحيرانٌ ، ويقال : حِوار وحِيران ، اتّفقا في الجمع الكثير كما اتّفقا في أَفْعِلَةٍ ، تقول : أحْوِرةٌ فيهما ، وكذلك خَراجٌ وخِرْجانٌ ، وبُغاثٌ وبِغْثانٌ ، وغُلامٌ وغِلْمانٌ .

وقوله : وفُعْلانٍ[5].

مثاله : زُقّانٌ في جمعِ زِقَاق[6].

وقال بعضُهم : حُوارٌ وحُورَان[7].

وقال بعضُهم : رُقَاق ورُقّان ، يعني : الرُّقاقُ من الخبز ، ولم يجئ من فُعَالٍ على فُعْلان إلاّ هذا ، فهو قليلٌ جدّاً ، والبابُ فيه فِعْلان .

---

(١) الكتاب ٦٢٥/٣ .

(٢) الجزولية ٢٩٧ .

(٣) الشرح الكبير ١١٢٨/٣ .

(٤) الحُوار : ولد الناقة من حين يوضع إلى أن يعظم ويفصل . اللّسان (حور) .

(٥) الجزولية ٢٩٧ .

(٦) الشرح الكبير ١١٢٨/٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٦٠٤/٣ ، والأصول ٦/٣ .

وقوله : وجاءَ فُعْلٌ في مضاعَفِهِ نادراً[1] .

مثاله : ذُبٌّ في جمعِ ذُبابٍ[2] .

وجاء أيضاً في غيرِ المضاعفِ نادراً ، قالوا : قُرادٌ وقُرُدٌ ، حكاها سيبويه[3]. وقالوا : جعلوه موافقاً لِفعال[4] .

وقوله : وفَعِيلٌ في القِلَّةِ على أفْعِلَةٍ[5] .

مثاله : أَرْغِفَـةٌ في جمـعِ رَغِيـفٍ[6]، وجَـرَبٌ وأَجْرِبـةٌ ، وكَثيـبٌ وأَكْثِبـةٌ ، ونَصيـبٌ وأَنْصِبَةٌ ، وخَميسٌ وأَخْمِسةٌ ، ورَبِيعٌ وأَرْبِعَةٌ .

(**سٓ**) : " وأمّا ما كان فَعِيلاً فإنّه في أدنى العددِ بمنزلةِ فِعالٍ وفُعـالٍ ؛ لأنّ الزّيـادةَ التي فيه مدَّةٌ ، كما أنّ الزّيادةَ فيهما مدَّةٌ ، ولم تجئ اليـاءُ في فَعِيـلٍ لتُلحـقَ بنـاتُ الثّلاثـةِ ببناتِ الأربعةِ ، كما لم تجئ الألفُ في فُعالٍ وفِعالٍ لذلك ، وهو بعدُ في الزّنةِ والتّحريكِ والسُّكُونِ مثلُهما ، فهنَّ أَخَواتٌ "[7] .

وقوله : وفِعْلَةٍ[8] .

مثاله : صَبِيٌّ وصِبْيةٌ[9] .

قال سيبويه : " ولم يقولوا : أَصْبِيَةٌ ، استغنوا بـ(صِبْيةٍ) عنها "[10] .

---

(١) الجزولية ٢٩٧ .

(٢) الشرح الكبير ١١٢٨/٣ .

(٣) الكتاب ٦٠٤/٣ .

(٤) الكتاب ٦٠٤/٣ .

(٥) الجزولية ٢٩٧ .

(٦) الشرح الكبير ١١٢٨/٣ .

(٧) الكتاب ٦٠٤/٣ .

(٨) الجزولية ٢٩٧ .

(٩) الشرح الكبير ١١٢٨/٣ .

(١٠) الكتاب ٦٠٥/٣ .

وقوله : وشاذّاً على أفْعُلٍ[1] .

مثاله : أَجْنُنٌ في جمعِ جَنِينٍ ، ويُروى : جبينٌ وأجبنةٌ – بالباءِ – ، قال :

174) حتّى رمَى مَجهولَهُ بالأجْنُنِ[2]

وقوله : وفي الكثرةِ على فُعْلانَ[3] .

مثاله : رُغْفَانٌ[4] ، وجُرْبانٌ وكُثْبانٌ وقُضْبانٌ ، ومن ذواتِ الياءِ والواوِ كذلك قالوا : قَريٌّ وقُرْيانٌ وأَقْرِيةٌ ، والقَرْيُ : مسيلُ الماءِ إلى الروضةِ[5] ، ومثله : سَرْيٌ وأَسْرِيَةٌ وسُرْيانٌ ، والسَّريُّ : النّهرُ[6] ، ومن المضاعفِ : حَزيزٌ وأحِزَّةٌ وحُزّانٌ وحِزّانٌ[7] .

وقوله : وفُعُلٌ[8] .

مثاله : صَلِيبٌ وصُلُبٌ ، ورَغِيفٌ ورُغُفٌ[9] ، وسَريرٌ وسُرُرٌ وأَسِرَّةٌ ، وقَليبٌ وأَقْلِبةٌ وقُلُبٌ ، وكَثِيبٌ وكُثُبٌ ، وقَضيبٌ وقُضبٌ ، وأَفِيلٌ وأُفُلٌ ، وعَصِيبٌ وعُصُبٌ ، وعَسِيبٌ وعُسُبٌ[10] .

وقوله : وعلى أَفْعِلاءَ[11] .

مثاله : أنْصِباءُ في نَصِيبٍ[12] ، وخَمِيسٌ وأخْمِساءُ ، ورَبيعٌ وأَرْبِعاءُ .

---

(1) الجزولية ٢٩٧ .

(2) سبق تخريجه ص٢٣ .

(3) الجزولية ٢٩٧ .

(4) الشرح الكبير ٣/١١٢٩ .

(5) اللّسان (قري) .

(6) اللّسان (سري) .

(7) الحَزيزُ من الأرض : موضع كثرت حجارته وغلظت كأنها السكاكين . اللّسان (حزز) .

(8) الجزولية ٢٩٧ .

(9) الشرح الكبير ٣/١١٢٩ .

(10) العسيب : جريدة من النخل مستقيمة ، دقيقة يكشط خُوصها . اللّسان (عسب) .

(11) الجزولية ٢٩٧ .

(12) الشرح الكبير ٣/١١٢٩ .

وقوله : وعلى فُعْلانَ[1] .

مثاله : قَضِيبٌ وقُضْبانٌ ، وظَليمٌ وظُلْمانٌ[2] ، وفَصِيلٌ وفُصْلانٌ ، وعَرِيضٌ وعُرْضانٌ ، والعَرِيضُ : التيسُ[3] .

قال الشاعر :

١٧٥ ما بالُ زيدٍ لحيـةُ العريضُ مُبْرَنْتِياً كالخززِ المريضِ[4]

والظَّليمُ : ذكرُ النَّعامِ[5] .

وقالوا : حزيزٌ وحِزّانٌ /**٣٦٦**/ في المضاعفِ .

وقالوا في المعتلِّ : صبيٌّ وصِبْيانٌ .

وقوله : وعلى فِعالٍ[6] .

مثاله : فَصِيلٌ وفِصالٌ[7] ، شبّهوه بالصِّفةِ ، كـ(ظَريفٍ وظِـرّافٍ) ، وقـالوا : فَصيلَـةٌ كـ(ظَريفَةٍ) .

قال (**س**) : " وقالوا : (إفالٌ) ، شبَّهوه بـ(فِصالٍ) ، حيث قالوا : أَفِيلةٌ "[8] .

وقوله : وعلى فَعائِلَ[9] .

---

(١) الجزولية ٢٩٧ .

(٢) الشرح الكبير ١١٢٩/٣ .

(٣) اللّسان (عرض) .

(٤) الرجز بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٦٩٠/٢ ، ولسان العرب ١٧٥/٧ (عرض) .

(٥) اللّسان (ظلم) .

(٦) الجزولية ٢٩٧ .

(٧) الشرح الكبير ١١٢٩/٣ ، وفيه : " فِصَال في جمع فصيل " .

(٨) الكتاب ٦٠٥/٣ .

(٩) الجزولية ٢٩٧ .

مثاله : قَبائلُ في جمعِ قَبيلٍ[1] ، وأفِيلٌ وأفَائلُ ، وهي حاشيةُ الإبلِ ، وهو نادرٌ[2] .

كما قالوا : رَقُوبٌ ورقَائبُ .

وقوله : ورُبّما فَتَحُوا عَينَ فُعُلٍ في مضاعفِه ، والأعرفُ الضَّمُّ[3] .

مثاله : سُرُرٌ في جمعِ سَريرٍ ، وجُدُدٌ وجُـدَدٌ في جمـعِ جَدِيـدٍ ، وهـذا قيـاسٌ في هـذا النّحوِ عند النّحويين مطّرِدٌ ، وبذلك رُدَّ قولُ يعقوبٍ[4] وغيره في قولهم : ثيـابٌ جُـدُدٌ ، ولا يقال : جُدَدٌ ، إنّما الجُدَدُ : الطرائقُ[5] ، فإنّ الفتحَ في جُدَدٍ جمعُ جديدٍ جائز على مـا ذكرناه ، ولكن لم يعرفه يعقوب . قاله (**شٓ**)[6] .

قلت : لا أدري من أين أخذ الأستاذ هذا قياساً ؟.

قال (**فآ**) : " وحكى أبو زيد وأبو عبيدة أنّ ناساً فتحوا الثّاني من سُرُر "[7] ، فمـا قاله أبو موسى هو الحقّ .

وقوله : وفُعُولٌ في القِلَّةِ على أَفْعِلَةٍ[8] .

مثاله : عَمُودٌ وأعْمِدَةٌ[9] ، وقَعودٌ وأقْعِدَةٌ ، وخَروفٌ وأَخْرِفةٌ ، وذلـك أنّهـم جعلـوه

(١) الشرح الكبير ٣/١١٢٩ .

(٢) الكتاب ٣/٦٠٥ .

(٣) الجزولية ٢٩٧ .

(٤) يعني ابن السكيت ، وهو يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف بن السّكيت ، توفي سنة ٢٤٤هـ ، إمـام في اللغة والأدب ، من كتبه : إصلاح المنطق ، والألفاظ والأضداد ، والقلب والإبدال .. وغيرهـا . انظـر : البغية ٢/٣٤٩ ، الأعلام ٨/١٩٥ .

(٥) قال يعقوب بن السكيت : " وتقول : هذه ثياب جُدُدٌ ، ولا يقال : جُدَد ، إنّمـا الجُـدَد الطرائـق . قـال تعالى : ﴿ **وَمِنَ الجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ** ﴾ ، أي : طرائق " . إصلاح المنطق ١٦٧ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١٢٩ .

(٧) التكملة ١٦٦ .

(٨) الجزولية ٢٩٧ .

(٩) الشرح الكبير ٣/١١٢٩ .

كـ(فَصيلٍ) ؛ لأنّهما في الزِّنةِ والسُّكونِ والحركةِ وعِدّةِ الحروفِ على شكلٍ واحد .

قوله : وجاء في بناتِ الواوِ منه أَفْعالٌ[1] .

مثاله : فِلوٌ وأفْلاء[2][3] وفِلاء وفُلِي وفِلِيٌّ ، وهو على فُعُول ، وعَدُوٌّ[4] وصفٌ ، ولكنّه ضارعَ الاسمَ حتى قالوا : هذا عَدُوٌّ لزيدٍ ، ومررتُ بعَدُوٍّ لزيدٍ ، وإن لم يكن قبله منعوتٌ ، وكان البابُ فيه أن يُجمعَ بالواوِ والنّونِ ؛ لأنّ (فُعُولاً) إذا كان صفةً لمن يعقل كان جُمِع بالواوِ والنّونِ ، كقولك : عفوٌّ وعَفُوّون .

وقوله : وفي الكثرةِ على فِعْلان[5] .

مثاله : قِعْدان في جمعِ قَعُود[6] ، وخِرْفان في جمعِ خَرُوفٌ ، وعُودٌ وعِيدانٌ خالفت فَعِيلاً ؛ وذلك أنّ فَعِيلاً يُجمعُ على فِعْلان ، وفِعالاً على فَعْلان ، وفُعُولٌ بمنزلةِ فُعال .

وقوله : وفُعُلٍ[7] .

مثاله : عُمُدٌ في جمعِ عَمُودٍ[8] ، وزُيودٌ وزُيدٌ ، وقُدومٌ وقُدْمٌ .

وقوله : وعلى فَعائِل[9] .

مثاله : جَزُورٌ وجزائِر فيمن ذكّر[10] ، وقَدُومٌ وقَدائِم ، حكاه سيبويه ، قال :

---

(١) الجزولية ٢٩٧ .

(٢) الشرح الكبير ١١٢٩/٣ ، وفيه : " أفلاء " .

(٣) الفِلْو والفَلُوُّ والفُلُو : الجحش والمهر إذا فطم . اللّسان (فلا) .

(٤) انظر : الكتاب ٦٠٨/٣ .

(٥) الجزولية ٢٩٧ .

(٦) الشرح الكبير ١١٣٠/٣ .

(٧) الجزولية ٢٩٧ .

(٨) الشرح الكبير ١١٣٠/٣ .

(٩) الجزولية ٢٩٧ .

(١٠) الشرح الكبير ١١٣٠/٣ .

" وقالوا : قَدَائِم ، كما قالوا : شَمائِل في الشِّمال ، وقالوا : قُلُصٌ وقَلائِص "[1].

وقوله : والـمُؤَنَّثُ من البابِ بغَيرِ هاءٍ[2].

يعني فيما هو على أربعةِ أحرُفٍ ثالثُه حرفُ لينٍ .

مثاله : عِقابٌ وأَعْقُبٌ ، ولِسانٌ وأَلْسُنٌ في مَن يؤنِّثُ اللِّسان[3]، ومَن ذكَّرها قال : أَلْسِنَةٌ ، وهي لغةُ القرآنِ العظيمِ[4][5].

وعِنَاقٌ وأَعْنُقٌ .

قالوا : ذِراعٌ وأذْرُعٌ ، حيث كانت مؤنَّثةً[6]، وإن عنوا الأكثر ، وقالوا : كُرَاعٌ وأَكْرُعٌ ، وأَتَانٌ وأُتْنٌ ، وقالوا : يَمِينٌ وأَيْمُنٌ ؛ لأنّها مؤنَّثةٌ .

قال أبو النّجم[7]:

١٧٦) .... يَأتِي لها مِن أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ[8]

وقوله : وعلى أَفْعَالٍ .

مثاله : أَيْمانٌ في جمعِ يمين[9].

---

(١) الكتاب ٦٠٨/٥ .

(٢) الجزولية ٢٩٧ .

(٣) انظر : المذكر والمؤنث للفراء ٦٤ ، وللمبرد ١٠٣ ، ولابن الأنباري ٣٨٧،٣٨٨،٣٨٩ .

(٤) وردت في آيات كثيرة ، منها قوله تعالى : ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ** ... ﴾ [الروم : ٢٢] .

(٥) الشرح الكبير ١١٣٠/٣ .

(٦) انظر : المذكر والمؤنث للفراء ٦٨ ، وللمبرد ٩٤،٩٥ ، ولابن الأنباري ٣٩٧ .

(٧) الفضل بن قدامة العجلي ، أبو النجم من بني بكر بن وائل ، توفي سنة ١٣٠هـ ، من أكابر الرّجّاز . انظر : الشعر والشعراء ٤٠٥ ، الأعلام ١٥١/٥ .

(٨) الديوان ٥١ ، والكتاب ٢٢١/١ ، والمنصف ٦١/١ .

(٩) الشرح الكبير ١١٣٠/٣ .

قال الله تعالى : ﴿ **وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الأَيْمَانَ** ﴾[1]، وقال : ﴿ **وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ** ﴾[2].

(سٓ) : " وقالوا : أَيْمانٌ ، فَكَسَّرُوها على أَفْعَالٍ كما كسّروها على أَفْعُلٍ إذا كان لِما عدده ثلاثة أحرف "[3].

يعني أَفْعَالاً وأَفْعُلاً ، وهما جمع الثُّلاثي ، وقد يكون في الثّلاثي ما يجتمع فيه أَفْعَالٌ وأَفْعُل ، كقولك : أَفْراخٌ وأَفْرُخٌ .

وقوله : وأَفْعِلَةٍ[4].

مثاله : أَسْمِيةٌ في جمعِ سَماءٍ ، وهي السَّحابُ[5].

(سع) : " إن قال قائلٌ : لِمَ قالوا : أَسْمِيةٌ ، والسَّماءُ مؤنَّثةٌ من ﴿ **السَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ** ﴾[6]، ومن السَّماءِ الّتي هي المطرُ ، يقال : أصابها سَماءٌ ، أي : مطر ؟.

قيل : قد تُذكَّر السّماءُ ، قال الله تعالى : ﴿ **السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ** ﴾[7].

وقال بعضهم : إنّما ذكّره على تأويلِ السَّقفِ ، كقوله تعالى : ﴿ **وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفاً مَحْفُوظاً** ﴾[8].

وقال بعضهم : ذكّره لأنّ السّماءَ جمعٌ كجمعِ الجنسِ ، وأصله سَماءةٌ للواحدِ ، وسَماءٌ للجمع ، وقد ذكره سيبويه في جملةِ المذكّرِ ، فقال : " وذلك

---

(١) المائدة : ٨٩ .

(٢) النساء : ٣ .

(٣) الكتاب ٥/٦٠٧ .

(٤) الجزولية ٢٩٧ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١١٣١ .

(٦) البروج : ١ .

(٧) المزمل : ١٨ .

(٨) الأنبياء ٣٢ .

قولك : سَماءٌ وأَسْمِيةٌ ، وعطاءٌ وأَعْطِيَة "[1].

وذكره في هذا الموضع مع المؤنَّثِ أيضاً في هذا الفصلِ ، وقال : جاؤوا به على الأصل ، أي : جاؤوا به على ما يجب للمذكَّر ، والمذكَّرُ هو الأصلُ ، فيجوزُ أن يكونَ (سٓ) ذكره في الموضعين ؛ لأنّه يذكَّرُ ويؤنَّثُ[2] ، واختاروا في جمعِه في الموضعين أَسْمِيَةً ، كراهةً لأَفْعُل ؛ لأنّها تعتلُّ إذا قلنا : أسم ، يا هذا كـ(أدلٍ) و(أيْدٍ) ، فعدلوا إلى ما لا يعتلّ " .

وقوله : وفي الكثرةِ على فُعُولٍ[3].

مثاله : عُنُوقٌ في جمعِ عِناقٍ[4].

وقال بعضهم : سَماءٌ وسُمِيٌّ[5].

قال أبو نخيلة[6]:

١٧٧) /٣٦٧/ كَنْهَوَرٌ كان من أعْقابِ السُّمِي[7]

الكَنْهوَر : الغيم المتراكب .

(فآ) : " قالوا : سُمِيٌّ في السّماءِ التي هي المطر ، فأمّا الـمُظِلَّةُ للأرضِ فلا تُكسَّر ، استُغني عن التكسيرِ بالألفِ والتّاءِ في (السّمواتِ) ، قال :

---

(١) الكتاب ٦٠٦/٣ .

(٢) انظر : المذكّر والمؤنث للفراء ٩١ ، وللمبرد ١٠٩ .

(٣) الجزولية ٢٩٧ .

(٤) الشرح الكبير ١١٣١/٣ .

(٥) انظر : المذكر والمؤنث للمبرد ١٠٩ .

(٦) يعمر أبو نخيلة الراجز ، وإنّما كنّي أبا نخيلة ؛ لأنّ أمّه ولدته إلى جنب نخلة ، وهو من بني حِمّان بن كعب بن سعد . انظر : الشعر والشعراء ٤٠٤ .

(٧) البيت من الرجز ، لأبي نخيلة السعدي .

الأعقاب : جمع عقب لآخر الشيء . عنى أنه سحاب ثقل بالماء ، فأتى لذلك آخر السحاب ، لثقله .

الكتاب ٦٠٦/٣ ، السيرافي ٣٠/٥،٣١ ، التكملة ١٦٤ ، المخصص ٣/٩ ، اللسان (كنهر) ، وبلا نسبة في المنصف ٦٨/٢ .

١٧٨) تَلُفُّــهُ الأَرْواحُ والسُّــمِـيُّ[١] ....

وقالوا : أَسْمِيةٌ ، فجاؤوا بها على بناءِ ما كان مثلها من المذكّرِ "[٢][٣]. وقال : " وقولُ أميّة[٤] :

١٧٩) .... سَماءُ الإلَهِ فَوْقَ سَبعِ سَمائيا[٥]

كأنّ سيبويه لم يعتدّ به ؛ لأنّه ضرورة ، والسّماءُ واحــدةٌ بدليـلِ قولهـم : سُـميَّةٌ في التَّصغيرِ ، ولا تكونُ على حدِّ جرادَةٍ وجرادٍ ؛ لأنّ تلك إذا حُقِّـرت لا تلحقهـا التّـاءُ في زعمِ قومٍ ؛ لئلاّ يلتبس بالواحدِ ، كما لم يذكّر على لفظه ؛ لئلاّ يلتبسَ بالجمعِ " .

وقوله : وجاء منه على فَعائِل[٦].

مثاله : عجائِزٌ[٧] في جمعِ عجوزٍ ، وشَمائلٌ في جمعِ شِمَال .

قال (**سٓ**) : " قالوا : شَمائلٌ كرسالةٍ ورسائلٍ ، إذ كانت مؤنّثةً مثلَها "[٨].

---

(١) سبق تخريجه ص٢٨٢ .

(٢) التكملة ١٦٧،١٦٨ .

(٣) بعده في (ب) : وقال في التذكرة : أن (السماء ذات البروج) لا تكسر ، وهو قول سيبويه ، وقال : ...

(٤) أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ، توفّي سنة ٥هـ ، شاعر جاهلي حكيم . انظر : الشعر والشعراء ٣٠٥ ، الأعلام ٢٣/٢ .

(٥) هذا شطر بيت من الطويل ، لأمية بن أبي الصلت ، وصدره :

لـه مـا رأتْ عـينُ البصـيرِ وفَوْقَـهُ ....

الشاهد فيه : أنه جمع (سماء) على سمائي على فعائل ضرورة ، وكان ينبغي أن يقول : سمايا . الديوان ٨٨ ، شرح أبيات سيبويه ٢٠٣/٢ ، وتحصيل عين الذهـب ٤٨٩ ، والمسـائل العضديـات ٤٥ ، والمقتضب ١٤٤/١ ، والمنصف ٦٦/٢،٦٨ ، والخصائص ٢١١،٢١٢ ، والممتع في التصريـف ٥١٣/٢ ، وخزانة الأدب ٢٤٤/١،٢٤٧ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣١٥/٣ .

(٦) الجزولية ٢٩٧ .

(٧) الشرح الكبير ١١٣١/٣ .

(٨) الكتاب ٦٠٦/٣،٦٠٧ .

وقوله : وفُعُلٍ[1] .

مثاله : عُجُزٌ[2] في جمعِ عَجُوزٍ ، وقالوا : شِمالٌ وشُمُلٌ على قياسِ جِدارٍ وجُدُرٍ .

وأنشد سيبويه قولَ الشّاعر :

١٨٠) " طِرْنَ انْقِطاعَةَ أوْتارٍ مُحَظْرَبَةٍ في أقْوُسٍ نازَعَتْها أيْمُنٌ شُمُلا "[3][4]

يصفُ طيراً ثارت من مكان إلى مكان ، وتفرَّقت في الطّيران ، فشبَّهها في التّفرقِ بأوتارٍ محكمةِ الشَّدِّ انقطعت في المدِّ ، والذي يمدّ القوسَ تنازعُ يمينُه فيها شمالَه ؛ لأنّ كلَّ واحدةٍ من اليدينِ تمدُّ على خلافِ جانبِ الأخرى ، كأنّهما تتنازعانِ القوسَ .

وذكر أبو حاتم : " أنّه يقالُ : عَنَاقٌ[5] وعُنُقٌ وعُنْقٌ - بالتّخفيفِ - " .

وقوله : وفِعالٌ[6] .

مثاله : قِلاصٌ[7] .

وقوله : وفِعْلانٌ[8] .

مثاله : عِقْبانٌ[9] .

---

(١) الجزولية ٢٩٧ .

(٢) الشرح الكبير ١١٣١/٣ .

(٣) الكتاب ٦٠٦/٣، ٦٠٧ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للأزرق العنبري .

المحظربة : الشديدة المحكمة الفتل .

الكتاب ٦٠٧/٣ ، وتحصيل عين الذهب ٥٤١ ، والإنصاف ٤٠٥/١ ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب ١٣٣ ، واللسان (شمل) ، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٣٠/٢ .

(٥) العَناق : الأنثى من أولاد المعز . اللّسان (عنق) .

(٦) الجزولية ٢٩٧ .

(٧) الشرح الكبير ١١٣١/٣ .

(٨) الجزولية ٢٩٧ .

(٩) الشرح الكبير ١١٣١/٣ .

وقوله : وبالهاءِ في القِلَّةِ والألفِ والتّاءِ[1] .

مثاله : رِسالاتٌ وسَفِيناتٌ[2]، وكِنانـاتٌ وعِمامـاتٌ ، وجنـازاتٌ ، وذُؤابـةٌ وذُؤاباتٌ ، وقُزَازَةٌ وقُـزَازاتٌ ، وذُبّـانٌ وذُبابـاتٌ ، وحَمُولَـةٌ وحُمُـولاتٌ ، ورَكُوبَـةٌ ورُكُوباتٌ .

وقوله : وفي الكثرةِ على فَعَائِل[3] .

مثاله : رَسَائِلٌ وسَفائِنٌ[4]، وسَحائبٌ ، وقَبيلةٌ وقَبائِلٌ ، وكَتِيبَةٌ وكَتـائِبٌ ، وجَنـازَةٌ وجَنـائِزٌ ، وحَمامَـةٌ وحَمـائِمٌ ، ودَجاجَـةٌ ودَجـائِجٌ ، وذُؤَابَـةٌ وذَوائِـبٌ ، وصَحـائِفٌ في صَحِيفَةٍ ، وذُبابَةٌ وذَبائِبٌ ، وحَمولَةٌ وحَمائِلٌ ، وحَلُوبَةٌ وحَلائِبٌ .

(**سَ**) : " لأنّ فَعُولةً بمنزلـةِ فَعِيلَـةٍ في الزِّنَـةِ والعـدّةِ وحـرف المـدِّ "[5]، يعـني عِـدّةَ الحروفِ ، وأنّ حرفَ المدِّ ثالثٌ ، وأمّا الزِّنةُ فـلأنّ فَعُولَـةً متحرّكـانِ وسـاكنٌ ، وفَعِيلـة كذلك ، فالوزنُ واحدٌ .

وقوله : وعلى فُعُلٍ[6] .

مثاله : سُفُنٌ[7]، وصَحِيفةٌ وصُحُفٌ ، وهو قليلٌ شبّهوهُ بـ(قَليبٍ وقُلُبٍ) ، كأنّهم لم يعتدّوا بالياءِ .

وقوله : وبإسقاطِ الهاءِ[8] .

---

(١) الجزولية ٢٩٧ .

(٢) الشرح الكبير ١١٣١/٣ .

(٣) الجزولية ٢٩٧ .

(٤) الشرح الكبير ١١٣١/٣ .

(٥) الكتاب ٦١١/٣ .

(٦) الجزولية ٢٩٧ .

(٧) الشرح الكبير ١١٣٢/٣ .

(٨) الجزولية ٢٩٧ .

مثاله : سَفِينةٌ وسَفِينٌ ، وحَمامَةٌ وحَمامٌ[1] ، ودَجاجَةٌ ودَجاجٌ ودَجاجاتٌ .

وبعضهم يقولون : دِجاجَةٌ ودِجاجٌ ودِجاجاتٌ ، وأَطاءَةٌ وأَطاءٌ وأَطاءاتٌ ، وشَعيرةٌ وشَعيرٌ وشَعيراتٌ . ومثله من بناتِ الياءِ والواوِ : رَكِيَّةٌ ورَكِيٌّ ، ومَطِيَّةٌ ومَطِيٌّ ، ورَكِيّاتٌ ومَطِيّاتٌ ، ومُرارَةٌ ومُرارٌ ومُراراتٌ ، وثُمامَةٌ وثُمامٌ وثُماماتٌ[2]، وعَظاءَةٌ وعَظاءٌ وعَظاءَاتٌ[3]، وصَلاءَةٌ وصَلاءٌ وصَلاءَاتٌ[4].

(سع) : " هذا الذي ذكره (ش) من الأجناسِ بمنزلةِ تمرةٍ وتَمرٍ ، وهو زائدٌ على ثلاثةِ أحرفٍ ، ولا فرقَ بين ما قلَّتْ حروفُه أو كَثُرت من ذلك .

وقوله : أَطاءَةٌ وأَطاءٌ ، لا أعلمُ أحداً ذكر آضاءً بالمدِّ غيرُه ، وكلّ يقول : أَضاءَةٌ وأَضًى ، كحَصَاةٍ وحصًى ، وذكره أيضاً هو مقصورٌ ، أو مدُّهُ نادرٌ "[5].

ولفظُ سيبويه هنا " وكلُّ شيءٍ كان واحداً لمذكَّرٍ لم يقعْ على الجميعِ ، فإنّ واحدَه وإيّاه بمنزلةِ ما كان على ثلاثةِ أحرفٍ مِمّا ذكرنا ، كثُرت حروفُه أو قلَّت "[6].

يعني أنّ اسمَ الجنسِ واحدٌ مذكَّرٌ ، وهو يقعُ على الجميعِ ؛ لأنّ الجنسَ جمعٌ .

وقوله : (وإيّاهُ) كنايةٌ عن الجمعِ الذي ذكره ، كأنّه قال : فإنّ واحدَه وجمعَه مِمّا زاد على الثّلاثةِ ومن الثّلاثةِ سواء .

❒ ❒ ❒

(١) الشرح الكبير ١١٣٢/٣ .

(٢) الثُّمام : شجر ، واحده ثُمامة . اللّسان (ثمم) .

(٣) العَظايَة : دويبة كسامّ أبرص . القاموس (عظي) .

(٤) الصَّلاءة : مُدُقُّ الطّيب . اللّسان (صلا) .

(٥) السيرافي ٣٥/٥ .

(٦) الكتاب ٦١٢/٣ .

بــاب

[جمع ما كان على أفْعَل][1]

قوله : أَفْعَلُ اسماً يجمعُ على أفاعِلٍ[2] .

مثاله : أحمدُ وأَحامِدُ[3] ، وأفكل وأفاكل .

وقوله : فإن استوفى الشُّروطَ[4] .

يعني شُروطَ جمعِ الاسمِ بالواوِ والنّونِ[5] جُمعَ بها . وكان حقُّه أن يقولَ : فإن استوفى الشُّروطَ جازَ جمعُه بالواوِ والنّونِ في القِلَّةِ غالباً ؛ لأنّ بابَ الجمعِ بالواوِ والنّونِ إنّما هو القلَّةُ ، وإن كان قد يجيءُ في غيرِ ذلك[6][7] .

وقوله : وصِفَةٌ مقرونةٌ بـ(مِن) لفظاً أو معنًى لا يُثنَّى ولا يُجمعُ[8] .

مثاله : زيدٌ أفضلُ من[9] عمرٍو ، والزّيدان أفضلُ من عمرٍو ، والزَّيدونَ أفضلُ من عمرٍو ، وقد تقدّمَ في بابِ التّثنيةِ حُكمُهُ .

وقوله : وصِفَةٌ مؤنّثِه الفُعْلَى على أَفَاعِلَ[10] .

---

(١) في الأصل والجزولية ٢٩٩ : (باب) .

(٢) الجزولية ٢٩٩ .

(٣) الشرح الكبير ١١٣٣/٣ .

(٤) الجزولية ٢٩٩ ، بعده : " **جازت الواو والنون** " .

(٥) بعده في (ب) : والياء والنّون .

(٦) الشرح الكبير ١١٣٣/٣ .

(٧) جمعا التصحيح بابهما القلّة ، وقد يفيدان الكثرة . انظر في هذا : الكتاب ٤٩١/٣ . أما المبرد فقد نصّ على أنّهما يفيدان القلّة ؛ لأنّهما على منهاج التثنية . انظر : المقتضب ١٥٤/٢ .

(٨) الجزولية ٢٩٩ ، وليس فيها (**لا يثنى**) .

(٩) الشرح الكبير ١١٣٣/٣ ، وفيه : " زيدٌ أفضل منك " .

(١٠) الجزولية ٢٩٩ ، وبعده : " ... **فإن استوفى الشروط جازت الواو والنّون** " .

مثاله : الأكابرُ والأصَاغِرُ[1] ، والأراذِل /٣٦٨/ .

وقوله : ومؤنَّثه على الفُعَلِ[2] . كأنّهم شبَّهوا فُعْلى بـ(فُعْلَةٍ)[3] .

مثاله : الفُضْلَى والفُضَلُ[4] ، والصُّغْرى والصُّغَرُ ، والكُبْرى والكُبَرُ . قال تعالى : ﴿ **إِنَّهَا لإِحْدَى الكُبَرِ** ﴾[5] .

وقوله : وصِفَةُ مؤنَّثه فَعْلاءُ على فُعْلٍ[6] .

مثاله : أَسْوَدٌ وسُودٌ ، وأَحْمَرٌ وحُمْرٌ ، وأَبْيَضٌ وبُيضٌ ، وأَخْضَرٌ وخُضْرٌ . وهذا مُطّردٌ في كلِّ أَفْعَلَ من الصِّفةِ له فَعْلاء أن يُجمعَ على فُعْلٍ ، ولا يُثقَّل الوسطُ إلا في الضّرورةِ ، نحو قولِه :

١٨١) .... جَرَّدوا مِنها وراداً وشُقُرْ[7]

وقوله : وفُعْلانٍ[8] .

مثاله : سُوَدانٌ في جمعِ أسْوَد . قال الشّاعر :

١٨٢) ومِعْزًى هَدِباً يَعْلُو قِرانَ الأرضِ سُودَانَا[9]

---

(١) الشرح الكبير ١١٣٣/٣ .

(٢) الجزولية ٢٩٩ ، وفيها : " **ومؤنّثه يجمع على الفُعَل وبالألف والتاء** " .

(٣) ليست في النسخة التي اعتمدت عليها .

(٤) الشرح الكبير ١١٣٣/٣ .

(٥) المدّثر : ٣٥ .

(٦) الجزولية ٢٩٩ .

(٧) سبق تخريجه ص٢٦٨ .

(٨) الجزولية ٢٩٩ .

(٩) البيت من الهزج ، بلا نسبة في الكتاب ٢١٩/٣ ، وتحصيل عين الذهب ٤٥٣ ، والتكملة ١٩٠ ، والمنصف ٦١/١ ، ٧/٣ ، وسرّ صناعة الإعراب ٦٩٢/٢ ، وتنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ٦٦ .

وقال الفرّاء : " (سُودَانُ) جمعُ الجمعِ ، و(سُودَانُ) هنا صفةٌ للجمعِ لمعـزى ؛ لأنّهـا في معنى الجمعِ ، وهي مؤنّثةٌ ، والألفُ فيها إذاً مؤنّثٌ للإلحاقِ بهِجْرَعٍ ، والأشهَرُ فيهـا التّأنيثُ "[١].

(س) : " وأمّا (مِعْزَى) فلا ينصرِفُ إذا جعلتها اسمَ رجلٍ من أجلِ التّأنيثِ ، ثـمّ قال : وزعموا أنّ ناساً يذكّرون (معـزًى) ، وأنشـد هـذا البيـت "[٢]، يعـني أنّـه وُصِـف بقوله : هَدِباً ويَعْلو ، و(سوداناً) هنا صفةٌ لـ(مِعْزَى) ، وهو كلُّه وصفٌ لمذكّرٍ ، ويمكـنُ أن يقولَ : إنّ قوله : (هَدِباً) على النّصبِ ، أي : ذاتَ هدَبٍ ، يعني أنّها ذائبةٌ في رعـي الـمُهدبِ كثيرةُ الاستعمالِ له ، والهدَبُ من الأرطى والأَثْلُ والطَّرْفاءُ وغيرها من الشّجرِ ما ليس لورقِه عَيرٌ[٣]، نحو قولهم : رجلٌ عَمِلٌ لدائمِ العمـلِ ، ويريـد هادِبـاً ، أي : تجـني الـهُدبَ ، وكلّ مجتنٍ هادِبٌ عن يعقوبَ وغيرِه بحذفِ الألفِ ضرورة .

وقال الأعلم : " الهِدبُ الكثيرُ الـهُدبِ ، يعني الشَّعر "[٤]، وهـو بعيـدٌ ؛ لأنّـه كـان ينبغي أن يكونَ أهدبٌ على اللّفظِ والجنس ، أو هِدباً على المعنى .

والقِرانُ : جمعُ قرنٍ ، وهو الجُبيل المنفرد[٥]، وقالوا : أحمرٌ وحمران ، وأشمطٌ وشمطانٌ ، وأدْمٌ وأدمانٌ ، وأبيضٌ وبيضانٌ .

وقوله : ومؤنّثهُ على فُعْلٍ ساكنُ الثّاني فيهما[٦].

يعني في جمعِ فَعْلاء وفي جمعِ أَفْعَلٍ ، مثاله : حُمْر في حَمْراء وأَحْمَر[٧].

---

(١) لم أعثر له على تخريج .

(٢) الكتاب ٢١٩/٣ .

(٣) اللسان ٧٨١/١ (هدب) .

(٤) تحصيل عين الذهب ٤٥٤ .

(٥) اللّسان (قرن) .

(٦) الجزولية ٢٩٩ .

(٧) الشرح الكبير ١١٣٤/٣ .

وقوله : ولا يُثقلُ إلا في الشِّعرِ[1] .

نحو قوله :

183) .... جَرَّدوا مِنها وِداداً وشُقُرْ[2][3]

فإن استُعملت استعمالَ الأسماءِ جُمعَ المذكَّرُ على (الأفاعلِ) ، كالأباطِح والأداهِمِ ، والأداهمُ : جمعُ أدهمٍ ، وهو القيدُ ، والأباطحُ : جمعُ أبطُحٍ ، وهــو المكـانُ المنخفـضُ ، والمؤنَّثُ على الفعالِ ، نحو : بطحاءُ وبِطاحٌ ، وبالألفِ والتّاءِ كالبطحاواتِ .

وإذا كان (أَفْعَلُ) تأكيداً كـ(أَجْمَـعَ وأَكْـتَعَ وأَبْصَـعَ) جُمِـعَ جَمْـعَ السّـلامةِ بـالواوِ والنّونِ في الرَّفعِ ، والياءِ والنّونِ في الخفضِ والنَّصْبِ ، كـ(أجمعين) ، ولم يكسّروا جَمْـعَ مؤنَّثِه على (فَعْل) ، نحو : جمعــاءُ وجُمَـعٌ ، وكَتْعـاءُ وكُتـعُ ، والـواوُ والنّـونُ في المذكَّـرِ عوضٌ مِمّا منعَ من الإضافةِ ، والأصلُ أجمعهم .

وإذا كان (أفْعَلُ) صِفةً وفيه معنى آفةٍ أو علَّةٍ جُمع على (فَعْلَى) ، كـ(نوكَى وحَمْقى) في جمعِ أَنْوَكٍ وأحْمَقٍ ، ويجوزُ نُوك ، وإذا كان (أَفْعَلُ) صفةً ومؤنَّثه أَفْعِلَةٌ بالهاءِ ، نحــو : أرملٌ وأرملةٌ ، يجوزُ أن يسلمَ وأن يكسَّرَ ، فتقول : أرملون وأرامـلٌ ، ونسـاءٌ أَرْمَـلاتٌ وأَرَامِل .

❐ ❐ ❐

---

(1) الجزولية 299 .

(2) سبق تخريجه ص297 .

(3) الشرح الكبير 1134/3 .

بـــاب

[جمعُ ما كان على فاعِل]

قوله : فاعِلٌ اسمٌ يُجمعُ على فَواعِلٍ(١) .

مثالـه : حـاجِبٌ وحَواجِـبُ(٢) ، وغـارِبٌ وغَـوارِبُ ، وحـاجِزٌ وحَواجِـزُ ، وشـاعِرٌ وشَواعِرُ .

وقوله : وفِعْلانٍ(٣) .

مثاله : حِيطانٌ(٤) ، وقالوا : حـائِرٌ وحَـيْرانٌ ، غـائِطٌ وغِيطـانٌ ، والأصـل : غُوطـانٌ وحُوطانٌ ؛ لأنّ الغائطَ : الأرضُ المنبسطةُ ، ويقالُ لها الغُوطةُ ، والغُوطةُ قريةٌ مـن قـرى دمشق سُمِّيت بها .

والحائطُ : مِن حاطَ يَحُـوطُ ، فقلبـوا الـواوَ يـاءً ؛ لسـكونها وانكسـارِ مـا قبلهـا ، كـ(ميزان) .

وقوله : وفُعْلانٍ(٥) .

مثاله : غُلاّنٌ(٦)(٧) في جمعِ غَالٍ ، وهو الوادي ، وحَاجِزٌ وحُجْزان ، وسالٍّ وسُـلاّنٍ ، وحائِرٌ وحُورانٌ ، والحائرُ : أرضٌ مستديرةٌ(٨) ، والسّالُ : موضعٌ يكونُ فيه شـجر . والحـائرُ

---

(١) الجزولية ٣٠١ .

(٢) الشرح الكبير ١١٣٧/٣ ، وفيه : " حواجب " .

(٣) الجزولية ٣٠١ .

(٤) الشرح الكبير ١١٣٧/٣ .

(٥) الجزولية ٣٠١ .

(٦) قال ابن منظور : " والغِلاّن : منابت الطلح ، وهي أودية غامضة في الأرض ذات شجر ، واحدها غال وغليل " . اللسان ٥٠٣/١١ (غلل) .

(٧) الشرح الكبير ١١٣٧/٣ .

(٨) اللّسان (حير) .

تقول له العامّةُ : الحير ، وهو مسيلٌ من الأرضِ يجتمعُ فيه الماءُ ، وقالوا : فالقٌ وفُلْقانٌ للمكانِ المستديرِ الذي لا يُنبتُ فيه[1] .

وقوله : وصِفةً مستعملةً استعمالَ الأسماءِ على فُعْلانٍ[2] .

مثاله : رُعْيانٌ[3] في راعٍ ، وفُرسانٌ في فارِسٍ ، وصاحِبٌ وصُحْبانٌ ، وراكِبٌ ورُكبانٌ ، كذا قال سيبويه[4] فيها ، فهذه صفاتٌ تجري مجرى الأسماء ، وذلك أنّهم يقولون لراكبِ البعيرِ : راكبٌ وركبانٌ للجماعةِ ، ويقولون لراكبِ الفرسِ : فارسٌ ، وقد اختصّ الرّاكبُ بشيءٍ على غيرِ طريقِ الفعلِ ، وكذلك راعٍ يختصٌّ به مَن يرعى ضرباً من المواشي ، ولا يقالُ لكلٍّ مَن يرعى شيئاً ويحفظه راعٍ على الإطلاق **/٣٦٩/** ، بل لا يفهمُ إذا قيل : (فلانٌ راعٍ) إلاّ أنّه راعٍ لشيءٍ من الأنعامِ ، فجعلوا هذه الصِّفةَ على الاسم ، وهو نحو : حاجر وحُجْران اسم ، وفالِقٌ وفُلْقان اسم .

وقوله : وفِعَالٍ[5] .

مثاله : رِعاءٌ[6] ، وصِحافٌ .

وقوله : وأَفْعالٍ[7] .

مثاله : أَصْحابٌ[8] .

ومنع (**س**) أن يُجمعَ فاعلُ الذي هو صفةٌ أُجري مجرى الاسمِ على فواعل ،

---

(١) اللّسان (فلق) .

(٢) الجزولية ٣٠١ ، وفي الشرح : " ... فِعْلان " .

(٣) الشرح الكبير ١١٣٧/٣ .

(٤) الكتاب ٦٣٢/٣ .

(٥) الجزولية ٣٠١ .

(٦) الشرح الكبير ١١٣٧/٣ .

(٧) الجزولية ٣٠١ .

(٨) الشرح الكبير ١١٣٧/٣ .

وكذلك (فاعِلٌ) الصِّفةُ التي لم تجرِ مجرى الاسم ، واستثني من ذلك فوارس ، واحتجّ بأنّه لا يشاركُ المؤنَّث ، وما كان كذلك فهو كالاسم ؛ لأنّ الأسماءَ في هذا البابِ غيرُ جاريةٍ على الأفعالِ ، ولا يكونُ لها مؤنّثٌ ، وهذه الصفاتُ لها مؤنَّثٌ ، نحو : صاحِبٌ وصَاحِبةٌ ، وراكِبٌ وراكِبةٌ ، وراعٍ وراعِيَةٌ .

ونصّ سيبويه قال : " ولا يكونُ فيه فواعلُ كما كان في (تابَلٍ وحاتَمٍ وحاجزٍ) ؛ لأنّ أصلَه صفةٌ وله مؤنّث ، فيفصلون بينهما ؛ إلا في (فَوَارِسَ) ، فإنهم قالوا : فَوارِسُ كما قالوا : حواجزُ ؛ لأنّ هذا اللفظَ لا يقعُ في كلامهم إلا للرِّجالِ ، وليس في أصلِ كلامهم أن تكونَ إلاّ لهم ، فلما لم يخافوا الالتباسَ قالوا : فَواعِل ، وكما قالوا : حوادثٌ ، حيث كان اسماً خاصاً كـ(زَيْد) " انتهى[(1)] .

وقال غيره : " قد جاء فَاعِلٌ وفَواعِلُ في حرفين فارِسٌ وفَوارِس ، وهَالِكٌ وهَوالِك ، قال الشاعر :

١٨٤) تَجاوَزْتُ هِنداً رغْبَةً عن قِتالِه ... إلى مالكٍ أعشو إلى ذِكرِ مالكِ

١٨٥) وأَيْقَنتُ أنِّي عِنْدَ ذلك ثَائِرٌ ... غداتَئِذٍ أوْ هَالِكٌ في الهَوالِكِ "[(2)]

وأنشد (**سع**) لعتبةَ بن الحارثِ[(3)] :

١٨٦) " ألا من مبلغ جزء بن سعد ... فكيف أفات بعدكم الثقيل

١٨٧) أُحَامي عن ذِمارِ بَنِي أبيكُم ... ومِثْلي في غَوائبِكُم قليلُ "[(4)]

---

(١) الكتاب ٣/٦١٤،٦١٥ .

(٢) البيتان من الطويل ، لابن جذل الطعان في اللسان (هلك) ، وتاج العروس (هلك) ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/٥٦ ، وشرح التصريح ٢/٣١٣ .

(٣) عتبة بن الحارث بن شهاب التميمي ، فارس تميم في الجاهلية ، يضرب به المثل في الفروسية . انظر : الأعلام ٤/٢٠١ .

(٤) البيتان من الوافر ، لعتبة بن الحارث في أمالي ابن الشجري ١٤١ ، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/١٥٣ ، وشرح شواهد الشافية ١٤١ .

فقال جَزءٌ حين بلغه ذلك : نعم ، وفي شواهدنا ، وإنّما هو جمعُ غائبٍ وشاهدٍ من الناس "[1].

وذكر المبرِّدُ أنّه الأصلُ ، وأنّه في الشِّعرِ شائعٌ ، وأنشدَ قولَ الفرزدقِ :

١٨٨) وإذا الرِّجالُ رأوا يَزيدَ رأيتَهم   خُضُعَ الرِّقابِ نَواكِسَ الأَبْصارِ[2][3]

وإذا كان فاعِلٌ لِما لا يعقلُ[4] فإنّه على فَواعِلَ ، وإن كان صفةً كقولك : جبلٌ شاهقٌ ، وجبالٌ شَواهِقُ ، وشَامِخٌ وشَوامِخُ ، وحِمارٌ ناهِقٌ ، وحُمرٌ نَواهِقُ ، وفَرسٌ صاهِلٌ وصَواهِلُ ، وإذا سَمَّيتَ بالصِّفةِ أيضاً ثمّ جمعته كان على فَواعِلَ ، كـ(حارِثٍ) اسمُ رجلٍ و(حَوارِثُ) ، و(خاتِمٍ وخَواتِمُ) ، وهذا هو الأصلُ في القياسِ ؛ لأنّ قياسَ هذا في الجمعِ قياسُ التصغيرِ ، ويقالُ في التّصغيرِ : ضَارِبٌ وضُويرِبٌ ، فكان حقُّه أن يقال : ضَوارِبُ وقَواتِلُ ، غير أنّهم عدلوا عن ذلك ؛ لأنّ الجمعَ له وجوهٌ ، ولا وجهَ للتصغيرِ إلا واحدٌ ، تقولُ فيه : ضويربٌ لا غيرَ ، وتقولُ في الجمعِ : ضارِبون وضُرّابٌ ، وكاتِبٌ وكاتبون وكُتّابٌ وكتبةٌ .

(**سع**) : " وقد جاء (أَفْعِلَةٌ) في (فاعلٍ) اسماً ولم يذكره (**س**) ، وهو وادٍ وأوديةٌ ، كأنّهم حملوه على فعيلٍ ، كـ(جريبٍ وأَجْرِبة) ، وكرِهوا فيه فَوَاعِلَ ؛ لئلاّ يجتمعَ واوانِ في أوّلِ الكلمةِ ، وكرهوا فُعْلاناً وفِعْلاناً ؛ لئلاّ تنضمَّ الواوُ وتنكسرَ "[5].

وقوله : وصفةً مُختصّةً على أَفْعالٍ[6] .

---

(١) لم أجده في السيرافي ، وهو في شرح شواهد الشافية ١٤١،١٤٢ .

(٢) البيت من الكامل ، للفرزدق في ديوانه ٣٠٤/١ ، والكتاب ٦٣٣/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/٢ ، والمقتضب ١٢١/١ ، ٢١٩/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٩ ، وشرح التصريح ٣١٣/٢ ، وشرح شواهد الشافية ١٤٢ ، وخزانة الأدب ٢٠٦/١،٢٠٨ .

(٣) الكامل ٥٧٤/٢ .

(٤) بعده في (ب) : من المذكر .

(٥) السيرافي ٣٧/٥،٣٨ .

(٦) الجزولية ٣٠١ .

مثاله : ناصِرٌ وأَنْصارٌ[1]، وصاحِبٌ وأصْحابٌ ، تريدُ الصِّفةَ .

وقوله : وعلى فُعَّلٍ[2].

مثاله : شاهِدٌ وشُهَّدٌ[3]، في معنى (شاهدٍ) المصدر ، وليس بغائبٍ ، وقالوا : بازِلٌ وبُزَّلٌ ، وشارِدٌ وشُرَّدٌ ، وسابِقٌ وسُبَّقٌ ، وقارِحٌ وقُرَّحٌ ، ومثله من بناتِ الياءِ والواوِ التي هي عيّناتُ (صائِمٍ وصُوَّمٍ ، ونائِمٍ[4] ونُوَّمٍ ونُيَّمٍ) .

وبعضهم يقول : صِيَّمٌ وبِيَّعٌ ، كسّروه للياءِ ، والأصلُ فُعَّلٌ ، كما قالوا : بُيوتٌ وشُيوخٌ ، وبُيَيتٌ وشُيَيخٌ ، وقالوا : غائِبٌ وغُيَّبٌ ، ومن المعتلِّ اللاّمِ : غازٍ وغُزَّى ، وعافٍ وعُفَّى في معنى دَارِسٍ ودُرَّسٍ[5] .

وقوله : وعلى فُعّالٍ[6].

مثاله : شاهدٌ وشُهّادٌ[7].

قال الشاعر :

١٨٩) .... وما قومي بشُهّادِ[8]

وجاهِلٌ وجُهّالٌ ، وراكِبٌ ورُكّابٌ ، وعارِضٌ وعُرَّاضٌ ، وزائِرٌ وزُوّارٌ ،

---

(١) الشرح الكبير ١١٣٨/٣ ، وفيه : " أنصار جمع ناصر " .

(٢) الجزولية ٣٠١ .

(٣) الشرح الكبير ١١٣٨/٣ .

(٤) في السيرافي : نوّم ٤٩/٥ .

(٥) كلام السيرافي نفسه ٤٩/٥ .

(٦) الجزولية ٣٠١ .

(٧) الشرح الكبير ١١٣٨/٣ .

(٨) جزء من بيت من البسيط ، للقطامي ، والبيت بتمامه :

إذِ الفوارِسُ من قيس بشِكَّتها حولي شُهودٌ ....

الديوان ٨٦ ، سرّ صناعة الإعراب ٥٠٤/٢ .

وغائِبٌ وغُيّابٌ ، وهذا كثيرٌ ، وهما الأصلُ في جمعِ فاعِلٍ صفةً ، ولذلك بدأ بهما (سٓ)[1] .

وقوله : وعلى فَعَلَةٍ[2] .

مثاله : كَفَرَةٌ ، وفَجَرَةٌ ، وفَسَقَةٌ[3] ، وجَهَلَةٌ ، وظَلَمَةٌ ، وبَرَرَةٌ جمعُ بارّ .

ومثله من المعتلِّ : خَوَنَةٌ ، وحَوَكَةٌ ، وبَوَعَةٌ .

وكان القياسُ أن يقالَ : خانَةٌ وباعَةٌ وحاكَةٌ ، وقد قيل : أنَّ بَوَعَةً وخَوَنَةً وحَوَكَةً هما منبهةٌ على الأصلِ /٣٧٠/ .

وقوله : وعلى فُعَلَةٍ[4] .

مثاله : قُضَاةٌ ، وغُزَاةٌ[5] ، ورُمَاةٌ .

وهذا الجمعُ لا يجيءُ في الصّحيحِ مثلُه ، إنّما يجيءُ في المعتلِّ اللاّمِ ، لا يقالُ : كاتبٌ وكُتَبَةٌ ، واختصَّ المعتلُّ بفُعَلَةٍ ، واختصَّ الصَّحيحُ بفَعَلَة .

وزعمَ بعضُ الكوفيين : " أنّ الأصلَ في قُضاةٍ ورُماةٍ : قُضَّيٌ ، ورُمَّيٌ ، مثل سُبَّقٍ وفُرَّحٍ ، فاستثقلوا التّشديدَ ، وأبدلوا التّاءَ من إحدى العينينِ وخفّفوا ، وهذا بعيدٌ ، وقد يختصُّ المعتلُّ ببنيةٍ لا تكونُ في الصّحيحِ ، وسنبين ذلك التّصريفَ "[6] .

وقوله : وعلى فُعُلٍ[7] .

---

(١) الكتاب ٦٣١/٣ .

(٢) الجزولية ٣٠١ .

(٣) الشرح الكبير ١١٣٨/٣ .

(٤) الجزولية ٣٠١ .

(٥) الشرح الكبير ١١٣٨/٣ .

(٦) كلام السيرافي نفسه ٤٩/٥ .

(٧) الجزولية ٣٠١ .

مثاله : بازلٌ[1][2] وبُزُلٌ ، وشارِفٌ وشُرُفٌ : وهي المسنّةُ من الإبلِ[3] ، وعائِذٌ وعُوذٌ : وهي القريبةُ العهدِ بالنّتاجِ[4] ، وحائِلٌ وحُولٌ ، وعائِطٌ وعُيَّطٌ ، ومعناها : الحامل[5] . وأصلُ عُوذٍ وحُولٍ : عُوُذٌ وحُوُلٌ ، فسُكِّنَ استثقالاً للضمّةِ في الواوِ . وأصلُ عُيْطٍ : عُيُطٌ ثم عُيْطٌ ثمّ عِيط ، كُسرت العينُ لتسلمَ الياءُ ، وهذا كثيرٌ . قاله سيبويه[6] .

وقال : " شبّهوه بـ(فُعُولٍ) في الزّيادةِ والزِّنةِ وعدّةِ الحروفِ ، وهم يجمعون (صَبوراً) على (صُبُرٍ) ، و(عَفُوراً) على (عُفُرٍ) "[7] .

وقوله[8] : وفُعَلاءِ .

مثاله : شُعَراءُ في جمعِ شاعِرٍ ، وجاهِلٌ وجُهَلاء ، وعالِمٌ وعُلماء ، وعاقِلٌ وعُقلاء ، شبّهوهُ بـ(فَعِيلٍ) نحو : كَرِيمٌ وكُرَماءُ ، وحَلِيمٌ وحُلَماءُ .

قال سيبويه : " وليس شيءٌ من هذا إذا كان للآدميين يمتنعُ من الواوِ والنّونِ ؛ وذلك فَاسِقُون وجَاهِلُون وعَالِمُون وعَاقِلُون .

وليس فُعُلٌ ولا فُعَلاءُ بالقياسِ المتمكِّنِ في هذا البابِ إلاّ ما سُمِع ، وقد سُمع صالِحٌ وصُلَحاءُ "[9] .

وقوله : وعلى فُعُولٍ[10] .

---

(١) الشرح الكبير ١١٣٨/٣ .

(٢) البازل : هو البعيرُ إذا فطر نابه ، وربما كان ذلك في السنة الثامنة . اللسان ٥٢/١١ (بزل) .

(٣) اللّسان (شرف) .

(٤) اللّسان (عوذ) .

(٥) اللّسان (عوط) .

(٦) الكتاب ٦٣١،٦٣٢ .

(٧) الكتاب ٦٣١،٦٣٢ .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) الكتاب ٦٣٢/٣ .

(١٠) الجزولية ٣٠١ .

مثاله : قاعِدٌ وقُعُودٌ[1]، وشاهِدٌ وشُهُودٌ ، وواقِفٌ ووُقُوفٌ ، قال :

١٩٠) .... ولم يكن شُهُودٌ على ليلَى عُدولٌ مَقانِعِ[2]

وقالوا : جَالِسٌ وجُلُوسٌ .

ولم يذكر سيبويه (فُعُول) ؛ لأنّه قليلٌ .

وقوله : وشاذّاً على فَواعِل[3].

مثاله : فَوَارِسُ وهَوالِكُ[4]، ونَواكِسٌ وغَرائِبُ ، وشَوَاهِدُ ، وقد تقدّمَ ذِكرُ الخلافِ فيه .

وقوله : ومؤنّثاً بالهاءِ ومُجَرَّداً منها على فَوَاعِل[5].

مثاله : ضارِبةٌ وضَوارِبٌ ، وحائِضٌ وحَوائِض[6]، وقواتِلُ وجَوارِحُ ، وحَاسِرٌ وحَواسِر ، كـ(حائضٍ وحَوائضٍ) ؛ لأنّه للمؤنّثِ ، وشاهِقٌ وشَواهِق .

وقوله : وعلى فُعَّلٍ[7].

مثاله : حائض وحُيَّض[8]، وحَاسِرٌ وحُسَّر ، ومَاخِضٌ ومُخَّض ، ونائِمَةٌ ونُوَّم ،

---

(١) الشرح الكبير ١١٣٨/٣ .

(٢) البيت من الطويل ، لكُثيِّر ، وصدره :

وبايَعْتُ ليْلَى في خَلاءٍ ....

اللسان (عدل) بلفظ : (في الخلاء) ، وتاج العروس (عدل) ، وليس في ديوانه ، وللبعيث في اللسان (قطع) ، (قنع) ، لكن بلفظ : (بالخلاء) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٩٤٢ ، وشرح المفصل ١٣/١ ، ٥١/٣ ، والأمالي ١٩٦/١ .

(٣) الجزولية ٣٠١ .

(٤) الشرح الكبير ١١٣٨/٣ .

(٥) الجزولية ٣٠١ .

(٦) الشرح الكبير ١١٣٨/٣ .

(٧) الجزولية ٣٠١ .

(٨) الشرح الكبير ١١٣٨/٣ .

وزائِرةٌ وزُوَّر ، وهذا هو القياسُ ؛ لأنّ الهاءَ لا يعتدُّ بها ولا تدخـلُ في البنـاءِ ، فصـارت (قائِمَةٌ) بمنزلةِ (قائم) .

وإذا أردتَ جمعَ السّلامةِ لم يمتنعْ شيءٌ فيه الهاءُ منه ، تقول : ضاربات ، وخارجـاتٌ ، وإن كان فاعلٌ لغيرِ الآدميّين كُسِّر على فَواعِل وإن كان مذكَّراً ؛ لأنّـه لا يجـوزُ فيـه مـا جاز في الآدميّين ، وقد تقدّم قبل .

وقد جُمع على فُعّال ، نحو : كافِرٌ وكُفّارٌ ، قال :

١٩١) وشُقَّ البحرُ عن أصحابِ موسى وغُـرِّقـتِ الفـراعِنَـةُ الكِفـارُ[1]

❑ ❑ ❑

(١) البيت من المتقارب ، للقطامي في ديوانه ١٤٣ ، والسيرافي ٤٩/٥ ، واللسـان (كفـر) و ٣٢٣/١٣ (فرعـن) ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥٥/٥ .

بـــاب
[أبنية المصادر]

قوله : أبنيةُ مصادرِ الثُّلاثيِّ : فَعْلٌ[1] .

مثاله : ضَرْبٌ[2] ، وقَتْلٌ ، وخَلْقٌ ودَقٌّ .

وهذه الثّلاثةُ مِن فَعَل يفعِلُ ، وحَبْسٌ من حَبَسَ يَحبِس ، وضَرْبٌ من ضَرَبَ يَضْرِبُ .

ومن فَعِل يَفْعَل فعْلاً : لحِسَه يَلحَسُه لحْساً ، وهو لاحِسٌ ، ولَقِمه يَلقَمه لَقْماً وهو لاقِمٌ ، وشرِبَهُ يَشْرَبه شَرْباً فهو شارِب ، ومَلِجَهُ يَمْلجُهُ مَلْجاً وهو مالِجٌ ، أي : مصَّهُ يمصُّهُ ورضَعَهُ .

ومنه قوله ﷺ : « لا تحرِّمُ الإملاجةُ ولا الإملاجَتان »[3] . يريد : الرّضعةَ والرّضعتين ، وملحه يملحه ملحاً ، والممالحةُ : المؤاكَلةُ ، هذا كلُّه في المتعدِّي ، وقالوا في غيرِ المتعدّي : سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتاً ، وهدَأ اللّيلُ يَهْدأُ هَدْءاً ، وعَجَزَ يَعْجَزُ عَجْزاً ، وحَرِدَ يَحْرِدُ حَرْداً وهو حارِدٌ[4] .

(س) : " حملوه على المتعدّي ، والبابُ فيه الفُعُول "[5] .

وقوله : وفِعْلٌ[6] .

مثاله : ذَكَرَه يَذْكرُ " ذِكْراً "[7] ، وعَلِمَه يَعْلَمه عِلْماً ، وقالَ يَقُولُ قِيلاً ،

---

(١) الجزولية ٣٠٤ .

(٢) الشرح الكبير ١١٣٩/٣ .

(٣) رواه مسلم في صحيحه رقم (١٤٥١) عن أمّ الفضل .

(٤) الحَرْدُ : الجِدُّ والقصد . اللّسان (حرد) .

(٥) الكتاب ٩/٤ .

(٦) الجزولية ٣٠٤ ، وجميع هذه الصيغ بدون حرف العطف الواو .

(٧) الشرح الكبير ١١٣٩/٣ .

وفي غيرِ المتعدّي : حَلِمَ حِلْماً ، وفَقِه فِقْهاً .

وقوله : وفُعْلٌ[1] .

مثاله : شَكَره يَشْكُره شُكْراً[2] ، وشَغَلَه شُغْلاً .

وفي غيرِ المتعدِّي : بَخِلَ يَبْخَلُ بُخْلاً ، ورَشَدَ يَرْشُدُ رُشْداً ، وسَخِطَ يَسْخَطُ سُخْطاً ، ولَوِمَ لُوماً .

وقوله : وبالهاءِ[3] .

مثاله : ضَرْبةٌ وحِمْيةٌ وشُهْبَةٌ[4] ، قالوا : حميتُ المريضَ حِمْيةً ، ونشَدتُه نِشْدةً ، ورحِمتُه رَحْمةً ، ولا تريدُ به مرَّةً واحدةً ، وكذلك لَقِيتُه لَقْيةً ، وخِلْتُه خَيلَةً ، وأَدِمَ يأدمُ أَدْمَةً .

وبعضُ العربِ يقول : أَدُمَ يأْدُمُ أُدْمَةً ، وشَهِبَ يشْهَبُ شُهْبَةً ، وقَهِبَ يَقْهَبُ قُهْبَةً ، وهي سوادٌ يضربُ إلى الحمرة[5] .

قال :

١٩٢) .... والأَقْهَبين الفيلَ والجاموسا[6]

وكهُبَ يكهُبُ كُهْبةً ، وقالوا : كَهِبَ يكْهَبُ كُهْبةً ، وهي الغُبْرة[7] **/٣٧١/** وكُدْرَةٌ في اللّون ، وشَهِبَ يَشهُبُ شُهْبةً ، وصَدِئ يصْدَأُ صُدْأَةً .

---

(١) الجزولية ٣٠٤ .

(٢) الشرح الكبير ١١٣٩/٣ .

(٣) الجزولية ٣٠٤ .

(٤) الشرح الكبير ١١٣٩/٣ .

(٥) اللّسان (قهب) .

(٦) الرجز لرؤبة في ديوانه ، ولسان العرب ٦٩١/١ (قهب) ، ٢٥٠/٦ (همس) .
لم أجده في غيرهما .

(٧) اللّسان (كهب) .

قوله : وبألفِ التّأنيثِ[1] .

مثاله : رَجَعْتُهُ رُجْعَى ، وبَشّرْته بُشْرَى ، وذَكّرْته ذِكْرَى وشَكْوَى[2] .

وقوله : وبالألفِ والنّونِ[3] .

مثاله : حَرمهُ حِرماناً[4] ، وغفَرَ غُفراناً ، ووَجَدَ وِجْداناً .

قال :

١٩٣) أنشـدوا البـاغي يحبُ الموجـدان[5]

وأَتَى إتْياناً ، وعَرِفَ عِرْفاناً .

وقالوا : " لوَيتُه حقَّهُ لَيّاناً " على فَعْلان[6] .

قال :

١٩٤) .... مخافَـةَ الإفْـلاسِ واللّيّانـا[7]

---

(١) الجزولية ٣٠٤ .

(٢) الشرح الكبير ١١٣٩/٣ ، وفيه : " رُجعى وذِكرى وشَكوى " .

(٣) الجزولية ٣٠٤ .

(٤) الشرح الكبير ١١٣٩/٣ .

(٥) بيت من الرجـز ، بـلا نسبة في المذكـر والمؤنـث للفـراء ١٠٩ ، وشـرح الكتـاب للسـيرافي ٩٠/٢ ، والمخصص ١٦٥/١٧ .

(٦) الكتاب ٩/٤ .

(٧) بيت من مشطور الرجز ، لرؤبة بن العجاج ، وصدره :

قـد كنـتُ دايَنْـتُ بهـا حسّـانا ....

اللّيان : مصدر لويته بالدين ليا وليانا ، إذا مَطلْتَه .

ملحق ديوانه ١٨٧ ، الكتاب ١٩١/١ ، تحصيل عين الذهب ١٥٩ ، وهمع الهوامع ٢٩٤/٥ ، وبلا نسبة في الخزانة ١٠٢/٥ ، وشرح أبيات المغني ٤٦/٧ .

ونسب لزياد العنبري في شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٩ ، وقال العيني : قاله زياد العنبري ، وهو الأصحّ من عزوه إلى رؤبة . هامش الخزانة ٥٢٠/٣ .

(**سع**) : " أصلُ ليَّانٍ (لُـيّـانٌ) بكسـرِ الـلاّمِ أو ضمِّهـا ؛ لأنّـه ليـس في المصـادرِ (فَعْلانٌ) ، وإنّما يجيءُ على (فِعْلانٍ) أو (فُعْلانٍ) ، فالأصلُ (لِيّـانٌ) ، فاسـتثقلوا الكسـرةَ والضمّةَ مع الياءِ المشدَّدةِ ، ففتحوا استثقالاً " .

وحكى أبو زيد في كتابِ عمان إيمان عن بعضِ العرب : " لويتُهُ لِيّاناً - بالكسرِ - ، وهذا يبيِّن ما قلناه "[1].

وقوله : وفَعَلٌ[2].

مثاله : غَلَبَ[3] يَغْلِبُ غَلَباً ، وحَلَبَ النّاقةَ يحلُبُها حَلَبـاً ، وطَرَدَهـا يَطْرُدُهَـا طَـرَداً ، وسَرَقَهُ يَسْرِقُهُ سَرَقاً ، وحَذَرَ حَذَراً ، وبَطَرَ بَطَراً .

وقوله : فَعِلٌ[4].

مثاله : حَنَقَهُ يَحْنِقُهُ حَنِقاً ، وكَذَبَ يَكْذِبُ كَذِباً . وقالوا : كِذَاباً ، وحَزَمهُ يَحْزِمُهُ حَزِماً ، وسَرَقه يسرِقه سَرِقاً .

وقوله : وعلى فُعَلٍ[5].

مثاله : هديتُه في الدِّينِ هُدًى[6] ، ولم يأتِ منه عند (**سٓ**) إلا هدًى خاصة[7].

وللقائلِ أن يقول : قد وجد تُقًى وسُدًى وبُكًى فيمن قصر .

وقد تكلّم النحويّون فيه .

---

(١) السيرافي ٥/٦٦ .

(٢) الجزولية ٣٠٤ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١١٣٩ .

(٤) الجزولية ٣٠٤ .

(٥) الجزولية ٣٠٤ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١٤٠ .

(٧) الكتاب ٤/٤٦ .

فقال (د) : " وزن (تُقًى) تُعَلُ ، والتّاءُ زائدةٌ ، وفاءُ الفعلِ محذوفةٌ ، وذلك أنّ العربَ تقولُ في موضعِ (تَقَى يتقي) بفتحِ التّاءِ من (يتقي) ، وذلك أنّهم يحذفون التّاءَ الأولى الساكنةَ التي هي بدلٌ من واوِ (وقيتُ) ، فإذا حذفوها وليتْ ألفُ الوصلِ التّاءَ الثانيةَ المتحرِّكة فسقطت ، فصار (تقى) ، وفي المستقبلِ (يتقي) ، فإذا أمرت قلت : تَّقِ ربَّكَ يا زيدُ ، وتَقي ربَّكِ يا هندُ ، وبعضُ الناسِ يظنُّ أنّه تَقَى يَتْقِي - بسكونِ التّاءِ - ، ولو كان كما ظنَّ لكانَ بمنزلةِ (رَمَى يَرْمي) ، ولَكان الأمرُ منه : اِتَّقْ يا زيدُ . وكلامُ العربِ على ما تقدّم أولاً . قال الشاعر :

١٩٥) زِيادتَنا نُعمانُ لا تَنْسينَّها ... تَقِ اللهَ فينا والكتابَ الذي تَتْلو[(١)(٢)]

وقال الآخر :

١٩٦) جَلاها الصَّيْقَلونَ فأَخْلَصُوها ... خِفافاً كُلُّها يَتْقي بأَثْرِ "[(٣)]

فمذهبُ المبرّد : " أنّ فاءَ الفعلِ سقطت في المصدرِ كسقوطِها في الفعلِ ، وأنّ التّاءَ الباقيةَ هي تاءُ (افْتَعَلَ) ، فلهذا وزنُهُ (يَتَعِلُ) " .

وقال الزجاجُ : " هو فُعَلٌ ، وإنّ (تَقَيُ) الذي هذا مصدرُه لا يتعدّى ، وأنّه يقالُ فيه : تَقَى يَتْقِي ، وأنّ تَقَى يَتَقِي مُخففٌ من اتَّقَى يتَّقِي ، وهو متعدٍّ " .

وزعم أنّ سيبويه إنّما قال في (هُدًى) أنّه لم يجئ غيرُه ، يريد أنّه في الفعلِ المتعدِّي ، وأنّ (سدًى) مصدرُ فعلٍ غيرُ متعدٍّ ، فحمله ذلك أن قال : تُقًى مصدرُ فعلٍ لا يتعدّى ، وما قاله غيرُ معروفٍ ؛ لأنّه لا يقالُ : تَقَى يَتْقِي ، ولا يؤمَرُ منه باتْقِ ، كما يقال : ارْمِ "[(٤)].

---

(١) البيت من الطويل ، لعبد الله بن همام السلولي في نوادر أبي زيد ١٤٦ ، واللسان (وقي) ، وشرح شواهد الشافية ٤٩٦ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٨٦/٢ ، ٨٩/٣ ، وسرّ صناعة الإعراب ١٩٨/١ .

(٢) بعده في (ب) : (تقوه أيها الفتيان إني ... رأيت اللهَ قد غلب الحدودا) .

(٣) البيت من الوافر ، لخفاف بن ندبة في الخصائص ٢٨٦/٢ ، واللسان (أثر) ، (وقى) .

(٤) كلام السيرافي نفسه ٨٤/٥ .

وقوله : وفِعَلٌ[1] .

مثاله : ضَخُمَ ضَخِماً[2]، وقليتُه قِلاً ، وقَرَيتُه قِرًى .

وقوله : وبالهاءِ في الأوّلِ[3] .

مثاله : غَلَبَةٌ[4] .

وقوله : والثّاني[5] .

مثاله : سَرِقَة[6] .

وقوله : وبالألفِ والنّونِ[7] .

مثاله : غَلَيانٌ[8] .

قلتُ : فَعَلانٌ يجيءُ مصدراً فيما كان يضطربُ ، ومثله : العَسَلانُ ، والرّتكانُ ، وهما ضربانِ من العدوِ ، وربّما جاء ما كان فيه اضطرابٌ على غيرِ الفَعَلانِ ، كالنُّزَاءِ والقُماصِ ، وقالوا : الغثيانُ والغليانُ ؛ لأنّ النّفسَ تضطربُ وتثورُ ، وكذلك الخَطَرانُ واللَّمَعانُ ؛ لأنّه تحرُّكٌ واضطرابٌ ، وكذلك اللّهَبانُ والصَّخَدانُ والوَهَجانُ ؛ لأنّه تحرُّكُ الحَرِّ وثورُه ، وقالوا فيما يقارِبُ هذا : الطَّوفانُ ، والأَوزانُ ، والجَولانُ ، تشبيهاً بالغليانِ . وقالوا : الحَيَدانُ والمَيَلانُ ، وهما شاذّان ، وقد يكونانِ يشبهان ؛ لأنّ الحيدانِ والميلانِ أخذٌ في جهةٍ ما عادلة عن جهة أخرى ، فهما بمنزلةِ الرّوغانِ[9] .

---

(١) الجزولية ٣٠٤ .

(٢) الشرح الكبير ٣/١١٤٠ .

(٣) الجزولية ٣٠٤ .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١٤٠ .

(٥) الجزولية ٣٠٤ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١٤٠ .

(٧) الجزولية ٣٠٤ .

(٨) الشرح الكبير ٣/١١٤٠ .

(٩) فيه كليمات كثيرات من السيرافي ٥/٦٩ .

وقوله : وفَعال[1] .

مثاله : ذَهابٌ[2]، وسَماعٌ .

وقوله : وفِعال[3] .

مثاله : نِكاح[4]، وكذبتُه كِذَاباً ، وحَجَبَهُ حِجاباً ، وسفِدَ الطّائرُ سِفاداً .

وقوله : وفُعَال[5] .

مثاله : سُؤالٌ[6]، ونُباحٌ ، وصُراخٌ ، ونُهاقٌ ، وعُطاسٌ ، ومُزاحٌ .. ونحو ذلك .

وقوله : وباهاءِ في الأوّلِ[7] .

مثال ذلك : زهادَة[8]، ونصحَ نَصاحَةٌ .

وقوله : وفي الثّاني[9] .

مثاله : حِمايةٌ[10] .

وقوله : وفُعُول[11] .

مثاله : لُزُومٌ[12]، وفُرُوجٌ ، وقُعُودٌ ، ووُقُوفٌ .

---

(١) الجزولية ٣٠٤ .

(٢) الشرح الكبير ١١٤٠/٣ .

(٣) الجزولية ٣٠٤ .

(٤) الشرح الكبير ١١٤٠/٣ .

(٥) الجزولية ٣٠٤ .

(٦) الشرح الكبير ١١٤٠/٣ .

(٧) الجزولية ٣٠٤ .

(٨) الشرح الكبير ١١٤٠/٣ .

(٩) الجزولية ٣٠٤ .

(١٠) الشرح الكبير ١١٤٠/٣ .

(١١) الجزولية ٣٠٤ .

(١٢) الشرح الكبير ١١٤٠/٣ .

وقوله : وفَعُولٍ[1] .

مثاله : قَبُولٌ[2]، يقال /٣٧٢/ : قبِلتُه قَبُولاً ، ولم يُسمع في الثّلاثي إلاّ هذا .

وقوله : وفَعِيلٍ[3] .

مثاله : هَدِيرٌ[4]، وزَئِيرٌ وأَنِينٌ .

وقوله : وبالهاءِ في الأوَّلِ[5] .

مثاله : سُبُوطَةٌ[6][7] .

وقوله : ومَفْعَلٌ[8] .

مثاله : مَضْرَبٌ[9]، من قولكَ : ضربتُ زيداً مَضْرباً ، وهو مطّردٌ في (فَعَلَ يَفْعَلُ) على ما يبيَّن في البابِ بعد .

وقوله : ومَفْعِلٌ[10] .

مثاله : مَرْجِعٌ[11]، وفي المعتلِّ الياءِ : مَوْعِدٌ ومَوزِنٌ ، ونحو ذلك .

وقوله : وبالهاءِ في الأوَّلِ[12] .

---

(١) الجزولية ٣٠٤ .

(٢) الشرح الكبير ٣/١١٤١ .

(٣) الجزولية ٣٠٤ .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١٤١ .

(٥) الجزولية ٣٠٤ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١٤١ .

(٧) السُّباطة : الكناسة . اللّسان (سبط) .

(٨) الجزولية ٣٠٤ .

(٩) الشرح الكبير ٣/١١٤١ .

(١٠) الجزولية ٣٠٤ .

(١١) الشرح الكبير ٣/١١٤١ .

(١٢) الجزولية ٣٠٤ .

مثاله : مَعْجَزَةٌ[1] .

وقوله : وفي الثّاني[2] .

مثاله : مَعْصِيَةٌ[3] .

وقوله : وعلى فَاعِلٍ[4] .

مثاله : قُمْ قائِماً[5] ، أي : قِياماً .

وقوله : وعلى بناءِ اسمِ المفعولِ[6] .

مثاله : خُذْ مَيْسورَهُ ودَعْ مَعْسُورَه[7] .

وهو في هذا على مذهبِ أبي الحسن ، فإنّه يقول في هذا : " إنّ الميسورَ والمعسورَ مصدرانِ "[8] .

" وسيبويه يخرجهما منها وما كان نحوهما ، ويتأوّلُ ذلك تأويلاً يُبقي به على أصلها من الصِّفةِ "[9][10] .

(**سع**) : اعلم أنّ المفعولَ عند بعض النّحويين يجوز أن يكونَ مصدراً ، وجعلوا

---

(١) الشرح الكبير ٣/١١٤١ .

(٢) الجزولية ٣٠٤ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١١٤١ .

(٤) الجزولية ٣٠٤ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١١٤١ .

(٦) الجزولية ٣٠٥ .

(٧) الشرح الكبير ٣/١١٤١ .

(٨) قال ابن السراج : " وكان الأخفش يجيز أن يأتي بمفعوله مصدراً ويحتج بـ(خذ ميسوره ودع معسوره) " . الأصول ٣/٢٨٤ .

(٩) قال سيبويه : " وأما قوله : دعه إلى ميسوره ودع معسوره ، فإنّما يجيء هذا على المفعول ، كأنّه قال : دعه إلى أمر يُوسَرُ فيه أو يُعْسَرُ فيه " . الكتاب ٤/٩٧ .

(١٠) الشرح الكبير ٣/١١٤١ .

هذه المفعولات التي ذكرها سيبويه مصادرَ ، فالميسورُ عندهم بمنزلةِ اليُسْرِ ، والمعسورُ بالعُسرِ ، والمرفوعُ والموضوعُ والمعقولُ ، كالرّفعِ والوضعِ والعقلِ ، وقالوا في قوله تعالى : ﴿ بِأَيِّكُمُ الـمَفْتُون ﴾[1] ، أي : بأيّكم الفتنةُ ، وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنّها غير مصادرَ ، وأنّها مفعولاتٌ يجعلُ الميسورَ والمعسورَ زماناً يُعْسَرُ فيه ويُوسَرُ فيه ، كما تقولُ : هذا وقتٌ مضروبٌ فيه زيدٌ ، وعجبتُ من زمانٍ مضروبٍ فيه زيدٌ ، جعلَ المرفوعَ والموضوعَ هو الشّيءَ الذي يَضعُهُ ويَرفعُه ، تقول : هذا مرفوعُ ما عندي موضوعُهُ ، أي : ما أرفعُهُ وأضعُهُ ، وجعل المعقولَ مشتقّاً من قولك : عُقِلَ له ، أي : شدَّ وحُبسَ ، فكأنّ عقلَه قد حُبسَ له وشُدَّ ، واستغنى بهذه المفعولاتِ من الفعلِ الذي يكونُ مصدراً ؛ لأنّ فيها دليلاً على الفعل .

وقال بعضُ العلماءِ في قوله تعالى : ﴿ بِأَيِّكُمُ الـمَفْتُون ﴾ : إنّ الباءَ زائدةٌ ، ومعناهُ : أيُّكم المفتونُ[2] .

ومثله في زيادةِ الباءِ : ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾[3] ، أي : تنبتُ الدُّهنَ ، وقد تقدّمَ تأويله .

وقوله :

١٩٧) .... لا يقرآن بالسُّوَرِ[4]

أراد : لا يقرأنَ السُّورَ .

ويجوزُ قولٌ آخرُ ، وهو : " أنّ الكفّارَ ادّعوا أنّ النّبيّ ﷺ مجنونٌ وأنّ له جِنّاً ، فردّ

---

(١) القلم : ٦ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/٧١٢ .

(٣) المؤمنون : ٢٠ .

(٤) جزء بيت من البسيط ، للراعي النميري ، والبيت بأكمله :

هُنَّ الحَرائرُ لا رَبّاتُ أخْمِرَةٍ   سودُ المحاجرِ ....

الديوان ١٢٢ ، واللسان (سور) ، وللقتال الكلابي في ديوانه ٥٣ ، وللراعي أو للقتال في خزانة الأدب ٩/١٠٧،١٠٨،١١١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣/٢٤٤،٢٤٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٨٣،٥٠٠،٨٣٠ ، وخزانة الأدب ٧/٣٠٥ ، ومغني اللبيب ٢٩ .

ذلك عليهم وتوعَّدهم ، فقال : ﴿ **فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۞ بِأَيِّكُمُ الـمَفْتُون** ﴾[1] ، أي : الجنّيُّ المفتون ؛ لأنّ الجنّي مفتون "[2] ، والله أعلم .

وقوله : وعلى التَّفْعال[3] .

مثاله : التَّلْعاب[4] .

وقوله : والفِعِّيلى[5] .

مثاله : الخِطِّيبَى[6] ، والخِلِّيفى .

(**سع**) : " وأمّا (الفِعِّيلى) فتجيءُ على وجهٍ آخر ، تقول : كان بينهم رِمِّيًّا ، وليس تريد رمياً ، ولكنّه يريدُ ما كان بينهم من التّرامي وكثرة الرَّمي ، ولا يكون الرِّمِّيا واحداً ، وكذلك الحِجِّيزَى ، وأمّا الحِثِّيثَى : فكثرةُ الحثِّ ، ولا يكونُ من واحدٍ ، يعني الرِّمِّيا والحِجِّيزَى والحِثِّيثَى ، وقد تأتي الفِعِّيلَى للواحدِ ، قالوا : الدِّلِّيلى ، يرادُ به كثرةُ العلمِ بالدّلالةِ والرُّسوخُ فيها ، وقالوا : القِتِّيتَى ، وهي النَّميمَةُ ، والبِحِّيرَى كثرةُ القولِ والكلامِ بالشيءِ . وروي أنّ عمر ﷺ قال : " لولا الخِلِّيفَى لأَذَّنتُ " ، يعني الخلافةَ وشُغلَهُ بحقوقِها والقيامِ بها عن مراعاةِ الأوقاتِ التي يراعيها المؤذّنون ، وفِعِّيلَى عند النحويين مقصور كذلك .

حكي عن العربِ ، ولا يعرفُ فيه المدُّ إلا ما حكي عن الكسائي أنّه سمع خصِّيصاءَ قومٍ ، والأمر بينهم فيضوضاء - بالمدِّ والقصر - ، والفيضوضاءُ : الأمرُ المشترك . وأجاز قياساً على هذا في جميع البابِ المدَّ والقصرَ ، وخالفه الفرّاءُ في ذلك وغيره "[7] .

---

(١) القلم : ٦ .

(٢) السيرافي ٥/١٠٧ .

(٣) الجزولية ٣٠٥ ، وفيها : " **وعلى التّفعال** " .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١٤٢ .

(٥) الجزولية ٣٠٥ ، وبعده : " ... **إذا أريد به المبالغة والتّكثير** " .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١٤٢ .

(٧) السيرافي ٥/٨٠،٨١ .

بـــابٌ

[اشتقاق المصدر والزمان والمكان]

قوله : وما كان مُعتلَّ الفاءِ يلزمُ مَفْعِلاً بالكسرِ[1].

(**شَ**) صوابُه : " ما كان منه معتلَّ الفاءِ بالواوِ[2]؛ لأنّ لفظَه يوهم أنّ المعتـلَّ الفـاءِ بالواوِ كالمعتلِّها بالياءِ ، نحو : يسر وييْسر ، وليس كذلك ، بل هو - أعني يسر وييْسر - على الأصل : فَعَل يفْعِل[3].

ومثالُ ما كان من فَعَل يَفْعَل معتلُّ الفاءِ بالواوِ : الـمَوْعِد والـمَوْزِن "[4].

فهذا يلزمُ مَفْعِلاً في الزّمانِ والمكانِ والمصدرِ ، كالـمَوْعِد والـمَوْذِن . قال الله تعالى : ﴿ **وَإِنَّ لَكَ مَوْعِداً لَنْ تُخْلَفَهُ** ﴾[5]، أي : وعْداً .

قلت : وسببُ ذلك فيما كان معتلَّ الفاءِ بالواوِ دون الياءِ ، " وكان علـى فَعَـل أنّ مستقبلَه يلزمُ (يَفْعِلُ) ، ويلزمه الاعتلالُ ، وهو حذفُ الواوِ من المستقبلِ ؛ لوقوعها بـين ياءٍ وكسرةٍ ، نحو : وعَدَ يَعِدُ ، ووَزَنَ يَزِنُ ، ووَجَدَ يَجِدُ ، ووَصَلَ يَصِلُ ، ثمّ حملوا مـا كان منه على فَعَلَ يَفْعِل على ذلـك ، فقـالوا : وَجِـل يَوْجَـلُ ، ووجِـلَ يوجَـلُ ومَوجِـلٌ ومَوجَلٌ " .

قال (**سَ**) : " وذلك أن (يوجلُ) قد تعتلُّ فتنقلبُ ألفاً مرَّة ، ويـاءً أخـرى ، وقـد تعتلُّ /**٣٧٣**/ لها الياءُ التي قبلها حتى قد تكسر ، فلما كانت كذلك شـبَّهوها بـالأوَّلِ ؛

---

(١) الجزولية ٣٠٦ ، وقبله : " **كل ما كان على فَعَل يَفْعِل بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل ، فالزمان والمكان مكسوران والمصدر مفتوح** " ، وبعده : " **في المصدر والزمان والمكان** " .

(٢) لأنّ معتلّ الفاء بالياء يجري هنا مجرى الصحيح . قال سيبويه : " وأما بنات اليـاء الـتي اليـاء فيهـنّ فـاء ، فإنها بمنزلة غير المعتل ؛ لأنّها تتمّ ولا تعتل " . الكتاب ٩٤/٤ .

(٣) بخلاف الواو ؛ فإنها لا تتمّ وتعتلّ بالحذف ، فتقول : (يعد ويزن) في : وعد ووزن .

(٤) الشرح الكبير ١١٤٣/٣ ، بتغيّر يسير .

(٥) طه : ٩٧ .

لأنّها في حالِ اعتلال ، ولأنّ الواو منها في موضع الواوِ من الأوّلِ ، وهم مما يشبِّهون الشيءَ بالشّيءِ وإن لم يكن مثلُه في جميعِ حالاتِه "[١].

ومعنى قوله : تقلبُ الواوُ ياءً أو ألفاً ، أنّكَ تقول في (يوجل) : ياجَلُ ويَيْجَلُ وتيجلُ ، وتعتلُّ لها الياءُ فتقول : يِيْجَلُ ، ومما يقوِّي كسرةَ الموجِل أنّهم قالوا : علاهُ المَكْبِرُ في الصَّحيحِ ، وهو من كَبِرَ يكبَرُ ، وقد قالوا : موجَلٌ وموجَلٌ شبَّهوهُ بالصَّحيحِ ، وقالوا : (مَوَدَّةٌ) ؛ لأنّ الواوَ تسلمُ ولا تقلبُ ، يعني في قولهم : ودَّ يودُّ ، ولا يقالُ : (ييدُ) كما يقالُ : (يَيْجَلُ) ، فصارَ بمنزلةِ الصحيحِ ، نحو : شَرِبَ يَشْرَبُ ، والمَشْرَبُ المصدَرُ والمكانُ والزّمانُ ، وقد جاء على مَفْعَلٍ من هذا البابِ أسْماءٌ ليست بمصادرَ ولا أمكنةٍ للفعلِ ، فمن ذلك : مَوْحدٌ ، وهو اسمٌ معدولٌ عن واحدٍ في بابِ العددِ ، يقال : مَوْحَدُ وآحادُ ، ومَثْنى وثُناءُ ، ومثلثُ وثُلاثُ ، ومربعُ ورُباعُ ، وموهبٌ : اسمُ رجلٍ ، والمَوْرَد : اسم ، وقالوا : فلانٌ بنُ مَوْرَقٍ ، والمَوهَبَةُ غديرٌ من الماءِ ، ومَوْكَلٌ : اسمُ موضعٍ أو رجل .

وقال (س) : " وبناتُ الياءِ بمنزلةِ غيرِ المعتلِّ ؛ لأنّها تتمُّ ولا تعتلُّ ، وذلك أنّ الياءَ مع الياءِ أخفُّ عليهم "[٢]؛ لأنّك تقولُ : يَسَرَ يَيْسِرُ ، ويَعَر يَيْعِر ، فتُثبتَ الياءَ التي هي فاءُ الفعلِ وقبلها ياء الاستقبال ، وتقول : وَعَدَ يَعِدُ ، فتسقُطُ الواوُ ، فصارتِ الواوُ مع الياءِ أثقَلَ من الياءِ مع الياء "[٣].

وتلخيصه : أنّه لما التزم في المضارع يَفعِل – بالكسر – ، التزم في المفْعِل الكسر حملاً على المضارع مع ما ذكر من التّغيير .

وقوله : وما كان منه معتلّ اللاّمِ[٤].

---

(١) الكتاب ٩٣/٤ .

(٢) الكتاب ٩٤/٤ .

(٣) السيرافي ١٠٥/٥ بنصّه مع تغيير بسيط جدّاً .

(٤) الجزولية ٣٠٦ ، وبعده : " ... **فإنه يلزم مَفْعَلاً بالفتح في الزمان والمكان والمصدر** " .

مثاله : الـمَرْمَى والـمَدْعَى[1]، يعني أنّه يلزمُ مِفْعَلاً بالفتحِ في الزّمـانِ والمكـانِ والمصدرِ .

(سٓ) : " وكأنّ الألفَ والفتحَ أخفُّ عليهم من الكسرِ مع الياءِ ، ففرّوا إلى (مَفْعَلٍ) ، وقد كسـروا مـن نحـو : مَعْصِيَـةٍ ومَحْمِيـةٍ ، ولا يجـيءُ مكسـوراً أبـداً بغـيرِ الهـاءِ ؛ لأنّ الإعرابَ فيما لا هاءَ فيه يقعُ على الياءِ ، ويلحقها الاعتلالُ ، فكان هـذا بمنزلـةِ الشّـقاءِ والشّقاوةِ ، تثبت الواوُ مع الهاءِ وتُبدلُ مع ذهابها "[2].

يريدُ أنّ الشّقاءَ أصلُـه الشّـقاو ، فوقعـتِ الـواوُ طرفـاً بعـد ألـفٍ زائـدةٍ ، فاستثقلَ الإعرابُ عليها ، فقلبت همزةً ، فإذا كان بعدها هاءٌ يقعُ الإعرابُ عليها ، جاز ألاّ تُقْلَـبَ كالشّقاوَةِ ، وكذلك مَعْصِيَةٌ ومَحْمِيَةٌ لا تجـيءُ إلاّ بالهـاءِ إذا بنيتـه علـى مَفْعِـلٍ ، مثـل : الـمَرْمَى ، والـمَقْضى ، وبناتُ الواوِ أولى بذلك ؛ لأنّ فعلَها على (يَفْعُلُ) ، نحـو : دَعـا يَدْعو ، ودَنا يَدْنُو ، والموضعُ الـمَدْعَى والـمَدْنَى .

وذَكرَ الفرّاءُ " أنّه قد جاء في ذلك : مَأْوِي الإبلِ ، ومَأْقِي العينِ "[3].

والذي ذكر مَأْقِي العينِ غَـالِطٌ عنـدي ؛ لأنّ الميـمَ أصليّـةٌ في قولنـا : مَـأْقٌ ومُـوقٌ وأَمْواقٌ[4].

وذكر الأصمعيّ " مؤقٍ مثل مُعْطٍ "[5].

وقوله : وإذا كان عينُه مُعْتلاً أو لامُه[6].

مثل : الـمَأْوَى .

---

(١) الشرح الكبير ١١٤٣/٣ .

(٢) الكتاب ٩٢/٤ .

(٣) انظر قول الفراء في : اللّسان (مأق) .

(٤) السيرافي ١٠٤/٥،١٠٥ .

(٥) انظره في اللّسان (مأق) ، وفيه خلاف كبير .

(٦) الجزولية ٣٠٦ .

(شَ) : " وكان ينبغي أن يزيدَ هنا (في الأمرِ العام) ليستظهر على مَـأْوِي الإبـل ؛ لأنّهم حكوهُ مكسورَ الواوِ "[1][2] .

وقوله : وإن كان مُعتلَّ الفاءِ واللاّمِ[3] .

مثاله : الـمَوْقَى[4] ، من وقى يقي ، والموفى من وفى يفي ، غلَّبوا عليـه حكـمَ الـلاَّمِ كما غلَّبوا حكمَ اللاّمِ أيضاً في قولهم : الـمَوْلَى ، قال :

١٩٨) فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الـمَخافَةِ خَلْفُها وأمامُها[5]

يعني الموضعَ الذي يلي المخافة .

وقوله : وما كان على فَعِلَ يَفْعَلُ أو على فَعَلَ يَفْعُلُ أو على فَعَلَ يَفْعَـلُ ، فإنـه في الأمرِ العام كذا[6] .

هذا الفصلُ مَبْنِيٌّ على ما تقدّمَ من الفعلِ الصَّحيحِ إذا كان على فَعَلَ يفعِـلُ – بفتـح العين في المـاضي ، وكسرِها في المستقبل – ، وأعـني صحيـحَ الفـاءِ أو معتلَّهـا باليـاءِ ، كـ(ضربَ يضرِبُ) ، و(يسرَ ييسِرُ) ، فالزّمانُ والمكانُ يجيئانِ على شكلِ المضارعِ بكسرِ

---

(١) الشرح الكبير ١١٤٣/٣ .

(٢) قـال الجوهـري : " ومـأوِي الإبـل – بكسـر الـواو – : لغـة في مـأْوَى الإبـل خاصـة ، وهــو شــاذّ " . الصحاح ٢٢٧٤/٦ ، وانظر هذا في : اللسان ٥٢/١٤ (أوى) .

(٣) الجزولية ٣٠٦ ، بعده : " ... **فكذلك** " .

(٤) الشرح الكبير ١١٤٣/٣ .

(٥) البيت من الكامل ، للبيد بن ربيعة العامري ﷺ .

يصفُ بقرةً فقدت ولدها أو أحست بصائد ، فهي خائفة حذره تحسب كلا طريقيها من خلفها وأمامهـا مكمناً له يغترها منه . والفرج هنا موضع المخافة ، وهو مثل الثغر ، وثنّاه لأنّه أراد ما تخـاف منـه خلفهـا وأمامها . التحصيل ٢٣٦ .

الديوان ٣١١ ، الكتاب ٤٠٧/١ ، تحصيل عين الذهب ٢٣٦ ، المقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، اللسـان (كـلا) ، شرح شذور الذهب ١٥٥ ، همع الهوامع ١٩٩/٣ .

(٦) الجزولية ٣٠٦ ، وبعده : " ... **يلزم مَفْعَلاً بالفتح في المصدر والزمان والمكان** " .

العينِ والمصدرِ بالفتح ، فتقول : هذا مضرِبُ القومِ ، أي : زمـن الضَّـربِ أو مكـانُ الضَّربِ ، وفي المصدر : ضربـتُ مضرَبـاً : أي : ضربـاً ، فهـم أبـداً يـأتون بالزّمـانِ والمكانِ على شـكلِ المضـارعِ ، وهـذا مُطَّـردٌ ، إلاّ مـا شـذَّ ، نحـو قولهـم : المرجع للرُّجوع . قال ا لله تعالى : ﴿ **مَرْجِعُكُمْ** ﴾[1]، أي : رجوعكم ، وقال : ﴿ **يَسْـأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ** ﴾[2]، أي : عن الحيض ، و﴿ **فَـاعْتَزِلُوا النِّسَـاءَ فِـي المَحِيـضِ** ﴾[3]، أي : في الحيض .

وقالوا : الـمَعْجِزُ ، ويريدون العَجْزَ ، وقـد قـالوا : الـمَعْجَزُ علـى القيـاسِ ، رجـع فتقول : كان حقُّ تلك الأفعالِ أن يأتي اسمُ الزَّمـانِ والمكـانِ منهـا علـى حـدِّ المضـارعِ والمصدرِ بالفتح ، فكان ينبغي على هذا أن يقالَ فيما /٣٧٤/ مسـتقبلة : يَفْعُـلُ مَفْعُـلٌ ، فيقال في المكانِ من قتلَ يقتُلُ : مَقْـتُلٌ ، ومِن قَعَدَ يَقْعُدُ : مَقْعَدٌ ، غـيرَ أنّهـم عدلـوا عـن هذا ؛ لأنّه ليس في الكلامِ مَفْعُلٌ إلا بالهاءِ ، نحـو : مَكْرُمَـةٌ ومَيْسُـرَةٌ ومَقْـبُرَةٌ ومَشْـرُقَةٌ ، فعدلوا إلى أحدِ اللّفظين الآخرين ، وهما : مَفْعِلٌ ومَفْعَلٌ ، واختاروا مَفْعَلاً ؛ لأنّ الفتـحَ أخفُّ ، وقد جاءت عن العربِ على مَفْعِلٍ فيمـا فعلُـه فَعَـلَ يَفْعُـلُ أحـدَ عشـرَ حرفـاً في المكانِ ، قالوا : وهي : مَنْسِكٌ ، ومَحْـرِزٌ ، ومَنْبِـتٌ ، ومَطْلِعٌ ، ومَشْـرِقٌ ، ومَغْـرِبٌ ، ومَفْرِقٌ ، ومَسْقِطٌ ، ومَسْكِنٌ ، ومَرْفِقٌ ، ومَسْجِدٌ ، كـأنّهم حملـوا يَفْعُـلَ علـى يَفْعِـلَ ؛ لأنّهما أخوانِ في أنّهما لفعلٍ[4].

وحكى بعضُ الكوفيّين (مَفْعُلٌ)[5].

وأنشد :

---

(١) آل عمران : ٥٥ .

(٢) البقرة : ٢٢٢ .

(٣) البقرة : ٢٢٢ .

(٤) انظر : المساعد ٦٣٤/٢،٦٣٥ ، والارتشاف ٥٠٢/٢،٥٠٣ .

(٥) انظر رأي الكوفيين في : المساعد ٦٣٦/٢ ، والارتشاف ٥٠٤/٢ .
وقال سيبويه : " ليس في الكلام مَفْعُل " . الكتاب ٩٠/٤ .

١٩٩) .... لِيَـوْمِ رَوْعٍ أو فَعَـالِ مَكْـرُمِ[١]

وأنشد أيضاً :

٢٠٠) بثينُ الْزَمي (لا) إنّ (لا) إنْ لزِمْتِهِ على كَثْرةِ الواشِينَ أيُّ مَعُـونِ[٢]

فقال بعضُهم : مَعُونٌ مَفْعُلٌ في معنى مَعْوُنَةٍ[٣]، وليس في شيءٍ من ذلك مـا يمنـعُ مـا قاله سيبويه ؛ لأنّ أصلَ الكلامِ مَكْرُمَةٌ ومَعُونَةٌ ، وإنّما اضطُـرَّ الشّـاعرُ إلى حـذفِ الهـاءِ والنِّيةُ الهاء ، كقوله :

٢٠١) إمّـا تَرَينـي اليـومَ أُمَّ حَمْـزِ[٤] ....

يريد : حمزةَ .

وقال :

٢٠٢) .... أمالِ ابنَ حَنْظَلِ[٥]

يريدُ : حنظلَةَ .

---

(١) البيت من الرجز ، لأبي الأخزر الحماني ، في شرح شواهد الشافية ٦٨ ، ولسـان العرب (كـرم) ، وبـلا نسبة في الخصائص ٢١٢/٣ ، والممتع في التصريف ٧٩/١ ، والمخصص ١٥٢/١٢ ، ١٩٥/١٤ ، واللسان (ألك) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٢٠٨ ، وشرح شواهد الشافية ٦٧ ، وبـلا نسبة في المنصف ٣٠٨/١ ، والخصائص ٢١٢/٣ ، والمحتسب ١٤٤/١ ، والممتع في التصريف ٧٩/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٨/١ .

(٣) هم الكوفيون . انظر : المساعد ٦٣٦/٢ ، والارتشاف ٥٠٤/٢ .

(٤) البيت من الرجز ، لرؤبة بن العجاج ، وعجزه :

.... قاربتُ بـين عَنَقـي وجَمْـزِي

الديـوان ٦٤ ، والكتـاب ٢٤٧/٢ ، وشـرح أبيـات سـيبويه ٣٩١/١ ، وتحصيـل عـين الذهـب ٣٣١ ، والمقتضب ٢٥١/٤ ، والإنصاف ٣٤٩/١ .

(٥) جزء من بيت من الطويل ، للأسود بن يعفر ، والبيت بتمامه :

وهـذا ردائي عنـده يستعيره لِـيَسْلُبَني نفسي ....

الديوان ٥٦ ، الكتاب ٢٤٦/٢ ، ٦٩/٣ ، وتحصيل عين الذهب ٣٣١ ، ونوادر أبي زيد ٤٤٨ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ ، وبلا نسبة في المقرب ١٨٨/١ .

وقال :

٢٠٣ .... دَرَسَ الـمَـنَا بِمُتَـالِعٍ فَأَبَـان[1]

يريد : المنازل .

قال (س) : " وأمّـا المسـجدُ فإنّـه اسـمُ البيـتِ ، ولسـتَ تريـدُ موضـعَ السـجودِ وموضعَ جَبْهَتِك ، ولو أردت ذلك لقلت : مَسْجَدٌ "[2] .

ويقوِّي ذلك ما روي عن الحجاج[3] أنّه قال : " ليلزمْ كلُّ رجلٍ مَسْجَدَهُ " .

أرادَ : مواضعَهم من المسجد ؛ لئلاّ يكونَ لهم مجمع في المسجدِ للفتن .

قال : ونظيرُ ذلك : الـمُكْحُلَةُ ، والمَحْلَبُ[4] ، والمَيسَمُ ، لم يرد موضعَ الفعلِ ، ولكنّه اسمٌ لوعاءِ الكُحلِ ، وكذلك الـمُدُقُّ صـارَ اسـماً لـه كـالجُلمودِ . وكذلـك المكْحُلَـةُ والـمَقْبُرَةُ والـمَشْرُقَةُ ، يريدونَ الموضعَ الذي تُجمعُ فيـه القبـورُ ، ويقـعُ فيـه التَّشْـريقُ ، ولو أرادوا موضعَ الفعلِ لقالوا : مَقْبَرٌ ، ولكنّه اسمٌ كالمسجدِ .

ومثله : الـمَشْرُبَـةُ ، وهي الغُرْفَـةُ اسـمٌ لهـا ، وكذلـك الـمُدْهُن والـمَظْلِمَةُ بهـذه المنزلةِ ، إنّما هو اسمُ ما أُخِذَ منك ، لم تُرِدْ مصدراً ولا موضعَ فِعْلٍ .

وقالوا : مَضْرِبَةُ السَّيفِ ، جعلوه اسماً للحديدةِ ، وبعضُ العـربِ يقـول : مَضْرُبَـةٌ ، كما يقولون : مَقْبُرَةٌ ومَشْرُبَـةٌ ، فالكسرُ في مَضْرِبةٍ كالضَّمَّةِ في مَقْبُرَةٍ . والمَنْخِـرُ بمنزلـةِ الـمُدْهُنِ ، كسروا الحرفَ كما ضُمَّ ثَمَّةَ .

---

(١) البيت من الكامل ، للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٣٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسـالك ٤/٤٤ ، وهمع الهوامع ٥/٣٣٤ .

(٢) الكتاب ٤/٩٠ .

(٣) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ، أبو محمد ، توفّي سنة ٩٥هـ ، قائد ، داهية ، سـفّاك ، خطيـب . انظر : إنباه الرواة ٢/٢٩ ، الأعلام ٢/١٦٨ .

(٤) المَحْلَب : شجر له حبٌّ يجعل في الطيب . اللّسان (حلب) .

قال المفسِّر[1]: " ولقائلٍ أن يقولَ : إنّ مَنْخِراً هو من بابِ مَنسِم ؛ لأنّه موضعُ النَّخيرِ ، وفِعْلُه نَخَرَ يَنْخِرُ ، ومنهم مَن يكسرُ الميمَ اتّباعاً للخاء .

قال : وأما المَسْرُبَةُ : وهو الشَّعرُ الممدودُ في الصَّدرِ وفي السُّرَّةِ[2]، فبمنزلةِ المَشْرُقةِ ، لم يردْ مصدراً ولا موضعاً للفعلِ ، وإنّما هو اسمٌ لخطِّ الشَّعرِ الممدودِ في الصدر ، وكذلك : المَأْثُرَةُ والمَكْرُمَةُ .

وقد قال قومٌ : مَعْذُرَةٌ كالمَأْدُبَةِ ، ومثله : ﴿ **فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ** ﴾[3]، وقد أنكر قراءةً[4] رويت ﴿ **فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَةٍ** ﴾ ؛ لأنّه ليس في الكلامِ مَفْعُلٌ على ما ذكرناه .

وقال : ويجيءُ المِفْعَلُ اسماً ، وذلك : المِطْبَخُ والمِرْبَدُ . وكلُّ هذه الأبنيةِ تقعُ اسماً للتي ذكرنا من هذه الفصولِ ، لا للمصدرِ ولا لموضعِ عَمَلٍ رجع "[5]، إلاّ أنّ ما كان من فَعَل يفعَل فاؤهُ واو ، فيلزمُ مَفْعِلاً منه الكسرَ ، كالموضعِ ، وفي فَعَل يفعَل منه الوجهان ، كالموجَل والموجِل ، وما زاد على الثّلاثي بني المصدرُ منه والزّمانُ والمكانُ بناءَ المفعولِ ، كالمَمْزَقِ والمُعْطَى ونحوهما ، تقول : هذا مُعْطَى القوم ، أي : مكانُ الإعطاءِ ، وهو مُعْطَى القومِ ، أي : زمنُ الإعطاء . وأعطيتُه معطًى ، أي : إعطاءً ، وسرَّحتُه مسرَّحاً ، أي : تسريحاً .

قال الشاعرُ - وهو جرير -[6]:

---

(١) هو السيرافي .

(٢) اللّسان (سرب) .

(٣) البقرة : ٢٨٠ .

(٤) هي قراءة نافع ، ووافقه ابن محيصن ، وباقي الأربع عشرة بفتح السّين . إتحاف فضلاء البشر ١٦٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٤/١ ، والكتاب ٩١/٤ .

(٥) كلام السيرافي نفسه ١٠٤/٥ .

(٦) جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي من تميم ، توفّي سنة ١١٠هـ ، من شعراء النقائض . انظر : إنباه الرواة ٣٢١/١ ، الأعلام ١١٩/٢ .

٢٠٤) أَلَمْ تَعْلَم مُسَرَّحِيَ القَوافي فلا عِيّاً بهنَّ ولا اجْتِلابَا[١]

أي : تسريحي .

وقال الله تعالى : ﴿ **وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ** ﴾[٢] ، أي : كلَّ تَمزيقٍ .

□ □ □

(١) البيت من الوافر .

يقول : إنّه يسرح القوافي ويطلقها من عقلها سهلة لينة اقتداراً عليها ، فلا يعيا بهنّ ويعجز ، ولا يجتلبها من شعر غيره ساطياً عليها .

الديوان ٦٥١ ، الكتاب ٢٣٣/١ ، شرح أبيات سيبويه ٩٧/١ ، وتحصيل عين الذهب ١٧٦،١٥ ، الكامل ٢٦٦/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٧٥/١ ، ١٢١/٢ ، واللسان (يسر) .

(٢) سبأ : ١٩ .

بـــابٌ
هذا البابُ هو بابُ الإمالةِ

وهي أن تنحوَ بالفتحةِ نحو الكسرةِ ، فتميلُ الألفَ نحو الياءِ فتقاربُها ، والقصدُ بهـا أنْ يجانسَ الصّوْتُ الصّوْتَ ؛ لأنّ الألفَ مباينةٌ للياءِ ، والفتحةَ للكسرةِ ، فالألفُ تُطلَبُ بأعلى الفمِ ، والكسرةُ تُطلبُ بأسفلِه ، فلذلك أُجنحت الألفُ نحو اليـاءِ والفتحـةُ نحـو الكسرةِ ؛ لكي يتناسبَ الصّوتُ ، وليست الإمالةُ لغةً لجميعِ العربِ ، بل هي لبعضِهم ، ولم يوافقْ عليها في غالبِ الأمرِ أهلُ الحجازِ ، وإنّما أكثرُها لغةُ بني تميم[(١)] .

والأسبابُ التي تكونُ لها الإمالةُ ستّةٌ[(٢)] :

الكسرةُ ، والياءُ ، وكونُ الألفِ منقلبةٌ عن ياءٍ ، وكونها تشبهُ المنقلبَ ، وكونُ الكسرةِ موجودةٌ في حـالٍ مـن أحـوالِ الكلمـةِ ، وكـونُ الإمالـةِ للإمالـةِ ، والأصـلُ الكسرةُ والياءُ ، والكسرةُ أقوى في الإمالةِ من الياءِ ؛ لأنّ تسفُّلَ اللِّسانِ بها أكثر من تسفُّلِه بالياءِ ، وتُمالُ أيضـاً لانقلابهـا عـن واوٍ مكسـورةٍ /**٣٧٥**/ ، نحـو : خـافَ ، الأصلُ : خَوِفَ .

قوله : تَمالُ الألفُ للكسرةِ قبلها بحرفٍ[(٣)] .

يعني نحو : عِمادٌ[(٤)] ، وكِتابٌ ، وسِنانٌ ، ونحو ذلك .

وقوله : أو حرفين أوّلهما ساكنٌ[(٥)] .

يعني نحو : سِرْبال . وهـذا الكـلامُ نـاقصٌ ، وتَمامُـه أن يقـول : أو بحرفـين أوّلهمـا

---

(١) انظر : الكتاب ١٢٠/٤ ، والمساعد ٢٨١/٤ ، والارتشاف ٥١٨/٢ .

(٢) انظر : المساعد ٢٨١/٤ ، والارتشاف ٥١٨/٢ وما بعدها .

(٣) الجزولية ٣٠٩ .

(٤) الشرح الكبير ١١٤٥/٣ ، وفيه : " عِبَاد " .

(٥) الجزولية ٣٠٩ .

متحرِّكٌ بالفتح ، أو بالكسرِ دون الضَّمِّ إذا كـان الثّـاني منهمـا الهـاء[1]، نحـو : يريـد أن يضْربها ، وفي مضربها .

قال (سَ) : " وذلك لأنّ الهاءَ خفيَّةٌ ، والحرفُ الذي قبـلَ الـذي يليـه مكسـورٌ ، فكأنَّهُ قال : يريدُ أن يَضْرِبا ، كما أنّهم قالوا : رُدَّها "[2].

يعني : أنّ الذي يقول : رُدَّ وردَّ ، إذا وصلَ ذلك بالهاء للمؤنَّثِ قال : رُدَّهـا بفتـحِ الدّالِ ، ولم يجز الكسرُ ولا الضَّمُّ ؛ لأنّ الهاءَ خفيَّةٌ غير معتدٍّ بهـا ، فكـأنّ الألـفَ قبلهـا كسرةٌ أو ضمَّةٌ ، وذلك غير ممكن في النُّطقِ .

قال (سَ) : " وليس شيءٌ من هذا تُمالُ ألفُه في الرَّفعِ "[3].

يعني : إذا قلت : هو يضربها ، لم تُمِلْ ؛ لأنّ الضَّمّة حجـزت ، وإذا فتحـتَ اليـاءَ فقلت : (لن يَضربها) لم يعتدَّ بفصلِ الفتحةِ ؛ لأنّ في الياءِ إذا فتحتها إمالةٌ ، ولا تكـونُ في المرفوعِ إمالةٌ ، وذلك أنّ هذا الضَّربَ - أعني : لن يضربها - يختصُّ بـأن تُمـالَ فيـه الألفُ وما قبلَها وما قبلَ ما قبلَها ، والقسمانِ المتقدِّمان تمالُ فيهما الألـفُ ومـا قبلهـا ، ولا يمالُ غيرُ ذلك فيهما .

وقوله : أو بعدها تَلِيها[4].

مثاله : عَابِدٌ[5]، وعَالِمٌ ، ومَساجِدُ ، ومَفاتِحُ .

(سَ) : " وإنّما أمالوها للكسرةِ التي بعدها ، أرادوا أن يقرِّبوها منهـا كمـا قرَّبـوا في الإدغامِ الصّادَ من الزّاي حين قالوا : صَـدَر ، فجعلوهـا بـين الصّـادِ والـزّاي التمـاسَ

---

(١) كلام الشلوبين مع تغير يسير . الشرح الكبير ٣/١١٤٥ .

(٢) الكتاب ٤/١٢٣،١٢٤ .

(٣) الكتاب ٤/١٢٣،١٢٤ .

(٤) الجزولية ٣٠٩ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١١٤٥ .

الخِفَّةِ ، فقرَّبوها مِن أشبهِ الحروفِ من موضعِها بالدّالِ في الجهرِ ، إذ الصادُ مهموسةٌ ، والزّايُ والدّالُ مجهورتان "[1].

وكذلك قولهم : (أجدق) في : أشدق ، فأشربوا السِّينَ صوتَ الجيمِ ؛ لتوافُقِ الدّالِ أيضاً في الجهرِ ، إذ الشّينُ مهموسةٌ ، فكما قرَّبوا بين هذه الحروفِ ، كما قرّبوا بين الألفِ والياءِ والفتحةِ والكسرةِ .

وقوله : ومُقَدَّرُها عند بعضِهم كملفوظِها[2].

مثاله : هذا رادٌّ ، يريدُ أنّ العربَ اختلفوا في إمالةِ مثلِ هذا ، فمنهم مَن أماله على مراعاةِ الأصلِ ، وهو الذي أشار إليه المؤلِّفُ بقوله : " ومُقدَّرُها عند بعضِهم كملفوظِها "[3].

ومنهم مَن لم يراعِ الأصلَ ، وإنّما عامَل اللّفظَ فلم يكن المقدَّرُ عنده كالملفوظِ به[4].

وقوله : وللياءِ تكونُ قبلها[5] [تليها][6].

مثاله : شَوْكُ السِّيال ، ونحو : الضَّياج : للَّبن المخلوط[7].

وقوله : أو بينَهما حرفٌ واحدٌ[8].

---

(١) الكتاب ٤/١١٧ .

(٢) الجزولية ٣٠٩ .

(٣) قال سيبويه متحدِّثاً عن إمالة : نحو باب : " وقال ناس يوثق بعربيتهم : هذا بابٌ ، وهذا مالٌ ، وهذا عابٌ ، لَمّا كانت بدلاً من الياءِ كما كانت في (رَمَيْتُ) شُبِّهت بها ، وشبهوها في بابٍ ومالٍ بالألفِ التي تكون بدلاً من واو (غَزون) ، فتبعت الواو والياءَ في العين كما تبعتها في اللام ؛ لأنّ الياء قد تغلب على الواو هنا " . الكتاب ٤/١٢٨ .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١٤٥ .

(٥) الجزولية ٣٠٩ .

(٦) زيادة من (ب) .

(٧) اللّسان (ضيح) .

(٨) الجزولية ٣٠٩ .

مثاله : شَيْبَانُ وغَيْلانُ[1] .

وإذا كانت حركةُ ما قبلها من جنسِها قويت الإمالةُ ، نحو : ديباجٌ ، وميعادٌ ، فـإنّ الكسرةَ كياءٍ أخرى ، وإمالةُ (شيبانَ) أقوى من إمالةِ (حَيَوانٍ) ؛ لتحرُّكِ الياءِ في الحيوانِ ، وإمالةُ السِّيالِ والكِيّالِ أقوى من إمالةِ شيبان ؛ لأنّهما يـاءان ، ومتـى حـالَ بـين الألـفِ والياءِ حرفانِ ليس أحدُهما هاءٌ بطلت الإمالةُ ، نحو : نجيبَنا ، وتجوزُ في بينها لخفاءِ الهاءِ ، وإذا تقدّمتِ الياءُ كانت أقوى من التّأخيرِ ، نحو : يافع ومتباين ومتبايع .

وقوله : ولأنْ تكونَ منقلبةً عن ياءٍ[2] .

مثاله : فتى وطاب[3]؛ لأنّهم قالوا : فتيان ، وطابَ يطيبُ ، فـالألفُ فيهمـا منقلبـةٌ عن الياء .

وقوله : أو واوٍ مكْسُورةٍ[4] .

مثاله : خاف[5]؛ لأنّ أصلَه خَوِفَ ، تحرّكت الواوُ وانفتحَ ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

وقوله : أو صائرةٍ ياءً في حالةٍ ما[6] .

يريد أنّ ما كان من ذواتِ الواوِ ثلاثيّاً من الأسماءِ الـتي أواخرهـا الألـفُ لا تُمـالُ ؛ لأنّ الألفَ لا تصيرُ فيه ياءٌ ، إلاّ أن تكون رابعةً ، فلا تصيرُ الألفُ فيه ياء والكلمةُ علـى عِدَّتها ، وليس كذلك ما كان من ذواتِ الواوِ من ثلاثيّ الفعلِ ؛ لأنّ هذا النّوعَ يُمالُ ، وإنّما أُميلَ ، ولم يُملْ الأوّل ؛ لأنّ الألفَ من هذا النّوعِ تصيرُ ياءً في حالةٍ ما ، والكلمةُ على عدّتها إذا بنيت لِما لم يُسمَّ فاعلُه .

---

(١) الشرح الكبير ١١٤٥/٣ .

(٢) الجزولية ٣٠٩ .

(٣) الشرح الكبير ١١٤٥/٣ .

(٤) الجزولية ٣٠٩ .

(٥) الجزولية ٣٠٩ .

(٦) الجزولية ٣٠٩ ، بعده : " ... والكلمة على عدّتها " .

ومثال ذلك : غزا ودعا ؛ لأنّك تقولُ فيهما : غُزِيَ ودُعِيَ[1] .

وقوله : أو بمجاورتِها ألفاً ممالةً[2] .

نحو الألفُ الثّانيةُ إذا أُميلت في (رأيتُ عماداً)[3]، فالألفُ الأخيرةُ أتبِعت للأولى ، وموجبُ الإمالةِ موجودٌ في الأولى خاصة ، وقد تتبع الألفُ الأولى للأخيرة كـ(سُكارَى) ، تُمالُ الأولى اتّباعاً للثانية ، وكذلك (كُسَالى) ؛ لأنّ الأخيرةَ قد تصيرُ ياءً في حالٍ ما .

وقوله : أو لتناسُبِ الأواخرِ[4] .

يريدُ بذلك ما أُميلَ من ذواتِ الواوِ من الأسماءِ ، نحو : ﴿ **وَالضُّحَى** ﴾[5]، لمناسبةِ ما يليه مِمّا له الإمالةُ[6] .

وقوله : ويمنعُ الـمُسْتَعْلِي إمالةَ الألفِ في الاسمِ إذا وقع قبلها يليها عند الكُلِّ[7] .

" يعني نحو : ظالِمٌ وطاهِرٌ .

وقد تقدَّمَتِ /٣٧٦/ الإمالةُ في (طابَ وخافَ) ، وكذلك ما الإمالةُ فيه ؛ لأنّ الألفَ منقلبةٌ عن ياءٍ أو واوٍ مكسورةٍ ، أو صائرةٌ ياءً لا يؤثِّرُ فيها المستعلي "[8] .

وإنّما منعت حروفُ الاستعلاءِ الإمالةَ للاستعلاءِ ؛ لأنّها ناسبت الألفَ ؛ لأنّ الألفَ فيها ارتفاعٌ ، ألا ترى أنّها هوائية ؟. فلما ناسبتِ المستعلي للألف ، وأصلُ الألفِ الفتح تركوها على أصلِها غيرَ ممالةٍ .

---

(١) الشرح الكبير ١١٤٦/٣ .

(٢) الجزولية ٣١٠ .

(٣) الجزولية ٣١٠ .

(٤) الجزولية ٣١٠ .

(٥) الضحى : ١ ، والإمالةُ قراءة حمزة والكسائي .

السبعة ٦٩٠ ، المبسوط ١١٣-١١٤ ، التيسير ٢٢٣ ، الإقناع ١٨٠/١، ٢٨٢ .

(٦) الشرح الكبير ١١٤٦/٣ .

(٧) الجزولية ٣١٠ .

(٨) الشرح الكبير ١١٤٦/٣ .

وحروفُ الاستعلاءِ سبعة يجمعها (ضغط خصٍّ قط) ، فهذه الحروفُ ترقَّت إلى الحنكِ الأعلى ، فأشبهت الألف ، وهذه الحروفُ تتصعَّد ، والياءُ والكسرةُ تنحدر ، والألفُ متوسّطةٌ بينهما ليست بتصعُّدٍ ولا انحدارٍ ، ولكنّها أشبه بالمستعلي ، فغلب المستعلي .

وقوله : أو قبلها بحرفٍ مكسورٍ[1] .

مثاله : ضِبابٌ[2]، ولا يمنعُ المستعلي من الإمالةِ إذا وقع أوّلاً مكسوراً ؛ لأنّ الكسرةَ قهرت علوَّها ، فإن كان حرفُ الاستعلاءِ ساكناً جاز الأمران ، نحو : مِصباحٌ ومِقْلاتٌ[3] .

(**شن**) : " وجعله حرفَ الاستعلاءِ في هذا – يعني في ضباب – مانعاً من الإمالةِ على الإطلاق ، أو مانعاً منها عند الأقلِّ ، شيء لا أعلمه عن أحدٍ من العرب ولا من النّحويين ، فالصوابُ إسقاطه من هذا الموضع ، إنّما الخلافُ عندهم في مثل : مِطْعانٌ ومِقْلاتٌ "[4] مِمّا قبل الألفِ فيه بحرفٍ حرفُ استعلاءٍ ساكنٌ قبله مكسورٌ .

وقوله : أو بعدها تليها[5] .

مثاله : ناطِقٌ[6]، وناقِدٌ ، وعاطِسٌ ، وعاصِمٌ ، وعَاضِدٌ ، وغاضِبٌ ، ووَاغِلٌ ، وناخِلٌ ، فهذه الحروفُ إذا كانت مفتوحةً أو مضمومةً منعت الإمالة ، فإن كانت مكسورة أولاً لم تمنع ، نحو : ضِباب[7]، وإن كانت مكسورةً بعد الألفِ تليها ، نحو الـمُثلِ المتقدِّمةِ منعت ؛ لقربها منها .

وقوله : أو بينهما حرفٌ عند الكلِّ[8] .

---

(١) الجزولية ٣١١ ، وبعده : " **أو ساكنٍ قبله مكسور عند الأقلّ** " .

(٢) الشرح الكبير ١١٤٧/٣ .

(٣) المقلات : المرأة لا يعيش لها ولد . القاموس ١٦٠/١ (قلت) .

(٤) الشرح الكبير ١١٤٧/٣ ، وانظر : الكتاب ١٣١/٤ ، والمساعد ٢٨٧/٤ ، والارتشاف ٥٢٢/٢ .

(٥) الجزولية ٣١١ : " **أو بعدها يليها** " .

(٦) الشرح الكبير ١١٤٧/٣ .

(٧) الضِّباب : اسم رجل . اللّسان (ضبب) .

(٨) الجزولية ٣١١ : " **بحرفٍ عند الكلّ** " .

كناعِقٍ[1] ونافِخٍ ونافِقٍ ووشَاحِطٍ وغالِطٍ وناهِضٍ وناشِطٍ .

(سٓ) : " ولم يمنعه الحرفُ الذي بينهما من هذا ، كما لم يُمنع السِّينُ من الصّادِ في (سبقت) ، فهذا كلُّه لا يميله أحدٌ إلاّ من لا يؤخذ بلغته "[2].

وقوله : أو حرفانِ عند الأكثرِ[3].

مثاله : مناشيطُ ومغاليقُ[4].

فمَن أمالَ فلبعدِ حرفِ الاستعلاءِ من الألفِ ، ومَن منعَ لم يعتدّ بالتباعُدِ ؛ لقوّةِ حرفِ الاستعلاءِ .

وقوله : وتَمْنَعُ الرّاءُ من الإمالةِ إذا وقعت قبلَ الألفِ تليها[5].

مثاله : راشِدٌ[6]، وفراشٌ .

وسببُ ذلك : أنّ الرّاءَ حرفٌ مكرَّرٌ يخرج كأنّه مضاعفٌ ، والوقفُ يزيدُه إيضاحاً ، فلما كان الأمرُ كذلك صاروا كأنّهم تكلّموا بِراءَين مفتوحتين ، فقويت على نصبِ الألفات .

وقوله : وبعدَها تليها مفتوحةً[7].

مثاله : رأيتُ حماراً[8].

---

(١) الشرح الكبير ٣/١١٤٧ .

(٢) الكتاب ٤/١٢٩ .

(٣) الجزولية ٣١١ : " **أو بحرفين عند الأكثر** " .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١٤٨ .

(٥) الجزولية ٣١١ .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١٤٨ .

(٧) الجزولية ٣١١ : " **أو** ... " .

(٨) الشرح الكبير ٣/١١٤٧ .

[وقوله][1] **: أو مَضْمُومَةً**[2] **.**

مثاله : هذا حمارٌ[3] .

قال سيبويه : " كأنّكَ قلت : هذا فِعَالُل ، وفي النّصبِ كأنّك قلت : فِعَالَلاً ، فغلّبت هنا فنصبَت كما فعلت ذلك قبل الألف .

وأمّا في الجرِّ فتميلُ الألفَ ، كانَ أوّلُ الحرفِ مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً ؛ لأنّها كأنّها حرفانِ مكسورانِ ، فتميلُ هنا كما غلبتْ ، حيث كانت مفتوحةً ، وذلك قولك : من حِمارِك ، ومن عَوَارِهِ ، ومن المُعارِ ، ومن الدُّوارِ ، كأنّك قلت : فُعالِلُ ، وفَعالِلُ ، وفِعالِلُ "[4] .

وقوله : أو بعدها بحرفٍ عند الأقلِّ[5] **.**

مثاله : هذا كافِرٌ[6] .

وقوله : وتَغْلِبُ المستعلي إذا وقعت بعدها تليها مكسورةً عند الكلِّ[7] **.**

مثاله : قارِبٌ وخارِجٌ[8] ، وغارِمٌ وطارِدٌ ، وكذلك جميعُ المستعلية إذا كانت الرّاءُ مكسورةً بعد الألفِ التي تليها .

(**س**) : " وذلك لأنّ الرّاءَ لَمّا كانت تقوَى على كسرِ الألفِ في فِعال في الجرِّ وفَعَال ، لما ذكرنا من التّضعيفِ ، قويتْ على هذه الألفات ، إذْ كنتَ إنّما

---

(١) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

(٢) الجزولية ٣١١ .

(٣) الشرح الكبير ١١٤٨/٣ .

(٤) الكتاب ١٣٦/٤ .

(٥) الجزولية ٣١١ ، وفيها : " **وبعدها** ... " .

(٦) الشرح الكبير ١١٤٨/٣ .

(٧) الجزولية ٣١١ .

(٨) الشرح الكبير ١١٤٨/٣ .

تضَعُ لسانَك في موضعِ استعلاءِ ثم تنحدر ، وصارت المستعليةُ هنا بمنزلتها في قِفـاف "[1] لا تأثيرَ لها .

وقوله : أو بحرفٍ عند الأقلِّ[2] .

مثاله : قادرٌ ، نحو قولِ الشّاعر :

٢٠٥) " عسى اللهُ يُغْني عن بلادِ ابنِ قادِرِ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبـابِ سَكُوبِ "[3]

أنشده (سـ) بالإمالةِ في حالِ الجرِّ . قال : ويقول : هو قادرٌ فيفتح .

قال سيبويه : " واعلم أنّ الذين يقولون : هذا قادِرٌ ، يقولون : مررتُ بقادِرٍ ، يَنصبون الألفَ ، و لم يجعلوها حيثُ بعُدت تقوى ، كما أنّها في لغةِ الذين قالوا : (مررتُ بالكافرِ) لم تَقْوَ على الإمالةِ حيث بعُدت ؛ لِما ذكرنا من العلّةِ .

وقد قال قومٌ تُرتَضى عربيّتهم : مررت بقادِرٍ ، قبلُ الرّاءِ ، حيثُ كانت مكسورةً . وذلك أنّه يقول : قارِبٌ ، كما يقول : حازِمٌ ، فاستوَتِ القافُ وغيرها **/٣٧٧/** ، فلمّا قال : مررت بقادِرٍ ، أرادَ أن يجعلها كقوله : مررتُ بكافرٍ ، فيسوِّيهما هنا كما يسوِّيهما هناك "[4] .

---

(١) الكتاب ١٣٦/٤،١٣٧ .

(٢) الجزولية ٣١١ ، وبعده : **" وما سوى ذلك يحفظ "** .

(٣) البيت من الطويل ، هجا فيه الشاعر رجلاً من بني نمير ثم أحد بني عجرد .
المنهمر : المطر الكثير . الجون : الأسود . الرباب : جمع ربابة ، وهو سحاب دون سحاب . السكوب : كثير الصب . شرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢ .
الشاهد : جواز إمالة (قادر) مع أنه فصل بين الألف والراء بحرف .
ديوان هدبة ٧٦ ، الكتاب ١٥٩/٣ ، ١٣٩/٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٤٤٢ ، الكامل ٢٥٩/١ ، المقتضب ٤٨/٣،٦٩ ، التكملة ٢٢٧ ، اللمع ٣١٥ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٧٨ ، التصريح ٣٥١/٢ ، خزانة الأدب ٣٢٨/٩ .

(٤) الكتاب ١٣٨/٤ .

ثم قال سيبويه : " واعلم أنّ مَن يقولُ : مررتُ بكافرٍ أكثرُ مِمَّن يقولُ : مررتُ بقادرٍ ؛ لأنّها من حروفِ الاستعلاءِ ، والرّاءُ قد أخبرتُكَ بأمرها "[1].

يعني أنّ الإمالةَ في : مررتُ بكافرٍ لأجلِ الرّاءِ أكثر منها في (بقادِرٍ) ؛ لأنّ المستعلي له تأثيرٌ (ما) ، وإن ضَعُف في بعض المواضعِ .

❑ ❑ ❑

(١) الكتاب ٤/١٣٩ .

تلخيصٌ في حُكمِ الرّاءِ ، وهي في الإمالةِ تنقسمُ خمسةَ أقسام :

تكونُ في موضعٍ مانعةً للإمالةِ ، وفي موضعٍ جالبةً لها ، وفي موضعٍ غالبةً للحروفِ المستعلية ، وفي موضعٍ مغلوبةً لها ، وفي موضعٍ يجتمع راءان فتَقلِبُ إحداهما الأخرى . فالموضعُ الذي يمنعُ أبداً من الإمالةِ إذا كانت مفتوحةً أولاً ، أو وسطاً أو آخراً ، مثل : راشدٌ وفراشٌ ، وطائرٌ أو حِمارٌ ، أو مَضْمُومةً ، نحو : هذا حمارٌ ، والموضعُ الذي تكون خالصة الإمالة إذا كانت مكسورةً أوّلاً وآخراً ، مثل : رشاء وشارب ، أو يكون بينهما حرفٌ عند الأقلّ ، نحو : بقادرٍ ، والغالبة لحرف الاستعلاءِ أن تتقدّمَ حرفَ الاستعلاءِ ، وتتأخر هي مكسورة ، مثل : قارب ، والمقلوبةُ عكسها ، نحو : ناقة فارقٌ ، وأَيْنُقٌ مَفارِيقٌ ، فهذا يفتح لغلبة القافِ للرّاء .

(س) : " فينتصب كما فعلت ذلك ، حيث قلت : ناعِقٌ ومُنافِق ومَناشِيطٌ "[(1)]. والرّاء تغلب أختها ، مثاله : أن تُقدَّمَ الرّاءُ المفتوحةُ وبعدها المكسورةُ ، وبينهما الألفُ حاجزةٌ ، نحو : من قَرارك وسِرارك ، فتغلِّبُ هنا المكسورة كما غلّبت القاف وأخواتها ، فلا تكونُ المفتوحةُ أقوى من القافِ ؛ لأنّها وإن كانت كأنّها حرفان مفتوحان ، فإنّما هي حرفٌ واحدٌ وبزنته ، كما أنّ الألفَ في (عادٍ) والياء في (قيل) بمنزلةِ غيرها في الردّ إذا صُغِّرت رددتَ إلى الواو ، وكان فيها من اللّينِ ما ليس في غيرها ، فإنّما شُبِّهت الراءُ بالقافِ ، وليس في الرّاءِ استعلاءٌ ، فجعلت مفتوحة بفتحٍ ، نحو : المستعلية ، فلما قويت - أعني الراء المكسورة - على القافِ كانت على الرّاءِ أقوى .

وبابُ الإمالةِ تتفرَّعُ فيه مسائلُ تركتها مخافةَ الإطالةِ .

ومن شذوذِ الإمالةِ : إمالتهم العشا في العين ، وهو من الواوِ ، وقالوا : امرأةٌ عشواءُ ، فشبَّهوهُ بذواتِ الياءِ ، وأمالوا (الحجّاجَ) ، ولا موجبَ فيه ، وأعني العَلَم ؛ لكثرةِ استعماله واشتهارِ ذكره ، ونحو ذلك .

---

(١) الكتاب ٤/١٣٧ .

وما ذكرناه في البابِ هو المقيسُ ، وغيرُ ذلك راجعٌ إلى السَّماعِ .

قال بعضهم : الكلامُ في الإمالةِ من فضولِ النّحوِ ؛ لأنّه أليَقُ باللُّغةِ .

□ □ □

بـابٌ[1]

[فصل من باب التصريف]

قوله : إذا وقعتِ الواوُ والياءُ طرفاً بعد ألف زائدةٍ . مثاله : كسـاءٌ ورِداءٌ ، الأصـل كساوٌ من كسوتُ ، وردايٌ من قولهم : حسنُ الرَّديَّةِ ، ولم يذكرْ من التَّصريفِ إلا هذا الباب خاصّةً ، ومسائلهُ تطولُ وتصعبُ على المبتدئ .

[وهذه كلماتٌ مختصرةٌ في معناه وحدِّه ، فنقول : التَّصريفُ][2]: معرفةُ ذواتِ الكلمِ .

وقيل : جعل الكلمةَ في جهاتٍ مختلفةٍ لضروبٍ من المعاني[3]، كـ(ضربَ واستضربَ وضرَّب) وغير ذلك ، وكلُّها ترجعُ إلى أصلٍ واحد ، وهو الضّرب .

والمختارُ أن يقال : التصريفُ : معرفةُ ذواتِ الكلـمِ لتجـري في تصرُّفاتهـا علـى مـا يوجبُ القياس ، بأنه إذا عُلـم ذاتُ الكلمـةِ عُلـم وزنُهـا ، وإذا عُلـم وزنُهـا عُلـم عـددُ حروفِها ، وإذا نُظر في حروفِها عُلم منها الزّائدُ من الأصليِّ إلى غيرِ ذلك مما يلحقها مـن الأحكام .

وسُمّي تصريفاً تشبيهاً بتصريفِ الرِّياحِ واختلافِ حركاتها .

وأصله للأفعالِ لكثرةِ التّلعب بها والتَّصرُّفِ فيها واختـلافِ أبنيتهـا وضعـاً ، نحـو : ضربَ يضربُ اضرب ، وقال يقولُ قل ، ثم للأسماءِ بعد ذلـك لما يعتورُهـا مـن التَّثنيـةِ والجمعِ والتَّصغيرِ والتّكسيرِ والإضمارِ والإظهارِ والقصرِ والنَّقصِ .

وأمّا الحروفُ فلا حظَّ لها فيه ؛ لأنّها كبعضِ حروفِ الكلمةِ .

ولا يدخلُ أيضاً في الأسماءِ الأعجميَّةِ ، نحو : إبراهيمَ وإسماعيلَ .

ولا في الأصواتِ ، نحو : غاقِ .

---

(١) في الجزولية ٣٠٨ : باب الهمزة المنقلبة عن الواو والياء . وقد تقدّم فيها على باب الإمالة .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر هذا التعريف وغيره : المنصف ٢٧٣/٣ وما بعدها .

ولا /٣٧٨/ في الأسماءِ المتوغِّلَةِ في البناءِ كـ(من ولا) ؛ لشبهها بالحروف .

ولا في اللُّغاتِ المتداخلةِ ، نحو : (الجونُ) للأسودِ والأبيضِ .

ولا في الأسماءِ الخماسيَّةِ ، كسفرجلٍ . ويدخلُ فيما سوى ذلك .

ولا يخلو التَّصريفُ من ثلاثةِ أقسامٍ(١):

تصريفُ لفظٍ ، وتصريفُ معنًى ، وتصريفُ لفظٍ ومعنى .

فتصريفُ اللّفظِ : هو تغيُّرُ الصُّورةِ مع اتِّفاقِ المعنى ، كـ(ضروبٍ وضرَّابٍ ومضرابٍ وضريبٍ وضَرِبٍ) ونحو ذلك .

وتغييرُ المعنى : هو تغييرُه مع اتِّفاقِ اللّفظِ ، كاستعمالِ العينِ في أشياءَ كثيرةٍ .

وتصريفُ اللّفظِ والمعنى : كـ(ضرَّابٍ ومضروبٍ) من الضَّربِ .

ولا يخلو التّصريفُ من جهةٍ أخرى من خمسةِ أقسامٍ(٢):

إمّا تصريفٌ بزيادةٍ كـ(أحمرَ) ؛ فإنه من الحمرة ، فالهمزة زائدة ، أو بنقصٍ كـ(قاضٍ) ، أو بقلبٍ كـ(قالَ وباعَ) ، أو ببدلٍ كـ(اتَّعدَ واتَّزنَ) ، أو بنقلٍ ، كنقلِ عينِ (شاكٍ) إلى محلِّ اللاَّمِ .

والبدلُ : وضعُ الشّيءِ مكانَ غيرِهِ .

والقلبُ : نقلُه من موضعِهِ إلى موضعٍ آخر ، وقد يجيءُ القلبُ بمعنى الإبدالِ كثيراً في حروفِ العِلَّةِ(٣).

❐ ❐ ❐

---

(١) قبل هذه الجملة في (ب) فصل .

(٢) قبل هذه الجملة في (ب) فصل .

(٣) هذه المقدمة جاءت في آخر الباب في (ب) .

فصل[1]

ولا تخلو دلالةُ الحرفِ الزّائدِ من سبعةِ أقسامٍ :

زيادةُ معنًى : كحروفِ المضارعةِ ، وألفِ فاعلٍ ، وواوِ مفعولٍ ، وغيرِ ذلك ؛ لأنّه لَمّا لحقَ الأصلُ معنًى زائداً لحقَ اللّفظُ حرفاً زائداً ليدلَّ على ذلك المعنى .

وزيادةُ إلحاقٍ كواوِ (كوثَر) وياءِ (صيرفٍ) ، وغيرِ ذلك ، وسببُ ذلك أن يزدادَ القويُّ - وهو الثُّلاثيُّ - قوَّةً بالزيادةِ .

وزيادةُ مدٍّ ، كـ(ألفِ رسالةٍ ، وياءِ سفينةٍ وصحيفةٍ) ، ونحوِ ذلك ، لتفرِّقَ بين توالِي الحركات .

وزيادةُ عوضٍ ، كتاءِ زنادقةٍ ؛ لأنّها عوضٌ من الياءِ في زناديق ، ولذلك لا يُجمعُ بينهما .

وزيادةُ تكثيرٍ وتفخيمٍ ، كميمِ (سُتْهُمٍ وزُرْقُمٍ) .

وزيادةُ إمكانٍ ، كألفِ الوصلِ ؛ لأنّها يُتمكَّنُ بها من النُّطقِ بالسّاكنِ ، ونحو الهاءِ في : (عِه ، وشِه ، وقِه) ، ونحو ذلك ، إذ لا يتصوّرُ الابتداءُ بحرفٍ والوقفُ عليه .

وزيادةُ بيانٍ كهاءِ السّكتِ في ﴿ **مَالِيَهْ** ﴾[2]، وواو (وازيداه) ، وكلُّ ذلك لمعنى .

❑ ❑ ❑

---

(١) كلمة (فصل) ليست في (ب) .

(٢) الحاقّة : ٢٨ .

فصل

والأوزانُ على ضربين :

١- أوزانُ لفظ .

٢- وأوزانُ معنى .

فوزنُ اللّفظِ : ما يقاسُ بالفاءِ والعينِ واللاّمِ في (فعل) ؛ ليكونَ أصلاً يُرجعُ إليه .

فإن كانت الكلمةُ رباعيَّةً وكانت أصولاً ضاعفت اللاّمَ ، فتقولُ في (جعفرٍ) وزنُه (فَعْلَلٌ) ؛ لأنّ الرّاءَ ليست من حروفِ الزِّيادةِ .

وإن كانت خُماسيّةً ضاعفت اللاّمَ بثلاثةٍ ، فقلت في وزن (سَفرجلٍ) : فَعَلَّلٍ ، وفي وزن (جَحْمَرِشٍ) : فَعْلَلِلٍ .

وإن تكرّرتِ العينُ وحدَها ، أو العينُ واللاّمُ ، أو الفاءُ والعينُ كرَّرت الذي تكرّر ، فتقول في (كرّة) : فَعَّل ، و(ضرَّب) : فعَّل ، و(جرَّب) : فعَّل ، و(جلعلع) : فعَلعل ، و(مَرْمَرِيس) : فَعْفَعِيل ، وإن نقصتَ من الأصولِ شيئاً نقصتَ من الوزنِ مثلَه ، فيرفع ؛ لأنّ المحذوفَ لامه ، مثل : يدٍ ، والأصلُ : يدي ، وقُل : فُل ؛ لأنّ المحذوفَ منه العينُ والأصلُ (قَوَلَ) ، فحذفتِ الواوُ لالتقاءِ السّاكنينِ ، ووزنُ (عِدْ) : عِلْ ؛ لأنّ المحذوفَ منه الفاءُ ؛ لأنّه من (وَعَدَ) ، وإن تغيَّر من حروفِ الكلمةِ الموزونةِ شيءٌ من موضعهِ غيَّرت الوزنَ على حدِّ تغييرِه ، فوزنُ (شاكٍ) : فالِع ؛ لأنّ اللاّمَ مقدَّمَةٌ على العينِ ، وهو مقلوبٌ .

وأشياءُ عند (سٓ) وزنها : (لَفْعَاء) ، والأصلُ : (شَيْئَاء)[1] .

وقال الكسائيّ[2]: " هو (أَفْعَالٌ) ، ويلزمه التّنوينُ ، والعربُ لم تنوّنها " .

---

(١) الكتاب ٤/٣٨٠ .

(٢) المنصف ٢/٩٥ ، وفي الممتع : " أَفْعِلاء " ٢/٥١٣ .

وقال الأخفش : " (أَفْعِلاء) (أشْيئاء)[1] ، ثم حذفت لامها فصارت (أَفْعَاء) عنده " .

وأمّا وزنُ التقديرِ فإنّه يُعلم به أحكامُ التّصغيرِ والتّكسيرِ ، ألا ترى أنّ (مَلَكاً) لما كان في أصلِه (مَفْعَلاً) من الألوك ، وهي الرِّسالة جُمعَ جَمعَ الرّباعيّ ، فقيل : ملائكة ، كمسلك ومسالك ، ومالكٌ لما كان بوزنِ فاعلٍ جُمعَ على مثال : فُعَّل وفُعّال ، فقيل : مُلاّك ومُلَّك ، كما يقال : ضاربٌ وضُرابٌ وضَربٌ ، و(مَلِكٌ) لما كان بوزنِ فَعِل /٣٧٩/ جُمِعَ جَمْعَ الثُّلاثي ، فقيل : مَلِكٌ وأمـلاكٌ ، كـ(فَخِـذٍ وأَفْخـاذٍ ، وكَتِـفٍ وأَكْتـافٍ) . ولنرجع إلى تفسيرِ لفظِ أبي موسى .

قوله : إذا وقعتِ الواوُ والياءُ طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ[2] .

يعني نحو : كِساءٍ ، ورِداءٍ[3] .

قال المازنيّ : " علَّةُ القلبِ في هذا النّحوِ ؛ لأنّهما – أعني الواوَ والياءَ – ينقلبان [همزةً][4] إذا كانت قبلها الضمّةُ ، والفتحةُ من الألفِ ، فإذا جاءتِ الألفُ لم يكن بدٌّ من قَلْبهما ، فقُلبتا ألفين وقبلها ألفٌ ، فهمزوا الثانيةَ ؛ لئلاّ يجتمعَ ساكنانِ ، ولم يحذفوا لئلاّ يكونَ الممدودُ مقصوراً ، ويذهبُ البناء ويلتبس .

وهذه الألفُ التي تقعُ بعدها الياءُ والواوُ طرفاً ، يشترطُ فيها أن تكونَ ثالثةً فصاعداً ؛ لئلاّ يدخل عليك همز (غايَةٍ وطايَةٍ) مِمّا الألفُ فيه ثانيةٌ في موضعِ العينِ ، فإنّ هذه لو همزت اجتمعَ على الكلمةِ إعلالان : إعلالُ اللاّمِ ، وإعلالُ العينِ ، وذلك لا نظيرَ له ، وإن جاء منه شيءٌ فهو شاذٌّ لا يُقاسُ عليه .

فأمّا (كِساءٌ ورِداءٌ) فالأصلُ فيهما : (كِساوٌ ورِدايٌ) ؛ لقولهم : (حسنُ الرِّديَّةِ) ، و(كسوتُ) .

---

(١) انظر : الإنصاف ٨١٢/٢،٨١٣ ، المنصف ٩٥/٢ ، والممتع ٥١٣/٢ .

(٢) الجزولية ٣٠٨ ، وبعده : " **قلبت همزة ...** " .

(٣) الشرح الكبير ١١٤٩/٣ .

(٤) المنصف : ألفاً .

فيقول أبو عثمان : لَمّا كانت تقلبُ الياءُ والواوُ في (عَلاةٍ ومَنساةٍ) لِتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما – مع أنّ الفتحَ بعضُ الألفِ – فأنت إذا وقعتا بعد الألف التي هي أكثرُ من الفتحةِ وأشبعُ أحرى بقلبهما ؛ لأنّ الكلَّ أشدُّ تأثيراً من البعضِ ، فصارا في التّقديرِ (كِسااا ورِداا) ، فالتقتِ الألفانِ فحُرِّكت الآخرةُ ، فانقلبت همزةً ؛ لأنّ ذلك من شأن الألفِ ، فكأنّ قائلاً قال له : فهلاّ حُذِفَ أحدهما ؟. فقال مُجيباً له : لأنّهم كرهوا اللَّبْسَ ؛ لئلاّ يصيرَ الممدودُ مقصوراً .

قال ابن جنّي : سألت (فآ) فقلت : فهلاّ قلبوا الياءَ والواوَ في النِّهايةِ والإداوةِ ألفاً ، لوقوع الألف قبلهما كما قلبوهما ألفين في العلاةِ ومنساة ، إذ الألف عندك أشدُّ إيجاباً للقلبِ من الفتحة ؛ لأنّها أكثر منها ؟. فقال : إنّما المعنى أنّ الألف مثل الفتحة إذا وقع حرف اللّين بعد الألفِ طرفاً حرفُ إعراب .

ومعنى كلامِ أبي عليٍّ : أنّ الألفَ إنّما تشبه الفتحة في هذا القلب إذا بلغ المعتلُّ بعدها إلى الغاية من الضَّعفِ بالتّطرف ، وكونه لاماً حرف إعراب ؛ لأنّ الأصل إنّما هو الفتحة ، ولم يرتضِ ابن الجنّي قولَ الفارسيّ ، وعارضه بحصاةٍ وقناةٍ ، فقال : قد قُلب حرف العلّة هنا ألفاً لأجل الفتحة ، وإن لم يكن حرف إعراب ، وكانت الهاء بعدهما ، فكان قلب الياء والواو في (نهاية وإداوة) لوقوع الألف التي أكبر من الفتحة همزة أولى على ما تقدّم .

قال : ووجدتُ في بعضِ التّعاليقِ عن أبي عليٍّ أنه إنّما قلبت الواوُ والياءُ في (قناةٍ وحصاةٍ) لوقوعِ الفتحةِ قبلهما وتحريكهما ، وأنّ الكلمةَ التي هي فيهما على مثال الفِعْل ، نحو : (غَزا ، ورمَى) ، وأمّا (النّهاية والإداوة) فليستا على مثالِ الفعلِ ، فهذا فرق بينهما .

قال : وهذا أشبهُ من الأوَّلِ .

فإن قال قائلٌ : فكان يجبُ ألاّ تقلبَ الواوُ والياءُ في (كِساءٍ ورِداءٍ) همزةً ؛ لأنّ الكلمةَ ليست على مثالِ الفعلِ أيضاً ؟. قيل : هذا لا يلزمُ ؛ لأنّ الإعرابَ كان على ذلك يجري عليهما ، و(النّهايةُ والإداوةُ) اجتمع فيهما : أنّ الإعرابَ جارٍ على الهاءِ ،

وأنّهما ليستا على مثالِ الفعلِ ، فهذا فرقُ ما بينهما ، فهذا أقربُ ، على أنّ فيه شيئاً ، وذلك أنّك لو بنيتَ مثل (سَفَرْجَلَةٍ من قَوْقَيْتُ) لقلت : (قَوَقْيَاةٌ) ، فقلبت الآخرة ، وليست الكلمةُ على وزنِ الفعلِ .

ولكنّ القولَ عندي في هذا أنّ الألفَ لما كانت حرفاً - في الحقيقةِ من وجهٍ ، ومشابهةً للحركةِ من وجهٍ آخر - أُجْرِيتْ مع الهاءِ في (النّهايةِ ، والإداوةِ) مجرى الباء من (ظَبْيٍ) والدّال من (عَدْوٍ) ، وأُجْرِيت في نحو : (الكِساءِ والرِّداءِ) مجرى الفتحةِ ؛ ليتعاقبَ عليها الأمران ، ولا تجري مَجْرى الحركةِ البتّة ؛ فتفهّم ذلك ، فإنَّه أشبهُ بمقاييسِ كلامِ العربِ !!. انتهى[1] .

وما قدّمته من تفسيرٍ لكلامِ الفارسيّ هو الصّواب ، ولم يفهم عنه ج .

وقوله : وكذلك إن كانت تلي الطَّرفَ ولم تكن في المفردِ متحرِّكةً[2] .

استظهر به على نحو : جَدْوَلٌ وجَدَاوِلُ[3] ، وقَسْوَرٌ وقَساوِر ، وحِثْيل وحَثايل[4] ، فإنّ مثل هذا لا يهمز ما قبل الأخر منه ؛ لأنّه /٣٨٠/ في الأصلِ متحرِّكٌ في أصلِ وضعِه بعد ألفها ، وإنّما يُهمزُ في الجمعِ حروفُ المدِّ واللِّينِ التي لا حظَّ لها في الحركةِ في الواحدِ ، نحو : ألف رسالة ، وياءُ صحيفة ، وواوُ عجوز ، إذا قلت : رسائل وصحائف وعجائز .

وقوله : أو في نيَّةِ الحركةِ[5] .

استظهر على مثلِ مَعِيشَةٍ ومَعايِش ، ومَقَامَةٍ ومَقاوِم[6] ، فإنّ الأصلَ فيهما معْيَشَةٌ ومَقْوَمَةٌ ، " قال الشاعر :

---

(١) التصريف للمازني ٢/١٣٧، ١٣٨، ١٣٩ .

(٢) الجزولية ٣٠٨ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١١٤٩ .

(٤) الحثيل : كخديم القصير وشجر جبلي والكسلان . القاموس (حثل) .

(٥) الجزولية ٣٠٨ ، وبعده : **" إن كانت ما وقعت فيه كذلك جمعاً "** .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١٤٩ .

٢٠٦) " وإنِّـي لَقَـوَّام مَقـاوِمَ لَـمْ يَكُـنْ   جَريرٌ ولا مَوْلَى جَرير يَقُومُها "[1][2]

قال المازني : " اعلم أنّ مَقالاً ، ومباعاً ، ومَعاشاً إذا جمعته علـى (مَفَـاعِل) لم تُعْلِـل الواوَ ولا الياءَ في الجمعِ ، وذلـك نحـو : (مَعـاوِلُ ، ومَبـايِعُ ، ومَعـايِشُ) ، وإنّمـا أعلّـوا الواحدَ ؛ لأنّهم شبَّهوه بـ(يَفْعَلُ) ، فلما جمعوه ذهـبَ شَـبَهُه مـن (يَفْعَـلُ) ، فـردُّوهُ إلى أصله . قال الشّاعر :

٢٠٧) وإنِّي لَقَـوَّام مَقـاوِمَ لَـمْ يَكُـنْ   جَريرٌ ولا مَوْلَى جَرير يَقُومُها

قلت : وجهُ شَبَه (مَقامٍ ومَباعٍ) بـ(يَفْعَل) أنّ أصلهما (مَقْوَمٌ ومَبْيَعٌ) ، فجريا مجرى (يخاف ، ويهاب) ، وأصلُهما (يَخْوَفُ ، ويَهْيَبُ) ، فأعلُّوهما ؛ لأنّهمـا جاريـانِ علـى الفعلِ وبوزنِه .

وقوله : فلمّا جمعوه ذهب شَبَهُ الفعلِ ؛ يعني : أنّ الفعلَ لا يجمع ، فلما جمع (مقام) ونحوه بعُدَ عن الفعلِ ، فزالَ البناءُ الذي ضارع به الفعل فصحَّ ، وصِحّته أن تظهر يـاؤه وواوه ، وذلك قوله : (مَقَاوِمُ ، ومَبَايِعُ ، ومَعَايِشُ) .

قال المازنيّ : وقراءةُ أهلِ المدينة (معائش) بالهمز خطـأٌ ، فـلا يُلْتَفَـتُ إليهـا ، فإنهـا أُخِذت عن نافع بن أبي نُعَيم ، ولم يكن يدري العربيّة ، وله أخر يقرؤوها في القرآن نحـو من هذا لحناً .

وقد قالت العربُ : (مَصائِبُ) وهمزوا ، وهو غلط ، كما قـالوا : (حَـلأت السَّـويقَ) ، كأنّهم توهَّموا أنّ (مُصِيبَـةً : فَعِيلـةٌ) ، فهمزوهـا حـين جمعوهـا كمـا همـزوا جَمْـعَ (سَـفِينة) ، فقـالوا : (سـفائن) ، وإنّمـا (مُصِيبَـةٌ : مُفْعِلَـةٌ) مـن (أصـابَ يصيـبُ) ،

---

(١) الشرح الكبير ١١٤٩/٣ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للأخطل .

الشاهد : (مقاوم) لم تقلب هذه الواو همزة ؛ لأنّها في نية الحركة فرقاً بين الزائد والأصلي .

الديوان ٣٢٠/١ ، المقتضب ١٢٢/١ ، معاني القرآن ١٨٥/١ ، الخصـائص ١٤٥/٣ ، المنصف ٣٠٦/١ ، المخصص ٢١/١٤ .

وأصلها (مُصْوِبَةٌ) ، فألقوا حركةَ الواوِ على الصّادِ وانكسرت الصّـادُ ، وبعدهـا واوٌ ساكنةٌ ، فـأُبدِلت يـاءً للكسـرةِ الـتي قبلهـا ، وبعـض العـرب يقـول : (مَصَـاوِبُ) ، فيجيءُ بها على القياسِ .

قلت : اختلفتِ الرِّواياتُ عن نافعٍ ، فأكثرُ أصحابِه يَروي عنه : (معايش) بلا همز ، والذي رَوَى عنه بالهمز خارجةُ بنُ مُصْعَبٍ .

وإنّما همزُه عند أبي عثمانَ خطأً ؛ لأنّه لا يخلو من أن يكونَ جمعَ (معاشٍ ، أو مَعيشَة) ، و(مَعِيشٍ) ، وقد قال رُؤْبَةُ[1] :

٢٠٨ إليـكَ أشْـكو شِـدَّةَ الـمَعِيـشِ[2] ....

يريدُ (المعاشَ) ، وكلُّ واحدٍ من هذه عينُه متحرِّكةٌ في الأصلِ ، فأصلُ (معاشٍ : مَعْيَشٌ) .

وأصلُ (مَعِيشَةٍ : مَعْيِشَةٌ أو مَعْيُشَةٌ) على مذهبِ الخليل .

وأصلُ (مَعِيشٍ : مَعْيِشٌ) مكسورُ العينِ ليس غيرُ ؛ لأنّه ليـس في الآحـادِ اسـمٌ علـى (مَفْعُلٍ) بضمِّ العين .

فأمّا قولُ الشّاعر :

٢٠٩ بُثَينُ الْزَمي (لا) إنّ (لا) إنْ لزِمْتِهِ على كَـثْرةِ الواشِـينَ أيُّ مَعُـونِ[3]

فجَمَعَ (مَعُونَةٍ) وليس بواجدٍ .

وكذلك قولُ الآخرِ :

---

(١) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي ، أبو الجحّاف ، أو أبو محمد ، توفّي سنة ١٤٥هـ . انظر : وفيات الأعيان ٣٠٣/٢ ، الأعلام ٣٤/٣ .

(٢) البيت من الرجز ، لرؤبة بن العجاج ، وعجزه :

.... دهْـراً تَنَقّـى الـمُـخّ بالتّمْشِيشِ

الديوان ٧٨ ، والمنصف ٣٠٨/١ ، وتاج العروس (غيش) و(مشش) .

(٣) سبق تخريجه ص٣٢٥ .

٢١٠) .... لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعَالِ مَكْرُمِ[١]

إنّما هي جمعُ (مَكْرُمَةٍ) .

وكذلك قولُ الآخر :

٢١١) أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكاً أَنَّهُ قَدْ طالَ حَبْسِي وانتِظاري[٢]

فقد يجوزُ أن يكونَ جمعَ (مألكةٍ) وهي الرِّسالةُ ، أو يكونَ حذف الهاءَ [ضرورة][٣] ، وهو يُريدُها .

وإن كان (مَعِيشٌ) جَمْعَ (مَعِيشَةٍ) فجائزٌ فيه (مَفْعُلٌ ، ومَفْعِلٌ) معاً ، وإذا كان الأمرُ كذلك فحَقُّ (مَعاشٍ ، ومَعِيشٍ ، ومَعِيشَةٍ) ألاّ تهمزَ في الجمعِ ؛ لأنّه قد كانت عينُه متحرِّكةً في الأصلِ ، فإذا احتاجَ إلى حركتِها في الجمعِ حرَّكها ولم يَقْلِبْها إلى واوٍ واحتملتِ الحركةَ ؛ لأنّها قويَّةٌ ، وهي من الأصلِ ، وقد كانت متحرِّكةً في الواحدِ ، وإنّما يُهْمَزُ في الجمعِ حروفُ المَدِّ واللِّينِ التي لا حظَّ لها في الحركةِ في الواحدِ ، نحو ألفِ (رِسالةٍ) ، وياءِ (صحيفةٍ) ، وواوِ (عجوزٍ) ، إذا قلت : (رسائِلُ ، وصحائِفُ ، وعجائِزُ) . [وإنّما همزَ (مصائِبُ) مع أنّه متحرِّكٌ في الأصلِ فغلط كما قال][٤] . وقد كان الزّجاج يذهبُ إلى أنّ الهمزةَ في (مصائبَ) بدلٌ من الواوِ في (مَصَاوِبَ) ، كما قالوا : (إسادةٌ) في (وِسادَة) ، [و(إشاحٌ) في (وِشاحٍ)][٥] . وأنكر ذلك الفارسيّ وقال : إنّ الواوَ لا تُقلبُ همزةً وسطاً إذا كانت مكسورةً .

---

(١) سبق تخريجه ص٣٢٥ .

(٢) البيت من الرمل ، لعدي بن زيد في ديوانه ٩٣ ، والمنصف ٣٠٩/١ ، ١٠٤/٢ ، والممتع في التصريف ٧٩/١ ، وخزانة الأدب ٥١٣/٨ .

(٣) زيادة من التصريف .

(٤) في (ب) : فأما قول العرب فغلط ؛ لأنّ الياءَ في (مصيبة) عين الفعل ، وهي منقلبة عن الواو ، وأصلها (مصوبة) ، وأصلها الحركة ، وقياسها (مصاوب) .

(٥) ليس في التصريف .

وذكر أبو الحسن أنّ الذي شجّعهم على أن شبّهوا (مُصِيبةً) بـ(صَحِيفةٍ) حتى همزوها في الجمعِ ، أنّها قد اعتلّت في الواحدِ بأنْ قُلِبتِ الواوُ ياءً ، فتوهَّنتِ العينُ بالقلبِ ، فأشبهتِ الياءَ الزّائدةَ ؛ لأنّها في الحقيقةِ ليست من الأصلِ ؛ وإنّما هي بدلٌ من العينِ ، فلمّا لم يكن /٣٨١/ الأصلُ بعينه أشبهتِ الزّائدَ ، فقُلِبت في الجمعِ همزة .

وأنكر ذلك عليه الزّجاجُ ، وقال : يلزمُهُ في جمعِ (مقامٍ : مقائم) ، يريد : أنّ أصلَ (مَقامٍ : مَقْوَمٌ) ، كما أنّ (مُصِيبةٍ : مُصْوِبَةٌ) ، وكِلاهما قد قُلِب .

يقول : فلو جاز أن نهمزَ (مُصيبةٌ) لجازَ أن تهمزَ جمعُ (مَقامٍ) ، وهذا يلزمُ أبا الحسنِ لو اعتقد هذه علّةً قاطعةً ، وإنّما علّل به السّماعَ على جهةِ التّأنيسِ وتعليلِ الشّاذّ ، وهو لا يطّرِدُ ، فلا يُقطعُ بأنّ هذا خطأٌ من العربِ ما وجدَ له وجهاً ما "[1].

قال سيبويه : " وليس شيءٌ مما يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً "[2].

وكذلك قولُهم : (حَلأتُ السَّويقَ ، ورَثَّأْتُ زَوْجِي بِأَبْياتٍ) ، إنّما هو مُشَبَّهٌ في اللّفظِ بغيرِه ، وإن لم يكن من معناه ، وكأنّ قولهم : (حَلأتُ السَّويقَ) من قولهم : (حَلأْتُهُ) : طردتَه عن الماءِ .

وقولهم : (رَثَّأْتُه : فعَّلته ، من الرَّثيئة) ، وليس من معناه .

وقالوا : (اسْتَلأَمْتُ الحجَرَ) : يريدون : (استلمتُ) ، فهمزوا .

وقالوا : (لَبَّأْتُ بالحجِّ) : يريدون : (لَبَّيْتُ) .

وقالوا : (الذِّئبُ يَسْتَنْشِئُ الرِّيحَ) ، وإنّما هو (يَسْتَنْشِي) .

[وقال أبو عبيدةَ][3]: كان رُؤبَةُ يهمِزُ (سِيَةَ القَوْسِ) ، وسائرُ العربِ لا يهمزها ، وهو بمنزلةِ قولِ الشّاعر :

---

(١) المنصف ١/٣٠٦،٣٠٧،٣٠٨،٣٠٩،٣١٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٢ .

(٣) ليس في (ب) .

٢١٢) لَحَبَّ الـمُؤْقِـدَينِ إلـيَّ مُؤْسَـى(١) ....

فهمزوا الواوَ السّاكنةَ ؛ لأنّـه توهَّـمَ الضّمّـةَ قبلهـا عليهـا ، وإنّمـا يجوزُ مثلُ هـذا الغلطِ عنهم ؛ لِما يستهويهم من الشَّبهِ ؛ لأنّهـم ليسـت لهـم قياسـاتٌ يعتصِمـون بهـا ، وإنّما يُخلِدون إلى طبائعهم ، ومن أجلِ هذا قرأ الحسنُ البصـريُّ(٢)(٣) – رحمـه الله – : ﴿ وَمَا تَنزَّلَتْ بِـهِ الشَّـيَاطُونُ ﴾(٤)؛ لأنّـه توهَّمـه جمعَ التَّصحيـحِ ، نحـو : (الزيـدون) وليس منه .

وكذلـك قراءتُـه : ﴿ وَلاَ أَدْرَأْتُكُـمْ بِـهِ ﴾(٥) مِـن (دَرَأْتُـهُ) ، أي : دَفَعْـتُهُ ، وليس منه ، إنّما هـو مـن (دَرَيـتُ بالشّـيءِ) ، أي : علمـتُ بـه ، وكذلـك مَـن قـرأ(٦) : ﴿ عادَ للُّؤْلى ﴾(٧) فهمزَ ، فهو خطأٌ ، وهو مثلُ : (الـمُؤْقِـدَين)(٨) ، فهو على أن توهّـم الضّمةَ التي قبلها في الواوِ ، ومَن ذهب إلى أنّ (أُوْلى) مِـن (وَأَلَ) ، فهـو خطـأٌ ؛ لأنّـه لا حجّةَ له عليه(٩) .

---

(١) البيت من الوافر ، لجرير ، وعجزه :

.... وجَعْدَةَ إذْ أضـاءَهمـا الوَقُـودُ

الديوان ٢٨٨ ، المنصف ٣١١/١ ، الخصـائص ١٧٥/٢ ، ١٤٦/٣،٣١٩ ، والمحتسـب ٤٧/١ ، والممتع في التصريف ٩١/١،٣٤٢ ، ٥٦٥/٢ ، شرح شواهد الشافية ٤٢٩ .

(٢) الحسن بن يسار البصري ، أبو سعيد ، تابعي ، إمام أهل البصرة ، وحـبر الأمـة في زمنـه ، أحـد العلمـاء الفقهاء . انظر : إنباه الرواة ٦٩/٢ ، الأعلام ٢٢٦/٢ .

(٣) انظر القراءة في : المحتسب ١٣٣/٢ ، الإتحاف ٣٢١/٢ ، البحر المحيط ٤٦/٧ .

(٤) الشعراء : ٢١٠ .

(٥) يونس : ١٦ .

(٦) قراءة قالون . انظر : الغيث ٢٧٢ ، الإتحاف ٥٠٢/٢ ، البحر ١٦٩/٨ .

(٧) النجم : ٥٠ .

(٨) بعده في (ب) : همزة الواو الساكنة .

(٩) بعده في (ب) : ولهذا الغلط نظائر في كلامهم ، فإذا جاء شيءٌ منه فاعرفه لتُسَلِّمه كمـا سَمِعتَه ولا تَقِس عليه .

[اختلافُ العربِ والعلماء في (مدائن)]

وأمّا (مَدائِنُ)[1] فروي عن العربِ فيها الهمزُ وتركُه ، فمن همزها جعلها (فَعِيلَةً) مِن (مَدَنَ) إذا أقام ، ومَن لم يهمز جعلها (مَفْعِلَةً) من (دانَ يدينُ) ؛ لأنّها يُدانُ فيها ، ومعناه أيضاً : طاعَتْ صاحبها وتذلَّلت .

والدِّينُ : الطّاعةُ ، ويشهدُ لهذا قولهم في الجمعِ : (مُدُنٌ) ، وهو (فُعُلٌ) ، كصحيفةٍ وصُحُفٍ[2] .

وقوله : إن كان ما وقعت فيه كذلك جمعاً[3] .

مثاله : رسالةٌ ورَسائلُ ، وصحيفةٌ وصحائِفُ ، وركوبةٌ وركائبُ[4] .

قلت : سببُ هذا الإعلالِ هنا أنّ ألفَ الجمعِ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ تكسر ما بعدها أبداً ، فتقول : درهم ودراهم ، فإذا جمعنا مثلَ (رسالة) زِدنا ألفَ الجمعِ ثالثةً ، فالتقَتْ مع ألفِ (رسالةٍ) ، فاجتمعَ ألفانِ ، فقلبوا الثّانيةَ منهما همزةً ؛ لأنّ الهمزةَ أختُ الألفِ ، ثمّ حُمِلت الواوُ والياءُ في (ركُوبَةٍ وصَحِيفَةٍ) ونحوهما على الألفِ ؛ لأنّها لا أصلَ لها في الحركةِ مثلها ، فهمزوهما بعد ألفِ الجمعِ ؛ لقربها من الطّرف الذي هو محلُّ التّغييرِ .

وقوله : أو متحوِّلة في الفعلِ إن كان ما وقعت فيه كذلك اسمَ فاعلٍ[5] .

يعني نحو : قائلٍ وبائعٍ ؛ لأنّ الواوَ منهما والياءَ متحوِّلةٌ في الفعلِ ألفاً ، فإن لم تَتحوَّلْ في الفعلِ لم تهمزْ ، نحو : قاوَمهُ فهو مقاوِمٌ ، وبايَعَهُ فهو مُبايِعٌ[6] .

---

(١) بعده في (ب) : فقد اختلف العربُ فيها والعلماء ، فجعلها بعضهم (فعائل) فهمزوا ، وقال آخرون : (مفاعل) فلم يهمزوا .

(٢) المنصف ١/٣١١،٣١٢ ، فيه كليمات منه .

(٣) الجزولية ٣٠٨ .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١٥٠ .

(٥) الجزولية ٣٠٨ : وفيها : " **أو متحركة أو في نيةِ الحركةِ إن كان** ... " .

(٦) الشرح الكبير ٣/١١٥٠ .

(جـ) : " إنّما وجب هَمْزُ عين اسمِ الفاعلِ إذا كـان علـى وزنِ فـاعلٍ ، نحـو : (قائمٍ ، وبائعٍ) ؛ لأنّ العينَ كانت قد اعتلَّت فانقلبت في (قالَ ، وباعَ) ألفاً ، فلما جئتَ إلى اسمِ الفاعلِ ، وهو على وزنِ فـاعلٍ ، صـارت قَبْـلَ عينِـه ألـفُ فـاعلٍ ، والعـينُ قـد كانت انقلبت ألفاً في الماضي ، فالتَقَتْ ألفان في اسمِ الفاعلِ ، وهذه صورتُهما (قاْ أمٌ) ، فلم يَجُزْ حذفُ أحدِهما ، فتعودُ إلى لفظِ (قامَ) ، فحرَّكتَ الثّانيةَ التي هي عينُ الفعـلِ ، كما حرَّكْتَ راءَ (ضاربٍ) ، فانقَلَبَت همزةً ؛ لأنّ الألفَ إذا حُرِّكَـت صـارتْ همـزةً ، وقرأ السِّخْتِيانيّ[1][2]: ﴿ غَيْرِ الـمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّأْلِينَ ﴾[3]، لَمّـا حـرّكَ الألـفَ لسكونِها وسكونِ اللاّمِ الأولى [بعدها][4] انقلبتْ همزةً " .

قال المبرِّد عن المازنيّ عن أبي زيد : سمعتُ عمرَو بنَ عُبَيدٍ[5] يقـرأ[6]: ﴿ فَيَوْمَئِـذٍ لاَ يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلاَ جَأْنٌّ ﴾[7]، فظَنَنتُه قد لحـنَ ، إلى أن سمعـتُ العـربَ يقولـون : (شَأَبَّةٌ ، ودَأَبَّةٌ) .

قال المبرِّد : فقلتُ للمازني : أتقيسُ هذا ؟. قال : لا ، ولا أقبله .

وقال الراجز /٣٨٢/ :

٢١٣ خاطمُهـا زَأَمَّهـا أن تَذْهَبـا[8]

وجاء في شعرِ كُثَيّر : (احْمَأَرَّت) ، يريد : (احمارَّتْ) .

---

(١) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري ، أبو بكر ، سيد فقهاء عصره ، تابعي ، مـن النسـاك الزهـاد ، من حفاظ الحديث . توفّي سنة (١٣١هـ) . الأعلام ٣٨/٢ .

(٢) انظر القراءة في : المحتسب ٤٦/١ ، والقرطبي ١٥١/١ ، والكشاف ١٢/١ ، والبحر ٣٠/١ .

(٣) الفاتحة : ٧ .

(٤) زيادة من المنصف .

(٥) عمرو بن عبيد بن باب التميمي بالولاء ، أبو عثمان البصري ، توفّي سنة ١٤٤هـ ، شيخ المعتزلـة في عصره وفقيهها ، وأحد الزّهّاد المشهورين . انظر : إنباه الرواة ٣٦٠/٣ ، الأعلام ٨١/٥ .

(٦) انظر القراءة في : القرطبي ١٨١/١٧ ، المحتسب ٣٠٥/٢ ، البحر ١٩٥/٨،١٩٦ .

(٧) الرحمن : ٣٩ .

(٨) البيت من الرجز ، بلا نسبة في المنصف ٢٨١/١ ، والخصائص ١٤٨/٣ ، والممتع ٣٢١/١ ، واللسان (قبب) ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٤٨/٢ .

كما أراد [الأوّلُ][1] (زأمَّها) .

فهذه الهمزاتُ في هذه المواضع إنّما وجبتْ عن تحريك الألفِ لسكونِها وسكونِ ما بعدها ، فلذلك قُلبتِ الألفُ المنقلبةُ عن عينِ الفعلِ في اسمِ الفاعلِ من (قامَ) همزةً ، وذلك قولهم : (قائِمٌ ، وخائِفٌ ، وبائِعٌ ، ونائِمٌ)[2] .

والعِلَّةُ : الحملُ على الفعلِ مع القربِ من الطّرفِ .

وقوله : وإن وقعَ قبلَ ألِفِ الجمعِ ياءٌ أو واوٌ فلا أثرَ للحركةِ[3] .

مثاله : (أوائلُ) في جمعِ (أوَّلٍ) ، و(خيائرُ) في جمعِ (خيِّرٍ) ، و(سيائدُ) في جمعِ سيِّدٍ ، وما أشبه ذلك يهمزُ جميعُ ذلك ، وإن كانت الياءُ أو الواوُ المهموزةُ فيه متحرِّكةً في المفردِ بخلافِ ما تقدَّم في (جداولَ وحثايلَ)[4] .

(**شَ**) : " إلاّ أنّ المؤلّف خصَّ هذا الحكمَ بألفِ الجمعِ ، وليس كذلك .

والصّوابُ ، وإن وقعَ قبلَ الألفِ ، ويعني به الألف الزائدة مطلقاً دون تقييدٍ لها بجمعٍ ولا غيرِه "[5] . انتهى .

قلت[6]: " اعلم أنّه إذا وردَ جمعٌ على مثالِ مَفاعِل ، وقد اكتنفَ ألفَه واوان ، واو قبلها ، وواو بعدها ، أو ياءان كذلك ، أو ياءٌ وواوٌ ؛ وليس بين ألفِ الجمعِ والطّرفِ إلاّ حرفٌ واحدٌ ، وهو : ياءٌ أو واوٌ - كما ذكرنا - ، فإنّ الخليلَ وسيبويه يقلبان الحرف الذي بعد الألفِ همزةً ، فيقولان في جمعِ (فَوْعَلٍ) من (قلتُ ، وبعتُ) ، و(فَيْعَل) منهما : (قَوَائِلُ ، وبَوَائِعُ ، وقَيائِلُ ، وبَيائِعُ) .

---

(١) زيادة من المنصف .

(٢) المنصف ١/٢٨٠ و ٢٨١ .

(٣) الجزولية ٣٠٨ ، وبعده : " ... **في المفرد** " .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١٥٠ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١١٥٠ .

(٦) في (ب) : قال ابن جني .

وأصلُ هذا كلِّه : (قَوَاوِلُ ، وبَوَايِعُ ، وقَياوِلُ ، وبَيايِعُ) ، فلمّـا وقعـت الألـفُ بـين حرفَيْ علَّةٍ ، وهي شبيهٌ بهما ، والثّاني من حَرْفَي العلّةِ يلي الطّرفَ ، وذلك مما يُضعِّفـه ، هرباً من ذلك إلى الهمزةِ ، ولا فرقَ عندهما بين الواوَين والياءَين ، وبينَ اليـاءِ والـواوِ ، وأصلُ هذا التّغييرِ إنّما هو لِمـا اجتمعـت فيـه واوان ، نحـو : (أَوَائِـل) في جمـعِ (أَوَّل) ، وأصلُها (أَواوِلُ) ، فلمّا اجتمعت فيه الواوان وليس بينهما إلا الألفُ ، وهو حرفٌ كالنفسِ ليس بحاجزٍ حصينٍ ، ووليت الآخرةُ مـن الواويـن آخِـرَ الكلمـةِ ، فهمزوهـا كمـا يَهْمِـزونَ الأولى من الواوين إذا وقعتا في أوّلِ الكلمةِ ، نحو : (أواصـل) في جمـعِ (واصِلةٍ وواصـل) ، والأصلُ (ووَاصِل) ، فلمّا اجتمع واوان في أوّلِ الكلمةِ ، وجـبَ قلـبُ الأولى همـزةً إذا كانتا متحرِّكتين ، ثمّ شبّهوا (الياءَين ، والياءَ والواوَ) بالواوَيْنِ ؛ لأنّ فيهما ما فيهما من الاستثقالِ ، فهمزوا لذلك .

وكان الأخفـشُ لا يـرى الهمـزَ إلاّ أن يكتنـفَ الألـفَ واوان ، نحـو : (أوائِـل) ، وأصلُها : (أوَاوِلُ) ، وكان يقول في جمعِ (فَيْعَلٍ) مـن (قُلـتُ) نحـو : (قيـل) ، والأصـل (قَيْول) ، فاجتمعتِ الياءُ والـواوُ ، وسـبقت إحداهمـا بالسُّكونِ ، فقلبـت اليـاءُ واواً ، وأُدغِمتِ الياءُ في الياءِ ، فإذا جَمعَ الأخفشُ قال : (قَياوِلَ) ، هكذا يفعـلُ مـا لم تجتمـعْ واوان .

ويدلُّ على صحَّةِ مذهبِ الخليلِ وسيبويه ، وأنّ الهمزَ هو القياسُ : ما ذكره المـازنيُّ في هذا الفصلِ عن الأصمعيّ : أنّهم يقولون في جمعِ (عيِّـلٍ) : عيـائل - بـالهمزِ - ، ولم تجتمع فيه واوان .

فإن قال قائلٌ منتصراً لأبي الحسن : إنّ همزَهم (عَيائِلَ) من الشّـاذِّ الـذي لا يقـاسُ عليه ؟. قيل له : كان يقالُ هذا لولا أنّا سمعناهم يهمزون نظيره في كثيرٍ مـن المواضـعِ ، ثمّ إنّهم - أي : العربُ - قد همزوا (عَيائِلَ) ولم نرَهم صحَّحوا نظيرَه - وفي اليـاءِ مـا في الواوِ من الثِّقلِ في كثيرٍ من المواضع - ، فلا ينبغي لـك أن تحكـم بشُـذوذِه ، بـل إذا ورد السَّماعُ بشيءٍ ، وعضَّدَهُ القياسُ ، فذلك ما لا نهايةَ وراءه .

وسبيلُ مَن طَعَنَ فيه ، سبيلُ من طَعن في رفعِ الفاعلِ ، وهذا ما لا يقولُ به أحدٌ "[1].

وانظر (**سٓ**) قد قاسَ باب (فعولة) في النَّسبِ على قولهم في (شنوءَةٍ : شنئي) ؛ لأنّه وافقَ السَّماعُ القياس ، وقد تقدّم بيانُه[2].

وشذّ من هذا الفصلِ قولهم : (ضياونٌ) في جمعِ (ضَيْوَنٍ) ، فلم يَهْمِزوا ؛ لأنّها صحّت في الواحدِ[3]، وكان القياسُ أن تُقلبَ في الواحدِ الواوُ ياءً ، وتُدغمَ الياءُ في الياءِ ؛ لاجتماعِ الياءِ والواوِ ، وسبقُ أحدِهما بالسُّكونِ .

وقد احتُمل في الواحد [(ضَيَاوِن)][4] ما هو أغلظُ مما احتُمِلَ في الجمعِ ؛ لأنّ ثباتَ الواوِ في (ضَيْوَن) مع أنّ قبلَها ياءً ساكنةً أغلظُ من احتمالِ صحَّةِ الواوِ في (ضَياوِن) في الجمعِ ، ألا ترى أنَّكَ لو مَدَدْتَ الواوَ من (ضياون) لصحَّتِ [الواوُ][5] بلا خلافٍ ؛ لِبُعدها من الطّرفِ كـ(طَوَاوِيس) ، ولو مدَدْتَ (ضَيْوَناً) لكانَ القياسُ أيضاً قلبَ الواوِ ياءً ، فيقالُ في (ضَيْوَان) : (ضَيّانٌ) ، ولو كان اجتماعُ الياءِ والواوِ في (ضياوِن) – في الاستكراه – على حدِّ اجتماعِ الياءِ والواوِ في (ضَيْوَنٍ) لوجبَ مع المَدِّ [أيضاً][6] أن تقولَ في (ضياون) : (ضيائين) ، وأن تجعلَ (ضَيَاوِين) **/٣٨٣/** شاذّاً ، وكلُّهم لا يَسْتَشِذُّ (ضَياوِينَ) إذا مدَّ . فهذا يدلُّكَ على أنّ تصحيحَ (ضَيْوَنٍ) أشدُّ من تصحيحِ (ضَياوِن) ، فلمّا كان كذلك حملوا الجمعَ على الواحدِ في التصحيحِ .

وقد اطّردَ في كلامِهم إجراءُ حُكمِ الواحدِ على الجمعِ ، ألا تراهم قالوا : (حُبلَى وحَبالَى) ، فأمالوا في الجمعِ حرصاً على الإمالةِ في الواحدِ ؟.

---

(١) المنصف ٢/٤٤،٤٥،٤٦ .

(٢) الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٣) بعده في (ب) : قال ابن جنّي ...

(٤) زيادة من المنصف .

(٥) زيادة من المنصف .

(٦) زيادة من المنصف .

ونظيرُ تصحيحِ (ضَياوِن) لتصحيحِ (ضَيْوَنٍ) قولهم في جمعِ (دِيمَةٍ ، وقِيمةٍ : دِيَمٌ وقِيَمٌ) ، فأعلّوا الجمعَ لعلَّةِ الواحدِ ، وإن لم يكن في الجمعِ ما في الواحدِ ، من سكونِ الواوِ الذي إذا انضمَّ إليه الكسرُ قبله أوجبا القلبَ ، ولولا قلبُ الواحِـدِ لوجـبَ تصحيـحُ الجمـعِ ، كما صحَّ (عِوَضٌ ، وطِوَلٌ ، وحِوَلٌ) ، لَمّا لم يكن واحدٌ من هذه الألفاظِ جمعاً لواحـدٍ مُعْتلٍّ ، فإعلال (دِيَمٍ) لعلّـة (دِيمـةٍ) بمنزلـةِ تصحيـحِ (ضَيـاوِن) ، لصحّـة ضَيْـوَنٍ ، أو قريبٌ منه[1].

وأيضاً فإنّ أبا الحسنِ لا يرى في (ضَياوِنَ) الهمزَ ؛ لأنّـه لم يجتمـعْ فيـه واوان كمـا تقدّم من مذهبه ، وكلُّهم يقول : إنّ القياسَ في (ضَيْوَنٍ) أن يُعَلَّ ، فليس ما أجمعوا على شذوذِهِ بمنزلةِ ما اختلفوا فيه[2].

وقوله : وإن كانت دونَ الطّرفِ فلا أثرَ للألفِ[3].

(**شَ**) : " هكذا وجدته في النُّسخ ، وصوابُه : (وإن كانت دون ما يلي الطَّرَف) ، ومثالُ ذلك : طواويس ونواويس "[4]..

وقوله : فلا أثرَ للألفِ[5].

يعني في قلبِ ما بعدها ، بل يبقى على أصلِه غير منقلبٍ إلى شيءٍ "[6][7]. انتهى كلام (**شَ**) .

---

(١) ولولا صحَّةُ (ضَيْوِن) لَمَا صَحّت (ضَياوِنُ) . المنصف .

(٢) المنصف ٤٤/٢،٤٥،٤٦،٤٧ .

(٣) الجزولية ٣٠٨ ، وفيها : " **وإن كانت دون ما يلي الطرف ...** " .

(٤) الشرح الكبير ١١٥٠/٣ .

(٥) الجزولية ٣٠٨ .

(٦) الشرح الكبير ١١٥٠/٣ .

(٧) بعده في (ب) : سبب ذلك بعده من الطرف الذي هو محلّ التغيير ، وكذلك لو بنيت من البيع فيعولاً لقلت : بيوع ، وفي الجمع : بياييع ، فلا تهمز ؛ لِبُعدها من الطرف .

قلت : قال المازنيّ في تصريفه : " وإذا كان في هذا الجمعِ بين الياءِ والواوِ التي بعد الألفِ ياءٌ تَحُولُ بينهما وبين آخرِ الكلمةِ ، لم يهمزوا ذلك ، نحو : (طَوَاوِيس ونَوَاوِيس ، وسايور ، وسياير) ، وهذا الكلامُ يدلُّ على ما تقدَّمَ مِن أنّ القربَ من الطرفِ يوهنُ ويضعفُ . ألا ترى أنها لَمّا تباعدَت صَحَّتْ ؟. وتقول في : (فَيْعُول) في (بِعْتُ : بَيُّوعٌ) ، فإذا جمعت قلت : (بَيَايِيعُ) ، فلا تَهْمِزُ ؛ لأنّها لَمّا بعُدَت عنِ الطّرفِ قَوِيَت ، فلم يَهْمِزوها . ونظيرُ ذلك قولهم : (صُوّام) في لغةِ مَن قال : (صُيَّم) ، وذلك أنّه لكَ أنْ تقول : ([صائِمٌ][1] وصُوَّمٌ وصُيَّمٌ) [إن شئتَ][2]، فإذا جاءتِ الألفُ لم يجزْ إلاّ (صُوّامٌ) ، فهذا نظيرُ (طَواوِيسٍ) في أنّه لما بُعدا عن الطّرف صحّا .

فإن قيل : فقد قال الشاعر :

٢١٤) وكَحَلَ العينَينِ بالعَوَاوِرِ[3]

فلم يهمز ، والألفُ قد اكتنفها واوان .

فالجوابُ : أنّه أرادَ (العَواوير) ، ولكنّه اضطرّ فحذفَ الياءَ وتركَ الواوَ على حالِها لتكون صحتُها دلالةً على إرادةِ ذلك المعنى وأمارةً للمدّ ، وصارت نيَّةُ الياءِ تمنعُ القلبَ ؛ لأنّها في تقديرِ الملفوظِ بها ، كما كانت نيّةُ الهمزةِ كأنّها في تقديرِ الملفوظِ بها في (رُويا)[4] تمنعُ القلبَ .

وكما تقولُ في تخفيفِ (جَيْئَلٍ ، ومَوْءَلَةٍ : جَيَلٌ ، وَمَوَلَةٌ) ، فلا تُقْلَبُ الياءُ والواوُ

---

(١) ليست في المنصف .

(٢) ليست في المنصف .

(٣) البيت من الرجز ، لجندل بن المثنى الطهوي .

العواور : جمع عوّار ، كرمان : قذى العين ، أو رمد شديد ، أو وخز يوجد فيها ، يريد أنّ الدهر جعل في عينيه القذى والرمد بدل الكحل .

الكتاب ٣٧٠/٤ ، وتحصيل عين الذهب ٥٨٨ ، والمنصف ٤٩/٢ ، ٥٠/٣ ، والخصائص ١٩٥/١ ، ١٦٤/٣، ٣٢٦ ، المحتسب ١٠٧/١، ٢٩٠ ، الإنصاف ٧٨٥ ، وشرح شواهد الشافية ٣٧٤ ، والتصريح ٢٦٩/٢ .

(٤) في (ب) : في (رويا وموسى) تمنع القلب ، وكما يصحان في (جأل ومؤلاً) كذلك يصحّان في (جيل) .

- مع أنّهما قد تحرَّكتا وانفتحَ ما قبلهما - ؛ لأنّ الهمزةَ في تقديرِ الملفوظِ بها . ولو اضطُرَّ الشّاعرُ إلى مدٍّ مثل (أوائل) لقال : (أوائيلُ) ، فترك الهمزةَ بحالها ، وإن كانت الياءُ المزيدةُ قد فصلت بين العينِ واللاّمِ ؛ لأنّه لَمّا أراد (أوائل) ومدَّه مضطرّاً تركَ الهمزةَ بحالِها[1].

و(العَواوِيرُ) جَمْعُ (عُوّارٍ) : وهو الرَّمَدُ .

وكذلك لو كسَّرتَ (فَيْعُولاً ، وفَيْعالاً) نحو : (قَيُّومٍ ، وقَيّامٍ) لم تهمزْ ، وذلك قولك : (قَيَاوِيمُ ، ودَيَاوِيرُ) ، فيصحُّ هذا كما صحَّ (طَواوِيس)[2][3] للبُعدِ من الطّرفِ ؛ وإنّما ظهرت الواوُ في (قَيَاوِيمَ ، ودَيَاوِيرَ) لَمّا زال الموجبُ لقلبها ، وهو الياءُ السّاكنةُ قبلها في (قَيّام ، ودَيّار) . ووزنه (فَيْعال) ، وأصلهُ : (قَيْوامٌ) ، وكذلك قيومٌ ، فلما اجتمعت الياءُ والواوُ وسُبقتِ الأولى منهما بالسّكونِ ، قُلبت الواوُ ياءً ، وأُدغِمتِ الياءُ في الياءِ استثقالاً للجمعِ بينهما ، ولو كان فعالاً وفعولاً لقيل : قوام وقووم .

ولم يتعرضْ أبو موسى لأكثرَ من هذه المسائل ، فتركتُ الكلامَ على ما في مسائلِ التّصريفِ ، إذ يؤدّي ذلك إلى الطُّولِ المفرط ، وكتابه مبنِيٌّ على الاختصارِ والتّصغيرِ ، والتّكسيرُ فيه من مسائلِ التّصريفِ جملةٌ ينتفعُ بها حتى أفرغ لوضع تأليفٍ فيه مستوعبٍ إن شاء الله تعالى .

❑ ❑ ❑

---

(١) بعده في (ب) : لأنّ الأصلَ عنده القصر كما ترك الواو صحيحة في عواور ؛ لأنّه أراد (عواوير) ، هذا هنا كذلك ثمة .

(٢) في المنصف : ونواويس .

(٣) المنصف ٢/٤٧،٤٨،٤٩،٥٠ .

بـابُ[1]

[حروفِ العَرَبِيَّةِ][2]

قوله : ويتفرَّعُ منها حسناً : همزةٌ بَيْنَ بَيْنَ[3] .

قد تقدّم أنّ معنى همزة بين بين ، أي : الهمزةُ المسهَّلةُ التي هي بين الحرفِ الذي في حركتها ، وبين الهمزةِ ، نحو : (هبااة) إذا قلت : هباءة .

وقوله : والنّونُ السّاكنةُ التي هي غُنَّةٌ في الخيشومِ[4] .

يعني بذلك النّونَ المخفاة[5] ، [وإذا أمسكت يدك على أنفك لم تقدر على النُّطقِ بها ، بخلافِ سائرِ الحروفِ ؛ لأنّ /٣٨٤/ النّونَ لها أربعةُ أحوال :

- إظهارٌ عند حروفِ الحلقِ السِّتّة .
- وإدغامٌ في هجاء (يرملون) .
- وقلب عند الميم باء .
- وإخفاؤها ياء في الحروف][6] .

وقوله : والشّينُ كالجيمِ للمجاورةِ[7] .

---

(١) تأخر هذا الشرح في (ب) في نهاية الباب .

(٢) قال سيبويه : " أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً : الهمزة ، والألف ... " . انظر : الكتاب ٤٣٢،٤٣١/٤ ، وانظر : الأصول ٣٩٩/٣ ، والمقتضب ١٩٢/١ .

(٣) الجزولية ٣١٥ ، وقبله : " **حروفُ العربيةِ الأصولُ تسعةٌ وعشرون حرفاً** ، ... " . وليست هذه الجملة في (ب) .

(٤) الجزولية ٣١٥ .

(٥) الشرح الكبير ١١٥١/٣ .

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في (ب) .

(٧) الجزولية ٣١٥ ، وقبله : " **والألفُ الممالةُ ، وألفُ التّفخيمِ** ، ... " .

ليس هذا بجيد ، إنّما تقال المجاورةُ في حرفين هما من مخرجين متقاربين ، والشّين والجيم ليسا كذلك ، بل هما من مخرجٍ واحد ، فلو قال للمشاركةِ في المخرجِ لكان أحسن[1] .

ألا ترى أنّ الجيمَ والشّينَ والياءَ من وسطِ اللّسانِ بينه وبين وسط الحنك ، وتنفصلُ بأنّ الجيمَ مجهورةٌ والشّينَ مهموسةٌ متفشّيةٌ ؛ سُمِّيت بذلك لتفشّيها إلى الفمِ ، والياء ليّنة . ومثالُ الشّينِ كالجيمِ قولهم : (أجدق) في : أشدق .

وكذلك قوله[2]: والصّادُ كالزّاي لها[3].

" لأنّ الضّميرَ في (لها) إنّما يعودُ على المجاورةِ "[4].

ومخرجُ الصّادِ والزّاي والسِّينِ واحدٌ ، وهو ما بين طرفي اللِّسانِ وفُوَيقِ الثّنايا ، والفصلُ بينهما أنّ الزّايَ مجهورةٌ ، والسِّينَ مهموسةٌ ، والصّادُ فيها همسٌ وإطباقٌ واستعلاءٌ ، فتنفصلُ الزّايُ من الصّادِ والسِّينِ بالجهرِ ، وتنفصلُ الصّادُ من الزّايِ والسِّينِ بالإطباقِ والاستعلاءِ .

والسِّينُ تنفصلُ من الزّاي بالهمسِ ، ومن الصّادِ بعدم الإطباقِ والاستعلاءِ ، ومثاله : ﴿ **الصِّرَاطَ** ﴾[5]، ﴿ **وَمَنْ أَصْدَقُ** ﴾[6]، ونحو ذلك تنطقُ بالصّادِ بين الصّادِ والزّاي .

وقوله : والضّادُ الضَّعِيفَةُ[7].

(**ش**) : " هي ضاد عامّتنا "[8]، يقولون في (ضرب) : ظَرب .

---

(١) الشرح الكبير ١١٥١/٣ .

(٢) في الأصل : " وكذلك قولهم " ، وما أثبتناه من (ب) ، وهو يتناسب مع أسلوب الشارح وطريقته .

(٣) الجزولية ٣١٥ .

(٤) الشرح الكبير ١١٥١/٣ .

(٥) الفاتحة : ٧ .

(٦) النساء : ٨٧ ، ١٢٢ .

(٧) الجزولية ٣١٥ ، وقبله : " **وقبيحاً : الكافُ كالجيمِ وبالعكسِ ، والجيمُ كالشِّينِ** ... " .

(٨) الشرح الكبير ١١٥١/٣ ، وفيه : " هي ضاد عامّيتنا فيما أظنّ " .

ومخرجُ الظّاءِ من بينِ طرفِ اللّسانِ وأطرافِ الثنايا .

ومخرجُ الضّادِ من أوّلِ حافّةِ اللّسانِ من الأضراسِ ، وهي مستطيلة .

ويُعرفُ مخرجُ الحرفِ بأن تُسكّنَه وتُدخِلَ عليه همزةَ الوصلِ .

وباقي البابِ بَيِّنٌ[1] .

والحروفُ القبيحةُ ، وسُمِّيت قبيحةً ؛ لأنّه لا فائدة فيها أكثر من تسريعِ الألثغِ للنطقِ بها .

وهي : الجيمُ كالكافِ في لغةِ بني تميمٍ ؛ لمجاورتهم العجم ، كقولهم في (جمل) : كمل ، ومثالُ الكافِ كالجيمِ عكس هذا في لغتهم أيضاً ، يقولون في (كافر) : جافر ، وفي (جابر) : كافر .

ومثالُ الجيمِ كالشّينِ قولهم في (اجتمعوا) : اشتمعوا .

ومثالُ الصّادِ كالسّينِ قولهم في (صنع) : سنع .

ومثالُ الطّاءِ كالتّاءِ قولهم في (طالب) : تالب .

ومثالُ الظّاءِ كالثّاءِ قولهم في (ظلم) : ثلم .

ومثالُ الباءِ كالفاءِ قولهم في (بور) : فور . وهي كثيرةٌ في لغةِ القوم .

ومنها أربعةٌ لم يذكرها (سٓ) ، وهي :

- الشّين كالزّاي ، نحو قولهم في (اشرب) : ازرب .
- والجيم كالزّاي ، نحو قولهم في (اخرج) : اخرز .
- واللاّمُ المفخّمةُ في اسمِ اللهِ تعالى في لغةِ أهلِ الحجازِ .
- والقافُ كالكافِ ، كقولهم في (قادر) : كادر .

وكلُّ هذا جرى في كلامِ العربِ بِمُخالطَةِ العجمِ .

---

(١) انظر : الجزولية ٣١٥ .

ولهذا قال بعضهم : إنّ الهمزةَ والحاءَ والظّاءَ يختصُّ العربُ بها دون الخلق[1]. وقد قيل : إنّ الحاءَ في السِّرياني والعبراني والحبشي .

فهذه جملةُ الحروفِ الأصولِ والفروعِ ، ولا معنى لأنْ نُكثِر هذه الحروف ، فإنّك إذا أبدلت من الحرفِ حرفاً فهو من جملةِ الحروفِ الأصولِ التِّسعةِ والعشرين ، وإنّما يحتاجُ أن يعدَّ منها ما لم يخلص لواحدٍ منها ، بل يكونُ بين بين مذبذباً .

□ □ □

(١) انظر : الصاحبي ١٢٣،١٢٤ .

بـــابٌ

هذا هو بابُ الإدغامِ[1]

يقالُ في حدِّه ، الإدغام : هو رفعكَ اللِّسانَ بالحرفينِ رفعةً واحــدةً ، ولا يكـونُ إلاّ في مثلَينِ أو متقاربَين[2] .

(شـ) : " الإدغام عند النّحويّين : عبارةٌ عن النُّطقِ بالحرفينِ معــاً في وقـتٍ واحـدٍ من غيرِ وقفٍ ولا فصلٍ بينهما ، ورفعُ اللِّسانِ عنهما رفعةً واحدةً " .

وقال (شـ) : الإدغامُ : وصلُك حرفاً ساكناً بحرفٍ مثلِه متحرِّكٍ مــن غـيرِ حركـةٍ تفصلُ بينهما ولا وقف ، فيصيرانِ بتداخلهما كحرفٍ واحـدٍ ، فيرتفعُ اللِّسـانُ عنهمـا ارتفاعةً واحدةً ، وكذا حدَّهُ فآ[3] .

وقال آخرون : الإدغامُ : جعلُك الحرفينِ بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ .

وقال بعضهم – ومنهم الرَّنديّ – : الإدغامُ : إدخالُ حـرفٍ في حـرفٍ ، وصورتـه : أن يلتقي حرفانِ مثلانِ أو متقاربانِ ، فيسكن الأوَّلُ منهما إن كان متحرِّكـاً ، ويتحـرَّكُ على حالِـهِ إن كـان سـاكناً ، ويدغـمُ في مثلـه أو في مقاربـه ، وإنّمـا فعلـوا ذلـك طلبـاً للتّخفيفِ ؛ لأنّهم كرهوا أن يزيلوا ألسنتَهم عن شيءٍ ثمّ يعيدوها إليه .

وقالوا : " أثقلُ من الحديثِ المعَادِ " .

وهو مشتقٌّ من قولهم : أدغمت اللِّجَامَ في فَمِ الدّابّةِ[4][5] .

وجُملةُ ذلك أنه إذا اجتمع المثلانِ أو المتقاربان ، وكانا لازمَين ، وكانـا متحرِّكَين

---

(١) انظر : الكتاب ٤/٤٣١ ، والأصول ٣/٣٩٩ ، والمساعد ٤/٢٣٩ ، والارتشاف ١/٣٣٧ .

(٢) انظر : الممتع ٢/٦٣١ .

(٣) انظر : التكملة ٢٧٣ .

(٤) انظر : النشر لابن الجزري ١/٢١٥ ، ٢/٣ .

(٥) في (ب) تقدّمت بعض هذه الحدود على بعض ، وليست بهذا الترتيب .

بحركةٍ لازمةٍ ، ولم يكن ثَمَّ إلحاقٌ ولا بناءٌ مخالفٌ لبناءِ (فَعِل أو فُعَل) ، ولم يكن اسماً على وزن (فَعَل) ، ولم يكن الحرفُ المدغمُ مشدَّداً ولا منوَّناً ولا تاءَ خِطابٍ أو متكلِّمٍ ، ولم يكنِ المدغمُ في فِعلٍ منقوصٍ قليلِ الحروفِ ، ولم تكنِ الكلمةُ خرجت منبِّهةً **/٣٨٥/** على الأصلِ ، فإنّ الأوَّلَ منهما حينئذٍ يسكَّنُ ويدغمُ في الثاني ، نحو : شدَّ ، وردَّ ، ومَدَّ ، ونحوها من المثلين .

فقولنا : لازمَين .

تحرُّزٌ من مثل : ﴿ **أَتُحَاجُّونِّي** ﴾[1] وتجدوني ، و﴿ **أَتَعِدَانِنِي** ﴾[2].

وقولنا : بحركةٍ لازمةٍ .

تحرُّزٌ من مثل : امدُدِ الحبلَ ، واردُدِ الخَيلَ ؛ لأنّ حركتهما عارضةٌ ، وكذلك لا يُدغم (ظلموا) و (إذا) ؛ لأنّ التقاءهما عارضٌ ، ولا (قوولٌ) حملاً على (قاول) .

وقولنا : ولم تكن للإلحاقِ .

احترازٌ من مثل : جلبَبَ ، ومَهْدَدَ ، وقَرْدَدَ ؛ لأنّ إدغامَه يزيلُ صيغة إلحاقه .

وقولنا : ولا بناءٌ مخالفٌ لبناءِ فَعِل أو فُعُل[3].

احترازٌ من مثل : قددٍ ، وسُرُرٍ ، ودُرَرٍ .

وقولنا : ولم يكن اسماً على فَعَلٍ .

تحرُّزٌ من مثل : طَلَلٌ ، وشَرَرٌ ، فإنّه لم يدغم لخفّتهِ .

وقولنا : ولم يكنِ الحرفُ مُشدَّداً .

تحرُّزٌ من ﴿ **مَسَّ سَقَرَ** ﴾[4]؛ لأنّ إدغامَ هذا يؤدي إلى إزالةِ إدغامِ الأوَّلِ ، وكذلك : ردَّدَ وكرَّرَ .

---

(١) الأنعام : ٨٠ .

(٢) الأحقاف : ١٧ .

(٣) في (ب) : (فعيل) .

(٤) القمر : ٤٨ .

وقولنا : ولا منوناً .

احترازٌ من نحوِ : مَن أنصارُ ربِّنا ؟.

وقولنا : ولا تاءُ مخاطبٍ ولا متكلِّمٍ .

احترازٌ من مثلِ : أنت تعلمُ ، و﴿ **يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَاباً** ﴾[1]؛ لأنّهما على حرفٍ واحدٍ ، فلم يُخِلَّ بهما لأجل الإدغام .

وقولنا : و لم تكنِ الكلمةُ ناقصةً .

احترازٌ من مثلِ ﴿ **وَإِنْ يَكُ كَاذِباً** ﴾[2]؛ لأنّه كُره نقصُه وإدغامُه ، إذ هو إجحافٌ به .

وقولنا : و لم يخرج منبهةً على الأصلِ .

احترازٌ من مثلِ : ظننوا ، ضَبب المكان ، وقَطَطَ الشَّعر ، وأشباههُ . ولا يقاس على هذه الألفاظِ ؛ لأنّ الحكمَ للأكثرِ .

فهذه هي المواضعُ المستثناةُ ، ولذلك قيل في حدِّ الإدغامِ : هو جعلك الحرفينِ بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، إلاّ في مواضعَ محصورةٍ ، إشارةً إلى هذه المواضع ، وما عدا ذلك فإدغامُه سائغٌ إذا لم يمنعْ منه مانعٌ مما سيذكر .

❐ ❐ ❐

---

(١) النبأ : ٤٠ .

(٢) غافر : ٢٨ .

فصل

فأمّا قسمةُ الحروفِ في الإدغامِ ، فأربعةُ حروفٍ لا تدغمُ في مثلها ، ولا يدغمُ مثلُها فيها ، ولا في مقاربها ، ولا مقاربها فيها ، وهي :

- **الأول** : الهمزةُ والألفُ والنّونُ التي من الخيشومِ .
- **الثاني** : حروفٌ تدغمُ في مثلها ويدغمُ مثلُها فيها ، ولا يدغمُ مقاربُها فيها ولا هي في مقاربها ، وهي : الياءُ والواوُ اللّذانِ يكونُ ما قبلهما مفتوحاً .
- **الثالث** : حروفٌ تدغمُ في مثلِها ومثلها فيها ، ويدغمُ مقاربها فيها ، ولا تدغمُ هي في مقاربِها ، وهي : الميمُ والرّاءُ والضّادُ والشّينُ والفاءُ[(١)] .

  وحروفُ الصَّفيرِ : الصّادُ ، والزّايُ ، والسِّينُ[(٢)] .
- **الرابع** : حروفٌ تدغمُ في مثلِها ، ويُدغمُ مثلُها فيها ، وتدغمُ في مقاربها ، ويدغمُ مقاربها فيها ، وهي باقي الحروف .

وللأصنافِ الثلاثةِ تعليلاتٌ لا تفهمُ إلاّ بعدَ معرفةِ مخارجِ الحروفِ ، فتكونُ أبداً تقلبُ الأضعفَ إلى الأقوى ولا تعكس ، وكلما تقاربَ المخرجانِ حسنَ الإدغامُ وبالعكسِ .

□ □ □

---

(١) في (ب) : مرض وشف .

(٢) في (ب) : العين ، وهو خطأ ؛ لأنّ العين ليست من حروف الصّفير .

فصل

وجملةُ مخارجِ الحروفِ ستّة عشر[1]، والغرضُ في معرفتها تقاربُ ما بين الحروفِ وتباعُدها ؛ لأنّه بمعرفةِ ذلك يُعرفُ الاستحسانُ والاستقباحُ ، والتّنافرُ والتّناسبُ ، وهذه السّتّةَ عشرَ تكونُ من أربعِ جهاتٍ :

من جهةِ الحلقِ ، ومن جهةِ اللِّسانِ ، ومن جهةِ الشَّفتين ، ومن جهةِ الخياشيم .

فللحلقِ سبعةُ أحرفٍ وثلاثةُ مخارجٍ :

فالهمزةُ والهاءُ والألفُ أخواتٌ ؛ لأنّها من آخرِ مخارجِ الحلقِ .

والحاءُ والعينُ أخوانِ ؛ لأنّهما من وسطِ الحلقِ .

والغينُ والخاءُ أخوانِ ؛ لأنّهما من أوّلِ الحلقِ ، وما قلناهُ في الهمزةِ والهاءِ والألفِ من أنّها لمخرجٍ واحدٍ هو مذهبُ سيبويه[2] .

وأمّا الأخفشُ[3] فخالفه ، ورتَّبَ الهمزةَ أوّلاً من أقصى الحلقِ ، والهاءُ والألفُ تليها ، والغينُ والخاءُ مخرجهما واحدٌ ، وافترقا بأنّ الخاءَ مهموسةٌ والعينَ مجهورةٌ ، وكذلك الهمزةُ والهاءُ والألفُ تنفصلُ بأنّ الهمزةَ مجهورةٌ ، والهاءَ مهموسةٌ ، والألفَ لينةٌ .

وأمّا الشّفتانِ فلهما أربعةُ أحرفٍ ومخرجان :

فأولهما : مخرجُ الفاءِ .

وثانيهما : مخرجُ الباءِ والميمِ والواوِ ؛ لأنّها من بين الشّفتين .

---

(١) في عدد المخارج خلاف : فمذهب الخليل وبعض علماء القراءات أنها سبعة عشر مخرجاً ، يزيدون مخرجاً للحروف الجوفية . وعلى مذهب سيبويه وجمهور النحاة والقرّاء ستّة عشر ، وعلى مذهب الجرمي والفراء أربعة عشر . انظر : النشر لابن الجزري ١/١٥٨ .

(٢) الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٣) انظر : سرّ الصناعة ١/٤٦ .

وأما اللِّسانُ فله باقي الحروفِ ، وهي ثمانية عشر ، ولها عشرةُ مخارج في اللِّسانِ يطولُ شرحُها .

وأمّا الخياشيمُ فلها حرفٌ واحدٌ ومخرجٌ واحدٌ ، وهو النّونُ الخفيفةُ .

ومن أقصى اللِّسانِ وما فوقه من الحنكِ القافُ ، وأسفلُ من ذلك قليلاً الكافُ ، والقافُ مستعليةٌ ، والكافُ مهموسةٌ غيرُ مستعليةٍ .

ومن وسطِ اللِّسان بينه وبين وسطِ الحنكِ الجيمُ والشِّينُ والياءُ ، فهذه الثلاثةُ مخرجها واحدٌ ، وينفصلُ بعضُها من بعضٍ بالهمسِ /٣٨٦/ والجهرِ والتفشّي واللِّين ، فالجيمُ مجهورةٌ ، والشِّينُ مهموسةٌ متفشِّيةٌ ، والياءُ ليِّنةٌ ، ويخرجُ الضادُ من أوّلِ حافّةِ اللِّسانِ من الأضراسِ ، وهي مستطيلةٌ ، ولاستطالتها اتّصلَت بمخرجِ اللاّمِ .

ومن حافّةِ اللِّسانِ من أدناها إلى منتهى طرفِه مخرجُ اللاّمِ ، وفوقَ ذلك ، فويقَ الثّنايا مخرجُ النّونِ ، وأدخَلُ من ذلك إلى ظهرِ اللِّسانِ منحرفاً مخرجُ الرّاءِ ، فمخارجُ هذه الحروفِ الثّلاثةِ متقاربةٌ ، وإن كانت غيرُ متّحِدَةٍ ، فينفصلُ بعضُها من بعضٍ بالمخرجِ ، وبصفاتٍ مختلفةٍ ، فاللاّمُ ليس فيها تكريرٌ ولا غنّةٌ ، فانفصلت بذلك من الرّاءِ ، والنّونُ فيها غنّةٌ ، وانفصلت بذلك من اللاّمِ ، والرّاءُ فيها تكريرٌ ، فانفصلت بذلك من اللاّمِ والنّونِ .

ومن طرفِ اللِّسانِ وأصولِ الثّنايا مخرجُ الطّاءِ والدّالِ والتّاءِ ، مخرجُ هذه الثلاثةِ واحدٌ ، وينفصلُ بعضها من بعضٍ بالجهرِ والإطباقِ والهمسِ ، فتنفصلُ الطّاءُ من الدّالِ بالإطباقِ والاستعلاءِ ، وتنفصلُ من التّاءِ بذلك وبالجهر ، وتنفصلُ الدّالُ من التّاءِ بالجهرِ ، وتنفصلُ التّاء منها جميعاً بالهمس .

وما بين طرفِ اللِّسانِ وفُوَيقِ الثّنايا مخرجُ الزّاي والسِّينِ والصّادِ ، وهذه الثّلاثةُ ينفصلُ بعضُها عن بعضٍ بالجهرِ والهمسِ والإطباقِ ، فالزّايُ مجهورةٌ ، والسِّينُ مهموسةٌ ، والصّادُ فيها همسٌ وإطباقٌ ، فتنفصِلُ الزّاي من السِّينِ والصّادِ بالجهر ، وتنفصلُ الصّادُ من السِّينِ والزّاي بالإطباق ، وتنفصلُ السِّينُ من الزّاي بالهمسِ ،

وتنفصلُ من الصّادِ ؛ لأنّه ليس فيها إطباقٌ ولا استعلاءٌ .

ومن بينِ طرفِ اللِّسانِ وأطرافِ الثّنايا مخرجُ الظّاءِ والذّالِ والثّاءِ ، هذه الثّلاثةُ ينفصلُ بعضها من بعضٍ بالجهرِ والإطباقِ والهمسِ ، فتنفصلُ الظّاءُ من الذّالِ بالإطباقِ والاستعلاءِ أيضاً ، وتنفصلُ من الثّاءِ بالجهرِ والإطباقِ والاستعلاءِ ، وتنفصلُ الذّالُ من الثّاءِ بالجهرِ ، وتنفصلُ من الظّاءِ بأنْ ليس فيها إطباقٌ ولا استعلاءٌ ، وتنفصلُ الثّاءُ منهما بالهمسِ .

وأمّا الفاءُ فتخرجُ من باطنِ الشَّفةِ السُّفلى وأطرافِ الثّنايا العليا ، ولها وحدها مخرجٌ تنفردُ به .

ومن الشَّفتين مخرجُ الباءِ والميمِ والواوِ ، هذه الثّلاثةُ مخرجها واحد ، وينفصلُ بعضُها من بعضٍ ، وتنفصلُ الميمُ بالواوِ بالغُنّةِ ، وتنفصلُ منها باللِّينِ .

ومن الخياشيمِ مخرجُ النّونِ الخفيَّةِ ، هذه النّونُ مخرجُها واحدٌ ، وهو الخياشيمُ ، ولا حظَّ لها في الفمِ ، كذلك لأنّها خفيَّةٌ ، ولو ظهرت لَكان لها في الفَمِ حظٌّ ، وهذه النّونُ التي تسمَّى الخفيَّةُ .

وقد ذكر أبو موسى الحروفَ المهموسةَ والمجهورةَ وغيرَها .

وقد تقدَّمَ معنى الإدغامِ ، وأنّ المرادَ به التّخفيفُ ، وذلك أنّ اللِّسانَ ينبو عن الحرفِ المشدَّدِ نبوةً واحدةً ، وإذ لم يكنِ الإدغامُ نبا اللسانُ نبوَتين ، وذلك ثقيلٌ في المخرجِ الواحدِ والمخرجَين المتقاربَين .

ومثلُ الحرفين من جنسٍ واحد : شدَّ ومَدَّ ، والأصلُ : مدَدَ وشَدَدَ ، فعملت عملين سكّنتَ الأوَّلَ منهما وأدغمتَه في الثّاني ، وإن كان الأوَّلُ منهما ساكناً قبل الإدغامِ عملت شيئاً واحداً ، وهو الإدغام ، نحو قوله : ﴿ **اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً** ﴾[1] .

ومثالُ التقاربِ في المخرج : الرَّجلُ والذّاهِبُ ، فاللاّمُ تتقاربُ الرّاء في المخرجِ ،

---

(١) الأعراف : ١٣٨ .

ولذلك أدغمت فيها ، ولا يجوزُ إدغامُ الرّاءِ في اللاّمِ ؛ لئلاّ يذهبَ التّكريرُ الذي فيها ، فالرّاءُ لتكريرِها أقوى من اللاّمِ ، وإنّما يُدغمُ الأضعفُ في الأقوى ، ولا يدغمُ الأقوى في الأضعفِ ، إلاّ أن يكونَ في الأضعفِ زيادةٌ ، وإذا أدغمت الحرفَ في مقاربه ، وكان الأوّلُ متحرِّكاً ، عملت ثلاثة أشياء : أسكنت ، وقلبت ، وأدغمت ، نحو : ﴿ **بَيَّتَ طَائِفَةٌ** ﴾ . فإن كان الأوّلُ من المتقاربَين ساكناً في أصلِ وضعِه ، عملت عملين : قلباً وإدغاماً ليس إلاّ ، مثل : الرَّجلُ والذَّاهِبُ ، وبقيت أصولٌ يحتاجُ إلى معرفتها ، وذلك إذا اجتمع مثلانِ والأوّلُ منهما ساكنٌ ، أدغمت لا غير ، نحو : ﴿ **اجْعَلْ لَنَا** ﴾[1] ، و(اضربْ بكراً) ، فإن كان الثّاني ساكناً لم تدغم ، نحو : رددنا ، واسففتُ الدّواء .

وإن كانا متحرِّكَين من كلمتين ، مثل : (فعلَ لَّبيد) جاز الإظهارُ والإدغامُ ، ويحسن الإدغامُ فيما توالت فيه الحركاتُ ، نحو : (جعلَ لَّك) .

ومتى كان قبل المدغم ساكناً صحيحاً لم يجز الإدغامُ ، مثل : ابنْ نوح ؛ للجمع بين ساكنَين ، فإن كان السّاكنُ حرفَ علّةٍ ، أو كان متصلاً جازَ الإدغامُ ، نحو : المالُ لك ، ويشدُّ ، الأصل : يشدد /٣٨٧/ ؛ لأنّ في امتدادِ الصّوتِ الأوّلِ ما يسدُّ مسدَّ الحركةِ .

ومما يجوزُ فيه الإدغامُ على وجهٍ ولا يجوزُ على وجهٍ آخر ، ما كان بوزنِ (افتعلوا) ، إذا التقى فيه مثلانِ ، نحو : اقتتلوا واكتتبوا ، وله تعليلٌ يطول .

وتقولُ في (افتعلَ) من الضُّجوعِ : اضطَجَعَ ، وأصله بالتّاءِ ، فأبدلوا من التّاءِ طاءً لتوافُقِ الضّادِ في الإطباقِ والاستعلاءِ ، ويجوزُ أن تقلبَ الطّاءُ ضاداً ، فتقول : اضّجع ، ولا يجوزُ عكسُه ؛ لأجلِ الإخلالِ الذي يحدثُ على الضّادِ من ذهابِ الاستطالةِ منها ، وتقولُ في (افتعلَ) من الظُّلم : اظطَلم ، وأصله أيضاً بالتّاء ، ويجوزُ وجهانِ : (اظَّلم) تبدلُ الثّاني من جنسِ الأوّلِ ، و(اطَّلم) تبدلُ الأوّلَ من جنسِ الثّاني . وتقول من (الطَّلب) : اطَّلب ، أبدلت التّاءَ طاءً ، وأدغمت الطّاءَ في الطّاءِ ، ولا يجوزُ غيرُه .

---

(١) النساء : ٧٥ .

وتقولُ من (الذِّكرِ) : اذدكرَ ، ويجوزُ وجهانِ آخـران : قلبُ الثّاني إلى الأوّل ، فتقـول : اذدكر ، وقلبُ الأوَّلِ إلى الثاني ، وتقول : ادَّكر ؛ لأنّه ليس لواحدٍ على الثاني مزيّةٌ في الجهرِ .

والأمثلةُ في بابِ الإدغامِ تطولُ ، بل لا تنحصر ، فالأولى أن تحصلَ أقيستها بما تقدّمَ من معرفةِ مخارجِ الحروفِ ومُراعاةِ المزايا ، ثـم تفعـل بحسـبِ ذلـك في الإدغـامِ ، إلا مـا نقص على طرفٍ من كلِّ واحدٍ من الفصولِ الأربعةِ ، مـن ذلـك حـروفُ الحلـقِ ، أمّـا الهمزةُ فلا تدغمُ في مثلها ولا في مقاربٍ لها ، إلا إذا كانت عيناً ، نحو : سأل ورأس .

وأمّا الألفُ فلا يدغمُ فيهـا شـيءٌ ؛ لأنّهـا لا تتحـرّكُ أصـلاً ، ولا تدغـمُ في غيرهـا لذهابِ ما فيها من المدِّ .

وأمّا الهاءُ فلا تدغمُ في العينِ ، وإن قاربتها ، ولا العين فيها ، فلا يدغـم ، نحـو : (ادفـع) . هذا ويجوزُ إدغامُ الهاءِ في الحاءِ ، نحو : أجبه حملاً ، تقول : أجبحَّملاً ؛ لأنّ الحاءَ أقـربُ إلى الفمِ منها ، فهي أقربُ من الهاءِ ؛ لأنّ الحرفَ الذي يقربُ إلى الفمِ أقوى مـن الـذي يبعد عنه ، ولا يجوزُ العكس .

تقول : امرح ، ولا نقول ندغم ؛ لئلاّ تدغم الأقوى في الأضعف ، وتدغم الهـاء في مثلها ، نحو : أجنه هذا .

وتدغمُ العينُ في الحاءِ لذلك ، ولا يعكسُ ، تقول : إن تضع حكمـةً شـكرت . وما روي عن أبي عمرو في قوله : ﴿ **فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ** ﴾[1] ، فإنه راعـى التقـارُبَ الذي بينها ، وهو شاذٌّ أيضاً .

وأمّا الغينُ فيجوزُ إدغامُها في الخاءِ ، وهو أحسنُ من عكسِه ، تقول : ادفع خـالداً ، ولا إشكالَ في إدغامِ الغينِ في مثلها ، نحو : ﴿ **وَمَنْ يَبْتَغِ غَـيْرَ الإِسْلاَمِ دِينـاً** ﴾[2] ، و لم يلتقِ في الكتابِ العزيزِ غينانِ غيرهما .

---

(١) آل عمران : ١٨٥ .

(٢) آل عمران : ٨٥ .

فصل

حروفُ الفمِ تدغمُ القاف في الكافِ ، وهو أحسن من عكسه ، والجيمُ في الشّين ، ولا يجوزُ العكس ، ولا تحتاجُ للتّعليلِ إذا تذكَّرت الأصولَ الملحوظَةَ في ذلك كلِّه ، وأمّا الضّادُ فلا تدغمُ في مقاربٍ لها ؛ لِما فيها من الحركةِ .

ولم يدغمها أبو عمرو[1] إلا في الشّين[2] في قوله تعالى : ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾[3]؛ لأنّ الشّينَ أشدُّ استطالةً ، وفيها تفشّي ليس في الصّادِ ، وإدغامُ الأنقصِ في الأزيدِ هو المقصود ، وتدغمُ النّونُ في الرّاءِ ، نحو : ﴿ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾[4] لا يعكس ذلك .

وتدغم النّونُ في حروفِ (يرملون) ، وأمّا الرّاءُ فالقياسُ ألاّ تدغمَ في مقاربٍ لها ؛ لِما فيها من التّكريرِ ، وعلى ذلك جمهورُ النّحاةِ ، إلاّ ما روي عن أبي عمرٍو[5] من إدغامِ ﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ ﴾[6]، وقيل : إنّه إخفاءٌ لا إدغامٌ .

وأمّا الطّاءُ فتدغمُ في مقاربتها الدّال والتّاء ، والدّالُ تدغمُ في التّاءِ والطّاء ، وما كان مهموساً فإدغامُه في المجهورِ أحسنُ من عكسه للحركةِ ، ولا تدغمُ الزّايُ في مقاربٍ لها ؛ لِما فيها من الصَّفيرِ .

والظّاءُ تُدغمُ في أُختيها الذّال والثّاء ، مثل : احفظ ذلك ، واحفظ تلك ، وأمّا التّاءُ تدغمُ في أختيها الدّال والتّاء ، مثل : احفظ ذلك ، واحفظ تلك . وأمّا الثّاءُ فتدغمُ في أختيها الذّال والظّاء .

---

(١) زبّان بن عمار التميمي المازني البصري ، أبو عمرو ، ويلقب أبوه بالعلاء ، توفّي سنة ١٥٤هـ ، من أئمة اللغة والأدب ، وأحد القرّاء السبعة . انظر : إنباه الرواة ٦٦٤/٣ ، الأعلام ٤١/٣ .

(٢) انظر القراءة في : الغيث ٢٠٢ .

(٣) النّور : ٦٢ .

(٤) البقرة : ٥ ، ٢٦ .

(٥) انظر القراءة في : الإتحاف ٣٩٤/١ ، والبحر ٢٢٤/١ ، والحجّة لابن خالويه ٨٠ .

(٦) البقرة : ٥٨ ، الأعراف : ١٦١ .

فصل

حروفُ الشّفةِ : أمّا الفاءُ فلا تدغمُ إلا في مثلها ، والباءُ تدغمُ في الفاءِ والميمِ ، نحو : ﴿ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ ﴾[(١)] ، ﴿ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾[(٢)].

وأمّا الميمُ فالاختيارُ ألاّ تدغم في مقاربٍ ؛ لأنّها من حروفِ (مرض شف) ، وما روي عن أبي عمرٍو[(٣)] في قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾[(٤)] ، فهو إخفاءٌ لا إدغامٌ ، والإخفاءُ يضعفُ الصَّوتَ ، وعلى هذا الأصلِ ينبغي أن يعتمدَ في كلِّ ما يذكر القُرّاءُ أنّه مدغمٌ ، والقياسُ يمنع منه .

وأمّا الواوُ فلا تدغم في شيءٍ ، وتدغمُ في مثلها[(٥)] ، مثل : ﴿ هُوَ وَالَّذِينَ ﴾[(٦)].

وأمّا النّونُ السّاكنةُ والتّنوينُ فقد تقدّمَ أنّ لها أربعةَ أحكامٍ : إظهارٌ ، وإدغامٌ ، وإخفاءٌ ، وقلبٌ .

❐ ❐ ❐

---

(١) النساء : ٧٤ .

(٢) العنكبوت : ٢١ .

(٣) انظر القراءة في : الغيث ١٠٠ .

(٤) الأنعام : ٥٣ .

(٥) بعد هذا في (ب) : فصل : وأما النون الساكنة والتنوين فلها أربعة أحوال : تخفى في موضع ، وتظهر في موضع ، وتقلب في موضع ، وتدغم في موضع ، وأكثر ما يخفى مع حروف الفم ، وأما إظهارها فمع حروف الحلق ، وأما إدغامها فمع حروف (يرملون) ، وأمّا قلبها من غير إدغام فمع الباء في مثل : غير ، هي ميم في اللفظ وياء في الخط .

(٦) البقرة : ٢٤٩ .

فصل /٣٨٨/

والأمرُ في المدغمِ إذا أمرت منه أو ثنّيتَ أو جمعتَ ، لا يخلو من ثلاثةِ أحوالٍ :

حالٌ يظهرُ لا غير .

وحالٌ يدغمُ لا غير .

وحالٌ يظهرُ فيه الأمرانِ جميعاً .

فالموضعُ الذي يظهرُ فيه الأمرُ والنّهيُ لجماعةِ النِّساءِ ، مثل : ارددنَ ، ولا تشدُدنَ ؛ لأنّ نونَ جماعةِ النِّساءِ لا يكونُ ما قبلها إلاّ ساكناً .

والموضعُ الذي تدغمُ فيه لا غير : الأمرُ والنّهيُ للاثنين ، أو لجماعةِ المذكَّرِ والمؤنَّثةِ الواحدةِ ، مثل : رُدَّا ، ورُدُّوا ، ورُدِّي ، وشُمّا ، وشُمُّوا ، وشُمِّي ؛ لأنّ هذه الضمائر لا يكونُ ما قبلها إلاّ متحرِّكاً ، فالحركةُ لازمةٌ .

والموضعُ الذي يجوزُ فيه الوجهانِ : الأمرُ والنّهيُ للواحدِ المذكَّرِ ، مثل : رُدَّ ، وشُمَّ ، واردُدْ ، واشْمُمْ ، وكذلك النَّهي . فالإدغامُ لغةُ بني تميمٍ ، وحُجَّتُهم أنّ الأمرَ إنّما يكونُ من المضارعِ ، وقد وجبَ له الإدغامُ فأقرَّ على ذلك . والإظهارُ لغةُ أهلِ الحجازِ[١] ، وحُجَّتُهم أنّ اللاَّمَ وجبَ سكونُها لأجلِ الأمرِ ، فوجبَ الإظهارُ ، وأن تُرَدَّ الكلمةُ إلى أصلِها ، وأن ترجعَ ألفُ الوصلِ للحاجةِ إليها ، وهي لغةُ القرآنِ ، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ** ﴾[٢] ، ﴿ **وَمَنْ يَرْتَدِدْ** ﴾[٣] ، ﴿ **وَمَنْ يُشَاقِقِ** ﴾[٤] ، ﴿ **وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ** ﴾[٥] . ومتى أدغمت نظرت أوَّلَ الكلمةِ ، فإن كان مضموماً جاز في الآخرِ الضمُّ اتِّباعاً للأوَّلِ ، والفتحُ تخفيفاً ، والكسرُ على أصلِ

(١) انظر رواية أهل الحجاز وتميم في : الكتاب ٣/٥٣٠ .

(٢) لقمان : ١٩ .

(٣) البقرة : ٢١٧ .

(٤) النساء : ١١٥ .

(٥) يونس : ٨٨ .

التقاءِ السّاكنَين ، نحو : مُدُّ ، ومُدَّ ، ومُدِّ .

وإن كان مكسوراً أو مفتوحاً فوجهان : الكسرُ والفتحُ ، مثل : عِضّ وعَضَّ ، وفِرَّ وفَرَّ ، فإن اتّصلَ بجميعِ ذلك ضميرُ المؤنَّثِ فتحت لا غير ، نحو : ردَّها ، وفرَّها ، وعضَّها ؛ لأنّ الهاءَ خفيفةٌ لا يعتدُّ بها حاجزاً ، فكأنّ الألفَ قد لاصقت المضاعف ، والألفُ لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً ، فكأنّكَ قلت : رُدّا ، وفرّا ، وعضّا ، وكذلك إن اتَّصل به الهاءُ بجميعِ ذلك ضميرُ جماعةِ المذكَّرِ ضممتَ لا غير ، نحو : رُدّوا ، وفرُّوا ، وعَضُّوا . وكذلك إن اتّصلَ به الهاءُ التي للمذكَّرِ ، نحو : ردُّه ، وفرُّه ، وعضُّه ، وذلك أنّ الهاءَ خفيَّةٌ ، فكأنّكَ لفظتَ بالواوِ دونَ هاءٍ ، وكذلك إن اتّصل به ضميرُ المؤنَّثِ ، نحو : رُدِّي ، وفرِّي ، وعَضِّي ، كسرتَ لا غير ؛ لأجلِ الياءِ ، كما ضممتَ لأجلِ الواوِ ، وفتحتَ لأجلِ الألفِ .

فإن اتّصلَ بما تقدَّمَ ساكنٌ من كلمةٍ أخرى ، كسرتَ ، نحو : رُدِّ ابنك ، ورُدِّ القومَ ، وغُضِّ الطَّرْفَ ، وسببُ ذلك أنَّكَ قد كنتَ تحرِّكُ قبلَ الإدغامِ بالكسرِ على أصلِ التقاءِ السّاكنَين ، نحو : اردُدِ القومَ ، فلما أدغمتَ أبقيتَ الحركةَ التي كانت له قبل الإدغامِ ، كما أنّهم لَمّا حرّكوا (مُذ) لالتقاءِ السّاكنَين ، فقالوا : (مذ اليومَ) تركوه بالحركةِ التي له في الأصلِ ، والأصلُ فيها (منذُ) وكذلك (ذهبتمُ اليوم) ؛ لأنّ الأصلَ : ذهبتوا ، فلمّا احتيجَ إلى تحريكِه حُرِّكَ بحركةِ الأصلِ .

ومن العربِ مَن يفتحُ على كلِّ حالٍ[1]، ولا يلتفت خفاءَ الهاءِ ، فيقول : ردَّ ، وفرَّ ، وعضَّ ، وردَّها ، وفرَّها ، وعضَّها ، وردَّه ، وفرَّه ، وعضَّه ، إلاّ إذا لقيها ساكنٌ فإنّه يكسرُ ، نحو : (ردِّ القومَ) ؛ لأنّه آثر التّخفيفَ ، فلم يضُمَّ و لم يكسر ؛ لئلاّ يجتمعَ ثقلُها مع ثقلِ التَّضعيفِ ، واعتدَّ بالهاءِ في مثل : ردَّه .

ومنهم مَن يفتحُ على كُلِّ حالٍ ، كان بعدها ساكنٌ أو لم يكن ؛ وذلك لأنّه آثر التّخفيفَ في جميعِ الأحوالِ ، و(مُذ) والسّاكنُ إنّما ورد على الكلمةِ بعد استقرارِ الإدغامِ فيها .

---

(١) هم بنو أسد وغيرهم من بني تميم . انظر : الكتاب ٥٣٣/٣ .

ومنهم مَن يكسرُ ذلك أجمع على كلِّ حالٍ[1]، وهؤلاءِ حرّكوا بالحركةِ التي هي لالتقاء السّاكنَين في الأصلِ ، هذا ما لم يتّصل بشيءٍ من ذلك ألفٌ أو ياءٌ أو واوٌ ، نحو : رُدّا ، ورُدِّي ، ورُدُّوا ، وقد تقدَّم .

فأمّا (هلُمَّ) فللتّركيبِ الذي دخلها التزمت العربُ فيها التّخفيفَ ، نحو : (هلُمَّ) بالفتحِ على كلِّ حالٍ ، إلاّ مع الألفِ والواوِ والياءِ في لغةِ مَن يقول للاثنين : (هلُمّا) ، وللجماعةِ : (هلُمُّوا) ، وللواحدةِ : (هلُمِّي)[2] .

وأمّا الماضي من الفعلِ فليس فيه إلاّ وجهانِ : إظهارٌ وإدغامٌ :

فالإدغامُ نحو : (ردّا) إذا لم يتّصل به ضميرٌ .

والإظهارُ هنا لحنٌ لاجتماعِ المثلينِ ، والثّاني متحرِّكٌ إلاّ في الضّرورةِ ، نحو : ظننوا ، أو في نادرٍ ، نحو : (ضببتُ البلدَ) ، و(ألِلَ السّقاء) ، إلا أن تضاعفَ العينُ ، نحو : شدَّدَ ومدَّد ، فالإظهارُ هنا لا غيرُ ، وكذلك إن اتّصلَ به ضميرُ المتكلِّمِ أو المخاطبِ أو جماعةِ النِّساءِ ، نحو : شددتُ ، وغضضتُ ، ورددنَ .

وإذا سُكِّن الحرفُ المدغمُ فيه عُدت إلى الإظهارِ .

وأمّا ما حُكي عن قومٍ من بكرِ بنِ وائلٍ[3] من قولهم : (رُدَّت) في : رددت ، و(مُرن) في : مررنَ ، ونحو ذلك فغير معرَّج عليه .

وإذا دخلَ الجازمُ على المضاعفِ جاز ثلاثةُ الأوجُهِ : الفتحُ /٣٨٩/ لخِفّتهِ ، والضمُّ للإتباعِ ، والكسرُ على التقاءِ السّاكنَين ، نحو : لم يشُدَّ ، ولم يشُدُّ ، ولم يشُدِّ . ومَن أظهرَ فالسُّكونُ لا غير[4]، نحو : لم يشدُدْ ، ولم يردُدْ .

---

(١) هم كعب وغَنِيٌّ كما ذكر سيبويه . الكتاب ٥٣٤/٣ .

(٢) لغة بني تميم كما ذكر سيبويه . الكتاب ٥٢٩/٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٥٣٥/٣ .

(٤) بعده في (ب) : " فصل ، وتدغم لام المعرفة في ثلاثة عشر حرفاً : النون والراء والطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين والظاء والثاء والشين ، وإنما أدغمت فيها لام المعرفة لسكونها ، ولكونها مناسبة لهذه الحروف ، فتدغم في اللفظ وتثبت في الخط على صورتها " ، ولنرجع إلى تفسير لفظه .

ولنرجع إلى تفسيرِ لفظِ أبي موسى :

قوله : في حروفِ الطّرفينِ[(١)] .

يريد بالطّرفين : طرفَي الفمِ ، وهما الحلق والشّفتان ، يبيِّنُ ذلك أنّ ما كان من حروفِ الحلقِ أدخلُ في الفمِ لم يدغمْ في الأدخلِ في الحلقِ ، نحو : امدحْ هلالاً ، لا يدغمُ هذا ؛ لأنّك إذا أدغمته قلت : امدَه هّلالاً ، فكان الإدغامُ في الهاءِ ، والهاءُ متمكِّنةٌ في الحلقِ ، وليس كذلك : أجبه حملاً ، هذا يدغمُ ؛ لأنّك إن أدغمته قلت : أجبحّملاً ، فصارتِ الهاءُ حاءً ، فكان الإدغامُ في الحاءِ ، والحاءُ تقربُ من الفمِ[(٢)] .

وقوله : وهو في كلمةٍ أقوى منه في كلمتينِ[(٣)] .

يبيِّنُ ذلك أنّهم يقولون في (مَدَدَ) : مَدَّ ، ويُخيَّرونَ بين الإظهارِ والإدغامِ في مثل : قد جَعَلَ لَّك ، وأنّهم يدغمون مثل : (استعدَّ) مما قبل الأوَّلِ من المثلين فيه ساكنٌ إذا كانا في كلمةٍ ، فإذا كان ذلك في كلمتين ، نحو : (قوم مالك) ، و(ابن نوح) ، لم يدغموا[(٤)(٥)] .

وقوله : وفي المثلينِ آكدُ منه في المتقارِبَينِ[(٦)] .

يبيِّن ذلك التِزامهم الإدغام في مثل : (لم يجعلْ لَّك) مما يسكن فيه الأوّلُ من المثلين في

---

(١) الجزولية ٣١٢ ، وقبله : " **الإدغامُ في حروفِ الفمِ أقوى منه ...** " . وفي (ب) باب قوله : في حروف الطرفين ...

(٢) الشرح الكبير ١١٥٣/٣ .

(٣) الجزولية ٣١٢ .

(٤) الشرح الكبير ١١٥٣/٣ .

(٥) يمتنع الإدغام إذا كان ما قبل المِثل الأول ساكناً غير حرف مدّ . انظر : الكتاب ٤٣٧/٤ ، الأصول ٤١١/٤ .

(٦) الجزولية ٣١٢ .

كلمتين ، وتخييرهم بينه وبين الإظهار في مثل : ﴿ قَدْ ظَلَمَ ﴾[1] ، و﴿ قَـدْ سَـمِعَ ﴾[2] من المتقارِبَين[3] .

وقوله : وفيما سكونُه لازمٌ آكدُ منه فيما ليس كذلك[4] .

على ذلك بنى قراءته مَن أدغم[5] : ﴿ هَلْ نَجْعَلُ لَكَ ﴾[6] ، وأظهر : ﴿ قُلْ نَعَـمْ ﴾[7] ؛ لأنّ سكونَ لامِ (قل) لا يلزم في تصاريفِ الكلمـةِ ، وسـكونُ لامِ (هـل) لازمٌ ليـس لـه تصريفٌ يتحرَّكُ فيه[8] .

وقوله : وكلّما تقاربَ المخرجانِ قوي[9] .

يبيِّن ذلك إدغامُ مَن أدغم[10] : ﴿ بَلْ رَانَ ﴾[11] ، وأظهر : ﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ ﴾[12] .

وقوله : وبالعكسِ[13] .

يعني في جميعِ ما تقدّمَ من أوَّلِ البابِ إلى هنا[14] .

---

(١) البقرة : ٢٣١ .

(٢) المجادلة : ١ .

(٣) الشرح الكبير ١١٥٣/٣ .

(٤) الجزولية ٣١٢ .

(٥) هي قراءة الكسائي وابن محيصن . انظر : إتحاف فضلاء البشر ٢٩٥ .

(٦) الكهف ٩٤ .

(٧) الصافات : ١٨ .

(٨) الشرح الكبير ١١٥٤/٣ .

(٩) الجزولية ٣١٢ .

(١٠) هم القرّاء السبعة عدا نافعاً وعاصماً ، فقد اختلفت الرواية عنهما .
انظر : السبعة ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٥ .

(١١) المطففين : ١٤ .

(١٢) الأعلى : ١٦ .

(١٣) الجزولية ٣١٢ .

(١٤) الشرح الكبير ١١١٤/٣ .

وقوله : والشِّينُ والفاءُ[1] .

مثال ذلك في الشِّين : (افرش جابراً) ، فلا يدغم ، وفي الباء : (اعرفْ بكراً)[2] .

وقوله : والضّادُ لاستِطالتِها[3] .

مثاله : اقرضْ لبيداً[4] .

وقوله : والرّاءُ لتكريرِها[5] .

مثاله : ﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ** ﴾[6] ، وقراءةُ أبي عمرٍو له بالإدغامِ[7] شذوذ .

وقيل : إنّه إخفاءٌ ، وقد تقدَّم .

وقوله : والصَّفيريّاتُ[8] .

مثاله : خلص نائباً ، وزُر تميماً ، ونفس تقيم[9] .

وقوله : والميمُ لغنَّتِها[10] .

مثاله : اعلِم بكراً[11] .

---

(١) الجزولية ٣١٢ ، وقبله : " **والحروف التي تمنع زيادة صوتها على صوت مقاربها أن تدغم ثمانية ...** " ، وبعده : " **... لتفشيهما** " .

(٢) الشرح الكبير ١١١٥/٣ .

(٣) الجزولية ٣١٢ .

(٤) الشرح الكبير ١١١٥/٣ .

(٥) الجزولية ٣١٢ .

(٦) نوح : ٤ .

(٧) انظر قراءة أبي عمرو في : السبعة ١٢١ ، المبسوط ٩٥ ، التيسير ٤٤ .

(٨) الجزولية ٣١٣ ، وبعده : " **... لصفيرها** " . والصفيريات هي حروف الصفير : الصاد ، والزاي ، والسين . شرح الشافية ٢٥٨/٣ .

(٩) الشرح الكبير ١١١٥/٣ .

(١٠) الجزولية ٣١٢ .

(١١) الشرح الكبير ١١١٥/٣ .

وقوله : وما تكافأَ من المتقارِبَين فإدغامُه حَسَنٌ[1] .

مثاله : ﴿ **لَقَدْ تَابَ اللَّهُ** ﴾[2] .

وكان ينبغي له أن يقول : وما تكافأ من المتقاربَين أو لم يتكافآ[3]، إلاّ أنّ الزّيادةَ فيه للثّاني على الأوَّلِ ، فإدغامُه حسنٌ ؛ لأنّ كلامه يوهم أنّهما إذا لم يتكافآ ، أو كانت الزّيادةُ فيه للثّاني على الأوَّلِ ، لم يحسن إدغامه ، وليس كذلك ، فإنّهم قد أدغموا إدغاماً حسناً ، نحو : ﴿ **قَدْ سَمِعَ** ﴾[4]، ﴿ **وَلَقَدْ زَيَّنَّا** ﴾[5]، وما أشبه ذلك ، وقوانينُ بابِ الإدغامِ كثيرةٌ جدّاً ، ولم يذكرْ منها إلاّ ما لا قدِّر له ، واستيفاؤها في مظانِّها ، فلتنظر هناك[6][7] .

❑ ❑ ❑

(١) الجزولية ٣١٣ .

(٢) التوبة : ١١٧ .

(٣) في الشرح الكبير ١١١٥/٣ : " وكان ينبغي له أن يقول : وما تكافأ إلا أنّ الزيادة ... " .

(٤) المجادلة : ١ .

(٥) في (أ) : (زين) ، وما أثبتّه يوافق ما في المصحف .

(٦) الشرح الكبير ١١٥٥/٣،١١٥٦ .

(٧) بعده في (ب) انتهى الباب من كلام (**ش**) - رحمه الله - .

بــابٌ

هذا هو بابُ الجواب بـ (بلى ، ونعم ، ولا)[1]

قوله : من حروفِ التَّصديقِ والإيجابِ : (نَعَم) ، وهي لتصديقِ ما قبلَها مطلقاً[2] .

يعني نفياً كان أو إيجاباً[3] ، فإذا قال لـك القـائل : (قـام زيـدٌ) ، فـأردتَ تصديقَـه ، قلت : نعم ، وإن أردتَ تكذيبَه قلت : لا ، وإذا قال : ما قام زيد ، وأردتَ أن تصدِّقَه قلت : نعم ، أي : هو كما ذكرته .

وقوله : ومنها (بلى) ، وهي إيجابٌ بعدَ النّفيِ ، عارياً من حروفِ الاستفهامِ كان أو مقروناً بها[4] .

يريدُ أنّها إيجابٌ لِما نفاهُ النّافِي ، سواء كان النّفيُ عارياً من حـروفِ الاستفهامِ أو مقروناً بها ، وردٌّ للنفي نفسه .

وقد كان حقُّه أن يفصحَ بهذا المعنى بقوله : (إيجابٌ لِما نفاهُ النّـافِي) ، ورَدٌّ للنّفـي نفسه ؛ لئلاّ يُتوهَّم أنّه إيجابٌ للنّفي نفسِه على حسبِ مـا هـو نفـي ، أي : تحقيـقٌ لـه ، فيتوهم أنّا إذا قلنا في جوابِ مَن قال : أَما قام زيدٌ ؟. بلى ، أنّا أوجبنا نفيـه وحقّقنـاه ، و لم نفعل ذلك ، وإنّما رددنا نفيه وأوجبنا ما نفاه النفي[5] .

وقوله : عارِياً من حروفِ الاستفهامِ كان أو مقروناً بها[6] .

مثال النّفي العاري من حروفِ الاستفهامِ قولك : بلى ، لِمن قال : مـا قـام زيـدٌ ،

---

(١) هذا العنوان ليس في (ب) .

(٢) الجزولية ٣٢١ .

(٣) الشرح الكبير ٣/١١٥٧ .

(٤) الجزولية ٣٢١ .

(٥) الشرح الكبير ٣/١١٥٧ .

(٦) الجزولية ٣٢١ .

ومثالُ النّفيِ المقرونِ بحرفِ الاستفهامِ قولُ الذين قيل لهـم : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُـمْ ﴾[١]، ﴿ بَلَى ﴾[٢]؛ لأنّهـم أرادوا أن يوجبوا أنّه ربُّهـم ، فردّوا النّفيَ الذي بعدَ ألفِ الاستفهامِ ، وهو أنّه ليس ربُّهم ، وإذا رُدَّ نفيُ الشَّيءِ ثبتَ إيجابُه ولا بُدّ ، فاقتضى ذلك أنّهم أرادوا أنّهُ ربُّهم ولا بُدّ[٣].

قوله : وقولُ الجوهريّ[٤]: " (بلى) إيجابٌ لِما يقالُ لك ؛ لأنّها تَرْكٌ للنَّفْي "[٥][٦].

هذا موافقٌ /**٣٩٠**/ لِما تقدَّم من كلامِهِ في (بلى) على ما فسّرناه ، وهو كلامُ النّحويّين ، وتلخيصُ ذلك : أنّ الذي يقالُ لك في (بلى) إنّمـا هـو كـلامٌ منفـيّ ، و(بلـى) ردٌّ لِمـا قبلها ، فهي إذاً ردٌّ للكلامِ المنفيّ ، وإذا رُدَّ الكلامُ المنفيُّ ثبتَ نقيضُه الذي هو الإيجابُ ، فـ(بلى) إذاً إيجابٌ لِما يقالُ لك ، أي لِما يقالُ لك من النّفيِ ، سواء كان مجرّداً ، نحو : لم يقمْ زيدٌ ، أو مستفهماً عنه ، نحو : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[٧].

قوله : ورُبّما ناقضَتها (نعم)[٨].

هذا يقتضي أنّ مناقضة (نعم) لها في القليلِ ، لقوله : وربّما ، وما قدّمناه يقتضي خلافَ ذلك ؛ لأنّ (نَعم) تصديقٌ لِما قبلها ، و(بلى) ردٌّ له ، فهي إذاً أبداً مناقِضةٌ لها ولا بُـدّ ،

---

(١) الأعراف : ١٧٢ .

(٢) الأعراف : ١٧٢ .

(٣) الشرح الكبير ١١٥٧/٣ .

(٤) الجوهري : (... – ٣٩٣هـ) : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهـري الفـارابي ، إمـام في علـم اللغـة ، لـه الصحاح في اللغة .

يتيمة الدهر ٤٠٦/٤-٤٠٧ ، معجم الأدباء ١٥١/٦-١٦٥ ، إنباه الرواة ١٩٤/١-١٩٨ .

(٥) الجزولية ٣٢١ .

(٦) قول الجوهري في الصحاح ٢٢٨٥/٦ .

(٧) الشرح الكبير ١١٥٧/٣ .

(٨) الجزولية ٣٢١ ، وبعده : " ... **فإذا قال لك القائل : أليس لي عندك وديعة ؟ فقولك : (نعم) تصديق لـه ، و(بلى) تكذيب له . ومنها (أجل) : وهي تصديق لِما قبلها . قال الأخفش : نعم أحسن منها في الاستخبار ، وهي أحسن من نعم في الخبر ، حكاه الجوهري** ... " .

اللهمّ إلاّ أن يريدَ الجوهري بقوله : (وربّما ناقضتها نعم)[1]، أنّه قد يقولُ القائلُ في جوابِ مَن قال : أَما قام زيدٌ ؟. وأَلم يقم زيدٌ ؟. نعم ، ويكون معناه أنه قام ، ويريد أن في هذا الوجه تكون (نعم) مناقضة لـ(بلى) ؛ لأنّ (بلى) ردٌّ لِما قبلها ، وفي هذا القول تصديقٌ ، فمِن حيثُ كانت (نعم) في هذا المعنى تصديقاً لِما قبلها ، و(بلى) ردٌّ له ، جعلها الجوهري مناقِضة لِـ(بلى) ، وإن كان ليس في عبارته هذه إفصاحٌ بهذا المعنى ؛ لأنّك إذا قلت : (نعم) في جوابِ مَن قال : أما قام زيدٌ ؟. وأنت تريدُ أن تصدِّقَ النّفيَ ، يكونُ (نعم) أيضاً مناقضةٌ لِـ(بلى) ، إلاّ أنّ هذه المناقضةَ لازمةٌ لـ(بلى) ، و(نعم) عليها أكثرُ الاستعمالِ ، فلما قال : وربّما دلَّ على أنّه إنّما يريدُ المناقضةَ الأخرى التي ذكرناها ، وإن كان استعمالُ ذلك – أعني (نعم) على إرادةِ المناقضة لـ(بلى) – قليلُ الوجودِ في كلامِ العربِ .

فإن كان أراد الجوهري هذا الذي ذكرناه ، فيمكنُ أن يصحَّ قوله ، فإنّكَ قلَّما تجده مسموعاً ، ولقلَّةِ وجودِه مسموعاً أنكره ابنُ الطّراوة[2] على (سﭫ) ، حيث قال سيبويه في (بابِ ما يجري عليه صفة ما كان من سببه وصفةِ ما التبس به)[3]: " وإن زعمَ زاعِمٌ أنّه يقول : مررتُ برجلٍ مخالطِ بدنِه داءٌ ، ففرّق بينه وبين المنوَّنِ ، قيل له : أَلستَ قد علمتَ أنّ الصِّفةَ إذا كانت للأوّلِ فالتّنوينُ وغيرُ التنوينِ سواء ، إذا أردت بإسقاطِ التّنوينِ معنى التنوين ، نحو قولك : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباك ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيك ، أو ملازِمك ؟ فإنّه لا يجدُ بُدّاً من أن يقولَ : نعم ، وإلاّ خالفَ جميعَ العربِ والنحويين " .

ثمّ قال : " فإن قال ذلك ، قلت : أفلست تجعلُ هذا العملَ إذا كان منوَّناً وكان لشيءٍ من سببِ الأوَّلِ أو التبسَ به ، بمنزلتِهِ إذا كان للأوّلِ ؟. فإنه قائلٌ : نعم ، وكأنّك قلت : مررتُ برجلٍ ملازمٍ ، فإذا قال ذلك قلت له : فما بالُ التّنوينِ وغيرِ

---

(١) قال الجوهري : " و(بلى) : جواب للتحقيق توجب ما يقال لك ؛ لأنّها ترك للنفي ، وهي حرف ؛ لأنّها نقيضه (لا) " . الصحاح ٢٢٨٥/٦ .

(٢) سليمان بن محمد بن عبد الله السّبائي المالقي ، أبو الحسين ابن الطّراوة ، أديب بارع ، له آراء في النحو تفرّد بها ، تجوّل كثيراً في بلاد الأندلس ، من أشهر كتبه : الترشيح في النحو ، والمقدمات على كتاب سيبويه . انظر : البغية ٦٠٢/١ ، الأعلام ١٣٢/٣ .

(٣) الكتاب ١٨/٢ .

التّنوينِ استويا حيث كانا للأوَّلِ ، واختلفا حيث كانا للآخر ؟. وقد زعمتَ أنّه يجري عليه إذا كان للآخر كمجراه إذا كان للأوّل "[1]. انتهى كلام سيبويه .

فلحَّن ابن الطّراوة سيبويه في استعماله (نعم) في هذين الموضعين ، وقال : إنّما هو موضع (بلى) لا موضع (نعم)[2].

وهو كما قالَ في أكثرِ ما يوجد بين اليدين من كلامِ النّحويّين ، وهو لا شكّ أكثرُ في الاستعمال .

وعلى ذلك ما يروى عن ابنِ عبّاسٍ[3] رضي الله عنه من قوله في قول الله تعالى : ﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ** ﴾ أنّهم لو قالوا : (نعم) في الجوابِ لكفروا[4]، ولكن قد يوجد مع ذلك خلافه . قال جحدرٌ[5]:

٢١٥) أليسَ اللّيلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمرو ... وإيّانا فَذَاكَ بنا تَدَانِ

٢١٦) نَعَم وترى الهِلالَ كما أراه ... ويَعْلوها النَّهارُ كَما عَلاني[6]

وتفسيرُ كلامِ ابنِ عباس مع وجودِ قولِ هذا القائلِ يحتاجُ إلى فضلِ نظر ، وهو أن يقول : (نعم) في قول الشاعرِ ليس بجوابٍ ؛ لأنّ الجوابَ بـ(نعم) إذا جاء بعد الاستفهام

---

(١) الكتاب ١٩/٢، ٢٠ .

(٢) انظر : ابن الطّراوة النحوي ٢١٥-٢١٩ .

(٣) ابن عباس (٣ ق.هـ - ٦٨هـ) : هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عمّ رسول الله ﷺ ، حبر الأمة وترجمان القرآن ، مشهور ومعروف . انظر : سِيَر أعلام النّبلاء ٣٣١/٣-٣٥٩ .

(٤) انظر هذا الخبر في : الخزانة ٢٠٢/١١ .

(٥) جحدر الحنفي (... - نحو ١٠٠هـ) : جحدر بن مالك الحنفي ، وقيل : العجلي ، شاعر لسن فاتك أيام الحجاج بن يوسف ، كان يقطع الطريق ، تمكن منه والي اليمامة ، وأرسل به إلى الحجاج ، وقصته مع الأسد معروفة . انظر قصته في : الخزانة ٤٦٣/٧ .

(٦) بيتان من الوافر .

الشاهد : الجواب بـ(نعم) في جواب الاستفهام المنفي .

شرح الجمل ٥٠٣/٢، ٥٠٤ ، المقرب ٢٩٤/١، ٢٩٥ ، مغني اللّبيب ٢٤٧/٢ ، الخزانة ٢٠١/١١، ٢١٠ ، شرح أبيات المغني ٥٨/٦، ٥٩ .

إنّما يكونُ تصديقاً لِما بعد ألفِ الاستفهامِ ، و لم يُـردِ الشّـاعرُ أن يصـدّق أنّـه ليـس يجمعه النّهار مع أمّ عمرٍو ، فلذلـك يكـونُ بنـو آدمَ إذا قـالوا في الجـوابِ لقولـه : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ : (نعم) كفاراً ؛ لأنّهم إذا قـالوا ذلـك مجيبـين ، كـان الجـوابُ بـ(نعم) مصدِّقاً لِما بعد ألفِ الاستفهامِ من النفي ، فتكونُ (نعـم) في ذلـك تصديقـاً أنّه ليس بربِّهـم ، فيكونُ ذلك كفراً ، وهو الأكثرُ في الاستعمالِ - أعني كون (نعم) بعد الاستفهام جوابـاً - ، ولكنّـه لا يمتنـع مـن ذلـك أن يقولـوا : (نعـم) ، لا علـى الجواب للاستفهام ، ولكن لأنّ الاستفهامَ في قولـه : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ تقريـر ، والتقريـر خـبرٌ موجـبٌ ، ولذلـك امتنـع (س) أن يجعـلَ (أَمْ) في قولـه : ﴿ أَفَـلَا تُبْصِرُونَ ۞ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾[1] متّصلة[2]؛ لأنّ (أَمْ) المتّصلة لا تأتي بعـد الخـبرِ ، فـإذا كان التقديرُ خبراً معناه الإيجاب ، جاز أن تأتي بعده بـ(نعم) كمـا تـأتي بعـد الخـبرِ الموجبِ ، لكن إذا أتت (نعم) هناك ، لا تأتي على جهةِ الجوابِ ، لكن علـى جهـةِ التّصديقِ ، وإذا كان الأمرُ كذلك لم يكن في إجازةِ (نعم) للمخلوقين في هـذه الآيـة /٣٩١/ كفرٌ ، وكان الشّاعرُ في قوله : (نعم) بعد قوله : (أليس اللّيـل) مخالفـاً لابـن عباسٍ رضي الله عنه فيما ذكر من ذلك ؛ لأنّه لم تتوارد معه علـى معنًـى واحـدٍ ، فـإنّ الـذي منعه إنّما منعه على أنّ (نعم) جوابٌ ، وإذا كانت جوابـاً إنّمـا تكـونُ تصديقـاً لِمـا بعد ألفِ الاستفهام .

والذي أجزناه إنّما أجزناه على أن تكونَ (نعم) غير جواب ، إنّما (نعم) فيـه علـى وجهِ التّصديقِ لمعنى الاستفهام الذي هو تقريرهم على أنّه ربُّهم ، كما يكونُ قولك (نعم) لِمن قال : قام زيد .

وقد جاء في الحديثِ : أنّهم قالوا للنّبيّ ﷺ[3]: (إنّ الأنصارَ قد فضلونا بكذا وكذا ،

---

(١) الزخرف : ٥١، ٥٢ .

(٢) نصّ على أنّها هنا منقطعة . انظر : الكتاب ١٧٢/٣ .

(٣) هم المهاجرون . انظر : أمالي السهيلي ٤٦ .

فقال – عليه الصلاة والسلام – : « ألستم تعرفون ذلك لهم » ؟. قالوا : نعم)[1]. فهذا على ذلك . وقال غيره : إذا دخلَ الاستفهامُ على النّفيِ صار للكلامِ جهتان : جهةُ لفظٍ ، وجهةُ معنًى ، وهي التقديرُ ، وهو إيجابٌ ، فإذا قال القائلُ : ألستُ بمكرمٍ لك ؟. فهذا لفظه نفي ، ومعناه إيجابٌ ، فإن جاوبته على اللّفظِ قلت : (بلى) ، وعلى المعنى قلت : (نعم) ، والأكثر في كلامِهم الجوابُ على اللّفظِ ، والله أعلم .

وقوله : قال أبو عبيدةَ[2]: قولُ الأخفشِ : إنّ (إنّ) بمعنى (نعم) في قولِ الشّاعر :

٢١٧) .... **فقلت إنّـه**[3]

إنّما يريدُ تأويله ، لا إنّه موضوعٌ في اللُّغةِ[4].

لذلك يريد أنّه إذا قال : إنّه قد كان ما تقلن ، فهو بمعنى (نعم) ، وأنّ (إنّ) في البيتِ ليست بمعنى (نعم) ، وإنّما هي على بابِها ، والخبرُ محذوفٌ ، وتأوَّلَ بذلك أبو عبيدةَ كلامَ الأخفشِ ، والأخفشُ إنّما قال في ذلك ما قاله سيبويه[5]، وكلامُ

---

(١) انظر : الحديث في شرح غريب الحديث لأبي عبيد . الفهرست لابن خير ١٨٢،١١٨،٣٣٦ ، والعبر للذهبي ٣٩٢/١ .

(٢) أبو عبيدة (١١٠-٢٠٩هـ) : معمر بن المثنى ، التيمي بالولاء ، تيم قريش ، البصري النحوي ، روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلاّم ، وأبو عثمان المازني ، وأبو حاتم السجستاني ، وغيرهم .
له مصنفات : مجاز القرآن ، وغريب القرآن ، ومعاني القرآن ، وغريب الحديث ، وغيرها .
الفهرست ٧٩-٨١ ، وفيات الأعيان ٢٣٥/٥،٢٤٣ .

(٣) جزء من بيت من مجزوء الكامل ، لعبد الله بن قيس الرقيات .. وتمام البيت :
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا كَ وقد كَبُرْتَ ....
الشاهد : استعمال (إنّه) حرف تصديق للخبر بمنزلة (نعم) .
الديوان ٦٦ ، الكتاب ١٥١/٣ ، ١٦٢/٤ ، شرح أبيات سيبويه ٢٤٨/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٥٥٨ ، والأصول ٣٨٣/٢ ، والخزانة ٢١٣/١١ ، شرح أبيات المغني ١٨٨/١،١٩٣ .

(٤) الجزولية ٣٢٢ ، وقبله : " **ومنها إن بمعنى نعم ...** " ، وبعده : " ... **وأصل الكلام : إنه قد كان ما يقلن ، فاقتصر واكتفى بالضمير** " .

(٥) قال سيبويه : " وأما قول العرب في الجواب : إنّه ، فهو بمنزلة أجل ، وإذا وصلت قلت : إنّ يا فتى ، أو هي التي بمنزلة أجل " . الكتاب ١٦٢/٤ .

سيبويه لا يحتملُ هذا التأويل الذي تأوّله أبو عبيدةَ أصلاً ؛ لأنّه إنّما أتى به على أنّ هذه الهاءَ اللاّحقةَ لـ(إنّ) هي هاءُ السَّكتِ التي تلحقُ في الوقفِ ، فكيف يُتأوّلُ عليه أنّ هذا عنده ضمير ؟.

وكذلك لا يُتأوّل أيضاً على الأخفش ؛ لأنّه إنّما قال في ذلك ما قاله سيبويه ، ولو كان يريد ما قاله أبو عبيدة لكان مُخالِفاً لِما قاله سيبويه ، ولم ينبغِ أن يقولَه ، فكونه قد قال بقوله ولم يخالف دليلٌ على موافقتِه له ، وأنّه لم يرَ سوى مذهبه .

وما احتجّ به أبو عبيدةَ من إبقاءِ (إنّ) في ذلك على بابِها لا حُجّةَ فيه ؛ لأنّه قد ثبت وجودُ (إنّ) بمعنى (نعم) في قولِ الذي قال[1] : (لعن اللهُ ناقةً حملتني إليك) ، فقال[2] : (إنّ وراكِبها)[3] . والمعنى : نعم لعنها اللهُ ولعن راكبها ، ولو كانت (إنّ) على بابِها لبطلَ ذلك من وجهين :

أحدهما : أنه يؤدّي إلى عطفِ جملةِ الدعاءِ على جملةِ الخبر . وهذا أمرٌ لا يعلمه كثيرٌ من الناسِ .

والثاني : أنّه لم يوجد حذفُ اسمِ (إنّ) وخبرها معاً في موضعٍ من الكلامِ . فقد ثبت بذلك وجودُ (إنّ) بمعنى (نعم) .

---

(١) القائل فضالة بن شريك الوالبي الأسدي حينما جاء لابن الزّبير مستمنحاً .

(٢) يعني عبد الله بن الزبير ﷺ .

انظر قصتهما في : عبث الوليد ٤٩-٥٠ ، النهاية في غريب الحديث ١/٧٨ .

وفي الهمع ٢/١٨٠ : اختلف هل تأتي (إن) حرف جواب بمعنى (نعم) ؟. فأثبت ذلك سيبويه والأخفش ، وصحّحه ابن عصفور وابن مالك ، وأنكره أبو عبيدة . ومن شواهد مَن أثبت : قول ابن الزبير لِمن قال له : لعن الله ناقة حملتني إليك : إنّ وراكبها ، ولا عمل لها حينئذٍ . وخرّج الأخفش عليها قراءة : ﴿ **إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ [طه : ٦٣] .

(٣) في الهمع ٢/١٨٠ : اختلف هل تأتي (إن) حرف جواب بمعنى (نعم) ؟. فأثبت ذلك سيبويه والأخفش ، وصحّحه ابن عصفور وابن مالك ، وأنكره أبو عبيدة . ومن شواهد مَن أثبت : قول ابن الزبير لِمن قال له : لعن الله ناقة حملتني إليك : إنّ وراكبها ، ولا عمل لها حينئذٍ . وخرّج الأخفش عليها قراءة : ﴿ **إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ [طه : ٦٣] .

فإذا ثبت وجودُ (إنّ) بمعنى (نعم) ، واحتمل قوله :

٢١٨) ويقلنَ شَيْبٌ قَد عَلا ... ك وقد كَبُرتَ فقلتُ إنّه[1]

الوجهين ما قاله سيبويه من أنّها بمعنى (نعم) ، وما قاله أبو عبيدة من أنها (إنّ) التي تدخل على المبتدأ والخبر ، كان ما قاله سيبويه أولى ؛ لأنّه لا يُتكلّفُ فيه حذفٌ ، وتأويلُ أبي عبيدةَ يتكلّفُ فيه الحذف ، وحذفُ الخبرِ من (إنّ) يقلُّ ، فيكونُ فيه مع التّكلُّفِ حمله على القليل ، وقد أغنانا الله عنهما بوجودِ (إنّ) بمعنى (نعم) ، فلا ينبغي أن يكونَ للبيتِ محملٌ إلاّ عليه ، إلاّ أنِّي أظنُّ ما نسبته هنا إلى أبي عبيدةَ لم يقله أبو عبيدة ؛ لأنّ هذا الطّراز مع ما فسَّرناه من عدمِ صحّتهِ ليس من طرازِ أبي عبيدة ، بل أقولُ فيه ما قاله مَن تقدمني : إذ قال[2]: " أبو عبيدةَ كان أغلظَ طبعاً من أن يفهم هذا " . ولعلّه تصحيفٌ من النّاسخ ، وإلاّ هو أبو عبيد[3]، فإنّه - أعني أبا عبيدٍ القاسم بن سلاّم - لا ينكرُ عليه أن يصلَ إلى ما هو أعلى من هذا ، فكيف هذا ؟.

ولعلّه - رحمه الله - نُقِل له كلامُ الأخفشِ في البيتِ أنّ (إنّ) بمعنى (نعم) ، ولم ينقل له نَصُّه ، ولا كيف قاله ؟. فتأوّلَ فيه ما تَأوّله ، ولو وقفَ على كلامِ الأخفشِ فيه ونصِّه ما تأوّلَ فيه ذلك التّأويل ؛ لأنّه إنّما قاله كما قاله (سِ) .

---

(١) سبق تخريجه ص٧٩ .

(٢) القائل هو : أبو عثمان المازني ، قال المازني : " قال لي أبو عبيدة : ما أكذب النحويّين ؟. فقلت له : لِم قلت ذلك ؟. فقال : يقولون : إنّ هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث ، وأن الألف التي في (علقى) ملحقة ، وليست للتأنيث ، قال : فقلت : وما أنكرت من ذلك ؟. قال : سمعت رؤبة ينشد :

فحط في عَلقى وفي مكور

فقلت له : فما واحد العلقى ؟. قال لي : علقاة . قال أبو عثمان : فلم أفسّره لأنّه كان أغلظ من أن يفهم هذا " . مجالس العلماء ٤٢ .

(٣) أبو عبيد (٥٧-٢٢٤هـ) : القاسم بن سلاّم ، كان أبوه رومياً مملوكاً لرجل من هراة ، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وابن الأعرابي والكسائي والفراء .. وغيرهم ، وكان ثقةً ورعاً تقياً ، أخذ عنه يحيى بن معين ، له الغريب المصنف ، وغريب الحديث ، وغريب القرآن ، ومعاني القرآن . معجم الأدباء ١٦/٢٥٤،٢٦١ ، إنباه الرّواة ٣/١٢-٢٣ .

وكلامُ (سّ) لا يحتملُ هذا التأويل أصلاً .

وقوله : ومنها جيرُ عند بعضِهم[1] .

إنّما قال ذلك لَمّا قال أوّلاً من حروفِ التّصديق والإيجابِ و(جير) ، قد أقام الدّليلَ بعدُ أنّها اسمٌ كما قال سيبويه[2]، ودليلُه في ذلك صحيحٌ قد اقتضى ذلك ألاّ تدخل (جيرٌ) في البابِ ، فلذلك قال : (عند بعضهم) ، يشيرُ بذلك إلى قولِ مَن قال : إنّ (جير) حرفٌ كـ(نعم)[3]. ويمكنُ أن يكونَ التّنوينُ في البيتِ في (جير) جاء شاذّاً ؛ كمجيء التّنوين في اسمِ الفعلِ في الخبرِ في قولهم : (فداءٍ لك) بكسرِ الهمزةِ . وأيضاً يمكنُ أن يكونَ /٣٩٢/ في تنوينِ التّرنمِ الذي يلحقُ في القوافي عِوضاً من ياء لا بدّ منها في الوزنِ في (يفعل) في قول امرئ القيس[4]:

٢١٩) .... وإنّكِ مَهْما تَأمُري القَلبَ يفعلِ[5]

---

(١) الجزولية ٣٢٣ ، وقبله : " **ومنها أي : تقول إذا قال المستخبر : هل كان كذا ؟ إي وربّي وإي والله ...** " ، وبعده : " **... الجوهري : هي قسم العرب ومعناها حقاً ، وقال لنا أبو محمد : الدليل على أنها اسم التنوين ، وأنشدنا :**

وقائلة أسِيت فقلت : جير أسِيٌّ إنّني من ذاك إنّه

وبالله التوفيق " .

(٢) الكتاب ١٥٢/٤ .

(٣) الشرح الكبير ١١٦٤/٣ .

وفي القاموس المحيط : جيرِ ، بكسر الراء ، وقد ينوّن ، وكأين : يمين ، أي : حَقّاً ، أو بمعنى : نعم أو أجل . ويقال : جَيْرِ لا أفعلُ ، ولا جَيْرِ لا أفعلُ ، أي : لا حَقّاً .

انظر : القاموس (جير) ، وانظر : المساعد ٢٢٩/٣ ، والهمع ٣٧٥/٤ .

(٤) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي ، من أهل نجد ، من الطبقة الأولى . الشعر والشعراء ٤١ .

(٥) البيت من الطويل ، لامرئ القيس ، وصدره :

أَغَـرَّكِ منّـي أنّ حُبَّـكِ قاتِـلي ....

الديوان ١٣ ، الكتاب ٢١٥/٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٢/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٥٧٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ١٣٠/٣ ، وسرّ صناعة الإعراب ٥١٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٠/٦ .

و(عساك) في قولهم :

٢٢٠) .... يا أبتــا علّـك أو عسَــاكا[1]

انتهى كلامُ (شَنّ) على هذا البابِ ، وبتمامِ هذا البابِ تَمّ الشّرحُ والحمدُ لله تعـالى ، والصّلاةُ على محمدٍ نبيّه المصطفى ورسولِهِ المجتبى ، وعلى آله وأزواجه وأهـل بيتـه وصحبـه الذين اختارهم وارتضى ، ثمّ ولواهبِ العقلِ والقوّةِ حمدٌ يُحبُّه ، وشـكرٌ يرتضيـه ، في التاسع لذي حجّة مختم أربعة عشر وسبعمائة .

بلغت المقابلة على قدر الاستطاعة بأصلٍ صحيح مقابل بـأصل المؤلِّـف ، وكـان تمام المقابلة في هذا السفر ليلة الاثنين ، الثاني عشر لرجـب الفـرد عـام خمسـة عشـر وسبعمائة على يدِ منتسخه لا يدِ غيره ، والله ولي المعونةِ والتوفيق برحمته .

❐ ❐ ❐

---

(١) البيت من الرجز ، لرؤبة ، وصدره :

تقُـولُ بِنْتِـي قَـدْ أَنَى أناكـا ....

ملحقات ديوانه ١٨١ ، الكتاب ٣٧٥/٢ ، شرح أبيات سيبويه ١٢٠/٢ ، تحصيل عـين الذهـب ٣٨٠ ، والخزانة ٣٦٢/٥،٣٦٧،٣٦٨ ، وبلا نسبة في المقتضب ٧١/٣ ، والخصائص ٩٦/٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ٤٠٦/١ ، ٤٩٣/٢،٥٠٢ ، الإنصاف ١٢٢/١ .

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأعلام .
- فهرس القوافي .
- فهرس الأمثال .
- فهرس الأقوال وبعض الأساليب النحوية .
- فهرس الأماكن والبلدان .
- فهرس الكتب الواردة في النص .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس المحتويات .

فهرس الآيات القرآنية

❁ ❁ ❁

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام

فهرس القوافي

بيت الشّـعر	رقمه
(التاء)	
إذا روّحَ الرّاعي العَشاءَ مُعَزِّباً وأَمْسَتْ على آناخِها عَبَراتُها	١٥١
رُبّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ ترفعنْ ثوبي شَمالاتُ	١٢٠-١٠٩
أفي الولائِمِ أولاداً لِواحِدَةٍ وفي العيادةِ أولاداً لِعَلاّتِ	١٠٠
في سَعيِ دُنْيا طَالَما قَد مَدَّتِ	١٣
(الجيم)	
لاهُمَّ إنْ كُنتَ قَبلتَ حَجَّتِجْ فلا يَزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ أَقْمَرُ نَهّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ	٣٣
أمّا النّهارُ ففي قيدٍ وسِلسلةٍ واللّيلُ في بطنِ مَنْحُوتٍ من السّاجِ	١٣٦
(الحاء)	
يا بؤسَ للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا	١٥
وُجُوهُ الناسِ ما عُمِّرْتَ بيضٌ طَليقاتٌ وأنفُسُهُمْ فِراحُ	١٦٧
لَها أُذُنٌ حَشْرٌ وذِفْرَى أَسيلةٌ وخدٌّ كمرآةِ الغريبةِ أسجَحُ	٢٦
أَخُو بَيَضاتٍ رائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفيقٌ بِمسْحِ المنكِبَيْنِ سَبُوحُ	١٥٦
أخاكَ أخاكَ إنّ مَن لا أَخو لهُ كَساعٍ إلى الهيجَا بِغَيرِ سِلاحِ	٧٣
(الدال)	
بِما جَمَّعْتَ من حَضَنٍ وعَمْرو وما حَضَنٌ وعمرٌو والجيادَا	٥٤
فإيّاكَ والمَيتاتِ لا تَقْرَبَنَّها ولا تعبُدِ الشّيطانَ واللهَ فاعبُدا	١١٠
فكانَ وإيّاها كَحَرّانَ لم يُفِقْ عنِ الماءِ إذْ لاقاهُ حتى تقَدّدا	٤٩
سُبحانَهُ ثمّ سُبحاناً يَعُودُ له وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُوديُّ والجُمُدُ	١٠٥
لَحَبَّ المُؤْقِدَينِ إليَّ مُؤْسَى وجَعْدَةَ إذْ أضاءَهما الوَقُودُ	٢١٢
أُريدُ حياتَهُ ويُريدُ قتلي عَذيرَكَ مِن خَليلِك مِن مُرادِ	٧٤
وكأنّهُ لَهِقُ السّراةِ كأنّهُ ما حاجبيه مُعَيَّنٌ بسَوادِ	١٤٧
وُجِدْتَ إذا اصطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وزَنْدُكَ أثقَبُ أَزْنادِها	١٤٩
إذِ الفوارِسُ من قيس بشِكّتها حولي شُهودٌ وما قومي بشُهّادِ	١٨٩
مِنَ القَومِ الرَّسُولُ اللهِ مِنهُمْ لَهُم دانَتْ رِقابُ بَني مَعَدِّ	١٢٦

بيت الشّـعر	رقمه
وابكِنَّ عيشاً تولّى بعد جدّتِـه طابت أصائلُه في ذلك البلدِ	١٢٢
فَمَــا وَالَ وَلا واحَ ولا واسَ أبـو هنـدِ	٧٨
ومن فِي عِضَةٍ مَـا يَنْبُتَنَّ شَـكِيرُهـا قديمــاً ويقتـط الزنــاد مـن الزنــدِ	١٠٨
فــلا واللهِ لا يُلْفـي أُنــاسٌ فتًى حَتّــاكَ يابْنَ أبي يزيـدِ	١٤٤
(الراء)	
سـلامُ الإلـهِ وريحـانُه ورحْمَـتُه وسَمـاءٌ دِرَرْ	٩٠
أيّهـــا الفتيــان في مجلسـنا جَـرَّدوا مِنهـا وراداً وشُـقُرْ	١٦٤-١٨١ ١٨٣
مـدَّتْ عليـه المُلـكَ أطنابَهــا كأْسٌ رَنَوْنَـاةٌ وطِرْفٌ طِمِرْ	٥٩
.... فيهـا عيائِـلُ أسـودٍ ونُمُـر	١٥٤
قد حانَ لو صَحَوْتَ أن تُقْصِر وقـد أَتى لِما عَهِدْتَ عُصُرْ عَن مُبْرِقـاتٍ بالبُـرينَ وتَـبْدو بالأكُـفِّ اللاّمِعـاتِ سُـوُرْ	١٧٠ ١٧١
فمـن يَكُ لم يثأرْ بأعراضِ قومِه فإنّي وربِّ الرّاقصاتِ لأثْأرا	١١٤
فَكَيْـفَ أَنـا وانْتِحــالي القَــوا فِيَ بَعْدَ المَشِيبِ كَفَى ذاكَ عارًا	٣٦
إنّ نِـزار أصبحتْ نِـزاراً دعوةَ أبْرارٍ دَعوا أبرارا	٨٥
فلمّـا غَسَى ليـلي وأيقنتُ أنّهـا هي الأُرَبى جاءَتْ بأُمِّ حَبَوْكَرا	١٢
تفاقَدَ قومي إذْ يَبيعونَ مُهْجَتِي بِجاريَةٍ بَهْراً لَهُم بعدَها بَهْرا	٧٥
يَقُـومُ تــاراتٍ ويَمْشــي تِيَــرا	١٦٠
أنا الـذي فررتُ يومَ الحـرَّه والشّيخُ لا يَفِـرُّ إلا مَــرَّه	١٢٤
إذا رأَتْنِي سَقَطَتْ أبصارُهـا دأْبَ بكارٍ شايَحَتْ بكارُها	٧٩
ومَا علينَا إذا مَا كُنتِ جارتَنا أن لا يُجاوِرَنـا إلاّكِ دَيّارُ	١٣٣-١٤٢
وشُقَّ البحرُ عن أصحابِ موسى وغُـرِّقـتِ الفـراعِنَـةُ الكِفــارُ	١٩١
مــاذا تَقُولُ لأفْراخٍ بِذِي مَرَخٍ حُمْرُ الحواصِلِ لا مَاءٌ وَلا شَجَرُ	١٥٠
خَلِّ الطَّريقَ لِمَن يَبني المنارَ بِـهِ وابرُزْ ببرزَةَ حيثُ اضطرَّكَ القَدَرُ	٧٢
فقُـلتُ لَـه : فاهَــا لفيكَ فإنَّهــا قَلُوصُ امرئٍ قاريكَ ما أنتَ حاذِرُهْ	٩٣
فكان نَصِيري دون من كنتُ أتّقي ثلاثَ شُخوصٍ : كاعِبانِ ومُعْصِرُ	٦

رقمه	بيت الشّـعر
١٣٧	يـا سـارقَ اللّيـلة أهـلَ الـدّار
٣٢	ربَّ رامٍ من بَنِي تُعَلٍ مُتْلِجٍ كفيـهِ في قُتَـره
٤٣-٤٨	وأراكَ تَفْري مـا خَلَقْتَ وبَعْـ ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثُـمَّ لا يفري
٥٨	وإنّـي لَتَعْـرُوني لـذكـراكِ فَـتْرةٌ كما انتفضَ العصفورُ بلَّلهُ القَطْرُ
٩٨	إلى إمـامٍ تُغـادِينـا فَواضِـلُه أظْفَرَه اللهُ فلْيَهْنِئْ له الظَّفَرُ
٩٤	تَحَسَّبَ هَـوّاسٌ وأقبَـل أنَّنِـي بهـا مُفْتَدٍ منْ واحدٍ لا أُغامِرُهْ
١٢٩	وإنِّـي لَـرامٍ نَظْـرَةً قِبَـلَ الّتي لعَلّي وإنْ شَطَّتْ نَواها أَزورُها
١٧٣	بُغـاثُ الطَّيرِ أكثَرُهـا فِراخـاً وأُمُّ الصَّـقْرِ مقـلاتٌ نَـزورُ
١٢٣	استَقْدِرِ اللهَ خيراً وارضَيَـنَّ به فبينما العُسْرُ إذ جاءتْ مَياسيرُ
٢٥	يا أَمَـةً وُجِـدَتْ مـالاً لِلاَ أَحَـدٍ إلا لظِرْبَى تفاسَتْ بين أَحْجارِ
١٨٨	وإذا الرِّجـال رأوا يَزيـدَ رأيتَهـم خُضُعَ الرِّقابِ نَواكِسَ الأَبْصارِ
٢١١	أَبْلِـغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكـاً أنَّهُ قَدْ طالَ حَبْسِي وانتِظاري
١٩٦	جَلاها الصَّيْقَلونَ فأَخْلَصُوها خِفـافاً كُلُّهـا يَتقـي بِأثْـرِ
١٠٣	أقـولُ لَمّـا جـاءَني فَخْـرُه سُبحانَ مِن علقمةَ الفاخِرِ
١٤٠	أنا أبو النّجمِ وشِعْري شِعْري للهِ درِّي مـا يكـنُّ صَدْري
٧	وإنّ كِـلابـاً هـذه عَشْـرُ أبطُـنٍ وأنتَ بريءٌ مـن قبائلهـا العَشْرِ
١٣٤	ولقَـدْ نَـزَلْتِ فَـلا تَظُنّي غَيْرَهُ مِنّي بِمَنـزِلَـةِ المُحِبِّ المُكْرَمِ
٦٠-٦٣	يَرْكَبُ كُـلَّ عـاقِرٍ جُمْهـورِ مَخَـافةً وزَعَـلَ الـمَحْبُورِ
٨٨	دَعَـوْتُ لِما نابَنِي مِسْوراً فَلَبَّى فَلَبَّي يَـدَيْ مِسْـوَرِ
١٩٧	هُنَّ الـحَرَائرُ لا رَبّاتُ أخْمِرَةٍ سودُ المحاجرِ لا يقرآن بالسُّوَرِ
٢١٤	وكَحَـلَ العينَـينِ بالعَـوَاوِرِ
	(الزاي)
٢٠١	إمّـا تَرَينـي اليـومَ أُمَّ حَمْـزِ قاربتُ بـين عَنَقي وجَمْزي
	(السين)
١٩٢	.... والأَقْهَبين الفيـلَ والجاموسا
٨٩	إذا شُـقَّ بُـردٌ شُـقَّ بالبُـردِ مِثلُه دَوالَيْكَ حتّى ليسَ للبُردِ لابسُ
٢٩	ألا أذِّن فَمـا أذكـرتَ نـاسِـي ولا لَيَّنتَ قلبـاً وهْـوَ قاسِـي

بيت الشّـعر	رقمه
(الشين)	
إليـكَ أشْـكو شِـدَّةَ الـمَعِيشِ دهْـراً تَنَقّـى الـمُـخَّ بالتَّمْشِيشِ	٢٠٨
(الصاد)	
قَـدْ رابَنـي حَفـصٌ فحـرِّكْ حَفْصـا	٤٢
(الضاد)	
ضَرْباً هَذا ذَيْكَ وطَعْناً وَخْضا	٨٦
داينتُ أَرْوَى والدُّيون تُقْضَى فَمَطَلَتْ بعضاً وأَدّت بعضا	٤٤
عَـذِيرَ الحَـيِّ مِـنْ عَـدْوا نَ كانــوا حَيَّـــةَ الأَرْضِ	٦٧
ما بالُ زيدٍ لحيـةُ العريضُ مُبْرَنْتِياً كالخـزِ المريضِ	١٧٥
(الطاء)	
فَمَـا أنـا وَالسَّيْرَ فِي مَتْـلَفٍ يُبَـرِّحُ بالـذَّكَـرِ الضَّـابِطِ	٥٢
(العين)	
قِفِـي قَبْـلَ التفَـرُّق يـا ضِباعـاً ولا يك موقف منـك الوداعـا	٣٠
نبتّم نبـاتَ الخيـزُرانيِّ في الثَّـرى حديثاً متى ما يأتِكَ الخيرُ يَنْفَعـا	١١٧
خليـلي طـيرا بالتَّفـرُّق أو قعـا	٤٧
فمهما تَشَـأْ مِنـهُ فَزارةُ تُعْطِكُم ومهما تَشَأْ منه فزارةُ تَمْنَعَا	١١٨
أبـا خُراشَـةَ أَمّـا أَنْتَ ذا نَفَـرٍ فإنّ قَومي لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ	١٠١
أَمَنْـزِلَتَي مَـيٍّ سَـلامٌ عليكُمـا هلِ الأزمُنُ اللاّئي مَضَيْنَ رَواجِعُ	١٥٣
ارْحَـم أُصَيْبِيَـتِي الـذين كَأَنَّهُـم حِجْلى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّـعُ	٢٤
لَوْسـاوَفَتْنـا بِسوفٍ مِـن تَحِيَّتِهـا سوفَ العيوفِ لراح الركبُ قد قَنِعوا	٤٦
وبايَعْتُ لَيْلَى في خَـلاءٍ ولم يكن شُهُودٌ على ليلَى عُدولٌ مَقانِع	١٩٠
(الفاء)	
لك الخير أن أوقعت صرمي وأصبحت قوي الحبل بتراً جرَّها الصرمَ حاذف	٦٥
(القاف)	
لوَّحَهـا مِن بَعْـدِ بُـدْنٍ وَسَنَقْ تَضْمِيرَكَ السابِقَ يُطوَى للسَّبَقْ	٨١

بيت الشّعر	رقمه
أتَتْـهُ بِمجْـلُومٍ كـأنَّ جَبِينَـهُ صَلاءةُ وَرْسٍ وَسْطُها قد تفلَّقا	١٣٩
أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعينِ عَبْرةً فماء الهوى يَرفضّ أو يَترقرق	١٨
إذا جئتُ بوّاباً له قال : مَرْحباً ألا مَرحَباً واديكَ غير مَضِيقِ	٧١
(الكاف)	
تقُولُ بِنتِي قَدْ أَنَى أناكا يا أبتا علَّك أو عسَاكا	٢٢٠
وأنَا أَمْشِي الـدَّأَلي حَوالكا	٨٧
أفِي السَّلْمِ أعْياراً جَفاءً وغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أشباهَ النِّساءِ العَوارِكِ	٩٩
تَجاوَزْتُ هِنداً رغْبَةً عن قِتالِه إلى مالِكٍ أعشو إلى ذِكرِ مالكِ	١٨٤
وأَيْقَنتُ أنّي عِنْدَ ذلك ثَائِرُ غداتَئِذٍ أوْ هَالِكٌ في الهَوالِكِ	١٨٥
(اللام)	
وقبيل من لُكَيْزٍ شاهدٌ رهْطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابن المُعَلْ	٢٨
وداهيةٍ مِنْ دواهي المَنُونِ يَرْهَبُها النّاسُ لافاً لَها	٩٥
ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِن سَفاهَةِ رأيِهِ مَا لم يكُنْ وأَبٌ لـه لِينالا	٥٠
ففرجتُ كربَ النفسِ عنّي بِحَلْفَةٍ كما قَدَّت الشَّقراءُ عنها جلالَها	١٦٩
خَرَّقوا جَيبَ فتاتِهِمُ لم يُبالوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ	٩
تُساوِرُ سَوّاراً إلى المجدِ والعُلا وفي ذِمَّتي لئن فعلتَ ليفعلا	١١٣
فأقبل على رهطي ورهطِكَ نَبْتَحِث مساعينا حتّى ترى كيف نَفْعَلا	١١٥
طِرْنَ انْقِطاعَةَ أوْتارٍ مُحَظْرَبَةٍ في أقْوُسٍ نازَعَتْها أَيْمُنٌ شُمُلا	١٨٠
قُلتُ إذْ أقبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا	٥١
فواعديه سَرْحَتَيْ مالِكٍ أوِ الرُّبا بينهما أَسْهَلا	٦٩
أزْمانَ قومي والجماعةَ كالَّذي مَنَعَ الرِّحالَةَ أن تَميلَ مَمِيلا	٥٣
فَريساً ومغْشِيّاً عليه كأنّها خُيوطَةُ قَاريٍّ لواهنَّ قاتِلَهْ	١٦٢
أيْنا باتَ ليلةً بينَ غُصْنَينِ يُوبَلُ تحتَ عَينِ كِنانُنا ظِلُّ بُرْدٍ مُرحَّلُ	١٦٨
لقد ألبَ الواشُون ألْباً لَبِيْنَهُم فتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ	٩٢
إذا لَقَحَتْ حربٌ عَوانٌ مُضِرَّةٌ ضَرُوسٌ تَهِرُّ الناسَ أنيابُها عُصْلُ	٤
جَزاني جزاهُ اللهُ شَرَّ جزائه جزاءَ سِنِمّارٍ بما كان يَفْعَلُ	٢٧

بيت الشّعر		رقمه
ويـومٍ شهدنـاه سُليمـاً وعامِـراً	قليلٍ سِوى الطَّعنِ النِّهالِ نَوافِلُه	١٣٨
إذا قيل مَهْلاً فاضتِ العينُ بالبُكـا	غِـراءً ومَدَّتهـا مَـدامِـعُ نُهَّـلُ	٣
تَرى النُّعراتِ الخُضْر تَحتَ لَبانِه	فرادَى ومَثْنَى أَصْعَقَتْها صَواهِلُه	١٦١
أمَـا تَنفَـكُّ تَرْكَبُنِي بِلَـوْمِي	لَهِجْتَ بها كما لَهِجَ الفَصِيلُ	١٩
ألا من مبلغ جزء بن سعد	فكيف أفات بعدكم الثقيل	١٨٦
أُحَامي عن ذِمارِ بَني أبيكُم	ومِثْلي في غَوائبكُم قَليـلُ	١٨٧
فتوضِحَ فالمِقراةُ لم يعفُ رسْمُها	لما نسجتْها من جنوبٍ وشَمْألِ	٤٠
فَـلَو أنَّ مـا أسعى لأدْنَى مَعِيشةٍ	كفاني و لم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ	٥٦
لاتَ هَنّا ذِكرَى جُبَيرَةَ أَوْ مَن	جـاءَ منهُمـا بطـائِفِ الأَهْوالِ	١٢٨
وإذا الحربُ شَمّرتْ لم تكنْ كِـي	حـينَ تَدْعـو الكُماةُ فيهـا نَـزالِ	١٤٥
أنا الذّائِـدُ الحَامي الذِّيـارَ وإنّما	يُدافِعُ عن أحسَابِهم أنا أو مِثْلي	١٣١
ولَمّـــا رأَوْنـــا بـادِيـــاً رُكَبـاتُنـــا	على مَوطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بالـهَزلِ	١٥٨
فجئتُ وقـد نَضَّتْ لِنَـومٍ ثِيابَهـا	لـدى السِّـترِ إلا لبسـةَ المتفضِّـلِ	٥٧
ذاكَ الذي وأَبيكَ يَعْرِفُ مالكاً	والحقُّ يَدْفَـعُ تُرَّهـاتِ الباطلِ	١٣٠
وهـــذا ردائـي عنـــده يستعيره	لـيَسْلُبَني نفسي أمالِ ابنَ حَنْظلِ	٢٠٢
أَغَـرَّكِ منـِّي أنّ حُبَّـكِ قاتِـلي	وإنّكِ مَهْما تَأمُري القَلبَ يفعلِ	٢١٩
ويَومـاً عـلى ظَهـرِ الكَثيبِ تَعَذَّرَتْ	عَـليَّ وآلَـتْ حَلْفَـةً لَـمْ تَحَـلَّلِ	٦٢
....	يَأتِي لها مِن أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ	١٧٦
بِضَربٍ بالسُّيوفِ رُؤوسَ قَوْمٍ	أَزَلْنـا هَامَهُـنَّ عَـنِ المقيـلِ	٨٠
(الميم)		
عُوجي علينا وارْبَعِي يا فاطِما	مـا دون أن يرى البعـيرُ قائمـا	٣١
أَنَـا سَيْفُ العَشِـيرةِ فاعْرفُوني	حَمِيداً قَـدْ تَـذَرَّيْـتُ السَّـناما	٣٥
فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلكُ واحدٍ	ولكـنّـهُ بُنيـانُ قَـوْمٍ تَهـدَّمـا	٤١
لَنَـا الجَفنـاتُ الغُـرُّ يلْمَعْنَ بالضُّحَى	وأَسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمـا	١٥٥
وأَغْفِـرُ عَـوْراءَ الكـريمِ ادِّخـارَهُ	وأعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمـا	٦١-٦٤
يَحْسَبُـهُ الجاهلُ ما لم يَعْلَما	شيخاً على كُرسِيِّه مُعمَّمـا	١١٩

بيت الشّــعر		رقمه
ومُركِضَــةٍ صَريحيــي أبوهــا	يُهــانُ لها الغُلامَةُ والغُــلامُ	١٠
مَتَى كانَ الخِيامُ بذي طُلوحٍ	سُقيتِ الغيثَ أيَّتُها الخِيامو	٣٩
فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أنَّهُ	مَوْلَى المَخافَةِ خَلْفُها وأمامُها	١٩٨
أبَا ثابتٍ لا تَعْلَقَنْكَ رِماحُنا	أبَا ثابتٍ فاقعُد وعِرضُكَ سالِمُ	١١١
رَمونِي وقالُوا يا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ	فقُلْتُ – وَأنْكَرْتُ الوُجوهَ – هُمُ هُمُ	١٢٥-١٤١
وإنِّي لَقَوَّام مَقاوِمَ لَمْ يَكُنْ	جَريرٌ ولا مَوْلَى جَرير يَقُومُها	٢٠٦-٢٠٧
ألم ترني عاهدتُ ربِّي ، وإنَّني	لَبَيْنَ رِتاجٍ قائماً ومَقامِ	١٠٦
على حَلْفَةٍ لا أشتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً	ولا خارجاً مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ	١٠٧
....	لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعَالِ مَكْرُمِ	١٩٩-٢١٠
أتَغضَبُ أنْ أُذْنا قُتيبَةَ حُزّتا	جهاراً ولم تَغْضَبْ لِقتلِ ابنِ خازِمِ	١٠٢
ظَلَّتْ نساؤهُم والقومُ أنْجيَةٌ	يُعْدَى عليها كما يُعْدَى على النَّعَمِ	٢٢
يا دارَ عَبْلَةَ بالجواءِ تَكَلَّمي	وعِمي صباحاً دارَ عَبْلَة واسلَمي	٤٥
عَمَّرتُكِ اللهَ إلاّ ما ذَكَرتِ لنا	هل كنتِ جارتنا أيّامَ ذي سَلَمِ	٩١
تُريحُ نِقادَها جُشَمُ بنُ بَكْرٍ	وما نَطَقُوا بأنجية الخصومِ	٢١
ثمّ قالوا : تُحِبُّها ؟. قلت : بهراً	عَدَدَ الرّملِ والحَصَى والنُّجومِ	٧٦
كُلْ هنيئاً وما شَرِبْتَ مَريئاً	ثُمَّ قُمْ صاغِراً فَغَيْرُ كَرِيمِ	٩٦
(النون)		
....	دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبانِ	٢٠٣
قالت سُلَيْمَى لا أُحِبُّ الجَعْدِينْ	ولا السِّباطَ إنَّهُم مَناتِين	١٦٣
يَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا	كَ وقد كَبِرتَ فقلتُ : إنَّهْ	٣٨-٢١٧ ٢١٨
كأنّا يومَ قُرَّى إ	نَّما نقتُلُ إيّانا	١٣٢
ومِعْزَى هَدِباً يَعْلُو	قِرانَ الأرضِ سُودَانا	١٨٢
قد كنتُ دايَنْتُ بها حسّانا	مخافَةَ الإفْلاسِ واللَّيّانا	١٩٤
....	.... زحاراً أنانا	٩٧
نَحنُ الأُلَى فاجْمَعْ جُمُو	عَكَ ثُمَّ وجِّهْهُم إلَينا	١٢٧

فهرس الأمثال

❁ ❁ ❁

فهرس أقوال العرب وبعض الأساليب النحوية

الأقوال وبعض الأساليب النحوية	ص
قبّانٌ في حمارٍ قبّان ...	٢٣٠
قصدتُك ابتغاءَ الخيرِ ...	١٠٠
قصدتُه لرغبةِ زيدٍ في ذلك ...	١٠٠
قِعْدَكَ اللهِ ...	١٤٥
قمتُ أمسِ لإجلالك اليومَ ...	١٠١
كلُّ رجلٍ وضَيعَته ...	٩٦
كلَّ شيءٍ ولا شَتِيمةَ حُرٍّ ...	١١٦
كِلَيْهما وتَمْراً ...	١١٦
كيف أنت وعبدَ اللهِ ؟ ...	٩٠
كيف أنت وعمراً ؟ ...	٩٦
لَبَّيْكَ ...	١٣٨
لعن اللهُ ناقةً حملتني إليك ...	٣٨٩
اللهمّ أشْرِكنا في دَعوى المسلمين ...	٤
ليلزمْ كلُّ رجلٍ مَسْجَدَهُ ...	٣٢٦
ما أنتَ إلاّ سيراً ...	٢٣٣
ما أنتَ إلاّ قَتلاً ...	١٢٩
ما أنت والفخرُ ؟ ...	٩٢
ما أنت وزيدٌ (وزيداً) ؟ ...	٩٠-٩٦
ما أنت وعبدَ اللهِ ؟ ...	٩٠
ما رأيتُ كاليومِ رجلاً ...	١١٧
ماز رأسكَ والسيفَ ...	١٠٧
ما شأنُ زيدٍ وعمراً ؟ ...	٩٣
ما صنعتَ وأباك ؟ ...	٨٥-٨٦ ٨٧-٩٢

الأقوال وبعض الأساليب النحوية	ص
ما قصَّتُك وقصَّـةُ زيدٍ ؟	٩٣
ما لزيدٍ والعربِ يشتُمها ؟	٩٣
مالكَ وزيداً ؟	٩٤
مرحباً وأهلاً	١١٤
مشيتُ والجبلَ	٨٥
مَعاذَ اللهِ	١٤٤
مَن أنتَ زيداً	١١٣
هَذا ذَيْكَ	١٣٨
هذا قَصْدِي أنَه	٧٣
هذا وقتٌ مضروبٌ فيه زيدٌ	٣١٨
هذا ولا زعَمَاتِكَ	١٠٩
هَنِيئاً	١٤٨
هو جاري بيت بيت	١٨٧-٢٣٢
هُوَ عَبدُ اللهِ حقّاً	١٣٤
والحَقَّ لا الباطِلَ	١٣٤
وامْرَأً ونفسَه	١٠٨
وأهلَكَ واللّيلَ	١٠٨
وَراءَكَ أَوْسَعَ لكَ	١١٢
وَعْـدَ اللهِ	١٣٧

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الكتب الواردة في النص

❁ ❁ ❁

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والرسائل :

- **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة .
- **الجزء الثاني من المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي** ، تأليف : رضي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر .
- **الأبّذي ومنهجه في النحو مع التحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية** ، رسالة دكتوراة ، تحقيق : سعد حمدان الغامدي ، جامعة أمّ القرى ، ١٤٠٥هـ .
- **الشرح الصغير للمقدمة الجزولية** ، تأليف : أبي علي الشلوبين ، دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، إعداد : ناصر بن عبد الله الطريم ، ١٤٠١هـ – ١٤٠٢هـ .

ثانياً : المطبوعات :

- **الأبّذي النحوي** ، للدكتور : سمير أحمد عبد الجواد ، المطبعة الفنية ، القاهرة ، ١٩٩١م .
- **ابن الطراوة النحوي** ، تأليف : د. عياد الثبيتي ، الطبعة الأولى ، دار الزايدي للطباعة والنشر ، الطائف ، ١٤٠٣هـ .
- **أبو القاسم السهيلي ومذهبه في النحو** ، د. محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ، دار البيان ، جدة ، ١٤٠٥هـ .
- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، لأحمد بن محمد البنا ، تحقيق : د. شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض** ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، د.ت .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان الأندلسي المتوفّى (٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
- **الأشباه والنظائر في النحو** ، لأبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ) ، راجعه وقدّم له : د. فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ .
- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل** ، للزجاجي ، تأليف : عبد الله بن السيد البطليوسي (٤٤٤-٥٢١هـ) ، تحقيق وتعليق : د. حمزة عبد الله النشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **إصلاح المنطق لابن السكيت** ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، طبع دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٥هـ .
- **الأصمعيات** ، اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (١٢٢-٢١٦هـ) ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة .
- **الأصول في النحو** ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ .
- **إعراب القرآن** ، لأبي أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العيني ببغداد .
- **الأعلام** ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الرابعة عشر ، ١٩٩٩م .

- **أمالي السهيلي** ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (٥٠٨-٥٨١هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، المكتبة الأزهرية للتراث ، طبعة ٢٠٠٢م .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- **الانتصار لسيبويه على المبرّد** ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولّاد (ت ٣٣٢هـ) ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، تأليف : أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، طبعة جديدة ، ١٤١٧هـ .
- **إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)** ، تأليف : أبي علي الفارسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، دار العلوم والثقافة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- **الإيضاح العضدي** ، لأبي علي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩هـ .
- **البحر المحيط** ، تأليف أبي عبد الله محمد بن يوسف أبي حيان ، مؤسسة التاريخ العربي وإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ .
- **بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة** ، لعبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، د.ت .

- **البيان والتبيين** ، للجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٣٨٠هـ – ١٩٦٠م .
- **تاريخ الأدب العربي** ، جـ٥ ، كارل بروكلمان ، نقله : د. رمضان عبد التواب ، مراجعة : د. السيد يعقوب بكر ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
- **التبصرة والتذكرة** ، لابن إسحاق الصميري ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، (من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى) ، ١٤٠٣هـ .
- **التبيان في إعراب القرآن** ، للعكبري ، تحقيق : محمد علي محمد البجاوي ، القاهرة ، ١٩٧٦م .
- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ .
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان (محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف بن حيان الأندلسي) (ت ٧٤٥هـ) ، شريط بمركز البحث العلمي بمكة .
- **التصريح بمضمون التوضيح** ، للشيخ خالد زين الدين عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، تحقيق : د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
- **التعليقة على كتاب سيبويه** ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. عوض بن محمد القوزي ، مطابع الحسني ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .
- **التكملة** ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨–٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ، جامعة الرياض ، ١٤٠١هـ .

- **التوطئة** ، لأبي علي الشّلوبين ، تحقيق : د. يوسف أحمد المطوع ، مطابع سجل العرب ، ١٤٠١هـ .
- **التيسير في القراءات السبع** ، تأليف : الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، عني بتصحيحه : أوتوبرتزل ، مكتبة المثنى ، بغداد .
- **الجامع لأحكام القرآن** ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق : أبو إسحاق إبراهيم أطفيش ، مركز تحقيق التراث ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٧م .
- **الجمل في النحو** ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، المتوفى (٣٤٠هـ) ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- **جمهرة أنساب العرب** ، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (٣٨٤-٤٥٦هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر .
- **الحجة في علل القراءات السبع** ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، مراجعة : محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، ١٤٠٣هـ .
- **الحيوان** ، لأبي عثمان بن عمرو بن بحر الجاحظ ١٥٠-٢٥٥ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، (١٠٣٠-١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ .
- **الخصائص** ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .

- **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري** ، للدكتور : عبد القادر رحيم الهيتي ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ .
- **ديوان ابن مقبل** ، تميم بن أُبي بن مقبل ، تحقيق : الدكتور عزة حسن ، دمشق ، ١٩٦٢م .
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، المعارف ببغداد ، ١٣٨٤هـ .
- **ديوان الأحوَص الأنصاري** ، جمع وتحقيق : إبراهيم السامرائي ، النعمان بالنجف ، ١٣٨٨هـ .
- **ديوان الأخطل** ، تحقيق : أنطون صالحاني ، بيروت ، ١٨٩١هـ .
- **ديوان الأخطل (شعر الأخطل)** ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار الأصمعي ، حلب ، ١٣٩٠هـ .
- **ديوان الأسوَد بن يعفر** ، صنعة الدكتور : نوري حمودي القيسي ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٠م .
- **ديوان الأعشى** ، ميمون بن قيس ، شرح وتعليق : د. محمد محمد حسين ، القاهرة ، ١٩٥٠م .
- **ديوان امرئ القيس** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨م .
- **ديوان أمية بن أبي الصّلت** ، بيروت ، ١٣٥٣هـ .
- **ديوان أمية بن أبي الصلت** ، شرح سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب ، مكتبة الحياة ، بيروت .
- **ديوان تميم بن أبي مقبل** ، تحقيق : د. عزة حسن ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٩٦٢م .

- **ديوان جرير** ، شرح محمد إسماعيل الصاوي ، دار المعارف ، ١٩٦٩م .
- **ديوان جميل بثينة** ، مطبعة الصاوي بالقاهرة .
- **ديوان حاتم الطائي** ، مطبعة التقدّم ، دار صادر ، بيروت .
- **ديوان حسان بن ثابت** ، شرح عبد الرحمن البرقوقي ، القاهرة ، ١٩٢٩م .
- **ديوان الحطيئة** ، مكتبة صادر ، بيروت .
- **ديوان حميد بن ثور** ، صنعة : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥١م .
- **ديوان ذي الأصبع العدواني** ، جمع وتحقيق : عبد الوهاب محمد علي العدواني ، ومحمد نائف الديلمي ، مطبعة الجمهورية ، الموصل ، ١٩٧٣م .
- **ديوان ذي الرُّمة (غيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧هـ)** ، عني بتصحيحه وتنقيحه : كارليل هنري هيس مكارتني ، كمبردج ، ١٩١٩م .
- **ديوان رؤبة بن العجاج** ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي ، ضمن كتاب (مجموع أشعار العرب) ، الطبعة الثانية ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .
- **ديوان رؤبة بن العجاج** ، تحقيق : أهلورت ليبنرج ، ١٩٠٣م .
- **ديوان الراعي النميري** (ت ٩٧هـ) ، جمعه وحقّقه : راين هارت ، فايبرت – بيروت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، ١٤٠١هـ – ١٩٨٠م .
- **ديوان زهير بن أبي سُلمى** ، صنعة ثعلب ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٦٣هـ – ١٩٤٤م .
- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس** ، تحقيق : الميمني ، دار الكتب ، ١٣٦٩هـ .
- **ديوان طرفة بن العبد** ، شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق : درية الخطيب ولطفي الصقل ، طبع مطبعة دار الكتب ، (من منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق) ، ١٣٩٥هـ .

- **ديوان طفيل بن كعب الغنوي** ، تحقيق : فريتس كرنكوف ، لندن ، ١٩٢٧م .
- **ديوان العباس بن مرداس السلمي** ، جمع وتحقيق : يحيى الجبوري ، طبعة دار الجمهورية ، بغداد ، ١٣٨٨هـ .
- **ديوان عباس بن مرداس السلمي** ، جمع وتحقيق : يحيى الجبوري ، طبعة دار الجمهورية ، بغداد ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات** ، تحقيق وشرح : د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت .
- **ديوان عبيد بن الأبرص** ، تحقيق : حسين نصار ، القاهرة ، ١٩٥٧م .
- **ديوان عدي بن زيد** ، جمع وتحقيق : محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٥م .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، تحقيق : باول شفارتس - ليبنرج ، ١٩٠١م .
- **ديوان عمرو بن أحمر الباهلي** ، جمعه وحقّقه : د. حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- **ديوان عمرو بن معديكرب** ، صنعة هاشم الطعان ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٠م .
- **ديوان عنترة** ، تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٩٧٠م .
- **ديوان القطامي** ، تحقيق : إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٠م .
- **ديوان القطامي** ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، بيروت ، ١٩٦٠م .
- **ديوان قيس بن الخطيم** ، تحقيق : د. ناصر الدين الأسد ، بيروت ، ١٣٨٧هـ .

- **ديوان كثير عزّة** ، نشره : هنري بيس ، الجزائر ، ١٩٣٠م .
- **ديوان كعب بن زهير** ، دار الكتب ، ١٣٦٩هـ .
- **ديوان الكميت** ، تحقيق : داود سلوم ، النعمان ، بغداد ، ١٩٦٩م .
- **ديوان لبيد بن ربيعة** ، تحقيق : إبراهيم جزيني ، منشورات دار القاموس الحديث ، بيروت ، مكتبة النهضة ، بغداد .

- **ديوان لبيد بن ربيعة** ، تحقيق : إبراهيم جزيني ، منشورات دار القاموس الحديث ، بيروت ، مكتبة النهضة ، بغداد .

- **ديوان ليلى الأخيلية** ، تحقيق : خليل إبراهيم العطية ، وجليل العطية ، بغداد ، ١٣٨٦هـ .
- **ديوان المتنبي** ، شرح عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- **ديوان المثقب العبدي** ، تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ، ١٩٧١م .
- **ديوان مسكين الدارمي** ، جمع وتحقيق : خليل العطية وعبد الله الجبوري ، مطبعة دار البصري ، بغداد ، ١٩٧٠م .
- **ديوان النابغة الجعدي** ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، دمشق ، ١٣٨٤هـ .
- **ديوان النَّمِر بن تولب العكلي** ، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ، ضمن شعراء إسلاميون ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية .
- **ديوان هدبة (شعر هدبة بن الخشرم)** ، تحقيق : د. يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٦م .
- **ديوان الهذليين** ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ .
- **ذيل مشتبه النسبة** ، لتقي الدين محمد بن رافع السلامي (ت ٧٧٤هـ) ، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٦هـ .

- **الذيل والتكملة لأبي عبد الله المراكشي** ، تحقيق : محمد بن شريفة وإحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان .
- **السبعة في القراءات** ، لابن مجاهد ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة .
- **سرّ صناعة الإعراب** ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .
- **سِيَر أعلام النّبلاء** ، للإمام الذهبي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .
- **شذا العرف في فنّ الصّرف** ، للشيخ أحمد الحملاوي ، مراجعة وتعليق : سعيد محمد اللّحام ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ .
- **شرح ابن عقيل** ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي على ألفية ابن مالك (٦٩٨-٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، طبعة جديدة ، ١٤١٥هـ .
- **شرح أبيات سيبويه** ، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي ، تحقيق : د. محمد الريح هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .
- **شرح أبيات مغني اللّبيب** ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٣٠-١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .
- **شرح التصريح على التوضيح** ، لخالد بن عبد الله الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)** ، لابن عصفور الأشبيلي (٥٩٧-٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

- **شرح ديوان الحماسة** ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، نشره : أحمد أمين وعبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .
- **شرح شافية ابن الحاجب** ، تأليف : محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، ط سنة ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام (٧٠٨-٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ١٤٠٩هـ .
- **شرح شواهد المغني** ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد محمود الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر ، د.ت .
- **شرح قطر الندى وبل الصّدى** ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر .
- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** ، للأستاذ : أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (٥٦٢-٦٥٤هـ) ، دراسة وتحقيق : د. تركي بن سهو العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ .
- **الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء** ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق : د. مفيد قميحة ، والأستاذ : محمد أمين الضنّاوي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- **الصاحبي** ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشُركاه ، القاهرة ، د.ت .
- **الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية** ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ .

- **صحيح مسلم بشرح النّووي** ، مؤسسة قرطبة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ .
- **صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنّك تراها** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية** ، لتقيّ الدين إبراهيم بن الحسين ، المعروف بالنيلي ، تحقيق : د. محسن العميري ، مطبعة أمّ القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .
- **عبث الوليد شرح ديوان البحتري** ، إملاء أبي العلاء المعري ، تعليق : محمد عبد الله المدني ، الطبعة الثالثة ، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .
- **العقد الفريد** ، تأليف : أبي عمر أحمد بن عبد ربّه ، تحقيق : محمد سعيد العريان ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٣هـ .
- **عنوان الدراية فيمن حلّ من العلماء في المئة السابعة ببجاية** ، لأبي العباس الغبريني (ت ٧٠٤هـ) ، تحقيق : رابح نوبار ، الشركة الوطنية ، الجزائر ، ١٣٨٩هـ .
- **غيث النفع في القراءات السبع** ، لولي الله سيدي علي النوري الصفاقسي ، تحقيق : محمد عبد القادر شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- **فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري** ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) ، حقّقه محبّ الدين الخطيب وزميليه ، دار البيان للتراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ .
- **القاموس المحيط** ، للعلاّمة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) ، تحقيق : مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .

- **الكامل في اللغة والأدب** ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- **كتاب الأغاني** ، لأبي فَرَج الأصفهاني ، تحقيق : لجنة من الأدباء بإشراف عبد الستار أحمد الفراج ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثامنة ، ١٤١٠هـ .
- **كتاب الإيضاح** ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ .
- **كتاب جمهرة اللغة** ، لابن دريد ، أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري (ت ٣٢١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، طبعة جديدة بالأوفست .
- **كتاب سيبويه** ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مطبعة دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- **كتاب العين** ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي ، دار الرشد للنشر ، ١٩٨٠م .
- **كتاب غريب الحديث** ، تأليف أبي عبد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) ، تحقيق : د. حسن محمد محمد شرق ، مراجعة عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **لحن العوامّ** ، لأبي بكر محمد بن حسن بن مدحج الزّبيدي (٣١٦-٣٧٩هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ .
- **لسان العرب** ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
- **اللمع في العربية** ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

- **ليس في كلام العرب** ، تأليف : الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ، مكة المكرمة ، طبع دار العلم للملايين ، ١٣٩٩هـ .
- **المبسوط في القراءات العشر** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ، تحقيق : سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- **مجالس العلماء** ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة المدني بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .
- **مجمع الأمثال** ، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت ٥١٨هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ١٤١٣هـ .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها** ، لأبي الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- **المحكم والمحيط الأعظم** ، تأليف : أبي الحسن علي بن سيده ، تحقيق : مصطفى السقا وزملائه ، الطبعة الأولى ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٧هـ - ١٣٩٣هـ .
- **مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع** ، لابن خالويه ، عالم الكتب ، بيروت .
- **المخصص** ، تأليف : أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي واللّغوي الأندلسي ، المعروف بابن سيدة (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، د.ت .
- **المذكر والمؤنث** ، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مصر ، وزارة الأوقاف ، لجنة إحياء التراث ، ١٤٠١هـ .

- **المذكر والمؤنث** ، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ، تحقيق : د. عزّة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، لبنان ، د.ت .
- **المذكر والمؤنث** ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ١٤٤-٢٠٧هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية .
- **المذكر والمؤنث** ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب وزميله ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ .
- **المرشد إلى آيات القرآن الكريم وكلماته** ، جمع محمد فارس بركات ، المطبعة الهاشمية بدمشق ، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، للعلاّمة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، د.ت .
- **المسائل العضديات** ، لأبي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. علي جابر المنصوري ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** ، لأبي علي النحوي (٢٨٨-٣٧٧هـ) ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، د.ت .
- **المساعد في تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي ، ١٤٠٠هـ .
- **معاني القرآن** ، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ، تحقيق : د. عبد الأمير محمد الورد ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي ، دار المأمون ، القاهرة ، ١٣٥٧هـ .
- **معجم البلدان** ، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ، دار صادر ، بيروت ، د.ت .

- **معجم شواهد العربية** ، لعبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ .
- **معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القرّاء** ، إعداد : أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٧م .
- **المعجم المفصل في شواهد اللّغة العربية** ، للدكتور : أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .
- **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الباز .
- **المفصل في علم العربية** ، تأليف : أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، الطبعة الثانية ، دار الجيل للنشر والتوزيع ، بيروت .
- **المفضليات** ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت .
- **مقاييس المقصور والممدود** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : عبد المجيد بن حسين الحارثي ، دار الطرفين ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- **المقتضب** ، لأبي العباس المبرّد (٢١٠-٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- **مقدمة ابن خلدون** ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤م .
- **المقدمة الجزولية في النحو** ، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ) ، تحقيق : د. شعبان عبد الوهاب محمد ، ليس فيها اسم المطبعة ولا سنة الطبع .
- **المقرّب** ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، الفيصلية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١هـ .

- **المقصور والممدود** ، لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم (٢٨٠-٣٥٦هـ) ، تحقيق : د. أحمد عبد المجيد هويدي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- **الممتع في التصريف** ، لابن عصفور الأشبيلي (ت ٥٩٧-٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
- **المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف** ، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق الأستاذين : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ .
- **المنقوص والممدود** ، للفراء ، **والتنبيهات** ، لعلي بن حمزة ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار المعارف ، مصر .
- **الموطأ** ، للإمام مالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث ، القاهرة .
- **النشر في القراءات العشر** ، لأبي الخير محمد بن محمد الدّمشقي ، الشهير بابن الجوزي (ت ٨٣٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
- **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة الإسلامية .
- **النوادر في اللغة** ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق : د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، والدكتور : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .
- **وفيات الأعيان** ، لابن خلكان (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .
- **يتمية الدهر في محاسن أهل العصر** ، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٢هـ .

فهرس محتويات الدراسة

فهرس محتويات النص المحقق

المحتــــويات	ص

الفهارس

الرموز المستخدمة في النص المحقق

(**س**) : سيبويه .

(**د**) : المبرد .

(**سع**) : أبو سعيد السيرافي .

(**فا**) : الفارسي .

(**ج**) : ابن جني .

(**بش**) : ابن بابشاذ .

(**ط**) : ابن طاهر .

(**خ**) : ابن خروف .

(**ش**) : الشلوبين .

(**ص**) : ابن عصفور .

(**ج**) : جواب .

❑ ❑ ❑

Abstract of Thesis

Title:

The Second Book of Al-Jizoliyah Explanation of Al-Abzi (680 H), Starting the Beginning of "Al-Maqsoor" and "Al-Mamdood" to the End of the Book, Study and Investigation.

Researcher : Mohammad Bin Jamal Bin Ahmad Al-Kinani Al-Zahrani.

Degree : Master

The researcher aimed at making a brief biography about Al-Abzi – May Allah Bless him – and about Al-Jizoliyah, as well as shedding light on the text, study and investigation. The nature of the study necessitated dividing it into two sections:

The first section : The study, which includes three themes:

The first theme:

Introducing Al-Abzi, his era, name, birth, family, scholarly status, teachers, students, death and works.

The second theme: Introducing Al-Jizoliyah: its author, a brief biography of the author, its names, styles and explainers.

The third theme: Explanation of Al-Jizokiyah by Al-Abzi: Authenticating its ascription, the approach of the author in dealing with chapters, his style, sources, evidence, together with analysis of the book material and illustration of its scholar value.

The second section;

Investigation of part of Al-Jizoliyah explanation, starting "Al-Maqsoor" and Al-Mamdood" chapter to the end of the book. This study has revealed that Aba Al-Hasan Al-Abzi is a leader in the Arabic language, who has his own views, preponderance, deduction and objection, and that Al-Jizoliyah is rich in knowledge, difficult to understand, includes the core of arts and honored with many explanations, the most important of which is this one. It is the widest and greatest of all explanations, because it is an encyclopedic one, full of scholars' views in the different grammar issue. Furthermore, it includes a wide array of Qur'anic, Poetic and prose evidence . the author has endeavored to explain and illustrate it to a large extent, the fact that made this book of the highest in benefit and value among the many other explanations.

This study and investigation is considered a contribution in the scholarly research and a revival of the heritage that should be targeted with research and studies, with a view to investigating, evaluating and reviving it.

Allah knows the intentions and He is the leader to the straight path.